

جاسم الحلواني

محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي

قراءة نقدية في كتاب عزيزسباهي:
عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي

صفحة الإهداء (بدون ذكر كلمة الإهداء)
(ورقة مستقلة)

إلى شغيلة اليد والفكر وكل الذين ساهموا ويساهمون
في تنوير وتحديث عراقنا الغالي

جاسم الحلواني

(ورقة مستقلة)
المحتويات

5		ما قبل المقدمة
6		مقدمة
12	تأسيس الحزب الشيوعي العراقي وإعادة بنائه بقيادة الرفيق فهد	الفصل الأول
30	الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية	الفصل الثاني
41	على مشارف ثورة 14 تموز	الفصل الثالث
55	مخاض عسير لنهج سياسي سليم	الفصل الرابع
78	المهام المباشرة لحسم المعركة	الفصل الخامس
89	انتصار ثورة 14 تموز	الفصل السادس
105	الإصلاح الزراعي	الفصل السابع
114	وحدة فورية أم اتحاد فيدرالي	الفصل الثامن
122	مؤامرة الشواف في الموصل في آذار 1959	الفصل التاسع
137	الحزب ومسألة السلطة في صيف 1959 وتداعيات ذلك	الفصل العاشر
153	أحداث كركوك في تموز 1959	الفصل الحادي عشر
162	الاجتماع الكامل للجنة المركزية – تموز 1959 وانتكاسة الثورة	الفصل الثاني عشر
179	الحزب الشيوعي والقضية الكردية في عهد قاسم	الفصل الثالث عشر
186	صراعات في قيادة الحزب الشيوعي العراقي	الفصل الرابع عشر
206	انقلاب شباط الفاشي في عام 1963	الفصل الخامس عشر
227	انقلاب 18 تشرين الثاني، خط آب وتعديله	الفصل السادس عشر
242	بوادر نهوض جماهيري أجهضها انشقاق الحزب	الفصل السابع عشر
256	كيف تعامل الحزب الشيوعي العراقي مع انقلاب حزب البعث الثاني؟	الفصل الثامن عشر
276	الظروف التي أحاطت بإعلان الجبهة عام 1973	الفصل التاسع عشر
291	المؤتمر الوطني الثالث للحزب وتداعياته	الفصل العشرون
308	انتقال الحزب الشيوعي إلى المعارضة	الفصل الحادي والعشرون
319	الحرب العراقية - الإيرانية وموقف الحزب الشيوعي منها	الفصل الثاني والعشرون
326	هل كانت أحداث پشت أشان قدراً لا مرد له؟	الفصل الثالث والعشرون
337	المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي	الفصل الرابع والعشرون
343	الحزب الشيوعي العراقي يعارض غزو الكويت ويساهم في انتفاضة آذار 1991	الفصل الخامس والعشرون
353	الديمقراطية والتجديد في الحزب الشيوعي العراقي	الفصل السادس والعشرون
368		المصادر

ما قبل المقدمة

ذكرت في مقدمة قراءتي لكتاب الرفيق عزيز سباهي بأنني لا أنوي استعراض الكتاب في قراءتي له ولا تقييم فصوله الستين. إن ما سأقوم به هو التوقف عند بعض الأمور التي لفتت انتباهي، أو التي أرى من المفيد إثارة الانتباه إليها. ومنذ الحلقات الأولى التي نشرت على المواقع الالكترونية تلقيت تشجيعاً على جمع الحلقات في كتاب، فحورت مهمة القراءة السابقة إلى مهمة التوقف عند المحطات المهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، وقد اتخذ الموضوع هذا المنحى بعد الفترة التي قاد فيها الرفيق فهد الحزب وحتى نهاية الكتاب.

لقد شجعتني الكثيرون مشكورين على مواصلة المشوار، خاصة بعد توقفي عن النشر في المواقع الالكترونية لبعض الوقت لسفري ولانشغالي بأمور شخصية. وسمعت من عدد غير قليل من القراء عبارات الثناء، فمنهم من قال إنها قراءة جديدة لتاريخ الحزب الشيوعي العراقي، وهناك من قال إنها موجز لهذا التاريخ. وأشار آخرون إلى أن من يطالع مؤلف سباهي لابد له أيضاً أن يطالع هذه القراءة النقدية لتكتمل الصورة... أما أنا فبودي الإشارة هنا إلى أن ما دونته لا يعدو قراءة نقدية موسعة. وشأنها شأن أية قراءة نقدية لكتاب، فلا بد من إبراز جوانبه الإيجابية ومعالجة ثغراته وأخطائه وهفواته. إن السعي لتحقيق هذه الغاية بالتمام هي مهمة صعبة المنال إن لم تكن مستحيلة لأي كتاب بشكل عام، ولكتاب عزيز سباهي بشكل خاص، نظراً لكبر حجمه وسعة الموضوع وتشعباته وطريقة تدوينه التي تطرقنا إلى جوانب عديدة منها خلال قراءتنا له.

لا أريد أن أكرر ثنائي، الذي سيجده القارئ في المقدمة، للكاتب على جهده المضني في إنجاز هذا العمل الكبير، ولكن بودي القول: لولا كتاب سباهي "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، لما تسنى لي كتابة "محطات مهمة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". فشكراً جزيلاً للرفيق سباهي على جهده في تأليف كتابه الذي حفزني ومكنني من إنجاز هذا العمل.

قرأ الرفيق العزيز عادل حبه الموضوع من أول حلقة إلى آخر حلقة وأبدى مشكوراً العديد من الملاحظات والتدقيقات والإضافات المفيدة. وفي كل الأحوال فأني أتحمّل وحدي مسؤولية كل كلمة في الكتاب. وبودني أن أقدم الشكر لقيادة منظمة الدانمارك ورفاقها لتزويدي بما لديهم من مصادر ولمساهمة بعضهم في التصحيح. واشكر جميع الرفاق والأصدقاء الذين أجابوا على أسئلتني واستيضاحاتي أو صححوا ودققوا معلوماتي.

جاسم الحلواني

30 أيار 2008

مقدمة

مع صدور الجزء الثالث من كتاب "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" للكاتب عزيز سباهي، أصبح لدى القارئ، ولأول مرة، تاريخ مدون ومطبوع يغطي حوالي ستة عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. وبذلك يتوفر مصدر هام للثوريين ولجميع المناضلين من أجل غد أفضل ولجميع الباحثين في تاريخ العراق المعاصر بشكل عام وتاريخ الحزب الشيوعي العراقي بشكل خاص.

كُتب الكثير عن تاريخ الحزب، فقد كتب عنه أنصاره وخصومه وأعداؤه وآخرون محايدون. وتضمنت مذكرات وذكريات بعض قادته أجزاء من ذلك التاريخ. فلا غرو في هذه الكثرة من الكتابات فالحزب الشيوعي أقدم حزب سياسي عراقي ينشط حتى الآن. وناضل هذا الحزب ويواصل النضال من أجل حرية العراق وسعادة شعبه ومن أجل الديمقراطية طيلة أكثر من سبعة عقود من تاريخ العراق المعاصر. وترك الحزب بصماته المميزة على كل الأحداث الهامة التي شهدتها العراق خلال المدة المذكورة لأن مشاركته فيها كانت جديّة ومخلصة ومؤثرة. وإلى جانب نجاحاته الكبيرة عبر مسيرته، فقد كانت له كبواته التي يعترف بها. وقد استفاد مؤلف "عقود" من أغلب تلك المصادر وأشار إليها، واستثمر وفرة من الكتب التاريخية والوثائق في تحقيقه وتوثيقه لهذا العمل الكبير.

باعترادي أن المؤلف الذي بين أيدينا هو واحد من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ الحزب الشيوعي العراقي، وتكمن أهميته، ليس في كونه المصدر الأشمل فحسب، بل ولأن كاتبه سعى لكتابته بالعقلية والخلفية الفكرية المتجددة للحزب الشيوعي الساعية لاستيعاب سعة وعمق التحولات التي جرت في الواقع بعد انهيار النظام "الاشتراكي" وانتهاء الحرب الباردة ونشوء القطب الواحد، وتأثيرات العولمة، والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما رافق كل ذلك من عواصف سياسية وفكرية دفعت الحزب إلى تجديد أيديولوجيته وتغيير طبيعته. لقد تحول الحزب من حزب شديد المركزية ذي ضبط حديدي إلى حزب ديمقراطي، من حيث جوهره وأهدافه وبنيته وتنظيمه ونشاطه، ومن حيث علاقاته بالقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى. و تبنى الحزب التعددية والتداول السلمي للسلطة، وظل متمسكاً بقوة بخياره الاشتراكي وبالتضامن الأممي.

كان المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي، المنعقد في عام 1970، قد أوصى اللجنة المركزية بتشكيل لجنة لكتابة تاريخ الحزب ليصبح مصدراً يعتمد عليه. وظل الشيوعيون العراقيون ممن هم داخل التنظيم الحزبي أو خارجه يطمحون لرؤية ذلك، ولكن دون جدوى. إذ لم تفلح قيادة الحزب في تنفيذ التوصية. إن أحد أسباب ذلك، في نظري، يعود إلى طبيعة تركيبة المكتب السياسي. إذ أن تشكيل أي لجنة لكتابة التاريخ لم يكن ممكناً إلا بقيادة عضو المكتب السياسي الرفيق الراحل زكي خيري، فهو متحمس للمهمة وله اهتماماته في هذا الميدان وأقدم رفيق في الحزب و.. الخ. في حين أن أعضاء المكتب السياسي، أو أغلبهم على أقل تقدير، ومن

ضمنهم الرفيق عزبز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية، كانوا واثقين بأن النتيجة ستكون عملاً جامداً عقائدياً ويسارياً متطرفاً.

وفعلاً عندما أصدر الراحل زكي خيري مع قرينته الرفيقة سعاد خيري كتاب "تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" في عام 1984 ، الذي تم تبديل عنوانه، بعد اعتراض الحزب عليه، إلى "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" فإنه لم يخرج عن الطبيعة المشار إليها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الكتاب يشترط قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي لسلطة سُميت بالديمقراطية الثورية كإستراتيجية لمرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، وهذا النمط من التفكير هو نموذج لحرق المراحل حتى بمنطق ومقاييس ذلك الزمان. واستغرب الكاتبان، في مقدمة الكتاب، عدم تبني هذا الشعار من قبل الأحزاب الشيوعية في الدول التي تناضل ضمن المرحلة المذكورة!! وخطأ الكاتبان برنامج الحزب الأول الذي وضع في عهد الرفيق فهد لعدم حرقه المراحل، ف"لم يدع فهد صراحة إلى إسقاط النظام القائم وإقامة السلطة الديمقراطية الثورية بقيادة الطبقة العاملة"¹. وينطبق رأي الكاتبين كذلك على سياسة الحزب قبل ثورة 14 تموز عام 1958 بالرغم من أنها كانت في صلب نجاح الثورة المذكورة².

قد يخطر على البال السؤال التالي: لماذا لم تبادر قيادة الحزب إلى تنفيذ توصية المؤتمر الثاني بعد خروج الفقيد زكي خيري من اللجنة المركزية في عام 1985؟ يبدو لي أن عدم استقرار قيادة الحزب في تلك الفترة والمشاكل والصعوبات التي كانت تواجهها، هذا فضلاً عن الركود العام في الحركة الشيوعية أو بالأحرى خطها البياني التنازلي، قبل التجديد، هي بعض من العوامل الذاتية والموضوعية لعدم رؤيتنا أية مبادرة أو خطوة من قبل المكتب السياسي للمباشرة في كتابة تاريخ الحزب. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، هل من الممكن كتابة هذا التاريخ من قبل الحزب بدرجة عالية من الموضوعية وبمعزل عن مصلحته السياسية خلال فترة كتابة التاريخ؟ أشك بقوة في ذلك. إن تجربة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي الفاشلة في هذا المجال خير دليل على ذلك. فقد جرى تغيير مؤلف تاريخ الحزب أكثر من مرة تبعاً للتغيير في سياسة الحزب وتوجهاته الآنية. ولم يكن الحزب يعتمد أي من الكتب التي أصدرها كمرجع خلال العقدين الأخيرين من عمر النظام السوفييتي. ويبدو لي بأن السبب الرئيسي لعدم كتابة الكثير من الأحزاب الشيوعية لتاريخها، بما فيها الحزب الشيوعي العراقي، يعود إلى ذلك.

وما كان أمام اللجنة المركزية بعد أن تعذر تشكيل لجنة كتابة تاريخ الحزب لثلاثة عقود سوى تشجيع المبادرة الفردية. فشجعت قيادة الحزب الجديدة الرفيق عزيز

¹ - زكي خيري وسعاد خيري. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص 118

² - نفس المصدر السابق، ص 225 وما يليها.

سباهي، الكاتب والصحفي المعروف، في عام 1999 على كتابة تاريخ الحزب، خاصة وأن سباهي ترجم وألف عدداً من الكتب التاريخية، فقد ترجم كتاب "الكومينتين والشرق" لمؤلفه أ. ريجينكوف ونشر باسم نصير سعيد الكاظمي. وألف ونشر بنفس الاسم كتابين الأول "الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق" (1987). والثاني "مساهمة في كتابة تاريخ الحركة النقابية في العراق" (1989).

الرفيق عزيز سباهي مناضل معروف في صفوف الحزب الشيوعي العراقي منذ أكثر من ستة عقود. وقد تعرض خلال نضاله من أجل حرية وطنه وسعادة شعبه إلى ثمانية عشر عاماً من السجن والإبعاد، بما في ذلك سنوات عديدة قضاها في سجن نقرة السلطان الصراوي وتحمل صنوف التعسف والاضطهاد الذي تعرض له السجناء الشيوعيون العراقيون. واضطر للهجرة من العراق في عام 1978 أثناء تعرض الحزب الشيوعي العراقي للقمع الوحشي من قبل النظام الدكتاتوري المقبور. لقد استفاد سباهي من إقامته في السجن، وحيثما أمكن ذلك، لتطوير قابلياته فطور لغته الإنكليزية وترجم عدداً من الكتب إلى العربية، لقد التقت سباهي لأول مرة في سجن بعقوبة الانفرادي في عام 1957 وفي رجليه سلسلة حديدية لأنه من ذوي الأحكام الثقيلة.

يعد الرفيق عزيز من الكوادر المثقفة في الحزب الشيوعي العراقي وكان عضواً في اللجنة الاقتصادية المركزية خلال السنوات 1974-1978. وأصبح عضواً في قيادة تنظيم الخارج وفي لجنة العمل الأيديولوجي في السنوات الأخيرة من الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي. ولم يكن من اهتمامات سباهي شؤون التنظيم الحزبي بقدر اهتمامه بالكتابة والبحث. فهو لم يكن ضمن الطاقم القيادي ولم يتحمل مسؤولية شخصية مباشرة عن سياسات الحزب ولم يكن طرفاً مباشراً في الصراعات السياسية والفكرية في قيادته. وخلال فترة كتابته لعقود من تاريخ الحزب كان متفرغاً تماماً لهذه المهمة. كل ذلك وفر له ظرفاً جيداً نسبياً للنظر، جهد الإمكان، إلى الحلبة من خارجها، وحاول تعزيز ذلك بوعيه وحذره الدائمين من الوقوع في فخ الذاتية، باعتباره جزءاً من الحزب الذي يؤرخ له. فهل نجح في ذلك؟ يجيب على هذا السؤال الرفيق عبد الرزاق الصافي العضو السابق في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في كلمة الغلاف الأخير للكتاب بقوله: "وقد سعى الباحث إلى أن يكون موضوعياً، وإن كان يتعذر عليه بحكم ارتباطه بالحزب أن يحقق الموضوعية المطلوبة مئة بالمائة. ولكن القارئ المنصف سيجد إنه بذل جهداً حقيقياً لتحقيق ذلك، وأفلح إلى درجة كبيرة في مسعاه النبيل."

يرى البعض عدم إمكانية كتابة تاريخ الحزب بشكل جيد من قبل أحد كوادره ويفضلون كتابته من قبل باحث أكاديمي متمكن من منهج البحث التاريخي من خارج الحزب. باعتقادي لو توفر ذلك فإنه جيد ومفيد، ولكن ذلك غير متاح للحزب.

وحتى لو توفر ذلك فإنه لا يتعارض مع كتابته من قبل كادر حزبي، فالاثنان يكمل أحدهما الآخر. فإذا كان للباحث في تاريخ الحزب من خارجه ميزة معينة فهو أقل عرضة للوقوع في فخ الذاتية إن كان محايداً ويتمتع بمهنية عالية، فإن للباحث الحزبي ميزاته أيضاً إن كان متمكناً من المنهج العلمي في البحث. فهو مطلع على الكثير من الأمور ومساهم مباشر في بعضها ولديه إمكانية التحقيق فيها مع الأطراف المعنية بشكل أفضل. فالمؤرخ الكبير حنا بطاطو مؤلف كتاب "الطبقات الاجتماعية في العراق" ارتكب أخطاء معلوماتية بالأسماء لا يرتكبها أي كادر حزبي. ولا يمكن الاستهانة بمثل هذه الأخطاء بالرغم من أنها لا تؤثر كثيراً على الأحكام والاستنتاجات السياسية والفكرية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أخطأ بطاطو بمقدار 50% تقريباً في أسماء أعضاء اللجنة المركزية الذين انتخبهم المؤتمر الوطني الثاني وعددهم 21 عضواً ومرشحاً. فلم يذكر أسماء تسعة كانوا في قوامها، في حين ذكر ستة أسماء لم يكونوا في قوامها. وقد ارتكب خطأ مشابهاً في أسماء أعضاء اللجان المركزية للحزب من آب (أغسطس) 1964 وحتى أيلول (سبتمبر) 1967. فقد ذكر عشرة أسماء لم يكونوا يوماً ما في قوام اللجنة المركزية خلال الفترة المذكورة، في حين لم يذكر ستة أسماء كانوا في قوامها. وقد وثقت كل ذلك بالأسماء وأشرت إلى ما نجم عن ذلك من استنتاجات غير دقيقة، تتعلق بإجمالي المعلومات الحياتية المتعلقة بأعضاء اللجان المركزية في تلك الفترة، وذلك في كتابي "الحقيقة كما عشتها"³. وخلط الفقيه حنا بطاطو بين اسمي كاظم جواد وجواد كاظم وبين جاسم الحلواني وجاسم الحلوي في حين يعرف عزيز سباهي هؤلاء الأربعة معرفة شخصية. ولا يعني ذلك بأن كتاب سباهي خال من الأخطاء المعلوماتية ولكن ليس هناك وجه للمقارنة من هذه الزاوية.

واليوم لم يعد هناك خوف من إبداء آراء غير منسجمة تماماً مع سياسة الحزب وأرائه أو تقييماته السابقة من قبل أعضاء الحزب، باستثناء أعضاء اللجنة المركزية وممثلي الحزب في مختلف المرافق الذين يلتزمون بأدق ما يمكن بخطاب سياسي واحد. والحزب يشجع الاجتهاد، وقد لاحظنا كيف أنه طرح مختلف الوثائق للمناقشة العلنية تمهيداً لمؤتمره الثامن. وعلى حد علمي كان لعزيز سباهي مطلق الحرية في ما يكتب وعلى مسؤوليته الشخصية، وإن باب الكتابة والتدقيق والتصويب والإغناء لا يمكن إلا وأن يبقى مفتوحاً بالنسبة لتاريخ الحزب ولأي تاريخ "التاريخ سجال لا ينتهي".

إن كتاب "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، يقع في ثلاثة أجزاء صدرت في الأعوام 2002 و2003 و2004 على التوالي. وهو من منشورات "الثقافة الجديدة". تصميم الغلاف جميل ويتلاءم تماماً مع طبيعة الكتاب. وقام بتصميمه زياد سباهي، أما خطوط الغلاف فللمؤلف ذاته فهو خطاط ماهر. ويتكرر التصميم

³ - جاسم الحلواني، "الحقيقة كما عشتها"، ص 125-126.

والعنوان في الأجزاء الثلاثة ولكن بألوان مختلفة وكلها جميلة. ينتهي الكتاب الأول بجدول بالذوات الذين التقى بهم المؤلف مع قائمة بالمصادر وبفهرس الأسماء الواردة. وتكررت قائمة المصادر وفهرس الأسماء في الكتاب الثاني. ولم أعرف لماذا خلا الكتاب الثالث من كل ذلك. وكانت طبعة الجزء الثاني رديئة.

تحتوي أجزاء الكتاب الثلاثة على ثلاث مقدمات وخمسة ملاحق و 60 فصلا تشمل 1554 صفحة من القطع الكبير. ويحتوي الجزء الثالث على خاتمة وينتهي باستنتاجات عامة من هذا السفر الطويل تحت عنوان "ملاحظات على هامش التاريخ". أهدى أبو سعد الكتاب إلى أمه ورسم لها صورة قلمية تذكرك بصورة الأم المناضلة في رواية "الأم" للكاتب مكسيم غوركي. وبلا شك بأن رفيقة دربه وشريكة حياته أم سعد والتي كانت، هي وأبناؤها، أكبر عون له في إنجاز هذا العمل المشرف، شاخصة أمام ناظريه عندما أهدى الكتاب إلى كل الأمهات اللاتي شاركن أمه الحب والأمل.

لا أنوي استعراض الكتاب في قراءتي له ولا تقييم فصوله الستين. إن ما سأقوم به هو التوقف عند بعض الأمور التي لفتت انتباهي، أو التي أرى من المفيد إثارة الانتباه إليها. سوف لن أتوقف عند تاريخ العراق الذي ليس له علاقة مباشرة بتاريخ الحزب ومقدمات نشوئه. وارى بأن الجزء الأول من الكتاب تناول مراحل تاريخية سبقت تأسيس الحزب الشيوعي العراقي بكثير. وأعتقد بأن ذلك ليس من مهمة كتاب يحمل عنوان "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". فبعد المقدمة وستة فصول تشمل 148 صفحة، نصل إلى الفصل السابع وإلى العنوان الذي يهم قراء الكتاب ألا وهو "تأسيس الحزب الشيوعي العراقي". إن تلك الصفحات مكرسة للمقدمة (12صفحة) وللصول الستة بدءاً بـ"العراق كيان سياسي جديد" وانتهاء بـ"النواتات الشيوعية الأولى والأوضاع التي أحاطت بنشوتها" مروراً بـ"العراق في ظل الاحتلال البريطاني" و"العراق في ظل الانتداب" و...الخ. لا يعني ذلك بأن الكتاب كان ينبغي أن يبدأ بالفصل السابع، فهذا غير صحيح. فمن الضروري تبيان المقدمات والظروف الموضوعية التي سبقت التأسيس، وخاصة الضرورات الموضوعية لنشوء الحزب ومعالجة بعض الأمور التي يرى الكاتب من الضروري معالجتها، وليست تكراراً لما هو شائع ومعروف، وبلغة مكثفة ومشوقة لا تتجاوز 30-40 صفحة مع المقدمة. وبذلك نجنب القارئ الملل الذي قد ينتابه لتكرار تلك المعلومات في كتب التاريخ والاجتماع، خاصة وقد شاعت في السنوات الأخيرة قراءة لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث للدكتور علي الوردي.

الفصل الأول

تأسيس الحزب وإعادة بنائه بقيادة الرفيق فهد

يتوقف الكاتب في الفصل الرابع المعنون "بدايات التوجه نحو الفكر الاشتراكي" عند مسألة يعتبرها، وأنا أؤيده في ذلك، "حساسة كثيرا ما تساق هي الأخرى للتدليل على أن الاشتراكية كما يُزعم، غريبة على مجتمع كمجتمعنا، والقيم التي درج عليها ترفض المبادئ الاشتراكية ولا تستطيع تمثلها." ص 82. يفند الكاتب هذا الرأي نظريا وعمليا متجنباً الوقوع في فخ المبالغة التي تؤدي إلى تسطيح مفهوم الاشتراكية واختزالها وإبعادها عن أسسها العلمية وسياقها التاريخي، كالادعاء بأن الدين الإسلامي اشتراكي أو اعتبار الصحابي (حسب الدكتور علي الوردي) أبو ذر الغفاري قائداً لحركة اشتراكية في عهد الخليفة عثمان بن عفان. فقد كان أبو ذر يجوب الشوارع داعياً الأغنياء أن يوزعوا أموالهم كلها على الفقراء. وكان يردد آية من القرآن وهي: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب اليم..). وقد نُفي من أجل ذلك مرتين: مرة إلى الشام ومرة أخرى إلى الربذة حيث مات فيها⁴.

يشير الكاتب سباهي في هذا الصدد إلى " أن الإسلام يؤمن بنوع من عدالة في التوزيع إلى حد ما، ومن هنا جاء القول بالعدالة الاجتماعية في الإسلام. وتتماثل الاشتراكية مع الأديان في عديد من الأوجه. فالقول بالعدل المطلق الذي تنادي به الأديان تقول به الاشتراكية حين تدعو إلى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان." ص 83. وضمن نفس السياق وفي نفس الصفحة، يتناول الكاتب الحركات الثورية التي اندلعت في العراق وعلى تخومه الشرقية الشمالية في القرنين الثالث والرابع الهجري (الثامن والتاسع الميلادي)، كالبابكية الخرمية وثورة الزنج وحركة القرامطة. فيصفها الكاتب بأنها "حركات اجتماعية تنحوا للبحث عن مساواة بلون أو بأخر". وليس أكثر من ذلك.

وهناك مسألة أخرى أخذت تكتسب أهمية فائقة بعد انهيار الأنظمة "الاشتراكية" وأخذت تتردد كثيرا وكان يجدر بالكاتب سباهي التوقف عندها هنا، وهي الزعم بأن التفاوت الاجتماعي يجد جذوره في تفاوت مواهب الأفراد أو كفاءاتهم، وان انقسام المجتمع إلى طبقات هو نتاج "أنانية الإنسان الغريزية" وبالتالي نتاج "الطبيعة الإنسانية". وهذا الزعم لا أساس له. لأن استغلال طبقة اجتماعية لطبقة أخرى ليس نتاج "الطبيعة الإنسانية"، بل نتاج تطور تاريخي للمجتمع. إنه اضطهاد لم يكن موجودا دوما ولن يبقى إلى الأبد. فلم يكن ثمة أغنياء وفقراء دوما ولن يبقى أغنياء وفقراء إلى الأبد.

في الواقع، ما أن يظهر انقسام المجتمع إلى طبقات حتى يبدي الإنسان حنينه إلى الحياة المشاعية القديمة ويكافح من أجل العدالة والمساواة. ونجد تعبيرات هذا الحنين في حلم "العصر الذهبي" الذي يقال أنه ساد عند فجر وجود البشرية على

⁴ - راجع الدكتور علي الوردي، "وعاظ السلاطين"، ص 76 و 110.

الأرض والذي جرى وصفه من قبل الأدباء الكلاسيكيون الصينيون، شأنهم في ذلك شأن الكتاب الاغريق واللاتينيين⁵.

ميلاد الحزب

يطرح الكاتب عزيز سباهي في الفصل السابع المعنون "تأسيس الحزب الشيوعي العراقي" قضية تاريخ ميلاد الحزب والذي هو 31 آذار 1934. فيشير إلى الشكوك التي أثارها الباحث حنا بطاطو حول عام 1934 مرجحاً عليه عام 1935 باعتباره عام التأسيس. يفند الكاتب سباهي هذه الشكوك مستنداً إلى التقرير الذي ألقاه الرفيق يوسف سلمان يوسف (فهد) أمام الكونغرس الأول للحزب عام 1944 والمعروف باسم "قضيتنا الوطنية" والذي جاء فيه: "لقد أدى نضال الطبقة العاملة العراقية لتأليف نقابات لها عام 1929 ولتأليف حزبها الشيوعي عام 1934... ص 151. ويعلق الكاتب على ذلك في نفس الصفحة بالقول "إن لهذا التحديد قيمة كبرى فيما نحن بصدده. فقائله، أولاً، هو يوسف سلمان يوسف بالذات الشخص الذي لعب أبرز الأدوار في إرساء دعائم الشيوعية في العراق، وفي تأسيس الحزب بالذات؛ وثانيها أن القول به يأتي في تقرير مهم ويخضع للتدقيق، وفي أول مؤتمر (كونفرانس. ج) يعقده الحزب منذ تأسيسه؛ وثالثها أن القول جاء بعد عشر سنوات فقط من وقائع التأسيس وذاكرة القائل لاشك فيها هنا".

بعد هذا التوثيق الدقيق والجميل والمقتنع للقارئ، والذي لا تشوبه أية شائبة، يستطرد الكاتب استطرادا لا مبرر له ولا يضيف شيئا هاما لدعم التوثيق المذكور.

وبعد ذلك يطرح الكاتب شكوكه هو في اليوم والشهر (31 آذار). وقبل مناقشة ذلك، دعونا نرى كيف اعتمد تاريخ التأسيس.

جاء في الصفحة 150 وما يليها من الكتاب ما يلي "حري بنا أولاً أن نذكر أن تقليد الاحتفال بميلاد الحزب أرسى لأول مرة في سجن بعقوبة المركزي عام 1954 حين كان يجتمع هناك معظم السجناء الشيوعيين الذين عاشوا مع يوسف سلمان يوسف (فهد) في سجن الكوت. وكان على رأس العمل الحزبي آنذاك حميد عثمان بما عرف عنه من ميل إلى اتخاذ القرارات العاجلة وغير المسببة وغير المدروسة جيداً. فقد جاء في التقرير المعروف بعنوان "جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب" الصادر عن الحزب في أوائل آذار 1954: "في 31 آذار سيكمل حزبنا عامه العشرين من عمره المجيد". وقد "... ظهرت جريدة الحزب المركزية في عددها الثالث والصادر في الأول من أيار 1954 وهي تحمل ذات الإشارة إلى تأسيس الحزب استناداً إلى ما ذكره الشيوعيون القدماء في السجن".

⁵ - راجع كاوتسكي، "التفاوت الاجتماعي والنضالات الاجتماعية عبر التاريخ"، الفصل الأول.

لم يوضح الكاتب ماهية العلاقة بين تقرير "جبهة الكفاح..." وحميد عثمان والسجناء الشيوعيين الذين عاشوا مع الرفيق فهد. كان حميد عثمان وهو في السجن القائد الفعلي للحزب آنذاك بالرغم من أن سكرتير اللجنة المركزية، خارج السجن، هو الرفيق كريم أحمد. وكان الأخير يتداول مع حميد في مختلف الأمور. وكانت الظروف السياسية آنذاك تتسم بالليبرالية إلى حد ما وتوفر إمكانية الصلة الوثيقة بين تنظيم السجن والخارج. أرسل كريم أحمد مسودة التقرير المشار إليه إلى حميد واستلم ملاحظات ومقترحات الرفاق في السجن، بمن فيهم الشيوعيين الذين عاشوا مع الرفيق فهد.

لنناقش الآن شكوك الكاتب. بعد تحقيق مفصل في الموضوع يستنتج الكاتب ما يلي: "من مقارنة الأحداث والأقوال ببعضها يتأكد أن تأسيس الحزب قد تم في النصف الثاني من عام 1934، والأرجح أنه قد أخذ شكله النهائي (التشديد مني. ج) بعد عودة عاصم فليح في آب 1934..."

لا نعرف لماذا ينبغي ربط التأسيس بشكله النهائي وليس بالأولي؟ وما المقصود بالشكل النهائي؟ يفهم من الصيغة أعلاه أنه ارتبط بتاريخ عودة عاصم فليح باعتباره أول سكرتير لـ "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار"، علماً بأن هذا التاريخ مشكوك به، كما هو واضح من الهامش رقم 8.

يظهر أن بداية التأسيس لم تقترن بالإعلان عنه، وهي ليست في النصف الثاني من عام 1934 حسب مذكرات حسن عباس الكرباس المعتمدة كوثيقة في الكتاب، وهو أحد المؤسسين الذين عاش حتى عام 1985. ويشير الكرباس إلى ما يلي: "مرّ (الحزب) في أول أمره بفترات ثلاث، سميتها فترة لقاح الأفكار وفترة المخاض، ثم إعلان الولادة. فالأولى انتهت عام 1933، والثانية استغرقت عام 1934 وهي التي حفلت بنشاط التأسيس..." ص 152.

يقول الكرباس بأن فترة التأسيس استغرقت عام 1934 كله ولم يقل النصف الثاني منه. ولم يربط التأسيس بعودة عاصم فليح من موسكو في 18 آب 1934. وهذا طبيعي، لأن الرفيق فهد، "لولب" المؤسسين حسب تعبير الكرباس ص 154، لم يكن ينتظر عودة عاصم ليباشر بالتأسيس. "وتجدر هنا الإشارة إلى أن فهدا كان في عام 1933 كثير التردد على بغداد، لا لأغراض إنجاز مهمات شخصية، بل كانت من أجل التواصل مع جماعة بغداد والمشاركة في اجتماعاتها وتبادل المعلومات والبيانات أو ما متاح من كتب أو نشرات أو إصدارات جديدة، إضافة إلى مشروع توحيد تلك المجموعات أو الحلقات الماركسية"⁶. وفي رسالة للكرباس يؤكد فيها، بدون لبس أو غموض، بأن التأسيس كان في آذار 1934 حيث يشير إلى "أن

⁶ - د. كاظم حبيب وزهدي الداودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، ص 131.

تاريخ تأسيس الجمعية يختلف عن تاريخ الإعلان عنها، فتأسيسها تم في آذار من عام 1934 والنقاشات حول تأسيسها بدأت حتى قبل ذلك في عام 1933، ولكن الإعلان عنها تم في آذار من عام 1935...⁷.

والكاتب بعد كل تحقيقاته لم يتوصل حتى إلى شهر معين دع عنك اليوم، ويبدو أنه لو لم يستند الحزب إلى ذاكرة الشيوعيين القدماء الذين عاشوا مع الرفيق فهد في سجن الكوت وعلى طراوة ذاكرتهم، حيث لم يكن قد مر على افتراقهم معه سوى خمس سنوات، ويعلن ذلك في تقرير اللجنة المركزية الصادر في آذار عام 1954، لفقد الحزب، على الأرجح، تلك الشهادة الثمينة بعد أن تفقد طراوتها. أما بعد إعلان التاريخ المحدد وصيرورة الاحتفال بهذا اليوم تقليدا راسخا فلم يعد لإثارة الموضوع بعد مرور سبعة عقود أهمية تذكر، لا من الناحية الفكرية ولا السياسية ولا التاريخية، خاصة وأن سنة التأسيس مؤكدة. ولذلك لا أعتقد من الصواب طرح مثل هذه الشكوك في كتاب كهذا قبل الحصول على وثيقة موثقة تؤكد وبشكل محدد (يوم وشهر وليس بضعة أشهر) تاريخاً آخر غير التاريخ الرسمي المعمول به.

حزب شيوعي... لا اشتراكية ديمقراطية

هذا هو عنوان الفصل التاسع من الجزء الأول من الكتاب، وهو عنوان كراس مشهور وهام في تاريخ الحزب وقد أعيد طبعه مرارا. والكراس عبارة عن رسالة تتضمن أجوبة على أسئلة هامة لأحد الرفاق تتعلق بأسس بناء الحزب ومبادئه.

في دراسته لهذا الموضوع يبذل الكاتب عزيز سباهي جهدا استثنائيا لكي يكون موضوعيا. فالموضوع حساس وهام ويتعلق في الجانب الأكبر منه بمؤسس الحزب وبانيه وقائده التاريخي يوسف سلمان يوسف (فهد). ما يذكره الكاتب عبارة عن معلومات غزيرة وأحكام موثقة. ولكن ما يشوبه هو خلل ما في منهجية البحث. ويتمثل ذلك أولا في إصدار أحكام بمنطق اليوم على تلك الفترة التاريخية دون الإشارة بأن هذه الأحكام تعود لوعينا الحالي. ويتجسد هذا الخطأ عندما نعرف بأن الكاتب ينطلق فكريا من واقع الحزب الراهن المتجدد إيديولوجيا. وعلى سبيل المثال لا الحصر يذكر الكاتب في الفقرة الأولى من الفصل ما يلي:

"الرسالة (الكراس)، في تقديرنا، تعطي تفسيراً للكثير مما حدث، وتسلب الأضواء بقدر كاف على المنهج الذي سلكه الحزب، أو بالأحرى قائد الحزب والمشرف على

⁷ - نفس المصدر، ص 131، هامش رقم 2. "رسالة موجهة إلى الرفيق... يناقش فيها (كرباس) كتاب حنا بطاطو. نسخة من الرسالة الأصلية المكتوبة في 15 نيسان 1984، لم تنشر حتى الآن وموجودة لدى الباحثين." وفي هذه الرسالة يخطئ كرباس تاريخ عودة عاصم فليح الذي يذكره حنا بطاطو مستندا على ملفات الأمن والتي "لم تكن ولا يمكن أن تكون بالضرورة القول الفصل الذي ينبغي الاعتماد عليه دون تحفظات" حسب تعبير الباحثين حبيب والداوودي.

تأسيسه وبنائه، يوسف سلمان يوسف (فهد) لمواجهة هذه الأحداث، وهو منهج صارم في تحديداته، وغدا، تاريخيا، المقياس الذي تقاس به السياسات الحزبية الداخلية من بعد. "ص 215.

ويذكر في مكان آخر ما يلي:

"وإذا كنا نرى التشديد والتفريط اللذين عومل بهما المثقفون في تلك الفترة... الخ". ص 226.

لا خلاف مع الكاتب حول صرامة المنهج في تحديداته والتشديد وربما بعض التفريط. والخلاف هو أنه لا يشير إلى أن تلك الأحكام هي بمنطق اليوم، أو يشير إلى إنها كانت السمة العامة للأحزاب الشيوعية ومنها حزبنا الشيوعي العراقي آنذاك. وأعتقد بأن مثل هذه الإشارة ضرورية حينما نصدر أحكاما أو نخرج باستنتاجات تنتقد أخطاء في تاريخ الحزب. وبذلك نجنب القارئ التشوش ونحترم عقله وننصف التاريخ ونخدم المستقبل. أما إذا كانت هناك أخطاء حتى بمنطق الماضي، فما على الكاتب سوى البرهنة عليها.

وأعتقد بأن نسيان الظروف التاريخية أو تجاهلها عند تناول الأمور التاريخية هو خطأ آخر في منهجية البحث التاريخي، ينبغي تجنبه. لنرى من هذا المثل مدى تجنب الكاتب لذلك يذكر الكاتب في الصفحة 225 ما يلي: "...إلا أنه (فهد) يشدد على أهمية أن يتوصل الحزب الشيوعي إلى نظريته الوطنية الخاصة. إن الانتباه منذ ذلك الحين إلى هذه المسألة الحيوية كان ينبغي أن يكون مفتاح سعي متواصل لتطوير الإبداع النظري في الحزب وفقا لظروف البلاد وتقاليدها وتجنب الحزب مطبات التقليد الجامد والدوكماتية الغبية." (خطوط التشديد غير موجودة في الأصل).

لم يحدد الكاتب زمن المطبات لكي نناقشه بالملمس. لا ينكر أحد وجود تلك المطبات الدوكماتية، لا أعرف إن كانت هناك دوكماتية ذكية وأخرى غبية! ولكني أعرف بأن شروط الأهمية الثالثة، لم تترك هامشا كبيرا للأحزاب الشيوعية للتحرك في مجال الإبداع النظري، ومع ذلك فقد استفاد الرفيق فهد من الهامش المتيسر لوضع تكتيك وستراتيج سياسي صحيح عموما للحزب، ولم يقفز على المراحل بالرغم من النزعة اليسارية التي كانت سائدة في الحركة الشيوعية العالمية. أما أسس بناء الحزب ونهجه الفكري والتنظيمي فكانت ستالينية، وجسدها كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" والنظام الداخلي للحزب. وظل الحزب ملتزما بشروط الأهمية التي وضعها لينين وأقرها مؤتمرها الثاني حتى بعد حل الكومينترن في عام 1943. واستمر الالتزام، بهذا الشكل أو ذاك، بتلك الشروط، حتى انهيار الاتحاد السوفيتي. وأضافت الظروف الدولية ما بعد الحرب العالمية

الثانية وفي مرحلة الحرب الباردة عبئاً جديداً على تلك الأحزاب التي تدخل حكوماتها في علاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي. وصادف حزبنا ذلك في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم وفي السبعينيات من القرن الماضي.

إن تطبيق النظرية بإبداع على الواقع الوطني كان ممكناً، وهذا ما قام به الرفيق فهد في خطابه السياسي الداخلي وفي معالجاته الواقعية والملموسة للشؤون الاقتصادية، وعلى سبيل المثال كراس "البطالة - أسبابها وعلاجها". ساعده في ذلك ثقافته الوطنية العامة ووعيه وواقعيته التي اكتسبها من مدرسة الحياة التي تعلم منها الكثير قبل دراسته في موسكو. أما تطوير الإبداع النظري فهو طموح غير واقعي. فالتهم بالانحراف اليميني واليساري كانت جاهزة لكل من يحاول القيام بذلك خارج الإطار النظري الرسمي للحركة الشيوعية العالمية، ومكافحة ذلك أحد شروط الأممية. وتاريخ الحركة الشيوعية مليء بتلك "الانحرافات". ومن أكثرها طراوة الأورو شيوعية.

يشرح الباحث كيف أن تأسيس الحزب تزامن مع هيمنة الستالينية فكراً وممارسة في الاتحاد السوفيتي ويذكر ما يلي: "كان يوسف سلمان يوسف (فهد) قد درس في الاتحاد السوفييتي في لجة هذه العملية، وعاد وهو متأثر بهذه الستالينية إلى الحد الذي بات يقول: "وأصبح ما يقوله قائدهم الأكبر ستالين وما يؤمر به، واجبا مقدسا وأمرا مطاعا ليس فقط من قبل أعضاء الحزب والطبقة البروليتارية السوفييتية والشعوب السوفييتية بل من البروليتاريا العالمية والشعوب". ويعلق الكاتب على ذلك بالقول:

"ولكي لا نظلم الرفيق فهد نسارع إلى القول بأن هذه الفكرة قناعة جميع الأحزاب الشيوعية وقادتها يوم ذاك." ص 217.

البرنامج التثقيفي القديم

ما يذكره الكاتب صحيح ولكنه ناقص، فهو يشير إلى العامل الموضوعي الذي تأثر به فهد أثناء دراسته في موسكو. ولم يغص في التكوين الفكري للرفيق فهد وجانب هام من ثقافته، وبشكل خاص في ما درسه في مدرسة كادحي الشرق. فمؤلفات ستالين، مثل أسس اللينينية وفي سبيل تكوين بولشفي وفي المسألة القومية والمادية الديالكتيكية والمادية التاريخية، وكتاب تاريخ الحزب المكتوب بإشراف ستالين وغيرها. وكذلك شروط العضوية المتشددة للقبول في الأممية، كانت من المصادر الأساسية في الدراسة.

وكانت هذه المصادر في واقع الأمر تشكل برنامجاً لتثقيف الحركة الشيوعية العالمية، وقد حاول بلورة أفكار هذا البرنامج الكاتبان د. كاظم حبيب ود. زهدي

الداوودي في كتابهما القيم والموسوم "فهد والحركة الوطنية في العراق" في الصفحة 141 وما يليها. واستهلا ذلك بقولهما:

"وفيما يلي محاولة لبلورة البعض من تلك الأفكار التي تغذى بها طلاب المدرسة الحزبية في موسكو حينذاك ومنهم فهد:

* اعتبار الماركسية- اللينينية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على فهم وتفسير العالم، وبالتالي فهي تملك الحقيقة، والحقيقة إلى جانبها أبداً.

* اعتبار الاتحاد السوفييتي بلد الاشتراكية الأول الذي يفترض في كل الشيوعيين والتقدميين الدفاع عنه ومساندته ودعم توجيهاته.

* اعتبار المعارضين والمختلفين مع الحزب الشيوعي السوفيتي أعداء له وبالتالي فهم أعداء الحركة الشيوعية العالمية، ومنهم كل الانتهازيين والمحرفين الذين يفترض محاربتهم بكل السبل الممكنة باعتبارهم مطايا الامبريالية في الحركة الشيوعية والعمالية العالمية.

* اعتبار الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة والفلاحين بالمطلق ولا يمكن ولا يجوز أن يوجد غيره، وفي حالة بروز حزب آخر منافس فلا بد أن يكون خاطئاً ويفترض محاربتة.

* تأكيد دراسة الماركسية اعتماداً على كتابات ماركس، إنجلز، لينين وستالين باعتبارهم من الكلاسيكيين والابتعاد عن غيرهم.

* اعتبار الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية جزء من أحزاب الأممية الثانية التي خانت قضية الطبقة العاملة في العالم منذ أوائل القرن العشرين وتجسد ذلك في موقفها من الحرب العالمية الأولى، ويفترض مواجهة أفكارها واجتهاداتها بالتنفيذ والمحاربة الكاملة.

* واعتبار ستالين المرجع الفكري للثلاثي ماركس - إنجلز ولنين، وبالتالي يصبح هو القائد الفعلي للحركة الشيوعية العالمية وللشيوعيين في العالم. ويفترض أن تدرس كتاباته ومنها حول المسألة القومية وفي سبيل تكوين بولشفي وحول أسس الماركسية - اللينينية التي كانت تتضمن إلى جوانب عديدة وأساسية أخرى، قضايا الحزب من الطراز الجديد والطاعة الكاملة لشخصية "أب الشعوب".

* وكانت هذه المقولة الأخيرة تتضمن اعتبار الحزب الماركسي اللينيني يمتلك الخصائص التالية:

(وقبل الدخول في خصائص الحزب يمكن إضافة ما يلي إلى مجموعة الأفكار المذكورة أعلاه. اعتبار إقرار مبدأ دكتاتورية البروليتاريا حداً فاصلاً بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. العمل في الجيش في كل الظروف والأحوال، ويعتبر التخلي عن ذلك خيانة للأمية الشيوعية. اعتبار تحالف العمال والفلاحين مبدأ أساسياً في نهج الحزب . جاسم)

** إن الحزب هو طليعة الطبقة العاملة وتنتظم في عضويته خيرة أبناء الطبقة العاملة الذين يتحملون مسؤولية وضع برنامج في ضوء النظرية الثورية والنضال من أجل تحقيقه.

** والحزب الطليعة المنظمة للطبقة العاملة حيث يعمل أعضاؤه بالضرورة في إحدى تنظيماته القاعدية ويؤدون مهامهم بحيوية.

** وتمتلك الطبقة العاملة مجموعة من المنظمات كالشباب والنساء والنقابات. إلا أن الحزب هو الشكل الأرقى لتنظيم الطبقة العاملة وقيادة نضالها [فهو هيئة أركان حرب الطبقة العاملة. جاسم]. وتبقى تلك التنظيمات وسيلة التواصل مع الجماهير والتعبير عن مصالحها وتعبئتها للنضال.

** والمبدأ الأساسي في التنظيم الحزبي هو المركزية الديمقراطية، وهي أداة البروليتارية التي لا تمتلك غيرها في الوصول إلى السلطة. وطبيعة بناء الحزب هي التي تقرر ما إذا كان الحزب ثورياً أم لا. ويحتاج الحزب لتحقيق مهامه قيادة مركزية وانضباطاً حزبياً صارماً، إضافة إلى المشاركة في قرارات ونشاط الحزب وممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي. ويتطلب تنظيم العلاقة بين مختلف مستويات الحزب، بالاستناد إلى قاعدة المركزية الديمقراطية.

** ويفترض في الحزب أن يطوّر نفسه من خلال مواجهة المهمات الجديدة التي تطرحها الحياة والعملية النضالية وفق الظروف الملموسة في كل بلد من البلدان. ويتحمل الحزب مسؤولية محاربة الاتجاهات الانتهازية اليمينية واليسارية، التحريفية والجمود العقائدي استناداً إلى فهم القوانين العامة و المحركة والظروف الملموسة.

** إن تحرير البروليتاريا يمكن أن يتم من خلال ممارسة النضال الأممي لكل الفصائل الوطنية للطبقة العاملة وتنفيذ التزاماتها إزاء البروليتاريا العالمية. إنها التجسيد العملي لشعار "يا عمال العالم اتحدوا" إذ في مقدور فصائل الطبقة العاملة أن تناضل وطنياً وتتضامن دولياً على قاعدة ومبدأ الأممية البروليتارية.

** إن الحزب الماركسي اللينيني القائد على الصعيد الدولي هو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. والاعتراف بدوره القيادي للحركة الشيوعية والعمالية العالمية ينطلق من دوره التاريخي في النضال التحرري للطبقة العاملة وحلفائها على الصعيد العالمي، وهو الذي يقود بناء الاشتراكية في روسيا ويقود عملية انتصار العلاقات الإنتاجية على صعيد الاتحاد السوفيتي.

** ويعتبر الموقف من الحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية هو المحك الأساسي عن مدى إخلاص كل حزب شيوعي وكل رفيق شيوعي، وبالتالي فإن التعلم منهما هو بمثابة تعلم الانتصار.

باعقادي كان من الضروري أن يتطرق الكاتب عزيز سباهي إلى ذلك قبل المباشرة بتناول كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، وهذا عين ما فعله الكاتبان حبيب والداوودي، لكي يفهم القارئ بشكل صحيح أسباب تلك الصرامة والتشدد وتمجيد الحزب الشيوعي السوفيتي وستالين من قبل الحركة الشيوعية العالمية. وبذلك لا يخرج باستنتاجات غير دقيقة تدعو إلى الشفقة على المستوى السياسي والفكري لفهد حسب النص المثير الذي استشهد به الكاتب والذي سبق وأن ذكرناه وهو: "وأصبح ما يقوله قائدهم الأكبر ستالين وما يؤمر به، واجبا مقدسا وأمرًا مطاعاً... الخ".

ويبدو لي بأن سباهي شعر بأن القارئ سيفشق على فهد فسارع، كما مر ذكره، بالقول: "نسارع إلى القول بأن هذه الفكرة قناعة جميع الأحزاب الشيوعية وقادتها يوم ذاك". وبذلك عمم الكاتب الشفقة على الجميع! ولم يكن يقصد الكاتب ذلك، فقد جاء ذلك نتيجة الخلل الثالث في منهجية البحث، ليس إلا. وجاء هذا الخلل جراء الاكتفاء بالموثرات الموضوعية في الظاهرة موضوعة البحث وإهمال الجانب الذاتي، والذي هو أساسي، فيها.

ومن المفارقات التي لا يمكن إلا التوقف عندها هي أن كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" والذي يعبر عن النهج الفكري والتنظيمي للمرحلة الستالينية المدانة من قبل جميع الماركسيين تقريباً، قد خدم الحزب في حينه وكان مصدراً لقوته. يقول سباهي في هذا الصدد ما يلي:

"وعلى أي حال فإن للرسالة (الكراس) أهميتها السياسية إلى جانب أهميتها الفكرية والتنظيمية. لقد أوجد نشرها والانصراف إلى دراستها في خلايا الحزب ثقة كبيرة لدى رفاق الحزب في القدرة على تحدي وتخطي العقبات التي أوجدتها الانشقاقات، وعودتهم على خوض الصراعات الفكرية ضد القوى التي تخالفهم الرأي، وأوجدت ترابطاً روحياً بين القيادة والقاعدة كان ضرورياً في خوض المعارك الواسعة التالية، وأبعدت عن الناس المحيطين بالحزب صورة الانهيار

الذي انتهى إليه الحزب في الثلاثينات أثر تعرضه للصراعات الشخصية في قيادة الحزب. " ص 235. و تعرضه للحملات البوليسية.

لم يشير الكاتب إلى أسباب المفارقة. يبدو لي بأن الكراس جاء منسجماً مع الحالة الذهنية والنفسية التي كانت سائدة في وسط واسع من الثوريين واليساريين آنذاك جراء عوامل عديدة ومنها:

* الاعتراف الرسمي بالرفيق فهد زعيماً للحزب الشيوعي العراقي من قبل الحركة الشيوعية العالمية.

* قوة شخصية فهد وشعبيته وانحداره الطبقي وخبرته التنظيمية وصدقته وجديته وإخلاصه وتفانيه غير المحدود في سبيل الحزب وقضيته الوطنية والطبقية. وقد شهد بذلك كل الذين عملوا معه أو عايشوه قبل اعتقاله وبعده. ولم يغير من هذه الحقيقة شيئاً كون ما شاب طبيعة شخصيته وقيادته للحزب كانت تحمل ملامح المرحلة الستالينية في الحركة الشيوعية العالمية.

* ثبوت عدم مصداقية عدد من أبرز خصوم الرفيق فهد لانتهيارهم في التحقيق عند تعرضهم للاعتقال أو مساومتهم مع الحكومة.

* الصمود البطولي للشعب السوفييتي والجيش الأحمر بقيادة ستالين أمام الغزو الألماني ومن ثم الشروع بتحقيق الانتصارات لدمره.

وقبل الانتهاء من ملاحظاتي وتعليقاتي على هذا الموضوع أود القول بأن إدانتنا لعبادة الفرد ومحاولتنا لتقييم دور الرفيق فهد بشكل موضوعي لا تبيح لنا ترديد كلمات نابية قيلت بحقه من قبل شخصيات سياسية متحاملة عليه لأنه أثبت تفوقه السياسي عليها ليس في إدراك المصلحة الوطنية فحسب، بل وفي إدراك مصلحة أحزابها بالذات. فالموضوعية تتطلب أما التدليل على صحة تلك الكلمات أو إبداء الرأي الصريح فيها، نظراً لحساسيتها، بعد توضيح الظروف والملابسات التي تتعلق بها.

لقد ذكر المؤرخ الكبير حنا بطاطو تصريحاً نابياً للفقيه كامل الجادرجي أحد أبرز زعماء الطبقة البرجوازية الوطنية في العراق في أواسط القرن الماضي. لقد اقتبس الكاتب عزيز سباهي التصريح واقتبسه آخرون ومن خلال المقارنة سنكتشف أين يكمن خطأ سباهي. يذكر سباهي في الصفحة 219 ما يلي:

"يقول كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي إن "فهداً أظهر ثقة بالنفس وصلت حد الوقاحة". ولكن بطاطو يعلق على هذه الثقة البالغة بالنفس، والتي كانت تبعد عنه السياسيين والمفكرين السياسيين، بأنها كانت مصدر إلهام للعوام من الناس الذين كانت علاقاته بهم هي الأنشط".

والآن لنر كيف اقتبس الكاتبان حبيب والداوودي نفس المقتبس وعالجاه في الصفحة 282 وما يليها من كتابهما الذي سبقت الإشارة إليه، وذلك في معرض تحديدهما ما يخص الحزب وقيادته من مسؤولية في المسائل التي عقدت العلاقة بين الحزب والقوى الوطنية الأخرى، إذ يذكران ما يلي:

"النقد الشديد الذي كان يوجهه فهد للأحزاب الديمقراطية الأخرى على سياساتها ومواقفها من مواقع تبدو وكأن الحزب يمتلك الحل الأصوب والحقيقي. وكان هذا الموقف يثير تلك الأحزاب ويعطيها الانطباع وكأن فهدا مغال في الثقة بنفسه ومعتد برأيه ومتعال على الآخرين. هناك بعض المذكرات بهذا الصدد، ومنها تلك المذكرة النقدية التي وجهها فهد إلى كامل الجادرجي بعد استئجار عضو من قيادة الحزب الوطني الديمقراطي في الوزارة السعيدية التاسعة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1946، إذ اعتبر هذه المشاركة بمثابة تزكية لوزارة لا تستحق ذلك وإنقاذاً لها من أزمة كان يمكن أن تعصف بالوزارة والتي أثارت الجادرجي كثيراً، إذ كانت حادة في صياغتها، رغم أن النقد كان وارداً ومفيداً. وانتهى الأمر باستقالة محمد حديد والآخرين من وزارة نوري السعيد بعد عدة أسابيع من عملهم المشترك.

ومن هنا جاءت ملاحظات كامل الجادرجي، رغم أنها قاسية [نابية] من جهة، وأنها وحيدة الجانب من جهة أخرى، لكنها كانت تعبر عن مزاج قيادات الأحزاب الديمقراطية العلنية إزاء فهد والحزب الشيوعي العراقي حينذاك. وذكر حنا بطاطو نقلاً عن كامل الجادرجي [إن فهداً أظهر ثقة بالنفس وصلت إلى حد الوقاحة]".

وبعد أن يذكر الكاتبان مقتطفاً مما كتبه رفعت الجادرجي نقلاً عن والده كامل الجادرجي حول فهد من أقوال، وفي رأيي إنها غير لائقة وحاقدة، يبدي الكاتبان رأيهما على الشكل التالي:

"ويبدو من هذا المقتطف أن الجادرجي كان متحاملاً على فهد ولا يكن له الاحترام دع عنك الود، بسبب مواقف فهد وتقديراته لسياسات كامل الجادرجي ونقده لها."

وشهادة المتحامل أو أحكامه لا يمكن الركون إليها ومردودة، ولا أعرف لماذا لم يعلق الكاتب سباهي على كلام كامل الجادرجي النابي أو يعطي تفسيراً له.

مفهوم قديم للدولة

يعرض الكاتب سباهي قضية هامة وخطيرة جداً، وهي مفهوم الدولة، على لسان الرفيق فهد في حوار مع الرفيق محمد علي الزرقة باعتبار أن هذا المفهوم إحدى المسلمات الماركسية التي تحافظ على صحتها حتى الآن، وذلك لعدم تعليق الكاتب عليها أو على رأي الزرقة الذي اعتبر آراء الرفيق فهد في هذا الصدد قوية وحكيمة، وأنها لم تبهره فقط، بل أدهشته. فيورد الكاتب في الصفحة 221 وما يليها من الجزء الأول ما يلي:

"قال: (فهد) أحسنت، فهي (الدولة) إذن بقوانينها وأنظمتها.. ليست أكثر من مقرعة تفرع ظهور العمال والكادحين. تنظم المجتمع وتديره للوصول إلى هذا الهدف الذي يدعم سلطتها ويحميها.. الم تكن كذلك في جميع العصور، منذ ظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمع إلى طبقات مالكة (أي حاكمة) وطبقات مستغلة (أي محكومة)، الدولة مجرد عصا بيد الحكام؟".

"أليست القوانين والقواعد والمؤسسات أسلحة لها.. لا تتردد عن استخدامها في حروبها.. (في صراعها الطبقي).. هذه هي مهمتها الأساسية. وهي - إذن - ليست للمجتمع - لكل المجتمع - كما يقول كتابك الكبير [الكتاب الذي كان يدرس فيه محمد علي الزرقة علم الاجتماع في دار المعلمين العالية لمؤلفه ماكس ويبر. جاسم].. بل لخدمة الطبقة الحاكمة".

هذا المفهوم هو مفهوم ماركسي - لينيني قديم للدولة كان شائعاً في وقته لدى الشيوعيين. إنه مفهوم مختزل ومبتسر، ولذلك لا يصلح العرض المذكور للثقيف به في الوقت الحاضر، إذ من شأنه إثارة البلبلة في حزب يؤمن بالتداول السلمي للسلطة، ويساهم في حكومة غير عمالية. كان من المفروض الإشارة إلى نواقص ذلك المفهوم من قبل سباهي وفقاً لعيننا الآن، وكذلك التعرض لمفهوم الدولة الصحيح والجديد، الذي يأخذ بنظر الاعتبار أيضاً تطور وظائفها في العقود الأخيرة، خاصة بعد تمردات وانتفاضات الطلبة والعمال والنساء ضد مساوئ النظام الرأسمالي في نهاية الستينيات من القرن الماضي. هذه الاحتجاجات التي عمت أوروبا وشملت حتى أمريكا، وفرضت على الدول الديمقراطية تطبيق الضمان الاجتماعي والصحي بشكل شامل وثابت بفضل نضالات الجماهير وبفضل الاستقلال النسبي التي تتمتع به الدولة بطبيعتها عن الطبقة الحاكمة، فالدولة تعتبر القاسم المشترك لكل مواطني الدولة المعنية. وتتأثر درجة استقلالها بطبيعة سلطة الدولة وتوازنات القوى الطبقيّة وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها، إضافة إلى تأثرها بالمحيط الخارجي أيضاً .

وقد تناولت مسألة الدولة الوثيقة المعنونة "خيارنا الاشتراكي: دروس من بعض التجارب الاشتراكية"، التي أجاز المؤتمر الثامن المنعقد في أيار 2007 نشرها

لمواصلة النقاش حولها في مختلف وسائل الإعلام، بعد أن كانت وثيقة للمناقشة الداخلية قبل المؤتمر، وهي تلقي الضوء على موضوع الدولة. وقد جاء فيها.

"ثمة حاجة أكيدة إلى مراجعة الفهم الأحادي للدولة كجهاز وآلة للعنف بيد الطبقة المسيطرة، تأخذ بعين الاعتبار وظيفتها السياسية الشاملة التي تسعى إلى تحقيق ترابط مستويات التشكيل الاجتماعي وإعادة إنتاج الأوضاع القائمة لمصلحة الطبقة المسيطرة أو الائتلاف الطبقي الحاكم، وهي بذلك تلعب دور المنظم للهيمنة وتمتلك تماسكاً داخلياً خاصاً بها يعطيها استقلالاً نسبياً عن البنى الاقتصادية والطبقات والفئات الاجتماعية المسيطرة. ويتيح هذا الاستقلال النسبي للدولة ضبط التناقضات الثانوية بين الفئات الطبقيّة المسيطرة. لكن دور الدولة يتنامى ويصبح مستقلاً عن الطبقات في الفترات التاريخية التي لا يسمح فيها ميزان القوى القائم لأي طبقة أن تفرض سلطتها بصورة مستديمة. ويحتمل شكل الدولة تغيرات هي من نتاج وأثر الصراع الطبقي السياسي، وقد أفلحت النضالات السياسية والطبقيّة للطبقة العاملة وجماهير الشغيلة والفئات التقدمية في البلدان الرأسمالية في انتزاع مكاسب واسعة على صعيد الحريات والديمقراطية وتكريسها حقوقياً ودستورياً. وتعدّ هذه المكتسبات تقدماً هائلاً من وجهة نظر النضال ضد الرأسمالية تتيح إمكانيات جديدة لتطويره. غير إن ممارسة الحقوق الديمقراطية تبقى مقيدة بالامتيازات والمصالح الطبقيّة لرأس المال. وفي الظروف القائمة لا يطرح المشروع الاشتراكي التفريط بهذه الحريات والحقوق وفق مفهوم "تحطيم" جهاز الدولة البرجوازي، وإنما يهدف، بالنضال الذي يستحثه، إلى تطويرها وإغناء مضامينها بتحريرها من قيود المنطق الرأسمالي ومصالح وامتيازات الطبقات المسيطرة. ويمكن، على المدى البعيد، أن يتلازم اضمحلال دور الدولة مع التسيير الذاتي للمجتمع".

لست في معرض مناقشة وتدقيق ما جاء في المقتطف، فذلك خارج الصدد الآن. ولكنني أود الإشارة بأن الحاجة لإعادة النظر في الفهم الخاطئ للدولة لم تنشأ الآن، بل منذ زمن بعيد وبعيد جداً. لقد كانت مسألة الدولة في جدول عمل ماركس لدراستها دراسة شاملة بعد انتهائه من كتاب رأس المال، ولكن الأجل وافاه حتى قبل إكمال هذا الكتاب.

النقابات العمالية

إن الفصل العاشر من الجزء الأول من مؤلف سباهي يعالج نشاط الحزب بين الجماهير وتنظيماتها النقابية والديمقراطية في أوساط العمال والفلاحين والطلبة والنساء خلال العقد الرابع من القرن الماضي، أي بعد إعادة بناء الحزب وفي أوج نشاط الرفيق فهد وقيادته له. وعنوان الفصل هو "قووا تنظيم حزبكم...قووا تنظيم

الحركة الوطنية". وأعتقد بأن هذا العنوان غير موفق لعدم تطابقه ومحتوى الفصل.

هذا الفصل غزير بالمعلومات عن النقابات العمالية التي تأسست في العراق. فقد أجزت بين عامي 1944 - 1945 ست عشر نقابة عمالية بينها نقابتا عمال السكك والميناء والتي تضم أكبر التحشيدات العمالية وكانت قيادة 12 منها بيد الشيوعيين في بداية الأمر وقيادة جميعها لاحقاً. واستمر ذلك الوضع حتى نهاية العقد التالي⁸. والفصل غزير بالمعلومات عن جميع الإضرابات العمالية المجيدة التي شملت جميع المؤسسات التي يعمل فيها العمال في جميع مناطق العراق في تلك السنوات التي شهدت نهوضاً عمالياً منقطع النظير، مع عرض تفصيلي لأشهر إضرابين في تلك الحقبة التاريخية، ألا وهما:

1- إضراب عمال السكك الحديدية الذي وقع في نيسان عام 1945. وقد قامت الحكومة في اثر ذلك بإلغاء إجازة النقابة وشنت حملة إرهابية ضد العمال فقطعت الماء عن أكواخهم وهدمت بعضها وطاردت النشطاء من المضربين واعتقلت بعضهم وهددت بجلب عمال هنود ليحلوا محل العمال العراقيين! ولكن العمال صمدوا ولم ينهوا إضرابهم إلا بعد أن وعد الجنرال سميث بزيادة أجورهم وإعادة بناء البيوت المهتمة وإعادة فتح النقابة. وعاد العمال إلى الإضراب ثانية في شباط من عام 1946، بعد أن نكثت الإدارة البريطانية بوعودها وشنت حملة واسعة لطرده وملاحقة العمال النشطين.

2- إضراب عمال النفط في كركوك والذي اشتهر بـ"إضراب كاورباغي" الذي حصل في تموز من عام 1946. استمر الإضراب اثني عشر يوماً. وكان العمال خلالها يقيمون الاجتماعات والمسيرات ويتولى الخطباء فيها فضح السياسة الاستعمارية والنهب الذي تمارسه شركات النفط. ولذلك جن جنون السلطة وشركة النفط ودبرت مجزرة للعمال المضربين، الذين كانوا يجتمعون في بستان كاورباغي بعيداً عن المدينة، وذلك في 12 تموز، راح ضحيتها 16 قتيلاً و27 جريحاً. لقد أثار نبأ المجزرة المروعة مشاعر السخط لدى جماهير الشعب في البلاد كلها، ودفع مختلف الأحزاب السياسية إلى الاحتجاج والمطالبة بتنحية حكومة أرشد العمري. ولم يخفف من مشاعر السخط زيادة أجور العمال ولا استقالة وزير الداخلية عبد الله القصاب الذي اعترف بأن العمال "لم يقوموا بأية حركة تستدعي إصدار الأوامر

⁸ - المعلومات الواردة في الفقرة الثامنة مستقاة من نفس الفصل العاشر من الجزء الأول من الكتاب موضوع البحث.

لتفريقهم، وإطلاق الرصاص عليهم، تلك الأوامر التي يستنكرها كل ذي ضمير حي"⁹.

ويستنتج سباهي، ضمن ما يستنتج من الإضرابات العمالية في الحقبة المذكورة ما يلي:

".. إلا أن هذه الإضرابات كانت مدرسة لإشاعة الوعي السياسي والنقابي الواسع بين العمال، ورفعت لديهم الإحساس بضرورة التضامن الطبقي إلى مستويات أعلى بكثير مما كانت تبديه الطبقة العاملة من قبل، كما أن هذه الإضرابات قد قدمت مساهمتها الهامة في المعركة السياسية التي خاضتها القوى الوطنية ضد الحكومات الرجعية ومن ورائها الاستعمار وأكسبت الجماهير تجارب غنية في النضال نفعتها في معاركها المقبلة من بعد. إن الذين يفكرون بمجرد حساب الربح والخسارة فيما تحققه الحركة الإضرابية من منافع مادية أو ما يعرف بـ" الاختيارات العقلانية" على غرار ما تفعل النقابات العمالية في الدول الرأسمالية العريقة، يسقطون من حساباتهم أن ظروف النضال الثوري في العراق لم تخضع أبداً إلى حسابات كهذه، ليس لأن الشيوعيين العراقيين لا يعيرون الاهتمام لحسابات كهذه، وإنما لأن العدو الطبقي ظل يرفض الأخذ بمثل هذا المبدأ، ويلجأ دائماً إلى العنف والإرهاب لتحطيم أي حركة معادية." (خط التشديد غير موجود في الأصل)

إنني أتفق مع هذا التقييم للإضرابات العمالية في تلك الفترة التاريخية، ولكن لا أتفق مع الكاتب في تقييمه الذي يذكره في نهاية الموضوع والمتناقض مع التقييم في أعلاه، وهو:

"إن العقلية المتشددة في الحزب التي كانت تقيس الأمور بالمقاييس الستالينية يوم ذاك، التقت بمزاج حاد ولدّه اليأس والاضطهاد الذي لم ينقطع طوال سنوات الحرب العصبية والذي عاناه العمال، وكانت حصيلة هذا الالتقاء إضرابات عنيفة لا تقبل بالمساومة بسهولة."

أين هو العنف في الإضرابات؟ لناخذ الإضرابين الأكثر شهرة في تلك الحقبة. فاللجنة التي شكلت برئاسة الدكتور سامي شوكت، المعروف بنزعتة الفاشية المعادية للعمال وبارتباطاته القديمة بدول المحور، رفضت الدخول في أية مفاوضات قبل أن ينهي عمال السكك إضرابهم. وقد عاد العمال للعمل وأنهوا إضرابهم ليس بناء على اتفاق، بل بناء على مجرد وعود. فأين هو العنف أو

⁹ - من كتاب استقالة عبد الله القصاب، وزير الداخلية في حكومة أرشد العمري. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، ص124. اقتبسه عزيز سباهي. الجزء الأول، ص261.

التشدد من جانب العمال. أما إضراب كاورباغي، فشهادة وزير الداخلية التي مر ذكرها دليل قاطع على ابتعاد العمال عن العنف.

أما قيادة الحزب فلم تكن متشددة في الإضرابات عموماً. ويذكر الباحث حنا بطاطو في هذا الصدد ما يلي:

"وكانت شرعة النقابة¹⁰ متوافقة مع السياسة الشيوعية السارية المفعول يومها، والتي لم تسمح بأكثر من الأشكال السلمية للنضال الاجتماعي، والتي استبعدت بشدة أي نزاع مباشر مع الدولة"¹¹.

ويبدو بأن الحزب لم يكن متجاوباً مع رغبة عمال السكك في الإضراب، واستجاب في الأخير لرغبتهم خشية انزاله عن القاعدة العمالية، حيث يشير بطاطو إلى:

"وفي الوقت نفسه، خفف الحزب من حدة مطالب النقابة وشكاواها أو هو كبها... ولكن مازق عمال السكك الحديدية كان واقعا قائما، وحقيقيا جداً، وكان لاستمرار الجمود أن يفقد الحزب نفوذه"¹².

إن النقص الذي لم يشر إليه الرفيق سباهي في عمل الحزب في النقابات العمالية وكذلك في جميع المنظمات المهنية والديمقراطية في تلك الفترة، والذي استمر لاحقاً أيضاً، كان يكمن في نزعة الحزب في الهيمنة على المنظمات الديمقراطية والمهنية والانفراد بقيادة الجماهير الشعبية. ولم تكن هذه النزعة طارئة وإنما كانت من صلب إيديولوجية الحزب والحركة الشيوعية العالمية آنذاك. وإن الحرص على مبدأ وحدانية المنظمة الديمقراطية أو المهنية الذي كنا ندافع عنه يصب في هذا الاتجاه. إن هذه النزعة كانت موجودة في المواد الخمسة الأولى من النظام الداخلي القديم للحزب، التي كنا نشرحها للعناصر الجديدة قبل ضمها للحزب. فالحزب، حسب النظام الداخلي القديم، هو هيئة أركان حرب الطبقة العاملة فهو قائد النقابات العمالية والمنظمات الديمقراطية بدون منازع. ويذكر الرفيق فهد في كراس البطالة ما يلي:

"ولكي تستطيع نقابات العمال من القيام بالواجبات المترتبة عليها، عليها أن تكون منظمات عمال مجاهدة بنظرياتها وقياداتها وتنظيماتها. عليها أن تستنير بأحدث

¹⁰ - المقصود بشرعة النقابة هو النظام الداخلي لنقابة عمال السكك الذي أقره مؤتمرهم الأول والمنعقد في 7 تشرين الثاني من عام 1944 والذي حضره 64 مندوباً يمثلون 1692 عضواً، أي 6 ، 17 بالمائة من كل عمال السكك الحديدية. وسار كل شيء حسب خطط الحزب وحساباته. أراجع حنا بطاطو، الكتاب الثاني. "الحزب الشيوعي العراقي"، ص 277.

¹¹ - المصدر السابق، نفس الصفحة.

¹² - المصدر السابق، نفس الصفحة.

النظريات العلمية المستمدة من مصالح الطبقة العاملة والمجربة في بودقة نضالها الطبقي، النظريات التي تكشف عن العوامل، الظاهرة والمستورة التي تسيّر المجتمع... [نظريات ماركس، أنجلز، لينين، ستالين. الكاتب] عليها أن تسند قيادتها إلى أيدي عمال واعين طبقياً، محنكين، مدربين، متسلحين بنظريتها... الخ" ¹³.

ونزعة الهيمنة على النقابات هي تطبيق أمين لما جاء في المادة التاسعة من شروط الأهمية الثالثة الداعية إلى "كسب النقابات إلى جانب الشيوعية"

وقد جرى تعديل مواد النظام الداخلي التي مر ذكرها في المؤتمرين الوطنيين الثاني والثالث للحزب. وبدأ الحزب بالتخلص من هذه الأيديولوجية منذ مؤتمره الوطني الخامس "مؤتمر الديمقراطية والتجديد" حيث ثبت في نظامه الداخلي الجديد حرصه على استقلالية المنظمات النقابية والمهنية والإبداعية وغيرها.

في الريف

في نفس الفصل العاشر وتحت عنوان "امتداد نشاط الحزب إلى الريف، يستهل الكاتب الموضوع بانتقاد الحزب فيذكر ما يلي: "من الأمور التي تجلب الانتباه حقا تأخر الحزب بشكل ملحوظ في هذه الفترة عن الاهتمام بالمسألة الزراعية والعمل الفعال بين الفلاحين في بلد تولف المسألة الزراعية فيه واحدة من القضايا الأساسية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وجل سكانه آنذاك من الفلاحين."

أتفق مع الكاتب، وأضيف سبباً آخر، وهو نظري، إلى جانب الأسباب العملية المذكورة، التي لا تبرر للحزب تأخره في هذا الميدان، ألا وهو مسألة تحالف العمال والفلاحين التي تعتبر حجر الزاوية في الثورتين الديمقراطية والاشتراكية. هذه الموضوع التي تشغل مكاناً مرموقاً في التعاليم الماركسية - اللينينية، وتدرس في المدارس الحزبية، في موضوع تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي، وفي كتاب لينين المشهور "خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية". ولا بد أن الرفيق فهد قد درس ذلك. ولكن تأخر اهتمام الحزب نسبياً في هذا الميدان يغدو مفهوماً عندما يورد الرفيق سباهي مبررات ذلك والتي سنأتي عليها. ولكن ما هو غير مفهوم هو استعراض سباهي لأسس البرنامج الزراعي المطلوب آنذاك وفقاً لمعارفنا اليوم! فهو يذكر ما يلي:

"ومع ذلك، فإن محاولات تحديد طابع النظام السائد في الريف هذه [الذي ورد في التقرير السياسي الذي ألقاه الرفيق فهد في الكونغرس الأول الذي انعقد في عام 1944. جاسم] لا ترقى إلى مستوى الدراسات الضرورية التي كان يتعين وضعها. فهي لا تغطي مشكلات الزراعة والريف عامة وبترباط عضوي وهي كثيرة التنوع،

¹³ - كتابات الرفيق فهد، دار الفارابي - بيروت، الطريق الجديد - بغداد، ص 212 - 213.

ولا تحدد خصائص النظام التي تميزه عن النظم السائدة في أرياف البلدان المجاورة مثلاً، ولا تلتفت إلى مسألة التمايز بين الفلاحين الذي كان قد بدأ بحكم اتساع العلاقات السلعية في الريف، ولم تعالج أثر العلاقات القبلية في التضامن الطبقي في الريف وإن كان قد انتبه إلى ما يجري عليه من تطور، ولم يسع إلى البحث عن أشكال التباينات التي تملئها أوضاع الزراعة المتنوعة وأثرها في مواقف الفلاحين. لقد كانت هناك حاجة ملحة حقا إلى دراسة ما آلت إليه أوضاع الريف بتفصيل كبير وفق المناطق المختلفة ومعينة الأبعاد التي انتهى إليها تطور ملكية الأرض بغية تحديد الشعارات الملموسة والسياسات الضرورية... ولماذا لم يرفع (الحزب) شعار تأميم الأرض؟" ¹⁴.

وبعد هذا الاستعراض لنظرتنا الراهنة في المسألة الزراعية والحركة الفلاحية يعود الكاتب لمبررات تأخر الحزب النسبي في المسألة الزراعية في تلك الفترة فيذكر ما يلي:

"الحق، إن الحزب في ظروف النضال القاسية التي واجهها بمحدودية طاقته المؤهلة نظريا وضالة روابطه بالريف ما كان بوسعها أن ينهض بمهمة واسعة ومتشعبة الجوانب كهذه آنذاك، ويزيد في صعوبتها فقر الدراسات العلمية على مستوى البلاد وندرة الإحصائيات أو انعدامها في الجوانب التفصيلية، والتخلف المريع في المواصلات والأمن في الريف... كما أن صراعاته الداخلية قد استنفدت كثيرا من جهده. ومع ذلك، وحيثما أمكن أن يتخفف من الأعباء الإضافية وتوفرت لديه الإمكانيات اتجه إلى دراسة أوضاع الريف ومد النشاط إليه" ¹⁵.

وهكذا، فالفقرة الأخيرة تنسف ما قبلها وتضع القارئ في حيرة من أمره أمام هذا التناقض.

الفصل الثاني

الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية

¹⁴ - عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، الجزء الأول، ص 266.

¹⁵ - سباهي، نفس المصدر السابق، ص 257.

يتناول الكاتب عزيز سباهي في الفصل الخامس عشر القضية الفلسطينية في سياسة الحزب الشيوعي العراقي تحت عنوان " الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية".

لقد أثار خصوم الحزب أو بعض المختلفين معه ولا يزالون الكثير من الغبار على موقفه الحزب من هذه القضية للنيل منه. ولذلك يتناول الكاتب سباهي هذا الموضوع بالتفصيل معززا إياه بالكثير من الأدلة والمقتبسات الموثقة. وعند تناوله موقف الحزب المؤيد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين، هذا الموقف الذي شدد الصراع مع القوى القومية ووتر العلاقة مع القوى الديمقراطية التي تُعد من حلفاء الحزب، فإنه يطرح رأيه الشخصي في موقف الحزب من التقسيم، ويطرح خياراً يعتقد بأن الحزب كان بمقدوره الأخذ به. وهذا ما سنناقشه، ولكن بعد إعطاء فكرة وافية للقارئ عن الموضوع.

كان عداء الاتحاد السوفييتي، وتبعاً لذلك الحركة الشيوعية العالمية، للصهيونية مستحكماً ومستنداً إلى الماركسية - اللينينية التي تدين الصهيونية باعتبارها خطراً على وحدة الطبقة العاملة، حيث تعزل العمال اليهود عن سائر العمال في البلد الواحد وتضعهم تحت رحمة الرأسماليين هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى كان ينظر لاستيطان اليهود في فلسطين وإكراه سكانها الأصليين على هجرة ديارهم عملاً غير شرعياً. ولم يكن هناك أدنى شك في وقوف الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة إلى جانب قضية الشعب الفلسطيني لعدالتها، ووقوفه ضد المشروع الامبريالي الصهيوني الهادف إلى اغتصاب أرض فلسطين وطرد سكانها الأصليين من ديارهم بمختلف الوسائل، عندما طرحت القضية الفلسطينية على بساط البحث في المحافل الدولية في عام 1947.

ولم يأل الحزب، بقيادة الرفيق فهد، جهداً في فضح مناورات الامبريالية والصهيونية ومؤامراتهما لتحقيق أهدافهما الشريرة في إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. وقد كتب الرفيق فهد في جريدة "العصبة" في عام 1946 ما يلي:

"إننا في الحقيقة لا نرى في الفاشية والصهيونية سوى توأمين لبغي واحد، هي العنصرية محظية الاستعمار. إن الفاشية والصهيونية تنهجان خطين منحرفين يلتقي طرفاهما وتتشابك أهدافهما، وكل منهما نصبت نفسها منقذاً وحامياً لعنصرها، فالأولى بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفوضى في أنحاء المعمورة وورطت شعوبها وأولعت بهم نيران حرب عالمية لم تتخلص أمة من شرورها. والثانية الصهيونية بذرت الكره العنصري ونشرت الخوف والفتن والإرهاب في البلاد العربية وغررت بمئات الألوف من أبناء قومها وجاءت تحرقهم على مذبح أطماعها وأطماع أسياها المستعمرين الانكليز والأمريكان، فتشعل بهم

نيران الاضطرابات في البلاد العربية. وقد كان من أعمالها أن حوّلت فلسطينا إلى جحيم لا ينطفئ سعيره ولا تجف فيه الدموع والدماء وتهددت الأقطار العربية بأخطارها وبأخطار القضاء على كيانها القومي جراء بقاء وتثبيت النفوذ الاستعماري فيها وجراء المشاكل العنصرية التي تحاول إثارتها"

16

يلاحظ من النص أعلاه بأن موقف الرفيق فهد العلمي والصائب من القضية الفلسطينية ينطوي على مشاعر قومية سليمة، وهذا يدل على أن فهداً لم يتخذ ذلك الموقف لمجرد الانسجام مع موقف الاتحاد السوفياتي والحركة الشيوعية العالمية فحسب، بل لقناعته به أيديولوجيا ولتطابقه مع نزعته القومية السليمة أيضاً.

ومما يؤكد أصالة موقف الرفيق فهد من القضية الفلسطينية هو دعمه لتشكيل "عصبة مكافحة الصهيونية" التي كانت تضم جميع الشيوعيين اليهود. وتعد "العصبة" إحدى مفاخر الشيوعيين العراقيين اليهود ومفاخر الحزب الشيوعي العراقي، الذي ربي أعضائه بثبات على فكرة العداء للحركة الصهيونية لفكرة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين العربية.

وقد وجهت العصبة نداءً إلى رئيس الحكومة السوفيتية في 29 أيار 1946 موقعا من قبل يوسف هارون زلخا، رئيس العصبة، جاء فيه:

"إننا نتضرع اليكم، أيها الرفيق ستالين، أن تؤيدوا قضية فلسطين عندما تطرح أمام الأمم المتحدة... لا التباس في حق شعب فلسطين العربي في الاستقلال، وقضيتهم لا علاقة لها بمأزق اليهود المقتلعين. إننا واثقون من أن حكومتكم، التي تعتمد مبادئها وسياستها الخارجية على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ستقف إلى جانب العرب في محنتهم" ¹⁷.

في يوم 14 أيار 1947 أعلن أندرية غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، في بيان تلاه أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة، أنه "لا يمكن ضمان المصالح المشروعة للسكان اليهود والعرب [في فلسطين] على حد سواء إلا بإقامة دولة عربية - يهودية مستقلة وثنائية وديمقراطية ومتجانسة". ولكنه أضاف أنه "إذا ما أثبتت هذه الخطة كونها مستحيلة التنفيذ... فسيكون ضروريا أخذ الخطة الأخرى بالاعتبار... وهي الخطة التي تنص على تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، واحدة يهودية وأخرى عربية". وبعد خمسة أشهر، وتحديداً في 13 تشرين الأول

16 - عبد الرزاق الصافي، كفاحنا ضد الصهيونية. منشورات طريق الشعب، مطبعة الرواد بغداد 1977، ص29. أنظر حبيب والداوودي، مصدر سابق، ص341.

17 - بطاطو، الجزء الثاني، ص256.

قال س. تسارابكين المندوب السوفيتي لدى الأمم المتحدة، إن العلاقات بين العرب واليهود أصبحت متوترة إلى درجة استحالة التوفيق بينهما، ولذلك فإن خطة التقسيم تحظى بأكثر " أمل في التنفيذ" ¹⁸.

وبادرت القيادة الميدانية للحزب إلى استطلاع رأي الرفيق فهد الذي كان في سجن الكوت في إثر التصريح المذكور، واستلمت منه في 1 تشرين الثاني من عام 1947 الجواب التالي:

"أما عن قضية فلسطين فلم نتوصل إلى أكثر مما توصلتم إليه عدا شأ واحد هو ذكركم لقومية يهودية في فلسطين، ربما كان غير صحيح فكل ما في الأمر إن الاتحاد [السوفيتي] ربما قال بوجود الأخذ بنظر الاعتبار بضعة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأن أصبحوا من سكان فلسطين بهذا لا يعني أنهم قومية ولا يعني عدم الاهتمام بهم ومع هذا فليست هذه النقطة جوهرية في الموضوع. فموقف الاتحاد جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤامرات والمشاريع الاستعمارية المنوي تحقيقها في البلاد العربية وفي العالم. فالمهم في الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب وجلياء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة كحل صحيح للقضية ومن واجبا إن نعمل لهذا حتى الأخير ولكن إذا لا يمكن تحقيق ذلك بسبب مواقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية، فهذا لا يعني إننا نفضل حلاً آخر على الحل الصحيح ونرى من الأوفق أن نتصلوا بإخواننا في سوريا وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في تعيين الموقف" ¹⁹.

كان تصريح تسارابكين ومن ثم تصويت الاتحاد السوفيتي يوم 29 تشرين الثاني إلى جانب قرار التقسيم، بمثابة صدمة قوية للشيوعيين العراقيين الذين تربوا وتثقفوا طيلة سنوات عكس ذلك تماماً. وقوبل قرار التقسيم بغضب الشعب. وقد أصدرت القيادة الميدانية نشرة داخلية في ضوء توجيهات الرفيق فهد في رسالته المذكورة في أعلاه، بعد قرار التقسيم مباشرة وذلك في أوائل كانون الأول 1947 يرفض فيها الحزب قرار التقسيم بشكل قاطع. وقد جاء فيها أن:

"موقف الاتحاد السوفيتي بخصوص التقسيم وفرّ للصحف المرتزقة ومأجوري الامبريالية فرصة لا للتشهير بالاتحاد السوفيتي فقط، بل أيضا بالحركة الشيوعية في البلدان العربية... ولذلك، فإنه يجب على الحزب الشيوعي تحديد موقفه من القضية الفلسطينية حسب الخطوط التي انتمى إليها والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

¹⁸ - أ راجع حنا بطاطو، الجزء الثاني، ص 255.

¹⁹ - منشورات الثقافة الجديدة، كتابات مختارة من وثائق الحزب الشيوعي العراقي، 8،

1973، ص 67.

أ - إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية رجعية، مزيفة بالنسبة إلى الجماهير اليهودية.

ب - إن الهجرة اليهودية... لا تحل مشكلات اليهود المقتلعين في أوروبا، بل هي غزو منظم تديره الوكالة اليهودية... واستمرارها بشكلها الحالي... يهدد السكان الأصليين في حياتهم وحریتهم.

ج - إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع امبريالي قديم... يستند إلى استحالة مفترضة للتفاهم بين اليهود والعرب...

د - إن شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قبل الشعب الفلسطيني الذي يعيش في فلسطين فعلا، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمة أو دولة أو مجموعة دول أخرى...

هـ - إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأكثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدولة اليهودية المقترحة.

و - إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيزيد من الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جدياً على آمال السلام في الشرق الأوسط.

ولكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطة التقسيم...²⁰.

وقد ساهم الشيوعيون في المظاهرات الطلابية التي خرجت في كانون الأول من نفس العام احتجاجاً على القرار المذكور. وتولت جريدة "الأساس"، التي صدرت في أواسط آذار من عام 1948، وكانت ناطقة بلسان الحزب ويحرر مقالاتها الافتتاحية الفقيه زكي خيري، الدفاع عن موقف الحزب الرفض للتقسيم، ورفعت شعارات تحريضية ومساندة للحرب ضد إسرائيل مثل: "أبناء شعبنا! كافحوا للحفاظ على عروبة فلسطين وهزيمة مشروع الدولة الصهيونية" و "كل شيء للجبهة". وفي الموعد المقرر لتقسيم فلسطين، منتصف أيار 1948، أعلن قيام "الدولة الإسرائيلية". وفي الحال أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بها وسارع الاتحاد السوفييتي بالاعتراف بها في نفس الساعة أيضاً، وكانت صدمة أخرى للشيوعيين. وبعد بضعة أيام توقفت جريدة "الأساس" عن رفع شعاراتها الحربية، وأخذت تستهجن بالتصلب السياسي العربي وإهمال الدول العربية للحل السلمي. فأغلقت السلطات جريدة "الأساس". وفي 6 تموز 1948 أصدر الحزب

²⁰ - بطاطو، مصدر سابق، ص 256-257.

بياناً يؤيد فيه التقسيم ويدعو إلى إقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة في الجزء العربي من فلسطين²¹.

وانبرى الحزب للدفاع عن الاتحاد السوفييتي وإيجاد المبررات والتفسيرات النظرية له، وعندما كانت تعوزه المبررات كان يلجأ إلى التأويلات! وكان الفقيد زكي خيري من أبرز المتصددين لذلك في جريدة "الأساس" قبيل غلقها ومن ثم في جريدة القاعدة. ودخل الحزب في صراع مع كل القوى السياسية بما فيها تلك التي كان يتعاون معها. وكانت أسوء التبريرات، هي تلك التي وردت في التقرير الذي أصدرته "اللجنة العربية الديمقراطية في باريس" في 11 حزيران 1948 والذي يحمل عنوان "ضوء على القضية الفلسطينية". وقد وزعه المركز الحزبي داخل المنظمات الحزبية في أب على شكل كراس وأعتبر بأنه رأي الحزب الشيوعي الفرنسي وذلك لتبرير موقفه من تأييد التقسيم. وكانت لحمة وسدى التقرير هي تبرير قيام دولة إسرائيل مع إضفاء صفة التقدمية عليها. "لقد أساء طبع التقرير وتوزيعه إلى الحزب كثيراً ودفع إلى نقاشات حادة داخله وانسحاب أعداد ليست قليلة من صفوفه. واستغلته الأوساط الرجعية كثيراً لتشويه سمعته..."²². على أي حال لقد دفع الحزب ثمن نشره التقرير غالياً. "ومن الأمور ذات الدلالة أنه عندما وصل البيان [التقرير] إلى سجن الكوت، وبدأ أحد أعضاء تنظيم السجن الشيوعي بقراءته بصوت مرتفع في قاووش السجن، أمره فهد بالكف عن ذلك بعد سماعه فقرات قليلة منه"²³. وفي عام 1956، عاد الحزب إلى موضوع التقرير في الكونغرس الثاني وأدان نشره وقال عنه "زيف حقائق الوضع في فلسطين، وتستر على بشاعة الصهيونية وعدوانيتها، وأساء إلى فكر الماركسية - اللينينية"²⁴.

ويشير الفقيد زكي خيري في الصفحة 134 من كتابه الموسوم "صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم"، الصادر بعد انهيار النظام الاشتراكي، إلى الجذر الفكري للموقف الخاطئ فيقول:

"وكان الجذر الفكري لموقفي هذا هو الاعتقاد بأن كل موقف سياسي يتخذه الاتحاد السوفييتي هو موقف مبدأي وما علينا إلا أن نبحث عن هذا الأساس المبدأي لفهمه وندافع عنه. وإذا لم نجد ما يبرر ذلك صراحة في التعاليم الماركسية - اللينينية كان يأتي دور التأويل والتفسير المؤدي إلى التبرير. فكنا نخضع الأيديولوجية للسياسة بدل العكس. وكان هذا هو نفس الجذر الفكري لأخطاء

²¹ - أ راجع بطاطو، نفس المصدر السابق، ص 257. راجع كذلك زكي خيري "صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم". مركز الحرف العربي - السويد، الطبعة الثانية، ص 134-135.

²² - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 398

²³ - بطاطو، مصدر سابق، ص 259-260.

²⁴ - سباهي، مصدر سابق، ص 399.

الحركة الشيوعية العالمية في المدة الأخيرة حيث كان المنظرون يبررون مواقف السياسيين. ولهذا الخلل الفكري علاقة بالاعتقاد بمعصومية القيادة السوفيتية وفي البدء معصومية ستالين وفيما بعد معصومية "القيادة الجماعية" التي لا يمكن أن يأتيها الخطأ".

يفند الرفيق عزيز سباهي بالأدلة والبراهين الملموسة اتهامات القوميين والرجعيين الذين حاولوا ويحاولون إلقاء مسؤولية تأييد الحزب للتقسيم أو نشر تقرير "ضوء على القضية الفلسطينية" نفوذ صهيوني من خلال يهود متنفذين في قيادة الحزب. وينفي الكاتبان حبيب والداوودي أي دور استثنائي للشيوعيين اليهود في قرار الحزب المؤيد للتقسيم ويقولان:

"وكل الدلائل المتوفرة لدينا تؤكد بأن اليهود العراقيين الأعضاء في الحزب الشيوعي العراقي والأعضاء في عصابة مكافحة الصهيونية بشكل عام لم يلعبوا أي دور مروج لقبول قرار التقسيم، بل كانوا ضد هذا القرار، وأن القرار قد اتخذ بالارتباط مع: أ) الموقف السوفييتي، وكان حاسما في هذا الشأن. ب) الموقف الذي اتخذته الأحزاب الشيوعية في المنطقة والعالم المؤيد لهذا القرار، وكذا النشرة (ضوء على القضية الفلسطينية) التي وصلت إلى الحزب من فرنسا. ج) وموقف الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، وخاصة في سوريا ولبنان وفلسطين، باعتبارها صاحبة الشأن في هذا الصدد." ²⁵

ولكن عزيز سباهي يلقي مسؤولية تأييد قرار التقسيم أو التسرع في ذلك على عاتق القيادة الميدانية ومسؤولها الأول مالك سيف الذي لم يلتزم بتوصية فهد في رسالته التي مر ذكرها والتي يؤكد فيها على رفض التقسيم، وذلك قبل صدور قرار التقسيم بحوالي الشهر. وينصح الرفيق فهد بالتشاور مع الشيوعيين في سوريا ولبنان وفلسطين في هذا الشأن. ويحاول سباهي التذليل على عدم وجود تشاور مع أحد قبل صدور بيان الحزب في 6 تموز الذي أيد فيه التقسيم ويعزو هذا الخطأ وغيره من الأخطاء إلى عجز القيادة الميدانية فيقول:

"لقد أظهرت قيادة الميدان، وعلى رأسها مالك سيف، عجزها عن أن تقود مسيرة الحزب بحكمة وثبات في تلك الفترة العصيبة، كما كشفت أنها لا تتحلّى بالقدرة على التنبؤ بمسار الأحداث..." ²⁶

اعتقد بأن قيادة بهذه الصفات، أو حتى أقل ضعفا منها، هي أعجز من أن تهمل توجيهات الرفيق فهد وهي أكثر عجزا من اتخاذ قرار خطير مثل قرار تأييد التقسيم وعلى مسؤوليتها. لقد انتهت رسالة الرفيق فهد من السجن بالنصيحة التالية

²⁵ - د. حبيب ود. الداوودي، مصدر سابق، ص 344.

²⁶ - سباهي، مصدر سابق، ص 397.

"ونرى من الأوفق أن تتصلوا بإخواننا في سوريا وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في تعيين الموقف". ويبدو لي بأن مالك سيف تمكن من أن يستطلع الرأي. ففي اعترافاته أمام الشرطة يشير إلى استلامه رسالة في تموز حول الموضوع من الحزب الشيوعي السوري - اللبناني. ويؤكد الرفيق غسان الرفاعي في بيروت للمؤلف سباهي بأن الحزب الشيوعي السوري - اللبناني أوفده في تموز إلى بغداد حاملاً النص المقترح لبيان الأحزاب الشيوعية الأربعة المؤيد للتقسيم، وأن الحزب الشيوعي العراقي وافق عليه²⁷. وبالإضافة إلى ذلك فإن القيادة الميدانية لم تكن معزولة، فصلتها كانت وثيقة بمحرري جريدة "الأساس" وخاصة صاحبها شريف الشيخ الذي كان مركزاً للعلاقات الخارجية. وكانت كل المعلومات تشير إلى أن الحركة الشيوعية العالمية بما في ذلك الأحزاب الشيوعية العربية تؤيد موقف الاتحاد السوفيتي، وذلك قبل إعلان الحزب موقفه المؤيد للتقسيم، وهكذا نفذ مالك سيف توصية الرفيق فهد.

ولم يكن بمقدور الحزب التخلف عن الركب أو السبح ضد تيار الحركة الشيوعية العالمية، خاصة بعد أن أصبح تقسيم فلسطين أمراً واقعاً في أيار 1948. إن استمرار الحزب في موقفه المغاير للحركة الشيوعية العالمية وطلعتها الحزب الشيوعي السوفيتي كان يمكن أن يؤدي به إلى الخروج من حظيرة الحركة الشيوعية العالمية، أو يؤدي بالحزب إلى الانشقاق. وفي الحالة الأخيرة ستحتضن الحركة الشيوعية الجهة التي تؤيد التقسيم بصرف النظر عن حجمها ونفوذها باعتبارها الجهة الأمينة لمبدأ التضامن الأممي هذا المبدأ الذي حوّل، بمفهومه الخاطئ آنذاك، الأحزاب الشيوعية إلى تابع للاتحاد السوفيتي في الشؤون الدولية وحرمتها من استقلاليتها في هذا الميدان. ومن المشكوك فيه بأن الحزب "كان يمكن أن يواصل موقفه السابق لشهرين أو ثلاثة أخرى"²⁸. كما يشير إلى ذلك الرفيق سباهي، خاصة بعد تأييد الحزبين الشيوعيين السوري - اللبناني والفلسطيني، باعتبارهما صاحباً الشأن في هذا القضية.

ويذهب مؤلفاً كتاب فهد والحركة الوطنية في العراق د. كاظم حبيب ود. زهدي الداودي بعيداً في تجاهل تلك الظروف والتقاليد التي كانت تعيشها آنذاك الحركة الشيوعية العالمية وطلعتها، دون أي منازع، الحزب الشيوعي السوفيتي والذي يعتبر الموقف منه ومن الدولة السوفيتية ومن قائد البروليتريا العالمية جوزيف ستالين، المحك الأساسي لمدى إخلاص كل حزب شيوعي وكل رفيق شيوعي لقضيته، وبالتالي فإن التعلم منهم هو بمثابة تعلم الانتصار.

أجل، يذهب المؤلفان بعيداً في قولهما: " بأن الحزب الشيوعي العراقي لم يكن مجبراً على اتخاذ نفس الموقف الذي اتخذته الاتحاد السوفيتي كدولة وكحزب إزاء

²⁷ - راجع سباهي، نفس المصدر السابق، ص 395

²⁸ - راجع سباهي، نفس المصدر السابق، ص 401

القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، إذ كان يملك موقفاً صحيحاً عادلاً إزاء كل القوميات والأقليات القومية والأديان في فلسطين أولاً، ويمتلك، كحزب شيوعي مستقل في بلد مستقل، كل الحق في أن يتخذ الموقف الوطني والقومي الصحيح الذي يمس مصالح شعبه أو الشعوب العربية، ومنها الشعب الفلسطيني، من جهة أخرى" ²⁹.

لقد غيرَ الحزب الشيوعي العراقي موقفه "مجبراً" من معارضة قرار تقسيم فلسطين إلى تأييد التقسيم بعد أن تحول قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى واقع فعلي على الأرض. وقد طالب الحزب بقيام دولة عربية إلى جانب إسرائيل في فلسطين. ولو تحقق ذلك في حينه لكانت هناك دولة فلسطينية مستقلة، ولما اضطر الفلسطينيون الآن إلى المطالبة بأقل من نصف الجزء الذي خصصته هيئة الأمم المتحدة من فلسطين لإقامة الدولة العربية الفلسطينية، ولما تشتت الفلسطينيون. لم يكن من مصلحة الامبريالية ولا الصهيونية قيام مثل هذه الدولة. وقد عارض قرار التقسيم في حينه مناحيم بيغن وإسحاق شامير اللذان كانا يطالبان بكل أرض فلسطين. إن من يتحمل مسؤولية ما وصلت إليه القضية الفلسطينية من وضع بائس، هم جميع الذين عارضوا قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل في حينه، وجميع الذين زaidوا على الشيوعيين في وطنيتهم وقوميتهم.

²⁹ - د. حبيب، د. الداودي، مصدر سابق، ص344. ويواصل الكاتبان إتمام الفقرة المذكورة بالقول: "ومن هنا كان إصرار فهد في البقاء على موقف الحزب الصحيح إزاء القضية الفلسطينية وذلك بإقامة دولة ديمقراطية مستقلة يتمتع فيها الجميع بالمساواة." يفهم من الفقرة بأن الرفيق فهد كان يصر على ذلك بعد التقسيم. وهذا غير صحيح، فرسالة الرفيق فهد كانت قبل قرار التقسيم، فقد كانت في 1 تشرين الثاني 1947. في حين كان قرار التقسيم في 29 منه. وعندما كتب الرفيق فهد رسالته كان على قناعة بأن موقف الاتحاد السوفيتي سيبقى ضد التقسيم ومن هنا إصراره، ومن هنا أيضاً دهشته من تغير الموقف السوفيتي والتي نقلها عنه الفقيد زكي خيري واستشهد به الكاتبان أيضاً. وذلك بقوله "لا أدري كيف اعترف الاتحاد السوفيتي بدولة لليهود!". لم يكن الرفيق فهد مقتنعاً بالتقسيم، شأنه شأن الكثيرين من كوادر الحزب وأعضائه، ولكن لم يقف ضده. "وقد امتعض فهد وهو في السجن من عدد من أفكار النشرة [ضوء على القضية الفلسطينية] فلم يسمح بالترويج المتحمس لها ولكنه لم يهاجمها علناً" على حد ما ذكره عزيز الحاج وثبته الكاتبان حبيب والداودي في نفس الصفحة المشار إليها في أعلاه. علماً بأن ما تضمنه تقرير "ضوء على القضية الفلسطينية" كان تزييفاً للحقائق وأساءة تبرير لإقامة إسرائيل.

ولم يستمر موقف الحزب الصائب من التقسيم حتى مرور أكثر من عام كما يشير الكاتبان، حيث يستهلان الفصل المعنون "فهد والقضية الفلسطينية" بالآتي:

"تبنى الحزب الشيوعي العراقي بتوجيه مباشر من فهد موقفاً سياسياً صائباً من القضية الفلسطينية حتى بعد مرور أكثر من عام واحد على صدور قرار التقسيم عن مجلس الأمن الدولي في 29 تشرين الثاني 1947. (إن قرار التقسيم صدر من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وليس من مجلس الأمن. جاسم) والصحيح هو سبعة أشهر وسبعة أيام. وهي الفترة الواقعة بين قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947 وصدور بيان الحزب المؤيد للتقسيم في 6 تموز 1948.

الفصل الأخير من الجزء الأول ينتهي بالفصل السادس عشر وعنوانه "انتكاسة عام 1949" حيث أفلحت الرجعية ومن ورائها الاميرالية من تحقيق حلمها، ولو إلى حين، في تحطيم منظمات الحزب، وإعدام قائده التاريخي يوسف سلمان يوسف (فهد) ورفيقه حسين الشيببي (صارم) وزكي بسيم (حازم) عضوا المكتب السياسي. وبذلك تنتهي مرحلة جرت العادة على تسميتها مرحلة أو "عهد الرفيق فهد".

أعتقد بأن الجزء الأول من الكتاب ينقصه فصلا عن سياسة الحزب إزاء الوحدة العربية منذ تأسيس الحزب حتى انتهاء عهد الرفيق فهد. ويمتلك الحزب تراثا فكريا غزيرا وصلوات وجولات في هذا الميدان. وقد أصبح كل ذلك التراث مرشدا لسياسة صائبة اتبعتها الحزب لاحقا وحتى يومنا هذا، إزاء الموقف والنضال من أجل الوحدة العربية والطريق الواقعي والصحيح المفضي إليها. لقد أشار الكاتب، مجرد إشارة، إلى كتابات الرفيق فهد بشأن الاتحاد العربي في سياق بحثه في القضية الفلسطينية. ثم عاد للموضوع في الجزء الثاني من الكتاب وبالارتباط مع الصراع الذي دار حول الوحدة الفورية والاتحاد الفيدرالي بعد ثورة 14 تموز 1958. فاستشهد الكاتب بالرفيق فهد، في حين كان الموضوع يتطلب فصلا كاملا في الجزء الأول، والإشارة إلى ذلك لاحقا حيثما تطلب الأمر. ومن الممكن أن يبدأ مثل هذا الفصل بتحليل الرؤية التاريخية للرفيق فهد للوحدة في مقاله القيم والموسوم "الوحدة العربية والاتحاد العربي" المنشور في مؤلفاته (30*).

وعندما يقيم المؤلف عزيز سباهي الرفيق فهد كقائد وكإنسان، يشير بصواب، ضمن أمور أخرى، إلى أن "الضرورة، كما يقال في الفلسفة، لا تطرح نفسها بيسر ومباشرة، وإنما هي تكشف عن نفسها عبر مصادفات كثيرة وما تنطوي عليه من تناقضات ومن خلال معاناة حقيقية. كذلك هو الشأن مع حاجة الحركة الثورية إلى فرز قائدها المناسب. لذلك ستعاني كثيرا من الأخطاء وتتذوق كثيرا من مرارات الفشل حتى تتوصل إلى قائدها الذي تبحث عنه والذي يستطيع أن يستوعب تجاربها وإدراك مزاياها والتعبير الجيد عن حاجاتها، وتعلم فنون القيادة والإبداع فيها".

30 - * أفرد مؤلفا "فهد والحركة الوطنية في العراق" حبيب والداودي مبحثا مستقلا تحت عنوان "المبحث الثاني: القضية القومية والوحدة العربية" وهو مكرس لتحليل كتابات الرفيق فهد حول الوحدة والاتحاد. ص353.

"ثم بعد كل هذا يظل الأمر رهناً بمزايا الفرد ذاته أيضاً... القيادة فن يعكس عمق التجربة وسعة الفهم ووفرة المعارف وحدة الذكاء والفتنة والدأب والنشاط وروح المبادرة والتفاني وكرم الأخلاق وسماحة الطبع وحسن التعامل مع الآخرين والجرأة والشجاعة (والنزاهة والاستقامة والصدق، والصلابة أمام العدو. جاسم)، وأن يمتلك إلى جانب كل هذا ناصية النظرية الثورية وحسن تطبيقها في الظروف الملموسة، ويمتلك القدرة على فهم الأوضاع الملموسة التي يقود فيها حركته بتعقيداتها وتطوراتها. وبرغم كل هذا، فالقائد يظل محكوماً بالأوضاع التي يعمل في إطارها وان يسعى إلى تكييفها بما يخدم حركته ويظل إلى جانب هذا وذاك بشراً يمشي على الأرض كما يمشي عليها الآخرون".

"إن من يقيم قيادة فهد ينبغي أن يوجه انتباهه إلى أمرين خاصين: أولهما السبيل الملموس الذي سلكه لكي يرسخ جذور الشيوعية في العراق لاسيما بين كادحيه، ويحدد لها أهدافها في المرحلة الراهنة من تطورها. وثانيهما الروح التي أشاعها بين الشيوعيين في الحزب الذي أعاد تأسيسه، وظلت هذه الروح تسري في عروق الشيوعيين العراقيين بعده، وزوّدتهم بالقدرة على الصمود في وجه صعاب رهيبة ربما لم تشهدها حركة شيوعية أخرى، فيخرج الحزب منها حياً يندفع للبناء في كل مرة برغم ما أثنى به من جراح. أصر طوال حياته على أن يكون قريباً من الناس الكادحين العمال والفلاحين البؤساء، وقد تركت هذه المعيشة الوثيقة للكادحين آثارها في نظراته للأمور ومعالجاته لها، وفي لغته والأسلوب الذي يخاطب به الناس" ³¹.

ويواصل المؤلف تقييمه فيخطئ المقاييس التي اعتمدها الرفيق فهد في اختيار مالك سيف مسؤولاً أولاً للجنة المركزية ومن ثم ساسون دلال لنفس المسؤولية بعد اعتقال مالك، دون أن يقدم المؤلف بديلاً عن المذكورين، ضمن الآليات التي كانت متبعة يومئذ في اصطفاء الكادر للمسؤوليات وللمراكز الحزبية، مما يفقد الملاحظة أهميتها ³².

وإذا نظرنا إلى الأمر ضمن ما نتمتع به من وعي اليوم فسنرى بأن المشكلة في تقديم الكادر لم تكن تكمن بالأساس في المقاييس، رغم أهميتها، وإنما تكمن في الآلية الخاطئة التي كانت متبعة في تقديم الكادر، وهي الاختيار من الهيئات الأعلى. والنهج الصحيح هو أن يتم الاختيار عن طريق الانتخابات. لقد شكلت ظروف سرية العمل ذريعة لتجاهل الانتخابات حتى في الظروف شبه العلنية أو العلنية التي عمل

³¹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 408 - 409.

³² - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 410.

فيها الحزب أو بعض منظماته. ومما له دلالة في هذا الصدد، هو عدم انتخاب أي لجنة حزبية في أي سجن من السجون التي ضمت الشيوعيين خلال عشرات السنين، مع أن السجناء يعرف بعضهم البعض الآخر بشكل جيد. وشكلت في تلك السجون لجان حزبية مسؤولة عن التوجيه السياسي وتثقيف السجناء وإدارة حياتهم اليومية، بدون انتخابات، وعندما جرت انتخابات اللجنة الاقتصادية في سجن بعقوبة عام 1957، الذي كان يضم جميع الشيوعيين في العراق، كانت الانتخابات شكلية، فقد فازت القائمة المرشحة من قبل اللجنة الحزبية بالتزكية.^(33*)

وعندما كانت تجري الانتخابات في الحزب أحياناً، فلم تكن وفقاً للمقاييس الديمقراطية لاعتمادها القائمة الانتخابية المقترحة من الهيئة الأعلى، وبدون معلومات عن المرشحين أو إبداء الرأي حولهم أو مناقشتهم، كما هو الحال اليوم، وحيث يتم ذلك على أساس الترشيح الفردي. إن انعدام الديمقراطية أو ضعفها لم يقتصر على الانتخابات فقط، بل كان يشمل مختلف ممارساتها. ولم يقتصر الأمر على الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل كان يشمل كل الحركة الشيوعية العالمية، لا سيما في عهد الرفيق فهد الذي تزامن مع عهد ستالين.

³³ - * كنت مرشحاً في القائمة وانتخبت رغم أنني كنت جديداً وغير معروف لدى معظم السجناء. (جاسم)

الفصل الثالث على مشارف ثورة 14 تموز

يغطي الجزء الثاني من مؤلف الكاتب عزيز سباهي المرحلة الممتدة من انتكاسة الحزب عام 1949 حتى انتكاسته الثانية عام 1963. ويكرس الكاتب 12 فصلاً من مجموع 23 فصلاً، تضمهم دفئا الجزء المذكور، للمقدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لثورة 14 تموز 1958 المجيدة. وسأتوقف أولاً عند هذه الفترة التي تستغرق ثماني سنوات.

تكتسب هذه الفترة أهمية خاصة في تاريخ العراق المعاصر. بعد أن ازداد السجال، لاسيما في السنوات الأخيرة، حول افتراض يقول بأنه كان من الممكن للعراق أن ينمو ويتطور سلمياً ولو ببطء دون ثورة 14 تموز. ويعتقد حملة هذا الرأي أن ذلك كان أفضل للعراق من "الانقلاب العسكري" في 14 تموز. هذا الحدث الذي أدخل العراق في دوامة الانقلابات العسكرية والعنف. لم يشر الكاتب عزيز سباهي إلى هذا الرأي مباشرة ولم يدّع بأنه بصدد تفنيده، ولكن مجرى تطور الأحداث والظروف التي أحاطت بالبلاد، داخلياً وإقليمياً وعالمياً، والتي يتطرق إليها الكاتب بالتفصيل، تفند الرأي المذكور. فالأقلية الحاكمة في العراق آنذ، كانت تشكل حجر عثرة أمام تطور البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقطعت تلك الأقلية السبل السلمية على القوى الوطنية، التي تنشأ التغيير وتحمل مشروعا تقدمياً، من أن تلعب دورها في تطوير البلد. واستخدمت تلك الأقلية العنف ضد أي تحرك جماهيري بما في ذلك التحركات المطالبة كإضرابات العمال وتمردات الفلاحين السلمية. وأحاول هنا الإشارة إلى ملامح تلك الفترة بإيجاز بالاستناد إلى الكتاب بالأساس.

لقد شهدت البلاد في تلك الفترة نهوضاً وطنياً عاماً عكس نفسه في الاستعداد الجماهيري لخوض النضالات المطالبة والسياسية والنزوع القومي نحو الاستقلال الناجز للعراق ورفض جميع الاتفاقيات المكبلة لحريته مع الدول الاستعمارية. وكانت الظروف الدولية مشجعة، وتمثل ذلك بانتصار الثورة الصينية وحصول الهند واندونيسيا والعديد من الدول الآسيوية الأخرى على استقلالها. وعلى الصعيد الإقليمي، نالت سوريا ولبنان استقلالهما، وأممت إيران نفضها، وسقط النظام الملكي الموالي للاستعمار في مصر، وتصاعدت حركة السلام العالمية، وظهرت كتلة عدم الانحياز. في مثل هذه الظروف كانت الأقلية الحاكمة في العراق تسبح ضد التيار، وتسعى بكل قواها إلى ربط العراق بالأحلاف العسكرية الاستعمارية. وقد حققت الفئة الحاكمة ذلك بانضمامها إلى حلف بغداد، بعد بطشها بالشعب وقواه

الوطنية. وبذلك فضحت نفسها أكثر فأكثر باعتبارها فئة موالية للاستعمار، فوق فضيحتها لدورها المخزي في فلسطين³⁴.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ف"إن أول ما نشخصه هنا هو تعمق التمايز الطبقي في المجتمع خلال السنوات السابقة لثورة 14 تموز في كل من الريف والمدينة على السواء. ولكن هذا التمايز اتخذ في الريف أبعاداً أوسع وأفرز نتائج أخطر امتدت آثارها إلى المدينة بحكم تعاظم الفقر الذي حاق بالفلاحين، ودفع بمئات الألوف منهم إلى ترك ديارهم وللهجرة إلى المدينة حاملين معهم إليها كل أضرار المجتمع الريفي الفقير المتخلف... وكان العامل الأول في إفقار الفلاحين هذا قد نبع عن اتساع عملية استيلاء الملاكين الكبار على الأراضي الزراعية"³⁵.

وجرت العملية المذكورة نتيجة لسياسة الحكومة التي كان يهملها، خاصة في السنوات الأخيرة من عمرها تطمين مصالح الإقطاعيين الذين باتوا أحد أعمدة النظام الأساسية. فشرعت الكثير من التشريعات لتحقيق تلك السياسة، حتى بلغ التفاوت بين ملكية الأرض الزراعية ما بين الفلاحين والملاكين حداً لا مثيل له في أي بلد في العالم. إن 3% فقط من مجموع مالكي الأراضي الزراعية في العراق كانوا يملكون ثلثي الأراضي الزراعية في عام 1958. أما في مصر وسوريا فكانت النسبة تبلغ 35% و36% فقط من الأراضي الزراعية بيد الملاكين الكبار. وهناك ثمانية ملاكين عراقيين فقط بحوزة كل واحد منهم أكثر من مئة ألف (100000) دونماً. إن من يملك عشر هكتارات (الهكتار يساوي أربعة دوانم) فما فوق في الهند يُعد ملاكاً كبيراً. وكذا الحال في مصر فمن كان يملك 162,2 دونماً فأكثر يُعد هو الآخر من الملاكين الكبار. وكانت حصيلة هذه السياسة تعاظم إفقار الفلاحين. كانت الزراعة آنذاك لا تستوعب في أغلب أشهر العام سوى 50% من الأيدي العاملة في الريف. ونتيجة لهبوط إنتاجية العمل في الزراعة العراقية، فإن ما يحصل عليه المنتجون المباشرون لا يسد رمقهم. وكان ذلك سبباً في تعاظم إفقار الفلاحين وبؤسهم المريع، فاضطروا، كما ذكرنا، للهجرة بأعداد كبيرة صوب المدن، لاسيما الكبيرة منها³⁶.

أثار تأميم صناعة النفط في إيران عام 1951 حماسة الجماهير الشعبية للمطالبة بتأميم النفط العراقي. وأخذت الصحف تنشر البرقيات والعرائض الجماهيرية المطالبة بذلك. وعند مصادقة البرلمان الإيراني على قرار حكومة مصدق، طالب

34 - راجع عزيز سباهي، "عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، الجزء الثاني، ص 9.

35 - عزيز سباهي، نفس المصدر السابق، ص 12.

36 - راجع عزيز سباهي، نفس المصدر السابق، ص 13 و 16.

عشرون نائبا في البرلمان العراقي أن يحذو البرلمان العراقي حذو جاره. ومن أجل الالتفاف على هذه الحركة قامت الحكومة العراقية بالاتفاق مع شركات النفط ببعض الإجراءات الجزئية لتبديد زخم المطالبة، ولكن دون جدوى.

في شباط 1952 وقعت الحكومة اتفاقاً جديداً مع شركات النفط يقضي بأن تدفع الشركات إلى الحكومة العراقية ستة شلنات ذهباً عن الطن الواحد من النفط الخام، وطبقاً للحسابات التي تجريها الشركات زعم الطرفان أن حصة الحكومة باتت تعادل خمسين بالمائة من صافي الأرباح التي تحصل عليها الشركات. وألزمت الاتفاقية الشركات بتصدير 30 مليون طن من النفط الخام سنوياً. وقررت الفئة الحاكمة رصد 70% من عائدات النفط لمجلس الإعمار، الذي غرس الانكليز والأمريكان عناصرهم فيه باسم الخبرة والاستشارة منذ ظهوره للوجود في عام 1950. وجاءت استشارتهم بتوجيه الأموال للقطاع الزراعي بالأساس. وليس بهدف الارتقاء بأساليب الزراعة وزيادة إنتاجيتها، وإنما إلى العمل فقط على توسيع الأراضي الزراعية بدعوى أن استصلاح المزيد من الأراضي وتوزيعها على المزارعين الصغار سيحسن من شروط عمل الفلاحين لدى الملاكين الكبار ويخفف من وطأة البطالة. لكن الأراضي المستصلحة في ظل سياسات الحكم الموالية للملاكين الكبار كانت تقع في أيدي هؤلاء في النهاية. ورغم كل ما أنفق من أموال طائلة في هذا القطاع فإن قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الزراعي تراجعت من 39% من الناتج القومي الإجمالي للبلاد إلى 30% في عام 1958.³⁷

وحرّم القطاع الصناعي من أموال مجلس الإعمار بحجج مختلفة، في مقدمتها، عدم تمكن الصناعة الوطنية من منافسة الصناعة الأجنبية المستوردة، إلا في ظل سياسة حماية شديدة ستؤدي إلى الاحتكار، وبالتالي زيادة أسعار المنتجات الصناعية المحلية، ومن شأن ذلك تدمير موارد البلاد وعرقلة تقدمها. ولكن ما لم يفصح عنه هؤلاء الخبراء، ومنهم اللورد سولتر، إنهم بتأكيدهم على تجنب الحماية، إنما يدافعون عن مصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية، التي ظلت تحتكر معظم تجارة التصدير والاستيراد حتى ثورة 14 تموز بالتعاون مع بعض التجار المحليين الكبار.³⁸

وعلى الرغم من كل المعوقات، مثل قلة رؤوس الأموال الوطنية وضآلة المواد الأولية الضرورية وضيق السوق الوطنية وقلة الأيدي الماهرة والخبرة التكنيكية، فقد شقت الصناعة الوطنية طريقها في النمو. ومن دلائل ذلك أن استيراد وسائل الإنتاج في السنوات الخمس التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بلغت 19 مليون دينار سنوياً فقط، إلا أنها زادت فيما بين 1952 و1958 إلى 47 مليون دينار سنوياً. وارتباطاً بهذا النمو ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي من حوالي

³⁷ - راجع عزيز سباهي، نفس المصدر السابق، ص 19 وما يليها.

³⁸ - راجع عزيز سباهي، نفس المصدر السابق، ص 21 وما يليها.

96 ألف شخص إلى 264 ألف عام 1958. وإذا ما أضيف إلى هؤلاء عمال قطاعي النقل والمواصلات 90 ألف وعمال الخدمات 44 ألف ومثلهم كادحون آخرون، يصبح عدد الطبقة العاملة 442 ألف قبل ثورة 14 تموز 1958.³⁹

ومع تنامي الإنفاق الحكومي وشركات المقاوله، وأغلبها أجنبية، وتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية، تنامي عدد الذين يتاعطون التجارة بالجملة والمفرد. ومما له دلالاته في هذا الصدد هو تأسيس العديد من الغرف التجارية الجديدة في الخمسينات إلى جانب غرف بغداد والبصرة والموصل، وذلك في كل من مدن العمارة والنجف وكربلاء والحلة وكركوك والناصرية. وبلغ عدد المسجلين في جميع الغرف التجارية 9423 تاجراً قبل ثورة 14 تموز. ويشير كل ذلك إلى نمو البرجوازية التجارية ونمو وعيها الطبقي. وفي الفترة موضوعة البحث شكل الصناعيون اتحادهم الخاص بعد أن كانوا ينتمون إلى الغرف التجارية سابقاً⁴⁰.

وارتباطا بكل هذا. ومع تزايد الدور الذي باتت تلعبه الدولة في مختلف المجالات اتسع الجهاز الحكومي وأدى هذا، إلى جانب عوامل أخرى، إلى اتساع التعليم بكل مراحلها.

على أي حال، فإن الإنفاق الواسع على مشاريع مجلس الإعمار في بلد كان يشكو في الأساس من ضعف قدراته الإنتاجية، جرَّاً إلى ارتفاع كبير في الأسعار وواجه المستهلكون والمنتجون على السواء دوامة التضخم النقدي الذي عانى منه الكادحون آنذاك بوجه خاص، وكان ذلك أحد أسباب التوتر في قلب المجتمع⁴¹.

نهوض الحزب بعد انتكاسته في عام 1949

إذا كان الفصل الأول من الجزء الثاني من الكتاب قد تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة في البلد التي مهدت لثورة 14 تموز فإن الفصول الأحد عشر التي تليه قد كرست لدور الحزب ونشاطه في مختلف الميادين وصولاً إلى عشية الثورة، وبالارتباط مع أهم الأحداث والتطورات الهامة التي شهدتها البلاد.

كانت الضربة، التي تلقاها الحزب في نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي، عميقة وشاملة. لقد كانت انتكاسة حقيقية للحزب تمثلت بإعدام قيادة الحزب التاريخية (فهد، حازم، صارم) في عام 1949، وتحطيم منظماتها في طول البلاد وعرضها، وزُج بالألوف من أكفأ كوادره وأنشط أعضائه في السجون والمعتقلات

³⁹- راجع عزيز سباهي، نفس المصدر السابق، ص 22 وما يليها. راجع كذلك هامش رقم 10.

⁴⁰ - راجع عزيز سباهي، نفس المصدر السابق، ص 23 وما يليها.

⁴¹ - راجع عزيز سباهي، نفس المصدر السابق، ص 24.

و جرى إسقاط بعضهم سياسياً وشراء ذمم بضعة منهم وتحويلهم إلى جواسيس، أدلاء خانعين، وأدلاء على رفاق الأمس. إن مثل هذه الظاهرة البشعة والمثيرة للقرع والاشمزاز، بالنسبة لأي إنسان يتمتع بالحد الأدنى من الاحترام لنفسه وأدميته وحريته، لم تقتصر على حزبنا، بل تعرضت لها أحزاب وحركات ثورية كثيرة في مختلف البلدان، وعلى مر التاريخ، عندما واجهت ظروفاً تتسم بالبطش والإرهاب والقمع الوحشي. و تشنت تنظيمات الحزب وتمكنت الأجهزة القمعية من تحطيم خمسة مراكز حزبية الواحد تلو الآخر، خلال ثمانية أشهر (تشرين الثاني 1948 - حزيران 1949)

كانت الفئة الحاكمة مصممة على تصفية الحزب والقضاء عليه قضاء تاماً. و جاهر أبرز أقطابها نوري السعيد بهذا الهدف الشرير. فقد صرح تحت قبة البرلمان بأن "ليس لحكومته أي غرض انتقامي إلا أن تصفي حساب الشيوعيين وتكافح الشيوعية إلى نفسها الأخير في هذه البلاد"⁴².

ولكن، لا حملة المطاردات والاعتقالات والأحكام الثقيلة الجائرة وحتى الإعدامات، ولا حملة الضغط السياسية التي لجأ إليها نوري السعيد، ولا أنواع الصعوبات الأخرى كحرب الإشاعات وخطر الانشقاقات... استطاعت أن تفت في عضد الشيوعيين وتوقف نشاطهم وسعيهم إلى تدارك أوضاع حزبهم وتضميد جراحه والنهوض به من جديد.

بادر حميد عثمان، وهو قائد آخر مركز حزبي جرى تحطيمه، إلى أن يخلف وصية تقضي باستدعاء بهاء الدين نوري ليحل محله في حالة اعتقاله (⁴³ *)، وكان الأخير مسؤول محلية السليمانية، وقد استلم مسؤوليتها من حميد عثمان ذاته عند مغادرة الأخير لمدينة السليمانية. وهكذا وصل بهاء في حزيران إلى بغداد في عام 1949 ليصبح المسؤول الأول عن الحزب الشيوعي العراقي "وكان بهاء [شاباً في الثانية والعشرين من عمره] يتصف بالذكاء والحيوية وحب المغامرة، ومع

⁴² - سباهي، المصدر السابق، ص 27.

⁴³ - * يذكر سباهي في الصفحة 32 من نفس المصدر السابق، ما يلي: "وكان حميد عثمان قد أوصى يعقوب قوجمان ... أن يسارع إلى تبليغ مسؤول المنظمة الحزبية في السليمانية، في حالة اعتقاله، بالقدوم إلى بغداد وتولي رئاسة المركز الحزبي فيه." في حين يذكر بهاء الدين نوري في مذكراته ما يلي: " وأبلغني هادي (هادي سعيد) إنه الشخص الذي وجه إلي الرسالة تنفيذاً لتوصية حميد عثمان." ويذكر بهاء في مكان آخر "حين استلمت المسؤولية الحزبية في بغداد كان هادي سعيد يعتبر نفسه - كما استنتجت لاحقاً - العضو الثاني في المركز القيادي." مذكرات بهاء الدين نوري. دار الحكمة - لندن. الطبعة الأولى، ص 79 و 87.

ذلك فحين استدعي ليحتل موقع الصدارة في مركز الحزب في بغداد كان قليل الخبرة، ودون حظ وافر من الثقافة الماركسية والسياسية العامة"⁴⁴.

ولم يمض سوى عام واحد فقط على انتكاسة الحزب حتى نهض الحزب من جديد على أقدامه ليتصدر كفاح الشعب، مخيباً آمال أعدائه الذين توقعوا أن لا تقوم للحزب قائمة حتى بعد عشر سنوات، على حد تعبير علي الحجازي مدير شرطة بغداد. وهكذا فعندما يقول الشيوعيون إن حزبه انبثق وواصل نشاطه ولا يزال تعبيراً عن حاجة موضوعية أفرزتها تناقضات المجتمع العراقي ذاته، فإنهم لا يفترون على التاريخ، وإنما ظلوا يعبرون عن حقيقة أثبتتها الأيام، المرة تلو الأخرى⁴⁵.

ومما ساعد على نهوض الحزب السريع هو تصدر شبيبة شيوعية متحمسة ومخلصة، غير معروفة للبوليس والمنهارين، الصفوف الأمامية للحزب، وإشغالها مراكز المسؤولية وهي تدرك التبعات الجسيمة التي تنتظرها والتي قد تؤدي بحياتها. وكانت الشبيبة معجبة ببطولة قادة الحزب الذين تحدوا المشاق أو الذين صمدوا في التحقيق. كما تستهويهم سياسة الحزب المشحونة بالعداء والتحدي لحكم مدان بالعمالة للاستعمار ومكروه من الشعب. وهناك عامل هام آخر ساعد على نهوض الحزب وهو التعاطف الجماهيري الواسع الذي كان يتمتع به في أوساط الناس البسطاء والفقراء منهم بشكل خاص، الذين كانوا يبذون للمناضلين الشيوعيين المطاردين صنوفاً من التأييد والمساعدة، ويعينونهم على الهرب من مطاردات البوليس والاختفاء. لقد كانت أمجاد وثبة كانون الثاني 1948 ودور الحزب فيها لا تزال طرية في ذاكرة الناس، إضافة إلى دوره في الإضرابات والمظاهرات التي نظمها دفاعاً عن حقوق الشعب⁴⁶.

وجاءت عودة الحزب الشيوعي المبكرة إلى مسرح الأحداث لتعيد للبرجوازية الوطنية وممثليها السياسيين ثقتها بنفسها. على هذا الأساس بادرت مجموعة من نواب المعارضة في كانون الأول 1949 إلى تأليف كتلة سياسية أطلقوا عليها اسم "الجبهة الشعبية" وشرعت الجبهة تعمل من يومها ككتلة معارضة، وتحولت إلى حزب سياسي في العام التالي. وفي آذار 1950 قررت قيادة الحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان قد جمد نشاطه في تشرين الثاني 1948، استئناف عمله السياسي. كما شرع من تبقى من العناصر الوطنية في حزب الأحرار، الذي كان قد جمد نشاطه هو الآخر، يتحدثون عن استئناف نشاطهم السياسي⁴⁷.

⁴⁴ - سباهي، المصدر السابق، ص 33.

⁴⁵ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 37.

⁴⁶ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 31.

⁴⁷ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 38 وما يليها.

المنظمات الديمقراطية الجماهيرية والنقابات العمالية

"الحزب يحيط نفسه بمنظمات ديمقراطية جماهيرية"، هذا هو عنوان الفصل الثالث من الجزء الثاني من الكتاب. ويستهل الكاتب سباهي في الصفحة 43 وما يليها بما يلي:

"استند الحزب لنشر سياساته بين جماهير الشعب وتعبئة القوى حوله إلى إنشاء منظمات ديمقراطية جماهيرية تعنى بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه فئات واسعة من السكان، على أن تكون هذه منظمات ديمقراطية وليست حزبية. لكنه ولكي يضمن سيرها وفق الخط الذي يرسمه هو، جعل على رأس هذه المنظمات الديمقراطية كوادر حزبية معتمدة. لم تكن السياسات التي سار عليها إزاء هذه المنظمات تتطابق تماماً. ففي ميدانين خاصين هما حركة السلم والدفاع عن حقوق المرأة جاءت تختلف قليلاً من حيث التقيد بالقيادة الشيوعية، أو على الأقل كانت الحال هكذا في الواجهة الأمامية للمنظمة، أما مفاصل التحرك والتنفيذ فقد ظلت في أيدي الكوادر الشيوعية المعتمدة. لكنها في المنظمات الأخرى، كالطلبة والشبيبة والعمال، كانت الكوادر الشيوعية تتولى قيادتها."

ويشرح الكاتب بالتفصيل كيف تم تشكيل تلك المنظمات وطبيعة مهامها وأبرز قاداتها. وأجد من الضروري التوقف هنا عند التنظيم النقابي العمالي، الذي واجه إشكالات هامة كانت موضع صراع داخلي وانتقاد الحزب لاحقاً.

عمد الحزب الشيوعي في أوائل الخمسينات إلى تكوين لجان نقابية في المعامل وتحشدات العمال دون أن تكون مجازة. وكانت هذه اللجان تتحدث باسم العمال وتفاوض الإدارات باسمهم. وفي خريف 1951، شكلت "النقابات" مجلساً مركزياً وأقامت مكتبا دائما لها، وانضمت إلى هذا المكتب نقابات عمال السيكاير وسواق السيارات وعمال المطابع والنجارة والخياطة والبناء وأطلق عليه اسم "المكتب الدائم لمجلس نقابات العمال". وكان جميع أعضائه شيوعيين وقد نشط هذا المكتب في عقد الاجتماعات لتوعية العمال، ولتنظيم الحركة الإضرابية. كذلك شارك هذا المكتب القوى السياسية الوطنية في الدعوة إلى الإضرابات العامة لتأييد قضايا الشعب الوطنية والقومية. غير أن الحكم الرجعي عمداً إلى غلق المكتب المذكور. فعمد الحزب إلى تكوين مكتب موحد سري يدير نشاط العمال وينسقه.

وقد حاول الحكم الرجعي من جانبه أن يحتوي الحركة العمالية النقابية، وألف لهذا الغرض ما دعاه بـ"الجهة القومية العمالية" ضمت نقابات شكلتها الحكومة لهذا الغرض لعمال الأحذية والخياطة والميكانيك وسواق السيارات. إلا أن العمال

النقابيين الذين يتلقون توجيههم من الحزب رفضوا التعاون معها، وظلوا ينظرون إلى العمال المنظوين تحت لوائها كمجموعة من وكلاء للحكم⁴⁸.

اعتقد كان من المفيد أن يشير الكاتب سباهي هنا، مجرد إشارة، إلى أن الحزب خطأ لاحقاً عدم انضمام العمال للنقابات المجازة رسمياً. ومن ثم يعد سباهي القارئ بتناول الموضوع عندما يحين وقته.

واري من المفيد توضيح موقف الحزب من هذا الأمر رغم ما في ذلك من استباق للأحداث، لأن تعابير مثل "ألفت الحكومة" بدلا من "أجازت الحكومة" و"وكلاء الحكم" قد توحي للقارئ بأن موقف العمال من النقابات المجازة كان صحيحاً.

في اجتماعين كرسا لمراجعة سياسات الحزب عقدا في حزيران وتموز 1955، بعد انتخاب الرفيق سلام عادل سكرتيراً للجنة المركزية، تناول المجتمعون النشاط الجماهيري. ويذكر سباهي في الصفحة 164 ما يلي حول القضية إياها:

" توقفت اللجنة المركزية في هذين الاجتماعين عند سياسات الحزب الجماهيرية، ولاحظت أنه يسير في سياسة يسارية انعزالية، نشأت عن القيادة الفردية وخرق المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحزب. وأعطت مثالا على ذلك الموقف الذي وقفه الحزب من الحركة النقابية، ولجونه إلى العمل السري في العمل النقابي، ونفور العمال الشيوعيين من العمل في النقابات العمالية المجازة لأن قياداتها لا تحظى باحترامهم، في وقت تنعدم فيه فرص النشاط النقابي القانوني. ودعا تقرير اللجنة المركزية جميع الخلايا الحزبية في المعامل لتكريس جزء هام من نشاطها للعمل في هذه النقابات وتنشيطها، وفي ذات الوقت السعي لإجازة نقابات جديدة أخرى، لاسيما في التحشدات العمالية الكبيرة كالنفط والسكك والميناء."

مقدمات انتفاضة تشرين الثاني 1952

وتناول الكاتب نشاطات جماهيرية وسياسية كثيرة جرت في عهد قيادة الرفيق بهاء والممتدة من حزيران 1949 حتى اعتقاله في نيسان 1953، وذلك في الفصول: الثاني والثالث والخامس. وأفرد الفصل الرابع لانتفاضة تشرين الثاني 1952، والتي سأتوقف عندها لاحقاً. ومن أبرز تلك النشاطات هي إضرابات عمالية عديدة في البصرة وبغداد قام بها، على سبيل المثال لا الحصر، عمال الميناء والسكك الحديدية والنفط في البصرة، وعمال الغزل والنسيج والسيكاير في بغداد. وكانت هذه الإضرابات تلقى الدعم والعطف من الجماهير المحيطة بالمعامل والقريبة

⁴⁸ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 44 وما يليها. أنظر كذلك بهاء الدين نوري. مصدر سابق، ص 124.

لمواقع الإضرابات. وتكررت الإضرابات العمالية في القواعد العسكرية البريطانية رغم أن القوات البريطانية العسكرية واجهت العمال المضربين بالرصاص وقتلت أربعة منهم في قاعدة الحبانية. وكانت هناك تحركات فلاحية ثورية من أشهرها إضرابات وتمردات فلاحية (عه ربت) وبانيخيلان و(ده ره دوين) وهورين شيخان وورماوه في السلیمانية عامي 1950 و1951، وتمرد فلاحی آل إزیرج فی العمارة عام 1952. وقد كان الحزب الشيوعي في صلب هذه الأحداث وفي طليعة بعضها.

وكانت هناك مظاهرات أيضاً. كانت الأولى خاطفة في الأول من أيار 1951، لم تضم أكثر من 150 متظاهراً. أما أول مظاهرة جماهيرية فقد جرت لتشييع جثمان نعمان محمد صالح، السجين الشيوعي الذي توفي أثر مشاركته في الإضراب عن الطعام، الذي أعلنه السجناء السياسيون في السجون المختلفة ومنها سجن بغداد، حيث كان الشهيد يقضي فترة محكوميته. وأسهم الحزب مع الأحزاب الوطنية الأخرى في الدعوة إلى الإضرابين السياسيين اللذين حصل الأول في 14 تشرين الأول 1951، تأييداً لنضال الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني. والثاني في 19 شباط 1952 احتجاجاً على اتفاقية النفط (المنصفة) الذي عقدتها الحكومة العراقية مع شركات النفط الأجنبية. وقد شمل الإضراب الأخير عدداً من المدن ورافقته تظاهرات واصطدامات عنيفة مع البوليس. وكان للتعاون بين القوى السياسية الوطنية خلال الإضراب أثره في تكوين لجنة الارتباط بين الأحزاب الوطنية في 17 تشرين الثاني 1952، التي شارك فيها الحزب الشيوعي من خلال حركة أنصار السلام، دون ذكر اسمها صراحة، إلى جانب حزب الجبهة الشعبية الموحدة والوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال⁴⁹.

انتفاضة تشرين الثاني 1952

وكما أشرت قبل قليل، فإن الكاتب سباهي يخصص فصلاً كاملاً لانتفاضة تشرين 1952 باعتبارها إحدى مآثر شعبنا الخالدة. كانت العوامل الاقتصادية والسياسية التي فجرت غضب الشعب العراقي بوجه حكامه وأسيادهم الامبرياليين في وثبة كانون 1948، هي نفسها التي فجرت انتفاضة تشرين. وجاءت العوامل الإضافية لتعمق عزلة الحكام وانسلاخ العديد من عناصرها وانضمامها إلى صفوف المعارضة. وكان المد الثوري في إيران الذي رافق تأميم النفط، واشتباك حكومتها بقيادة الدكتور محمد مصدق مع شركات النفط الأجنبية التي هي ذاتها التي تستحوذ على نفط العراق، تأثير هام على معنويات الشعب العراقي. وجاء سقوط النظام الملكي العميل في مصر وإقامة النظام الجمهوري حافزاً إضافياً لانتفاضة الشعب. وجاءت النضالات الجماهيرية التي أشرنا إليها وكذلك نضال مختلف الأحزاب الوطنية العلنية، بما في ذلك مذكرتها التي كانت تعبر عن مطالب الشعب الأساسية والمباشرة، لتشكل المقدمات المباشرة للانتفاضة. ولم تكن الانتفاضة مفاجئة لأي

⁴⁹ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 56 و65.

من طرفي الصراع، وقد تنبأ الحزب الشيوعي العراقي بها، قبل وقوعها بأسابيع، في العدد (13) من نشرة الحزب الداخلية "الإجاز". وقد جاء فيها ما يلي: "إن حركتنا الوطنية الديمقراطية تطورت وتعاظمت، رغم الإرهاب الفاشي والدكتاتورية السافرة ضد الشعب. فبينما كان هناك، في عامي 1949 و1950، أزمة للحركة السياسية الثورية في بلادنا، نجد اليوم مداً متعاضماً للحركة الثورية وأزمة عنيفة للرجعية ونلمس بوادر انتفاضة شعبية للإطاحة بالحكم الدكتاتوري ولانتزاع الحريات الديمقراطية وتحقيق مطالب الشعب"⁵⁰.

وانطلقت الشرارة من إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد في 26 تشرين الأول احتجاجاً على حماقة عميد الكلية الذي أجرى تعديلاً غريباً على نظام الكلية، وانتهى الإضراب يوم 19 تشرين الثاني بإلغاء التعديل وإبعاد العميد بمنحه إجازة مؤقتة. وقد أقرن انتهاء الإضراب باعتداء دبرته الأجهزة القمعية ضد عدد من أعضاء لجنة الإضراب. وأدخل الجرحى المعتدى عليهم إلى المستشفى. وأدى ذلك إلى هيجان الطلاب وتجدد الإضراب فوراً.

ويصف سباهي، معتمداً على مصادر مختلفة، يوميات الانتفاضة وصفاً وافياً بما في ذلك حملة الاعتقالات التي شملت، طبقاً لإحصائيات وزارة الدفاع، 2999 شخصاً. حكم من بعد على اثنين منهم بالإعدام وعلى 958 بالسجن والغرامات، والكفالات على المنات. وكان من بين المعتقلين عدد من الساسة، من وزراء ورؤساء أحزاب وقادتها ونواب وصحفيين. ويخلص سباهي في ص 70 وما يليها إلى ما يلي: "أخفقت انتفاضة تشرين في تحقيق أهدافها. ولكن على خلاف ما كان يحلم به الحاكمون، لم يؤد ضرب الانتفاضة وإنزال الجيش إلى الشارع، وهو إجراء لم يسبق أن أقدمت عليه الفئة الحاكمة من قبل، إلى استكائة الجماهير وكسر مغنوياتها، بل العكس، ظلت الجماهير تشعر أنها أرعبت الحكام، وأنها استطاعت في بحر ثلاثة أيام فقط أن تسقط وزارتين. وأنها جردت خصمها من كل ما يستتر به وبات يعتمد على آخر ورقة يملكها، أي الجيش، (بعد أن هزمت قوات البوليس ليومين متتالين، وفرضت جماهير بغداد سيطرتها على الشارع، ولم تعد هناك حكومة تدير البلد. جاسم) وأنها ورقة غير مضمونة... كذلك فقد خرجت القوى الوطنية منها وهي أكثر تقارباً من بعضها على خلاف ما حدث في وثبة كانون الثاني 1948".

وعندما يقيم الكاتب سباهي دور الحزب في الانتفاضة يشير إلى أن الانتفاضة اندلعت ومرت كالإعصار العنيف في ثلاثة أيام فقط، وقد تصرفت الجماهير فيها بعفوية بالغة، ومثلها تصرف الشيوعيون وقيادتهم إلى حد ما في كل الأمور، وحتى أخطرها شأنًا، كانت تطرح وتتخذ بشأنها القرارات وتنفذ... وما كان بالوسع أن يكون الأمر غير ذلك حين تُزج كامل قيادة الحزب في غمرة المظاهرات العاصفة.

⁵⁰ - بهاء الدين نوري، مصدر سابق، ص 158. أنظر سباهي. مصدر سابق، ص 61..

ولم تكن هناك فرصة لتأمل الأحداث. لذلك عجزت هذه القيادة من أن تزج في المعركة في الوقت المناسب جماهير المدن الأخرى. ويشير سباهي كذلك إلى أن الهتاف بإسقاط النظام الملكي وبحياة الجمهورية على كونه يستجيب إلى مزاج الجماهير الغاضبة ساعتها، ويأتي في وقت يؤكد البلاط في كل يوم على فساده وتحوله إلى عقبة أمام تقدم البلاد، إلا أن هذا الشعار كان فوق ما تحتمله القوى التي يتحالف معها الحزب يوم ذاك... ومع أن الحزب كان يدخل في اتفاق مع الأحزاب الوطنية الأخرى في إطار (لجنة الارتباط)، فإنه كان ينفرد في الشارع باتخاذ القرارات وي طرحها على الجماهير مباشرة حتى لو كانت هذه القرارات تتعلق بتلك الأحزاب مثل المطالبة بتشكيل حكومة برئاسة كامل الجادرجي مع توزيع المقاعد الوزارية وإعلان ذلك على الجماهير دون علم الوزارة ورئيسها!⁵¹.

تقييم قيادة بهاء الدين نوري للحزب

ينثر الرفيق عزيز سباهي في الفصل الثالث والذي يسبقه أيضا، تقييماته لأداء قيادة الرفيق بهاء الدين نوري بشكل لا تساعد القارئ على الخروج بفكرة وانطباع واضحين. فهو يذكر بأنه "لم يكن الحزب يعمل وفق خطة محسوبة في ميداني النشاط السياسي والعمل التنظيمي. وكما يعترف هو(بهاء) في مذكراته، بأن وضع خطة كهذه كان فوق مستواه." ص 36. في حين يذكر سباهي في مكان آخر ما يفيد بأن قيادة بهاء كانت تتمتع بقدرة جيدة على التخطيط. فقد جاء في الصفحة 55 من الكتاب ما يلي: "في العامين الأولين من قيادة بهاء الدين نوري تركز اهتمامه في إعادة بناء الحزب وإيجاد الاستقرار التنظيمي والعمل على توفير الانتظام في إصدار جريدة الحزب المركزية وتحسين طبعها وتوزيعها والعناية بالنشر الحزبي بوجه عام. وحتى ذلك الحين كان الحزب قد ابتعد عن الدخول في نضالات جماهيرية مكشوفة. وعندما توفر له قدر ضروري من الاستقرار وانتظام العمل انصرف إلى تعزيز نفوذ الحزب بين الجماهير عن طريق المنظمات الديمقراطية الجماهيرية على النحو الذي رأيناه في الصفحات السابقة. حتى إذا تحقق له ذلك قرر الانتقال التدريجي، كما يقول، إلى النضالات الجماهيرية. وكنا قد المحنا إلى أول عمل من هذا النوع، المظاهرة الخاطفة التي أشرنا إليها في الفصل السابق. تم تدرج بتنظيم الإضرابات العمالية... الخ".

وتتناقض الفقرة الثانية مع الأولى وتظهر الرفيق بهاء بمستوى سياسي وتنظيمي لم يدعيه هو ذاته لنفسه، كما هو واضح من الفقرة الأولى. إن مثل هذا التخطيط والتدرج يحتاجان إلى نضج وخبرة كانتا تنقصان قيادته، التي اتسمت عموما بالعفوية والتجريبية. أما الإنجازات التي تضمنتها الفقرة فهي صحيحة ولكنها لم تكن نتيجة للتخطيط. فهناك وقائع تدحض الرأي الوارد في الفقرة والقائل: " في

⁵¹. راجع سباهي، المصدر السابق، ص 72 - 74.

العامين الأولين من قيادة بهاء الدين نوري تركز اهتمامه في إعادة بناء الحزب وإيجاد الاستقرار التنظيمي. وهذه بعض الأمثلة التي تفند ذلك:

* بعد حوالي الشهرين من وصول بهاء الدين إلى بغداد باشر بالناشر الداخلي لرفع مغويات المناضلين. وبدلاً من الاكتفاء بالناشر الداخلي لحين استقرار الوضع القيادي وتضميد جراحات الحزب، قام بعمل دعائي في غير وقته، كاد أن يقضي على المركز الجديد قضاءً مبرماً. فقد أصدرت قيادته منشوراً تحت عنوان (بيان الحزب الشيوعي العراقي حول الوضع السياسي الراهن)، وقررت توزيعه على نطاق واسع. "فجن جنون الأمن العام ونشر مفارزه في جميع أنحاء العاصمة إثر توزيع المنشور" حسب تعبير بهاء في مذكراته. وكان هادي سعيد أحد مساعدي بهاء، الذي لم يلتزم بتدابير الصيانة، صيداً سهلاً لتلك المفارز. وأدى انهياره إلى وقوع بهاء وزكي وطبان ورؤوف بيد البوليس. وقد تمكن بهاء بالكاد من الإفلات، بعد أن خاض معركة غير متكافئة بالأيدي والأرجل مع البوليس. وأعتقل رؤوف وكذلك زكي بعد إصابة الأخير بطلق ناري في ساقه عند محاولته الهرب. بعد هذا الحادث بقي بهاء وحيداً في المركز الجديد، بعد اعتقال وانهيار أقرب معاونيه هادي سعيد وزكي وطبان. ونظراً لحصول الأمن على معلومات وافرة عن بهاء، قرر الأخير الانسحاب إلى كركوك مع بضعة رفاق. وكانت هذه خطوة هامة جداً خطاها بهاء، ضمنت استمرار المركز القيادي، وهذا أهم ما كان يحتاجه الحزب على الإطلاق. وكانت لهذه الخطوة بالغ الأثر على مواصلة الحزب على مسيرته. وكما لاحظنا فإن بهاء لم يفكر بهذه الخطوة سابقاً، وإنما أرغم عليها. وهكذا أدت مغامرة إصدار بيان عام وتوزيعه على نطاق واسع وما نتج عن ذلك من مضاعفات أضرت بالحزب، إلى اتخاذ خطوة معقولة، وهي انسحاب بهاء من العاصمة، فانطبق على الحالة المثل المشهور "رب ضارة نافعة"⁵².

* ولم يبتعد الحزب في العامين الأولين عن الدخول في نضالات جماهيرية مكشوفة، كما جاء في الفقرة الثانية. فقد جاء في كتاب سباهي ص 39 ما يلي: " بيد أن أهم ما استجد في هذا الشأن، هو أن جماهير الشعب ذاتها قد شرعت تتحرك بتحريض من الشيوعيين. وجاءت باكورة تحرك الجماهير إضرابات العمال... حتى إذا حل عام 1950 (أي قبل أن يكمل بهاء عامه الأول في قيادة الحزب)، كانت الإضرابات العمالية قد تتابعت في البصرة وبغداد بين عمال السكك و(كري مكنزي) في البصرة وعمال الغزل والنسيج والسيكاير في بغداد".

* وليس بعيداً عن تقييم قيادة بهاء الدين لتلك المرحلة، يمهد سباهي لانتقاله إلى فصل مكرس للمنظمات الديمقراطية الجماهيرية بما يلي: "كان الحزب، كما لاحظنا في الفصل الأخير من الجزء الأول، قد أشار في رسالة وجهها إلى حزب توده الشقيق في إيران إلى أن تحليله للوضع الدولي والداخلي يبشر بمد ثوري جديد في

⁵² - راجع بهاء الدين نوري، مصدر سابق، ص 94 وما يليها.

القريب. وقد صدق ظن الحزب. استناداً إلى هذا انطلق من أجل أن يستوعب هذا المد في منظمات جماهيرية مختلفة. فالى أي حد أصاب أو أخطأ في توجهه هذا؟" ص40.

وهنا يدور الحديث حول فترة أوائل الخمسينات ولم تكن قيادة الحزب على هذا المستوى السياسي والتنظيمي كي تتنبأ وتخطط على مدى طويل نسبياً، ولم يدع بهاء ذلك لنفسه. ولم يستند بهاء إلى ما جاء في تلك الرسالة، لأنه كان يرى بأن هناك "في عامي 1949 و1950، أزمة للحركة السياسية الثورية"، كما مر بنا، وليس مداً ثورياً. إن الرسالة المشار إليها أرسلتها قيادة حميد عثمان التي اعتقلت في حزيران عام 1949 ولا علاقة لها ببهاء وتقديراته ومنطلقاته لتشكيل منظمات ديمقراطية جماهيرية في عام 1951 ولاحقاً. ولا استبعد بأن حميد عثمان كان يتصور بأن المد الثوري قريب جداً، ربما بعد بضعة أشهر. وأستند في رأيي هذا هو أن عثمان لم يكن بمقدوره التمييز بين المد والجزر في الحركة الوطنية والثورية. فقد كان يرى مداً ثورياً في عام 1955، أي في ذروة جزر الحركة الوطنية التي لم تتمكن من التصدي الفعال لإجباط مساعي الحكومة لعقد حلف بغداد. ولم يشخص عثمان هذا الجزر، بل كان يرى أن هناك غلياناً ووضعاً ثورياً ناضجاً للقيام بانتفاضة. " لقد أعطى أمراً إلى لجنة بغداد للقيام بانتفاضة تطيح بحكومة المراسيم والإرهاب وحلف بغداد...!"⁵³.

ويبدو بأن الإسراف في الحذر وشيوع روح التطير لفترة طويلة من الزمن، والسخط على السياسات اليمينية التي سارت عليها قيادة مالك سيف من جهة، واليسارية التي شاعت في الحركة الشيوعية العالمية بتأثير السياسة الستالينية، من جهة أخرى، كانت من العوامل المساعدة التي عززت الميل نحو التطرف اليساري في سياسة الحزب الشيوعي العراقي في تلك الأيام، كما عمقت من روح التشدد الانعزالي والتعامل الانفعالي الذي طبع سياسات وسلوك قيادة بهاء وأصحابه⁵⁴.

لا يذهب الظن بالقارئ بأن الرفيق عزيز سباهي اقتصر في تقييمه لقيادة الرفيق بهاء الدين على ما مر بنا، فقد تناول بالنقد، إلى جانب إنجازاتها الكبيرة، جميع أخطاء تلك القيادة وسلوكها الفردي البيروقراطي ونهجها الانعزالي. فقد جاء، على سبيل المثال لا الحصر، في الصفحة 57 وما يليها من كتاب عزيز ما يلي: " لقد كان التشديد اليساري يطبع كامل سياسات الحزب وخطابه إلى الجماهير، والفردية تغلب على تنظيمه وسياساته. صحيح أن الحزب قوي وتوسعت القاعدة الجماهيرية التي تسنده، وتعددت المنظمات الديمقراطية التي تلتف حوله، لكن هذا التعاطف

⁵³ - ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، "سلام عادل، سيرة مناضل" الجزء الأول. الطبعة

الثانية، دار الرواد للطباعة والنشر- بغداد، ص87..

⁵⁴ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص36.

الجماهيري كان دون ما يؤمل أن يحصل عليه في تلك الفترة... وكانت نشرات الحزب تعنى بالجملة الثورية دون محتواها الحقيقي، وكثيراً ما أدخل الحزب في أدبه السياسي، في خطابه إلى الجماهير، أوصافاً وتعابير لم تكن الجماهير تفقه معناها، بل لم يدرك كاتبها نفسه ما تعنيه. وفي مذكراته يعترف بهاء أنه كان يصف هذا أو ذاك بالثروتسكية أو التيتويه دون أن يدرك تماماً ما تعنيه هذه الأوصاف، وهو القائل: "ومن المرجح أن تحليلاتي للوضع في ذلك الوقت كانت تستند إلى خليط من المسائل الواقعية ومن الأفكار العقائدية الجامدة المأخوذة من الكتب، على الأقل بالنسبة لبعض الأمور). أما في حياة الحزب الداخلية فإنه عجز، بسبب السياسة ما فوق اليسارية، عن أن يوفر الاستقرار الداخلي في منظمات الحزب".

"وحتى حين أعلن عن تكون اللجنة المركزية في عام 1952 فإنه اتخذ هذه الخطوة لتجميد مطالب بعض المنظمات في الحزب لتشكيل لجنة مركزية. وبغرض تخدير يقظة تلك المنظمات وصرف انتباهها عن ذلك المطلب الهام، وبالتالي لغرض تثبيت القيادة الفردية للحزب. ويلاحظ هنا أيضاً أن بهاء الدين نوري لم يضم إلى لجنته المركزية أياً من الشيوعيين في السجن بمن فيهم من كان عضواً أو مرشحاً للجنة المركزية منذ أيام فهد وليس على موقفه في التحقيق أية شائبة"⁵⁵. "ويذكر كريم أحمد في مذكراته أن هذه "اللجنة المركزية" لم تجتمع ولو مرة واحدة، إنما كان يجري السكرتير مشاوراته مع أعضائها كل على إنفراد... ص 59.

ويعقد سباهي مقارنة طريفة بين قيادة بهاء الدين نوري وحמיד عثمان وما يهمننا منها هنا، هو ما يخص بهاء لإعطاء تفسير أوضح للنجاحات التي تحققت في عهده. يقول سباهي في الصفحة 155 من كتابه ما يلي: " كانت مشكلة الحزب تكمن في قيادته، فلو قارنا وضع الحزب عام 1952 ووضع في الفترة التي نتحدث عنها (1955)، نجد أن على رأس الحزب في الحالة الأولى (بهاء) كانت هناك قيادة متياسرة، وفردية المنحى، لكن حسها السياسي توافق آنذاك مع ارتفاع في مزاج الجماهير الثوري، وأعطى تياسرها لانتفاضة الجماهير في تشرين الثاني زخماً خاصاً أربع الرجعية وأقلق دوائر الاستعمار".

وفات الكاتب سباهي أن يضيف، وكان تياسرها وفرديتها سبباً في تقديم الحزب تضحيات غير مبررة، في صفوف كوادره وأعضائه، جراء تحدي الأحكام العرفية بمظاهرات معزولة، وكان انحرافها كذلك أحد أسباب فشل انتفاضة تشرين الثاني 1952 في تحقيق أهدافها الرئيسية، وفي مقدمتها إقامة حكومة وطنية ديمقراطية. ولكن بالمقابل أعطت الانتفاضة دروساً للجميع، وفي مقدمتها ضرورة إقامة جبهة وطنية راسخة، وضرورة انحياز الجيش إلى جانب جبهة الشعب. وكان لهذين الدرسين أهميتهما في انتصار ثورة 14 تموز المجيدة.

⁵⁵. سباهي، المصدر السابق، ص 60 والهامش 18.

الفصل الرابع مخاض عسير لنهج سياسي سليم

بعد اعتقال بهاء الدين نوري في نيسان 1953 تولى الرفيق كريم أحمد الداود، أقرب معاوني بهاء الدين، مسؤولية سكرتارية اللجنة المركزية للحزب، حتى هروب حميد عثمان من السجن في حزيران 1954. وضمت اللجنة إلى جانب كريم أحمد كل من ناصر عبود وعبد الله عمر محي الدين (كاكه فلاح) وسليم الجلبي ورشيد عارف⁵⁶ (*). في هذه الفترة كان حميد عثمان قد وطد، وهو في سجن بعقوبة، زعامته للحزب. فقد عهد بإدارة المنظمة الحزبية في السجن إلى لجنة يترأسها الشهيد مهدي حميد وراح ينصرف هو إلى شؤون الحزب العامة. وفي هذا الإطار أيضاً أصدر في نهاية 1953 مجلة (كفاح السجين الثوري) نصف الشهرية، ليتخذ منها أداة لتوجيه سياسات الحزب إزاء القضايا المختلفة التي تواجهه، ولتنشيط الحياة الفكرية بين السجناء الشيوعيين في ذات الوقت. فحين تسلم كريم أحمد مهمة سكرتارية اللجنة المركزية، كان مقتنعاً بأن قائد الحزب الفعلي هو حميد عثمان، وراح يشاوره في أهم الأمور.

ولهذا السبب، يرى سباهي، وهو محق في ذلك، أن سياسات الحزب وخطابه إلى الجماهير تارجحت في تلك الفترة بين الانشداد إلى سياسات الماضي المتياسرة والمتفاقمة الآن بتأثير حميد عثمان، وبين التطلع الجاد إلى حل العقد التي تعترض سبيل الحزب وفق خط جديد وعملي. ويستشهد الكاتب سباهي بالعديد من الأمثلة المأخوذة من جريدة "القاعدة" للتدليل على رأيه. ويعزو سباهي هذا التارجح إلى عاملين: الأول: تأثر الحزب بالانحسار الذي طرأ على الاتجاهات اليسارية المتطرفة في سياسات الأحزاب الشيوعية في كل من سوريا ولبنان وإيران، والتي استبدلت دعوتها إلى الأنظمة الديمقراطية الشعبية، بالدعوة إلى الأنظمة الوطنية الديمقراطية والجهات الوطنية، ولم يكن ذلك بمعزل عن التخفيف العملي لنهج التشدد الستاليني على أصعدة مختلفة، في القيادة السوفييتية بعد وفاة ستالين. لم يشر سباهي إلى هذا العامل، وقد أشار إليه الباحث حنا بطاطو بالقول: " ولا شك أن موت ستالين في تلك السنة، الذي أدى عموماً إلى مزيد من المرونة في الأفكار السوفييتية والسلوك السوفييتي، ومهد الطريق أمام التغيير. وفي ما يخص المشرق العربي، كان خالد بكداش أول من خرج بالاستنتاجات الضرورية، - أو بشكل أدق - عبر عنها. وأعلن بكداش في تشرين الثاني (نوفمبر) 1953، وفي صحيفة "مكتب

⁵⁶ - * لم يذكر سباهي اسم رشيد عارف ج 2 ص 121. وقد ذكره كريم أحمد في مذكراته، ص 98.

إعلام الأحزاب الشيوعية والعمالية"، أنه "ليس أمامنا نحن العرب طريقاً غير طريق الجبهة الوطنية الواسعة [المضادة للإمبريالية] التي يجب أن توحد العمال والفلاحين والشرايح الوسطى من سكان المدن وقطاعات واسعة من البرجوازية الوطنية".⁵⁷

أما العامل الثاني فيتمثل في تنامي نضج الكوادر الحزبية وتزايد تعرفهم على الأدب الماركسي. ففي تلك الفترة كثر عدد الذين عادوا إلى الوطن من أوروبا بعد أن أنهوا دراساتهم وهم يحملون معهم صوراً عن تقاليد النشاط السياسي في هذه البلدان. وتأثروا بنضال الأحزاب الشيوعية فيها، واطلعوا على تقاليدها وتجاربها في العمل، ولاسيما في فرنسا وبريطانيا. وإضافة إلى ذلك تنامت علاقة الحزب بالأحزاب الشيوعية وازداد إطلاع أعضائه على تجارب هذه الأحزاب من خلال ما تنقله جريدة "القاعدة" من الصحافة الأجنبية، ومن الاحتكاك المباشر في المهرجانات العالمية وغيرها.⁵⁸

انضمام سلام عادل للجنة المركزية

في كانون الثاني 1954، دعا كريم أحمد، سكرتير اللجنة المركزية، إلى عقد اجتماع للجنة لمناقشة وإقرار تقرير أعد مسودته بالتشاور مع أعضائها بعنوان "جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب"، واستلمت اللجنة المركزية، كما يشير كريم أحمد، مقترحات وملاحظات الرفاق في سجن بعقوبة على المسودة وناقشتها بجدية. وفي هذه المناسبة دعي الشهيد حسين أحمد الرضي (سلام عادل) إلى المشاركة في الاجتماع، بعد أن قررت اللجنة ضمه إليها كعضو وليس مرشحاً. وكان الرفيق آنذاك سكرتيراً للمنطقة الجنوبية حيث ظهرت كفاءته القيادية السياسية والتنظيمية في إدارة وتوجيه الإضرابات التي جرت في البصرة، وخاصة إضراب عمال النفط الذي بدأ في كانون الأول 1953 "وقد ساهم الرفيق سلام عادل مساهمة جدية في أفكارها (المسودة) وموضوعاتها وصياغتها وإغنائها".⁵⁹

يتوقف التقرير بوجه خاص، كما يشير سباهي، عند قيادة بهاء الدين نوري ويصفها بالبيريوقراطية والفردية... الخ. وتناول كذلك موضوع الانعزالية، وأكد إنها ثمرة السياسات اليسارية في السياسة والتنظيم. وتجنب الحديث عن أهداف الحزب البعيدة "لكي لا يربك أعمال الحزب ويعزله عن الجماهير". وعلى هذا

⁵⁷ - حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 351.

⁵⁸ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 122 وما يليها.

⁵⁹ - كريم أحمد، "المسيرة". الطبعة الأولى 2006. مطبعة شهاب - أربيل، ص 104.

الأساس أخذ التقرير على ميثاق باسم (بهاء الدين نوري) خلطه بين الأهداف البعيدة والآنية وأدى إلى أخطاء مربكة. وبعد أن استنتى الحزب الوطني الديمقراطي، وصف التقرير جميع الأحزاب الأخرى، بما في ذلك حزبي الجبهة الشعبية والاستقلال، بالرجعية والمساومة وبأعداء السلام والديمقراطية! هكذا نرى أن التقرير يعكس التآرجح في سياسة الحزب، في عهد قيادة الرفيق كريم أحمد، بين التطرف اليساري والخط الثوري الصحيح. ويظهر أن توفير القناعة بتعديل نهج الحزب السياسي والفكري لم يكن بالأمر الهين مع استمرار تأثير حميد عثمان على الحزب وهو في سجنه ، كما يرى سباهي، وأنا أؤيده في ذلك⁶⁰.

انعكس التآرجح في سياسة الحزب في التطبيق العملي أيضاً، فبعد بضعة أشهر من صدور تقرير "جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب"، وكان سلام عادل مسؤولاً عن العلاقات الوطنية إضافة إلى مسؤولية قيادة منظمة بغداد، دخل الحزب مع أحزاب المعارضة وبضمنها حزب الاستقلال، الذي سبق وأن وصفه الحزب بأوصاف معادية، في الجبهة الانتخابية ببرنامجهما الوطني الديمقراطي. وقد فازت الجبهة بـ 11 مقعداً في البرلمان، فلم تحتلهم الفئة الحاكمة و المستبد نوري السعيد، فحل البرلمان بعد جلسة الافتتاح مباشرة.

وجرت تحركات جماهيرية واسعة آنذاك ضد الحلف التركي - الباكستاني الذي كانت الحكومة العراقية، ومن ورائها الدول الاستعمارية، تسعى لربط العراق به. وقد لعبت جميع المنظمات الديمقراطية وحركة أنصار السلام، التي عقدت مؤتمرها الأول في تموز 1954، دوراً مرموقاً في هذا النضال. وهنا نلاحظ مرونة في التحرك وربط صحيح بين النشاط السري والعلني للحزب.

عودة علاقات الحزب بالحركة الشيوعية العالمية

خلال هذه الفترة أعيدت علاقات الحزب بالحركة الشيوعية العالمية، إذ شارك الرفيق سلام عادل في مؤتمر الأحزاب الشيوعية لدول الكومنولث البريطاني، مندوباً عن الحزب وتلبية للدعوة الموجه له، وذلك في نيسان 1954. وقد لقي تقرير سلام عادل في المؤتمر ترحيباً حاراً وقوبل بالهتاف بحياة الحزب الشيوعي العراقي من قبل المؤتمرين. وبناء على اقتراح نائب رئيس الحزب الشيوعي البريطاني پالم دات، قرر المؤتمر إرسال تحية حارة إلى الحزب الشيوعي العراقي، جاء فيها:

" أيها الرفاق الأعزاء، لقد أعجب إعجاباً عميقاً جميع مندوبي الأحزاب الشقيقة وكل الحاضرين للنضج السياسي المتنامي في الحزب الشيوعي العراقي.. وقد هز مشاعرهم ذلك الوضع الرائع لشجاعة الحزب وتضحياته في قيادة المعارك العظيمة

⁶⁰ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 131 - 132 - 133.

للعمال والفلاحين والطلاب والمثقفين ولكل أولئك الذين يقاومون السيطرة الاستعمارية الأجنبية و(قرقوزها) الرجعية في العراق"

وهكذا وبعد خمس سنوات من محاولة الاستعمار والرجعية المحلية القضاء على الحزب الشيوعي العراقي، أصبح الحزب، رغم كل الصعوبات والمشاكل والثغرات في عمله، قوة طليعية ليس في الحركة الوطنية العراقية فحسب، بل وقوة مرموقة في الحركة الشيوعية العالمية أيضاً⁶¹.

خطوتان إلى الوراثة

دبرت منظمة الحزب في سجن بعقوبة المركزي عملية تهريب حميد عثمان من السجن في 16 حزيران 1954. وأعقب ذلك فرار فرحان طعمة ومن ثم هادي هاشم خلال عشرة أيام. وما أن التقى حميد عثمان بالرفيق كريم أحمد حتى سلمه الأخير سكرتارية اللجنة المركزية، كأمر مفروغ منه. وكانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تضم حينذاك إلى جانب حميد عثمان كل من كريم أحمد، سلام عادل، سليم الجبلي، هادي هاشم، فرحان طعمة، ناصر عبود، عبد الله عمر محي الدين (كاكه فلاح)، وعطشان ضيول.

وإذ عنون سباهي الفصل الذي كرس لعهد كريم أحمد - سلام عادل "خطوة إلى الأمام..." فقد عنون عهد حميد عثمان "خطوتان إلى الوراثة" مستعيراً وموزعاً عنوان كتاب شهير للينين على الفصلين. وكان الكاتب محقاً في هذا التوزيع، فبدلاً من الدعوة إلى حكومة وطنية ديمقراطية تعادي الاستعمار وتعمل من أجل السلم والديمقراطية، وتجنب البلاد مشاريع الدفاع الحربية التي يخطط لها الاستعمار، عاد الحديث يجري عن "إن حزبنا الشيوعي المسلح بنظرية علمية يرى أن استقلالنا الناجز وحل مشاكلنا الاجتماعية لا تحل إلا بإقامة سلطة شعبية تحت قيادة الطبقة العاملة، حكومة شعبية تحدد علاقاتها الخارجية بنفس النهج الذي سارت عليه دول الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا"⁶².

أما على الصعيد التنظيمي وحياة الحزب الداخلية فكان حميد عثمان بيروقراطياً وفردياً. وقد اصطدم هذا السلوك بنمو الوعي داخل الحزب. وكان الرفيق سلام عادل أبرز المتصددين لسلوك حميد عثمان السياسي والتنظيمي الخاطئين. وقد اعترض منذ البدء على توليه سكرتارية اللجنة المركزية. ويتذكر الرفيق كريم أحمد الحوار التالي الذي دار بينه وبين سلام عادل حول الموضوع إياه: "... فقلت له: سلمت قيادة اللجنة المركزية إلى حميد عثمان ولم أعد سكرتيراً... فسأل: هل اجتمعت

⁶¹ - راجع زكي خيري وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 205. أنظر كذلك سباهي، المصدر السابق، ص 136 وما يليها.

⁶² - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 146.

اللجنة المركزية وقررت هذا الإجراء؟ أجبت: كلا، لأنني اعتبرت المسألة طبيعية، لأن الرفاق السجناء وهم كوادر قيادية في السجن قد اعتبروا أن حميد هو قائد الحزب بلا منازع، فعندما يكون في أحضان الحزب يمارس دوره القيادي في الحزب. فقال: أنا أعترض على هذا الإجراء واعتبره عملاً فردياً منك. إذ كان من الواجب عرض المسألة على اللجنة المركزية التي هي صاحبة الحق في ذلك، ثم أن حميد ليس بالقائد بلا منازع إذ أنه بيروقراطي فردي يعيش على الصراعات بين الرفاق، وغير جامع لوحدة الحزب والقيادة، وحتى مستواه السياسي لم يبلغ درجة قيادة الحزب.

لم يأخذ الرفيق كريم أحمد أقوال الرفيق سلام عادل الهامة والمسئولة على محمل الجد. ويتضح ذلك من تعليقه عليها بالقول: "حينها اعتبرت هذه المطالعة (مطالعة سلام عادل) من باب الصراعات السجنية التي يجب مكافحتها والقضاء عليها في حياتنا الحزبية...؟! "⁶³.

وعندما أعاد حميد عثمان توزيع العمل على أعضاء اللجنة المركزية، نحى الرفيق سلام عادل عن قيادة منظمة بغداد وعن مسؤولية العلاقات الوطنية. وبعد تجميده لبعض الوقت، أبعدته عن مركز القيادة وذلك بإناطة مسؤولية منظمات الفرات الأوسط به.

في صيف عام 1954، وتزامناً مع تولي حميد عثمان قيادة الحزب، أصبح نوري السعيد رئيساً للوزراء من جديد. وقد أصدر من 22 آب إلى 12 تشرين الأول جملة من المراسيم التعسفية التي اشتهرت باسم (المراسيم السعيدية). كانت هذه المراسيم معادية لأبسط الحقوق الديمقراطية ومخالفة بوقاحة لدستور البلاد. وكانت باكورة هذه المراسيم مرسوم حل المجلس النيابي، الذي لم يعقد سوى جلسة واحدة انتخب فيها رئيسه. ولم يحظر نوري السعيد نشاط الأحزاب المجازة فحسب، بل حل جميع الجمعيات المجازة بمختلف أنواعها وأغراضها أيضاً، وألغى امتيازات جميع الصحف. وأجاز فقط ثلاث صحف موالية للحكومة. وألزم نوري السعيد السجناء الشيوعيين الذين ينهون محكومياتهم بإعطاء براءة من الشيوعية والتعهد بخدمة الملك والإستسقط عنهم الجنسية العراقية! وأقدمت حكومته فعلاً على إسقاط الجنسية عن عدد من الشيوعيين والديمقراطيين، ومن بينهم المحاميان المشهوران توفيق منير نائب نقيب المحامين وكامل القزنجي، وتم تفسيرهما إلى تركيا. كما أسقطت الجنسية عن عدد من الوطنيين ممن كانوا خارج البلاد وهم عزيز شريف وصفاء الحافظ وكاظم السماوي وعدنان الراوي.

وبادرت حكومة نوري السعيد بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف القوى الوطنية. وفصل عدد كبير من أساتذة الجامعات والمدرسين والمعلمين والموظفين

⁶³ - كريم أحمد، مصدر سابق، ص 111.

والطلبة ذوي الميول الوطنية والديمقراطية وحجزتهم في معسكرات تحت عنوان أداء الخدمة العسكرية. وباتت (البراءة) من الشيوعية مطلوبة للقبول في الكليات حتى ولو كان المرء قومياً! وأضحى جلياً بأن كل هذه الإجراءات هي مقدمة وتمهيد لربط العراق بالأحلاف العسكرية الأمبريالية. وعلى اثر تلك الإجراءات بدأت الحركة الوطنية الديمقراطية تعاني من التراجع. لقد كانت الحركة الوطنية في جزر، فلم تتمكن من التصدي الفعال لإحباط مساعي الحكومة لعقد الحلف.

والغريب في الأمر أن حميد عثمان لم يشخص هذا الجزر في الحركة، بل كان يرى بأن هناك غلياناً ووضعاً ثورياً ناضجاً للقيام بانتفاضة. وتنفيذاً لتوجيهاته، انطلقت ما كان يعرف بـ"المظاهرات الخاطفة"، حيث رُجّت كوادر وأعضاء الحزب فيها لتثوير الجماهير، ولكن دون جدوى⁶⁴. ويشير بطاطو "إلى أنه (حميد عثمان) ورط الحزب الشيوعي، تكراراً، في مواجهات مكلفة لا معنى لها مع الشرطة. وفي إحدى المناسبات - في أيلول (سبتمبر) 1954 - رفع شعار "الإضراب السياسي العام"، وفي مناسبة أخرى - في كانون الثاني (يناير) 1955 - رفع شعار "الكفاح المسلح". وضغط عثمان كذلك باتجاه بناء "جيش شعبي ثوري" وباتجاه تغطية الريف بـ"القلاع الثورية". وما من شك في أنه كان واقعا خلال هذه الفترة تحت تأثير أفكار ماو تسي تونغ. وكان، هو نفسه، قد شدد أكثر من مرة على أهمية تجربة الشيوعيين الصينيين"⁶⁵.

في الأول من أيار أصدر حميد عثمان، دون الرجوع إلى اللجنة المركزية برنامجاً مرحلياً جديداً للحزب نشر باسمه في جريدة "القاعدة"، وعرف لاحقاً بـ"إطلاقات أيار". وكان يريد منه أن يكون ميثاقاً للحزب يحل محل الميثاق القديمة. ولم تكن أهدافه تختلف من حيث الجوهر عما جاء في تقرير (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب)، الذي أقرته اللجنة المركزية في مطلع عام 1954.

الولادة العسيرة

أثار تصرف عثمان حفيظة اللجنة المركزية. وقد أوقف سلام عادل توزيع البرنامج المذكور في منظمة الفرات الأوسط. والتقى سلام عادل بعثمان طالبا منه إيقاف توزيعه وعقد اجتماع للجنة المركزية لمناقشة وإقرار مثل هذه الوثيقة الخطيرة. وعقد الاجتماع في حزيران 1955. وحوسب في الاجتماع حميد عثمان على عدم عقده اجتماعاً للجنة المركزية قبل إصدار الوثيقة. وتحدث جميع الرفاق مؤكدين على الأهمية الاستثنائية للاجتماع في مثل تلك الظروف العصيبة التي يمر بها العراق والحركة الوطنية. فتعلل عثمان بالمرض وطلب الذهاب إلى بيته للراحة وكلف سلام عادل بإدارة الاجتماع الذي ظل منعقداً. ولم يأت حميد عثمان في اليوم

⁶⁴ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 149 وما يليها.

⁶⁵ - حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 343

التالي، وتبين إنه قد سافر إلى مدينة كركوك. فأرسلت اللجنة المركزية الرفيق ناصر عبود للعودة به. وفعلاً عاد به ناصر عبود إلى اجتماع اللجنة المركزية حيث حوسب على هروبه إلى كركوك وكذلك على جميع مخالفاته، وهي:

- 1- إنفراده في معالجة القضايا الهامة التي تواجه البلاد.
- 2- تفريطه بكثير من كوادر وأعضاء الحزب في نشاطات تعتمد قوى الحزب وحده، كالمظاهرات الخاطفة ومجموعات الهتاف في المقاهي ودور السينما وغيرها.
- 3 - إتباعه سياسات خاطئة وانعزالية في التعامل مع الأحزاب والقوى الأخرى.
- 4 - إقدامه على وضع ونشر برنامج جديد للحزب من دون مشاورة اللجنة المركزية واستحصال موافقتها عليه.

وللأسباب التي تتعلق بأخطائه كسكرتير للحزب، تقرر تنحيته عن هذه المسؤولية. وانتخبت اللجنة المركزية سلام عادل بالإجماع سكرتيراً لها. وعوقب حميد عثمان على هروبه إلى كركوك وتعريضه الاجتماع إلى خطر جدي لو بقي القبض عليه خلال الرحلة، بتجميد عضويته في اللجنة المركزية⁶⁶. بذلك طوي الحزب عهداً، يمتد من إعدام قيادته التاريخية (فهد، حازم وصارم) في عام 1949 حتى استلام الرفيق سلام عادل قيادة الحزب في أواسط عام 1955. وكان عهداً يتسم، باستثناء فترة (كريم أحمد - سلام عادل)، بالتطرف اليساري والانعزالية والقيادة الفردية. وعلى أي حال، فهو، بإخفاقاته ونجاحاته، جزء هام من تاريخ وتراث الحزب الشيوعي العراقي المجيد.

الحزب الشيوعي العراقي على السكة الصحيحة

"الحزب يلج طريقاً جديداً" هذا هو عنوان الفصل التاسع من الجزء الثاني من كتاب الرفيق عزيز سباهي. يستهل الكاتب هذا الفصل بالإشارة إلى أن الحزب انتهج خلال النصف الثاني من عام 1955، والأعوام القليلة التي تلتها، سبيلاً جديداً مكنه من أن يعزز قواه ويتهيأ لكي يلعب دوره في الإعداد لثورة 14 تموز وانتصارها. وقد تطلب ذلك معالجة الأخطاء الانعزالية والفردية في مسيرته السابقة، واختيار التوجهات والأساليب الصحيحة في عمله ونشاطه⁶⁷.

⁶⁶ - ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، مصدر سابق، ص 95. أنظر كذلك سباهي، المصدر

السابق، ص 158 و160.

⁶⁷ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 163.

كرست اللجنة المركزية اجتماعيها في حزيران 1955، الذي انتخبت فيه سلام عادل سكرتيراً لها، وفي تموز من نفس العام، لمراجعة سياسات الحزب في ميادين مختلفة وباتجاه تخليصها من النهج الانعزالي والبيروقراطية، والالتزام ببنود النظام الداخلي. وكانت المراجعة، متحررة بشكل ملحوظ من الستالينية. إن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي، الذي أدان عبادة الفرد والستالينية، عقد في العام الذي أعقب الاجتماعين المذكورين، أي في عام 1956. إلا أن السعي للتخلص من النهج الستاليني في الحركة الشيوعية بدأ بعد وفاة ستالين مباشرة، أي في نفس عام وفاته (1953)، كما مر بنا. ولكن ينبغي أن لا ننسى حقيقة أن معالجات الحزب في تلك الفترة وكذلك في خلال كل الفترات اللاحقة حتى المؤتمر الخامس، مؤتمر الديمقراطية والتجديد، المنعقد في عام 1993، كانت ودرجات متفاوتة من منطلق الفهم الكلاسيكي القديم للماركسية اللينينية والأممية البروليتارية.

فعلى صعيد سياسات الحزب الجماهيرية والتي وصفت بالانعزالية توقفت اللجنة المركزية عند موقف الحزب الخاطئ القاضي بمقاطعة نقابات العمال الرسمية، وثبت الموقف الصحيح. كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. أما في المجال الفلاحي، فقد أكدت اللجنة المركزية على تشكيل الجمعيات الفلاحية باعتبار أن هذا الشكل من التنظيم هو الأسلوب الأكثر ملاءمة لمزاج أوسع الجماهير الفلاحية. وشددت اللجنة على ضرورة توجيه هذه الجمعيات نحو تحقيق مكاسب للفلاحين مهما كانت بسيطة. وأن تأخذ باعتبارها مطالب مراتب الفلاحين المختلفة: الفقراء والمتوسطين والأغنياء. وأن تتبع هذه الجمعيات أبسط أشكال التنظيم والروابط... الخ. ودعت اللجنة المركزية إلى الاهتمام بتطوير كوادر فلاحية محلية وفتح دورات تثقيفية خاصة لهذا الغرض.

وعالجت اللجنة المركزية الأسلوب الأوامري والبيروقراطي الذي سار عليه الحزب في السابق في العمل مع المنظمات الديمقراطية. وأكدت أن هذه المنظمات "هي منظمات لا حزبية من حيث أيديولوجيتها وأساليب عملها. إن توفير الديمقراطية الواسعة في هذه المنظمات هي شيء ضروري بالنظر لطبيعتها الجماهيرية... الخ"

68

نهج واقعي في التحالفات السياسية

استهدفت اللجنة المركزية في بيانها السياسي العام الصادر عن اجتماع تموز 1955 تحت عنوان (في سبيل الحريات الديمقراطية وفي سبيل المصالح الحيوية لجماهير الشعب)، ضمن ما استهدفته، إقناع القوى السياسية الوطنية بضرورة العمل الموحد. وقد واصل الحزب هذا النهج، وذلك بمعالجة شروط تلك القوى

68 - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 165.

وملاحظاتها وتحفظاتها، التي وردت في مذكرة للجادرجي وقدمت للحزب في نهاية نيسان 1955 (69*)، ساعياً بقوة إلى تبديد شكوكها حول صدق دعوته للتحالف والجبهة، تلك الشكوك التي تراكمت بشكل خاص في فترة انحراف الحزب نحو التطرف اليساري، وذلك في بياناته ووثائقه وسلوكه اللاحق. ومن المفيد إطلاع القارئ الكريم على تلك الشروط قبل تناول معالجات الحزب لها.

جاء الإفصاح عن تلك الشروط في مذكرة الجادرجي للحزب التي وردت في الصفحة 660 وما يليها من مذكراته. ومن المفيد إطلاع القارئ على ملخصها، كما عرضها الباحث حنا بطاطو في كتابه الثالث ص 68.

- وجاء في ملاحظات الجادرجي: "مهما كانت عناصر اليسار معتدلة في برنامجها فإنها ستوصم بالشيوعية... وستحارب بشراسة على هذا الأساس، إذا ما توحدت هذه العناصر فيما بينها فقط". لذلك، فإن عليهم أيضاً أن يتحدوا مع "عناصر وطنية مستقلة وعناصر أخرى". وأضاف الجادرجي كذلك أنه لن تكون هنالك أية فرصة للنجاح أمام جبهة إذا لم تتخل "بعض عناصر اليسار" عن فكرة ترؤس الآخرين"، أو إذا لم تسر بثبات و بـ "إيمان صادق" في طريق "غير استفزازي". وكان يجب توفير ضمانات فعالة لتهدئة مخاوف شركاء المستقبل من أنهم قد يستخدمون أو يزوج بهم "في حالات أو معارك لم يتصوروها أو لم يوافقوا عليها مسبقاً"، وكذلك فإنه لا يمكن السماح لسياسة "مواجهة الآخرين بالأمر الواقع مهما كانت الظروف". ويجب تجنب تليفيق التهم أو الاتهام بلا تمييز بسوء التصرف عند اختلاف الآراء مهما كان الثمن. ويجب التأكد لكل طرف في الجبهة أنه لن ينظر إليه كمشارك "عرضي" في الحركة بل جزء أساسي منها و"لن زمن غير محدود": وبكلمات أوضح، يجب عدم استحضار مسألة "المرحلة التاريخية"، التي يكررها البعض بمناسبة وبلا مناسبة على الإطلاق". وأخيراً، يجب بذل كل الجهود بهدف إزالة الانطباع الخاطئ السائد بأن اليساريين أو التقدميين لم يبالوا بالقومية العربية. وما يجب إيضاحه للجميع هو أن اليساريين أو التقدميين لم يقدموا للآخرين أية تنازلات تتعلق بأصالة مشاعرهم نحو الأمة، لأنهم كانوا قوميين من دون أن يكونوا متعصبين (أوشوفيين). ورأى الجادرجي أن إيضاح

⁶⁹* - أعتقد بأن سباهي قد أشار قبل الأوان إلى بعض من ملاحظات المذكرة الصحيحة، في نهاية الفصل السابع من الجزء الثاني، رداً على أخطاء وردت في وثيقة "جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب" الصادرة في كانون الثاني من عام 1954. وهذا ما يوحي بأن المذكرة هي رد مباشر على الوثيقة، في حين أنها لم تكن كذلك، لأن الوثيقة صدرت قبل المذكرة. وكان سباهي متأخراً عندما أشار إلى المذكرة بعد تقديمها للحزب بأكثر من عام وبالارتباط مع ما جاء من معالجات في الوثيقة الصادرة عن الكونغرس الثاني الذي انعقد في عام 1956. وكان الأوفق إيرادها هنا، لأن معالجات تلك الشروط بدأت منذ قيادة سلام عادل للحزب في حزيران 1955. (جاسم)

هذه النقطة يُسهل جلب من يسمون أنفسهم قوميين، والذين لا رغبة لأحد بتجاهلهم، إلى الحركة.

ويستكثر بطاطو ذاته، قبل الشيوعيين، بعض من تلك الشروط فيعلق عليها بالقول: "واضح أن الجادرجي طلب الكثير، وطلب ما يقرب المستحيل، على الأقل في إحدى النقاط، وهي الطلاق الفعلي - وليس الاسمي - للتحالف من أي "حدود زمنية" والواقع أن التحالفات، أية تحالفات، والتي يدخلها الشيوعيون والتي لا يدخلونها، تكون دوماً انتقالية بجوهرها، من حيث أن الأوضاع تفرضها وأن طبيعة الأشياء نفسها تتغير وليست ثابتة.

لم يشر بطاطو إلى مسألة هامة وردت في مذكرة الجادرجي وهذا نصها: "العناصر اليسارية التي يمكن اعتبارها نواة الحركة، هي بحاجة إلى مرجع يقره اليساريون ويرتضيه الوطنيون من مستقلين وغيرهم". لم يسم الجادرجي المرجع، تواضعاً أو دبلوماسية، ولكن المقصود معروف، فقد كان الجادرجي عميد المعارضة المعترف به في أوساط المعارضة والفئة الحاكمة على حد سواء.

ويعلق سباهي على المذكرة بالقول، وهو على حق، بأن "بعضاً من الشروط التي طرحها الجادرجي قد جاءت انعكاساً للسياسات الانعزالية المتياسرة التي سارت عليها قيادتنا بهاء الدين نوري وحميد عثمان، بينما جاء بعضها الآخر نابعاً من نزوع البرجوازية الوطنية نحو انتزاع قيادة العمل الجبهوي [وتخليد قيادتها بنفيها مراحل التاريخ. جاسم] انطلاقاً من موقفها الطبقي"⁷⁰.

كانت شروط القوى الوطنية ومخاوفها التي وردت في مذكرة الجادرجي قد لقيت التفهم من قبل القيادة الجديدة للحزب. ويمكن تلمس الروح الإيجابية والمرونة التي صار الحزب يخاطب بها القوى الوطنية من الدعوة الحارة التي تنهي بها اللجنة المركزية بيانها في تشرين الثاني 1955. وهذه مقتطفات منه: "إن اللجنة المركزية لحزبنا ترى أن التعارف والتقارب والاتفاق والتعاون بين القوى الوطنية هو أمر ممكن وضروري، وهو الطريق الوحيد لإحراز النصر...ومن جانبنا فإننا نرى من المفيد تماماً، ومن الممكن أيضاً، إجراء اتفاقات حتى مع الذين لا يعارضون سوى وجه معين، من دون غيره، من وجوه السياسة السعيدية... وليس لدينا أقل ميل لفرض مناهجنا السياسية على الآخرين...إن إعادة النظر وتقليب صفحات الماضي ينبغي أن لا يكون معرقلاً لوحدة النضال... إن طبيعة النضال الصادق الحازم ضد حكومة نوري السعيد تستلزم سيادة الروح الإيجابية العملية في علاقات القوى الوطنية... ومن وحدة عمل جميع هذه القوى، ومن الروح المتأهبة المقدامة لأوسع جماهير الشعب يجب أن نستمد الثقة بالنجاح"⁷¹.

⁷⁰ - سباهي، المصدر السابق، ص 226.

⁷¹ - سباهي، المصدر السابق، ص 167.

لم يكتف الحزب بمناشداته للقوى الوطنية عبر بياناته وصحافته، وإنما أردف ذلك بالاتصالات المباشرة التي أجراها مع قادة الأحزاب الوطنية الأخرى. و ساهم فيها سلام عادل. وكان لنشاط الحزب السياسي والدعائي ذلك أثره في تحريك الوضع السياسي. فبالإضافة إلى المذكرة التي قدمها إلى الملك قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وطالبوا فيها بتخلي نوري السعيد عن الحكم وتدارك أخطار السياسة الخارجية التي سار عليها، والتحرر من حلف بغداد وتأمين الحريات الديمقراطية، فقد قدمت 142 شخصية من مختلف أنحاء العراق من منتسبي جميع الأحزاب السياسية والنواب السابقين وأساتذة الكليات وشخصيات اجتماعية من مختلف المهن، مذكرة مشابهة⁷².

وحدة الحزب

يشير الكاتب عزيز سباهي إلى أن الوحدة في صفوف الشيوعيين شغلت اهتماماً خاصاً من جانب اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد في حزيران وتموز 1955. إن اللجنة أقرت بالضرر الذي أحدثته سياسة تشديد الصراع في حياة الحزب الداخلية، ولاحظت أن هذه السياسة قد فرطت بعناصر حزبية مخلصه حافظ بعضها على مواقف شيوعية سليمة. ويعلق سباهي، على الإدانات الصارمة لمنظمة "راية الشغيلة" واعتبار "الوحدة هي أسى مبدأ في الحزب" بالقول: إلا أن اللجنة (المركزية) ظلت محكومة في هذا الشأن بمنطلقات أيديولوجية صارمة، تشدد كثيراً على الوحدة على حساب مصالح الحزب والقضية ذاتها. وعزا تلك الصرامة، وهو على حق، إلى الفهم الستاليني لمبادئ بناء الحزب⁷³.

وفي معرض معالجة سباهي لهذا الموضوع يذكر بأن "أغلب الانشقاقات التي مر بها الحزب الشيوعي حدثت بسبب الاختلافات حول الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة في الحركة الثورية." ويشرح الكاتب كيف أن البعض قلل من هذا الدور، وبالفعل البعض الآخر فيه.

ما يذكره سباهي لا يخلو من الصحة ولكنه غير دقيق، في نظري. إن أخطر انشقاق وقع في الحزب الشيوعي العراقي، من حيث سعة القاعدة التي انجرت وراءه، ومن حيث أضراره السياسية على الحزب، هو انشقاق "القيادة المركزية" في عام 1967، ولم يكن ذلك بسبب ما يذكره سباهي. ولست بصدد التوقف هنا عند هذا الانشقاق الآن، وأكتفي بالإشارة إلى أن ما ذكره سباهي في الصفحة 74 من كتابه الثالث، وهو: "إن يحاكم المرء الأحداث التاريخية لتلك الفترة لن يعثر على مبرر جدي إلى إعلان الانشقاق عن الحزب يوم ذاك [1967]..."

⁷² - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 168 وما يليها.

⁷³ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 169. راجع كذلك ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 101.

أما انشقاق "راية الشغيلة" والذي شغل اجتماعي اللجنة المركزية المذكورين، وهو موضع معالجة تفصيلية من قبل الكاتب سباهي، فلم يقتصر الخلاف حول دور الطبقة العاملة فحسب، بل كان حول كامل إستراتيجية الحزب والذي يُلخص عادة بشعار الحزب الأساسي للمرحلة التاريخية، وما يتبع ذلك من تشخيص القوى المؤهلة لتحقيق الهدف وطبيعة اصطفاؤها. وهنا يأتي دور الطبقة العاملة في هذا الاصطفااف. كان الشعار الأساسي لـ "راية الشغيلة" نظام وطني ديمقراطي، وللبرجوازية الوطنية دورها الحتمي تاريخياً فيه. في حين كان الشعار الأساسي لميثاق باسم (بهاء الدين نوري) هو جمهورية ديمقراطية شعبية، لا دور للبرجوازية الوطنية فيها. فهنا حرق مرحلة في إستراتيجية الأخير. ويثير الانتباه ما جاء في وثائق الاجتماعين المذكورين بأن "راية الشغيلة" توصلت إلى قناعة بستراتي الحزب. حيث جاء فيها " ومما يساعد في هذا المجال هو أن هذه الجماعة قد توصلت مؤخراً إلى نفس الخطوط العامة التي سبق أن رسمها حزبنا في الظرف الراهن من مرحلتنا الوطنية الديمقراطية وسلطة الديمقراطية الشعبية كشعار إستراتيجي (وهنا يلاحظ أن هناك وضوح تام بأن الخلاف كان على الاستراتيجية. جاسم) يضمن التصفية التامة للنظام شبه الإقطاعي شبه الاستعماري القائم" ⁷⁴.

لم أطلع على أية وثيقة لمنظمة "راية الشغيلة" ولم أسمع شفها داخل المنظمة، والتي كنت عضواً نشطاً فيها، إلى ما يؤكد أنها قد توصلت إلى قناعة بشعار "ديمقراطية شعبية". ولا أعرف كيف ورد هذا النص في وثيقة حزبية آنذاك ^{(75)*}. ففي ذلك الوقت كانت قناعة قيادة الحزب بالذات متزعزعة بالشعار

⁷⁴ - سباهي، مصدر سابق ص 171.

⁷⁵ - * أستغرب كذلك لقول الفقيد زكي خيري، في الصفحة 162 من كتابه "صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم"، وهو: "ونشرت "راية الشغيلة" فيما بعد برنامجاً لجماعتها بيد أنه كان يسارياً متطرفاً أكثر من ميثاق باسم وقد صاغه الحيدري". لم يوضح خيري كيف ومتى وأين كان ذلك، مما يصعب اعتماد قوله لعدم توثيقه. لقد كنت عضواً في منظمة "راية الشغيلة" ولم يكن لديها برنامج كهذا. و يذكر بهاء الدين نوري في الصفحة 179 وما يليها من مذكراته، دار الحكمة، ما يلي: "وفي وقت لاحق اتهم جمال الحيدري خصومه الشيوعيين في الحزب الشيوعي العراقي بالانحراف اليميني وخيانة قضية الشيوعية بسبب عقدهم جبهة انتخابية مع الأحزاب البرجوازية المعارضة وموافقهم على التعاون مع حزب الاستقلال في عام 1954". بهاء الدين، هو الآخر لا يشير إلى وثيقة تسند رأيه غير الدقيق، فعلى قدر علمي ومتابعتي المباشرة لمواقف المنظمة، فقد اعترضت منظمة "راية الشغيلة" على التعاون مع حزب الاستقلال الذي كان يمثل الجناح اليميني من البرجوازية الوطنية وليس على كل البرجوازية، والفرق كبير جداً ونوعي. ولم يكن موقف راية الشغيلة صحيحاً، ولكنه لم يكن غريباً، فقبل أربعة أشهر من الانتخابات، وتحديدًا في كانون الثاني 1954، خلطت اللجنة المركزية حزب الاستقلال وكذلك حزب الجبهة الشعبية مع القوى الرجعية والمساومة، مع جماعتي نوري السعيد وصالح جبر، وذلك في تقريرها الموسوم "جبهة الكفاح الوطني ضد

المذكور، بتأثير التخفيف العملي لنهج التشدد الستاليني على أصعدة مختلفة، في القيادة السوفييتية بعد وفاة ستالين. وتخلي الأحزاب الشيوعية في المنطقة عن ذلك الشعار، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوري - اللبناني، كما مر بنا. وهنا نأخذ بنظر الاعتبار تمكن الحزب آنذاك من الإطلاع على التطورات الحاصلة في الحركة الشيوعية العالمية وتمتعه هو ومنظمة "راية الشغيلة" بعلاقات ودية واحترام متبادل مع الحزب الشيوعي السوري - اللبناني الشقيق. فلا غرو أن يختفي شعار "الديمقراطية الشعبية" من دعاية الحزب بعد ذينيك الاجتماعين. وظهر مرة أخرى في رسالة داخلية موجهة للجنة فرع كردستان والموزعة داخل الحزب فقط بعنوان "رد على أفكار قومية برجوازية وتصفوية" وتحمل تاريخ 15 آب 1957، ثم اختفى الشعار ليظهر في مناقشة عرضية داخل الحزب في النصف الثاني من عام 1960. ولم يطرح الشعار للنقاش مرة أخرى إلا بعد حوالي سبع سنوات. ولكن بصيغة أخرى. وقد اتخذ صيغته النهائية في المؤتمر الثاني عام 1970، بعد إقراره بالأكثرية، وهي: "جمهورية ديمقراطية ثورية تمثل إرادة الشعب وتلعب في سلطتها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي الدور الطبيعي والقيادي"، ليوضع الشعار على الرف ويهمل بعد المؤتمر مباشرة! لعدم واقعيته لحرقه مرحلة كاملة من التطور التاريخي التي لا بد وأن يمر بها المجتمع. وقد اعتبر الفقيد زكي خيرى البرنامج الذي تصدره الشعار المذكور، والذي لم يرَ النور بعد انفضاض المؤتمر، تطبيق مبدع للماركسية - اللينينية على أحوال العراق⁷⁶. في حين أثبتت الحياة بأن ذلك الشعار دليل على تجاهل ظروف العراق، وقفز غير ممكن على مرحلة تاريخية، وتطبيق نصي وجامد للنظرية الماركسية - اللينينية، حتى بمعايير تلك الأيام. وهناك العديد من الشيوعيين الذين عاصروا تلك الأزمنة، ولم يتبنوا أو لم يقتنعوا بفحوى ذلك الشعار، ولا يزالون في صفوف الحزب. وحضر عدد منهم المؤتمر الثامن للحزب. وكان كاتب هذه السطور واحداً منهم.

واليوم، مع أن حرق المراحل بات نهجاً سياسياً بائراً وافتضح تخلفه الفكري، خاصة بعد انهيار الأنظمة "الاشتراكية"، إلا أن المرء يتلمس أحيانا، في بعض الصياغات والمواقف، ترسباته في أوساط اليسار، والتشبث بجوهره في أوساط اليسار المتطرف محلياً وعالمياً.

نعود إلى جهود الحزب في العمل لتحقيق وحدة الحزب في ضوء قرارات اللجنة المركزية في حزيران وتموز من عام 1955. كانت منظمة راية الشغيلة هي البادئة في الدعوة إلى وحدة الحزب، كما يؤكد ذلك سباهي ويشير إلى أنها أرسلت إلى

الاستعمار والحرب". راجع سباهي. المصدر السابق، ص 131. لقد اطلع الرفيق عبد الرزاق الصافي، الذي كان أحد كوادر منظمة "راية الشغيلة" على نص هذا الهامش وأيد ما جاء فيه.

76 - راجع سعاد خيرى وزكي خيرى، مصدر سابق، ص 535.

الحزب رسالة بهذا الشأن، حين كان حميد عثمان لا يزال سكرتير اللجنة المركزية، إلا أن عثمان قد أهمل الدعوة. وصدرت جريدة "راية الشغيلة" وهي تحمل في صفحاتها الأولى شعارات الوحدة. وبعد تنحية عثمان عن قيادة الحزب، أرسل سلام عادل، بتحويل من اللجنة المركزية، رسالة جوابية إلى المنظمة يعلمها القبول بالمباحثات في هذا الشأن. وقد استمرت المباحثات من آب 1955 وحتى حزيران 1956. وساعد في إنجاحها رأي الرفيق خالد بكداش قائد الحزب الشيوعي السوري الذي اعتبر آراء "راية الشغيلة" صحيحة، ولكن سلوكها (الانشقاق) خطأ. فأصدرت المنظمة بياناً في 13 حزيران تدين سلوكها الانشقاقي التخريبي وتعلن حل المنظمة وتدعو رفاقها إلى العودة إلى أحضان الحزب. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب من جانبها بياناً بعد أربعة أيام رحبت فيه بعودة المناضلين الحزبيين. ودعت إلى تعزيز وتوطيد وحدة الحزب.. وانتقدت كذلك المقاييس البيروقراطية التي عولجت بها مشاكل الرفاق الفكرية والسياسية.

وقد روى كاتب هذه السطور تجربته مع منظمة "راية الشغيلة" في فصل خاص في كتابه " الحقيقة كما عشتها" حيث يتناول فيه كيفية حدوث الانشقاق وأسبابه ورأيه في طريقة إنهائه وذلك بمنطق زمانه. وقد أنهى الفصل برأيه اليوم في أحد الأسباب الهامة، إن لم يكن أهمها، للانقسامات في الأحزاب الشيوعية. جاء فيه:

إذا تحدثنا بعقلية اليوم نجد أن الحياة تشير إلى أن الأحزاب الشيوعية كانت تفتقر للديمقراطية بالرغم من أن أنظمتها الداخلية تنص على أن بناء الحزب يقوم على أساس المركزية الديمقراطية. فالمركزية كانت طاغية والديمقراطية ضئيلة. وكانت الستالينية ملزمة لها نهجا وفكراً، وذلك أحد الأسباب الهامة للانقسامات في تلك الأحزاب، وفي نفس الوقت سبب المعالجات الخاطئة لها. بل وأكثر من ذلك أن هذه الأحزاب لم تتحول إلى أحزاب ديمقراطية، حتى بعد إدانة الستالينية، لأنها حرصت على أن تبقى أمينة لنظرية وطبيعة وأهداف "حزب من طراز جديد" شديد المركزية، فانهارت الأنظمة الشمولية التي بنتها في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. لقد أجرت كثيراً من تلك الأحزاب تغييرات جذرية في بنيتها وطبيعتها وأهدافها لتتحول إلى أحزاب ديمقراطية، تنتخب جميع هيئاتها القيادية بحرية تامة، وتؤمن بالتعددية وبتداول السلطة السلمي، ويمارس بعضها ذلك عملياً.

أما الأحزاب غير الحاكمة فدخلت في أزمة وجود (تبقى أم لا تبقى). صحيح أن المثل والقيم والأهداف النبيلة للاشتراكية (حرية، رفاهية، عدالة اجتماعية، مساواة) تعبر عن الحاجات والطموحات العميقة لشغيلة اليد والفكر، إلا أن تحقيق تلك الأهداف لا يمكن أن يتم في الأفق المنظور، وبالتالي فإن ديمقراطية هذه الأحزاب لنفسها ولبرامجها ولأساليب عملها وخطابها السياسي بما ينسجم ومتطلبات التطور التاريخي لبلدانها، والكفاح من أجل تحقيق ما يمكن تحقيقه من تلك الأهداف النبيلة، كفيل بديمومتها وعدم تهيمشها، بل ويمكن أن يكون لها شأن كبير في

الحياة السياسية والاجتماعية في بلدانها، كما هو الحال بالنسبة للكثير من الأحزاب الشيوعية السابقة في اوربا الشرقية. وهذا ما سعى ويسعى إليه الحزب الشيوعي العراقي أيضاً.

الكونفرنس الثاني للحزب

"الكونفرنس الثاني" هذا هو عنوان الفصل العاشر من الجزء الثاني لكتاب الرفيق عزيز سباهي. يشير الباحث، إلى أن ما شجع الحزب على عقد الكونفرنس الثاني، الذي انعقد في أيلول 1956 (الأول عقد في عام 1944)، أمران أولهما النجاح الذي حققه في توحيد الشيوعيين، وذلك بضم كتلتي "راية الشغيلة" و"وحدة النضال" إلى الحزب. فكانت هناك حاجة لتعزيز الوحدة الفكرية والسياسية على أساس وثيقة برنامجية، وتعزيز الوحدة التنظيمية لإضفاء الشرعية على تركيبة القيادة الجديدة وذلك بانتخابها من الكونفرنس. أما الأمر الثاني فيتعلق بالأجواء الإيجابية التي سادت الحركة الشيوعية العالمية إثر انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي (شباط 1956)، والذي أدان الستالينية وعبادة الفرد ودعا إلى القيادة الجماعية وأشار إلى إمكانية الانتقال السلمي للاشتراكية⁷⁷.

انعقد الكونفرنس في ظل هذه المتغيرات، وأصدر وثيقة برنامجية بعنوان "خطتنا السياسية في سبيل تحررنا الوطني والقومي". وتضمنت الوثيقة أهدافاً عامة تصلح أساساً لوحدة القوى الوطنية والقومية في تلك الظروف التي شهدت فيها حركة التحرر الوطني نهوضاً جديداً وظهرت على الساحة بلدان عربية متحررة تناهض الإمبريالية والصهيونية. وحددت الوثيقة البرنامجية الهدف الرئيسي لتلك المرحلة من نضال القوى الوطنية على النحو التالي:

" إن ما يواجه بلادنا الآن وقبل كل شيء ضرورة تحويل السياسة القائمة من سياسة التعاون مع الاستعمار والتوافق مع الصهيونية وانعزال عن حركة التحرر العربي إلى سياسة وطنية عربية مستقلة. ولذلك فإن مهمة الانتقال إلى الاشتراكية وتحويل السلطة السياسية إلى أيدي العمال والفلاحين وحلفائهم ليست هي المهمة التي تواجهنا في الظرف الراهن"⁷⁸.

هناك خلاف فكري تاريخي حول الفقرة المذكورة ومن المفيد التوقف عنده نظراً لأهميته. يعلق الراحل زكي خيرى على هذه الفقرة بالقول: "هنا عودة ثانية إلى

⁷⁷ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 175 وما يليها.

⁷⁸ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 132. راجع كذلك سعاد خيرى وزكى خيرى، مصدر سابق، ص 225. أشار سباهي إلى النصف الأول من الفقرة المذكورة في الصفحة 178 من كتابه وترك النصف الآخر الذي يبتدئ بـ" ولذلك فإن مهمة الانتقال إلى الاشتراكية إلى آخر الفقرة". أعتقد كان من الأفضل إيراد الفقرة كاملة.

الوراء بالنسبة للشعار الإستراتيجي وخط واضح بين حكومة العمال وفقراء الفلاحين التي تعني دكتاتورية البروليتارية الاشتراكية، وبين حكومة العمال والفلاحين جميعا والبرجوازية الوسطية والصغيرة والتي هي دكتاتورية الشعب الديمقراطية الثورية التي تعني انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية الكامل، الذي لم تحققه ثورة 14 تموز جراء احتكار البرجوازية الوطنية للسلطة وعدم تمكن البروليتارية من قيادة السلطة"⁷⁹.

من الطبيعي أنه لم يكن من الممكن لمثل هذه الاستراتيجية، التي تطالب بقيادة البروليتارية للسلطة، أن توحد القوى التي لها مصلحة في التغيير، قبل ثورة 14 تموز. فهذه الاستراتيجية لا يجمعها أي جامع مع الدعوة إلى الجبهة الوطنية، بل أن قيام الأخيرة يغدو مستحيلا في ظلها. وفي هذه الحالة يتعذر الحديث جدياً عن أي انتصار حقيقي في تلك المرحلة. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فإن أية سلطة تقودها البروليتارية هي دكتاتورية البروليتارية، لأن طبيعة أية سلطة تتحدد بطبيعة قيادتها، أولاً وقبل أي شيء آخر. ولا يغير من جوهر الأمر شيء الاختلاف في تركيبها المؤقتة أو أهدافها المباشرة. وعلى هذا المنوال اعتبرت جميع الديمقراطيات الشعبية في أوروبا وآسيا، التي انهارت أو التي لا تزال قائمة، شكلاً من أشكال دكتاتورية البروليتارية، وأغلبها واجهت في البدء تحقيق مهام ديمقراطية. ولم يقتصر تحالفها على فقراء الفلاحين. وهكذا فإن تحديد إستراتيجية المرحلة الوطنية الديمقراطية كانت خاطئة لدى الراحل زكي خيري وحتى بمنطق تلك الأيام، جراء استنساخ نصي للتجربة الروسية و التعاليم اللينينية مع بعض التطرف. تلك التعاليم الواردة في كتاب لينين المشهور والموسوم "خطا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية". وإذ دعا لينين البروليتاريا بأن تلعب الدور الطبيعي في الثورة الديمقراطية والسلطة التي تنبثق عنها، فقد تطرّف زكي خيري ودعا، مفسراً لينين تفسيراً خاطئاً ومتجاهلاً اختلاف الظروف، إلى الدور القيادي للبروليتاريا للثورة والسلطة في المرحلة الوطنية الديمقراطية في العراق.

وتمهيداً للدفاع عن الفقرة المذكورة في وثيقة الحزب وردا على زكي خيري تذكر ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد في كتابهما ما يلي: "يتعامل المؤلفان [زكي وسعاد] مع وثيقة الكونفرنس على أساس أنها وثيقة برنامجية ... إن ما كتباه غير صحيح فعنوان الوثيقة الصادرة عن كونفرنس الحزب الثاني كما أوضحناه هو (خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي). لهذا فإن الوثيقة هي خطة سياسية تعالج هدفاً رئيسياً ماثلاً هو الخروج من حلف بغداد وإلغاء المراسيم السعيدية وإطلاق الحريات الديمقراطية عن طريق إقامة حكومة وطنية تستند إلى تحالف الأحزاب والقوى الوطنية وجميع المعارضين للحلف .. إن هذه الخطة السياسية لم

⁷⁹ - زكي خيري وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 226 وما يليها.

تتضمن كل أهداف برنامج الحد الأدنى لمرحلة التحرر الوطني مثل [المقصود: مثلما تضمن ذلك] ميثاق عام 1945 الذي صادق عليه المؤتمر الأول للحزب " 80 .

لا أشاطر الكاتبين الرأي بأن الوثيقة ليست برنامجية. فهي تطرح سبعة مطالب على الحكومة الوطنية لتنفيذها، هذه المطالب واردة في الصفحة 286 من كتابهما، وهي مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية وليست مجرد هدفاً سياسياً ماثلاً... الخ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الفقرة الرابعة من تلك المطالب تنص على ما يلي: " انتهاج سياسة اقتصادية وطنية سليمة تضمن حماية وتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف الجماهير المعيشية والصحية والنقابية". ولم تكتف الوثيقة بذلك، إنما تطرح رؤاها لآفاق التطور اللاحق، كما جاء في الصفحة 287 من كتابهما، وعلى النحو التالي:

" إن أول انتصار سيحرزه الشعب، سيلهب طاقة الحماس الشعبي إلى حد كبير، وإن ظروفًا جديدة تتيحها هذه الحكومة لتمكين الشعب من أخذ مصيره بيديه إلى جانب وفرة خيرات العراق وضخامة موارده وسجية الاندفاع الثوري لدى الشعب العراقي، وقوة جاذبية أفكار التقدم والديمقراطية والاشتراكية في العراق، وميلان ميزان القوى لصالح العمال والفلاحين والمنقذين الوطنيين، يقدم الدليل على أن العراق لن يحتاج إلا القليل من الوقت لكي يسير بخطوات واسعة في طريق الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ضمن الأسرة العربية المتحالفة، وأن يسير موحدًا بقيادة الطبقة العاملة في طريق الانتقال السلمي التدريجي نحو الاشتراكية."

إن مناقشة طبيعة الوثيقة ليست قضية لغوية. فالخطة تعني، قاموسياً، برنامج، والبرنامج كلمة عربية من اللغة الفارسية (برنامجاً)، ويقابلها باللغة العربية (منهاج) أو خطة. إن عنوان الوثيقة خطة والوثيقة نفسها تعرف نفسها في المقدمة بمنهاج، حيث ورد في الصفحة 282 من كتاب ثمينة ونزار ما يلي:

"إن تقرير (في سبيل تحررنا الوطني والقومي) الذي ناقشه وأقره المجلس هو منهاج لمنظمات حزبنا في نشاطها العام وعلى ضوءه يتقدم حزبنا لإيجاد أساس للتفاهم والتعاون والاتحاد الكفاحي مع جميع القوى الوطنية، ومن أجل تحقيق المهمات الواردة فيه و... الخ."

إن تأكيد الكاتبين ثمينة ونزار على أن الوثيقة هي خطة سياسية، تعالج هدفاً رئيسياً ماثلاً هو الخروج من حلف بغداد وإلغاء المراسيم السعيدية إلى آخر الفقرة التي استشهدنا بها قبل قليل، وليست برنامج الحد الأدنى للمرحلة، هو تأكيد غير

80 - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 132.

صحيح، ومحاولة لتبرئة الوثيقة من أي نقص باعتبارها وثيقة برنامجية، في حين لا يقلل من أهميتها البالغة إي نقص يكون قد ورد فيها.

لقد قدمت هذه الوثيقة البرنامجية خدمة كبيرة للحزب والحركة الوطنية في ظروف قاسية وحكومة مستبدة وموالية للاستعمار، ودفع نهج الوثيقة الحركة الوطنية خطوة كبيرة إلى الأمام وكانت في صلب الجهود لإقامة جبهة الاتحاد الوطني، والتي شكلت القاعدة السياسية لانتصار ثورة 14 تموز المجيدة. ولن يقلل من أهمية هذا التقييم أي نقص أو ثغرة وردت في الوثيقة. ولا يمكن النظر إلى أي خطأ أو نقص يمكن أن يكون قد ورد فيها، إلا من زاوية عدم عرقلة إنجازاتها، فأى شعار أو مطلب لا يمكن الأخذ به إذا كان معرقلاً لتحقيق الجبهة أو لتعبئة الضباط والجنود الوطنيين أو لتعبئة الجماهير الشعبية، لأن ذلك لا يعني إلا عرقلة الحركة التي أدت إلى انتصار ثورة 14 تموز. فهل كان في الوثيقة البرنامجية مثل هذه الأخطاء والنواقص التي كان من الممكن تلافيها، وبمنطق تلك الأيام؟ اعتقد نعم، وهي:

* هناك خطأ تحاشته اللجنة المركزية وبسرعة فائقة يتعلق بأسلوب الكفاح. فقد شخصت الوثيقة طبيعة المعركة "باعتبارها معركة ذات طابع سلمي غالب". وأثار ذلك اعتراضات في الكونغرس ذاته وكذلك في القاعدة الحزبية (81*). وقد جاء هذا التشخيص غير الصحيح متأثراً بما توصل إليه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي بخصوص إمكانية الانتقال السلمي للاشتراكية. وقد صححت اللجنة المركزية هذا الخطأ في إثر انتفاضة تشرين الثاني 1956 التي جوبهت بالرصاص من قبل السلطات، وذلك في بيانها الصادر في 11 كانون الأول 1956، لتقرر بأن الأسلوب العنفي هو الأسلوب الغالب⁸².

* لم ترد المطالبة بالديمقراطية نصاً في المطالب السبعة التي يجب على الحكومة الوطنية الجديدة تنفيذها، وإنما وردت بطريقة غير مباشرة في الفقرة الثالثة من المطالب والتي جاء فيها: "إلغاء المراسيم السعيدية والقوانين المقيدة للحريات، وإطلاق حقوق الشعب الدستورية، وحل المجلس النيابي، وإجراء انتخابات جديدة تقيم مجلساً يعكس إرادة الشعب... إلخ".

في حين جاءت الفقرة الأولى من مطالب الجبهة الانتخابية في عام 1954، صريحة وأكثر ملموسية وبالصيغة التالية: "أطلاق الحريات الديمقراطية كحرية الرأي

81 - * في إثر الكونغرس الثاني عقد كونفرانس للفرات الأوسط ضم أعضاء لجنة منطقة الفرات الأوسط وأعضاء اللجان المحلية، وترأس الاجتماع الرفيق سلام عادل. لقد حضرت هذه الاجتماع وسمعت اعتراض وعدم قناعة عدد من الحاضرين على تشخيص الوثيقة لأسلوب الكفاح. (جاسم)

82 - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 179 وما يليها.

والنشر والتظاهر والإضراب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي". وجاء في الفقرة التي تليها "الدفاع عن حرية الانتخابات"⁸³.

* لم تكن هناك ضرورة للإعلان بأن حزبنا لا يشترط المشاركة في الحكومة الوطنية الجديدة، كما جاء ذلك في الوثيقة. ولا يبدو من مذكرة الجادرجي، التي مرت بنا، بأن ذلك كان شرطاً للآخرين لإقامة الجبهة. ولم يكن ذلك الإعلان السبب الأساسي في عدم إشراك الحزب الشيوعي العراقي في أول حكومة بعد الثورة، ولكنه لم يكن، بأي حال من الأحوال، لصالح عدم استثنائه. وقد اعتبرت اللجنة المركزية، في أول اجتماع موسع لها بعد الثورة مباشرة (أيلول)، أن عدم إشراك الحزب في السلطة أوجد تناقضاً بين تركيب السلطة القائم وبين القوى التي ساهمت في الثورة وساندتها⁸⁴. ولم يكن ذلك الوضع لصالح المهمة الأكثر إلحاحاً، ألا وهي تلاحم الشعب والجيش والحكومة من أجل درء المخاطر التي تواجه الجمهورية الفتية، وأصبح الحزب في مواجهة حل تلك المعضلة السياسية الهامة.

لقد عالج تقرير (في سبيل تحررنا الوطني والقومي) وطور سياسات الحزب في مختلف الميادين بروح إيجابية بعيدة عن التشنج والانعزالية. وأفرد فصلاً خاصاً لمعالجة مسألة التحالفات تحت عنوان (الجبهة الوطنية الموحدة). وقد واصل هنا معالجة شروط وملاحظات الأطراف الأخرى حول الجبهة، ولاسيما ما جاء في مذكرة الجادرجي. وطور موقفه من القضية الكردية. ودقق موقفه من القضية الفلسطينية والوحدة العربية. كما عالج التقرير الشؤون الداخلية للحزب باتجاه تعزيز الشرعية والقيادة الجماعية وتقويم الأخطاء التي عانى منها سابقاً. ويؤخذ على التقرير أنه لم يعالج المسألة الزراعية، إلا أن توجيهاته للدفاع عن مطالب جميع الفئات الكادحة ومنها جماهير الفلاحين أوجدت حركة جماهيرية فلاحية مطلبية شملت الريف من الشمال إلى الجنوب واستمرت حتى ثورة 14 تموز، حيث دعمت الثورة من يومها الأول. إن هذه الحركة الفلاحية تذكر المرء بمقولة ماركس الشهيرة في نقد برنامج غوته وهي: "إن دفع الحركة خطوة إلى الأمام خير من دزينة برامج".

وأنهى الكونفرانس أعماله بانتخاب لجنة مركزية، وأعدت اللجنة المركزية انتخاب سلام عادل سكرتيراً لها، وجمال الحيدري وعامر عبد الله أعضاء في المكتب السياسي.

انتفاضة تشرين الثاني 1956

⁸³ - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 278.

⁸⁴ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 138. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 298 وما يليها.

يكرس سباهي الفصل الحادي عشر من الجزء الثاني من كتابه لانتفاضة تشرين 1956. ويشير بصواب إلى أن كل العوامل التي دفعت الشعب إلى الانتفاض سابقاً، والنضال الذي لم ينقطع إزاءها، قد ظلت قائمة، وأضيف إليها أن سياسة نوري السعيد قد عزلت العراق عن شقيقاته العربيات، وراح يتآمر ضدها على المكشوف، مما وسع السخط وعمقه ضد الحكم الرجعي. ومن مؤشرات ذلك تحول إضراب قصابي الموصل، احتجاجاً على زيادة الضرائب، إلى إضراب عام شمل المدينة كلها ودام أسبوعاً كاملاً، حيث عبر الموصليون فيه عن تضامنهم مع مصر التي أمت قناة السويس، وعن حقدهم على حكومة نوري السعيد وحلف بغداد. وقد واجه الحكم الاستبدادي الإضراب السلمي بإعلان حالة الطوارئ، وشن حملة واسعة من الاعتقالات شملت عدد من المحامين والنواب السابقين. وحُكم على 200 من أبناء المدينة بالسجن، وأرسل قسم منهم إلى سجن نقرة السلطان الصحراوي⁸⁵.

وفي يوم 16 آب 1956، اليوم الذي حدده الامبرياليون لعقد مؤتمر لندن لتقرير طريقة الانتقال من مصر على جراتها في تأميم قناة السويس وضرب مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة، عم الإضراب بغداد والموصل والرمادي والحي والحلة ومدن عراقية أخرى، رغم كل أساليب الحكومة الوحشية لإفشال الإضراب. وساهم في الدعوة للإضراب إلى جانب الحزب الشيوعي كل من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي. وخرجت الجماهير بمظاهرات تحمل الأعلام العربية وشعارات التضامن مع مصر. فقابلتها الشرطة بالرصاص واعتقلت أكثر من عشرين متظاهراً. وطوقت السفارة المصرية لمنع دخول المتطوعين للدفاع عن مصر، وطالبوا المعتقلين بشتم الرئيس عبد الناصر. وكان الإضراب استجابة لدعوة اللجنة المركزية العربية التي تشكلت في دمشق. وقد عم الإضراب في نفس اليوم العديد من الدول العربية. وكان الحزب الشيوعي العراقي قد أصدر بياناً قبل الإضراب بثلاثة أيام جاء فيه "لنجعل من يوم التضامن مع مصر، يوم الإضراب العام، يوماً جديراً بشعورنا القومي وشرفنا الوطني"⁸⁶.

وعندما حصل العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في 29 تشرين الثاني 1956، تأججت المشاعر الوطنية والقومية لدى الشعب العراقي، ولكن الحكم الرجعي واصل مواقفه المنافية لأبسط مستلزمات التضامن القومي. فقطع علاقته الدبلوماسية مع فرنسا ولم يقطعها مع بريطانيا المعتدية، فزاد هذا الموقف من تأزم الأوضاع، فاجتمعت الأحزاب الوطنية والقومية، الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي وعدد من الديمقراطيين المستقلين، لدراسة الموقف، فقررت تشكيل قيادة موحدة لقيادة النشاطات الاحتجاجية ضد العدوان وضد الحكم الرجعي. إلا أن

⁸⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 191 و 193 وما يليها.

⁸⁶ - راجع زكي خيري وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 223 وما يليها. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 203.

تلك القيادة قد اعتقلت في مساء يوم تأليفها. وفي إطار النشاط الطلابي تكونت لجنة طلابية علياً للتضامن مع الشعب المصري. وقد أشرفت هذه اللجنة على تعبئة الطلبة وقيادة مظاهراتهم⁸⁷.

اندلعت انتفاضة تشرين الثاني 1956 لنصرة مصر وكانت حركة التحرر الوطني العربية في أوج نهوضها، والحزب الشيوعي العراقي منغمراً فيها من خلال المهمة الرئيسية التي طرحها أمامه، وأمام الحركة الوطنية والقومية، بصيغة سياسية مرنة وذكية، من شأنها أن تعزل حكومة نوري السعيد وتعبئ جميع القوى المعادية للاستعمار ضدها من أجل إسقاطها. وكانت هذه الصيغة، كما مرت بنا سابقاً، كما يلي: " إن ما يواجه بلادنا الآن هو قبل كل شيء ضرورة تحول السياسة القائمة من سياسة تعاون مع الاستعمار وتوافق مع الصهيونية وانعزال عن حركة التحرر الوطني، إلى سياسة وطنية عربية مستقلة."

خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرات احتجاجية عارمة على العدوان ولنصرة مصر الشقيقة، وهتفت بسقوط حكومة نوري السعيد وحلف بغداد. وقد عمت المظاهرات ثلاثين مدينة من جنوب العراق إلى شماله مرورا بوسطه. وكانت واسعة جداً في النجف، وساهمت فيها مختلف الفئات الاجتماعية بمن في ذلك رجال دين بارزون. وقد استمرت المظاهرات في البلاد مدة شهرين، وتوجت بانتفاضة الحي الباسلة. جوبهت المظاهرات من قبل حكومة نوري السعيد بالأحكام العرفية وتعطيل الدراسة في الكليات والمدارس وبالقمع العنيف. وسقط الكثير من الضحايا، وتعرض حوالي عشرة آلاف طالب للفصل والإبعاد والسجن، وأرسلت المحاكم العسكرية المنات من المناضلين إلى السجون.

كانت السلطات تتحسس، وهي على حق، من أي شعار، حتى ولو كان شعاراً قومياً عاماً مثل: "وحدة وحدة عربية"، أو "يعيش جمال عبد الناصر" لأنهما ينطويان على عداة لحلف بغداد وحكومة نوري السعيد. وقد لعب الشيوعيون دوراً فعالاً، إن لم نقل طليعياً، في المظاهرات وكان أول شهداء الانتفاضة الكادر الشيوعي الباسل عواد الصفار عضو لجنة منطقة بغداد الذي استشهد في العاصمة، وآخرهم الشيوعيان البطلان عطا الدباس وعلي الشيخ حمود اللذان أعدما في ساحة الصفا التي تقع وسط مدينة الحي والتي كانت تنطلق منها المظاهرات، بعد أن قمعت الطغمة الحاكمة انتفاضة المدينة الباسلة مستخدمة حتى الأسلحة الثقيلة. قتل الشهيد عطا تحت التعذيب وعلى الرغم من ذلك وضعوا حبل المشنقة في عنقه

⁸⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 301 وما يليها.

للتمويه، وكأنه حي. أما الشهيد علي الشيخ حمود فقد هتف بحياة الشعب والوطن قبل إعدامه⁸⁸.

لم تستطع الانتفاضة من إسقاط حكومة نوري السعيد ولكن الأخير بات "أقل ثباتاً على سرجه مما كان أبدأً" على حد تعبير المؤرخ حنا بطاطو. إن إرغام الدول المعتدية على سحب قواتها تحت تهديد الاتحاد السوفييتي بإخراجها بقوة السلاح، أضعف من بأس حاكم مستبد كنوري السعيد الذي بني سياسته على معاداة الاتحاد السوفييتي وجبروت الاستعمار البريطاني.

أصدر المكتب السياسي في الأول من أيار 1957 تقريراً، بعنوان "انتفاضة 1956 ومهامنا في الظرف الراهن"، استناداً إلى مناقشات اجتماع اللجنة المركزية والتداول مع عدد من كوادر الحزب حول الانتفاضة والدروس المستخلصة منها. ولاحظ التقرير أن مواقع الاستعمار قد تداعت في العالم العربي، لذلك كانت مقاومة الاستعمار وعماله بالغة الشدة، ونظراً لأن المطالب التي نادى بها الجماهير كانت لا تقبل التجزئة أو المهادنة أو المساومة.

ولاحظ الحزب أيضاً عدم اجتذاب المعركة القوى الرئيسية الحاسمة وهي قوى العمال والفلاحين .. ففيما عدا الحي البطلية والنجف والموصل والشامية وبعض النضالات في بغداد، فقد كان الطلبة هم القوى الغالبة التي ساهمت في المعركة. كذلك كانت مساهمة الشعب الكردي فيها ضعيفة. وأكد الحزب على أن حركتنا الوطنية لا تستطيع أن تحقق نصراً حاسماً دون اجتذاب جماهير الشعب الكردي إلى ساحة الكفاح المشترك، جنباً إلى جنب مع جماهير الشعب العربي ضد الاستعمار. وهذه الحقيقة يجب أن تستوعب كاملة لا من قبل حزبنا وحسب، بل من قبل جميع أقسام حركتنا الوطنية والقومية.

نبه التقرير إلى انعدام الخطة الموحدة الواضحة في تحريك الجماهير خلال الانتفاضة، وأرجع الحزب ذلك إلى مواقف بعض الأحزاب الوطنية، التي أدركت ضرورة العمل الموحد والخطة المشتركة، إلا أن هذه الخطوة جاءت متأخرة. مع ذلك أكد التقرير على أن الحاجة قائمة وملحة للجبهة الوطنية. وسيسعى الحزب، كما جاء في التقرير، بكل ما يملك من جهد لتحقيقها. وكُرس حيزاً من التقرير لأسلوب النضال، وجرى التنبيه هنا إلى ضرورة تطوير أساليب الكفاح والتنظيم ورفعها إلى درجات أكثر حزمًا وفعالية لمواجهة الأساليب العنيفة التي شرع العدو باستخدامها دون تردد.

⁸⁸ - راجع الحلواني، مصدر سابق، ص 47 وما يليها. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 203 وما يليها.

وببعد نظر وبتفاؤل ثوري أنهى التقرير حديثه بالقول: "إننا حقاً على أبواب نصر قريب. فعندما تبدو أستار الظلام وهي ترتعش أمام مواكب النور الزاحف مع الفجر فلا بد للشمس أن تطلع لتبدد بسياط شعاعها الباهر ظلمات الليل البهيم"⁸⁹.

⁸⁹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 212 وما يليها. راجع كذلك ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 165.

الفصل الخامس المهام المباشرة لحسم المعركة

يشير الكاتب سباهي في الفصل الثاني عشر من الجزء الثاني من كتابه إلى المهام المباشرة التي كانت تواجه الحزب لحسم المعركة مع العدو، وتوفير مستلزمات نجاحها، في ضوء دروس انتفاضة تشرين 1956، التي كانت آخر تمرين نضالي كبير للشعب وقواه الوطنية قبل ثورة 14 تموز. وهذه المهام هي:

1- تحقيق الجبهة الوطنية الموحدة. 2- إزالة خطر انشقاق منظمة الحزب في كردستان. 3- تعزيز مواقع الحزب في الجيش، وتنظيم روابطه مع المنظمات العاملة فيه. 4- تحريك وتعبئة الجماهير الفلاحية، التي تشكل غالبية سكان العراق، إلى جانب العمال والفئات الكادحة الأخرى. 5- التوجه لكسب التأييد الخارجي للثورة

90

تحقيق الجبهة الوطنية الموحدة

أكدت انتفاضة تشرين لعام 1956 أن لامناص من العمل الجبهوي، وأن تعاون الأحزاب الوطنية مع الحزب الشيوعي العراقي بات أمراً لا يمكن تجاهله لشعبية هذا الحزب والهيبة التي اكتسبها بفضل جهاديته. والأهم من ذلك أن قواعد الأحزاب الوطنية اطمأنت للتعاون مع الشيوعيين من خلال نضالاتهم اليومية. ولم تأت هذه القناعة اعتباطاً، وإنما لأن الحزب قد شدد منذ قرارات اللجنة المركزية في عام 1955، والكونغرس الثاني في عام 1956 وبعدها، على تجنب كل ما يسيء إلى سمعته من سلوك متياسر وانعزالي، وأن يعمل بحرص على تطوير أشكال التعاون مع القوى الوطنية الأخرى لما فيه مصلحة الشعب والبلاد.

ورغم التلكؤ الذي أصاب التعاون والتنسيق في انتفاضة تشرين 1956 بين الأحزاب الوطنية، وانعدام الخطة الموحدة الواضحة في تحريك الجماهير⁹¹ (*)،

⁹⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 222.

⁹¹ - * يذكر سباهي في الصفحة 229 من الجزء الثاني ما يلي: "قلنا إن تعاوناً وثيقاً جرى خلال انتفاضة تشرين 1956 بين الأحزاب الوطنية لتعبئة وتنظيم الجماهير في المظاهرات والإضرابات والنشاطات الأخرى التي شهدتها البلاد.

ما يذكره سباهي غير دقيق. ولا ينسجم مع تقييم الحزب في تقريره عن الانتفاضة والذي ذكره سباهي نفسه في الصفحة 213 وهو: "نبه التقرير إلى انعدام الخطة الموحدة الواضحة في

فقد تحققت نجاحات ملموسة حيثما كان التنسيق جيداً في تعبئة وتنظيم الجماهير في بعض المظاهرات والإضرابات والنشاطات التي شهدتها البلاد في بغداد والنجف والموصل وكربلاء وغيرها. ولم يتخل الحزب الشيوعي عن مساعيه لتشكيل الجبهة، رغم انصراف الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال إلى المشاركة في المشاورات التي كانت تجري بين الساسة البرجوازيين من رؤساء وزراء ووزراء سابقين ونواب من الذين صاروا يجاهرون بالاحتجاج على سياسات نوري السعيد ويجاهرون بالانحياز إلى القوى الوطنية البرجوازية ويشاركونها في التوقيع على مذكرات الاحتجاج التي كانت تقدم للبلاط أو الحكومة من أمثال مزاحم الباجي وناجي شوكت وتحسين علي وغيرهم. وقد تكثفت اللقاءات بين الحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي بعد اعتقال كامل الجادري في نهاية تشرين الثاني والحكم عليه بالسجن⁹².

ويشير محمد حديد في كتابه، "مذكراتي... الصراع من أجل الديمقراطية في العراق" الصادر عام 2006، إلى أن المبادر إلى طرح فكرة الجبهة هو الحزب الشيوعي العراقي ممثلاً بسكرتير لجنته المركزية الشهيد سلام عادل (حسين أحمد الرضي)، وأن محمد حديد اتفق معه على مفاتحة حزب الاستقلال بموضوع إقامة الجبهة، على أن يتولى سلام عادل مفاتحة حزب البعث العربي الاشتراكي⁹³.

ويذكر محمد حديد في حوار له مع مجلة "الثقافة الجديدة" العدد الرابع تموز عام 1969 ما يلي: "كانت اللقاءات تجري بين هذا الحزب أو ذاك، ثم استدعت بعض المواقف أن تجري مداورات بين هذه الأحزاب جميعاً إلى أن تطور الأمر إلى تأليف جبهة وطنية فعلاً، باتفاق الأحزاب الأربعة على منهج مشترك وتكوين لجنة عليا في شباط 1957 وأطلق عليها اسم (جبهة الاتحاد الوطني)". وفي 9 آذار 1957 صدر البيان الأول عن اللجنة العليا، وكان قد وضعه إبراهيم كبة. وقد تضمن البيان

تحريك الجماهير خلال الانتفاضة، وأرجع ذلك إلى مواقف بعض الأحزاب الوطنية". ولا يتطابق، ما قاله سباهي، مع ما عشته وكنت خارج السجن آنذاك. ويروي عبد الرزاق الصافي الحادثة التالية التي تؤكد ما ذهبت اليه: "وأذكر أن الشهيد (سلام عادل) حسين أحمد الرضي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اجتمع بعدد من نشطاء منظمة بغداد، كنت من بينهم، وأخبرنا بوجود التهيؤ للتظاهر يوم الثالث والعشرين من شهر نوفمبر 1956. وأخبرنا أن البعثيين هم أيضاً سيتظاهرون في اليوم نفسه. ولما سألناه هل سيكون هناك تنسيق بيننا وبينهم، قال: (إن التنسيق سيفتصر على قيام الطرفين بالتظاهر في شارع الرشيد من دون أن يشمل ذلك موعد التظاهر ومكان انطلاق المظاهرة". الصافي. عبد الرزاق الصافي يدلي بشهادته عن "الزمن العاصف". جريدة الرأي العام الكويتية. 19/تموز/2007. (جاسم)

⁹² - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 216، 225، 229.

⁹³ - عبد الرزاق الصافي، المصدر السابق. جريدة الرأي العام الكويتية في 20 تموز 2007.

خمسة أهداف هي: 1- تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي. 2- الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة. 3- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي. 4- إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية. 5- إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية⁹⁴.

لم تضم الجبهة الحزب الديمقراطي الكردستاني، لذلك قام الحزب الشيوعي العراقي بعقد اتفاق ثنائي معه على أهداف جبهة الاتحاد الوطني ذاتها. وظل موضوع أسباب استبعاد الكردستاني محل أخذ ورد بين من كتبوا عن الموضوع. ويتناول سباهي هذا الموضوع بالتفصيل مع مختلف الشهادات. وظهرت أخيراً شهادة ذات وزن ثقيل تضع النقاط على الحروف. يقول محمد حديد في صفحة 295 من كتابه، الذي سبق وأن أشرنا إليه، بهذا الصدد ما يلي: "اتصلت في اليوم التالي (من لقائه بسلام عادل) بالسيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال... وأخبرته عن موضوع لقائي بسلام عادل، فأبدى محمد مهدي اقتناعاً بالفكرة (فكرة إقامة جبهة وطنية)، من حيث المبدأ، إلا أنه أخبرني أنه يريد العودة إلى جماعته ليتداول في الأمر. وفي ما يتعلق بالأكراد أخبرني محمد مهدي كبة أنه من حيث المبدأ ضد الفكرة، لأنهم في حزب الاستقلال، لا يحبذون توجه الأكراد في مغالاتهم بالقومية الكردية إلى حد الانفصال عن الكيان العراقي، الذي يعمل بدوره على الانضمام إلى كيان عربي أكبر"⁹⁵.

إزالة خطر انشقاق منظمة الحزب في كردستان

في غمرة اندفاع الحزب للمساهمة مع القوى الوطنية الأخرى لتوفير الممهدات الضرورية للثورة، وبعد بضعة أشهر من تحقيق أهم مستلزماتها وهي توحيد القوى الوطنية في "جبهة الاتحاد الوطني"، واجه الحزب خطر انشقاق منظمته في كردستان، فصار أمام مهمة إزالة هذا الخطر. لقد عالج الحزب تلك المشكلة، وحلها من خلال الحوار المباشر وغير المباشر، وليس بالإجراءات البيروقراطية التعسفية. ووجه الحزب رسالة إلى الفرع يناقش فيها أفكارهم، ثم أصدرها على شكل كراس وزع داخل الحزب، يتضمن الموضوع بتفاصيله تحت عنوان "رد على مفاهيم برجوازية قومية وتصفوية". ويحتوي هذا الكراس على الكثير من نصوص الأدب الماركسي - اللينيني ومنطلقاته المعمول بها آنذاك في كل الحركة الشيوعية العالمية. واحتوى كذلك على مقتطفات من مؤلفات ستالين. إن الكراس منشور نصاً

⁹⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 229 وما يليها.

⁹⁵ - عبد الرزاق الصافي، مصدر سابق، نفس التاريخ. خط التشديد غير موجود في الأصل.

في ملاحق الجزء الأول من كتاب ثمينة ونزار الذي سبقت الإشارة إليه أكثر من مرة.

يتناول الكاتب سباهي الموضوع بشكل جيد، مبتعداً عن النصوص الكلاسيكية ومتجنباً التشعب، وذلك تحت عنوان "مشاكل فكرية بشأن القضية الكردية". وفي حقيقة الأمر فإن المشكلة لم تكن فكرية فحسب، بل كانت سياسية وتنظيمية أيضاً. وسأحاول إعطاء فكرة موجزة للقارئ عن جوهر الخلاف. استناداً إلى الكراس (50 صفحة فولسكاب) وما أورده سباهي.

في أواخر حزيران 1957 تلقت قيادة الحزب عدداً من الرسائل والتقارير من الرفاق في قيادة المنظمات الحزبية في كردستان. وكانت تحمل آراء ومقترحات تتعرض ليس لسياسة الحزب العملية فحسب، بل لأسس بناء الحزب ووحدته ولمبادئ الماركسية - اللينينية ولضرورات وحدة كفاح الشعبين العربي والكردي ضد الاستعمار والرجعية في العراق. ولقد اتضح من الرسائل أن رفيقين من قادة إحدى منظمات الحزب دخلا دون تخويل من قيادة الحزب أو لجنة الفرع الكردي في مفاوضات مع ممثلين من الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان (البارتي) من أجل "وحدة" ليس لها أي أساس فكري أو سياسي أو اجتماعي، أي من أجل "وحدة" انتهائية على حساب مصلحة الشعب العراقي، بما فيها الشعب الكردي، وعلى حساب الحزب الشيوعي والمبادئ الماركسية - اللينينية التي ينهض عليها كيانه، وعلى حساب الدور الذي ينبغي أن يقوم به في الحركة الوطنية والقومية. وبدلاً من أن تقف قيادة فرع الحزب الشيوعي في كردستان موقفاً صريحاً وقوياً ضد هذا الانحراف القومي البرجوازي التصفوي، فإنها انساقت هي بدورها فيه. ودعت القيادة المذكورة إلى اجتماع حضره عدا لجنة الفرع رفيقان من قيادة المنظمات الحزبية. وأيد الاجتماع مجمل الآراء والاستنتاجات التي تميز هذا الانحراف الصريح. وطلب الاجتماع من قيادة الحزب تبنيتها⁹⁶.

واستندت تلك الآراء إلى الاعتقاد بأن البارتي ليس حزباً وطنياً فحسب، بل إنه حزب ماركسي - لينيني أيضاً، رغم النواقص الموجودة فيه والتي نستطيع القضاء عليها بوجودنا فيه. ولا يمكن تحقيق الوحدة في الحركة الكردية إلا بحل منظمات الحزب الشيوعي في كردستان، لأن البارتي لم يبد أي تنازل إزاء هذه القضية. فلذلك ليس هناك أي مخرج سوى حل المنظمات المذكورة؟!⁹⁷.

يفند الحزب تلك الآراء بشدة، فيؤكد بأن البارتي لم يكن لا في ماضيه ولا حاضره حزباً ماركسياً - لينينياً، وإذا وجد فيه من يؤيد الماركسية - اللينينية، فإن التأييد لا يعني اعتناق النظرية والاسترشاد بها. كما أن أولئك المؤيدين لا يمثلون كل أعضاء

⁹⁶ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 309.
⁹⁷ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 312 و 327.

البارتي، وليسوا هم ممثلو حزب البارت، ولا يمثلون نظريته وسياسته مهما كانت مراكزهم ووزنهم وتأثيرهم فيه. وإذا كان البارتيون ماركسيين - لينينيين حقا، أي شيوعيين، فقد كان عليهم، إن هم رغبوا في تجنب الانشقاق الانتهازي، أن لا يؤلفوا حزب البارت بل أن يحاولوا الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان موجوداً ويعمل منذ زمن بعيد وقبل تأليفهم لحزبهم. وأشار سباهي هنا، وحسناً فعل، إلى أن ما مر ينطلق من المبدأ الذي كان معمولاً به في الحركة الشيوعية العالمية ومفاده بأن للبروليتاريا في البلد الواحد حزباً شيوعياً واحداً يمثلها كطبقة واحدة ذات مصلحة واحدة وأهداف واحدة، مهما تعددت قوميات هذا البلد⁹⁸.

"لو كنتم (تخاطب قيادة الحزب الرفاق في قيادة الفرع في كردستان) عنيتم توحيد الحركة الكردية في كردستان بإقامة جبهة الحزب الشيوعي والبارتي على أساس التعاون من أجل حقوق وأهداف الشعب الكردي التي لا تتناقض ولا تتجزأ بل تنسجم وتتوحد مع حقوق وأهداف الشعب العراقي بأسره. ولو كنتم عنيتم التعاون بين حزبنا والبارتي وكل القوى والعناصر الوطنية والديمقراطية في كردستان لتأليف جبهة أو لتكوين حزب ديمقراطي واسع مع بقاء الاستقلال التنظيمي للحزب الشيوعي، ولو كنتم قد عنيتم انضمام من يبدي استعدادهم للانضمام للحزب الشيوعي من المخلصين للشيوعية والعاملين في سبيلها لكنتم "مصيبين إصابة تامة" وكنتم قد انتمت بسياسة الحزب فتلك هي سياسته كما تعلمون جيداً. ولكن أراءكم بالجانب المعاكس ملتصقة به لا تبتعد عنه بل تمعن بالالتصاق به"⁹⁹.

ودعا الحزب في رسالته لجنة الفرع، المتكونة من جابر (صالح الحيدري) وشاكر (حميد عثمان) وشريف (مام قادر) ووقه له غان (كمال فؤاد) ووقه لا (?)، دعوتهم إلى دراسة الرسالة بروح التواضع والنقد الذاتي. وكان للرسالة أثرها الكبير والإيجابي في مساعدة هؤلاء الرفاق في إعادة النظر في مواقفهم من المسألة وتصحيحها، وأعلنوا تمسكهم التام بسياسة الحزب¹⁰⁰.

تعزير مواقع الحزب في الجيش وتنظيم روابطه مع المنظمات العاملة فيه.

3- وقبل تناول هذه المهمة، والتي تتعلق بتعزيز مواقع الحزب في الجيش، وتنظيم روابطه مع المنظمات العاملة فيه، أود الإشارة إلى أن هناك نزعة غير صحيحة في النظر للأحداث التاريخية يصادفها المرء أحياناً. وهذه النزعة تنسى أو تتناسى الظروف التاريخية التي حصلت فيها الأحداث. وتلقي مثل هذه الآراء أحياناً رواجاً

⁹⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 240 وما يليها.

⁹⁹ - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 326.

¹⁰⁰ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 310.

أكثر كلما ابتعد الحدث التاريخي أكثر فأكثر. إن أحد هذه الآراء، هو لوم القوى والأحزاب الوطنية، والحزب الشيوعي منها بشكل خاص، على استخدام الجيش في إسقاط النظام الملكي الموالي للاستعمار في ثورة 14 تموز. ولا يوجه اللوم إلى الفئة الحاكمة واستبدادها الذي كان حجر عثرة أمام تطور البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقد أوصدت كل السبل السلمية على القوى الوطنية وقاعدتها الاجتماعية المتنامية، التي تنشأ التغيير وتحمل مشروعا تقدما، من أن تلعب دورها في تطوير البلد. وقد استخدمت تلك الأقلية المستبدة العنف ضد أي تحرك جماهيري بما في ذلك التحركات المطالبة باضرابات العمال وتمردات الفلاحين السلمية، كما مر بنا.

كان الجيش العراقي شديد التأثير بما يجري في المجتمع العراقي ولم يكن في داخله أقل استياء من الأوضاع لأسباب ذاتية وموضوعية، فمن المعروف أن الجيش العراقي يعتمد على الخدمة الإلزامية، وقاعدته من الكادحين والفقراء الأكثر معاناة من سوء الأوضاع، حيث يتهرب أبناء الميسورين من أداء الخدمة، بدفع البديل النقدي أو بالتحايل على القوانين مستغلين الفساد الإداري. أما بالنسبة للضباط "فإن إجمالي سلك الضباط فهو من أصول تعود إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة"¹⁰¹

وكان للأوضاع وللأحداث الوطنية والقومية صداها وتفاعلاتها في الجيش، كانتفاضات الشعب المتتالية منذ 1948، واستخدام الجيش لقمع انتفاضات وتحركات الجماهير الواسعة منذ عام 1952، أي تحويل الجيش إلى قوة بوليسية سياسية لتصفية الخصوم السياسيين. وتواطؤ الحكام وخياناتهم في حرب فلسطين، ونجاح الضباط بقيادة جمال عبد الناصر للاستيلاء على السلطة عام 1952 وبدء الثورة المصرية، وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر وموقف الحكومة العراقية المهين للمشاعر القومية من العدوان، بعزلها العراق عن العالم العربي بحكم ارتباطها بحلف بغداد. ويمكن أن يضيف المرء عوامل موضوعية أخرى كان لها صداها وتأثيرها في الجيش، مثل صفقة الأسلحة التي تلقاها المصريون من الاتحاد السوفييتي وبكميات هائلة لا يمكن مقارنتها بما حصل عليه نوري السعيد من حلفائه. أو الاتحاد مع الأردن عام 1958، كرد هاشمي على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة، والذي لا يخدم سوى الأسرة الهاشمية المعزولة، في حين يرهق العراق مالياً¹⁰².

ولم يأت لا تحرك الجيش لقلب نظام الحكم في 14 تموز، ولا تأسيس منظمة الضباط الأحرار بقرار من الأحزاب الوطنية. فقد كان لتأسيس المنظمة ظروفها الموضوعية والذاتية الخاصة بها، كما مر بنا توأماً. وقد تأسست المنظمة وترعرعت قبل أن

101 - حنا بطاطو، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، الناشر: روح الأمين، ص74.

102 - بطاطو، المصدر السابق نفسه، ص73 وما يليها.

تلتفت الأحزاب الوطنية إلى استخدام الجيش ك رأس رمح لإسقاط النظام. وكانت الأحزاب السياسية، حتى انتفاضة تشرين 1956، عازمة على إجراء التغيير في الحكم سلمياً. وقد نصت وثيقة الكونغرس الثاني للحزب الشيوعي العراقي الصادرة في 1956 على اعتبار المعركة "ذات طابع سلمى غالب". وكانت هذه ثالث انتفاضة خلال ثمانية أعوام ولم تتمكن من تحقيق تغيير في طبيعة الحكم. وإن تمكنت الجماهير الشعبية من التنفيس عن مشاعرها في الانتفاضتين الأوليتين وتحقيق بعض المكاسب الجزئية، فإن الأجهزة القمعية التي تضاعفت قوتها آنذاك بفضل ازدياد عائدات النفط، وبفضل خبرة خبراء حلف بغداد، لم تسمح بتحريك جماهيري واسع في العاصمة بغداد، وقمعت بقسوة شديدة وبالرصاص جميع المبادرات النضالية. وقد استخدمت الحكومة الحديد والنار لقمع انتفاضتي النجف والحي. وإذا ما ناور النظام في الانتفاضتين السابقتين ولجأ إلى إجراءات تنفيذية وتخديرية، فإنه لم يكتف بعدم لجوئه لذلك فحسب، بل تهاجم نوري سعيد في خطابه، رداً على الانتفاضة، بعنف وصلافة على الحركة الوطنية، وقد ختم خطابه مردداً باستهتار الهوسه المعروفة (دار السيد مأمونة)، ليستفز المشاعر الوطنية والقومية ويدفع جميع القوى الوطنية ألي اليأس من إمكانية إجراء التغيير سلمياً. وهكذا لجأت الأحزاب السياسية إلى الجيش فوجدته جاهزاً للعمل. فتشكلت اللجنة العليا للضباط الأحرار في كانون الأول 1956. وكانت نواة هذه المنظمة قد تأسست في أيلول عام 1952، أي بعد انقلاب جمال عبد الناصر بشهرين، من الرئيس الأول المهندس رفعت الحاج سري والرئيس الأول المهندس رجب عبد المجيد.

اهتم الحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه بالنشاط في صفوف الجيش. وكان العمل في الجيش هو الشرط الرابع من شروط الانتماء للأمية الثالثة، التي كان الحزب الشيوعي العراقي عضواً فيها. ومما جاء في الشرط المذكور نصاً: "وفي الغالب الأعم يجد الشيوعيون أنفسهم على القيام بهذا العمل بصورة سرية. إذ أن رفض القيام بهذا العمل يماثل الخيانة للواجب الثوري ولا يتفق مع الانتساب للأمية الثالثة"¹⁰³.

ويشير الكاتب سباهي إلي مخاطبة الحزب للجيش، منذ عام 1935، جنوداً وضباطاً ومراتب للوقوف إلى جانب الشعب، وتحويل بنادقهم إلى صدور الحكام لا إلى إخوانهم من الفلاحين. وانعكس هذا الخطاب في البيانات الموجهة إلى قوات الجيش التي أرسلت لضرب تمردات الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط. وخطأ الحزب بعد ذلك خطوة أبعد، إذ عمل على تنظيم الجنود والمراتب في الكرنيتينة في بغداد وفي كركوك عام 1936 - 1937. وسرعان ما انكشف أمر هذا التنظيم وتمت تصفيته. وفي عام 1938 أجرت الحكومة تعديلاً على قانون العقوبات البغدادي، يسمح حتى بحكم الإعدام على كل من ينشر الدعوة الشيوعية في الجيش. ومع ذلك واصل الحزب نشاطه في صفوف الجيش لاسيما بين الجنود والمراتب. ولم يتردد

103 - د. كاظم حبيب ود. زهدي الداودي، مصدر سابق، ص 502.

في كسب الضباط لا سيما صغارهم. وتمكن الحزب منذ وقت مبكر أن يضم إلى صفوفه عدداً من الضباط أمثال غضبان السعد وسليم الفخري وغيرهما.

وفي أواخر عام 1954 شكل الحزب تنظيمًا ديمقراطيًا لكسب أوسع الجنود والضباط باسم "اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط" وأصدرت اللجنة جريدتها "حرية الوطن". وشمل نشاطها مختلف الوحدات العسكرية. وكانت قاعدتها من الجنود كما انضم إليها عدد من الضباط. ولم تتمكن المنظمة من الحصول على تأييد واسع في أوساط الضباط من الرتب المتوسطة والعالية. وعندما عرفت منظمة الضباط الأحرار بوجود منظمة اتحاد الضباط والجنود سعت للاتصال بها، وكان وسيطها في هذا الشأن العقيد وصفي طاهر الذي كان يعمل في صفوف حركة الضباط الأحرار، وفي الوقت ذاته كان على علاقة بالحزب الشيوعي العراقي. وقد وافقت كلتا المنظمتين على التعاون فيما بينهما، وأوقفت منظمة اتحاد الضباط والجنود إصدار جريدتها "حرية الوطن" نزولاً عند طلب منظمة الضباط الأحرار خشية أن يثير فضول أجهزة الأمن إلى النشاط الوطني المعارض في الجيش. وإضافة إلى هذه العلاقة، فقد كانت هناك علاقة مباشرة بين الزعيم عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي عن طريق رشيد مطلق¹⁰⁴.

وعندما قرر الحزب في كانون الأول 1956 أن أسلوب الكفاح الغالب سيكون الأسلوب العنفي، وذلك في إثر قمع انتفاضة تشرين، جنحت غالبية اللجنة المركزية نحو تبني أسلوب كفاحي خاطئ وهو التوجه لاغتيال عملاء الاستعمار وعلى رأسهم نوري السعيد. والقيام بتفجير أماكن تواجدهم. وكان أكثر المتحمسين لهذا الاتجاه الفقيد عامر عبد الله وانجرف معه الشهيدان جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي أيضاً. ووقف ضد هذا الاتجاه الشهيد سلام عادل. ولم يطل هذا الجنوح فترة طويلة في اللجنة المركزية فقد تغلب فيها الاتجاه الصحيح. ولكن هذه النزعة الخاطئة استمرت في منظمات الحزب. فصدرت لاحقاً نشرة داخلية في آب 1957 تعالج أساليب الكفاح والفقرتان التاليتان ترسم الاتجاه السليم آنذاك:

"أولاً: نحن لا نعتقد ولا نثقف الجماهير بأن الأساليب البسيطة هي كل ما تتطلبه معركة تحررنا الوطني، بل نؤمن ونثقف الجماهير بأن انتصارنا الحاسم لن يتم إلا عن طريق انتفاضة شعبية واسعة نستعد فيها لمواجهة العدو بكل أساليب النضال الضرورية بما في ذلك أساليب القوة والعنف لدحر أجهزة القمع الوحشية التي فرضها الاستعمار وأعدائه".

"ثانياً: وإن الحقيقة المارة الذكر لا تنفي استمرار الكفاح السلمي، إذ أن تعبئة الجماهير وتنظيمها لا يمكن تطويرهما فقط بتطوير أساليب الكفاح أو باقتصار

¹⁰⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 245 وما يليها.

النشاط العملي على التهيؤ فقط لممارسة هذه الأساليب، بل أن ذلك غير ممكن إلا بكفاحات سلمية سياسية واقتصادية وفكرية متنوعة ومتكررة"¹⁰⁵.

كان هدف الحزب الشيوعي العراقي، من العمل في الجيش، هو كسب بعض القطعات العسكرية إلى جانب الثورة أو الانتفاضة عند قيامهما لإسنادها، وتحيد البعض منها، وذلك استناداً إلى التعاليم اللينينية الواردة في كراس بعنوان "دروس من انتفاضة موسكو عام 1905". ولم يدر بخلد الشيوعيين العراقيين، القيام بانقلاب عسكري أو تشجيع الآخرين عليه، كبداية لثورة شعبية، قبل قمع انتفاضة تشرين 1956. ونجاح الثورة المصرية التي باتت في طليعة حركة التحرر الوطني العربية.

أما التوجه الجديد فكان يسعى إلى استخدام الجيش كراس حرباً للثورة. وقد تبني هذا الاتجاه جميع الأحزاب الوطنية باستثناء الجادرجي الذي كان يعارض هذا الأسلوب جراء تجربته السلبية مع انقلاب بكر صدقي في عام 1936. وبعد اعتقال الجادرجي وحلول محمد حديد محله انضم الحزب الوطني الديمقراطي هو الآخر إلى الركب.

لقد تطور عمل الحزب في الجيش كثيراً. وكان للحزب في السنوات الأخيرة من العهد الملكي، إضافة إلى علاقته بمنظمة "اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط"، صلات واسعة داخل صفوف الجيش. ويذكر الكاتب عزيز سباهي أسماء أكثر من 40 ضابط بين زعيم وعقيد ومقدم ورئيس أول [بعضهم متقاعدون]، كانوا على ملاك الحزب، بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة. ويشير الكاتب إلى وجود عديدين غيرهم لاسيما من الرتب الصغيرة. وخلال هذه الفترة أكد الحزب على أعضائه إجراء "جرد لأقاربهم وأصدقائهم من العسكريين". وكان الحزب على دراية تامة بما تنوي فعله حركة الضباط الأحرار من خلال صلاته المختلفة بها. ومع ذلك لم يكن للحزب تأثير هام على اللجنة العليا لمنظمة الضباط الأحرار. ويعود ذلك بالأساس إلى أن غالبية الضباط الكبار الذين كانوا يقودون المنظمة أو الذين يقودون الوحدات العسكرية الفاعلة لم تكن ذات علاقة بالحزب¹⁰⁶.

تحريك وتعبئة الجماهير الفلاحية

كانت المهمة الأخرى التي تواجه الحزب تمهيداً لثورة تموز هي تحريك الفلاحين، الذين يشكلون غالبية سكان العراق، وتعبئتهم في نضالات مطلبية وكسبهم تدريجاً إلى المعارك الوطنية التي ظلوا بعيدين عنها. وقد انتبه الحزب إلى هذا النقص خاصة بعد انتفاضة تشرين 1956. وركز الحزب في عمله في الريف على منطقة

¹⁰⁵ - ثمينة ونزار. مصدر سابق، ص 172.

¹⁰⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 249 وما يليها.

الفرات الأوسط لوجود ما يميزها. فالفلاحون هنا ذنوا تجارب في التمرد على السلطة، ويؤلف المسلحون منهم نسبة عالية قياساً إلى فلاحى المناطق الأخرى، ويحتفظون بذكريات عزيزة عن ثورة العشرين. وإضافة إلى ذلك وجود كوادى فلاحية كفوعة وذات سمعة جماهيرية من أبناء المنطقة في قيادة المنظمات. ووجود مقر أكبر فرقة في الجيش العراقى في لواء (محافظة) الديوانية. ومن العوامل الإيجابية الأخرى في المنطقة، هو وجود نفوذ للحزب الوطنى الديمقراطى الذى دعم التحرك الفلاحى، وذلك بفضل الدور الإيجابى الذى لعبه هدىب الحاج حمود، القىادى فى الحزب الوطنى الديمقراطى، وهو ملاك متوسط من شيوخ (الحميدات) فى الديوانية. وأصبح أول وزير للإصلاح الزراعى بعد ثورة 14 تموز.

اتجه الحزب إلى تشكيل الجمعيات الفلاحية وتحريك الفلاحين للمطالبة بتطبيق مرسوم المناصفة فى تقسيم الحاصل. وقد حقق الحزب نجاحات ملموسة فى هذا الاتجاه. وتحفز الفلاحون للدفاع عن حقوقهم بقوة السلاح. وتحولت حركتهم إلى سلسلة من الانتفاضات ضد الإقطاع والحكومة. فقد بدأت الحركة بـ 300 فلاح مسلح من منطقة الدغارة والرميثة فى ربيع 1958. وتلاههم فى التحرك 350 فلاحاً آخر من منطقة خيرى من العماريين والعفاجة فى صبيحة 29 أيار 1958. ثم توسعت الانتفاضة فى عموم المناطق فى شمال وشرق لواء الديوانية. وأصدر الحزب بياناً فى 13 حزيران 1958 أكد فيه مساندته المطلقة لانتفاضة الفلاحين ودعا الشعب إلى مختلف أشكال التضامن معها. ولقيت الانتفاضة تأييداً واسعاً من مختلف أوساط الشعب. وتعاطف معها بعض ضباط وجنود ومراتب الفرقة الأولى فى الديوانية. ورفعت الشعارات فى بغداد والحلة وغيرها من مدن العراق تأييداً لها. وأكدت وفود من المحامين إلى السلطات على حق الفلاحين بالمناصفة.

إن أهمية هذا التحرك تكمن، فضلاً عن تحقيق جزء ولو يسير من حقوق الفلاحين المهضومة بتحقيق مناصفة قسمة الحاصلات، فى كونه قد أشغل الحكومة وأجهزتها القمعية عما كان يدور فى الجيش من تحركات استعداداً لتوجيه ضربة حاسمة للنظام. واستهدفت الضجة الإعلامية التى قام بها الحزب والقوى الوطنية الأخرى ذلك أيضاً، ولم يشر الكاتب سباهى لهذا الأمر. وتكمن أهمية هذا التحرك كذلك، كما يشير سباهى، فى كونه قد عبأ فى اللحظة المناسبة قوى واسعة ومسلحة من الفلاحين، ورفعت من مزاجهم الثورى، وجعلتهم على أهبة الاستعداد لمواجهة الأوضاع المنتظرة. وقد سارع هؤلاء الفلاحون يوم اندلاع الثورة إلى تطويق مدينة الديوانية وقطعوا على أمر الفرقة فيه، عمر على، سبيل التحرك صوب بغداد أو الاتصال بأعوان السلطة من الإقطاعيين الكبار، فأحبطوا محاولة تحركه ضد الثورة¹⁰⁷.

¹⁰⁷ - بالنسبة لمساهمة الفلاحين فى ثورة نمور، راجع سباهى، مصدر سابق، ص 252 وما يليها. راجع كذلك زكى خيرى وسعاد خيرى، مصدر سابق، 260 وما يليها، وعبد الرزاق الصافى، مصدر سابق، نفس التاريخ.

التوجه لكسب التأييد الخارجي للثورة

أكد الزعيم عبد الكريم قاسم للحزب على أن مستلزمات نجاح الثورة الداخلية مضمونة، ولكنه أشار إلى أن هناك خطر جدي على مصيرها من التدخل العسكري الخارجي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا، بحكم وجود العراق في حلف بغداد. وكان مطلب قاسم هو تأمين موقف إسناد مسلح من جانب الاتحاد السوفييتي للثورة. وكان الحزب يدرك تلك الأخطار، لهذا قرر أن يتحرك بسرعة لتأمين الدعم الخارجي للثورة من جانب الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى. وجاء طلب قاسم في هذا الشأن ليحفزه للتحرك العاجل. وعلى هذا الأساس تقرر إيفاد عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي إلى الاتحاد السوفييتي لهذا الغرض. ومن حسن الصدف، أن يدعى الحزب الشيوعي العراقي لحضور مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الذي تقرر عقده في موسكو في نهاية عام 1957. وقد تقرر أن يرأس وفد الحزب إلى المؤتمر الرفيق سلام عادل. التقى وفد الحزب بوفد من اللجنة المركزية في الاتحاد السوفييتي ومن ثم بنيكيتا خروشوف الذي أكد بأن الاتحاد السوفييتي سيفقد إلى جانب الشعب العراقي ويساند ثورته المقبلة ضد الاستعمار ومن أجل تحرره وسيادته الوطنية. وطار سلام عادل إلى الصين والتقى بماو تسي تونغ، سكرتير الحزب الشيوعي الصيني، والمسؤولين الآخرين، وحصل منهم على وعد مماثل لتأييد الثورة المنتظرة¹⁰⁸.

¹⁰⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 255 وما يليها.

الفصل السادس انتصار ثورة 14 تموز

"وتنتصر ثورة 14 تموز" هو عنوان الفصل الثالث عشر من الجزء الثاني من كتاب عزيز سباهي. يتناول الكاتب فيه بشكل وافٍ كيفية قيام منظمة الضباط الأحرار بتنفيذ الخطة العسكرية لإسقاط النظام الملكي واستلام السلطة، مستغلين مرور اللواء العشرين، الذي يعسكر في جلولاء - ديالى، ببغداد وهو في طريقه إلى الأردن لإسناد نظام الملك حسين. كان بالإمكان أن تنتقل قيادة اللواء بسهولة إلى العقيد الركن عبد السلام عارف وهو من أقرب الضباط للزعيم الركن عبد الكريم قاسم، رئيس اللجنة العليا للضباط الأحرار، الذي يعسكر لواءه التاسع عشر في منصورية الجبل وبالقرب من اللواء العشرين. واللواءان يعودان للفرقة الثالثة للجيش العراقي. وجاءت توقيت التحرك ملائماً للخطة بسبب وجود أقطاب الحكم الثلاثة (فيصل وعبد الإله ونوري السعيد) في بغداد، وهذا ما كان يحرص عليه قادة "الانقلاب". وكانت أهم مشكلة تواجه التحرك هي توفير العتاد، الذي لا تزود به القطعات المارة ببغداد. وقد تم تذليل هذه المشكلة بمساعدة الضابط الشيوعي الملازم الأول رشاد سعيد أمر مخازن السلاح في منصورية الجبل¹⁰⁹.

في الساعة الخامسة من صباح 14 تموز دخل اللواء العشرون ببغداد وتوجهت قطعاته كل نحو هدفه المحدد. وسارع الضباط الأحرار في معسكرات بغداد للسيطرة على المعسكرات وإسناد القوات الزاحفة على بغداد. وقبل ذلك بادر اللواء التاسع عشر الذي يقوده عبد الكريم قاسم باعتقال قائد الفرقة الثالثة غازي الداغستاني في مقره. وعند قصر الرحاب حيث تقيم العائلة المالكة، جرت معركة قصيرة مع القوات العسكرية التي تحمي القصر، وانتهت المعركة بالقضاء على الملك فيصل وولي العهد عبد الإله وبعض أفراد العائلة المالكة الآخرين. وجرح في هذه المعركة الضابط الشيوعي مصطفى عبد الله، وشارك فيها الضابط الشيوعي عبد الرزاق غصيبة. أما نوري السعيد الذي تمكن من الفرار من بيته، فقد ميزه الناس وهو متنكر بزي امرأة وقضوا عليه فوراً، في اليوم التالي¹¹⁰.

وفي الساعة السادسة من صباح نفس اليوم، تلى العقيد الركن عبد السلام عارف بصوته البيان الأول من دار الإذاعة معلناً نهاية الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية. وفور الاستماع إلى هذا النبأ العظيم، سارع الضباط الأحرار إلى الاستيلاء على المعسكرات، واعتقال كبار الضباط وكذلك أي ضابط حاول التحرك ضد "الانقلاب". وقبرت أهم محاولة تحرك ضد "الانقلاب" في مهدها وهي محاولة قائد الفرقة الأولى عمر علي، وقد ساهم في إحباطها الفلاحون بدفع من

¹⁰⁹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 257 - 259.

¹¹⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 259 - 261.

الشيوعيين، كما سبق الإشارة إلى ذلك. وهكذا أسدل الستار على نظام الحكم الملكي الموالي للاستعمار، والذي عانى الشعب منه كثيراً طوال أربعة عقود¹¹¹.

انطلقت الجماهير الشعبية في كل مكان وفي جميع أنحاء البلاد، وهي تعلن عن فرحتها بالثورة، وتعبّر عن عزمها على إسنادها وحمايتها. وذلك منذ لحظة إعلان البيان الأول في الصباح الباكر، ومع النداءات التي كان يطلقها عبد السلام عارف من الإذاعة لدعم الثورة. لقد انطلقت الجماهير الشعبية إلى الشارع وهي تجمع بين الفرح العارم بالثورة وسخطها على الحكام السابقين. وتظاهرت أعداد غفيرة من العراقيين، وكانت المظاهرات تتعاضم مع كل ساعة تمر على قيام الثورة. وأثار هذا التحرك الجماهيري الهلع والخوف لدى قوى النظام السابق ومؤيديه¹¹².

ويعلق الباحث بطاطو على ذلك بالقول " كان لخروج مئة ألف شخص إلى الشوارع، والوحشية التي عبر فيها بعضهم - على الأقل - عن مشاعره، وزن كبير في تحديد النتيجة التاريخية لذلك اليوم المصيري... فقد عرقلت هذه الحركة أي أعمال مضادة معادية ممكنة لسدها الشوارع والجسور، لا في بغداد فحسب بل في مدن أخرى أيضاً. والأهم من هذا هو أنه كان للجماهير، بفضل عنفها، تأثير نفسي هائل، إذ إنها زرعت الرعب في قلوب مؤيدي الملكية وأسهمت في شل إرادتهم، وأعطت الانقلاب طابع العمل الذي لا سبيل إلى مقاومته، وهو ما شكل الحصن الحصين له"¹¹³.

أما الدوائر الاستعمارية والدوائر الرجعية الحاكمة في المنطقة التي تتعاون وإياها، فقد هالها سقوط النظام الملكي في العراق، الذي كانت تعتبره إحدى الركائز الأساسية في المشاريع الامبريالية. وشرعت هذه القوى بالتحرك ضد الثورة. فقد سارعت الولايات المتحدة إلى إنزال قواتها في لبنان، وكذلك بادرت بريطانيا إلى إنزال مظلييها في الأردن. ولم تتمكن هذه الدول أن تتدخل عسكرياً لإعادة العجلة إلى الوراء لعدم توفر قاعدة لثورة الردة. ويعود الفضل في ذلك بالدرجة الرئيسية إلى ذلك "الحصن الحصين" من الجماهير الذي أشار إليه بطاطو.

يقول سباهي: "كانت الدوائر الاستعمارية تدخل في حساباتها السبل الأجدى للتعامل مع الثورة حفاظاً على مصالحها من جانب، كما كانت تأخذ في الحسبان توازنات القوى الدولية وما يمكن أن تجره تحركاتها من ردود أفعال دولية، تشجعها في ذلك اللغة المرنة والمعتدلة التي صيغت بها بيانات الثورة الأولى، وتأكيداً الإيجابي على التعامل مع جميع الدول وفقاً للمصالح المشتركة من جانب آخر"¹¹⁴. ما يشير

111 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 260.

112 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 262.

113 - بطاطو، مصدر سابق، ص 115.

114 - سباهي، مصدر سابق، ص 264.

إليه سباهي هو عين الصواب، ولكنني أعتقد بأن كل ذلك يأتي بعد السبب الرئيسي (الحصن الحصين) الذي سبق وأن ذكرناه آنفاً، والذي غير طبيعة الحدث إلى ثورة شعبية. وكان لابد وأن تكون لهذه المساهمة الشعبية استحقاقاتها، التي تحولت لاحقاً إلى إنجازات أثرت بعمق على مصائر طبقات اجتماعية بأسرها.

ويشير سباهي إلى أن الثورة بصفتها حلاً للتناقضات الأساسية التي تأصلت في المجتمع العراقي، كانت تؤلف موضوعياً جزءاً من الثورة العالمية ضد الإمبريالية وجزءاً من حركة التحرر العربية. لهذا السبب، كانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالجمهورية العراقية بعد ست ساعات من ولادتها، وبعد ثلاث ساعات من اعتراف الجمهورية العراقية بها. وسارع الاتحاد السوفييتي من جانبه إلى الاعتراف بالجمهورية العراقية وإلى دعمها بأشكال مختلفة. فقد رد الاتحاد السوفييتي بحزم على تهديدات تركية ودول حلف بغداد والإنزال الأمريكي والبريطاني في لبنان والأردن. وأعلن عن إجراء مناورات عسكرية ضخمة بالسلاح الحي على الحدود البلغارية - التركية وفي القفقاس، محذراً تلك الدول من مغبة أي عدوان يشن على العراق¹¹⁵.

ويقول عزيز سباهي في الصفحة 269 من الجزء الثاني، وهو محق في ذلك، ما يلي: " وإذ نشير إلى عظمة الثورة، والتي بدت جلية منذ لحظة انطلاقها، والأثر المباشر الذي أحدثته في ساعاتها الأولى، داخلياً وإقليمياً وعالمياً، لا ينبغي أن ننسى أن هذه الثورة ومنذ لحظة انطلاقها أيضاً، قد حملت معها عوامل ضعفها الأساسية، والتي ستدفع بها لاحقاً إلى هلاكها، وضياح الكثير من منجزاتها، وما كانت مؤهلة لتحقيقها لو سارت في طريق قويم. في رأس هذه العوامل كون الدكتاتورية كانت كامنة في صلب الحكم الثوري الجديد، ومنذ لحظة ولادته".

الحزب الشيوعي يساهم في الثورة

"الحزب الشيوعي العراقي يستقبل الثورة" هذا هو عنوان الفصل الرابع عشر من الجزء الثاني من كتاب عزيز سباهي. يفيدنا الكاتب سباهي بأنه في مساء العاشر من تموز بلغ رشيد مطلق (حلقة الوصل بين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم) الحزب بنياً استعداد الضباط الأحرار للزحف صوب بغداد وإعلان الثورة. فبادر سكرتير اللجنة المركزية، سلام عادل وعضو المكتب السياسي جمال الحيدري، إلى إجراء تبليغات عاجلة، في 12 تموز إلى أعضاء اللجنة المركزية والكادر الأساسي في بغداد، بأن عملاً خطيراً قد يطرأ مما يتطلب دعم الحزب الشيوعي ومؤيديه والجماهير عامة... وزود جميع الكادر الأساسي بتوجيه خاص خال من التوقيع ومؤرخ في 12 تموز. وقد وزع هذا التوجيه على الكادر الأساسي في جميع

¹¹⁵. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 266 وما يليها.

منظمات الحزب. ولأهمية هذه الوثيقة التاريخية أدرجها سباهي بنصها في الكتاب وبدورنا نعيد نشرها كاملة لنفس السبب.

توجيه عام

نظراً للأوضاع السياسية المتأزمة، الداخلية والعربية، ووجود احتمالات تطورها بين أونة وأخرى.. بغية ضمان وحدة النشاط السياسي في منظماتنا الحزبية في الظروف الطارئة أو المعقدة نرى من الضروري التأكيد في الوقت الحاضر على أن شعارتنا الأساسية هي:

1. الخروج من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا والوقوف ضد مبدأ أيزنهاور.
2. إطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب (حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية النشر والاجتماع...الخ) وإعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين وإطلاق سراحهم، وإلغاء المراسيم والقوانين غير الدستورية التي تستهدف ضرب الحركة الوطنية.
3. اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثروتنا الوطنية واقتصادنا الوطني والعمل على حل المشاكل المعيشية لجماهير الشعب.
4. قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية وتخدم السلم... وتحول "الاتحاد العربي إلى اتحاد حقيقي بين الأردن والعراق يضمن مصالح شعبنا ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية، ومن أجل الوحدة العربية، وإقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة.

ونرى من المناسب التأكيد على: (1) ضرورة تجنب إبراز شعارات مبهمة أو متطرفة أو تلك التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك من قيادة الحركة الوطنية أو العربية على حساب طمس شعاراتنا الأساسية، والتقليل من شأن نضال الجماهير الشعبية والجمهورية الوطنية. (2) ضرورة إبداء اليقظة السياسية العالية تجاه مختلف المناورات والمؤامرات وتجاه نشاط عملاء الاستعمار، والعمل بحزم وأمانة تامة لسياسة الحزب. واعتبار أن واجبنا الأساسي في كل الظروف هو تعبئة أوسع الجماهير الشعبية ولفها حول الشعارات الصائبة في اللحظة المعينة، حول الشعارات الكبرى في حركتنا الوطنية الديمقراطية.

12 تموز 1958¹¹⁶.

التأكيد رقم واحد في الفقرة الأخيرة ينم عن قابلية التنبؤ بمسار الأحداث واحتمالاتها. ويعلق بطاطو الذي أورد التوجيه موضحاً استحقاق إيراده نصاً في

¹¹⁶ . راجع سباهي، مصدر سابق، ص 273 - 275.

كتابه بقوله: " ليس فقط لأنه حدد المواقف الأساسية عشية الانقلاب، بل أيضاً لأنه ينظر إلى ما بعد 14 تموز (يونيو) وينذر بالنزاع المأساوي القومي - الشيوعي الذي كان له أن يأتي " ¹¹⁷.

وقد أسهم الشيوعيون العسكريون، كما يذكر سباهي في الصفحة 276 من الجزء الثاني، ولاسيما الضباط منهم، بكل ما يملكون من قوة لدعم الثورة. وكان للضباط الشيوعيين في بعض المواقع دور متميز وحاسم. ويشار هنا بوجه خاص إلى مساهمة الرئيس سعيد مطر في الاستيلاء على معسكر الرشيد واعتقال رفيق عارف، رئيس أركان الجيش. كما يشار أيضاً إلى دور الملازم الأول رشاد سعيد في توفير العتاد للواء العشرين الزاحف إلى بغداد. إضافة إلى مساهمات الرئيس مصطفى عبد الله وستار العبوسي وعبد الرزاق غصيبة في الاستيلاء على قصر الرحاب. وذكر الكاتب ووقوف الرئيس جواد كاظم التعييسي والملازم الأول إحسان البياتي والرئيس الأول كاظم عبد الكريم وطارق درويش في وجه تمرد عمر علي قائد الفرقة الأولى في الديوانية. والدور الذي لعبه العقيد إبراهيم الجبوري في تنظيم ميليشيا محلية مسلحة في الناصرية للسيطرة على المدينة، بعد أن تردد العقيد رشيد مصلح في تأييد الثورة إثر تمرد عمر علي. يضاف إلى ذلك الدور البطولي الذي قام به قاسم أمين الجنابي باعتقاله قائد الفرقة الثالثة بعد البيان الأول مباشرة، حسب رواية ثابت العاني ¹¹⁸.

ولولا اعتقال عدد من قادة التنظيم العسكري الشيوعي يوم 12 تموز، في حادث لا علاقة له بخطة الانقلاب، و بينهم الرئيس فاضل البياتي والمحامي حمزة السلطان العضو المرشح للجنة المركزية وأحد العاملين البارزين في الحقل العسكري، لكانت مساهمة الشيوعيين اكبر. فقد سبب اعتقالهما تعذر إبلاغ الشيوعيين العسكريين الذين يرتبطون بهما، فلم يتمكنوا من المساهمة إلا بعد سماع البيان الأول من الإذاعة. بيد أن مساهمة الحزب الشيوعي في تعبئة وتحريك المظاهرات الجماهيرية يوم الثورة هي الأهم والأكبر.

دعم متعدد الوجوه للثورة

أما على الصعيد الرسمي فإن أول عمل قام به الحزب في صباح ذلك اليوم المشهود هو إرسال برقية إلى مجلس السيادة والى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، سلمها سلام عادل بنفسه في بريد الأعظمية وهذا نصها:

بغداد - مجلس السيادة للجمهورية العراقية
رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الكريم قاسم

¹¹⁷ - بطاطو، مصدر سابق، ص 113

¹¹⁸ - راجع ثمينه ونزار، مصدر سابق، ص 211. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 278.

نهنتكم من صميم قلوبنا على خطواتكم المباركة التي وضعت نهاية حاسمة لعهد طويل من المآسي والمحن التي قاسى منها شعبنا المجاهد النبيل على يد الاستعمار وأعدوان الاستعمار.

إننا نعبر عن تفاؤلنا بأن هذه الخطوة الحاسمة ستكون فاتحة عهد جديد، عهد حرية وتطور عراقنا الحبيب، وتبوء شعبنا البطل مركزه في الموكب الظافر، موكب العروبة المتحررة الناهضة المحبة للسلام، وموكب الإنسانية العامل من أجل تحررها إلى الأبد من أنيار الاضطهاد والاستعمار.

إن شعبنا العراقي، بعربه وأكراده، سيسجل لكم بفخر جراتكم وتفانيكم من أجل تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، وهو يحمي ويصون بدمائه الغالية جمهوريته الوطنية الفتية. إنه لعل ثقة كبرى من قدرته على القيام بهذا الواجب المقدس، ومن مساندة القوى التحررية العربية في جميع ديارها وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة، ومن قوى الحرية والسلام في جميع أنحاء العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي.

إن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تضع قوى الحزب إلى جانب مؤازرتكم للدفاع عن جمهوريتنا البظلة.

سلام عادل

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي¹¹⁹.

وأردف الحزب الشيوعي برقيته هذه ببيان وجهه إلى الشعب العراقي قيّم فيه الثورة وقال إنها "حدث تاريخي جليل جدير بالترحاب العظيم والتأييد الواعي الذي قابلته به جماهير الشعب وقواه الوطنية". وطرح الحزب في هذا البيان المطالب المتعلقة بالسياسة الخارجية والعربية التي ينبغي إتباعها والواردة في التوجيه العام الذي صدر عشية الثورة. ودعا البيان إلى إتباع سياسة صارمة تجاه كافة الخونة وعملاء الاستعمار وتطهير جهاز الدولة منهم... ثم خاطب البيان جماهير الشعب، مذكراً إياها بضرورة اليقظة ودعاها إلى تأليف لجان الدفاع عن الجمهورية وتنظيم فصائل المقاومة... وذكر البيان بأن الشيوعيين يعاهدون الشعب على شرف النضال مع سائر القوى الوطنية من أجل تحقيق الأهداف التي قامت الجمهورية من أجلها.

وبعد ساعات من إعلان الثورة، أصدر المكتب السياسي توجيهات مستعجلة إلى منظمات الحزب يدعوها إلى إرسال البرقيات المؤيدة لقيام الثورة، والتأكيد على

¹¹⁹ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 214

الجبهة والاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة. ودعا الحزب إلى تنظيم مظاهرات تحمل شعاراتنا، وتشكيل لجان الدفاع عن الجمهورية. ونبه الحزب المنظمات إلى اليقظة وعدم زج الكوادر المختلفة في النشاطات العلنية، والمحافظة على سرية المنظمات. وأكد على تنظيم الجماهير العمالية والفلاحية¹²⁰.

وكان لهذه التوجيهات أثر فعال وكبير لإطلاق طاقات الجماهير وانتشار شعارات الحزب، حيث امتلأت ساحات بغداد وشوارعها بشعاراته. وقد كان ذلك موضع غضب واحتجاج زعيم البرجوازية الوطنية كامل الجادرجي، وقد عبر عن غضبه أمام ممثل الحزب الشيوعي العراقي عزيز الشيخ¹²¹.

مذكرة هامة إلى قيادة الثورة

في اليوم الثاني للثورة بعث الحزب إلى رئيس الحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، مذكرة ضافية باسم اللجنة المركزية، ضمنها ملاحظاته حول مسار الثورة في يومها الأول وتوجهات الحكم عامة كما بدت في ساعاتها الأولى. وتناولت المذكرة بالبحث ثلاثة أمور وهي: (أ) الدعوة للهدوء والسكينة. (ب) عدم استفزاز الاستعمار. (ج) ووجهة وسائل الدعاية والإعلام الحكومية. وعبر الحزب عن اعتقاده بأن أخذ ملاحظاته، الواردة في المذكرة، التي تستهدف صيانة الجمهورية، بنظر الاعتبار، يقتضي:

أولاً - سياسة وطنية واضحة وحازمة. وهذا يستوجب في الظرف الراهن إعلان انسحاب العراق فوراً من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا، وإعلان الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن، وإعادة النظر في علاقات العراق الخارجية على أساس مستقل، وتبادل التمثيل السياسي مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الصديقة والوفية في الملمات.

ثانياً - سياسة تعتمد على الثقة بالشعب وعلى يقظته ووعيه وطاقاته الخلاقة وهذا يقتضي إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتشجيع قيام اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتكوين فصائل المقاومة الشعبية وتسليحها حالاً... الخ

¹²⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 289 وما يليها. راجع كذلك ثمينه ونزار. مصدر سابق، ص 217.

¹²¹ - راجع زكي خيري، "صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم"، ص 183. ويذكر خيري هنا بأن الجادرجي قد أطلق سراحه من السجن في نفس يوم ثورة 14 تموز. وهذا غير صحيح، فقد أطلق سراحه في آذار 1958. وزاره في الشهر المذكور للتهنئة وفد، من خمسة طلاب، يمثل منظمات الحزب الشيوعي العراقي في كليات بغداد، فلم تكن جامعة بغداد قد أنشئت بعد، من بينهم هايك صامونيليان وعادل حبه. وأفاد الأخير بهذه المعلومة.

ثالثاً - فرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات النفط والبنوك والموانئ والمخازن والمؤسسات الاقتصادية الكبرى... الخ

رابعاً - إن تجربة اليوم الأول من قيام الجمهورية تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير سريعة أيضاً في نطاق التوجيه والإذاعة بما يضمن تعبيرها تعبيراً صحيحاً عن أهداف الحركة ومحتواها الوطني الديمقراطي. وتجنب كل ما من شأنه فتح ثغرات في صفوف الشعب. وقد لاحظنا خلال اليوم الأول تجاهلاً صارخاً للشعب الكردي وموقفاً متعسفاً من عشرات ومئات البرقيات التأييدية بسبب من طابعها الوطني الديمقراطي. إننا نعتقد بالأهمية الكبيرة لتسليم جهاز الدعاية والإذاعة إلى أيدي وطنية ديمقراطية تحسن التعبير عن إرادة حركتكم المباركة... الخ¹²².

ويتساءل سباهي قبل إيراد نص المذكرة قائلاً: "هل قصد الحزب منها (المذكرة) أن يوقف البرجوازية الوطنية عند حدها وهي في أولى خطواتها في توجيه السلطة؟ هل أخذ في الحسبان ردة الفعل لدى عسكريين ما زالوا في نشوة النصر ويتمتعون بمزاج خاص؟ ثم هل كان على دراية بمزاجهم فعلاً، أم كان يريد منها جس نبض هؤلاء؟"¹²³.

لا أشاطر سباهي تساؤلاته لأن المطالب المطروحة في المذكرة هي من ميثاق جبهة الاتحاد الوطني وبرنامج الضباط الأحرار، إضافة إلى أنها من متطلبات صيانة الثورة ومنسجمة مع مصالح البرجوازية الوطنية التي استلمت السلطة، ولم تستهدف المذكرة إيقاف هذه البرجوازية عند حدها بقدر ما تستهدف شل تذبذبها ودفعها إلى الأمام نحو تحقيق الخطوات الأكثر إلحاحاً في المرحلة الوطنية الديمقراطية. ولم يكن من بين المطالب أي مطلب تعجيزي. وإن أموراً مصيرية كهذه لا ينبغي أن تخضع لمدى انسجامها أو عدم انسجامها مع مزاج هذا أو ذاك من قادة الثورة. لقد كان الحزب على معرفة، منذ اليوم الأول للثورة، بوجود نزعتين في القيادة، إحداهما قومية يمينية والثانية وطنية ديمقراطية، وإن المطالب الواردة في المذكرة من شأنها أن تبصر قادة النزعة الثانية بالطريق الصحيح، وتحاصر وتضغط على النزعة الأولى. وكان للمذكرة نتائج إيجابية. ويشير إلى هذه النتائج سباهي نفسه بعد أن يورد نص المذكرة بقوله: "سارعت حكومة الثورة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات ذات علاقة بما ورد في مذكرة الحزب. وسواء كانت هذه الإجراءات قد جاءت رداً على المذكرة أو أن الحكومة قد اتخذتها بمبادرة منها، فإن عديد منها قد تطابق مع ما ينشده الحزب، بينما جاء بعضها الآخر مغايراً لما كان يريد". ويذكر سباهي كل ذلك بالتفصيل في الصفحة 285.

¹²² - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 281 - 284. وقد أورد نص المذكرة. راجع كذلك ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 218 - 220.

¹²³ - سباهي، مصدر سابق، ص 280.

كان للمذكرات التي قدمها الحزب لقيادة الثورة في الأيام الأولى لانتصارها، التي تطالب بمعالجة المهام الملتهبة التي تواجه الثورة ، من أجل توطيد انتصارها وصيانة الجمهورية الفتية، إلى جانب نداءات الحزب إلى الجماهير، التي كانت تتحول، في ذلك الزخم الثوري إلى شعارات للاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات، وإلى عرائض ووفود كبيرة للمسؤولين، أثرها البالغ في تحقيق إنجازات هامة في مختلف الميادين.

إجراءات وإنجازات تقدمية

فقد ألغيت أغلب المراسيم التي أصدرها نوري السعيد. وأطلق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. وأطلقت إلى حدود معينة الحريات العامة والنشاطات الحزبية، وصدر قانون بتشكيل المقاومة الشعبية. وصدر بيان بشأن السياسة النفطية يلبي عدد من المطالب الوطنية. كما صدر قانون لتطهير الجهاز الحكومي وآخر لتطهير الجهاز القضائي. وشُرِّع قانون الإصلاح الزراعي. واتخذت قرارات حازمة لتخفيض أسعار الكثير من الحاجيات التي يحتاجها الشعب كالحبذ واللحوم والبانزين والخضر والفواكه. وحددت أسعار العديد من وسائل الإنتاج. وتألفت لجان لصيانة الجمهورية في مختلف المؤسسات... الخ هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي والعربي، فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. وقررت الحكومة الانسحاب من الاتحاد العربي الهاشمي. وأعلنت حكومة الثورة مقاطعة فرنسا اقتصادياً دعماً لنضال الشعب الجزائري. وجرى التحرر من المنطقة الإسترلينية¹²⁴.

بأي اتجاه ينبغي أن تتطور الثورة؟

من منطلق الفهم الكلاسيكي القديم للماركسية - اللينينية ، كان على الحزب أن يضع نصب عينيه ضرورة تطوير الثورة الوطنية الديمقراطية والسير بها حتى نهايتها من أجل الانتقال بها تحت قيادة الطبقة العاملة إلى الثورة الاشتراكية. وقد ترسخ هذا المنطلق بالفرضية الخاطئة والقائلة بأن سمة العصر الرئيسية هي الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي. وإن لم يعلن الحزب عن هذه المهمة، إلا أن ذلك كان هاجسه، وجزء من أيديولوجيته التي تؤمن بالثورة الدائمة، بصرف النظر عن مدى قناعة هذا الرفيق أو ذاك بهذه النظرية وطريقة فهمه لها، وعن مدى واقعية تلك المهمة في الظروف الملموسة آنذاك. وكان بودي أن أرى إشارة لذلك من الكاتب سباهي، لأن معرفة هذه الخلفية الفكرية تساعدنا على التعرف بشكل أفضل على السياسات والمواقف التي أتبعته وعلى الخلافات

¹²⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 285، 287.

السياسية والفكرية التي حصلت داخل قيادة الحزب في تلك الفترة الهامة جداً من تاريخ الحزب. وهذه الخلفية الفكرية لم تكن مدرجة في الكتب الكلاسيكية فحسب، بل يمكن ملاحظتها في وثيقة داخلية صادرة عن اللجنة المركزية وقبل ثورة تموز بسنة واحدة فقط^(125*).

واستناداً إلى تلك التعاليم فإن تطوير الثورة في الظروف التي نشأت بعد ثورة 14 تموز كان يتطلب الضغط من الأعلى، من داخل السلطة، ومن الأسفل بالنضال الجماهيري. لقد حُرم الحزب، دون سواه من أطراف الجبهة، من المساهمة في السلطة، لاستئثار البرجوازية بها ولخشيتها من القوى الراديكالية. فحرم الحزب بذلك من إحدى وسيلتي الضغط لدفع الثورة إلى أمام.

عزم الحزب، كما يشير سباهي، أن يمد نفوذه بين الجماهير، ويعمل على تعبئتها في مختلف مواقعها، ويستخدم هذا النفوذ للمساهمة في الضغط من الأسفل، عبر الضغط الجماهيري. وكانت خطته التنظيمية في هذا الشأن تقوم على ركيزتين: الأولى توسيع القاعدة الحزبية، والثانية تنظيم أوسع الجماهير في المنظمات الديمقراطية الجماهيرية. وقد جرت العمليتان في آن واحد. وحقق الحزب نجاحاً باهراً في كلا المجالين. وساعد في تحقيق ذلك النجاح التحاق عدد كبير من كوادر الحزب وأعضائه، الذين تحرروا من السجون والمعتقلات بالعمل الحزبي، وكان بينهم العديد ممن كانوا يشغلون مراكز قيادية في الحزب قبل سجنهم. واتخذت جملة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز التنظيم الحزبي، وفي مقدمتها تشكيل لجنة التنظيم المركزية (لتم) باقتراح من سلام عادل، كما يذكر ذلك بهاء الدين نوري، الذي أصبح أول سكرتير لها، في مذكراته. وأستمر وجود مثل هذه اللجنة في الحزب حتى يومنا هذا.

¹²⁵ - * الوثيقة هي "رد على مفاهيم برجوازية قومية وتصفوية" ومؤرخة في 15 تموز 1957. وتشير الوثيقة إلى برنامج الحد الأعلى السياسي والاقتصادي للمرحلة الوطنية الديمقراطية وتحدد وستراتيغ الحزب على النحو التالي: "... وإقامة نظام وطني شعبي سليم تمثل سلطته دكتاتورية الطبقات الشعبية المعادية للاستعمار والرجعية (الطبقة العاملة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية) والتي تعتمد على تحالف الطبقة العاملة والفلاحين وسائر جماهير الشعب المتحدة في جبهة وطنية يمارس فيها الحزب الشيوعي دوره التاريخي الذي يؤهله له أساسه الاجتماعي ونظريته في الكفاح...". ثمينة ونزار. مصدر سابق، ص319.

وجدير بالإشارة أن الراحل زكي خيرى يتجاهل هذه الوثيقة عندما يتناول بالنقد وستراتيغ الحزب قبيل ثورة 14 تموز، ويستند في أحكامه إلى وثيقة أقدم وهي الوثيقة الصادرة عن الكونغرس الثاني المنعقد عام 1956 فقط. راجع زكي وسعاد خيرى. مصدر سابق، ص272. (جاسم)

وكان إنجاز الحزب في العمل الجماهيري الديمقراطي، كما يشير سباهي، كبيراً. لقد كانت الجماهير تقبل على التنظيم من أي لون كان. ففي ظل النهوض الثوري الفريد الذي جاءت به ثورة 14 تموز، كان الناس ينتابهم الفرح عندما يلتقوا بعضهم ببعض، و يتوحدوا في الدفاع عن حقوقهم. وكان الحزب الشيوعي مؤهلاً أكثر من غيره لاستثمار هذا الوضع الجديد بحكم خبرته الطويلة في هذا الشأن. فقد كان لديه منظمات في مختلف ميادين العمل الجماهيري. وكانت تعمل سراً ولديها برامجها وأنظمتها الداخلية. وهكذا جرى تعبئة الجماهير وتنظيمها في المنظمات الديمقراطية، كنقابات العمال والنقابات المهنية واتحادات الطلبة ورابطة المرأة والجمعيات الفلاحية، بحيث لم تعد هناك فئة في المجتمع بمنأى عن تشكيل اتحادها الخاص. لقد قدر عدد الذين انضموا إلى هذه المنظمات بما يقارب المليون مواطن، بينهم ربع مليون عامل نقابي منظم في النقابات، ونصف مليون فلاح معبأ في الجمعيات الفلاحية، وهو رقم كبير بالنسبة لعدد نفوس العراق يوم ذاك، إذ لم يزد على ستة ملايين و330 ألفاً¹²⁶.

كما يشير سباهي كذلك، إلى أن الحاجة إلى تنظيم وتعزيز الدفاع عن الجمهورية تجاه الأخطار التي راحت تهددها إثر تحركات الامبرياليين وبلدان حلف بغداد، قد دفعت الحزب الشيوعي إلى التأكيد في بياناته ومذكراته الأولى إلى أهمية تسليح الشعب وتأليف فرق المقاومة الشعبية. وباشرة الحزب إلى فتح مكاتب لتسجيل المتطوعين. وحصل حول هذا الأمر خلاف بين العسكريين وقد حسم الخلاف لصالح تأسيسها، وصدر بذلك قانون المقاومة الشعبية في الأول من آب 1958. وقد وجه الحزب الشيوعي العراقي في 6 آب 1958 نداءً إلى الشعب دعاه فيه إلى الانخراط في المقاومة الشعبية، وكان الإقبال عليها كبيراً.

لقد دار حديث كثير حول النشاط الذي مارسته فرق المقاومة الشعبية لاحقاً، واختلفت التقييمات بشأنها. ومع أن ما قيل عنها من جانب خصوم الحزب لم يكن دقيقاً دائماً، ولا يخلو من المبالغة وحتى الافتراء أحياناً، وقد دس عليها أحياناً أخرى، إلا أن المرء لا يمكن أن يعفيها من التجاوزات التي أقدمت عليها، وبعضها بتشجيع من قيادة السلطة ذاتها أو بعلمها على الأقل¹²⁷.

عند قيام الثورة كان يقود الحزب سلام عادل سكرتير اللجنة المركزية، وجمال الحيدري وعامر عبد الله، وكان الثلاثة يؤلفون المكتب السياسي للجنة المركزية. وكان عامر عبد الله في خارج البلاد يومها (حوالي سنة واحدة) وعاد بعد اندلاع الثورة بأربعة أيام. وإلى جانب هؤلاء الثلاثة، كانت اللجنة المركزية تتكون من صالح دكله ومحمد صالح العبلي (وكان يومها يدرس في موسكو) وثابت حبيب

¹²⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 292، 294. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر

سابق، ص 272.

¹²⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 292 وما يليها، راجع كذلك الهامش رقم 14.

العاني، وجورج تلو، ورحيم شريف وعزيز الشيخ وعطشان الإزيرجاوي، وناصر عبود. وهادي هاشم وصالح الرازقي (وكلاهما كانا معتقلين). وإلى جانب هؤلاء كان هناك الأعضاء المرشحون وهما حسين سلطان وحمزة سلمان وكلاهما كانا أيضاً معتقلين حين انتصرت الثورة. وعندما أطلق سراح السجناء السياسيين ضم بهاء الدين نوري إلى المكتب السياسي، كما ضم إلى اللجنة المركزية بعدئذ، كل من عزيز محمد وكريم أحمد وزكي خيري ومحمد حسين أبو العيس وسلام الناصري.

النهج السياسي والفكري والتنظيمي للحزب بعد ثورة 14 تموز

في أوائل أيلول عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً تناولت فيه الوضع السياسي بشكل أولي، واتخذت قرارات لتحسين الوضع القيادي، وأيدت قرار المكتب السياسي القاضي بعقد اجتماع موسع للجنة المركزية. وعقد الموسع في نفس الشهر. قدم فيه سكرتير اللجنة المركزية الرفيق سلام عادل عرضاً سياسياً وتنظيمياً وصدر عن الاجتماع تقريراً وزع على شبكة الكادر الحزبي. لم تبرز أهمية هذه الوثيقة كما ينبغي، أو جرى إبراز جانب منها وإهمال جوانب أخرى لدى الباحثين في تاريخ الحزب، بمن فيهم الرفيق سباهي والرفيقان زكي وسعاد خيري، وقد نشرت ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، موجزاً ضافياً للتقرير في كتابهما الموسوم "سلام عادل - سيرة مناضل". رسمت هذه الوثيقة، بعد أن حلت الوضع السياسي العالمي والعربي والداخلي، النهج السياسي والفكري والتنظيمي للحزب. وكانت الوثيقة مرشداً للحزب في السنة الأولى من الثورة. وهي السنة التي وصلت فيه قوة الحزب حداً لم يصله في تاريخه المديد، لا سابقاً ولا لاحقاً.

فعلى الصعيد السياسي طرحت الوثيقة المهمات الكبرى، على حد تعبير الوثيقة، التي تجابه الحزب والحركة الوطنية. وقد لخصها سباهي على النحو التالي: "صيانة الجمهورية وانسحاب العراق من ميثاق بغداد والاتفاقيات الاستعمارية الأخرى. وإطلاق الحريات الديمقراطية، حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي، وحرية النشر والصحافة. واحترام الحقوق القومية للشعب الكردي. والقضاء على الاستغلال شبه الإقطاعي في الريف، ومصادرة أراضي الخونة من الإقطاعيين وكبار الملاكين الذين ثبت ويثبت تعاونهم مع الاستعمار وتآمرهم على البلاد، وتوزيعها، مع الأراضي الأميرية الصرفة والمنهوبة، على الفلاحين. وتحديد ملكية الأرض تحديداً يضمن مصالح الفلاحين وصغار المالكين. وتحسين أوضاع الطبقة العاملة وحمائتها من البطالة. وإلغاء الضرائب غير العادلة. والعمل على توثيق الروابط مع البلدان العربية المتحررة، والعمل لانضمام العراق إلى اتحاد الجمهورية العربية المتحدة واليمن. وأخيراً العمل لتقوية التضامن مع قوى الحرية والسلم في العالم" ¹²⁸.

¹²⁸ - سباهي، مصدر سابق، ص 298.

يشير التقرير عند تطرقه إلى إطلاق الحريات الديمقراطية إلى ما يلي: "وتهيئة الظروف الديمقراطية اللازمة لانتخاب مجلس تأسيسي على أساس التصويت العام السري المتساوي المباشر، ومن أجل وضع دستور ديمقراطي للبلاد... الخ" ¹²⁹.
إنني أعتقد بأنه كان من الضروري جداً أن يذكر سباهي هذه المهمة الخطيرة. أما زكي وسعاد خيرى فلم يشيرا إطلاقاً لاهذه المهمة ولا لأية مهمة أخرى من تلك التي أوجزها سباهي، عند تناولهما وثيقة أيلول في كتابهما "دراسة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي"، بما في ذلك الخطوط العريضة لإصلاح زراعي جذري!؟

طبيعة السلطة

يتوقف سباهي في التقرير عند نقطة يعتبرها، وهو على حق، جوهرية، تتعلق بطبيعة السلطة والموقف منها، فيذكر ما يلي:

— يلاحظ (التقرير) إنها "سلطة برجوازية وطنية ثورية تمثل مختلف فئات البرجوازية الصغيرة والوسطى والكبيرة. إنها لا تمثل كافة القوى الوطنية. ومن هنا نجد التناقض بين واقع أن القوى القائدة للحركة الوطنية والمساهمة فيها هي قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية وبين واقع أن القوى التي أخذت بيدها زمام السلطة إثر ثورة 14 تموز هي البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية".

"إن هذا التناقض هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى إيجاد وتعميق الخلافات داخل الحركة الوطنية ذاتها بين الأحزاب والفئات الوطنية. ومن الخطأ اعتبار هذا الوضع - وجود هذا التناقض - أمراً طبيعياً. كما لا يصح الاستسلام له والوقوف مكتوفي الأيدي تجاهه، إنه يمس صميم الاتجاه الوطني الشعبي السليم لجمهوريتنا الفتية. إن بإمكاننا، بالاستناد إلى تعبئة الجماهير، تخفيف هذا التناقض ومن ثم إزالته إلى حد بعيد".

"إن مهمة صيانة الجمهورية وضمان تقدمها وقيادتها ليست ملقاة على عاتق الحكومة وحدها، ولا على عاتق البرجوازية وحدها، إنها مهمة كل القوى الوطنية. فالقوى الوطنية التي تعاونت بالأمس في النضال ضد الحكم الرجعي البائد هي التي يمكن ويجب أن تتعاون اليوم أيضاً لأجل صيانة الجمهورية وتطويرها وقيادتها" ¹³⁰.

¹²⁹ - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 244.

¹³⁰ - سباهي، مصدر سابق، ص 298 وما يليها.

ويعلق سباهي على موقف الحزب من السلطة بالآتي " يعيدنا التقرير هنا إلى الاستنتاجات التي توصل إليها الكونغرس الثاني. فبينما كان هذا الأخير قد طرح مهمة إسناد الحكومة التي تجيء بها الثورة، طالما هي تسعى إلى تحقيق المهمات المطروحة وتحترم إرادة الشعب، دون اشتراط مشاركة الحزب الشيوعي فيها، ويكتفي بالضغط والنقد. في حين يطرح الاجتماع الموسع أن هناك تناقضاً ومن الخطأ اعتباره أمراً طبيعياً ولا يصح الاستسلام له" وأضيف إلى ما يقوله سباهي بأن الحزب طرح حلاً صريحاً للتناقض وهو المساهمة في قيادة الجمهورية. فقد جاء في تقرير الاجتماع الموسع ما يلي: "فالقوى الوطنية التي تعاونت بالأمس في النضال ضد الحكم الرجعي البائد هي التي يمكن ويجب أن تتعاون اليوم أيضاً لأجل صيانة الجمهورية وتطويرها وقيادتها"، فالتناقض واضح بين الموقفين والموقف الأخير هو تصحيح، بمنطق زمانه، للموقف الذي ورد في تقرير الكونغرس. وهذا التناقض بين موقفين سياسيين مختلفين لا علاقة له بأساليب الكفاح. لذلك أعتقد أنه من غير الصحيح أن يرجئ سباهي طرح رأيه في الموضوع، حيث يقول مستطرداً ما يلي: "إذا كان يفهم من هذا أن يواصل الحزب ضغطه بالأساليب الديمقراطية لتعديل التناقض الذي يشير إليه فالأمر مفهوم والحزب لا يناقض نفسه، ومن حقه أن يمارس ذلك. أما إذا كان الأمر على غير هذا النحو، فالتقريران يناقض أحدهما الآخر. وعلى أي حال، فإننا لن نستبق الأحداث، وسنرجئ إعطاء رأينا في الأمر إلى فصلٍ تالٍ... الخ"

ويلاحظ فيما يتعلق الأمر بمسألة السلطة، بأن ما يطرحه الحزب ينطلق ليس من حرصه على صيانة الجمهورية الفتية فحسب، بل ومن حرصه كذلك على تطوير الثورة انطلاقاً من الخلفية الفكرية الماركسية - اللينينية والتي سبق الإشارة إليها. ومما يؤكد ذلك هو تحذير التقرير - وهذا ما لم يشر سباهي إليه رغم أهميته البالغة، في نظري، على مسيرة الحزب بعد الثورة - من طبيعة الأفكار التي تشكل خطورة على سلامة نهج الحزب الفكري والسياسي، حيث يشير التقرير إلى ما يلي:

"إن القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية سابقاً (131*)، القائل بأن الخطر الرئيسي يأتي، في الظروف الراهنة، من الأفكار اليمينية - إن هذا القرار لازال صائباً ومعبراً عن وجهة نظرنا. إن الظروف الموضوعية العالمية [خطر التيتوية التي تنتكر لدكتاتورية البروليتارية...] والعربية [طغيان القومية البرجوازية] والداخلية تجعل

131 - * لم يشر سباهي إلى هذا الاجتماع الذي عقد في 29 تموز وكرس لبحث الوضع السياسي وتشخيص التيارات الفكرية التي تشكل خطراً على مسيرة الحزب والثورة. راجع ثمينه ونزار، مصدر سابق، ص 236 و 241. ويبدو لي مما جاء في الصفحة 241 من المصدر المذكور بأن هذا الاجتماع كان اجتماعاً مفتوحاً للنقاش بصوت عالٍ حول الوضع السياسي ودام لبضعة أيام، ولم يصدر عنه أية وثيقة. راجع كذلك خيرى. مصدر سابق، ص 271. (جاسم)

من خطر الأفكار والتيارات اليمينية (التحريفية) الخطر الأساسي على حزبنا الشيوعي اليوم... إن هذه الأفكار تظهر عندنا اليوم في إنكار، أو استصغار، الدور الذي تنهض به أو الذي ينبغي أن تنهض به الطبقة العاملة في كفاح الشعوب العربية التحرري. والزعم بأن البرجوازية وحدها استطاعت أو تستطيع قيادة هذه الشعوب إلى الاستقلال والحرية. أو اعتبار منتسبي الجيش كجماهير منفصلة عن التركيب الطبقي للمجتمع وغير متأثرة بقوانينه، ومن ثم المبالغة في دوره في الحركة الوطنية. وقد تظهر في التقليل من شأن انتقاد أخطاء الحكومة أو بعض المسؤولين فيها المنافية لمصلحة الثورة والجمهورية، والمطالبة بالاكتمال بتأييدها لا غير، لمجرد أنها حكومة وطنية، بحجة دقة الظرف التي تمر بها والتي تقتضي هي بذاتها لا معاونتها بالتأييد فحسب، بل بالتوجيه والنقد أيضاً. وقد تظهر بالمطالبة بأن تكف - أو تخفف - عن الإلحاح في طلب إطلاق الحريات الديمقراطية، وأن تهمل المطالب المعيشية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالجماهير الكادحة. وقد تظهر بالتقليل من أهمية تطهير جهاز الدولة ومعاقبة الخونة بأشد العقوبات. أو من أهمية النضال لحل المشكلة الزراعية... الخ. وكذلك تظهر في المسائل الحزبية بالتقليل من شأن الضبط والنظام في الحزب، والوقوف سلبياً من ضرورة تعميق الوعي الطبقي في الحزب، وإعادة النظر في المبادئ الأساسية للماركسية - اللينينية". كما حذر من التيارات اليسارية " التي تبرز في التقليل من شأن الجبهة الوطنية وفي الجنوح إلى القيام بتكتيكات انعزالية غير مبررة من قبل الجماهير. والاندفاع وراء الأعمال العفوية المتطرفة التي قد تحدث بين الجماهير"¹³².

ويرسم التقرير الاتجاهات الأساسية لتطوير التنظيم الحزبي. وهذا ما لم نجد له إشارة في كتاب سباهي. وسأوجزها بالتالي:

* فيما يتعلق الأمر بتوسيع القاعدة الحزبية، يشير التقرير إلى ضرورة التوسيع خصوصاً بين العمال والفلاحين، والوقوف ضد نزعة غلق أو تضيق باب الحزب بوجه طلاب الانتماء، وكذلك ضد الاتجاه الذي يريد قبول كل طالب انتماء وكل مؤازر للحزب عضواً فيه.

* الأمانة التامة لسياسة الحزب والتقييد بالضبط والنظام والطاعة الحزبية الواعية في جميع الخلايا والهيئات الحزبية، من اللجنة المركزية حتى آخر خلية.

¹³² - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 246 وما يليها. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 271 وما يليها. وجدير بالملاحظة بأن هذا التقليد الذي كان سائداً في الحركة الشيوعية العالمية، باتهام الآراء المخالفة لسياسة الحزب في داخل الحزب بالتحريفية وغيرها من الأوصاف، هو مظهر من مظاهر ضعف الديمقراطية داخل الحزب. وقد نبذ الحزب الشيوعي العراقي هذا التقليد المكتم للأفواه، في مؤتمره الخامس، مؤتمر الديمقراطية والتجديد، الذي انعقد في عام 1993. (جاسم)

* تشخيص الكوادر الجديدة وتقديمها ورعايتها. إن الإقدام على تقديم الرفاق الجدد إلى مراكز حزبية، وهم محدودى الوعي والتجارب، يتطلب الجرأة مثلما يتطلب الدقة والتقدير الموضوعي للكفاءات.

* تشجيع وتعميم المبادرات. إن تعميم المبادرات الحسنة، وكذلك تعميم الأخطاء البارزة ودروسها، على منظمات الحزب، يعطي مناضل الحزب دروساً نضالية مفيدة للغاية في تطوير مساهمته في عمل الحزب، ويدفعه إلى التفكير الجدي، ليس فقط في تنفيذ التعليمات والأوامر الحزبية حرفياً، بل في تنفيذها بإبداع ونشاط خلاق. ومن الضروري تشجيع وتعميم المبادرات، على نطاق الحزب كله أو على نطاق المنظمات المنطقية أو المحلية. وهذا يقتضي تنشيط النشر الداخلي، المركزي والمحلي، خصوصاً تنشيط "مناضل الحزب"¹³³.

¹³³ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 247-250.

الفصل السابع الإصلاح الزراعي

كرس الكاتب عزيز سباهي الفصل الخامس عشر من الجزء الثاني من كتابه "الحزب الشيوعي العراقي والإصلاح الزراعي". على الرغم من أن برنامج "جبهة الاتحاد الوطني" لم يكن يتضمن هدف تحقيق الإصلاح الزراعي، إلا أن القوى الوطنية المتحالفة في الجبهة كانت متفقة على ضرورة القيام بذلك والقضاء على الإقطاع باعتباره الركيزة الأساسية للاستعمار والعائق الرئيسي أمام نمو وتطور المجتمع. إن الإصلاح الزراعي لا يُعد إجراءً اشتراكياً، بل رأسمالياً، فهو يجري ضمن العلاقات الرأسمالية (الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج). وقد قامت بالإصلاح الزراعي جميع الثورات البرجوازية الديمقراطية الكلاسيكية وحققتة بدرجات متفاوتة من الجذرية. والإصلاح الزراعي الجذري في العراق كان يعني تحرير الفلاحين، الذين يشكلون غالبية السكان (أكثر من 60%). من العلاقات شبه الإقطاعية المتخلفة، مما يؤدي إلى رفع مستواهم المعيشي، ومن شأنه توسيع السوق الداخلي في البلاد وفتح الباب على مصراعيه أمام التطور الرأسمالي بكل فروعه، في المدينة والريف¹³⁴.

احتدم الصراع بعد انتصار الثورة بين القوى السياسية حول طبيعة الإصلاح الزراعي المنشود. وقد أشرنا سابقاً بأن اللجنة المركزية رسمت في تقريرها الصادر عن اجتماعها في أيلول 1958 الخطوط العريضة لحل المسألة الزراعية وهي: القضاء على الاستغلال شبه الإقطاعي في الريف، ومصادرة أراضي الخونة من الإقطاعيين وكبار الملاكين الذين ثبت ويثبت تعاونهم مع الاستعمار وتأميرهم على البلاد، وتوزيعها، مع الأراضي الأميرية الصرفة والمنهوبة، على الفلاحين. وتحديد ملكية الأرض تحديداً يضمن مصالح الفلاحين وصغار الملاكين. وقدم الحزب تقريراً شاملاً، وضعت له لجنة من خبراء الحزب في هذا الشأن برئاسة الفقيد زكي خيري، إلى اللجنة التي أنيط بها إعداد القانون. تركز الصراع بين القوى السياسية، بشكل خاص، على مساحة الحد الأعلى التي ستبقى لكبار الملاكين.

اقترح الحزب أن يكون هذا الحد 400 دونم في الأراضي السيحية و800 دونم في الأراضي الديمة. واستند الحزب في ذلك إلى أن الملاكين الذين يملكون 1000 دونم أو أكثر لا يتجاوز عددهم 3619 ملاكاً، وتبلغ نسبتهم إلى مجموع العوائل الريفية 0,43%، أي أقل حتى من نصف الواحد بالمائة. ويمك هؤلاء 67% من المساحات الداخلة في الاستثمار الزراعي. وهذا يعني أن تجريد هؤلاء من "ملكياتهم" الزراعية وتوزيعها على فلاحيتها ذاتهم، يحقق تحرير ثلثي الفلاحين

¹³⁴ - راجع زكي وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 301 وما يليها. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 301 وما يليها.

آنذ من العبودية والاستثمار الإقطاعي. أما إذا جعلنا الملكية الزراعية 400 دونم فقط، وهو ما يملكه، أو يملك أكثر منه، 7732 ملاكاً، ووزعنا ما يزيد عنه على الفلاحين مع الأراضي الأميرية الصرفة سنكون قد حررنا ثلاثة أرباع الفلاحين. فإذا أضفنا إلى هؤلاء 15% من الفلاحين، الذين يملكون الأراضي الصغيرة ويمارسون الزراعة، نكون عندئذ قد أنجزنا الإصلاح الزراعي بدرجة أساسية¹³⁵.

اقترح الوزيران القوميان صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد في مجلس الوزراء أن يكون الحد الأعلى 5000 دونم. أما هديب الحاج حمود وطلعت الشيباني (وطني ديمقراطي) فكان رأيهما 1000 دونم سيحية (مروية) و2000 ديمية (مطرية). ورأى إبراهيم كبة أن يكون ذلك 500 سيحية و1000 ديمية. وكان يؤيده في ذلك عبد الرزاق زبير وفريد الأحمر عضوي لجنة وضع القانون، والثلاثة يؤيدون وجهة نظر الحزب الشيوعي. وأخيراً صدر قانون الإصلاح الزراعي في 30 أيلول 1958 وقد تبنى 1000 دونم سيحية و2000 ديمية. لقد تبنى الحزب الشيوعي قانون الإصلاح الزراعي مع تحفظه على الحد الأعلى الكبير للملكية، وعلى تعويض الملاكين الكبار، وإلزام الفلاحين الذين ستوزع عليهم الأرض بدفع تعويض خلال عشرين سنة. ولم يستثن القانون من التعويض حتى الملاكين الخونة والعملاء¹³⁶.

وبصدور قانون الإصلاح الزراعي تكون الثورة قد خطت إحدى أهم خطواتها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وضرب الأساس الذي كان يستند إليه الاستعمار في تحقيق هيمنته على البلاد. لقد استبشرت جموع الفلاحين بالقانون لأنه وجه ضربة قاصمة لسلطة الإقطاع وهيئته. وهبت الجمعيات الفلاحية الديمقراطية، التي شرع بتشكيلها منذ العهد الملكي المباد، بتطبيقه بطريقة ثورية. وفي خضم المد الثوري بدأ الإصلاح الزراعي في أواخر عام 1958 في معقلي الإقطاع في محافظتي الكوت (واسط) والعمارة (ميسان). وسار تطبيق الإصلاح بوتيرة عالية في الأشهر الستة الأولى، إذ تم الاستيلاء على واحد ونصف مليون دونم. وتحت ضغط العناصر الديمقراطية في اللجنة العليا للإصلاح الزراعي صدر القرار بإعلان الاستيلاء على أربع ملايين وربع مليون دونماً (4,25)¹³⁷.

¹³⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص308. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص301 وما يليه.

¹³⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص305. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص304 وما يليه.

¹³⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص306. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص305 وما يليه.

وانطلاقاً من فكرة أن الحريات الديمقراطية ليست هبة، بل حقوق ينبغي انتزاعها، بمختلف وسائل النضال السلمية، وتحويلها إلى أمر واقع. وبالانساق مع نهج الحزب في الضغط من الأسفل من أجل تحقيق أهداف الثورة وتطويرها، انطلقت حركة واسعة في الريف منذ كانون الثاني 1959، فقد بدأت، كما يشير سباهي، تتدفق مذكرات الفلاحين التي تطالب بالإسراع بإجازة الجمعيات الفلاحية واتحادها العام. ومن بين هذه المذكرات، مذكرة قدمها فلاحو العمارة حملت حوالي 70 ألف توقيع. وتحت ضغط الأخطار والمؤامرات التي باتت تهدد الحكم في ربيع 1959، اضطر الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الاستجابة لمطالبة الفلاحين بعقد مؤتمرهم العام. وفي 15 نيسان 1959 انعقد المؤتمر الأول للفلاحين، الذي كان إقراراً عملياً من جانب السلطة بشرعية الجمعيات الفلاحية واتحادها العام. وقد اتخذ المؤتمر عدد من القرارات التي دعت إلى إيداع مهمة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي إلى الفلاحين ذاتهم¹³⁸.

وصدر في 9 أيار 1959 القانون الخاص بالجمعيات الفلاحية، فانبثقت هذه الجمعيات في أغلب المناطق الريفية، حيث تشكلت أربعة آلاف جمعية فلاحية، وكانت عوناً حقيقياً في تنفيذ الإصلاح الزراعي. شكلت الجمعيات الفلاحية في بادئ الأمر تحالفاً غير مدون بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي في بعض المناطق، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً. وأدت الخلافات بين الحزبين، الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي، إلى صراعات وخصومات لم تكن لصالح الحزبين ولا لصالح الفئات الاجتماعية التي يمثلانها.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن لجنة التنظيم المركزية في الحزب عممت في شباط 1959 وقبل صدور قانون الجمعيات، رسالة خاصة إلى اللجان المحلية في الألوية ضمنيتها توصياتها بشأن تأسيس الجمعيات الفلاحية. ومما جاء في هذا التعميم ما يلي: "كذلك جرى التأكيد أيضاً على ضرورة العناية باختيار قيادات هذه الجمعيات من العناصر المخلصة لمصالح الفلاحين، لاسيما من بين فقراء الفلاحين". ويعلق سباهي على ذلك بالقول: "ولكن بدون أن يخطر ببال لجنة التنظيم المركزية أن تستغل هذا الأمر لتعليم الفلاحين الطرائق الديمقراطية في اختيار قياداتهم، فتحتهم على انتخاب من يرون هم أنهم الأجدر بقيادة الجمعيات"¹³⁹. إن ملاحظة سباهي صحيحة، ولكنه يخطأ عندما لم يشر إلى أن هذه الملاحظة تنطلق من وعينا الحالي، ففي تلك الأيام لم يخطر ببال الشيوعيين الطرائق الديمقراطية في اختيار القيادات في الريف، وتمسك الحزب بالنزعة الجامدة عقائدياً والتي تؤكد الاعتماد على فقراء الريف.

نشاطات مضادة وأخري معادية

¹³⁸ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 311 - 314.

¹³⁹ - سباهي، المصدر السابق، ص 311.

للحركة الفلاحية الثورية

شجّع عبد الكريم قاسم، في سياق محاولته لعزل الحزب الشيوعي عن الجماهير الفلاحية، عراك الزكم - نائب رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية (وطني ديمقراطي) - على تشكيل هيئة مؤسسة، غير قانونية، منافسة للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الذي كان برئاسة الكادر الشيوعي كاظم فرهود. وأخذت هذه الهيئة تمنح الإجازات للجمعيات الفلاحية متجاوزة بذلك على صلاحية الاتحاد العام المنصوصة في قانونه المجاز من السلطات. ولأن الخطة المذكورة لم تحقق النجاح المطلوب، ولم يهرع الفلاحون ولا جمعياتهم وراء عراك الزكم، أصدر عبد الكريم قاسم القانون رقم 139 لسنة 1959، والذي يعطي حق إجازة الجمعيات إلى أجهزة الإدارة الحكومية المحلية، التي قلما كانت تتسم بالنزاهة، لاغياً بذلك صلاحية الاتحاد العام الذي لم يكن قد مر على صدور قانونه أربعة أشهر. وطالب القانون الجديد الجمعيات المجازة سابقاً أيضاً باستحصال إجازاتها من جديد من الأجهزة الحكومية. وقد رفضت هذه الأجهزة إجازة أكثر من ثلاثة آلاف جمعية بأعذار مختلفة¹⁴⁰. وكانت بعض تلك الأعذار مثيرة للسخرية، فقد كتب الكاتب الشيوعي الساخر الشهيد عبد الجبار وهبي (أبو سعيد) في عموده الشهير في صحيفة "اتحاد الشعب" تعليقاً ساخراً ولاذعاً على رفض إجازة إحدى الجمعيات الفلاحية، لأن الطابع الملصق على عريضة الطلب كان مائلاً! وهكذا انشقت الحركة الفلاحية، وسيطرت البرجوازية على الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الذي ترأسه عراك الزكم (141*).

تحرك الإقطاعيون لعرقلة الإصلاح الزراعي منذ أسابعه الأولى. واتخذ هذا التحرك أشكالاً وأساليب مختلفة، وبوجه عام وقفوا إلى جانب القوى المعادية للخط الديمقراطي في مسيرة الثورة. واصطفوا إلى جانب اليمين القومي... ولم يترددوا في دعم أعمال التآمر على الجمهورية. واستغل الإقطاعيون الانشقاق الحاصل في

¹⁴⁰ - راجع حنا بطاطو، الجزء الثالث، ص 261. راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 319.

¹⁴¹ - * في ربيع 1960 عقدت لجنة التوجيه الفلاحي المركزية كونفرنساً فلاحياً في بغداد، أداره سكرتيرها الشهيد ستار مهدي معروف العضو المرشح للجنة المركزية، وأشرف عليه الفقيه زكي خيري، وحضره كاتب هذه السطور. أكد تقرير لجنة التوجيه الفلاحي على الالتزام بقانون الحكومة الجديد، دون أن يطرح حلاً لمشكلة آلاف الجمعيات غير المجازة. طرحت في الاجتماع رأياً مفاده الإبقاء على الجمعيات غير المجازة ومواصلة ما يمكنها من نشاطات وذلك للحفاظ على عشرات الألوف من الفلاحين المنتظمين فيها. ويمكن أن يكون بقاؤها مبرراً قانونياً، بدعوى أنها تستكمل متطلبات إجازتها. لم يلق المقترح ارتياحاً من سكرتير لجنة التوجيه الفلاحي والذي كان يدير الجلسة. ولم يطرح المقترح للمناقشة والتصويت. وعندما عمم المكتب السياسي خلاصة بمحضر الكونفرنس وتوصياته، أفرد مبرعاً ثبت فيه رأيي باسمي الحزبي ناهض، وكان لهذا الرأي، الذي وجد من يؤيده في قيادة الحزب، أهميته في الحفاظ على آلاف الجمعيات الفلاحية. (جاسم)

الحركة الفلاحية وفي أوساط القوى الديمقراطية. فقد سار محمد حديد وهديب الحاج حمود وأصحابهما بعيداً في خلافهم مع الحزب الشيوعي العراقي بشأن تجميد الحياة الحزبية، ودخلوا في خلاف حتى مع رئيسهم كامل الجادرجي حول الحياة الديمقراطية مسايرين بذلك عبد الكريم قاسم، الذي صار يهاجم الشيوعيين دون تردد ويسعى لعزلهم عن المنظمات الديمقراطية والمهنية بمختلف السبل. أجل، لقد استغل الإقطاعيون هذه الأجواء وشرعوا يصبون حقدهم جهاراً على الفلاحين ولم يعودوا يخفون عداؤهم للفلاحين الشيوعيين والنشطاء في الجمعيات الفلاحية. ولم يتورعوا عن إطلاق النار عليهم، كما حصل في الناصرية وسوق الشيوخ والحي والديوانية. ولم تكن الحكومة تتغاضى عن هذه الأعمال فحسب، بل تشجعها أحياناً، رغم الاحتجاجات الواسعة التي عكستها الصحافة الديمقراطية¹⁴².

وارتباطاً بالنشاط المعادي للحركة الفلاحية الثورية، حصلت بعض العناصر، من رؤساء العشائر الإقطاعيين في الفرات الأوسط، على فتوى دينية لتحريم النشاط الشيوعي والانتماء إلى الحزب الشيوعي لاستخدامها سلاحاً في وجه الفلاحين الثوريين، مستغلة في هذا الشأن تمسك الفلاحين بموروثهم الاجتماعي¹⁴³. وذهبت تلك الفتوى أدراج الرياح، "فلم ينسحب من أعضاء الحزب، بتأثير هذه الفتوى، سوى بضعة منتسبين لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، من بين سبعة آلاف عضو في الحزب في منطقة الفرات الأوسط، وحدها آنذاك، إضافة إلى عشرات الألوف من المؤيدين المتعاطفين مع الحزب..."¹⁴⁴.

وقد رافق ذلك، محاولات التحايل على قانون الإصلاح الزراعي، وتفسير مواده لصالح الملاكين. كما حصل في إعطاء وكالة الإصلاح الزراعي لنفس مالك الأرض المستولى عليها مثل آل ياسين في الحي. وأعطيت الوكالة في الناصرية للسراكيل، لكل منهم في الأرض التي كان سركالاً فيها، مما يسر إمكانية واقعية للعودة لظلم الإقطاعيين ضد الفلاحين واستغلالهم وإعادة السيطرة القديمة عليهم. ولم تمر مثل هذه الإجراءات دون مقاومة، ولكن الناجحة منها كانت نادرة، كما هو الحال مع فلاحي ثلث الجزيرة في الحي. ففي نهاية عام 1960 أو في بداية عام 1961 صدر قرار من الهيئة العليا للإصلاح الزراعي يقضي بإعادة أراضي ثلث الجزيرة للإقطاعي مهدي بلاسم الياسين، بحجة وجود نواقص فنية في إجراءات الهيئة المذكورة عند استيلائها على تلك الأراضي. وكان هذا الإجراء هو الأول من نوعه في إقطاعية كبيرة كثلث الجزيرة، التي كانت تضم 800 عائلة فلاحية. فانتفض الفلاحون بوجه القرار، فألغى القرار وأحببت محاولة الإقطاعي لاستعادة الأرض،

¹⁴² - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 316 - 320.

¹⁴³ - راجع سباهي، المصدر السابق، ص 314 - 318.

¹⁴⁴ - باقر إبراهيم. مذكرات، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، ص 92 وما يليها. وكان باقر آنذاك سكرتيراً للجنة منطقة الفرات الأوسط. راجع كذلك سباهي. المصدر السابق، ص 317 وما يليها.

وقد تحقق ذلك بفضل وحدة الفلاحين واستخدامهم لمختلف أساليب الكفاح واستعدادهم لاستخدام السلاح دفاعاً عن حقوقهم، وبفضل صلابة قيادتهم الميدانية وبقوتها وقيادتهم السياسية - لجنة محلية الكوت للحزب الشيوعي العراقي (145*).

في السنوات التالية، كما يشير سباهي، واصلت قوى اليمين هجومها على الإصلاح الزراعي، وركزت النار على دور الشيوعيين الذين عملوا على تطبيق القانون. واستغلت كون القانون قد حدد فترة خمس سنوات لإنجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع. ولأن عمليات التوزيع تتخلف عن عمليات الاستيلاء، فقد راحت قوى اليمين تتهم الشيوعيين بأنهم يعتمدون ذلك لأنهم من أنصار تأميم الأرض والاستثمار الجماعي لا الفردي. وأخذت تلك القوى تؤلب الفلاحين على الشيوعيين. ويفند سباهي بإسهاب هذه التهمة وغيرها من التهم التي ألصقت بالإصلاح الزراعي أو بدور الشيوعيين فيه، بما في ذلك أسباب انخفاض الإنتاج الذي يتحمل قسط كبير من مسؤوليته تخريبات الملاكين الكبار وثغرات القانون نفسه أيضاً.

انتكاسة الحركة الفلاحية

عند تناول الكاتب سباهي تقييم انتكاسة الحركة الفلاحية يلاحظ ثلاث نقاط مهمة وردت في الصفحة 323 وما يليها من كتابه وهي، أولاً: "لقد جرت انتكاسة الحركة الفلاحية في إطار انتكاسة عامة لحقت بالحركة الثورية". وهنا يشير إلى أن المسؤولية الأولى يتحملها الزعيم عبد الكريم قاسم ومن ساندته من البرجوازيين الديمقراطيين، ولكن سياسة الحزب أيضاً لعبت دورها في هذا الارتداد. وعندما يتطرق سباهي إلى أخطاء الحزب بالملحوس يستند على زكي خيري، في حين أن الأخير يعبر عن ارتباك فكري سببه التناقض بين الجمود العقائدي ومعطيات الواقع، بين معطيات الأيدولوجيا ومعطيات التجربة والتطبيق العملي. وبما أن التخلي عن معطيات الأيدولوجي يُعد انحرافاً عن الماركسية اللينينية، فقد جمع الفقيد زكي خيري النقيضين على سطح واحد، وهذا ما فعله أيضاً الشهيد سلام عادل، فحصلت ازدواجية في نهج الحزب السياسي. ولتوثيق رأبي وعدم تشويه آراء الآخرين ولحساسية الموضوع وأهميته ولإعطاء صورة واضحة للقارئ، فلأبد من عرض وجهة نظر الآخرين بوضوح، وهذا ما يتطلب اقتباس مقتطفات طويلة نسبياً، ولنتمس صبر القارئ على ذلك.

يذكر سباهي ما يلي: " لقد اتجه الحزب إلى توسيع الحركة الديمقراطية في الريف كثيراً، دون أن تتوفر لها قاعدة حزبية متينة بهذه السعة والامتانة. إن التقرير الذي وضعه زكي خيري عام 1960 (تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي) يقر هذا الأمر ويقول: "فبالنسبة لقواعدنا في الريف يجب أن تبني بالدرجة الأساسية على

145 - * للاستزادة حول موضوع "ثلث الجزيرة" راجع كتاب جاسم الحلواني والموسوم "الحقيقة كما عشتها" إصدار دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر - بغداد 2006.

فقراء الريف، وهم أكثرية سكان الريف. وهذه القواعد الحزبية هي المحرك للحركة الفلاحية عموماً ولتنظيم الجماهيري الواسع في الريف. ومن دونه لا يمكن أن تدوم وتصمد منظمات الفلاحين الجماهيرية ولا الحركة الفلاحية من أجل الأرض والديمقراطية. وهذا ما علمتنا إياه الانتكاسة التي أصابت الحركة في النصف الثاني من 1959". (خط التشديد غير موجود في الأصل)

وكان الصحيح أن يقول، إن هذا النهج الانعزالي والجامد عقائدياً، أي التركيز على فقراء الريف، هو الخطأ الذي علمتنا إياه الانتكاسة. ولأن الواقع صلد والتجربة محك النظرية، فقد جرى الاعتراف بهذا الخطأ في الملاحظة التالية التي يذكرها سباهي وهي:

" ونقطة الضعف الأساسية الأخرى في سياسة الحزب في الريف تمثلت في العجلة التي سارت فيها تكتيكات [سنرى لاحقاً إن كانت هذه السياسة مجرد تكتيكات. جاسم] الحزب هناك لإزاحة الفلاحين الأغنياء، بل حتى متوسطيهم أحياناً عن قيادة الجمعيات الفلاحية بصورة قسرية ومفتعلة، وقبل أن تقتنع بذلك أوسع جماهير الفلاحين. وكما يقول التقرير المشار إليه آنفاً، فإن هذا الخط الانعزالي "لعب دوراً مساعداً للبرجوازية في شق الحركة الفلاحية. فقد ألقى بأغنياء الفلاحين وحتى بعض المتوسطين، في أحضان المنشقين، وجرّ جماهير فلاحية كانت لا تزال تثق بهم" كما يؤكد التقرير عن حق، فإن اختيار الفلاحين لقادتهم من بين فقراء الريف يستلزم وعياً طبقياً عميقاً. وهذا الوعي لم يكن متكاملًا لحدثة الحركة وهو لا يتحقق بالدعاية والتثقيف وحدهما، بل وبالتجربة أيضاً.. تجربة أوسع جماهير الفلاحين.. فعندما يجد الفلاحون أن الفلاح الغني يعوزه الثبات والحزم والأمانة في الدفاع عن الفلاحين، خاصة أمام الصعوبات.. سيقتنعون تماماً عندئذ بضرورة اختيار أصلب الفلاحين لقيادتهم، دون النظر إلى هدامه وذلاقة لسانه".

وهذا الجمع بين معطيات الأيديولوجيا ومعطيات التجربة والتطبيق العملي المتناقضة، التي ولدت الازدواجية في نهج الحزب السياسي، نجده واضحاً أيضاً في الدراسة التي وضعها الشهيد سلام عادل سكرتير اللجنة المركزية في كانون الأول 1962. وقد صدرت الدراسة على شكل كراس تحت عنوان "وجهة نضالنا في الريف"

جاء في الكراس ما يلي: "إن فقراء الريف هم قاعدة نشاطنا. فينبغي تكريس الجزء الأساسي من جهودنا بالتوجه نحوهم. وقد عرف لينين الفلاحين الفقراء الذين يؤلفون الجماهير الكادحة والمستثمرة في الأرياف... ويقول لينين إن هذه الجماهير الكادحة والمستثمرة تكون أكثرية سكان الأرياف في جميع الأقطار الرأسمالية. ويؤكد لينين باستمرار على ضرورة "تنظيم هذه الطبقة بجميع الأشكال والقيام بدعاية واسعة في صفوفهم" ويعتبر ذلك واجباً أساسياً للأحزاب الشيوعية.

ويستشهد الكراس بالموقف اللينيني من أغنياء الفلاحين فيذكر إنهم "أكثر فئات البرجوازية المعادية للبروليتاريا الثورية عدداً وصراحة وحدة. ولهذا فعلى الأحزاب الشيوعية، أن تركز في عملها في الأرياف أكبر انتباه إلى النضال ضد هذه الفئة الاجتماعية، وذلك لانتزاع أكثرية سكان الأرياف الكادحين والمستثمرين من تحت النفوذ الفكري والسياسي لهؤلاء المستثمرين" ¹⁴⁶.

بعد أن حدد الكراس وجهة عملنا في الريف من منطلق الاستحقاق الأيديولوجي، الذي يعتمد على معطيات الأقطار الرأسمالية وظروفها المختلفة عن ظروف بلد متخلف كالعراق، فإنه يتولى رسم وجهة عملنا استناداً إلى معطيات ومتطلبات ظروف العراق الملموسة وبشكل صائب، ولكنه المناقض للوجهة السابقة، حيث يقول: "بيد أن هذا جانب من القضية، قضية نضالنا في الريف. فهذا النضال لا ينفصل عن نضالنا الأساسي في الفترة الراهنة ضد الاستعمار والإقطاع ولتعزيز الاستقلال الوطني وتثبيته على أسس ديمقراطية، فهو يتطلب توحيد كل الفلاحين وكل القوى المعادية للاستعمار والإقطاع في الريف، في جبهة موحدة موجهة ضد عملاء الاستعمار وكبار الإقطاعيين والملاكين، وضد خطر عودة الإقطاع، والمضي في تنفيذ الإصلاح الزراعي. إن هذا الجانب من نضالنا يستدعي منا تشخيص المطالب المشتركة لجميع الفلاحين، فقراءهم ومتوسطيهم وأغنياءهم، والمطالب التي يشترك مع الفلاحين في النضال من أجلها حتى صغار الملاكين وبعض العناصر من متوسطيهم، الموجهة بالأساس ضد خطر ومؤامرات الاستعمار والإقطاع وضد خطر عودة الإقطاع وتجميد وإيقاف الإصلاح الزراعي ومن أجل إصلاحات عامة في الزراعة وشؤون الريف" ¹⁴⁷.

وهكذا نرى بأن قيادة الحزب آنذاك، كانت ترى "الشجرة الخضراء" وتتمسك الواقع الحي أو أن الأخير يفرض نفسه لصلابته، وتتمسك السياسة الصائبة التي ينبغي إتباعها، إلا أن الاستحقاقات الأيديولوجية كانت تحرفه عن الخط الصحيح وتزيد في انحرافه أكثر عند فهم تلك الاستحقاقات "الرمادية" بشكل جامد. وهنا ينتقم الواقع من الأيديولوجيا على شكل أخطاء يرتكبها الحزب.

إن سياسة الحزب الطبقي في الريف، أي التركيز على كسب الفلاحين الفقراء أولاً، ودفعهم لقيادة الجمعيات الفلاحية وفقاً لتوجيهات الحزب التي مر ذكرها والصادرة في شباط 1959، وعزل أغنياء الفلاحين ومخاطبتهم كأعداء، لم تكن خطأ تكتيكياً، كما يذكر سباهي معتمداً على زكي خيري، بل خطأ إستراتيجياً بدليلين الأول، إن تحديد اصطفاة القوى في إطار مرحلة معينة، وخاصة تحديد من هو الحليف ومن هو العدو، هو عنصر أساسي في أي استراتيجية لحزب سياسي - ولا يمكن أن يكون للحزب إستراتيجيتان، واحدة تعتبر برجوازية الريف أعداء، وأخرى تعتبرهم حلفاء

¹⁴⁶ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 365 و369.

¹⁴⁷ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 368. خط التشديد غير موجود في الأصل.

- أما الثاني فله علاقة بخلفيتنا الفكرية وفهمنا الكلاسيكي القديم للماركسية اللينينية، التي تقضي بضرورة تطوير الثورة الوطنية الديمقراطية والسير بها حتى نهايتها من أجل الانتقال بها تحت قيادة الطبقة العاملة إلى الثورة الاشتراكية، بصرف النظر عن مدى نضج الظروف الاقتصادية والاجتماعية لها. وإن لم يعلن الحزب عن هذه المهمة، بعد ثورة 14 تموز، إلا أن ذلك كان هاجسه وخلفيته الفكرية، وهذه الخلفية الفكرية لم تكن مدرجة في الكتب الكلاسيكية فحسب، بل يمكن ملاحظتها في وثيقة داخلية صادرة عن اللجنة المركزية وقبل ثورة تموز سنة واحدة فقط، كما سبق وأن أشرت إلى ذلك. وأشار إلى تلك المهمة أيضاً كراس "وجهة نضالنا في الريف" الذي مر ذكره توأماً، فقد جاء فيه ما يلي: "إن التوجه الحازم نحو فقراء الريف وقيادة نضالاتهم ولفهم حول الحزب الشيوعي وهو واجبنا الأساسي في الريف، ليس لتحقيق أهدافنا القريبة ضد خطر الحرب العالمية ودفاعاً عن السلم العالمي، ومن أجل صيانة الاستقلال الوطني وتثبيتته على أسس ديمقراطية فحسب، بل من أجل أهدافنا المقبلة في سبيل الاشتراكية والشيوعية أيضاً" 148.

أعتقد أن وجهتنا في الريف كان ينبغي أن تستند إلى الفلاحين المتوسطين. وتسعى لكسب فقراء الريف وأغنياء الفلاحين. فلم يكن الإصلاح الزراعي، حتى الجذري منه، يمس مصالح الفلاحين الأغنياء. ولذا يتأتى الاعتماد على الفلاحين المتوسطين لكونهم يشكلون حلقة الوصل بين فقراء الريف وأغنياء الفلاحين، وكونهم الفئة التي أخذت تتوسع مع تطبيق الإصلاح الزراعي وعلى حساب فقراء الفلاحين، الذين لم يعد لهم مستقبل كفئة اجتماعية، ولأنهم أكثر معرفة ووعياً من فقراء الريف [إذا استثنينا العمال الزراعيين الذي لا مبرر لاحتسابهم على فقراء الريف، كما تنص الأيديولوجية، فهم جزء من الطبقة العاملة في البلد] الذين يحتاجون إلى تحولات اقتصادية واجتماعية واسعة، تتطلب زمناً طويلاً نسبياً كي يخرجوا من ظلمات الجهل والتخلف، وعندما يتحقق ذلك سوف لا نجد سوى بقايا تلك الفئة. ولم يكن هناك ما يبرر التطير من التطور الرأسمالي في الريف، فهذا التطور هو ما كان الريف و البلد بأمس الحاجة اليه. ولكن هل كان بإمكان الحزب أن يتبنى مثل هذه الوجة الاستراتيجية في الريف، ضمن إستراتيجيته العامة وأيديولوجيته السابقة؟ الجواب لا. وهل كانت تخطر ببال كاتب هذه السطور مثل هذه الأفكار قبل التجديد الذي طرأ على الحركة الشيوعية العالمية؟ أيضاً لا، وألف لا!!

الفصل الثامن وحدة فورية أم اتحاد فيدرالي

هذا هو عنوان الفصل السادس عشر من الجزء الثاني من كتاب سباهي. يستهل الكاتب الفصل بالإشارة إلى أن مسألة الوحدة الفورية والاتحاد الفيدرالي نالت من الجدل والصراع ما لم تنله أية مسألة أخرى من المسائل التي واجهت ثورة 14 تموز. وقد أدى الصراع الذي يشير إليه الكاتب إلى شطر المجتمع عمودياً إلى شطرين. ثم يطرح المؤلف العديد من الأسئلة المشروعة وفي مقدمتها ما يلي: هل كانت حقاً هذه المسألة خطيرة وملحة بهذا القدر؟ وهل كان يتعذر، حقاً، إيجاد حل تجتمع عليه كلمة الشعب؟ وهل كانت إلى هذه الدرجة من الإلحاح بحيث لم يعد بالوسع التريث في إعطاء الرأي بشأنها؟ ويجب الكاتب خلال تناوله الموضوع على هذه الأسئلة وغيرها¹⁴⁹.

يشير سباهي إلى اهتمام الشيوعيين العراقيين، منذ زمن بعيد، بقضية الوحدة والاتحاد والمشاريع التي دارت حولها. ويتوقف الكاتب عند الكونفرانس، الذي عقدته الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي في عام 1935، والمكرس لدراسة هذه القضية الحيوية. وقد كتب فهد عنه، بعد ثمان سنوات، في جريدة "القاعدة" ما يلي: "لم يكن الشيوعيون أقل حماسة ورغبة صادقة لفكرة التقارب والتعاون فيما بين الأقطار العربية، لذلك اجتمع مندوبون من مختلف الأحزاب الشيوعية العربية في خريف عام 1935، ودرسوا هذه القضية من جميع وجوهها. فتبين للمجتمعين أن شعار الوحدة العربية غير عملي لما بين الأقطار العربية من فروق في التطور وشكل الحكم والظروف الخاصة. لذا ارتأى مندوبو المؤتمر الشيوعي العربي، عدم الأخذ بشعار الوحدة العربية واستبداله بشعار عملي ممكن التطبيق ومناسب للظروف التي تجتازها آنذاك البلدان العربية (سنة 1935) وهذا الشعار هو (الاتحاد العربي)"¹⁵⁰.

في عام 1956 أشار كونفرنس الحزب الثاني، في تقريره السياسي، إلى "أن رغبة شعوب الأمة العربية في التقارب والتعاون، ليست رغبة عرضية أو طارئة، وإنما هي رغبة طبيعية، ووليدة العوامل المادية الموضوعية التي ينبثق عنها ويتوطد على أساسها شعار الوحدة. إن الطريق إلى الوحدة العربية يفتح على أساس زوال الاستعمار عن العالم العربي وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية"¹⁵¹.

¹⁴⁹ - راجع سباهي، لمصدر السابق، ص333.

¹⁵⁰ - فهد، "كتابات الرفيق فهد". دار الفارابي - بيروت، الطريق الجديد - بغداد، ص337.

راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص334 وما يليها.

¹⁵¹ - سباهي، مصدر سابق، ص336. راجع هامش رقم 3.

وفي التوجيه العام الذي وُزع على الكادر الحزبي قبل ثورة 14 تموز بيومين، والذي سبق ذكره، جرى التأكيد على المطالبة بحكومة تنتهج سياسة وطنية عربية وإقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة. وتكررت المطالبة بالاتحاد الفيدرالي في البيان الذي وزعه الحزب في صباح 14 تموز، وفي المذكرة التي قدمها إلى رئيس الحكومة عبد الكريم قاسم، في يوم 15 تموز. من هذا يتضح أن رفع الحزب لهذا الشعار لم يكن طارئاً، أو جاء رداً على شعار رفعه الآخرون، ولم يصدر كرد فعل آني على هذا أو ذلك من الداعين إلى الوحدة الفورية كما يذهب إلى ذلك بعض المؤرخين¹⁵².

ولم ينفرد الحزب الشيوعي العراقي لوحده بالدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة. إذ كان حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال يدعوان إلى ذلك أيضاً قبل الثورة وبعدها. ولم يكن الضباط الأحرار قد درسوا من جانبهم، أمر الوحدة أو الاتحاد لا قبل الثورة ولا بعدها. أما حزب البعث فقد أيد قرار جبهة الاتحاد الوطني، الذي اتخذته في نيسان 1958، والداعي إلى الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة باتحاد فيدرالي¹⁵³.

بوادر الغدر والتآمر

في مساء 17 تموز 1958، قرر مجلس الوزراء في العراق إرسال وفد للالتقاء بجمال عبد الناصر في دمشق برئاسة عبد السلام عارف. وكان عارف يشدد في أحاديثه في دمشق على انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، وأن عبد الناصر وعد بذلك، وحين تساءل الأخير عن مصير عبد الكريم قاسم في هذه الحال، أجاب عارف في الحال وبحزم سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب¹⁵⁴.

وعندما عاد عارف إلى بغداد شن حملة من الخطابات في عدد من المدن العراقية. وقد استغلها ليمهد إلى الدعوة للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة. كذلك شنت جريدة الجمهورية الناطقة باسم حزب البعث حملة هي الأخرى للدعوة إلى الوحدة الفورية. وفي 24 تموز 1958، وصل إلى بغداد وفد لجنة الاتصال لمؤتمر الشعب العربي. وكان في عداد الوفد ميشيل عفلق. ويذكر هاني الفكيكي، وكان من قادة حزب البعث في العراق وقتذاك، ومن بين الذين زاروه، أن عفلق كان شخصياً هو "من طرح شعار الوحدة الفورية، وألح عليه رغم تحفظ فؤاد الركابي

¹⁵² - راجع سباهي، مصدر سابق، 337. راجع كذلك الهامش رقم 7.

¹⁵³ - راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 139 وهامش رقم 50. راجع كذلك سباهي. مصدر سابق، ص 343.

¹⁵⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 340، هامش رقم 14. جدير بالإشارة إلى أن اللواء محمد نجيب (1901 - 1984) هو أول رئيس جمهورية مصري (1952 - 1954)، وقد عزله جمال عبد الناصر ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته.

وبعض الشخصيات القومية العراقية كصديق شنشل وعبد الرحمن البزاز، هذا حتى لا نشير إلى ضعف الحزب (البعث) والتيار القومي عموماً، والاعتماد الكامل على ضباط الجيش" ¹⁵⁵.

لقد فجر ميشيل عفلق، كما يذكر محمد جمال باروت (من حركة القوميين العرب) ، ومن ورائه جمال عبد الناصر ورجل مخابراته في سوريا عبد الحميد السراج وأبواق دعايته الكبيرة، وضعاً خطيراً في البلاد والثورة لا تزال في أسابيعها الأولى، ورغم أن رئيس الحكومة، عبد الكريم قاسم، قد أشار بوضوح في 27 تموز 1958 إلى أن الوحدة العربية "ليست شيئاً يقرره إنسان بمفرده بل يجب أن تقرره شعوب الدول العربية" ¹⁵⁶.

ولقد تحولت مسألة الوحدة الفورية إلى هاجس أولي لدى حزب البعث، ولدى "القوميين العرب" والقوميين الآخرين أيضاً. لقد كان حزب البعث، كما يعكس هاني الفكيكي، يشعر بضعفه في الشارع السياسي، لذلك فضل أن يحسم الأمر من خلال الوحدة الفورية. إذ أصبحت هذه كما يقول، "بمعزل عن المبررات العقائدية الأخرى، إنقاذ من الضعف في قيادة البلد والتفاف على الخطر الخارجي أو الصعود الشيوعي" ¹⁵⁷.

المظاهرة التي هزت أركان البعث

في 5 آب 1958، نظمت القوى السياسية الديمقراطية العربية والكرديّة مظاهرة هائلة في بغداد تأييداً للاتحاد الفيدرالي، اشترك فيها مئات الآلاف من العراقيات والعراقيين. ويشير المؤرخ بطاطو إليها وإلى تأثيرها بالقول: "فقد كانت المظاهرة التي شكلت مدخلا إلى موجة غليان غير عادية مؤثرة بدرجة هزت أركان البعث وأشباهه من القوميين إلى حد كبير. وطبيعي أنه لم يكن كل المتظاهرين من المتأثرين بالنفوذ الشيوعي. ولعب الأكراد الديمقراطيون والوطنيون الديمقراطيون دوراً كذلك. وكان لتأييد قاسم وشعبيته أيضاً تأثيرهما الكبير. ولكن الشيوعيين فاقوا بكثير العناصر الأخرى، على الأقل في قدراتهم التنظيمية، وكانت القيادة المباشرة للمظاهرة في أيديهم بشكل واضح. وكان الشعار الذي سار الشيوعيون في ظله يومها يقول: "إتحاد فيدرالي صداقة سوفيتية" ¹⁵⁸.

¹⁵⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 341. راجع كذلك الهامش المرقم 16.

¹⁵⁶ - محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص 131 و 134. استشهد به سباهي. مصدر

سابق، ص 344.

¹⁵⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 342. راجع هامش رقم 18.

¹⁵⁸ - راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 139 وما يليها.

في 3 أيلول 1958، نشر الحزب الشيوعي العراقي بياناً حول الاتحاد الفيدرالي، أشار فيه إلى ما يجري من صراع. ولاحظ فيه: "أن دعاة الانضمام لم يتركوا دعواهم، بل بالعكس، استثمروا مشاركتهم في السلطة، واستخدموا الصحافة والإذاعة وكل الإمكانيات الأخرى للاستمرار في دعوتهم. وتصلنا معلومات مؤكدة، ونسمع تصريحات متنوعة، تشير إلى أنهم سائرون فعلاً في اتخاذ التدابير الممهدة لتحقيق مشروع انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة رغم عدم وجود قرار أو اتجاه رسمي من حكومة الجمهورية، ومن قادة الجيش... والعمل بمعزل عن الشعب، بغية مفاجأة القوى الوطنية وال جماهير، ووضعها أمام الأمر الواقع خلال مدة قصيرة قادمة".

وأشار البيان إلى تطلع الشعب إلى حرياته الديمقراطية، وإلى أن قواه الوطنية يقلقها أن يوضع مصيرها في "اتحاد قومي" ثبت فشله في إقليم مصر وسوريا. ونبه البيان إلى أن الشعب الكردي يطمح إلى تحويل ما نص عليه الدستور المؤقت من شراكة بين العرب والأكراد إلى واقع عملي. وأكد على أن الانضمام، في ظل التباين الاقتصادي الكبير بين البلدين، لن يوفر للاقتصاد الوطني والرأس المال الوطني العراقي فرصاً كافية للازدهار والتطور. وأشار أيضاً إلى أن العمل على أساس الاتحاد الفيدرالي "لا يحمل معه أية نتائج سلبية مهما كانت، ويخطو بنا خطوة كبرى تفتح آفاقاً أوسع وأرحب نحو اتحاد عربي شامل، من الخليج العربي حتى المحيط الأطلسي في جمهورية عربية اتحادية ديمقراطية... الخ"¹⁵⁹.

يشير الحزب في بيانه هذا إلى النشاط التأمري الذي يقوم به دعاة الوحدة الفورية عندما يقول: "والعمل بمعزل عن الشعب، بغية مفاجأة القوى الوطنية وال جماهير، ووضعها أمام الأمر الواقع خلال مدة قصيرة قادمة".

لقد قام الحزب في تلك الفترة بنشاط واسع ومتنوع لتبصير قيادة السلطة بالمخاطر التي تحيط بالجمهورية الفتية وبالسبل الكفيلة لدرئها، وبالطريق الصائب لتحقيق مهامها، من خلال بياناته ومذكراته وصلاته المباشرة، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى أولى الحزب اهتماماً بالغاً بتوضيح موقفه من الوحدة والاتحاد للجماهير الشعبية من خلال المقالات في الصحف العننية والمحاضرات. وقد لعب عزيز الحاج والفقيه عامر عبد الله دوراً مشهوداً في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك نظم الحزب الجماهير وعبأها لدعم الحكم الوطني وإحباط المؤامرات التي يتعرض لها. وكان للحزب دور هام في إحباط مؤامرة عبد السلام عارف ورشيد عالي الكيلاني ومؤامرة الشواف و سنتوقف عند الأخيرة لأهميتها، ولكن ليس قبل مناقشة بعض الآراء التي يطرحها سباهي وبطاو حول تلك الفترة التي سبقت المؤامرة المذكورة.

¹⁵⁹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 345 وما يليها.

من المسؤول عن الصراع بين القوميين والشيوعيين؟

يلق سباهي على تلك الفترة بالقول: "لم تبد الأطراف السياسية المتصارعة على اختلافها المرونة الكافية لتجنب البلاد مخاطر الاصطدام، وغلبت جميعها روح الاستنثار"¹⁶⁰. أعتقد بأن شمول جميع الأطراف السياسية بهذا الحكم أمر غير صحيح. أما إيراد بدون دليل، فهو غير جائز. فبدون الأدلة، يغدو من الصعب مناقشته، مناقشة ملموسة. ومع ذلك سأورد حادثة واحدة تخص القضية (وحدة أم اتحاد) التي سببت الصراع الحاد، والتي تشير بدون لبس أو غموض إلى الجهة التي تتحمل المسؤولية الأكبر في تلك الظروف.

يذكر سباهي في كتابه ما رواه الفقيه عامر عبد الله والذي نشر في أكثر من مطبوع ما يلي: "في خريف 1958 وصل إلى بغداد من القاهرة السيد فائق السامرائي (سفير العراق يوم ذاك في القاهرة)، فطلب من حزبنا والأحزاب الوطنية الأخرى إجراء لقاء مشترك، وقد تم هذا اللقاء عصراً في حديقة داره في (شارع طه) ببغداد، بحضور الشيخ محمد مهدي كبة، وصديق شنشل (عن حزب الاستقلال) والمرحوم كامل الجادرجي ومحمد حديد (عن الحزب الوطني الديمقراطي) والسيد فؤاد الركابي وأحد زملائه القياديين (عن حزب البعث) وكنت أمثل (الحزب الشيوعي العراقي) في هذا اللقاء مع رفيق آخر. افتتح فائق السامرائي الحديث بأن ذكر أنه التقى الرئيس جمال عبد الناصر عشية قدومه إلى العراق وبحث معه مسألة العلاقة بين العراق ومصر، فأعرب عبد الناصر عن استعداده لقبول أية علاقة مع الجمهورية العربية المتحدة تتفق عليها الأحزاب السياسية في العراق ويوافق عليها عبد الكريم قاسم.

"فأعرب قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال عن التزامهم بمبدأ (الاتحاد)...ومن جانبي أكدت على موقف حزبنا. إن ثلاثة من الأحزاب الرئيسية في العراق - فضلاً عن الحزب الديمقراطي الكردي الموحد - تتخذ موقفاً واحداً من مشروع الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، ولم يبق إلا أن يتخذ حزب البعث موقفاً مماثلاً كي نخرج بمشروع مشترك نعرضه على عبد الكريم قاسم (الذي لم يعارضه بالتأكيد) ثم نساfer جميعاً إلى القاهرة لعرضه على عبد الناصر (الذي لم يعارضه هو الآخر مادام قد أعرب عن موافقته المسبقة كما أكد فائق السامرائي)... اتجهت الأنظار بعد ذلك إلى فؤاد الركابي الذي شعر بالخرج الشديد، واكتفى بالوعد بأنه سيرض هذا الأمر على قيادة حزبه! وبذلك انتهى اللقاء بخيبة أمل بدت واضحة للجميع."¹⁶¹.

¹⁶⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 349.

¹⁶¹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 347 وما يليها.

واضح هنا أن الذي يتحمل المسؤولية الكاملة هو حزب البعث الذي "خيّب أمل الجميع" وميشيل عفلق، عراب الوحدة الفورية. كان بإمكان إجماع الأحزاب السياسية العراقية، مدعوماً من قبل عبد الكريم قاسم، أن يضع جمال عبد الناصر أمام الأمر الواقع ويوافق على الاتحاد، وذلك خلافاً لرغبته حيث كان إعلامه والذي يشرف عليه هو شخصياً يطبل ويؤمّر للوحدة الفورية الاندماجية ويدين مخالفيها، ويتهجم على الشيوعية والشيوعيين السوريين ليثير ضدهم القوميين المتعصبين في العراق أيضاً. وكانت هناك مساعي جدية، في ذلك الوقت بالذات، لإحياء جبهة الاتحاد الوطني. وقد تم الاتفاق على صيغة معينة لميثاق وطني في 19 تشرين الثاني، وجرى التوقيع عليه من جانب الأطراف الأربعة، كما وقع عليه أيضاً ممثل الحزب الديمقراطي الكردي الموحد.

هل يحافظ حنا بطاطو على حياديته في تناوله الوحدة والاتحاد

يثير المؤرخ حنا بطاطو ظلالاً من الشك على مصداقية الشيوعيين العراقيين من شعار الاتحاد الفيدرالي ويصفهم بالإقليميين وإنهم كذلك بالأساس، وقد أصبح ذلك واضحاً منذ الأسبوع الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) 1958، عندما تبناوا الصيغة المعادية للوحدة (زعيم أوجد).

يقول بطاطو ما يلي: "وكان الشعار الذي سار الشيوعيون في ظلّه يومها يقول: "اتحاد فيدرالي وصداقة سوفيتية". وفي الجزء الأول منه انسجم الشعار - خلافاً لصيغة "الوحدة، الوحدة" التي أطلقتها البعث - مع الهدف الذي رسمته الجبهة الوطنية لنفسها. ولكن فيدرالية الشيوعية كانت في الواقع مجرد قضية شكلية. بينما حافظوا على الكلمة، فإنهم رفضوا الفكرة من أساسها، على الأقل في المستقبل الفوري" ¹⁶².

ويحدد بطاطو تاريخ هذا المستقبل القريب (الفوري) عندما يعلق على محاضرة الفقيه عامر عبد الله المعنونة "الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية"، التي عمّق فيها نظرياً موقف الحزب من الوحدة العربية وسبل تحقيقها، فيقول بطاطو: "ولم يشكّل هذا كله إلا جانباً واحداً من موقف الشيوعيين، وهو الجانب اللفظي، أما عملياً، فإنهم كانوا يتحولون إلى مسار إقليمي محض. وأصبح هذا واضحاً بما لا يرقى إليه الشك منذ الأسبوع الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) 1958، عندما تبناوا الصيغة المعادية للوحدة (زعيم أوجد) ورسموا لأنفسهم مهمة تحويلها إلى شعار شعبي حتى أقصى الحدود. وأدى النزاع بين القوميين والإقليميين، الذي وجد له تعبيراً بشكل اشتباكات بين البعث والحزب الشيوعي في أكثر من مرة، وخلال وقت قصير".

¹⁶² - راجع بطاطو. مصدر سابق، ص 140.

لم يشرح بطاطو الظروف والأسباب التي دعت الحزب لتمرير وتبني شعار (زعيم أوحده). لقد رفع هذا الشعار في مظاهرة 5 تشرين الأول، أي بعد اكتشاف النشاط التأمري لعبد السلام عارف وتنسيقه مع جمال عبد الناصر للقضاء على عبد الكريم قاسم وإعلان ضم العراق للجمهورية العربية المتحدة من وراء ظهر الشعب العراقي. ولم تكن الجمهورية العربية الاندماجية نموذجاً يحتذى به في نظر الشعب العراقي جراء سيطرة عقلية الوصاية على الشعب في قيادة الجمهورية العربية المتحدة وأسلوب الحكم البيروقراطي المركزي المطلق بواسطة جهاز المباحث وتصفية الحريات السياسية المحدودة التي كان يتمتع بها الشعب السوري قبل الوحدة، في حين كان الشعب العراقي يتذوق لأول مرة طعم الحريات الديمقراطية التي اكتسبها بكفاحه في ثورة 14 تموز مما جعل الوحدة الاندماجية غير مقبولة من قبل غالبية الشعب العراقي.

وقد نحي عارف من جميع مراكزه في 30 أيلول فنظمت تلك المظاهرة ورفع ذلك الشعار للوقوف بشكل حاسم مع عبد الكريم قاسم في صراعه مع عبد السلام عارف من ناحية، ولرفض الوحدة الاندماجية التي مر وصفها، وليس مبدأ الوحدة أو الاتحاد، من الناحية الأخرى. وهذا الموقف صحيح وهناك شعارات تعبر عنه بشكل أوضح وأصرخ مثل (شيلوا سفارتكم، منريد وحدتكم)، ولكن بطاطو استشهد بشعار (الزعيم الأوحده) والذي كان خطأ، في نظري، لا لأنه إقليمي، بل لأنه أسهم في خلق عائق جدي أمام تطور الثورة. وسبق وأن حذر الحزب في توجيهاته للكادر الحزبي يوم 12 تموز 1958 من "الشعارات التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك"، كما مر بنا. ومع الأسف وقع الحزب، في خضم صراع حاد ومصيري، في قصر نظر سبق وأن حذر منه.

إن الجمهوريتين العربية المتحدة والعراقية سعنا إلى تطوير العلاقات فيما بينهما، ونجحنا في عقد اتفاقيات عديدة للوحدة الثقافية والتكامل الاقتصادي والتعاون التجاري والتعاون الفني في الميدان الاقتصادي. وكان الأفق مفتوحاً على خطوات أبعد في اتجاه الاتحاد فيما بينهما أكثر فأكثر. وكان كل ذلك موضع دعم وترحيب الحزب الشيوعي العراقي. لم يعرض الاتحاد على الحزب الشيوعي يوماً ورفضه لكي يتهم بأنه بالأساس ضده. وإن موافقته على تقديم مشروع مشترك بالاتحاد الفيدرالي إلى قاسم ومن ثم إلى عبد الناصر في اجتماع الجبهة الذي رواه لنا عامر عبد الله دليل آخر على مصداقيته العملية وليست اللفظية فقط، كما يحاول بطاطو تصويرها.

وبالرغم من تصدع العلاقات بين الجمهورية العراقية و الجمهورية العربية المتحدة جراء تأمر الأخيرة لفرض الوحدة الاندماجية مثل مؤامرة الشواف، كما سيأتي بيانها، فقد ظل الحزب ثابتاً على نهجه. ومما يؤكد ذلك تصريح سلام عادل لجريدة

"اتحاد الشعب" في 30 آذار 1959 والذي قال فيه: "إن سياستنا العربية تنهض على أساس أن العراق جزء لا يتجزأ من البلدان العربية التي تربطها الآن وحدة الكفاح ضد الاستعمار وأعوانه وضد الرجعية وهي الآن في سبيل صنع مستقبلها الموحد أيضاً، الذي تبني كياناً متحرراً ديمقراطياً متحداً. فهذه مسألة تاريخية موضوعية حتمية غير متعلقة بالأوضاع الطارئة وبارادة هذا الشخص أو ذاك ممن ينحدرون إلى الوقوف بوجه عجلة التاريخ غير أن الطريق لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة المنشودة سيأخذ سبلاً متباينة ويجري وفق خطوات مختلفة المهم فيها أنها ستعزز حركة التحرر الوطني العربية وتخطو بها نحو وحدة ديمقراطية سليمة" ¹⁶³.

يلق الباحث بطاطو على محاضرة الفقيد عامر عبد الله بالقول: "ومن الواضح أن عامر عبد الله افترض أن من المسلم به أن البلدان العربية ستميل، في المدى الطويل، باتجاه نقطة واحدة مشتركة - هي الوحدة - ولم يفكر على الإطلاق باحتمال بديل أو انعكاس الاتجاهات".

والافتراض الذي ينتقده بطاطو هو افتراض الحزب وليس افتراض عامر وحده. ونجده بوضوح أكبر في تصريح سلام عادل الذي ذكرناه للتو، والذي اعتبر، نزوع البلدان العربية نحو الاتحاد والوحدة، "مسألة تاريخية موضوعية حتمية". ولكن واقع العلاقات بين البلدان العربية واتجاه تطورها في العقود الأخيرة، لم يؤكد ذلك، بل يؤكد صواب رأي بطاطو، الذي أشار إلى ضرورة الالتفات أيضاً إلى احتمال الاتجاه المعاكس للوحدة. واعتبر، وهو على حق، بأن إهمال الاحتمال الأخير، في محاضرة عامر عبد الله، لأسباب سياسية بحتة، هو ضرب من الميل إلى هيكل، أكثر مما هو إلى ماركس في معالجة المسألة دياكتيكياً ¹⁶⁴.

¹⁶³ - زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 287.

¹⁶⁴ - راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 142. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 357.

الفصل التاسع مؤامرة الشواف في الموصل آذار 1959

يكرس سباهي الفصل السابع عشر من الجزء الثاني من كتابه للنشاطات التأميرية ضد الجمهورية، أو بعبارة أدق، ضد عبد الكريم قاسم وحلفائه وخاصة الشيوعيين منهم. ويخصص ثلاثة أرباع الفصل، الذي يغطي 41 صفحة، لمؤامرة الشواف في الموصل (آذار 1959). ولم ينفرد سباهي لوحدته بذلك، فجل الكتابات التي تناولت تلك الفترة التاريخية، والتي اطلعت عليها، توقفت ملياً عند هذا الحدث. ولا غرو في ذلك فمؤامرة الشواف، كما يشير سباهي عن حق، هي أخطر المؤامرات، وأكثرها إثارة ومداراً للجدل. ويعود السبب في ذلك كونها اقترنت بأحداث دامية وفاجعة، إضافة إلى أنها قد كشفت عن سعة الخلافات وعمقها بين الأطراف المتخاصمة آنذاك. كما أن الحديث عنها يمس مباشرة الحزب الشيوعي العراقي، باعتباره كان طرفاً رئيسياً في أحداثها.

جمال عبد الناصر وراء جميع المؤامرات في عهد عبد الكريم قاسم

يشير سباهي، قبل تناوله مؤامرة الشواف، إلى أسباب النشاطات التأميرية والجهات التي خططت لها ووقفت وراءها ونفذتها، وهي جهات داخلية وخارجية تضررت مصالحها من الثورة. ويتوقف عند دور قيادة الجمهورية العربية المتحدة، فيشير إلى أن عبد الناصر قد اهتم بحرية بلاده، ودافع ببسالة عن استقلال مصر، واكتسب مجده في الدفاع عن حق العرب في العيش في دول مستقلة تسعى إلى الوحدة فيما بينها. وكان الشيوعيون أكثر من أثنى على عبد الناصر في هذا الإطار. لكن عبد الناصر في المقابل، لم يعر أهمية لحرية الفرد وحقوقه في هذه الأوطان، ولا للحريات السياسية. ولم يعر جمال عبد الناصر أهمية إلى السبل الديمقراطية للوصول إلى الوحدة، وإنما اعتبر الخطاب الديماغوجي هو الوسيلة الأجدى. وقد ناصب عبد الناصر الشيوعيين العراقيين العداوة بوجه خاص، لأنهم باتوا يؤلفون قوة كبيرة لا يمكن أن يزاحمها كما يشتهي بمجرد خطابات يثير فيها العامة هنا وهناك.

كما حقد الرئيس المصري على عبد الكريم قاسم، لأن الأخير أصبح مزاحماً له على الزعامة. وقد كشفت المؤامرات المتتالية على الحكم في العراق، والمحاکمات التي جرت لمدبريها، أن عبد الناصر كان وراءها جميعاً. ويقر بذلك الآن بعض القوميين العراقيين وحتى بعض ساسة مصر الكبار، ويحسبون أنها من مآثر عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. ويتناسى هؤلاء أن هذه المؤامرات كانت

تجري ضد دولة شقيقة مستقلة، تحررت توأ من إيسار الاستعمار، وأن مثل هذه السياسة لا يجمعها جامع مع العرف الدولي في التعامل بين الدول¹⁶⁵.

ويقول سباهي، في معرض تناوله لأسباب النشاطات التأميرية ما يلي: "لقد شخص الاجتماع الموسع للجنة المركزية في أوائل أيلول 1958، عن حق، أن عملاء الاستعمار سيعمدون إلى سلاح تفريق القوى الوطنية تمهيداً لإمرار مؤامراتهم، وأنه " كلما انحسرت إمكانيات العدوان الخارجي في أيدي المستعمرين، اتجهوا بنشاط وجنون أكثر إلى المناورة، وإلى الاعتماد على حبك الدسائس والمؤامرات الداخلية"، وأن في أيدي أعداء الشعب أسباباً وأدوات وشبكات وافرة للتآمر، وعناصر لا يستهان بها من الشركاء والعملاء والمرتزقة من الإقطاعيين وكبار الملاكين والتمولين... الخ " ¹⁶⁶.

أعتقد كان على الرفيق سباهي أن يدقق جيداً في هذه التوقعات، وعن الأفق المنظور للمخاطر على النظام الجديد من قبل الاستعمار وعماله. وكان عليه أن يشير، بدلاً من التصديق عليها، إلى أن هذه التوقعات جاءت في ظروف معينة لم يكن من الملائم سياسياً الإشارة فيها إلى احتمال جنوح القوى القومية وعبد الناصر للتآمر. وقد أشار الحزب لاحقاً إلى أسباب عدم التطرق إلى ذلك بالقول: "ورغم ما كنا نلمسه من مظاهر نشاطهم [القوميين] المناوي كنا نتمسك بالتزامات التحالف معهم في جبهة الاتحاد الوطني بأمل حملهم على التراجع عن مسلكهم الخاطئ. وحرصنا من جانبنا على أن لا يتوجه غضب الجماهير ضدهم بل (فقط ضد الذين يصرون على سلوك سبيل التآمر). ومهدنا للمخطنين سبيل العودة إلى حظيرة التعاون الوطني - إن هم رغبوا في تصحيح مواقفهم والعودة إلى سبيل النضال للحفاظ على الجمهورية" ¹⁶⁷.

فالمساعي كانت قائمة على قدم وساق آنذاك لإحياء جبهة الاتحاد الوطني وإقناع عبد الناصر والبعثيين بالاتحاد الفيدرالي. ولكن تطور الأحداث جاء، وبعد تلك التوقعات مباشرة، ليشير إلى انزلاق القوى القومية، وخاصة اليمينية المتعصبة، في النشاط التأمري، الذي لم يشر إليه التشخيص المذكور. إن سلسلة المؤامرات التي تم اكتشافها وأحببت كانت بقيادة القوى القومية وبتشجيع من عبد الناصر. وكانت المؤامرة الأولى بقيادة عبد السلام عارف في أواسط أيلول عام 1958، والثانية في يوم اعتقال عارف 5 تشرين الأول من نفس العام، وكانت بقيادة رفعت الحاج سري. وتلتها المحاولة الثالثة التي قادها أحمد حسن البكر، ثم الرابعة بقيادة

¹⁶⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 361 و370، وما يليها.

¹⁶⁶ - سباهي، مصدر سابق، ص 364.

¹⁶⁷ - تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في تموز 1959 والمنشور في جريدة "اتحاد الشعب" في 29 أيلول 1959. ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 1 ج 2 ص 512 وما يليها.

رشيد عالي الكيلاني، والتي حدد موعد تنفيذها مساء يوم 9 كانون الأول 1958. أما مؤامرة الشواف فقد تم الشروع بها فعلاً، وكانت يوم 7 آذار 1959. إن جميع قادة هذه المؤامرات قوميون وليسوا عملاء للاستعمار. وكان جميعهم، باستثناء رشيد عالي الكيلاني، من الضباط الأحرار. لا يمكن تزكية تلك المؤامرات من دعم ومساعدة الاستعمار وعماله لها، هذا فضلاً عن دعم الإقطاعيين والرجعيين الفعال لجميع النشاطات التأميرية. وكان ذلك واضحاً في مؤامرة الشواف بشكل خاص. إلا أن تأكيد سباهي على صواب تلك التوقعات، دون الإشارة إلى ظروفها، لا يتطابق مع واقع المؤامرات التي حصلت، ومن شأن ذلك تخفيف المسؤولية عن كاهل قوى التعصب القومي العروبي في النشاط التأميري ضد الجمهورية العراقية الفتية، من جهة، والتقليل من يقظة الحزب ومعرفته بطبيعة القوى التي ستآمر .

ويواصل سباهي تكملة الفقرة التي استشهد بها فيقول: "كذلك شخص، عن حق، أن التهويش ضد الشيوعية واستغلال الحساسية تجاه الحزب، التي أوجدها وغذاها الاستعمار، وتركها إرثاً بغيضاً، يمكن أن يستتر به النشاط الاستعماري والرجعي ضد الجمهورية". ثمة عدم دقة في هذا الحكم ، ما كان على سباهي تمريره. لا شك بأن الاستعمار قد غذى الحساسية تجاه الحزب، ولكن من أوجدها فهو ليس الاستعمار، بل الصراع الطبقي وتجلياته والأشكال التي اتخذها في المجتمع.

ضوء على التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للموصل

ومن أجل الإحاطة بمؤامرة الشواف، من المفيد إلقاء بعض الضوء على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لمدينة الموصل وضواحيها، والتي كانت آنذاك تشمل أيضاً جل محافظة دهوك الراهنة. تعد الموصل إحدى المدن الكبيرة في العراق، وتقع على ضفاف نهر دجلة. ويشكل الكرد معظم سكان القسم الشرقي من المحافظة، وتتوزع في هذا الجزء أيضاً قصبات وقرى أغلب سكانها من المسيحيين الكلدان والأشوريين ومن الكرد الأيزيديين. أما في القسم الغربي من المحافظة، فيتألف السكان من قبائل عربية وتركمانية وكردية. ويتمركز الأيزيديون في منطقة سنجار. وكان للمدينة، منذ القدم وضع خاص، بصفتها المركز التجاري الأساسي في شمال العراق، الذي يربط البلاد بكل من سوريا والأناضول. وكانت المدينة منذ القدم شديدة الارتباط بالريف الذي يحيط بها. وقد وضعت العوائل المتنفذة في المدينة يدها على الأراضي الزراعية بوسائل مختلفة، واحتفظت بنفوذها هذا في العهد الملكي¹⁶⁸.

ويلقي الباحث بطاؤو أيضاً ضوءاً على تلك الوسائل التي استخدمتها العوائل المتنفذة في وضع يدها على الأراضي الزراعية فيذكر ما يلي: "ويسمع الإنسان

¹⁶⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 372 وما يليها.

قصصاً عن فلاح عرض عليه 25% من قيمة أرضه الحقيقية، وإذا ما رفض البيع سيق إلى السجن بتهمة قتل ملفقة في جريمة لم تحصل أبداً وبقي هناك لسنوات، إلا إذا غير رأيه وباع. ويبدو أن إدخال نظام "الطابو" منح أقطاب المدينة فرصاً لسلب الفلاحين مساحات واسعة من الأرض بواسطة وثائق بيع مزورة... الخ. وشكلت الرهون سلاحاً آخر من الأسلحة المفضلة. ومهما كانت الأساليب، فإن الأرض انتقلت بكاملها تقريباً إلى أيدي أصحاب الطابو، الذين كثيراً ما يكونون أسياد أرض غائبين، حتى أنهم لم يروا الأرض التي يملكونها"¹⁶⁹.

وبمرور الزمن، نشأت علاقات خاصة بين أثرياء الموصل وشيوخ شمر ورؤساء القبائل الكردية من الزيباريين والهركيين والريكانيين وغيرهم، ومع رؤساء الطائفة الايزيدية في سنجار. وكانت هذه العلاقات تنعكس سلباً على أوضاع الفلاحين كلما ازدادت وثوقاً بين أثرياء الموصل ورؤساء قبائلهم. ولهذا كان الفلاحون يضمرون الحقد لأثرياء الموصل. وفي هذا كان يتماثل موقف الفلاحين على اختلاف أديانهم وانتمائهم القومي. ومقابل هذا الاصطفاف الطبقي، برز توزع مماثل في محلات سكنة المدينة بين أثريائها وفقرائها، وبين الأخيرين نسبة غير قليلة من الفلاحين النازحين من الريف، أكثرهم أكراد، هروباً من ظلم الإقطاعيين¹⁷⁰.

ولم يكن الفلاح في ربيع 1959 هو نفسه فلاح العهد الملكي، المهزوم والجاهل ومطاطئ الرأس، بل غيرت ثورة 14 تموز وقانون الإصلاح الزراعي مزاجه ووعيه السياسي. وشاهد الفلاح بأعينه واقتنع بأن سطوة الإقطاعيين والأثرياء التي ورثها أباً عن جد لم تكن قدراً من الله، ينبغي الاستسلام له. فغداً مرفوع الرأس وأخذ يميز بين أعدائه وأصدقائه. ومن هنا وجدت الأفكار الشيوعية طريقها وانتشارها في أوساطهم في العديد من المناطق. وجاءت الإصلاحات والأجواء الديمقراطية التي حملتها الثورة لتنعش الآمال لدى الأقليات الدينية والقومية في المدينة وفيما حوالياً في نيل مكانة اجتماعية محترمة، بعد أن كانت تعامل معاملة جافية من جانب أثرياء الموصل¹⁷¹.

الاستعدادات للمؤامرة

بعد الثورة ببضعة أشهر، راح الخطباء في مساجد مدينة الموصل يهاجمون الشيوعيين في خطبهم أيام الجمع. وسارع تنظيم حزب البعث في المدينة إلى تجميع

¹⁶⁹ - بطاطو، مصدر سابق، ص 183، والهامش رقم 8. راجع أيضاً سباهي. مصدر سابق، ص 373.

¹⁷⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 373 وما يليها.

¹⁷¹ - سباهي. مصدر سابق، ص 376.

كل القوى المحافظة في ما دعي بـ (التجمع القومي - الديني) الذي ضم ممثلين عن حزب البعث، وحركة القوميين العرب وجماعة الإخوان المسلمين، وعدد من المستقلين للعمل ضد الشيوعيين في المدينة. والى جانب هؤلاء نشط المحامي سامي باش عالم العمري لتكوين تكتل رجعي معادي للحكم. وكون أحمد عجيل الياور، شيخ شمر، جماعة خاصة به من الإقطاعيين. وبدفع من عبد الحميد السراج وجمال عبد الناصر، التقى دهام الهادي، رئيس عشائر شمر في سوريا، برؤساء عشائر شمر في العراق، وأفهمهم بتعليمات السراج، وطلب منهم أن يوحّدوا كلمتهم. ومقابل هذا سيعفى كل من يؤيد التحرك من شمول أراضيهم بقانون الإصلاح الزراعي! وكانت القوة المحركة الفعلية للتمرد جماعة من ضباط الجيش يقودهم محمود عزيز أمر اللواء الخامس في الموصل، والمقدم عزيز أحمد شهاب معاون أمر الفرقة الثانية في كركوك، والعقيد رفعت الحاج سري رئيس الاستخبارات العسكرية.¹⁷²

بدأت كل هذه القوى المختلفة تتقارب فيما بينها في بدايات عام 1959. ولكن الاستعدادات العملية للتمرد لم تبدأ إلا بعد استقالة الوزراء القوميين في 7 شباط من نفس العام. وقد استقرت الخطة، بعد أخذ ورد، على أن يقوم المتمردون في حامية الموصل، أي في اللواء الخامس والذي هو بقيادة الشواف (*¹⁷³)، بإذاعة بيان، بعد السيطرة على المدينة، معطين بذلك إشارة لشركائهم في بغداد لكي يحتلوا، بقيادة العقيد رفعت الحاج سري، وزارة الدفاع ويعتقلوا عبد الكريم قاسم، وينفوه أو يقضوا عليه، ويستلموا السلطة. في الوقت نفسه، كان على ضباط آخرين، بمن فيهم الزعيم الطبقجلي أمر الفرقة في كركوك، أن يعلنوا دعمهم للحركة. وعرض كبار الملاكين كل ما تحتاجه العملية من مال. وألقيت على كاهل الأحزاب، البعث خصوصاً، مهمة تحريك الشارع. وأخذ شيخ شمر الأكبر على عاتقه نقل أسلحة ومحطة إذاعة من حدود الإقليم السوري في الجمهورية العربية المتحدة، الذي وعد

¹⁷² - راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 184. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 380 وما يليها. راجع أيضاً ثمينه ونزار، مصدر سابق الطبعة الأولى، ص 286.

¹⁷³ - * الشواف، هو العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار. اختاره عبد الكريم قاسم في اليوم الثاني للثورة ليكون الحاكم العسكري العام، وأبلغه بالأمر، إلا أن عبد السلام عارف عارضه في ذلك، وأصر على إبعاده إلى الموصل، ليقود اللواء الخامس المرابط هناك، فترك ذلك في نفس الشواف أثراً سلبياً، وشرع في تكوين مجموعة خاصة به من أمراء بعض الوحدات العسكرية. وأظهر موقفاً محايداً تجاه النزاعات في الموصل والتنافس فيما بين القوى المختلفة. وبدأ يغازل القوى القومية. وكان حتى ذلك الحين لم يقطع روابطه السابقة بالحزب الشيوعي. وقد رشحه الحزب الشيوعي ليشغل منصب وزير الداخلية بعد إبعاد عبد السلام عارف، وأبلغه بذلك، ولم يكتف هو سروره بهذا الترشيح، إلا أن قاسم فاجأ الجميع بتعيين أحمد محمد يحيى والذي لم يكن من الضباط الأحرار، لهذا المنصب. فجن جنون الشواف، وزاد في نفقته على الوضع ورغبته في التمرد. فوجد فيه الضباط القوميون في الموصل، ولاسيما قطبهم المحرك، محمود عزيز، ضالته التي يبحثون عنها. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 378. وهامش رقم 14.

أيضاً بإسناد الحركة بكتيبة من المغاوير وسرب من طائرات "الميج" إن لزم الأمر¹⁷⁴.

وجرى اختيار الموصل كمنطلق للمؤامرة، لكون أغلب الضباط في حاميتها من القوميين، ولقربها من سوريا من جهة، وبعدها عن العاصمة بغداد من الجهة الأخرى، إضافة إلى وجود قوة رجعية، ذات وزن، معادية للثورة عداءً جذرياً، لأن الأخيرة ضربت مصالحها في الصميم وزعزعت مواقعها الاجتماعية.

وتمتاز مدينة الموصل بطغيان مشاعر قومية عربية متميزة. ولكن المتآمرين بالغوا بها وبقواهم بشكل عام، عندما كانوا يصفون الموصل بالمدينة المقلدة، واستهانوا بقوى الخصوم. فقد كانت هناك قوى لا يستهان بها تعارض المتمردين. فهناك منظمة الحزب الشيوعي والمنظمات الديمقراطية والمقاومة الشعبية وقوامها سبعة آلاف مقاوم. كما كانت هناك قوى الحزبين الوطني الديمقراطي والديمقراطي الكردي (البارت). ونتيجة لطريقة التفكير السطحية للمتآمرين، فإنهم لم يأخذوا بنظر الاعتبار ما ستفرزه التمايزات الطبقيّة العميقة من نتائج في معركة مصيرية كهذه، هذا فضلاً عن التمايزات الإثنية والدينية. واستهان المتآمرون بتعلق المراتب والجنود بعبد الكريم قاسم، وتعلق الفلاحين به أيضاً كتعبير عن تمسكهم بقانون الإصلاح الزراعي. ولم يكن جميع الضباط في اللواء الخامس من المتآمرين. فباستثناء 18 ضابطاً، بينهم عقيدان ومقدم، فهناك عدد كبير من ضباط الصف في الصنوف الفنية من أعضاء الحزب الشيوعي. وكان هناك العديد من الضباط من مؤيدي عبد الكريم قاسم كالمقدم عبد الله الشاوي، أمر كتيبة الهندسة وغيره¹⁷⁵.

مؤامرة مكشوفة

كانت مؤامرة الشواف مكشوفة، ولم تتمتع بعناصر هامة جدا في الانقلابات العسكرية، وهي المباغتة والسرية والتنسيق المحكم والمركزية الشديدة. فقد تحدثت عنها جريدة التايمس اللندنية في عددها 8 شباط 1958 مشيرة إلى أن أنباء ترددت حول " انقلاب تنظمه بعض العناصر [الناصرية] في الجيش العراقي في الربيع " (ربما كانت الجريدة متعمدة في كشف ذلك، فلم تكن بريطانيا تؤيد انقلاباً نصرانياً في العراق وهي التي خرجت متخنة بالجراح من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، خلافاً لأمريكا التي كانت تدعم ذلك). وأحيط قاسم علماً بالمؤامرة، في يوم 23 شباط، من قبل الحزب الشيوعي العراقي، وقد كشف الحزب عن ذلك في مقال افتتاحي في جريدته "اتحاد الشعب" بعد قمع المؤامرة، وتحديداً يوم 11 آذار 1959. ووصلت إلى قاسم معلومات مماثلة من الحزب الوطني الديمقراطي ومن العقيد طه الشيخ أحمد مدير الاستخبارات العسكرية. ولم يكن التنسيق بين قادة

¹⁷⁴ - راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 185 وما يليها.

¹⁷⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 382 - 384.

الانقلاب بالمستوى المطلوب. فقد أسرعت الموصل في التنفيذ ولم تصغ إلى نصائح رفعت الحاج سري الذي كان يطالب بالتأني لعدم استكمال الاستعدادات في بغداد.

لقد عازمت الأحزاب والقوى الديمقراطية وأنصار السلام على عقد مهرجان لأنصار السلام في مدينة الحلة، إلا أن عبد الكريم قاسم أراده في الموصل. فجرت الموافقة على ذلك، وحدد له موعد 6 آذار 1959. وقررت القوى الديمقراطية القيام بأوسع تحشيد جماهيري، وذلك لتحذير القوى المتآمرة وتنبيهها إلى خطر ما تنوي الإقدام عليه. وبطلب من قاسم، قامت مديريةية السكك الحديدية وأجهزة الأمن بتقديم كل التسهيلات الضرورية لعقد المؤتمر في مواعده المقرر¹⁷⁶.

لقد ظل الحزب الشيوعي يتابع التحرك بانتباه. ففي 27 شباط 1959 نشرت جريدة "اتحاد الشعب" مقالا افتتاحياً، حذرت فيه المتآمرين في الموصل، وأشارت إلى الاجتماعات التي عقدت بين رئيس المباحث العامة عبد اللطيف ورئيس المكتب الثاني حكمت الميني من العربية المتحدة، والضابط العراقي محمود حيدران في ناحية تل كوجك.

منذ الخامس من آذار، راحت الجماهير تتدفق إلى مدينة الموصل من المدن والقرى المحيطة بها، ومن المدن الأخرى في البلاد لتشارك في مهرجان أنصار السلام. وقد استخدمت كل وسائل النقل لهذا الغرض. وجاء كثير من سكان القرى سيراً على الأقدام. وقد ساهم في المهرجان الذي عقد في مواعده المحدد حوالي ربع مليون شخص. وكان المشاركون يرددون في شوارع الموصل شعار "زعيمنا الأوحده عبد الكريم قاسم" و"ماكو زعيم إلا كريم". وسار كل شيء بسلام. وبقيت القوى المؤيدة للتمرد في بيوتها. واتخذ المهرجان قرارات تؤكد على دعم مسيرة الجمهورية العراقية على طريق الديمقراطية والسلام... الخ¹⁷⁷.

الشروع بالمؤامرة

يقول بطاطو "وفي منتصف صباح اليوم التالي، 7 آذار، غادر أنصار السلام الموصل. وكانت بقية اليوم السابع مليئة بالمظاهرات والمظاهرات المضادة، التي تزايد التوتر فيما بينهما تدريجياً، وفي حوالي الساعة الثانية من بعد الظهر، تدفق البعثيون ومؤيدوهم من النبي شيت، بقيادة فاضل الشكرة، عبر شارع فاروق وهاجموا عدداً من المكتبات اليسارية ومقهى علي الحجّو، مكان لقاء الشيوعيين وأحرقوها كلياً. وفي وقت لاحق، حوالي الساعة الرابعة، وبالقرب من مكتب البريد، اصطدم البعثيون - الذين عُزّزوا الآن بأتباع عائلة كشمولة الذين كان كثيرون منهم

¹⁷⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 364 وما يليها.

¹⁷⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 386. راجع كذلك بطاطو. مصدر سابق، ص 192.

مسلحين - بالشيوخ الذين خرجوا من حي الكاوي وعلى رأسهم عباس هباله. وصحب العراقي إطلاق نار ووقوع إصابات" 178.

في إثر الاصطدام تفرقت مظاهرة القوى القومية، وتعززت المظاهرة الديمقراطية بأعداد غفيرة من الناس المسلحين بالقضبان الحديدية والعصي. وكانت الحماسة قد بلغت بالجماهير إلى الحد الذي راحت تستهين بكل شيء. ولم تتردد عن فعل ما سبقها إليه القوميون. إذ أحرقت مكتبة فاضل الشكرة، ومكتبة آل كشمولة، ومحل محسن العاني وقتلت أخاه. وعندها عمد الشواف إلى تطبيق ما دعاه بالخطة الأمنية المعدة مع المتآمرين. فأنزل الشواف الجيش إلى المدينة، خلافاً لأوامر رئيس أركان الجيش التي تقضي بعدم إنزال الجيش إلى شوارع الموصل، وأعلن الأحكام العرفية. وتم استدعاء العناصر القومية وجماعات من عشيرة شمر إلى معسكر الغزلاني وزودت بالسلاح، وكلفت جماعات مسلحة منهم بإلقاء القبض على كوادر الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية البارزة. وألقي القبض على عدد من الضباط وضباط الصف الشيوعيين والمؤيدين لعبد الكريم قاسم. ثم شرع بتجريد كتيبة الهندسة والوحدات العسكرية الأخرى المشكوك بولائها للشواف. وأرسل المعتقلون جميعاً وعددهم حوالي 60 شيوعياً ومؤيداً لهم إلى الثكنة الحجرية. ولم يسلم من أعضاء اللجنة المحلية سوى عمر محمد الياس وفخري بطرس. وسلم من الاعتقال كذلك المحامي حمزة السلطان المكلف من قيادة الحزب بمهمة الإشراف على المنظمة ومهدي حميد قائد المقاومة الشعبية 179.

في مساء 7 آذار، وبعد أن تمت السيطرة على المدينة، قرر الشواف والضباط القوميون تنفيذ المؤامرة دون انتظار موافقة شركائهم الآخرين في بغداد وكركوك وغيرهما. فأمر الشواف بإرسال قافلة عسكرية لجلب الأسلحة والإذاعة من تل كوجك طبقاً للاتفاق مع مخابرات الجمهورية العربية المتحدة. وفي تل كوجك كان الشيخ أحمد عجيل الياور بانتظارهم. وسلمهم العقيد برهان أدهم، من المخابرات السورية الأسلحة والإذاعة، ومعه مهندس من إذاعة دمشق يدعى يوسف أبو شاهين. وقد وصلت القافلة في الساعة الثانية من صباح 8 آذار. وبوشر بنصب الإذاعة في معسكر الغزلاني. وتولت عشائر شمر نقل الأسلحة. وتدفق بضعة مئات من أفراد شمر نحو المدينة، وجرى توزيع الأسلحة على العناصر القومية والموالين لها. ولتعذر سماع صوت الإذاعة خارج الموصل، حتى بعد الاستعانة بمهندس من شركة نطف الموصل، رتب عبد الحميد السراج أمر إذاعة بيانات التمرد وتعليقاته من إذاعة دمشق وحلب باسم "إذاعة الموصل". وكان الضابط المتقاعد محمد الدرة، وهو من حزب الاستقلال، قد أعد بيان التمرد. وذيل البيان بعبارة "قائد الثورة"، وعندما قدمه إلى الشواف، كتب الشواف اسمه فوق العبارة

178 - بطاطو، مصدر سابق، ص 193.

179 - راجع سباهي. مصدر سابق، ص 388.

المذكورة، العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، في حين كان شركاؤه يتوقعون بأن يكون البيان بتوقيع، أمر الشواف العسكري المباشر، الطبقلي¹⁸⁰.

لم يؤيد التمرد، خارج الموصل سوى حاميتي عقرة والعمادية، وعدد من ضباطهما. وخرجت مظاهرة في بغداد بلا قيمة حقيقية (حسب تعبير بطاطو) نظمها البعثيون في الكرخ. سارعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حازمة وسريعة ضد التمرد. إذ أحيل الشواف على التقاعد فوراً، وأعلن عن تخصيص مكافأة عشرة آلاف دينار لمن يسلمه إلى الحكومة حياً أو ميتاً. وأصدرت الحكومة بياناً يدعو عشائر الموصل والمخافر قطع الطريق على المتمردين الهاربين إلى الحدود السورية. وتوالت برقيات قادة الفرق والوحدات العسكرية في كل أنحاء البلاد التي تستنكر التمرد. ووجه قادة المنظمات الديمقراطية النداءات التي تدعو الجماهير إلى العمل على سحق المؤامرة والمتآمرين الخونة. وأخذت وسائل الإعلام، بما فيها الحكومية، على عاتقها نشر هذه النداءات على أوسع نطاق، وكانت الإذاعة تكرر بثها. وقد هب قرابة خمسة آلاف مسلحاً كردياً وعسكروا على تل نينوى، قرب الموصل. ووضعوا أنفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية لقمع التمرد، ودخل ما يقرب ألف مسلح منهم شوارع الموصل، واشتبكوا مع القائمين بالتمرد. وفي صباح اليوم التالي، 9 آذار، أرسل المتمردون طائرتين هاجمتا مرسلات الإذاعة في أبوغريب وقصفتها. إلا أن القصف الحق بها أضراراً طفيفة، ولم ينقطع البث الإذاعي. ولكن القصف تسبب في قتل بعض المواطنين. وقد سارع جنود الطيران لتعطيل المطار في الموصل¹⁸¹.

قمع التمرد

في ذات الوقت، طارت أربع طائرات نفثة من معسكر الرشيد وحلقت في سماء الموصل وألقت المناشير عليها، وهي تدعو جماهير المدينة إلى مقاومة التمرد. ثم قصفت ثكنات الجيش، وضربت بالصواريخ مقر الشواف، وجرحته هو شخصياً، فهرع إلى مستشفى القوة الجوية للمعالجة، إلا أن الجنود الذين كانوا يهتفون بموته قضوا عليه، كما تقول بعض المصادر. إلا أن الطبيب الذي عالجه قال في شهادته أمام محكمة أمن الدولة في كركوك عام 1964 إن الشواف بعد أن حوضر في المستشفى أقدم على الانتحار. ومع ذلك حكمت هذه المحكمة على عدد من الجنود بتهمة قتل الشواف.

ولكن حين تبين نهاية التمرد الفاشل، تقرر، كما يؤكد أوريل دان، "القضاء على المحتجزين اليساريين البارزين وقد اضطلع محمود عزيز بمهمة التنفيذ. فكان كامل

¹⁸⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 390. راجع كذلك ثمينة ونزار، مصدر سبق، الطبعة الأولى، ص 274 وما يليها. راجع الهامش رقم 3.

¹⁸¹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 391 وما يليها. راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 194.

القزنجي أول من ناداه من غرفة الاحتجاز الجماعية... و[هو] نصير بارز للسلم وشخصية وطنية معروفة. أطلق محمود عزيز النار عليه فور خروجه وأرداه قتيلاً. بعد هذا رفض رفاقه الخروج عند مناداتهم بالأسماء. واشتد الاضطراب وتعاضم إلى الحد الذي أرتوي فيه إرجاء عملية القتل إلى صباح اليوم التالي" ¹⁸². وبعد قصف مقر الشواف، هرع جنود وضباط صف كتيبة الهندسة، وهم مسلحون بالعصي وقضبان الحديد، تساندهم جماهير من المدينة، نحو السجن العسكري في الثكنة الحجرية لإطلاق سراح المعتقلين. وبعد معركة مع حرس السجن تم تحرير السجناء. ولكن بعد أن قتل خير الله عسكر المقدم عبد الله الشاوي الذي طلب من محمود عزيز الاستسلام، وقتل العريف حرز كذلك. فسارع محمود عزيز إلى الفرار. واستجابة لنداءات عبد الكريم قاسم، تدفقت حشود من البارزانيين والأيزيديين إلى الموصل للمساهمة في قمع التمرد. وسارع الجنود من الكتيبة الثالثة، بقيادة ضابطين شيوعيين إلى الاستيلاء على ترسانة السلاح في الكتيبة المذكورة، ووزعوها على أبناء الشعب ¹⁸³.

وخلال ثلاثة أيام بعد قمع التمرد، عمت المدينة فوضى شاملة، واضطرب الأمن تماماً. إذ تدفقت أعداد كبيرة من العشائر الكردية والعربية إلى داخل المدينة. وتحولت الاصطدامات بين الطرفين إلى أعمال انتقام وثار وتصفية الحسابات الشخصية المتبادلة. ولعبت النعرات الطبقية والقومية والدينية دورها في عمليات القتل والانتقام. ويقول بطاطو في هذا الصدد: "وكانت عمليات الانتقام العاجلة التي لجأ إليها الجنود والجموع المسلحة في لحظات غضبهم الوحشي - في جزء كبير منها - سداداً لحساب النزيف الرهيب الذي عانوا طويلاً منه. لقد تعرضوا مرات عديدة لإطلاق النار من البيوت التي تحصن فيها القوميون وملاك الأراضي. ونصبت الرشاشات في قصر شيخ شمر ولم يتمكن أحد من إسكاتها حتى أحضر الجنود الشيوعيون الدبابات وأطلقوا بضع قذائف على القصر" ¹⁸⁴.

ويشير سباهي إلى أن أجهزة الدعاية المعادية نفخت كثيراً في الأحداث، وبالغت في ذكر الخسائر والضحايا، وشوّهت صورة الأحداث، وجرى تزيف الوقائع، ونسب إلى الشيوعيين الكثير مما لم يرتكبه، أو ارتكبه غيرهم. ولكن طبقاً لإحصائية قدمتها لجنة شكلت من الطرفين، وكان في عدادها فخري بطرس، أن عدد القتلى من جميع الجماعات بلغ 125 قتيلاً و335 جريحاً. أما بطاطو فيذكر بأن عدد القتلى 200 حسب محمد حديد ¹⁸⁵.

¹⁸² - اوريل دان، "العراق في عهد قاسم" الجزء الأول، ترجمة جرجيس فتح الله، دار نيز للطباعة والنشر 1989، ص222.

¹⁸³ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص392 وما يليها.

¹⁸⁴ - بطاطو. مصدر سابق، ص197. راجع سباهي. مصدر سابق، ص394.

¹⁸⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص401. راجع كذلك بطاطو، مصدر سابق، ص200.

من المسؤول؟

يطرح سباهي التساؤل التالي: "تري، كيف يمكن توزيع المسؤوليات عما حل بالمدينة من مذابح ومآسي". فيشير عن حق، إلى أن المسؤولية الأولى بالطبع، تقع، على العناصر التي أسهمت بالتآمر وتلك التي حركتها ووفرت لها المستلزمات المادية والمعنوية لكي تقدم على ما أقدمت عليه، ويندرج في إطار هذه العناصر القوى القومية العربية المتعصبة، التي اندفعت إلى التآمر دون أن تحسب للمصلحة العامة أي حساب، والقوى الرجعية من عملاء الاستعمار ورجالات الإقطاع، ومن ورائهم الدوائر الاستعمارية وقيادة الجمهورية العربية المتحدة التي ذهبت إلى أبعد الحدود في دعمها للتآمر. وقد كشف عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة في مذكراته عن دور عبد الناصر الشخصي، وكيف ساهم في حملة التهويل والمبالغة والأكاذيب أثناء المحاولة الانقلابية وبعدها. ومما ذكره البغدادي واقتبسه الباحث جرجيس فتح الله ما يلي:

"وقام جمال [عبد الناصر] في ليلة 12 آذار باتخاذ العدة لإعداد ما يلزم من الدعاية لتغطية ذلك الفشل الذي حدث في الموصل وكتب عدة أخبار لتتشر في الصحف وكانت كلها تهدف إلى إثارة الشعب العراقي ضد [قاسم] وذلك عن طريق تجسيم الخسائر ومحاولة إثارة العطف أيضا على الثوار بالتنديد بالإجراءات التي اتخذها (قاسم) هناك فادعى أنه قام بإعدام 60 ضابطاً، كما أعدم أيضاً كل شخص مدني شك في أنه تعاون مع الثوار. وأن ذلك تم بدون محاكمة... كانت هذه الأخبار المفتعلة التي يكتبها [عبد الناصر] تذاع من محطة إرسال سرية لتذيع باسم ثوار الموصل وضعت في منطقة الغوطة القريبة من دمشق وقامت بإذاعة بيان الشواف... وتعليقات أخرى ضد (قاسم) (ص 82 و 89 طبعة القاهرة)

ويدين الباحث فتح الله هذا السلوك السياسي وأضراره إدانة صارمة تغني المرء عن أي تعليق بقوله: "ولا يلوح في كل ما ورد ذكره هنا أي بصيص من شعاع لتلك السجايا العربية الأصيلة التي تغني بها الشعراء ولا للمبادئ الخلقية العامة التي تعارف عليها البشر لا من أولئك الذين ثاروا باسم العروبة ومن أجل الوحدة العربية، ولا من أولاء الذين نقلوا أقوالهم وكتبوا في مدحهم وتأيينهم والثناء على أعمالهم. ويقيناً أنهم الحقوا بالعروبة والوحدة العربية - كفكرة قومية سامية وهدف رفيع - ضرراً أكبر بكثير من ذلك الذي ألحقه بها أعداؤها ومخالفوها"¹⁸⁶.

ويحمل سباهي، وهو على حق، عبد الكريم قاسم المسؤولية بالدرجة الثانية، عندما يشير إلى أن هذا لا يعفي بالطبع مسؤولية الجانب المقابل لدفع الأمور إلى حد الانفجار والتصادم. لقد كان كلا الطرفين يسعى إلى تأجيج الأمور وتفجيرها كما

¹⁸⁶ - جرجيس فتح الله المحامي، "العراق في عهد قاسم"، الجزء الثاني، دار نيز للطباعة والنشر السويد - 1989، ص 708 وما يليها.

تتفجر (الدّمة) كما عبر عبد الكريم قاسم عن مخطّطه إلى وفد القوى الديمقراطية في المدينة الذي زاره قبل الأحداث¹⁸⁷.

ويتحمّل قاسم مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات وقائية، تجنّب البلاد تلك المأساة. فقد زوّده الحزب الشيوعي، وجهات أخرى أيضاً، بمعلومات حول تحرك المتأمّرين، كما مر بنا، حتى أن طريق الشعب نشرت أسماء وتحركات بعض المتأمّرين. كان بإمكان قاسم أن يجهّز المؤامرة قبل وقوعها، مثلما أجهّز أربع مؤامرات قبلها. ولكن قاسم كان، كما يبدو، يروم قمع المتأمّرين بشدة وهم متلبسون بالجرم المشهود في هذه المرة، غير آبه بالنتائج المأساوية التي ستصيب أبناء الشعب وتداعيات ذلك. ويتحمّل قاسم قسطاً كبيراً من مسؤولية القسوة المبالغ فيها في قمع المتمردين بندايات ودعوات وسائل إعلامه بسحق المتمردين الخونة، وكان بإمكانه أن يصدر نداءً يدعو فيه القوى السياسية والجماهير الشعبية إلى "عدم أخذ القانون بيدها" وإلى تسليم المتأمّرين للسلطات.

يقول الفقيه زكي خيري "ودعا قاسم الجماهير لمطاردة فلول الفتنة وأباح دماءهم لمدة ثلاثة أيام. وكان ما كان. ولكن بعد بضعة أيام ألقى المقاومة الشعبية القبض على نفر من المشاركين في الفتنة وهم من رجعيي الموصل وبعد محاكمتهم في محكمة شعبية أخذتهم إلى دلماجة بالقرب من الموصل وأعدمتهم! واستغل قاسم الفرصة لينزل ضربة معادلة لحلفائه لاسترضاء أعدائه وليؤججه هؤلاء ضد الشيوعيين.¹⁸⁸

ويستشهد بطاوط بأقوال الشهيد مهدي حميد^(189*) قائد المقاومة الشعبية في الموصل، لإلقاء الضوء على هذه النقطة، فيذكر في الصفحة 199 من كتابه الثالث ما يلي: "وفي وقت لاحق، في العام 1963، ادّعى مهدي حميد أن قاسم أصدر يومها أوامره بـ"إبادة كل من أظهر مقاومة أو حمل السلاح ضد الحكومة" وأن هذا شجّع "الأعمال المتهورة" و"الأفعال الانتقامية"، وادّعى كذلك أن قاسم أشار في لحظة معينة، وعبر قائد الحامية، إلى أنه "لا حاجة إلى إرسال مثل هذا العدد الكبير

¹⁸⁷ - سباهي، مصدر سابق، ص 397 وما يليها.

¹⁸⁸ - زكي خيري، مصدر سابق ص 204.

¹⁸⁹ - * كان مهدي حميد، ملازم أول مدفعي في عام 1945، وأحيل على التقاعد لتأييده الثورة البارزانية. وفي عام 1949 كان من بين من عملوا في المراكز الحزبية بعد إعدام الرفيق فهد، وألقي القبض عليه في ربيع ذلك العام. كان موقفه صلباً في التحقيق، وحكم عليه بالسجن المؤبد، وأرسل إلى سجن نقرة السلطان. وظل في السجون، وكان أحد أبرز المسؤولين الحزبيين في منظمات الحزب السجنية، حتى ثورة 14 تموز، حين أطلق سراحه. وعين أمراً للمقاومة الشعبية في الموصل. وقد وصل إلى الموصل مع بدء التمرد. وتقديراً لبسالته ودوره رُفِع إلى رتبة رئيس وعُين أمراً للمقاومة الشعبية لعموم المنطقة الشمالية من البلاد، كما سنأتي على ذلك. ولكن بعد أن ساءت العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي حكم عليه بالإعدام، ونفذ الحكم به بعد انقلاب شباط 1963. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 394.

من المعتقلين إلى بغداد، فماذا سنفعل بهم هنا؟ تخلصوا منهم هناك في الموصل".
وآدعى مهدي حميد كذلك أن "سلطة الاعتقال والتحقيق عهدت إلينا [أي إلى
المقاومة الشعبية] رسمياً وبرسالة رسمية ومن القائد الذي لم يُستدع، عموماً،
كشاهد في محاكمتنا [عام 1960]، مع إننا طلبنا تقديمه للدليل... في الواقع، لقد
ألقي كل اللوم علينا... لكن المسؤولية الأولى تقع على قاسم... وقائد الموصل...
والإ، لماذا لم يوقفونا... وهو ما كان بإمكانهم أن يفعلوه... خصوصاً بعد وصول
اللواء الأول". (الفراغات موجودة في النص. جاسم) ويذكر بطاطو كذلك في نفس
هذه الصفحة وما يليها ما يلي:

"ومهما كان الأمر، فإن العراقيين ما زالوا يذكرون كيف أنه، عند نقطة معينة من
محاكمة مهدي حميد ورفاقه أمام المحكمة العسكرية الأولى في عام 1960، أوقفت
الجلسات العلنية للمحاكمة بطريقة مفاجئة ولسبب غير معلوم. وساد يومها انطباع
عام بأن المحاكمة كانت تقدم دليلاً يورط قاسم نفسه".

وبصرف النظر عن كل شيء، فلم يكن هناك طريق سوى العنف لقمع التمرد
المسلح، بعد أن وقع. وبسبب من انخراط قوى مدنية واسعة، متنوعة ومتخصصة
في الاصطدامات، فكان من الطبيعي أن ترتكب خلالها، وخاصة في اصطدامات
عنيفة كهذه، انتهاكات من قبل جميع الأطراف، بمن فيها الحزب الشيوعي العراقي
ومنظّمته في الموصل. "إن جذور الكثير من العدوانية التي شاهدها أيام آذار
(مارس) كانت تعود إلى الخوف المشترك الذي يبدو أنه سيطر على كل أطراف
النزاع: الخوف من أن الفشل في تلك اللحظة التاريخية الحرجة قد يجر وراءه
الدمار على أيدي الخصوم"، كما يشير بطاطو في الصفحة 200 من كتابه الثالث.
إن ما يقوله بطاطو، يفسر لنا تلك القسوة، المبررة وغير المبررة لقمع التأمّر.

وعند الإشارة إلى مسؤولية الشيوعيين في الانتهاكات التي حدثت خلال قمع
مؤامرة الشواف في الموصل، ينبغي أن لا ننسى، كما يشير سباهي، إلى ما بذله
الشيوعيون لتدارك ما يمكن تداركه لإنقاذ العديد ممن أوقعهم حظهم العاثر في أيدي
الجماعات الغاضبة. وقد بذل الشيوعيون كذلك جهوداً كبيرة لتوفير الشاحنات
ولعودة المسلحين الذين قدموا إلى الموصل إلى مدنهم وقراهم بعد أن انتهى التمرد.
وقد استمرت هذه العملية أربعة أيام. كما نظم الشيوعيون عملية حصاد المحاصيل
لآلاف الدونمات من أراضي الجزيرة الشاسعة، والتي هجرها أصحابها وفرّوا إلى
الجمهورية العربية المتحدة، وسلموا المحاصيل إلى الدولة. وقد أثارت العملية
إعجاب المعنيين والخبراء في الزراعة¹⁹⁰.

¹⁹⁰ - سباهي، مصدر سابق، ص 401.

لقد ساهم الشيوعيون في قمع مؤامرة الشواف، وظل عبد الكريم قاسم يشيد بالدور الذي لعبوه في قمع التمرد. و" أن قاسم دعا، بعد فترة قصيرة من أحداث الموصل، مهدي حميد وقادة شيوعي الموصل إلى بغداد، وأطرى إخلاصهم، وقدم لهم مسدسات هدية، وقدم منحة للحزب الشيوعي قيمتها 1500 دينار. وإلى هذا، قبل مهدي حميد مجدداً في الجيش وقدمه إلى رتبة رئيس وأسند إليه قيادة قوات المقاومة الشعبية في كل الجزء الشمالي من البلاد"¹⁹¹. وعند استقبال عبد الكريم قاسم لأبناء الموصل رحب بهم وقال: "أنا واحد منكم. الشعب الموصل قد قضى على المتآمرين بسرعة هائلة، ونحمد الله على مجيئكم إلى هنا. الكل يعلم أننا غير سفاكين، بل السفاكون هم الذين سفكوا دماء الأبرياء نتيجة الغدر والخيانة ولطخوا أيديهم بدم المؤامرة. أرجو أن يكثر الله من أمثالك المخلصين"¹⁹². ولكن ما أن بدأت العلاقات تسوء ما بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي، حتى راح يستخدم محاكمات قادة الشيوعيين في الموصل، ورقة يشهرها بوجه الحزب، حتى حكمت عليهم محاكمه العسكرية بالإعدام، وقام انقلابيو شباط بتنفيذ هذه الأحكام.

وعاد عبد الكريم قاسم وصرح أمام الوفد الرياضي اللبناني، الذي زاره في مستشفى السلام بعد محاولة اغتياله في شارع الرشيد: "إن المسؤولين عن مذابح الموصل، هم الذين تآمروا علينا. نحن لم نتآمر. والمسؤول عن مجزرة الموصل هم أولئك. كان السلاح بيد الجيش، وبيد بعض القادة الذين خانوا البلد وكان الأهليون عزل من السلاح. فناديننا الأهلين وقلنا لهم الجمهورية في خطر، وأنتم ملزمون بالدفاع عن كيانها الذي تفانينا من أجله في الثورة"¹⁹³.

الاغتيالات في الموصل

بعد قمع مؤامرة الشواف، حصل في البلد مد ثوري عظيم تحققت خلاله إنجازات وطنية. ولكن قبل الانتقال إلى تناول هذا الموضوع، نشير إلى التداعيات السلبية التي حصلت في الموصل بعد بضعة أشهر من قمع مؤامرة الشواف. لقد أدركت القوى التي وقفت إلى جانب التمرد، أن سياسة عبد الكريم قاسم قد اتجهت، منذ منتصف عام 1959، نحو التضيق على الشيوعيين واليسار عامة، والتي انعكست في الموصل بإجراء تنقلات واسعة في أوساط المسؤولين والموظفين المحليين شملت المتصرف ومدير الشرطة والضباط وحتى ضباط الصف في وحدات الجيش. وكانت التنقلات ترمي إلى إضعاف مواقع الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الأخرى، وتعزيز مواقع خصومهم. وأرسلت هيئة تحقيق خاصة للتحقيق فيما دُعي بالأعمال التي ارتكبتها "الفوضيون" وهي مزودة بأسماء الشيوعيين الذين يراد اعتقالهم ومحاكمتهم.

¹⁹¹ - بطاطو، مصدر سابق، ص 199. وهامش رقم 56.

¹⁹² - سباهي، مصدر سابق، ص 400، هامش رقم 37.

¹⁹³ - سباهي. مصدر سابق، ص 400. هامش رقم 37.

لذلك سارعت القوى المعادية للشيوعية بتدبير الاغتيالات. وتألفت لهذا الغرض لجان سرية خاصة تتولى تعيين من يراد اغتياله ومن يقوم بذلك، وجمعت الأموال لهذا الغرض. وسرعان ما اتسعت دائرة الاغتيالات لتشمل أناساً على الشبهات. ولم تعد حملة الاغتيالات تستهدف الشيوعيين أو مؤيديهم أو أقاربهم فقط، وإنما امتدت إلى عناصر من الحزب الوطني الديمقراطي والديمقراطي الكردستاني، وإلى أناس لا علاقة لهم بالسياسة أساساً. وارتفعت معدلات القتل إلى مستويات مخيفة حتى بلغت، في بعض الأوقات ما بين 8 و12 حادثة اغتيال في اليوم الواحد ولمدة أسبوعين متتالين. وقد قدر عدد القتلى ما بين 300 و600 قتيلاً. واضطر كثير من العوائل إلى الهجرة عن المدينة. وقدّر عدد العوائل المهاجرة ما بين خمسة آلاف و عشرة آلاف عائلة. وكان نصيب المسيحيين من التهجير هو الأعلى. ويورد الكاتب سباهي أكثر من عشرة أسماء من القتلة الذين اشتهروا آنذاك. وقد انتمى العديد منهم إلى الحرس القومي بعد انقلاب شباط الفاشي عام 1963¹⁹⁴.

¹⁹⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص402.

الفصل العاشر

الحزب ومسألة السلطة في صيف 1959 وتداعيات ذلك

عنون سباهي الفصل الثامن عشر من الجزء الثاني من كتابه بـ"الحزب ومسألة السلطة في صيف عام 1959". ففي الصيف المذكور وصلت الثورة إلى مفترق طرق، فأما أن تواصل التقدم أو أن تتراجع. وباتت إستراتيجية الحزب ومنطلقه الأيديولوجي في تطوير الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية على المحك. وظلت المواقف التي اتخذها الحزب آنذاك من السلطة، أو ما كان ينبغي أن يتخذها موضع جدل وخلاف حتى يومنا هذا. وصار تطور العراق اللاحق يقرأ في ضوء تلك المواقف، لاسيما انقلاب شباط الفاشي عام 1963 وما نجم عنه من مآسي. ومن المفروض أن يساعد التجديد الذي طرأ على أيديولوجية الحزب في الوصول إلى وجهة نظر أكثر نضجاً حول الموقف الذي كان على الحزب اتخاذه آنذاك. ولكن قبل الدخول في "حقل الألغام والحساسيات المفرطة"، على حد تعبير سباهي، سنتطرق إلى مقدمات ذلك الصيف اللاهب.

مد ثوري وإنجازات وطنية وتقديمية

سنتزل، كما يشير سباهي، الفترة القصيرة التي أعقبت دحر مؤامرة الشواف في الموصل في 9 آذار 1959، وحتى خطاب عبد الكريم قاسم في اتحاد نقابات العمال في الثلاثين من نيسان، حية في أذهان الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين الذين عاشوا ثورة 14 تموز وأمجادها. وقد أطلق على هذه الفترة من المد الثوري، التي لم تمتد أكثر من خمسين يوماً، اسم المد الشيوعي، أو المد الأحمر. وقيل بشأنها الكثير مما دونه المؤرخون وما أورده السياسيون في مذكراتهم. لقد أمكن خلال هذه الفترة القصيرة جذب أعداد غفيرة، من شغيلة المدن والأرياف، نساء ورجالا، إلى النشاط السياسي، وتنظيمها في النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والاتحادات الطلابية، وكذلك في مختلف المنظمات الديمقراطية والمهنية، واتسعت قوات المقاومة الشعبية. ووصل توزيع جريدة "اتحاد الشعب" إلى أرقام قياسية. وامتد هذا النشاط السياسي إلى كل زاوية من زوايا البلاد. وفي هذه الفترة، اتسع كثيراً نفوذ الحزب الشيوعي العراقي واكتسب عمله في صفوف الجيش أهمية خاصة. وتواصلت المظاهرات والاجتماعات للمطالبة بتحقيق المطالب الشعبية المهمة التي لم تكن قد تحققت حتى ذلك الحين.

واستجابة لمطالب الجماهير، ورداً على حملات ناصر الدعائية، أقدمت حكومة عبد الكريم قاسم على فك ارتباط العراق بحلف بغداد في 24 آذار 1959، وإلغاء الاتفاقية الخاصة مع بريطانيا، واتفاقية الأمن المتبادل مع أمريكا مع ملحقاتها الاقتصادية والعسكرية. والخروج من منطقة الاسترليني. وعقدت الحكومة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية

والفنية والتجارية تساعد على نهوض البلاد الصناعي والزراعي، وألغت في 16 نيسان مجموعة من القوانين والمراسيم الرجعية التي سنت في العهد الملكي. وأجرت الحكومة تطهيراً في العديد من المؤسسات الحكومية وخاصة في الجيش. وتولت كوادر ديمقراطية ويسارية مهمة الإشراف على الإذاعة والصحافة.

في الجانب المقابل، باتت الشيوعية في العراق مصدر قلق حقيقي لدى قوى عديدة مختلفة، في العراق وخارجه. وتعرض الشيوعيون لحرب دعائية ضروس، تضافر في شنها طيف واسع من القوى، امتد من عبد الناصر والقوى القومية على اختلاف فصائلها، إلى الرجعيين العربية ودول حلف السنتو، وأخيراً أمريكا وبريطانيا ومن سار في ركابهما. وزجت الرجعية المحلية بكل ما تملك من طاقات في هذه المعركة الضارية. وكان ما يجمع بين هذه القوى المختلفة، هو الخوف من زحف الشيوعيين إلى السلطة.

والآن للنظر إلى كيفية تعامل الحزب الشيوعي العراقي مع قضية السلطة خلال تلك اللحظة التاريخية. ولكن قبل الخوض في ذلك لابد من التذكير بأن الاجتماع الموسع للجنة المركزية المنعقد في 6 أيلول 1958 كان قد شخّص وجود تناقض بين واقع أن القوى القائدة للحركة الوطنية والمساهمة فيها هي قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية، وبين واقع أن القوى التي أخذت بيدها زمام السلطة إثر ثورة 14 تموز هي البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية. وأن هذا التناقض هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى إيجاد وتعميق الخلافات داخل الحركة الوطنية ذاتها، بين الأحزاب والفئات الوطنية. ومن الخطأ اعتبار هذا الوضع - وجود هذا التناقض - أمراً طبيعياً. كما لا يصح الاستسلام له والوقوف مكتوفي الأيدي تجاهه. وفي الخامس من تشرين الثاني 1958 قدم الحزب مذكرة إلى عبد الكريم قاسم، عاد وتطرق فيها إلى الموضوع من المنطلقات ذاتها مشيراً إلى أن الصعوبات في إدارة شؤون السلطة في الأشهر الأخيرة يعود إلى التناقض المذكور.¹⁹⁵

المطالبة بإشراك الحزب في الحكم

في 28 نيسان، نشرت جريدة "اتحاد الشعب"، بتوقيع هيئة التحرير مقالاً افتتاحياً تناولت نفس الموضوع تحت عنوان "اشترك الحزب الشيوعي في الحكم ضرورة وطنية ملحة". وفي نفس اليوم صرّح الآن دالاس مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتصريحه المشهور: "إن الوضع في العراق هو أخطر ما في العالم اليوم". وكتبت مقالات أخرى حول نفس الموضوع باسم عامر عبد الله و بهاء الدين نوري. وجاءت هذه المطالبة بالتوافق مع الاستعداد الذي أبداه رئيس الوزراء في تلك الأيام لإجراء تعديل وزارى في حكومته وإدخال بعض الشيوعيين فيها. وقد

¹⁹⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 403 - 405 و 413.

نشرت جريدة الثورة، المرتبطة بعبد الكريم قاسم مباشرة، في 14 نيسان مقالاً اقترحت فيه "إشراك الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكم باعتبارهما الحزبان الوحيدان من الأحزاب المخلصة للثورة واللذان لا يتمتعان بتمثيل وزاري" ¹⁹⁶.

في مساء 30 نيسان 1959 أقام اتحاد نقابات العمال، بمناسبة الأول من أيار، عيد العمال العالمي، حفلاً حضره عبد الكريم قاسم وألقى خطاباً هاجم فيه بعنف الحزبية والأحزاب واعتبرها رجس من عمل الشيطان وأدوات لخدمة الاستعمار!. وفي الأول من أيار نظم الحزب الشيوعي العراقي مظاهرة هائلة ضمت مئات الألوف من العمال والفلاحين وفئات الشعب الأخرى الذين ملأوا شارع الرشيد بحشودهم ويتقدمهم عدد من أبرز قادة الحزب، واستمرت من العصر حتى فجر اليوم التالي، وقيل إنهم زادوا على المليون متظاهر. وكان المتظاهرون يرددون شعارات حددها المكتب السياسي للحزب. وفي موضع من شارع الرشيد راحت الجماهير تردد شعار لم يكن قد أدرج ضمن شعارات المظاهرة، وهو: "عاش زعيمى عبد الكريمى، حزب الشيوعى بالحكم مطلب عظيمى"، وسرعان ما طغى هذا الشعار على الشعارات الأخرى كافة، وصارت الجموع تردده بقوة تبعث على الرهبة. وهرع محمد حسين أبو العيس، المكلف بإدارة المظاهرة إلى سكرتير الحزب، سلام عادل، الذي كان يطل على المظاهرة من شرفة مقر نقابات العمال في شارع الرشيد، لأخذ رأيه بشأن ترديد الشعار، فوافق على مواصلة ترديده، بعد أن عرف بموافقة قيادة المظاهرة عليه. فأوقف أبو العيس محاولاته لمنع ذلك الشعار، فأخذت تردده الجماهير وحتى الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التي شاركت في المظاهرة بإيعاز من عبد الكريم قاسم. لقد أثارت المظاهرة امتعاض عبد الكريم قاسم، وامتنع عن الخروج إلى شرفة وزارة الدفاع ليرد على تحية المتظاهرين كما كانت عادته. ويبدو أن قاسم اعتبر الشعار تحدياً ورداً على خطابه عشية المظاهرة، ولهذا قابل الأمر بجفاء واضح ¹⁹⁷.

سقوط فرضية "المقايضة: برلين بغداد"

بالرغم من منطقية تلك المطالبة، لا من حيث صوابها أو عدمه، فلنا وقفة مع هذا الأمر، بل لأنها منطلقة من سياسة الحزب ومن توقيتها الصائب المتوافق مع وجود نية لتعديل وزاري وصعود نفوذ الحزب إلى الذروة في تلك الفترة، فإن سباهي يثير شكوك تذكر بالشكوك التي سبق وأن أثارها نجم محمود في مؤلفه "المقايضة:

¹⁹⁶ - نجم محمود. "المقايضة: برلين - بغداد" منشورات الغد، 1991 ص 222 وما يليها و315. نجم محمود، هو اسم مستعار لكادر وسطي انشق عن الحزب الشيوعي العراق في عام 1967. (جاسم)

¹⁹⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 416 وما يليها.

برلين بغداد " عندما يقول سباهي: "إن الذي يلفت النظر حقاً، عدا عن الإلحاح في المطالبة الصحفية بالموضوع، أن ليس هناك ما يدل على أن مباحثات في قيادة الحزب قد جرت لتحديد الموقف. ولهذا لم يعرف حتى الآن كيف انجر الحزب إلى دخول هذه المعركة مع السلطة" وفي كل الأحوال إن دخولها بهذا الشكل يعكس خرقاً للعمل الجماعي في قمة القيادة¹⁹⁸. أما نجم محمود فقال قبل سباهي بأكثر من عشر سنوات ما يلي: "... فإن الحقيقة عنها [المقالات التي طالبت باشتراك الحزب في السلطة] لم تظهر حتى الآن. فمن كان المسؤول عنها، وكيف انجر الحزب إليها ودخل معركة لم يكن على استعداد لخوضها، بل لم تكن في حساباته عندما أقدم على طرحها؟"¹⁹⁹.

كان المكتب السياسي يضم آنذاك ، إلى جانب سلام عادل، كل من جمال الحيدري وعامر عبد الله وبهاء الدين نوري. وهم يتواجدون يومياً في مكتب الجريدة. وكان جميعهم موجودين في الوطن في نيسان 1959. ومن المعروف بأن سلام عادل كان شديد الحرص على الإشراف الدقيق على الجريدة. ويشهد بذلك الفقيد زكي خيرى قائلاً: " بيد أن الرضي (سلام عادل) كان أكثر الجميع اهتماماً بتحرير الجريدة، وتتبعاً لكتابة المقالات الرئيسية وتوجيهها سياسياً. وكانت كثرة من المقالات الافتتاحية أما بقلمه أو بناء على رؤوس أقلام وضعها هو"²⁰⁰. فهل يعقل بأن المقالات نشرت من وراء ظهر سلام عادل؟ وهي ليست مقالة واحدة قد تنشر بغفلة عن الإشراف. وإذا لم تكن المقالات قد نشرت من وراء ظهر سلام عادل فهي، إذاً، ضمن الآليات المتبعة آنذاك في النشر. ومما يؤكد ذلك هو عدم وجود أية إشارة إلى عدم معرفة بنشر مقالات عامر وبهاء، لا في الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في 1959، الذي خطأ رفع شعار المشاركة بالحكم، ولا عندما حوسبت الكتلة الرباعية اليمينية وأخرجت من اللجنة المركزية في أيلول عام 1962، حيث لم يكن هناك أي تردد في كشف كل الأخطاء، وخاصة تلك المتعلقة بقطبيها عامر وبهاء، كما يتضح ذلك من محاضر اجتماعات قيادة الحزب والمنشورة في كتاب ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد والتي سنتوقف عندها لاحقاً. هناك تخطئة في بيان الاجتماع الكامل (1959) لعدم الرجوع إلى اللجنة المركزية بشأن رفع شعار المشاركة بالحكم، ولكن هذه مسألة تنظيمية، في حين أن الأسئلة التي يثيرها نجم محمود ويتعاطف معها عزيز سباهي تثير بالأساس شكوكاً سياسية مريبة.

¹⁹⁸- راجع سباهي، مصدر سابق، ص416. خط التشديد ليس في الأصل.

¹⁹⁹- نجم محمود. مصدر سابق، ص306. خط التشديد ليس في الأصل.

²⁰⁰- زكي خيرى. مصدر سابق، ص215.

وعلى غرار نظرية المؤامرة (201*) يتساءل الرفيق سباهي: " كيف انطلق هذا الشعار؟ ومن بدأه؟ ومن أوحى به؟ ويجيب سباهي لا أحد يعرف حتى الآن"²⁰². إن الرد على تلك الأسئلة تكمن في الإجابة على السؤال التالي: لماذا تلقفت الجماهير الشعار بهذه السرعة والحماسة الشديتين؟ الجواب ببساطة هو أنها كانت مهياةً فكرياً ونفسياً لذلك من خلال سلسلة المقالات التي نشرت في جريدة الحزب، ومقالات جريدة الحزب ليست ضرباً من الترف الفكري، بل هي مادة تثقيفية وهي موقف والتزام بسياسة الحزب بالنسبة لمنظماته وأعضائه الذين كانوا يعدون بعشرات الآلاف. لقد كان الشعار وموقف الجماهير منه هي استجابة لمطالبة الحزب وهذا هو تفسير سلام عادل للموضوع، وهو تفسير منطقي. ولم يكتف سباهي بذلك فراح يورد أقاويل لا يمكن تفسيرها إلا طبقاً لنظرية المؤامرة من قبيل: "... أم كان (عبد الكريم قاسم) هو الموحى بالدعوة إلى المشاركة، والتمهيد لها بما قيل إنه لوّح بإدخال الشيوعيين في وزارته، كما يذهب إلى ذلك بعض المؤلفين للضغط على شركات النفط، ودفعها إلى التسليم بمطالبه".

أعتقد بأن عدم خروج قاسم إلى الجماهير ليرد عليها التحية كعادته، يفند هذا الرأي. ويذهب سباهي بعيداً، عندما يورد هذا المثل النموذجي لنظرية المؤامرة فيذكر: "... أو أن الحكام السوفيت، أو خروشوف بالذات، قد أوحى بذلك من أجل أن يتخذ من الدعوة إلى مشاركة الحزب الشيوعي في السلطة ورقة يضغط بها على الدول الغربية التي تشاركه في احتلال برلين لعقد مؤتمر قمة بشأنها والتنازل أمام مطالبه. وكانت الدول الغربية قد دخلت في نزاع دبلوماسي حاد مع الاتحاد السوفيتي حول برلين في تلك الأيام". يستند سباهي في تقديره إلى كتاب "المقايضة: برلين بغداد" ويقول سباهي عن مؤلفه، بأنه "يعول كثيراً على الحدس"²⁰³. ولأن التاريخ لا يكتب بالحدس. ولأن هدف اشتراك الحزب في السلطة والسعي من أجل تحقيقه وتوقيته طرحه هو أمر مبرر وموثق، فما هي قيمة الحدس والتكهنات؟ سوى أن يظهر الحزب وكأنه قرقوز يلعب بمصيره مندس في مظاهرة أو إحياء من هذا الطرف أو ذاك، أو أنه فرعاً من فروع الحزب

201 * نظرية المؤامرة (بالإنجليزية: Conspiracy Theory) محاولة لشرح السبب النهائي لحدث أو سلسلة من الأحداث (السياسية والاجتماعية أو أحداث تاريخية) على أنها أسرار، وغالباً ما يحال الأمر إلى عصابة متآمرة بشكل منظم هي وراء الأحداث. كثير من معتنقي نظريات المؤامرة يدعون أن الأحداث الكبرى في التاريخ قد هيمن عليها المتآمرون وأداروا الأحداث السياسية من وراء الكواليس. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. (جاسم)

202 - سباهي، مصدر سابق، ص 416.

203 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 217. وهامش رقم 17. راجع أيضاً هامش رقم 27 في ص 424.

الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، ينفذ قراراته؟! (جميع خطوط التشديد في هذه الفقرة غير موجودة في الأصل)

يشير زكي خيرى في مذكراته إلى ما يلي: "اجتمع المكتب السياسي بعد مظاهرة أول أيار لتقييم التطورات التي أعقبها ورد الفعل السلبي من جانب قاسم والتوتر في الجو السياسي... وقد جوبه الرضى باحتجاج عنيف من جانب أعضاء المكتب السياسي باستثناء جمال الحيدري، الذي كان موقفه إلى يسار موقف الرضى بوجه عام. لقد وجه أغلب أعضاء المكتب السياسي وأنا من بينهم اللوم إلى الرضى بناء على إقراره هتاف "حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي" الذي أطلق عفويًا من المتظاهرين. فاحتج الرضى بأن الهتاف جاء استجابة من الجماهير لحملة الحزب في جريدته المركزية من أجل اشتراكه في الحكم بصورة حكومة ائتلافية يرأسها قاسم، فهل يليق بالحزب إسكات الجماهير المستجيبة لدعوته؟". أعتقد أن ما جاء فيما قاله زكي يبدد الشكوك وعلامات الاستفهام التي أثارها الكاتب سباهي وغيره.

ويجيب زكي خيرى على سؤال الرضى بالقول: "كان رد الرضى منطقيًا ولكنه لم يفتح المكتب السياسي [لأن غالبية أعضاء المكتب السياسي حدسوا بأن عواقب الاصطدام بقاسم ستكون وخيمة. جاسم] وبعد جدال حاد وطويل توصل الاجتماع إلى تنظيم "حملة تثقيف" لشرح شعار الحزب بصدد الاشتراك بالحكم. وذلك عن طريق عقد اجتماعات محلية صغيرة في المعاهد والمشاريع والمحلات السكنية. ولكن هذه الحملة التثقيفية لم ترض قاسم، بل سدد ضربته الجوابية عليها، بحمل محمد حديد على إعلان تجميد الحزب الوطني الديمقراطي لنشاطه بغياب كامل الجادرجي الذي كان يعالج في الاتحاد السوفييتي".

ويواصل زكي خيرى قائلاً "واجتمع المكتب السياسي لدراسة الوضع المتغير بسرعة والمتوتر وتمخض الاجتماع عن قرار بوقف الحملة التثقيفية "رأباً للصدع في الصف الوطني" وقد عارض القرار جمال الحيدري وكان يرى أن تستمر الحملة حتى يتحقق مطلب الحزب بتمثيله في الحكومة، وإن التراجع غير مأمون العاقبة... الخ. كان الرضى مع إجراء تراجع منظم من جانب الحزب في حين كان الحيدري يرى إن أي تراجع سوف يؤدي إلى الهزيمة".

ويستطرد زكي خيرى قائلاً: "وقد عمل عبد الكريم قاسم في تلك الآونة على إحباط مساعي الحزب الشيوعي لإقامة الجبهة الوطنية من جديد ولذا سعى إلى تجميد الحزب الوطني الديمقراطي. وقد نجح في مسعاه بفضل استجابة محمد حديد له، ووضع الحزب الشيوعي في موضع الدفاع السلبي عن النفس²⁰⁴.

²⁰⁴ - زكي خيرى، مصدر سابق، ص 211.

ما يذكره زكي خيري، إضافة إلى ما ذكرناه، يفند بشكل حاسم جميع الهواجس والشكوك التي تحاول الإشارة إلى أن الحزب انجر إلى رفع شعار المشاركة في السلطة في مظاهرة الأول من أيار بفعل جهة مجهولة! ويشير خيري كذلك إلى سبب إيقاف حملة التثقيف فهي "رأباً للصدع في الصف الوطني". كما يتوقف الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز 1959 طويلاً عند هذه القضية ويؤكد ما ذكره خيري. فقد جاء في الوثيقة الصادرة عنه ما يلي: "وحرصاً منا على تلافي الوضع، وإرجاع التضامن المتين مع السلطة ومع كل القوى الوطنية بادرنا إلى إيقاف الحملة التثقيفية والعمل على تدارك بعض ردود الفعل السلبية لدى القوى السياسية الأخرى التي نشأت في غمار الحملة"²⁰⁵.

يستشهد الرفيق سباهي بما استشهدنا به من الوثيقة الحزبية عن أسباب إيقاف الحزب لحملة التثقيف، ولكنه مع ذلك يذهب إلى أن أسباب إيقاف الحملة كانت بطلب سوفياتي عبر مذكرة يشاع أن جورج تلو حملها للحزب من موسكو، وأن بهاء الدين نوري يشير في مذكراته إلى ذلك. ويتبنى سباهي "نظرية" (المقايضة: برلين - بغداد) فيقول: "نحن نميل إلى إرجاع التراجع المفاجئ إلى المذكرة السوفياتية التي يشار إليها. وكان الاتحاد السوفياتي يواجه أزمة في برلين يوم ذلك، وكان يدفع باتجاه تحييد ألمانيا والحيلولة دون تسليحها والانسحاب من برلين، وعقد مؤتمر قمة للدول التي تحتل ألمانيا أو للدول الكبرى باشتراك الهند، وكان رئيس الوزراء البريطاني، ماكميلان، يميل إلى عقد صفقة مع الاتحاد السوفياتي لقاء دوام مصالحه النفطية في العراق، والوقوف بوجه زحف الحزب الشيوعي العراقي نحو السلطة"²⁰⁶.

لقد تبني سباهي "نظرية" نجم محمود "المقايضة" رغم أنها مبنية على الحدس والشكوك، ولا توجد أدلة عليها. فزيارة ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا تمت في شباط 1959، أما المذكرة السوفياتية فيدعى وصولها للحزب الشيوعي العراقي ليس قبل نهاية أيار 1959، أي بعد إيقاف حملة الحزب للمشاركة في السلطة. ومفتاح برلين لم يكن بيد ماكميلان - وهذا ما كانت تعرفه القيادة السوفياتية - بل كان بيد أيزنهاور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الذي صرح، خلال وجود الوفد البريطاني برئاسة ماكميلان في موسكو، قائلاً "إن الولايات المتحدة لا تتراجع عن التزاماتها في برلين" بوصة واحدة" (التايمس 25 شباط 1959)²⁰⁷. وهذا ما التزمت به أمريكا حتى سقوط جدار برلين. أما إذا كان المقصود مجرد مساعي يقوم بها ماكميلان لدى الأمريكان لعقد قمة لهذا الغرض تتم فيها المقايضة، فالقمة انعقدت في باريس في أيار عام 1960 - أي بعد عام من إيقاف حملة اشتراك الحزب بالسلطة - وباعت بالفشل الذريع بسبب حادث طائرة (يو تو)

²⁰⁵ - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 1 ج 2، ص 517.

²⁰⁶ - سباهي، مصدر سابق، ص 424.

²⁰⁷ - نجم محمود، مصدر سابق، ص 135.

التجسسية التي أسقطت في سماء الاتحاد السوفييتي. وحسب حدس نجم محمود فقد "كان خروتشوف يعمل بجد لجعل موضوع العراق [في هذه القمة] أحد الأوراق السياسية التي سيواجه بها التشدد الغربي إزاء قضية برلين!"²⁰⁸ فما هي العلاقة بين هذا التاريخ وبين مطالبة الحزب الشيوعي العراقي الاشتراك بالسلطة وإيقاف مطالبته والتي كانت قبل عام كامل من التاريخ المذكور. وكان الحزب، عندما كان خروتشوف في برلين، في حالة تراجع وحتى أنه تراجع غير منظم، وثورة 14 تموز منتكسة. فما هي الورقة التي كانت بيد خروتشوف لكي يقاوض بها؟ الم تهافت كامل "نظرية المقايضة" تهافتاً تاماً أمام هذه الوقائع الصلدة؟ لاسيما وأن أصحاب هذه "النظرية" يشيرون إلى مذكرة سوفيتية، يميل سباهي لتصديقها، تطلب من الحزب التراجع عن شعار المشاركة في السلطة في صيف 1959، وليس في أيار 1960. فإلى أي تناقضات وتشوش فكري يمكن أن تؤدي نظرية المؤامرة ونتاجها النموذجي "المقايضة: برلين - بغداد"، هذه "النظرية" التي لا تصلح للبحوث الاجتماعية والتاريخية. وإذا كانت تصلح لشيء فهي تصلح، والحق يقال، للروايات البوليسية.

أما بخصوص المذكرة، فإن الرفيق جورج تلو كان في موسكو للعلاج، وعاد منها بعد الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز 1959، وليس قبل هذا التاريخ إطلاقاً (²⁰⁹ *)، في حين أن الحملة التثقيفية توقفت بعيد تجميد الحزب الوطني الديمقراطي لنشاطه في 20 أيار 1959، وكان ذلك السبب المباشر لإيقاف الحملة كما ذكر زكي خيري. أما بهاء فلا يتذكر تاريخ المذكرة بالضبط ويحدد لها نهاية أيار أو أوائل حزيران 1959.²¹⁰ في حين أنه قد تقرر إيقاف الحملة يوم 22 أيار ونشرته جريدة "اتحاد الشعب" يوم 23 منه. ومن الجدير بالملاحظة أن جميع الذين كتبوا مذكراتهم من قادة الحزب آنذاك لا يشيرون إلى المذكرة التي يذكرها بهاء، وأنا لم أسمع بها خلال وجودي، بعد تلك الفترة، في اللجنة المركزية لأكثر من عقدين. وقد ذكرها بهاء بعد انشاققه عن الحزب وفي مقال متحامل فيه على الاتحاد السوفييتي ومحملاً إياه قسطاً كبيراً من مسؤولية الانحراف اليميني في نهج الحزب السياسي آنذاك. ومن المعروف أن بهاء مدان باعتباره أحد أقطاب الكتلة اليمينية التي أدينت وعوقبت لتحملها مسؤولية ذلك الانحراف اليميني. وسنتوقف عند هذا "الانحراف" لاحقاً.

حقيقة العلاقة بين قيادتي الحزبين الشيوعيين العراقي والسوفييتي

²⁰⁸ - نجم محمود، مصدر سابق، ص 323. خط التشديد غير موجود في الأصل.
²⁰⁹ - * يقول جورج تلو في اجتماع سكرتارية اللجنة المركزية المكرس لمحااسبة الكتلة اليمينية والمنعقد في 2 و 6 أيلول 1962 برئاسة سلام عادل ما يلي: " إنني مع الأسف لم أكن موجوداً في الوطن في الفترة منذ قبيل تمرد الشواف حتى بعد الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز سنة 1959. ثمينة ونزار. مصدر سابق، ج 2 ط 1 ص 239.
²¹⁰ - راجع نجم محمود، المصدر السابق، ص 320.

لا شك بأن السوفيت كانوا يشجعون قيادة الحزب على عدم الاصطدام بقاسم لأن ذلك ليس من مصلحة الحزب واستقرار البلد وتطوره من وجهة نظرهم، ولأنه حكم وطني. ولكن ذلك جاء بعد أن اصطدم الحزب بقاسم وتراجع بمحض إرادته. إن النصائح أو الآراء السوفييتية كانت دوماً استشارية، يمكن أن تقبل أو ترفض، حسب الحالة الفكرية السائدة في قيادة الحزب ومعقولية تلك الآراء. فلولا وجود استعداد فكري داخل قيادة الحزب لما جري التراجع لاحقاً. إن دليلي على ذلك هو أن موقف جميع أعضاء المكتب باستثناء جمال الحيدري وسلام عادل كان يمينياً في اجتماع المكتب السياسي غداة مظاهرة الأول من أيار. وهذا ما يؤكد محمد حسين أبو العيس أيضاً، حيث يقول في مطالعته في المكتب السياسي في 13 أيلول 1962 ما يلي: " وبعد يوم أو يومين [من مظاهرة الأول من أيار] دُعيت لحضور اجتماع للمكتب السياسي... وناقشنا مسألة توسيع الحملة الجماهيرية لتحقيق الشعار [شعار مشاركة الحزب بالحكم]. لم تكن أكثرية المكتب لجانب هذه الحملة... وبعد مناقشات طويلة وافق المكتب على الحملة بعد أن اعتبرها حملة تثقيفية". أما بعد تجميد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في 20 أيار فقد وضع الحزب الشيوعي في موضع الدفاع السلبي عن النفس، كما مر بنا على لسان زكي خيرى، فاضطر الحزب إلى وقف الحملة. وتم ذلك قبل التاريخ الذي يتذكره بهاء لوصول المذكرة التي يتحدث عنها. وهناك أمر آخر جدير بالذكر، وهو أن سلام عادل متهم بالتعصب للسوفيت انطلاقاً من مبدأ التضامن الأممي، وينطبق ذلك على جمال الحيدري أيضاً، فكيف استجاب أغلبية أعضاء المكتب السياسي للمذكرة السوفييتية، وتخلف عن ذلك من يجب أن يكون في طليعة المستجيبين؟!.

هناك نظرة تبسيطية أحياناً لحقيقة العلاقة بين قيادتي الحزبين الشيوعيين العراقي والسوفييتي. وتصور هذه العلاقة أحياناً وكأنها علاقة تابع ومتبوع، في حين أن آراء السوفيت كانت دوماً استشارية، تقبل أو ترفض، حسب الحالة الفكرية السائدة في قيادة الحزب وقناعتها، كما ذكرت توأ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تجاهل الحزب الشيوعي العراقي موضوعة الطريق اللارأسمالي، التي تبناها الحزب الشبوعي في الاتحاد السوفييتي في الستينيات من القرن الماضي، لأكثر من عشر سنوات، من اجتماع اللجنة المركزية في نيسان 1965 حتى عشية مؤتمره الثالث الذي عقد في عام 1976. ورفض الحزب فتوى من سوسلوف، أيديولوجست الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، عضو المكتب السياسي ومسؤول دائرة العلاقات الأممية، تدعو، كما يقول زكي خيرى "بأن نقندي بمثل البلاشفة الذين وافقوا على الوحدة مع المنشفيك في المؤتمر الرابع للحزب في استكهولم (مؤتمر الوحدة). فرفضنا هذه الفتوى" ²¹¹. وكانت الفتوى جواباً على استشارة الحزب للقيادة السوفيتية حول منح إجازة باسم الحزب الشيوعي العراقي لداود الصايغ وحجبها عن الحزب. ورفضت اللجنة المركزية وساطة السوفييت ورأيهم بالموافقة

²¹¹ - زكي خيرى. مصدر سابق، ص 231

على عرض صدام حسين لإجراء حوار معه في عام 1982، بعد خروج آخر جندي عراقي من خرمشهر.

وسبق أن عالجتُ موضوع العلاقة بين قيادة الحزب الشيوعي العراقي والقيادة السوفييتية في مقال تحت عنوان "حقيقة علاقة القيادة السوفييتية بقيادة الحزب الشيوعي العراقي في عقودها الأخيرة" ختمته بشهادة للفقيه زكي خيري وهي تلخص حقيقة تلك العلاقة، ويمكن للمرء أن يركن إلى صدقيتها، لأنها صادرة عن ثاني (الأول الرفيق عزيز محمد) أكثر قادة الحزب معرفة بطبيعة علاقة القيادة السوفييتية بقيادة الحزب الشيوعي العراقي في عقودها الأخيرة أولاً، ولأنها صادرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، لذلك فهي منزهة من المجاملة، وهذا نصها: " كان الرفاق السوفيت يردون على كل استفسار نوجهه إليهم في المنعطفات السياسية الحادة ويقدمون لنا النصح الخالص. ولم يكن رد الفعل من جانبنا إيجابياً دائماً. ولم يقاطعوننا بسبب توترنا بل يواصلون الحوار بروح رفاقية ونفس طويل. وكنا نحن الذين نعرض عليهم خلافاتنا وعلى أشقائنا الشيوعيين الأجانب لنتسلح بفتاويهم في جدالنا مع بعضنا ²¹².

التراجع المنظم (الدفاع الذاتي الفعال)

يبدو أن الضغوط التي راحت تتواصل وتشتد وتتعدد مصادرها، الداخلية منها والخارجية، لحمل قاسم على تعديل خطه السياسي في الحكم باتجاه وسطي بين القوميين والشيوعيين، قد شرعت تعطي ثمارها، منذ أن راح عبد الكريم قاسم يجاهر بنفوره من الحياة الحزبية ودعوته إلى تجميد الأحزاب. وقد وجد عبد الكريم قاسم في موقف محمد حديد وأنصاره المؤيد لتجميد الحياة الحزبية في فترة الانتقال ما يدعّمه لتطبيق خطه السياسي. ولذلك سارع في اتخاذ إجراءات تستهدف تقليص نفوذ الحزب الشيوعي في جهاز الدولة والجيش والإذاعة. وأطلق سراح مجموعة من القوميين المحكومين والموقوفين، وأعاد المبعدين منهم إلى أماكن إقامتهم بهدف استعادة الموازنة في الشارع السياسي. وشدّ قاسم من أزر جماعة عراك الزكم (من الوطني الديمقراطي) الذين ينشطون في الريف لمناوأة الجمعيات الفلاحية التي يساندها الحزب الشيوعي ²¹³.

وطبق الحزب في هذه الفترة الممتدة من إيقاف حملة التثقيف بشعار اشتراك الحزب في السلطة وحتى الاجتماع الكامل للجنة المركزية في 15 تموز 1959، أي سبعة أسابيع، تكتيك التراجع المنظم الذي دعا إليه سلام عادل في اجتماع المكتب السياسي بعد تجميد الحزب الوطني الديمقراطي لنشاطه، كما مر بنا. لم يوظّر

²¹² - المصدر السابق، ص 228

²¹³ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 418 وما يليها، و 424 وما يليها.

الرفيق سباهي هذه الفترة، رغم أهميتها لمقارنتها بالتراجع غير المنظم الذي اتبعه الحزب، بعد الاجتماع الكامل للجنة المركزية (تموز 1959).

فرداً على خطوات قاسم الارتدادية والإجهاار بنفوره من الحياة الحزبية. رفع الحزب في جريدته المركزية "اتحاد الشعب" في يومي 17 و 19 حزيران شعار "لا للانحراف، لا للرجعية" وتحول هذا الشعار، في المظاهرات الجماهيرية، إلى اهزوجة "جبهة جبهة وطنية، لا انحراف ولا رجعية" وفي نفس تلك الأيام وجهت الجريدة نقداً لاذعاً للحزب الوطني الديمقراطي مستغربة "سر الحماسة المفاجئة لـ"فبركة" الوفود الفلاحية وتقديم العرائض وتسيير المظاهرات في أعقاب قرار "تجميد" حزبهم مباشرة"²¹⁴.

وجرى تعديل بنود ميثاق جبهة الاتحاد الوطني، وقدم في 28 حزيران 1959 إلى عبد الكريم قاسم مرفقاً بمذكرة إيجابية وموقعة من قبل ممثلين عن الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الديمقراطي، وجلهم من الذين عارضوا تجميد نشاط حزبهم، إضافة إلى ممثلين عن الجناح اليساري من الحزب الديمقراطي الكردي الموحد. وهذه الخطوة كانت بمثابة رد على دعوة قاسم لتجميد النشاط الحزبي حتى انتهاء فترة الانتقال .

عندما أوقف عبد الكريم قاسم، في 26 حزيران، الدوريات الليلية المسلحة لقوة المقاومة الشعبية، وأحال ستة ضباط شيوعيين بمن فيهم الزعيم الركن داود الجنابي، أمر الفرقة الثانية، في 29 منه على التقاعد، وأشيع في الجو وجود مؤامرة لتوجيه ضربة للحزب، وضع الحزب جميع منظماته في حالة إنذار، وأصدر المكتب السياسي في 3 تموز نشرة داخلية جاء فيها: "عدم السماح باغتصاب السلطات أو العصابات الإجرامية لأي من مكاسب الحزب والرد بصلاية، خصوصاً في المناطق والمدن التي يتمتع الحزب فيها بنفوذ واسع، على كل إجراء موجه ضد الحزب أو أي من التنظيمات الشعبية، حتى وإن أدى ذلك إلى صدامات أو قتال متبادل" ويعلق بطاطو على هذه الفقرة بالقول: "وعلى العموم، كما سنلاحظ فيما بعد، فقد كان الموقف الذي روج له التعميم الداخلي، في جوهره، مجرد دفاع ذاتي فعال"²¹⁵.

مثل على الدفاع الذاتي الفعال

وشهدت بغداد مساء 5\4 تموز تطبيقاً لما أسماه الباحث بطاطو "الدفاع الذاتي الفعال" فقد قررت الحكومة إقامة احتفالات واسعة على الصعيدين الرسمي

²¹⁴ - بطاطو، مصدر سابق، ص217، هامش رقم 68 و 59.

²¹⁵ - بطاطو، مصدر سابق، ص218 وما يليها، خط التشديد ليس في الأصل.

والشعبي، يتخلله استعراض عسكري يقوم به اللواء التاسع عشر بجانب قطعات أخرى وذلك بمناسبة الذكرى الأولى للثورة. وحددت ليلة 4 تموز لإجراء تمرين ليلي تقوم به تلك القطعات العسكرية في بغداد. وتسربت في حينه معلومات من مصادر متعددة تؤكد جميعها على وجود خطة لضرب الحزب باستغلال التمرين العسكري المذكور. وقد اختلفت الآراء حول الجهة التي تقف وراءها، فبعضها يشير إلى عبد الكريم قاسم والحاكم العسكري العام، والبعض الآخر يشير إلى أنها موجهة ضد قاسم والحزب الشيوعي. وتسربت معلومات تفيد بأن اللواء التاسع عشر، الذي كان يأمرة قاسم في الثورة، زود بالسلاح والعتاد، خلافاً لما كان معلناً. كل ذلك جاء ليؤكد المعلومات عن المؤامرة.

وفي إثر ذلك قامت منظمات الحزب المدنية والمنظمات والنقابات الجماهيرية بتعبئة قواها، وخرجت إلى الشوارع بمظاهرات صاخبة في بغداد للتصدي للمؤامرة وذلك بعرقلة إجراء ذلك التمرين. وقد أعلنت السلطة، مباشرة عن إلغاء التمرين العسكري ببلاغ أصدره الحاكم العسكري العام حينذاك، وعزى أسباب ذلك الإلغاء إلى سوء الأحوال الجوية "الغبار". ونشر الكاتب الساخر (أبو سعيد) مقالاً في جريدة "اتحاد الشعب"، تعليقاً على الموضوع، تحت عنوان "عجاج"²¹⁶.

هناك ثمة أكثر من رواية حول هذا الحادث، ولا يسع المجال لمناقشتها تفصيلاً. فبعضها يذهب إلى أنها محاولة لاستلام السلطة عن طريق مغامرة من وراء ظهر المكتب السياسي واللجنة المركزية قام بها سلام عادل وجمال الحيدري (نقلاً عن الفقيه صالح دكله)²¹⁷ في حين يشير الفقيه عامر عبد الله، مستنداً إلى تقديرات

²¹⁶ راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 2 ج 2، ص 24 وما يليها.
²¹⁷ صالح مهدي دكله، "من الذاكرة". دار المدى للثقافة والنشر، ص 59 - 60. يحدد دكله تاريخ الحدث بـ (3 - 7) حزيران، خلافاً لجميع المصادر الأخرى التي تذكرها بين 3 - 5 تموز. ويبدو أن الخطأ زلة قلم أو من أخطاء الذاكرة. وبالمناسبة فقد ورد خطأ في التاريخ وتشوش في نهاية الـ "تمهيد" للكتاب عندما يذكر الكاتب دكله ما يلي: "بل فضلت التماساً للتركيز على الأهم ثم المهم، أن أبدأ من الفترة التي سهلت ومهدت الطريق لانقلاب شباط المشؤوم، أي منذ صيف عام 1963 وحتى حلول كارثة رمضان". ويأتي التشوش من كون الذكريات في الكتاب تبدأ، كما يؤكد ذلك فهرس الكتاب، من الولادة والمنشأ حتى الغزو الإسرائيلي لبيروت في عام 1982، مروراً ببدايات التوجه السياسي وكنفرنس 1956 وخط أب 1964 - 1965 (ذكر التاريخ 1965 - 1966 خطأ في فهرس الكتاب وفي المتن). وهناك أخطاء أخرى في الكتاب على سبيل المثال، فقد جاء في الصفحة 150 من الكتاب ما يلي: "كما أعيد تشكيل لجنة بغداد وأنيطت مسؤوليتها بالرقيق الراحل حميد الدجيلي الذي سقط قتلاً برصاص رجال الأمن وهم يحاولون كبس الدار التي كان فيها". لم يكن الشهيد الدجيلي مسؤولاً عن لجنة بغداد عند استشهادها، فقد كان كاتب هذه السطور هو مسؤول اللجنة المذكورة. والدار كانت مكبوسة وهي دار توفيق أحمد وجاء حميد للبيت للالتقاء به، وهذه المعلومات مطابقة لما جاء في مذكرات بهاء الدين نوري (ص 322 وما يليها)، وكان آنذاك المسؤول الأول في الداخل، ويكمل بهاء القصة على الوجه التالي: "وعندما دق [الدجيلي] الباب خرج إليه رجال الكمين الموجود هناك فركض ولاحقوه وأطلقوا عليه نيران مسدساتهم. أصيب واستشهد فوراً". (جاسم)

الرفاق المسؤولين عن الخط العسكري آنذاك، إلى أنه " لا توجد في تنظيماتنا قطعة واحدة فعّالة مستعدة للتحرك ضد قاسم. وكان هذا التقدير واقعياً لأن كل عملنا التعبوي والتثقيفي في هذه الفترة خصوصاً، كان يدور حول الدفاع عن حكم قاسم ضد المتآمرين من القوى القومية الرجعية" ²¹⁸. وبالفعل تؤكد شهادة الفقيه ثابت حبيب العاني مسؤول الخط العسكري آنذاك على ما ذهب إليه عامر عبد الله، ويشير العاني إلى أن عطشان الإزيرجاوي عضو اللجنة العسكرية عارض تقديراته في بادئ الأمر، إلا أنه أيدها بعد المداولة، فبلغاً، الموجودين في مقر لجنة بغداد في ليلة 5 تموز، وهم كل من سلام عادل و جمال الحيدري و عامر عبد الله و صالح دكلة، برأيهما بعدم وجود قطعة عسكرية فعّالة يمكن تحريكها ضد قاسم ²¹⁹.

وثمة "شهادة للتاريخ"، لها أهميتها لأن الشاهد لم يكن طرفاً في الصراع الذي كان دائراً آنذاك في قيادة الحزب حول مسألة السلطة، وهي لا تخرج عن نطاق "الدفاع الذاتي الفعال"، كتبها الرفيق د. عز الدين ملا مصطفى رسول إلى الرفيق عبد الرزاق الصافي، تشير إلى استعداد الحزب في تلك الليلة للرد ضد ما يدبر لمكتب "اتحاد الشعب"، وذلك بتوزيع الأسلحة على نوافذ ومنافذ البناية، وإصدار التعليمات من جمال الحيدري للرد على أية نار توجه ضد المكتب. وقد ظل الأمر سارياً إلى ما بعد منتصف الليل. وبعدها نقل رسول السلاح إلى مقر لجنة بغداد، فشهد مجموعة من القياديين جالسين وواقفين وفي حالة غير اعتيادية وكأنهم في ذروة نقاش عصبي حاد. يتذكر منهم الشهيد سلام عادل والشهيد جمال والمرحوم عامر عبد الله وآخرين. ويبدو أن النقاش العصبي الحاد، الذي شهدته رسول، هو امتداد للخلاف الذي أطلعنا عليه زكي خيري في اجتماع المكتب السياسي في 22 أيار والذي عارضت فيه الأغلبية موقف سلام عادل الداعي إلى التراجع المنظم "الدفاع الذاتي الفعال".

لقد وجدت بأن رواية ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، التي أوجزتها، هي الأقرب إلى الواقع ومنسجمة مع ما توصل إليه بطاطو في تحرياته وبحوثه الواسعة والتي تؤكد عدم وجود أية محاولة لاستلام السلطة من قبل الحزب الشيوعي العراقي في عهد قاسم عندما يقول: " وعلى الرغم من أنه أصبح واضحاً الآن أنه لم يكن هناك أي أساس لأي من هذه القصص يبدو أن قاسم صدق، لبعض الوقت على الأقل، أن الشيوعيين ينوون الإطاحة به". ولا تتعدى إشارة بطاطو لأحداث الليلة إياها بأكثر مما يلي: " وعلى كل حال، حصلت ليلة 4 تموز (يوليو) مواجهات دموية في منطقتي الأعظمية والفضل في بغداد بين الشيوعيين وأعضاء المقاومة

²¹⁸ - عامر عبد الله، تقييم سياسة الحزب (1958 - 1965). ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 2

ج2، ص28 والهامش رقم 1.

²¹⁹ - ثابت حبيب العاني، حديث إلى جريدة "المجرشة" الصادرة في لندن 5 شباط 1993.

الشعبية من جهة والبعثيين والعناصر المحافظة من جهة أخرى، وقتل الشيوعي
فهد [فهد] نعمان وجرح 16 آخرون من الجانبين" ²²⁰

من الضروري الإشارة هنا إلى أن عدم وجود محاولة أو نية للإطاحة بقاسم
بانقلاب عسكري، لا تعني بأن الفكرة لم تدرس، فقد درست الفكرة في المكتب
السياسي، بعد ارتداد قاسم، حسب حديث الرفيق عزيز محمد، عضو المكتب
السياسي آنذاك، للرفيق عبد الرزاق الصافي، ولم تقرر الفكرة "لصعوبة فرز قوانا
عمن يتعاطفون مع عبد الكريم قاسم" ²²¹

ويتطرق سباهي بالتفصيل إلى شهادات جميع الشهود الذين مروا بنا (في الصفحة
426 والهامشين 30 و31 من كتابه)، دون أن يبين لنا بشكل واضح هل كانت هناك
خطة لاستلام السلطة من وراء ظهر المكتب السياسي واللجنة المركزية، كما جاء
في رواية الفقيده صالح دكلة، التي يذكرها سباهي، أم لا؟ والجواب الواضح على
هذا السؤال ضروري جداً نظراً لخطورة المسألة وأهميتها التاريخية.

وبعد حوادث ليلة 5/4 تموز مباشرة، وتحديدًا يوم 5 تموز، خطب قاسم في حفل
استقبال أقامه قائد المقاومة الشعبية تطرق إليه بطاطو على الوجه التالي: "...
وبينما شدّد قاسم على أنه على المقاومة أن لا تأخذ أوامرها، في ظل القانون، إلا
من القيادة العسكرية فإنه وصف المقاومة بأنها "الحصن المنيع للبلاد" وبشكل
عام، أظهر قاسم في هذا الخطاب استعدادًا للتصالح مع الشيوعيين. ولقد وعد بفترة
انتقالية "قصيرة جداً" وبعده "سأطلب أنا نفسي من الأحزاب أن تدخل ميدان
العمل" و" سوف أدمع إقامة جبهة وطنية". وأضاف قائلاً إن كل الأحزاب
إخواني... الخ" ²²².

ورداً على خطاب قاسم التصالحي، أصدر المكتب السياسي بياناً هاماً في 9 تموز
ونشر في اليوم التالي في جريدة "اتحاد الشعب". اتسم محتوى البيان بالصلابة
المبدئية وتمسكه باستقلالية الحزب وبالمهام التي يرى ضرورة تحقيقها ومن
منطلق الحرص على النظام الجمهوري وضمن مسيرته نحو التحرير
والديمقراطية. فقد ورد في البيان ما يلي: "تماماً كما احترم حزبنا مواقف الزعيم
عبد الكريم قاسم فإنه، وبفضل المنزلة التي يملكها بين قطاعات واسعة من الشعب،
عبّر في الماضي وسوف يستمر في التعبير في المستقبل، عن آرائه الخاصة في
بعض المسائل السياسية - كحاجته إلى الحياة الحزبية وإلى "جبهة الاتحاد
الوطني" بين أشياء آخر - إذا رأى أن هذه الآراء محسوبة بشكل أفضل لحماية
الجمهورية أو المصلحة العامة ... وفي تبنيه لأمثال هذه المواقف المستقلة... لا

²²⁰ - بطاطو، مصدر سابق، ص 219 والهامش رقم 82 .

²²¹ - سباهي، مصدر سابق، ص 428، هامش رقم 33.

²²² - بطاطو، مصدر سابق، ص 219 والهامش رقم 83.

يفعل حزبنا إلا ممارسة أحد حقوقه الديمقراطية المبدئية... ويجب أن لا يؤخذ هذا، بشكل من الأشكال، على أنه يتضمن رغبة من جانبه في معارضة الحكم الوطني... من الضروري تأكيد حقيقة معروفة، وهي أن الحزب الشيوعي العراقي، القوي بالدعم والثقة التي له بين أوسع جماهير الشعب والمرتبطة بصلافة بأوسع الفئات الديمقراطية في جبهة الاتحاد الوطني، يشكل مع حلفائه القوة السياسية الأساسية في البلاد التي يمكن للحكومة الوطنية أن تعتمد على دعمها الثابت والمخلص للحفاظ على الجمهورية وضمان مسيرتها المنتصرة نحو التحرير والديمقراطية". ويرى بطاطو بأن البيان يعبر "بلهجة لا تقبل التأويل، أن الحزب ليس على استعداد للركوع أمام رئيس الوزراء²²³.

ويعزو بطاطو، دون أن يجانبه الصواب، بأن التعديل الوزاري الذي أجراه قاسم في يومي 13 و14 تموز 1959، وإعلانه شرعية الأحزاب السياسية بعد ستة أشهر جاء "لتهدئة الشيوعيين ووضعهم في موقع دفاعي في الوقت نفسه" وتم في التعديل الوزاري استيزار نزيهة الدليمي (شيوعية) وفيصل السامر (من يسار الوطنيين الديمقراطيين) وعوني يوسف (صديق الشيوعيين ومسؤول عدلي كبير من الأكراد الديمقراطيين) وكان الثلاثة قد وقعوا، قبل ذلك بأسبوعين، ميثاق جبهة الاتحاد الوطني.

يستطرد سباهي في هذا الفصل ويستبق الأحداث في تناوله للاجتماع الكامل (224 *) للجنة المركزية، الذي رسم سياسة الحزب اللاحقة، بدلا من تناوله أحداث كركوك أولا، نظراً لتأثيرها البالغ على جو الاجتماع ونتائجه بسبب الأجواء السياسية المربعة والمتشنجة التي خلفته. ولم يتعارض ذلك مع الاستشهاد بالتقرير الصادر عن الاجتماع فيما يتعلق الأمر بكركوك فقط، وهذا ما سنتبعه. ويختم سباهي فصل "الحزب ومسألة السلطة في صيف 1959" بإبداء رأيه في هذا الموضوع، بالانطلاق من دروس انهيار الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأوروبية، مشيراً إلى البديل الذي يعتقد ويذكره على الوجه التالي: "ولو أنه، أي الحزب، رمى بكل ثقله يومئذ وراء العمل لضمان الديمقراطية العامة للشعب، لا

²²³ - "إتحاد الشعب" 10 تموز 1959. بطاطو، مصدر سابق، ص220. والهامش 85.

²²⁴ - * كثيراً ما يجري الخلط بين الاجتماع الموسع و الاجتماع الكامل للجنة المركزية، وهذا الخلط نجده لدى سباهي وثمانية ونزار ونجم محمود وغيرهم. الاجتماع الموسع للجنة المركزية، ولأية هيئة حزبية أخرى، هو الذي يحضره رفاق ليسوا أعضاء في الهيئة، كما هو حال اجتماع أيلول 1958 للجنة المركزية. أما الاجتماع الكامل، فهو الاجتماع الذي يحضره الأعضاء المرشحون بجانب الأعضاء الأصليين. وبالارتباط مع إلغاء الترشيح من حيث المبدأ في الحزب في السنوات الأخيرة، فلم يعد هناك اجتماعات كاملة للهيئات الحزبية كافة. ونظراً لاتفاق سباهي معي في هذا التوضيح، فسأذكر الكلمة الصحيحة فيما أستشهد به من نصوص من مؤلفه. (جاسم)

الاكتفاء بالحديث عن " الديمقراطية الموجهة" التي انتهت في كل مكان إلى تسلط النخبة الحاكمة، لجنب نفسه والشعب أيضاً كثيراً من الآلام، ولقدّم للبلاد قاعدة متينة للتقدم" ²²⁵.

غير واضح تماماً ما المقصود بالديمقراطية العامة للشعب، كان المفروض أن يكون الكاتب أكثر تحديداً، نظراً لأهمية وخطورة الموضوع ودفعاً لأي التباس. وسنعالج البديل المطلوب في تلك الفترة ونوع الديمقراطية المطلوبة لاحقاً.

ونختتم هذا الموضوع بالإشارة إلى رأي سباهي فيما يتعلق الأمر بموقف الدول الاشتراكية من الموضوع إياه، حيث يقول: "إذا كان الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، قد ساندت ثورة 14 تموز بقوة، وتأهبت قواتها العسكرية لحماية النظام الجمهوري الوليد وحالت دون مغامرة الدول الاستعمارية ودول حلف بغداد للتدخل في العراق وضرب ثورة الشعب وهي في أيامها الأولى، فإن أي من هذه الدول الاشتراكية، لن يغامر في دعم تحرك شيوعي يوم ذاك يستهدف إسقاط حكم وطني بكل المقاييس وتقييم معه علاقات صداقة وترتبط وإياه باتفاقيات تعاون" ²²⁶.

ما يقوله الرفيق عزيز سباهي صحيح تماماً، ولكن هذا ينسف "نظرية" نجم محمود "المقايسة: برلين - بغداد" التي تبناها سباهي وسوّقها للقراء قبل بضع صفحات، كما مر بنا. فدوافع الاتحاد السوفياتي المذكورة هنا لا علاقة لها بأية مقاييسة مزعومة.

²²⁵ - سباهي، مصدر سابق، ص430.

²²⁶ - سباهي. مصدر سابق، ص429.

الفصل الحادي عشر أحداث كركوك في تموز 1959

يخصص سباهي الفصل التاسع عشر من الجزء الثاني من كتابه لأحداث كركوك (تموز 1959)، وتحت عنوان "كيف وقف الحزب من أحداث كركوك". وبما أن الحزب هو المتهم في هذه القضية، فمن المفيد الاستشهاد، قدر الإمكان، بمؤرخين وكتاب محايدين. وتكتسب الشهادة مصداقية أكثر عندما تأتي من مؤرخين مشهود لهم بمهنتهم الجيدة.

يقول الباحث حنا بطاطو: " لا شيء أدى الشيوعيين بقدر ما فعلت أحداث كركوك الدموية في 14 - 16 تموز (يوليو). ومع ذلك، فقد أصبح مؤكداً الآن أن هذه الأحداث لم تكن مذبحة من قبل زعمائهم، ولا هم سمحوا بها. ويمكن أن تعزى هذه الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الأزمة، من أفعال القسوة القسوى التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي والغليان غير الطبيعي"²²⁷.

أما الكاتب جرجيس فتح الله، فيكرر ما قاله بطاطو ولكن بصيغة أخرى فيبدأ مقاله عن الموضوع بالقول: " لم يلحق الحزب الشيوعي العراقي والشيوعيين العراقيين من أدى ... قدر ما ألحقتهما بهم وقائع الرابع عشر والخامس من شهر تموز 1959. ولم يفعل شيئاً كثيراً في تخفيف الشعور العام ضدهم، انكشاف حقائق كثيرة كانت محض خيال ابتدعه أعداؤهم للنيل منهم، وبعد أن عُريت أعمال النهب والقتل عما ألبستها أجهزة الإعلام الخارجية من مبالغات وتهويل. وما أحدثته هجوم الصحف المحلية المعارضة لحكم (قاسم) المعادية للشيوعيين من آثار عميقة في النفوس". ويضيف فتح الله قائلاً: " على أن ما بات في حكم المؤكد الآن وبالشكل الذي لا يقبل الجدل أن تلك الأحداث الأليمة لم تكن مذبحة، وإنما هي بنت ساعتها. أن قادة الحزب الشيوعي في العاصمة لم يكونوا وراءها ولم يأمرؤا بها ولم يوطنوا لها عن قصد وإنما فوجئوا بها مثل غيرهم"²²⁸.

ويقول المؤرخ ألن دان: "وليس ثم دليل قانوني يثبت صدور أمر من مركز ح. ش. ع. (الحزب الشيوعي العراقي) في بغداد لتنفيذ مخطط مذبحه. ولكن يمكن التأكيد وبصورة معقولة إن أمراً كهذا لم يصدر قط"²²⁹.

هذه ثلاث شهادات محايدة تبرئ ساحة الحزب من تدبير مجزرة كركوك. وسنرى أن كل الوقائع والأدلة تقف إلى جانب هذه الشهادات، وأن سباهي يدعمها بدون

²²⁷ - بطاطو، مصدر سابق، ص 223.

²²⁸ - جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص 733. خط التشديد ليس في الأصل. 190

²²⁹ - اوريل دان، مصدر سابق، ص 282. خط التشديد ليس في الأصل.

لبس أو غموض، إلا أنه يستهل الموضوع بمقدمة مثيرة وغير صائبة، وسنعود إلى ذلك ، بعد عرض الحادث والدوافع التي حركته ونتأجه... الخ.

تقع كركوك على بعد 280 كيلومترا إلى الشمال من بغداد. وطبقاً لإحصاء السكان في عام 1957 كان يسكن المدينة 120402 نسمة، يؤلف التركمان منهم قرابة 52% وثالث سكانها من الأكراد الذين صاروا يتكاثرون فيها بعد اكتشاف النفط في المنطقة، والشروع باستثماره. وإلى جانب هؤلاء يقطن العرب المدينة أيضاً. وكان ما يزيد عن 12600 نسمة من سكانها من المسيحيين. وإلى جانب هؤلاء كان يسكنها بضع مئات من الصابئة والأيزيديون والطوائف الأخرى. ولا يوجد ما يقطع في أصل وجود التركمان في كركوك، إذ أن هناك تفاوت كبير في تاريخ وجودهم يتراوح بين نهاية القرن العاشر والقرن الثامن عشر!²³⁰.

كان التركمان أيام الحكم العثماني يتمتعون بمكانة خاصة في المجتمع، فهم من نفس المجموعة الإثنية الحاكمة. ومع الأيام نشأ بين التركمان تمايز طبقي، إذ ظهرت عوامل أرستقراطية ثرية صارت تهيمن على اقتصاديات المدينة. وحظيت المدينة، بعد اكتشاف النفط، بأهمية خاصة. وازداد نشاطها الاقتصادي، وتحسنت أحوالها. وصارت المدينة مركزاً لجلب الأيدي العاملة، لاسيما من الأكراد والعشائر العربية المحيطة بها. ومع أن كثير من الأتراك كان يعاني الفقر، إلا أن نفوذ القلة الميسورة، والوجاهة التي ظلت تتمتع بها في العهود السابقة، استمر قائماً بين الجماعات التركمانية، بحكم كونهم يؤلفون أقلية قومية يقوم بينها ولاء خاص، يغذيه، إلى جانب تميزها الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة، وحظوتها لدى الدولة، الولاء لتركيا. للوطن الأم، التي ظلت تركيا تشجعه طوال العهود بألوان مختلفة. وهكذا فقد كان للبرجوازية التركمانية، والرجعية منها بشكل خاص، نفوذها الكبير بين أوساط الجماهير التركمانية. وكان معظم نشاط الحزب الشيوعي يجري بين الأكراد والعرب والأقليات القومية والدينية في الأساس، ولم تتغير الحال كثيراً حين انتصرت ثورة 14 تموز 1958²³¹.

تحولت كركوك بعد الثورة إلى مركز لنشاط دعائي مكثف. وكانت الشائعات التي تثير الكراهية ما بين الجماعات القومية نشطة بشكل ملفت للنظر. وقد أكد هذا الأمر قائد الفرقة العسكرية الثانية، ناظم الطبقجلي، في إفادته أمام المحكمة العسكرية الخاصة، إذ يقول: "حين تسلمت قيادة الفرقة الثانية، قام ممثلو الهيئات القنصلية بفعاليات حيث خشيت ضررها على المصلحة العامة، وإشاعة الفرقة وحرب الأعصاب. وكانت أعمال هذه الهيئات يشوبها كثير من الشك والريبة، فحددت إقامتهم في المدن، وسعيت لغلقتها [القنصليات]، وخاصة بعد الاشتباك الأول الذي

²³⁰ - راجع جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص739، هامش رقم4.

²³¹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص435. راجع كذلك جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص734.

حصل في كركوك في أواخر الشهر العاشر سنة 1958، أي بعد حادث المظاهرات، حيث شوهد معاون القنصل الأمريكي عن بعد، عدا خروج بعض ممثلي القنصليات الأجنبية عن العرف الدبلوماسي وانحرافهم عن واجباتهم²³²

حين انتصرت ثورة 14 تموز لم تندفع الأسر التركمانية الثرية لتأييدها في بادئ الأمر. واتخذ التركمان، بشكل عام، موقفا انعزالياً منها. وحين تأسست المنظمات الديمقراطية، ترددوا في الانضمام إليها بأعداد كبيرة. لهذا كان أغلب الذين انضموا إلى تلك المنظمات من الأكراد والعرب والأقليات القومية، وصارت تميل للمشاعر الكردية. وقد بذلت مساعٍ جديّة للتقريب بين أهالي كركوك على اختلاف قومياتهم. وتألّفت لهذا الغرض بدفع من أمر الفرقة العسكرية، لجنة خاصة، دعيت لجنة الدفاع الوطني لمنطقة كركوك، ضمت ممثلي الجماعات المختلفة بمن فيهم ممثلين عن التركمان وكان أحدهم الرئيس الأول المتقاعد عطا خير الله. وفي إثر اصطدام وقع في أواخر تشرين الثاني 1958، أصدرت اللجنة المذكورة بياناً، نبّهت فيه إلى المساعي التي يحيكها المستعمرون وعمالؤهم لبث سموم التفرقة والعداء بين القوميات ودعا إلى وحدة وتآخي ويقظة الجميع من أجل صيانة الجمهورية ومحاربة الإشاعات التي يروجها عملاء الاستعمار²³³.

وفي 25 آذار 1959 أصدرت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في كركوك بياناً تحت عنوان: "عاشت الأخوة بين العرب والأكراد والتركمان والآثوريين"، نبّهت فيه إلى ضرورة محاربة الميول الانعزالية بين القوميين، والمخربين الذين يثيرون الغنعات والنعرات العنصرية، والمخاوف بين جماعة ضد جماعة أخرى، والافتراء عليهم. ودعا إلى الوحدة... الخ. وقبيل الأحداث بأيام، أصدرت جبهة الاتحاد الوطني في المدينة، وتضم الحزبين الشيوعي، والديمقراطي الكردي (البارتي)، والمنظمات الديمقراطية، بياناً أكدت فيه، على غرار ما ذهبت إليه اللجنة المحلية للحزب الشيوعي، في بيانها الذي أشرنا إليه، على الضرورة الملحة لوحدة الشعب بقومياته المختلفة²³⁴.

ورغم المحاولات التي بذلت لتنظيم مسيرة شعبية واحدة في يوم الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة 14 تموز، إلا أن التركمان أصروا على أن ينظموا مسيرة خاصة بهم إلى جانب المسيرة التي كانت المنظمات الديمقراطية قد هيأتها، فنشأت بذلك إمكانية جديّة للاحتكاك. واستناداً إلى عدد من الشهادات والتقارير الرسمية، يشير سباهي إلى أن المسيرة الشعبية التي قدرت بعشرة آلاف متظاهر، قد انطلقت،

²³² - محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج 18 ص 265. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 435 والهامش رقم 6.

²³³ - الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3 ص 22. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 436، هامش رقم 7.

²³⁴ - الحسني، مصدر سابق، 25. سباهي، مصدر سابق، ص 436.

كما كان مقرراً، من ساحة المدرسة الثانوية. وكان الأطفال، الذين يحملون الزهور، يتقدمون المسيرة. وسار أمام الجميع مدير شرطة اللواء (المحافظة) وعدد من كبار ضباط الفرقة العسكرية. وتوافدت المواكب وفق الترتيب المرسوم لها. والتحق بالمسيرة جنود كثيرون. وقد شاركت فيها جماهير من مختلف القوميات. وحين وصلت الجسر القديم، واجهت تظاهرة تركمانية تركب سيارات الجيش، فتدخل مدير الشرطة، وحول التظاهرة التركمانية إلى طريق فرعي. وحين اقتربت المسيرة من شارع "الاستقلال"، اقتربت منها، في الجهة المعاكسة، مجموعة من الجنود يقارب عددهم الستين جندياً، فحولتهم الشرطة التي تحرس المسيرة إلى طريق فرعي أيضاً.

ولما اقتربت المسيرة الجماهيرية من مقهى 14 تموز، وهو من المقاهي التي يرتادها التركمان، انهالت عليها الحجارة من السطوح. ودوت بعدها إطلاقات نارية لا يعرف مصدرها، فساد الهرج والمرج، وتدافع الناس إلى الطرق الجانبية، وارتبك النظام، وما عاد من الممكن ضبط الجماهير. وانطلق الجنود وجماعات من الجماهير نحو بعض المحلات والدور، ونهبوا بعضها، وسقط عدد من القتلى والجرحى وكانت غالبيتهم الساحقة من التركمان. استغل مفوض شرطة مفصول، يدعى نوري ولي، كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي، اضطراب الوضع، فذهب هو وجماعة من أقاربه إلى مركز شرطة (إمام قاسم)، واستولى على بعض أسلحة المركز ووزعها على أصحابه، واتجه لتصفية بعض الحسابات الشخصية في هذا الوضع المضطرب، وراح هو وجماعته يطلقون النار في الهواء لإثارة الفزع.

ومع أن الحال قد هدأت بعدئذ، إلا أن عدد من الجنود الأكراد خرجوا من ثكناتهم في اليوم التالي، وقصفوا بمدافع الهاون دارين للسينما عائدتين إلى التركمان وبعض دور التركمان في محلة القلعة، بدعوى أنها كانت مصدراً للنار. فأرسلت قوات عسكرية إلى القلعة لحفظ الأمن فيها، إلا أن هذه القوات ذاتها شاركت في الضرب. واستمر تبادل النيران حتى اليوم الثالث، ولم تهدأ الحال في المدينة إلا بعد وصول نجات عسكرية في 17 تموز من خارج اللواء. وخلال الأسبوعين التاليين، عاشت المدينة في حالة من الرعب الحقيقي، لاسيما في المحلات التركمانية. وقد بلغ مجموع القتلى 31 قتيلاً، من بينهم 28 من التركمان، أحدهم الرئيس المتقاعد عطا خير الله (عضو لجنة الدفاع الوطني التي مر ذكرها)، وكان عدد الجرحى 130، بينهم ستة أكراد. وأصاب الأضرار 70 دكاناً ومقهى وكازينو ودارين للسينما²³⁵.

²³⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 439 و 443 وما يليها. تستند رواية سباهي للحادث على تقرير يعقوب مصري وجرجيس فتح الله والتقارير الرسمية، بما فيها تقرير مدير الشرطة الذي ساهم في المسيرة، وقد شذبت منه بعض التفاصيل غير المهمة، وزودتها ببعض المعلومات من كتاب بطاطو. راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 227. (جاسم)

راحت الأطراف المختلفة تكيل التهم بعضها لبعض، وباتت الإشاعات والمبالغات التي تتحدث عن مظلومية التركمان، الذين ظلموا فعلاً، تنتشر وتصدق بسرعة. ووجدت أجهزة الدعاية في الجمهورية العربية المتحدة فرصة سانحة لتشدد من هجومها على توجه الجمهورية الديمقراطي ونشطت، بوحه خاص، لإذكاء نار العداء للشيوعية. وظلت الدوائر المعادية للشيوعية تذكر بها، كلما وجدت في الأمر مصلحة. حتى أن أحد الكتاب الغربيين (فرننيه) ذكر في كتابه أن أهل كركوك الشيوعيين نصحوا قبل 14 تموز بإخلاء النساء والأطفال في المدينة. ولكن كاتباً غربياً آخر (اوريل دان) رد عليه بأن هذه الحكاية، بقدر ما استطاع أن يتتبعها، هي مصرية المصدر، مما يجعلها عرضة للشك. وحتى ولو كانت الرواية حقيقية، فإنها تنطلق من حكم مسبق، وليس على سبق تصميم²³⁶. وهناك ما يكذب رواية (فرننيه) من الأساس، وهو وجود موكب الأطفال في مقدمة المسيرة وموكباً خاصاً بأعضاء رابطة المرأة العراقية ضمن مواكبها.

قاسم يستغل الحادث ضد الحزب الشيوعي

وجاءت هذه الأحداث في فترة كان عبد الكريم قاسم قد شرع بتوجيه نيرانه على الحزب الشيوعي، فاستغلها ليوجه اتهاماته ضد الحزب، بصورة غير مباشرة أولاً، ثم جعلها أوضح فأوضح من بعد، حتى قبل أن يتلقى تقرير الهيئة التحقيقية الرسمية، التي ألفها بنفسه. ففي الحفل الذي أقيم بمناسبة افتتاح كنيسة مار يوسف في 19 تموز قال: "إن ما حدث أخيراً في كركوك إنني أشجبه شجياً تاماً، وباستطاعتنا، أيها الإخوان، أن نسحق كل من يتصدى لشعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى". لكنه ذهب إلى أبعد من التلميح حين أوعز إلى الهيئة التحقيقية التي أرسلها إلى كركوك باعتقال قادة المنظمات الديمقراطية في المدينة. ويؤكد هذه الحقيقة جرجيس فتح الله ويضيف بأن خطاب قاسم في كنيسة ماريوسف كان "بمثابة أمر للمسؤولين في كركوك بل وللجنة التحقيقية لتصوير الأحداث وترتيبها بالشكل الذي يتفق مع الخطبة"²³⁷.

وفي المقابلة التي أجراها عبد الكريم قاسم مع الصحفيين الذين استدعاهم بعد أيام، راح يكيل التهم إلى القوى الديمقراطية بالتحديد، قائلاً: " أولئك الذين يدعون بالحرية والديمقراطية لا يعتدون اعتداءً وحشياً". وقد وُضع، كما يشير جرجيس فتح الله، أمام الصحفيين في المؤتمر مئات الصور، ولم يكن بالإمكان مطلقاً تشخيص وجه قتيل واحد فيها. وقد تمكن بعضهم أن يعثر على أصول لعدد كبير من الصور في ما نشرته جبهة التحرير الجزائرية التي ارتكبتها الجنود الفرنسيون أثناء

²³⁶ - اوريل دان، مصدر سابق، ص 282، هامش رقم 1. راجع أيضاً سباهي، مصدر سابق،

ص 445.

²³⁷ - جرجيس فتح الله. مصدر سابق، ص 756. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 444 وما يليها.

حرب التحرير. ويضيف نفس المصدر، بأنه في الثاني من شهر آب 1959 ذكر قاسم أن عدد الضحايا 79، لكنه عاد في الثاني من شهر كانون الثاني للعام نفسه مؤكداً أن عدد القتلى لم يتجاوز الـ 31 قتيلاً. وأضاف قاسم إن مصدر الالتباس كان أن كل جثة من الجثث صورت عدة مرات من جهات مختلفة²³⁸.

شهادة هامة

ويتوقف سباهي عند شهادة هامة جداً، وهي شهادة الرفيق عزيز محمد السكرتير السابق للجنة المركزية. وكان في حينها عضو المكتب السياسي للحزب ومسؤولاً عن لجنة إقليم كردستان. التي تتخذ من كركوك بالذات مقراً لها، وكان قد شاهد بعينه ما جرى، وأفاد بالتالي:

"كانت علاقتنا بعبد الكريم قاسم جيدة طوال السنة الأولى من عمر الثورة، غير أنها بدأت تنتكس بعد ذلك بسبب خوفه من تنامي نفوذ حزبنا وتأثيره في مجرى السياسة العراقية، ربما خلافاً لما يريده هو من الانفراد بالقرارات المهمة، ولكبح التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي كنا ندعو اليها، وهي، بطبيعة الحال، أكثر مما كان هو مستعداً لقبولها".

"واستُغلت أحداث كركوك أبشع استغلال لتعكير العلاقة بيننا وبين عبد الكريم قاسم. كنت مسؤولاً عن منظمة حزبنا في كردستان، ولهذا أستطيع أن أعطي شهادة دقيقة عما حصل. كان الجو في كركوك عشية الذكرى الأولى للثورة متوتراً. وتقرر إقامة موكب موحد للاحتفال بالذكرى. الأخوة التركمان أرادوا موكباً مستقلاً. وهو من حقهم، غير أنه في الأجواء المتوترة تلك بدا غير مقبول لأطراف أخرى لسنا من بينها".

"تعرض الموكب لإطلاق رصاص، ولم تعرف الجهة التي أطلقت منها وسببت الفوضى، بل الهستيريا، حتى الآن. فقدت السيطرة على الوضع. وحدثت انتهاكات، وأعمال تصفية ضد التركمان، ولم يكن لنا فيها، كمنظمة، أي دور. بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق".

"ومع ذلك وجه الاتهام إلى حزبنا وكانت هناك أوساط مستعدة لتقبل هذا الاتهام، إن لم تكن مستعدة لتلقيه والنفخ فيه. ولفقت فعلاً صور عن فظاعات، وأرسلت إلى الزعيم امرأة على مستوى عال من البراعة في التمثيل. وزعمت أنها عذبت، وشرعت بالتعري أمامه لثريه آثار التعذيب المزعومة. فأستثير الزعيم أيما استنارة ومنعها من ذلك. ولا بد أنه صدق ما زعمته. وألقى بعدها خطاباً في كنيسة مار يوسف استخدم فيه نعتاً قاسية ضدنا. وبعد هذا الوقت الطويل الذي مر على

²³⁸ - راجع جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص 758

الأحداث أستطيع أن أؤكد أن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث، ولا أستطيع أن أنفي ممارسات قد يكون أعضاء أو مناصرون لنا قد ارتكبوها بخلاف موقفنا²³⁹.

وقبل التعليق على ما قاله الرفيق عزيز محمد، نعود إلى مقدمة سباهي التي وعدنا القارئ بتناولها. يبدأ الرفيق سباهي الموضوع على النحو التالي: "هذه مسألة ألحقت بسمعة الحزب الشيوعي ولا تزال ضرراً بليغاً، ولم يقف هو منها الموقف الأخلاقي ولا السياسي الذي تتطلبه. بل إن بعض قادته السابقين، تعامل معها بلا موضوعية وبلا شعور بالمسؤولية²⁴⁰. وفي أفضل الأحوال فإن الحزب لم يجر طوال العهود، تحرياته الخاصة، بالكشف عن الأدوار التي لعبتها الجماعات المختلفة فيها، وتحديد مسؤوليته الخاصة فيها، إظهاراً للحقيقة أولاً، ولتحمل مسؤوليته فيها، ومكاشفة الشعب بها. وما صدر عن بعض قادته، أو بعض كوادره، لا يعدو أن يكون تصريحات عابرة، أو عامة، لا تفي بما يحدد أو يرفع المسؤولية فيها عن الحزب، سواء كان مساهماً فيها أو غير مساهم. وما صدر عن الحزب منها لتبييض صفحته لا يضاها ما وضعه كتاب منصفون وموضوعيون عنها أمثال حنا بطاطو وجورجيس فتح الله²⁴¹.

الرفيق عزيز سباهي الذي قسا على الحزب هذه القسوة إلى الحد الذي اعتبر موقف الحزب من أحداث كركوك على الصعيد الأخلاقي و السياسي ليس بمستوى ما تتطلبه. وما صدر عن بعض قادته وكوادره لا يعدو أن تكون تصريحات عابرة أو عامة... الخ هو نفسه يعلق، على ما قاله الرفيق عزيز محمد، قبل صدور كتاب سباهي، تعليقاً ينسف جُل، ولا أقل كل، انتقادات سباهي للحزب، عندما يقول: "واضح مما يؤكد عزيز محمد، تهافت التهم التي كملت للحزب الشيوعي العراقي، أو للجنة المحلية في كركوك بشأن ما قيل عن تدبيره للأحداث²⁴².

أما إن ما قاله الرفيق عزيز محمد وغيره ممن كتبوا حول هذا الموضوع لا يضاها ما كتبه حنا بطاطو وأوجرجيس فتح الله، فهذا صحيح وطبيعي. فلا عزيز محمد ولا أي من قادة الحزب وكوادره هم مؤرخون ممتهنون، فهم سياسيون ويهتمون بهذا الجانب أكثر من غيره. والسياسي يجب أن يكون دبلوماسياً أحياناً (والدبلوماسية لا تعني الكذب)، وإلا فسيكون سياسياً فاشلاً، لا يراعي مصلحة حزبه وقضيته عند تصريحه، حتى لو كان ذلك حول أحداث تاريخية. أما المؤرخ

²³⁹ - مقابلة مع عزيز محمد أجرتها مجلة "الوسط" الصادرة في لندن العدد 288 التاريخ 4

آب 1997. عزيز سباهي، مصدر سابق، ص446 وما يليها. والهامش رقم 21.

²⁴⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص431، هامش رقم 1. يشير سباهي إلى تناول الفقيد زكي خيري للحدث في مذكراته.

²⁴¹ - سباهي، مصدر سابق، ص431 وما يليها. خطوط التشديد ليست في الأصل.

²⁴² - سباهي، مصدر سابق، ص447 وما يليها. خط التشديد ليس في الأصل.

فسيكون، باعتقادي، فاشلاً إذا تناول الأحداث التاريخية بطريقة دبلوماسية. وإذا ضربنا صفحاً عن كل ذلك، فإن الحزب الشيوعي بكل إمكانياته ومنظماته، لم يملك يوماً ما إمكانية حنا بطاطو ومن يماثله في الحصول على الوثائق والمعلومات من أكثر الدوائر الرسمية حساسية.

والقول بأن هذه القضية لا تزال تضر الحزب، أمر غير دقيق فقد انصرف ذهن الجمهور عنها بعد 11 أسبوعاً على الحادث وتحديداً بعد محاولة اغتيال قاسم في 7 تشرين الأول 1959. ويؤكد ذلك بطاطو في قوله: "وكانت إحدى النتائج الأخرى لمحاولة الاعتداء على حياة قاسم هي انكفاء انتهاكات كركوك عن الذاكرة العامة"²⁴³. إن الشهادات المحايدة الكثيرة التي صدرت لصالح الحزب، هي أقوى من أي شهادة ممكن أن تصدر عنه. وإن صدور مطبوع جديد يكرر نفس التهم الباطلة تجاه الحزب، فهو لا يدعو إلى الشعور، غير المبرر، بالتقصير، فهذا الأمر يعود إلى طبيعة التاريخ ذاته، والذي هو "سجال لا ينتهي".

ويعلق سباهي على تصريح الرفيق عزيز محمد بالقول: "ومع ذلك، فالتصريح بحد ذاته، يضعنا أمام عدد من التساؤلات. من هو الطرف أو الأطراف التي كانت ترفض أن ينفرد التركمان بموكب مستقل؟ ثم يستطرد لي طرح بعض الأسئلة التي تنطوي نفسها على أجوبة وانتقادات، وهي باختصار شديد تتعلق بمدى جدية التثقيف بالأممية داخل الحزب، والعمل الذكي والمسؤول للكشف عن العناصر المندسة في صفوف الحزب، وعن مغزى وقيمة التوسع الهائل في عضوية الحزب، وعن دور قيادة الحزب في مواجهة مخاطر كانت محتملة في أوضاع كهذه"²⁴⁴.

إن الشهادات المحايدة التي صدرت تؤكد ما ذهب إليه الرفيق عزيز محمد "بأن منظمة حزبنا لم تكن لها يد في ما حدث"، هذا فضلاً عن أن قادة الحزب قد "فوجئوا بها مثل غيرهم"، كما مر بنا، على لسان جرجيس فتح الله. ومع الإقرار بدور دسائس الدوائر الاستعمارية وشركة النفط في أحداث كركوك، فلأحداث أسبابها الذاتية في المجتمع الكركوكلي "وعلى العموم، وبشكل عام، كما يقول بطاطو، عن حق، كانت جذور الضراوة الوحشية التي أمسكت بتلابيب المدينة تعود إلى العداوة المتأصلة بين الأكراد والتركمان"²⁴⁵. إن معالجة هذا الجذر وما نشأ عنه يتحمل مسؤوليته قادة الأكراد والتركمان في المدينة. وكان للشيوعيين دورٌ في الأحداث "لا كشيوعيين بل كأكراد" على حد تعبير بطاطو، عندما تصرفوا "خلافاً لموقف المنظمة". وهنا بالذات تكمن مسؤولية المنظمة. فقد كانت منظمة كركوك بالذات تحتاج إلى جهود مضاعفة، أكثر بعشرات المرات من أية منظمة أخرى من منظمات الحزب في العراق، في التثقيف بالثقافة الأممية. وتحتاج إلى اليقظة

²⁴³ - حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 246.

²⁴⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 448 وما يليها.

²⁴⁵ - بطاطو، مصدر سابق، ص 224.

والحذر تجاه العناصر المندسة أو المتعصبة إزاء التركمان أكثر من أي منظمة أخرى. فهل قامت قيادة المنظمة بهذه المهمة وعلى الوجه المطلوب؟ إن تصرف بعض أعضاء المنظمة وأنصارها خلافاً لموقفها، دليل بين على تقصير قيادة المنظمة والإقليم، وهذا ما لم يشر إليه الرفيق عزيز محمد في مقاله. أما مسؤولية التصرفات الخاطئة للجماهير، وحتى الوحشية أحياناً، فهي ليست مسؤولية محلية فحسب، بل وتتحمل مسؤوليتها الحكومة والأحزاب الوطنية كافة ويتحمل حزبنا قسطه منها، باعتباره حزباً جماهيرياً كبيراً، وهذا ما عالجه تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز والذي نشر بشكله الكامل في 28 آب 1959.

في الأجواء التي أحاطت بأحداث كركوك، انعقد الاجتماع الكامل للجنة المركزية. وكرّس حيزاً واسعاً في التقرير الصادر عنه لمعالجة الحركة الجماهيرية بعد ثورة 14 تموز تحت عنوان "الاندفاعات الخاطئة في الحركة الجماهيرية، أسبابها وعلاجها". يلاحظ التقرير أن الجماهير اندفعت في بعض الحالات للدفاع عن نفسها، يحفزها في ذلك، الحرص الشديد على مكتسباتها، وعلى الجمهورية. إلا أن الجماهير الغاضبة كانت تذهب أحياناً، إلى حد التجاوز والتنكيل المفرط، وهو أمر لا يمكن الإقرار به. ويؤكد التقرير أن من الضروري دراسة أسباب هذه الاندفاعات دراسة جدية، بغية تحديد آثارها لبذل جهد تثقيفي مثابر لتوجيه ثورية الجماهير الوجهة الصحيحة، وإلا، فإن التدابير العقابية وأساليب الزجر، لا يمكن أن تعالج هذه الظاهرة معالجة صحيحة. وأن معالجة مشكلة التطرف تقتضي جهداً تثقيفياً مستمراً. تساهم فيه كل القوى الوطنية.

ثم يشير التقرير إلى أن الحزب الشيوعي العراقي قد بذل جهداً خاصاً في هذا الشأن، إلا أن هذا الجهد لم يكن حازماً، ومن المحتمل أن تكون العناصر المندسة بين الجماهير قد استثمرت بعض هذه الاندفاعات، وساققتها في اتجاهات تدميرية أحياناً. إن "لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسياً إلى أساليب (السحل)، وتعذيب الموقوفين، ونهب الممتلكات، والتجاوزات على حقوق وحرّيات بعض المواطنين الأبرياء، هو أسلوب لا يجمعه جامع مع الكفاح الثوري الموجه ضد أعداء الجمهورية. وهو على النقيض تماماً من الأهداف النبيلة لحركتنا الوطنية، والسجايا الثورية الأصيلة لشعبنا وحزبنا"، "إن حزبنا - وهو يعمل في سبيل سعادة الشعب وطمأنينته وسلامته، ويتطلع إلى سعادة إنسانية شاملة - يشجب بحزم كل مظهر من مظاهر الانتهاك لإنسانية المواطن وحقوق الأفراد... ويؤكد على ضرورة احترام قوانين الجمهورية" ²⁴⁶.

²⁴⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 450 - 452. راجع كذلك ثمينة ونزار، مصدر سابق، نص التقرير، الملحق الأخير في الكتاب.

الفصل الثاني عشر الاجتماع الكامل للجنة المركزية - تموز 1959 وانتكاسة الثورة

لم يفرد سباهي، لا فصلاً خاصاً ولا موضوعاً مستقلاً، لهذا الاجتماع الخطير في تاريخ الحزب، وإنما استشهد بمقتطفات هامة وضافية من التقرير الصادر عنه، موزعة على أكثر من فصل، وقد استشهدنا نحن أيضاً بمقتطفات ضافية من التقرير، تلك التي عالجت الاندفاعات الخاطئة في الحركة الجماهيرية بالارتباط مع أحداث كركوك. وبالنظر لخصوصية الاجتماع وأهميته في تاريخ الحزب، نكرس موضوعاً مستقلاً له.

انتهج الحزب، بعد تراجعته عن المطالبة بالاشتراك بالسلطة في 22 أيار 1959 تكتيك التراجع المنظم، أو "الدفاع الذاتي النشط" حتى أواسط تموز من العام نفسه. وكان يقف وراء هذا التكتيك في قيادة الحزب كل من سلام عادل وجمال الحيدري في مواجهة أكثرية قلقة في المكتب السياسي برز فيها تيار ذي طبيعة "استسلامية" عشية الاجتماع الكامل للجنة المركزية وخلال التحضير له. وكان من أبرز المتحمسين في هذا التيار الفقيد عامر عبد الله وبهاء الدين نوري. انعقد الاجتماع الكامل بالتزامن مع أحداث كركوك، حيث كان الحزب يتعرض إلى هجوم أهوج واتهامات باطلة، وكان لعبد عبد الكريم قاسم دور رئيسي فيها، مستهدفاً "قص أجنحة الحزب الشيوعي" و إيجاد التوازن بينه وبين القوى القومية في الشارع السياسي. وترك الحديث للفقيد زكي خيري ليصف لنا أجواء الاجتماع وعشيته بعد مرور 35 عاماً عليه:

"اجتمع المكتب السياسي لمناقشة تقرير الرضي (سلام عادل) المعد لأول اجتماع تعقده اللجنة المركزية منذ أيلول 1958 ... واستمر النقاش الحاد حتى الصباح. ولم يكن لجانب الرضي سوى الحيدري. وفي الصباح الباكر خرج كلاهما سوية وبقي سائر أعضاء المكتب السياسي (لقد خرج معهما هادي هاشم أيضاً، كما سيخبرنا بذلك أبو العيس. ولما كان جورج تلو في موسكو للعلاج، فالباقين هم كل من عامر عبد الله وبهاء الدين نوري وزكي خيرى ومحمد حسين أبو العيس فقط. جاسم) على مائدة الإفطار ليواصلوا الجدل بلا نظام وبغياب السكرتير الأول وأعربوا عن سخطهم عليه واقترح بهاء الدين نوري وكان أشد الجميع لجاجة في معارضته للرضي على تنحيته عن مركز السكرتير الأول واقترح طرح تنحيته على اللجنة المركزية في اجتماعها الوشيك ولم يعلن أحد رفضه صراحة لهذا الاقتراح ... لم يتبن المكتب السياسي تقرير السكرتير الأول فقدمه للجنة المركزية باسمه. وكان اجتماع اللجنة المركزية صاخباً ومحور الجدل العلاقة بين الحزب وقاسم. وكان الجو عموماً ضد الرضي إلى هذا الحد أو ذلك... وكان الجو العام في اللجنة المركزية مع التراجع حرصاً على علاقة الحزب بقاسم. ولم يقف الرضي ضد هذا الموقف من حيث المبدأ، بل كان يدعو إلى "التراجع المنظم" لئلا ينقلب التراجع إلى هزيمة"²⁴⁷.

ومن المفيد الاستماع إلى شهادة الشهيد أبو العيس أيضاً حول الموضوع والتي وردت في اجتماع المكتب السياسي المكرس لمحاسبة "الكتلة الرباعية اليمينية" والمنعقد في 13 أيلول 1962. حيث يقول: "واجتمعنا لدراسة تقرير الرفيق عمار (سلام عادل) الذي كان يجب تقديمه للكامل ولم يوافق المكتب السياسي (م.س.) عليه لأنه لم يشخص الأخطاء اليسارية وساد الاجتماع جو متوتر واستمر حتى الصباح. واستطاع الاتجاه اليميني لمحمد ونهاد (عامر وبهاء) أن يختفي وراء الرغبة العامة لدى رفاق (م.س) لتعديل سياسة الحزب وتصحيح أخطائه "اليسارية"... وحينما غادر الرفاق عمار، حسن (هادي هاشم)، جبار (جمال الحيدري)، اقترح بهاء عدم تجديد انتخاب السكرتير وانتخاب رفيق آخر محله وأيده الرفيق محمد واقترح الرفيق جندل (زكي خيرى) أن ينتخب الرفيق حسن"²⁴⁸.

انعقد الاجتماع الكامل في أواسط تموز وحضره 33 رفيقاً، وبعد المناقشات، قرر الاجتماع تشكيل لجنة لصياغة بلاغ عن الاجتماع، من سلام عادل وزكي خيرى وعمار عبد الله وقد اتفق الثلاثة على صيغة معينة، ولكن الاجتماع رفضها، ولم يتوصل إلى صيغة بديلة، وانتهى بتحويل المكتب السياسي وضع صيغة بديلة مفصلة على ضوء المناقشات، ونشرها باسمه. وعقد المكتب السياسي عدة اجتماعات صاخبة لتحريير التقرير الذي أوصت به اللجنة المركزية، ولكنه في

²⁴⁷ - زكي خيرى، مصدر سابق، ص 220 وما يليها.

²⁴⁸ - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 1 ج 2، ص 278.

الحقيقة تجاوز توصياتها، إذ شدد النقد على الحزب لترضية قاسم. و صدر في البداية موجزاً للتقرير بإلحاح من عامر عبد الله وبهاء الدين نوري إرضاء لقاسم في 3 آب 1959، وأطلقت عليه الصحافة أسم (الجلد الذاتي)، ومن ثم صدر التقرير الشامل في 29 منه، وكان الأخير أقل تشدداً في نقد الحزب والجماهير²⁴⁹.

لقد تناول الاجتماع الكثير من مظاهر حياة الحزب وسياساته. وأشار التقرير الصادر عنه إلى التناقض بين نموه عددياً وتراجعته نوعياً، وإلى تناقص قدرة منظماته على التمسك بأفكار الحزب وسياسته وضعف دورها الموجّه بين الجماهير، وسبق أن أشرنا إلى انتقاده للاندفاعات الخاطئة في الحركة الجماهيرية وشجبه للانتهاكات. وأشار التقرير إلى ظاهرة البيروقراطية في مختلف المستويات الحزبية، واتخاذ القرارات ذات الوزن إما فردياً، أو بعد استشارة بعض رفاق المكتب السياسي وحسب، الأمر الذي يشكل خرقاً لحقوق اللجنة المركزية ومبدأ القيادة الجماعية²⁵⁰.

ولقد أشار الاجتماع الكامل للجنة المركزية إلى أن تعاون الممثلين السياسيين لجميع الطبقات الوطنية في (حكومة ائتلافية) هو الشكل الأفضل من أشكال السلطة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية... "هذا من حيث المبادئ العامة. أما من وجهة النظر العملية فإن مطالبنا بالاشتراك بالحكومة الوطنية كانت خاطئة من حيث عدم مراعاتها لوضع وعلائق القوى الوطنية في البلاد وظروف تطور الثورة بالارتباط مع الوضع العربي والعالمي آنذاك. وبما أن حكومة الثورة انتهجت سياسة مناهضة للاستعمار وللإقطاع وأنها كانت ولم تزل حكومة انتقالية اختار عناصرها قائد الثورة. فإن طرح شعار المشاركة بالحكم بمعزل عن قيادة الحكم كان عملاً انعزالياً خاطئاً".

ويواصل تقرير اللجنة المركزية تقييمه لتلك الفترة فيذكر: "إن مجمل هذه المواقف هي نتيجة للتقديرات الخاطئة المبنية على المبالغة بقوانا الخاصة والتقليل من دور السلطة والقوى الوطنية الأخرى في صيانة الجمهورية. ونتيجة لهذه التقديرات الخاطئة أيضاً ركز الحزب جهده على تعبئة الجماهير من أجل الدفاع عن سلامة الجمهورية وتطويرها في طريق الديمقراطية. وهذا بحد ذاته أمر أساسي وصحيح، إلا أنه قد جرى أحياناً بمعزل عن مسألة أساسية أخرى هي مسألة الحفاظ على التضامن المتين مع السلطة ومع القوى الوطنية الأخرى، هذه المسألة التي لا

²⁴⁹ - راجع - زكي خيري، مصدر سابق، ص 221. راجع كذلك بطاطو، مصدر سابق، 237.

وراجع سباهي. مصدر سابق، ص 462

²⁵⁰ - نص التقرير، الملحق الأخير في كتاب ثمينة ونزار، مصدر سابق. وسباهي، مصدر سابق، الملحق رقم واحد. المصدر الأساسي، "اتحاد الشعب" 23 آب 1959. خطوط التشديد ليست في أصل النصوص المقتبسة من التقرير.

غنى عنها مطلقاً لضمان وحدة الجماهير الشعبية في نضالها الوطني ومن أجل صيانة الجمهورية".

إن اعتبار تضامن الحزب المتين مع السلطة، مسألة لا غنى عنها مطلقاً، كما جاء في أعلاه، يُعد تراجعاً عن نهج الحزب في تطوير الثورة الديمقراطية ودفعها نحو آفاق الثورة الاشتراكية، كما تتطلب ذلك أيديولوجية الحزب وإستراتيجيته اللتان وجدتا آفاقها في الخطة التي رسمها الاجتماع الموسع في أيلول عام 1958 والتي تستهدف اشتراك الحزب في قيادة السلطة وقد جاء فيها ما يلي: "فالقوى الوطنية التي تعاونت بالأمس في النضال ضد الحكم الرجعي البائد هي التي يمكن ويجب أن تتعاون اليوم أيضاً لأجل صيانة الجمهورية وتطويرها وقيادتها". وقد حذرت الخطة من موقف اللامبالاة والتراجع عن تحقيق هذا الهدف. وجاء هذا التراجع عن هذه الخطة بعد أن ارتطمت أيديولوجية الحزب وإستراتيجيته بالواقع السياسي في صيف 1959. وعادت قيادة الحزب وتطرفت إلى تراجعها ذلك في أيلول 1962 أثناء محاسبة الكتلة الرباعية. ولم يخطئ أحداً هذا التراجع، إذ أن ما جرى هو تخطئة التراجع غير المنظم. ونظراً لأن الحزب بقي حبيس أيديولوجيته وإستراتيجيته القديمتين، ولم يكن الحديث عن تجديد أيديولوجي وارداً آنذاك لا في حزبنا ولا في الحركة الشيوعية العالمية، فلم يتمكن الحزب من تشخيص خطئه وتلمس النهج السياسي الصحيح، وذلك بتعبئة الجماهير والقوى الديمقراطية في كفاح ثابت من أجل إقامة نظام ديمقراطي مؤسساتي يلبي الطموح القومي المشروع للشعب الكردي وينهي حكم العسكر ويعيد السلطة لممثلي الشعب من خلال مجلس تأسيسي يسن دستوراً دائماً، يضمن تطور المجتمع وازدهاره سلمياً.

وإذا كان من المستحيل على الحزب تجديد أيديولوجيته وإستراتيجيته آنذاك، لكونه جزء من الحركة الشيوعية العالمية التي لم تنل التجديد، فهل كان ثمة حل أمام طريقه المسدود في صيف 1959 سوى التراجع المنظم؟ إن التراجع بالنسبة لحزب سياسي جماهيري يتصدر مداً ثورياً لا يمكن أن يكون جذاباً، فالجماهير لا تسير وراء المتراجعين. من الممكن أن يتراجع الحزب عن موقف معين، لا أن يكون التراجع نهجاً سياسياً، لذلك فقد فضلت تسمية بطاطو "الدفاع الذاتي الفعال"، لهذا التراجع بدلاً من تعبير "التراجع المنظم"، الذي أطلق على الفترة التي مارس الحزب فيها هذا النهج، وذلك من نهاية أيار حتى منتصف تموز 1959. أضف إلى ذلك أن المد الثوري فرصة تاريخية، لا تتكرر إلا لماماً، ينبغي على الحزب الثوري اقتناصها لإجراء تغيير جذري في المجتمع، لا تضييعها.

يرى البعض بأن الحل كان يتطلب لجوء الحزب إلى خيار الانقلاب العسكري واستلام السلطة. وحول هذا الحل استمر الجدل داخل الحزب وخارجه منذ ذلك الوقت، وما زال مستمراً حتى يومنا هذا. لقد بدأ هذا الجدل بمجرد أن أدار قاسم ظهر المجن للشيوعيين، بل وحتى قبل ذلك. فمن الأعراض الجانبية لثورة 14

تموز هو شيوع نزعة الانقلابات العسكرية. وأصيب بهذا النزعة بعض الشيوعيين وخاصة العسكريين، من الذين أغرتهم السهولة النسبية لسقوط النظام الملكي. وأختزل عندهم استلام السلطة بتحريك بعض القطعات العسكرية وضمن دعم الحزب وموافقة على الخطة. ففي أوائل 1959، دعا كل من الرئيس الأول خزعل السعدي والرئيس الأول خليل إبراهيم العلي، وكانا على رأس كتيتي دبابات في أبو غريب، إلى الإطاحة بقاسم. وقاما بزيارة مكتب (اتحاد الشعب) بملايسهما العسكرية، وطرحا الأمر على من كان موجوداً في المكتب من قيادة الحزب، ودون الرجوع إلى مسؤولهما الحزبي. ولما كانت الاستخبارات العسكرية تراقب المكتب، فقد بلغ عبد الكريم قاسم بأمرهما، فأمر باعتقالهما²⁵¹.

في بداية ارتداد قاسم، درس المكتب السياسي موضوع استلام السلطة، كما مر بنا، ولم يقر ذلك لصعوبة فرز قوانا العسكرية عن يتعاطفون مع قاسم. ولهذا السبب ظلّ قاسم لفترة على اعتقاد بأن الحزب يحاول القيام بانقلاب عسكري، وتحديداً في تلك الفترة التي كلفت اللجنة العسكرية بالتحري، مجرد تحري، عن إمكانية القيام بانقلاب عسكري درءاً لمؤامرة رجعية أو لأي سبب آخر. ومما له مغزاه في هذا الصدد ودليل على ما يتمتع به قاسم من نفوذ شعبي، هو أن خطة الانقلاب العسكري، التي يقال بأنها عرضت على الحزب، لم تستهدف الإطاحة بقاسم وإنما إرغامه على أمر واقع، مع إبقائه على جميع مسؤولياته الأساسية!! ويعرض الكاتب جرجيس فتح الله في كتابه "العراق في عهد قاسم" (ص 273 وما يليها) هذه الخطة، التي سمع بتفاصيلها من العميد حسن عبود، وكان آخر إجراءاتها الثلاثة هو إرغام قاسم "تحت التهديد" على إذاعة بيانات، تم إعدادها، بصوته. وتنص على إلغاء مجلس السيادة. وتنصيب عبد الكريم قاسم رئيساً للدولة ورئيساً لمجلس قيادة الثورة الذي سيتم تشكيله فوراً، وتداع أسماء أعضائه ويخول بممارسة السلطات التشريعية وإصدار المراسيم بقوة القانون. كما يحل مجلس الوزراء. ويختار مجلساً جديداً من المدنيين فقط يتمثل فيه كل الاتجاهات الوطنية بشكل متناسب. ويستطرد حسن عبود في روايته قائلاً: " بعد اكتمال الخطة، قمنا بعرضها على قيادة الحزب. ولم يلبث أن جاء الرد بالرفض القاطع. وحُظر القيام بأي حركة من هذا النوع"²⁵².

لم نخبرنا الخطة بأي رواية ستخرج على الشعب العراقي لو رفض قاسم الإذعان لمطالب الانقلابيين، أو قاوم وقتل. وربما لم يكلف واضعو الخطة أنفسهم التفكير بمثل هذه الاحتمالات أساساً!

هو ذا موقف الحزب من الانقلاب العسكري، وخلفياته هو عدم إمكانية فرز قوانا عن قوى قاسم، هذا عندما كان قاسم يتمتع بشعبية واسعة. ولكن لنر الأمر عندما

²⁵¹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 425 والهامش 28.

²⁵² - جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص 751.

أخذت شعبية الرجل في التراجع. "في حزيران 1961 طرح الزعيم الركن الشيوعي، جلال جعفر الأوقاتي، أمر القوة الجوية، على الفقيه ثابت العاني، خطة للاستيلاء على وزارة الدفاع، وإزاحة عبد الكريم قاسم عن الحكم" وقد رفض المكتب السياسي الخطة لأنها تستهين بدور الجماهير".²⁵³ ومن المفيد هنا سماع رأي الفقيه زكي خيري في ذلك، وقد شغل آنذاك منصب السكرتير الثاني للجنة المركزية وتبوء مقام السكرتير الأول عند بقاء سلام عادل في موسكو حوالي عشرة أشهر، من نهاية آب 1961 حتى أواسط حزيران 1962. يقول خيري: " وفي كل معسكر من معسكرات الجيش كان ضباط من مختلف الميول والاتجاهات يسهرون الليالي يترصد بعضهم بعضاً. كما كان السننوتو يترصدنا. والأهم من كل ذلك أن الجماهير لم تكن مستعدة لإسناد أية محاولة للإطاحة بقاسم مباشرة وحتى التنظيم الشيوعي في الجيش لم يكن مضموناً تحركه ضد قاسم دون أن يلمس إسناداً جماهيرياً واسعاً مباشراً مستعداً لدعمه" ويشير زكي خيري إلى مخاطر الانقلاب العسكري فيقول: " أما محاولة القيام بانقلاب عسكري فلم تكن تؤدي في تلك الظروف في ظل نسبة القوى القائمة آنذاك سوى إلى تأليب جميع القوى ضدنا

254

أما سباهي فيشير إلى أن "الذين أيدوا شعار الاستيلاء على السلطة، ظلوا يحكمون رغباتهم وقناعاتهم الأيديولوجية فيه، دون أن ينظروا جيداً إلى توازنات القوى، ودون أن يحسبوا للنتائج حساباً دقيقاً. إن النظام الملكي انهار في 14 تموز بسرعة، دون تضحيات جدية، وشلت قدرة أنصاره في الداخل والخارج على الرد، لا لأن بضع قطعات عسكرية تحركت لتحتل بعض المواقع في بغداد، وتقضي على رؤوس النظام، إنما كانت توازنات القوى قد اختلت من الأساس، ما بين أنصار الثورة ومعارضيه، لأن الفئات الاجتماعية ذات المصلحة ببقاء النظام القديم قد أفست كلياً، ولم تعد هناك قوى اجتماعية واسعة تسندها، ولها القدرة على الرد الجدي. بينما كانت الحال في عام 1959 لا تماثل ذلك مطلقاً. فقد كان عبد الكريم قاسم يتمتع بشعبية واسعة ... الخ" ثم يشير سباهي إلى عدم استعداد الدول الاشتراكية لدعم مغامرة شيوعية لإسقاط قاسم، كما مر بنا²⁵⁵.

لنر الآن كيف فهم عبد الكريم قاسم تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية. لقد فهمه كما هو مكتوب ولم يكن بحاجة لا إلى التحليل ولا إلى التفسير. فالحزب الشيوعي سيبقى متضامناً معه تضامناً متيناً في كل الظروف والأحوال، مادام الحكم (قاسم) وطني. ولكون قاسم كان واثقاً من وطنيته، فقد فهم أن بإمكانه أن يفعل بالحزب ما يشاء. وانطلاقاً من هذا الفهم، شدد قاسم هجومه المعادي على الحزب

²⁵³ - ثابت حبيب العاني، رسالة العراق، العدد 8 تموز 1995. سباهي، مصدر سابق، ص 427.

هامش رقم 31.

²⁵⁴ - زكي خيري، المصدر السابق، ص 230. الخطوط غير موجودة في الأصل.

²⁵⁵ - سباهي، مصدر سابق، ص 429.

وهو واثق من أن موقف الحزب التضامني معه لن يتغير. ومن الجدير بالذكر، أن نزعة الاعتراض على سياسة الحزب من داخله، والتي تنامت طردياً مع ازدياد التعسف والاضطهاد تجاه الشيوعيين والجماهير الملتفة حوله، كانت ترمي إلى تصحيح مفهوم الوطنية ليشمل الموقف من حقوق الشعب الديمقراطية، وعدم حصره بالموقف من الإمبريالية. وقد كان المفهوم الأشمل أحد منطلقات سياسة الحزب في نيسان 1965، عندما رفع الحزب شعار إسقاط حكومة عبد السلام عارف.

لنعد إلى سباهي ومسألة السلطة وتقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية. يقول سباهي: "وأكثر من هذا فإن اللجنة المركزية في اجتماعها الموسع (الكامل) الذي عقدته في 15 تموز 1959 لم تجعل منه (أي الاستيلاء على السلطة) المحور الأساس لمداولاتها، لتخرج بشأنه بقرار محدد وملزم، مع أنه كان أخطر الموضوعات التي جابهت الحزب يومئذ" إن هذا القول بعيد جداً عن فهم محور الاجتماع الذي لخصه لنا زكي خيري بأن "محور الجدل [هو] العلاقة بين الحزب وقاسم"، يعني موقف الحزب من سلطة قاسم، وهذا نفسه هو المحور الأساسي للتقرير عندما يؤكد على أن "تضامن الحزب المتين مع السلطة، مسألة لا غنى عنها مطلقاً". وهذا يعني، بلا لبس أو غموض، وبالقلم العريض، بأن الاستيلاء على السلطة أمر غير وارد. ولم يكن هناك خلاف حول هذه النقطة في اجتماع اللجنة المركزية، بل تمركز جوهر الخلاف حول أسلوب التراجع أمام السلطة.

إذا كان التراجع (المنظم منه وغير المنظم) ، كنهج سياسي، خطأ والتجديد الأيديولوجي غير ممكن، والانقلاب العسكري مغامرة مصيرها الفشل، فهل كان ثمة حل ضمن أيديولوجية الحزب وقتئذ؟ أجل، يوجد ذلك كشعار ومتكرر في جميع وثائق الحزب الأساسية بعد ثورة 14 تموز، بما فيها تقرير الاجتماع الكامل الأخير، فقد جاء في أحد "زواياه" ما يلي: "إنهاء فترة الانتقال على أساس إيداع المسؤولية إلى ممثلي الشعب عن طريق إجراء انتخابات نيابية حرة تسفر عن إقامة مجلس تأسيسي يشرع دستوراً ديمقراطياً دائماً للبلاد مع ما يقترن به من تنظيم السلطات وتثبيت أسس ديمقراطية للحكم سيكون له شأن كبير في مستقبل البلاد وضمان تطورها وازدهارها"²⁵⁶.

وكانت هذه المهمة، التي تستجيب لمتطلبات التطور التاريخي للمجتمع العراقي، تتطلب السعي لتوحيد جميع القوى السياسية التي تؤيد تحقيق هذه المهمة، ورسم الخطط والبرامج الملائمة لخوض كفاح سياسي وجماهيري يومي دفاعاً عن حقوق الجماهير المعيشية وعن الحريات الديمقراطية لجميع القوى السياسية بدون استثناء والتدرج في هذا النضال نحو تحقيق تلك المهمة، وعدم التردد في تطبيق مثل هذا النهج لأن النظام العسكري الفردي مشتبك في صراع مع الإمبريالية

²⁵⁶ - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 1 ج 2 ص 534. خط التشديد غير موجود في الأصل.

وشركاتها النفطية، فليس هناك تعارض بين النضال من أجل تحرير ثروتنا النفطية وبين النضال من أجل تحقيق الديمقراطية، بل بالعكس فإن أحدهما يعزز الآخر. وكان طرح هذه المهمة، في مقدمة أية مهمة أخرى، يلقي الدعم من القوى الديمقراطية وفي مقدمتها جناح كامل الجادرجي ويقوي مركزه على حساب جناح محمد حديد الذي ربط مصير جناحه بمصير عبد الكريم قاسم. فالجادرجي كان يقف ضد الحكم العسكري، ويطمح إلى إقامة نظام ديمقراطي مؤسساتي. ولا يمكن إلا أن يلقي مثل هذا النهج الدعم من الدول الاشتراكية أيضاً، فهو لا علاقة له بالانقلابات العسكرية ولا السعي السريع لاستلام السلطة الذي لم تكن تؤيده. وإضافة إلى ذلك، كان هذا الهدف منسجماً مع وعد قاسم بإنهاء فترة الانتقال، والذي حدده له يوم عيد الجيش في 6 كانون الثاني عام 1960. ومهما كانت نتائج الكفاح من أجل تحقيق هذا الهدف والتضحيات التي تقدم من أجل بلوغه، فإن حصيلته كانت في التحليل الأخير ستكون لصالح مستقبل البلد والقوى الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي.

ولكن بدلاً من النضال من أجل تحقيق المهمة آنفة الذكر، التي كانت بمثابة فرصة تاريخية يمكن أن تغير مصير العراق وشعبه وتؤثر إيجابياً في مصائر بعض دول المنطقة وشعوبها أيضاً، دفع تقرير اللجنة المركزية هذه المهمة إلى الخلف، وقدم عليها مهمة أخرى مما أدى إلى إهمال تلك المهمة تقريباً، وربط مصير الحزب بمصير حكم عبد الكريم قاسم لأنه حكم وطني. فقد جاء في التقرير ما يلي: "إن معالجة الوضع بشكل جذري يستلزم قبل كل شيء العمل على توفير الشروط التالية: "أولاً- إعادة الثقة والتضامن بين كل القوى الوطنية وتحقيق أمتن أشكال التضامن بين الشعب والحكومة الوطنية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم". وهكذا انتصر الخط السياسي الخاطئ الذي ذر قرنه في اللجنة المركزية، وسعت من أجله ما سميت بالكتلة اليمينية الرباعية في المكتب السياسي، (ولنا عودة لموضوع "الكتلة")، بعد أن أصبح أمتن أشكال التضامن مع قاسم يأتي في مقدمة كل شيء... أجل، كل شيء! فأضعفت اهتمام الحزب وأخرته في وضع خطة طوارئ، وكان الحزب بأمس الحاجة إليها، في ذلك الجو المشحون بالدسائس والمؤامرات، لإحباط أية مؤامرة رجعية تستهدف إسقاط النظام، أو توجيه ضربة للحزب. وذهبت النزعة المذكورة أبعد من ذلك بدعوتها حل منظمات الحزب في الجيش. وسرعان ما تبين لها خطأ موقفها هذا عند محاولة اغتيال قاسم في 7 تشرين الثاني 1959. ولم تكن لدى المعارضة لنهج التراجع غير المنظم من بديل، سوى اقتراح التراجع المنظم ومحاولة تطبيقه جهد الإمكان، وكان هذا أهون الشرين.

لقد أشرت إلى أن الكفاح من أجل نظام ديمقراطي، كما هو مطروح في تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية، قد أهمل تقريباً وليس تماماً. ففي أوائل عام 1960، بادر الحزب الشيوعي إلى جمع ألف توقيع من وجوه المجتمع من ذوي الميول الديمقراطية من عمال وأساتذة وأدباء وأطباء ومهندسين ومحامين للمطالبة

بإنهاء الفترة الانتقالية و سن قانون انتخاب ديمقراطي وإجراء انتخابات عامة لتأليف مجلس تأسيسي لسن دستور دائم وإطلاق الحريات السياسية... الخ. وكان من المقرر قيام حملة جماهيرية لإسناد هذه المطالب. وعلى أثر ذلك راح قاسم يبشر بوضع قانون للانتخابات، وكلف الجادرجي بوضع مسودة دستور دائم. ولكن هذه الحملة قد توقفت وهي في بدايتها. وسأترك الرفيق زكي خيري يتحدث عنها بعد مرور 34 عاما عليها، أي في عام 1994 فيقول:

"و كنا قد أعدنا كل شيء للبدء بالحملة الجماهيرية من أجل الديمقراطية. والآن وقد طرأ طارئ جديد: وهو مفاوضات النفط لانتزاع حقوق العراق الوطنية من الشركات الاحتكارية، فأيهما نقدم: النضال الوطني ضد الامبريالية أم النضال الديمقراطي ضد الدكتاتورية الفردية الوطنية المتورطة في صراع مع الامبريالية؟ ولم نتردد طويلاً فقدمنا الأول على الأخير: الوطني على الديمقراطي. ولم يدر حتى ببال السكرتير الأول المتهم بالتطرف اليساري تقديم الديمقراطية على النفط أو حتى الخيار الثالث وهو الأصح: دمج الحملتين معاً... فليس بينهما أي تعارض بل الواحد يعزز الآخر²⁵⁷.

وباعتقادي بأن المنطلق الرئيسي لتقديم ما هو معاد للامبريالية العالمية (معركة النفط) على قضية محلية (معركة الديمقراطية) هو منطلق أيديولوجي، وليس وطني بالدرجة الرئيسية. هذا المنطلق له علاقة بالحرب الباردة الجارية آنذاك، وانقسام العالم إلى معسكرين متصارعين هما: معسكر الإمبريالية والحرب، ومعسكر السلم والاشتراكية. وكان خيار الحزب الشيوعي ضمن هذا المنطلق الفكري محدداً سلفاً. فعندما يوجد صراعان، يخضع المحلي للعالمي، ضمن الفهم الخاطئ للأمية والداعي إلى إخضاع الجزء للكل. لقد أكدت الحياة قصر نظر هذا المنطلق. فقد كان من الممكن أن يشكل الانتصار في معركة الديمقراطية في العراق أكبر إنجاز وطني يضمن تطور البلد وازدهاره سلمياً. كما يضمن هذا الانتصار تحقيق أصعب المهام الوطنية بما في ذلك معركة النفط. وكان من شأن هذا الانتصار أن يصبح سندا هاما لقوى الديمقراطية والسلم والاشتراكية في العالم، وبالتالي فإن مثل هذا الانتصار لم يكن وطنياً فحسب بل وأمياً أيضاً.

على أي حال، كان هذا هو مستوى وعينا، بما فيه من منطلقات أيديولوجية خاطئة وفي فهمنا الخاطئ للديمقراطية أيضاً، آنذاك، ولم نتوصل إلى البديل الصحيح للنظام، البديل الديمقراطي المؤسساتي، وليست الديمقراطية الموجهة التي قدمت كوصفة لبلداننا في بيان مؤتمر الأحزاب الشيوعية في موسكو عام 1957، ولا الديمقراطية الثورية التي فصلها فلاديمير ايلج لينين على مقاس روسيا وليس على العراق، ولا الديمقراطية الشعبية التي طبقت في بلدان أوربا الشرقية والصين. فقد تبتى حزبنا كل هذه "الديمقراطيات" خلال تاريخه المديد. ولم نتوصل إلى الطريق

²⁵⁷ - زكي خيري، المصدر السابق، ص 234.

الصحيح، لا أثناء التقييم العابر لهذه الفترة في الربع الأخير من عام 1962، عند محاسبة "الكتلة اليمينية الاستسلامية" في المكتب السياسي واللجنة المركزية، ولا عند إقرار التقييم لعهد قاسم في الكونغرس الثالث في كانون الأول 1967، الذي تم على ضوء مناقشات واسعة في إطار الكادر الوسطي. فقد تم في هذا التقييم العكس ، حيث جرى القفز على الواقع والهروب إلى الأمام. فقد جاء في وثيقة الكونغرس ما يلي: "لقد كان على حزبنا في الوضع الثوري الذي بدأ في 14 تموز 1958 ، أن يواصل النضال على رأس الجماهير الثورية، لتغيير الحكومة وإقامة حكومة ديمقراطية ثورية تمثل الأحزاب والقوى الوطنية التي يعيها إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية دون أي تساهل في تحقيق هذا الشعار المركزي" وقد أقرت هذه الوثيقة في المؤتمر الوطني الثاني للحزب المنعقد في أيلول 1970. ونشر ملخصها في مقدمة البرنامج الذي أقره المؤتمر تحت عنوان "الدروس المستخلصة" ²⁵⁸.

لقد كان الفقيد زكي خيري ، الذي ساهم مساهمة أساسية في الدراسة، متحمساً لهذه الموضوعات فأوضح، مستنداً إلى الوثيقة التي أقرها المؤتمر، كيفية تحقيق ذلك على الوجه التالي: "والسبيل الثوري الوحيد الذي كان على الحزب الشيوعي انتهاجه هو أن يطرح برنامجاً ثورياً لإزاحة قاسم وإقامة الحكومة الديمقراطية الثورية التي تحقق الإصلاح الزراعي الجذري وتلبي مطلب الحكم الذاتي للشعب الكردي وتسحق القوى الرجعية وتضمن المصالح المشروعة للجماهير . ورغم تعذر قيام الجبهة مع الأحزاب البورجوازية فمن شأن هذا البرنامج أن يعيىء القوى الجماهيرية الأساسية المدنية والعسكرية على أساس الحلف المتين بين العمال والفلاحين وبالتعاون الوثيق مع الثورة الكردية من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية وقيادة الثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهايتها" ²⁵⁹.

ولم نتوصل إلى الوجهة الصحيحة إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والدول "الاشتراكية" في أوروبا، وما رافق ذلك من عملية تجديد على أيديولوجية الحركة الشيوعية، أو بعبارة أدق، على قسمها الأعظم، وذلك في مؤتمر الديمقراطية والتجديد لحزبنا في عام 1993.

وبعيداً عن الجمود العقائدي والنصية وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي كتب الرفيق زكي خيري ذاته في عام 1994 ما يفيد بأن الطريق كان مسدوداً أمام الحزب. وقد تلمس ملامح الموقف الصحيح، الذي كان يجب إتباعه آنذاك، فكتب ما يلي: "كان الأحرى بنا أن نطالب بإنهاء الفترة الانتقالية وإجراء انتخابات عامة حرة تتنافس فيها الأحزاب لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يتمتع بالسيادة الكاملة" ²⁶⁰.

258 - وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي، أيلول 1970 ص 81 .

259 - زكي خيري وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 354. خط التشديد ليس في الأصل.

260 - زكي خيري، مصدر سابق ص 230.

نعود للاجتماع الكامل، لقد اقترح عامر وبهاء في الاجتماع تنحية سلام عادل عن سكرتارية اللجنة المركزية ورشحا هادي هاشم بديلا عنه! ولم يحصل هادي هاشم سوى على صوتي عامر وبهاء. وقرر الاجتماع تكوين سكرتارية للجنة المركزية، وأنتخب لها هادي هاشم وبهاء الدين نوري إلى جانب السكرتير، وكان الأخير قد رشحهما. ولم تكن هذه السكرتارية لمساعدة سكرتير الحزب في إدارة شؤون الحزب اليومية الجارية، كما هو الحال في الأحزاب الأخرى أو كما تشكلت وعملت في سبعينيات القرن الماضي في الحزب الشيوعي العراقي، وإنما لتقاسم صلاحية السكرتير، فتحوّلت السكرتارية إلى هيئة فوق المكتب السياسي! وأنتخب في هذا الاجتماع أربعة أعضاء جدد إلى المكتب السياسي وهم كل من عزيز محمد وجورج تلو (كان في موسكو) وزكي خيري ومحمد حسين أبو العيس، وكان الاثنان الأخيران منسبين للمكتب السياسي منذ ثلاثة أشهر.²⁶¹

انتكاسة ثورة 14 تموز

يتناول الكاتب عزيز سباهي، في الفصل العشرين من الجزء الثاني من كتابه، الصراعات في المكتب السياسي للحزب الشيوعي بالارتباط مع محاسبة الكتلة الرباعية في أيلول 1962، هذه الكتلة التي وصفت بالانتهازية واليمينية والذيلية والتصفوية... الخ، وتحت عنوان: "صراعات في القمة". لقد فضّلت إرجاء تناول هذا الموضوع وعدم استباق الأحداث، لكي يكون القارئ ملماً بالأمور التي ستجري علي أساسها تلك المحاسبة. ولذلك سأتناول الفصل الحادي والعشرين والمعنون "مرة أخرى في غمار العمل السري".

يعتبر الشيوعيون بأن ثورة تموز الوطنية الديمقراطية قد انتكست منذ صيف 1959. وكانت بداية ذلك عندما جاهر عبد الكريم قاسم بعدائه للحياة الحزبية في 30 نيسان من العام المذكور في حفل اتحاد نقابات العمال، كما مر بنا. فالحياة الحزبية ركن أساسي في النظام الديمقراطي، ولا يمكن تصور وجود الأخير بدونها. كان عداء قاسم للحياة الحزبية السلمية ثابتاً، وعندما كان يضطر على التراجع عن موقفه هذا فإنه يلجأ إلى المناورة أو تشويه تلك الحياة بدون تردد، ولا يتوانى عن إثارة الحزازات بين الأحزاب. وقد جره هذا العداء إلى مضايقة ومحاربة أكبر حزب سياسي مساند له، ألا وهو الحزب الشيوعي العراقي. ووصل به الأمر قبل سقوطه إلى عدم وجود أي حزب سياسي يمكن أن يسانده ويجري تغييراً في موازين القوى لصالحه، جراء نهجه العسكري والفردى واللا ديمقراطي في الحكم. ولم يقتصر ارتداد قاسم عن الأهداف الديمقراطية لثورة تموز فحسب، وإنما شمل ارتداده مجالات مختلفة. فمنذ صيف 1959 وحتى سقوط النظام كان الخط البياني للثورة في نزول مع تموجات صعوداً ونزولاً ضمن الخط ذاته.

²⁶¹ - محضر اجتماع المكتب السياسي بتاريخ 13 أيلول 1962، ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 1 ج 2 ص 264 وما بعدها. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 455 وما يليها.

منذ منتصف 1959، شن قاسم حملته للتضييق على الحقوق الديمقراطية التي انتزعتها الجماهير في نضالاتها الواسعة وبات الشيوعيون في القاعدة الحزبية وأصدقاؤهم يتعرضون للاعتقالات. وقد أعتقل في الفترة بين 19 تموز و12 آب 1959 مئات الشيوعيين وأنصارهم. وجمدت فعالية "المقاومة الشعبية"، وألغيت "لجان الدفاع عن الجمهورية". وأغلقت وختمت مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال. وسُرح ما لا يقل عن 1700 ضابط احتياط، ومن بينهم كل الضباط الاحتياط من الدورة الثالثة عشرة التي حظي الشيوعيون بنفوذ واسع بين صفوف أفرادها²⁶². وأصدر قاسم القانون رقم 139 لسنة 1959 الذي أدي تطبيقه إلى شق الحركة الفلاحية، كما مر بنا في الفصل السابع.

محاولة اغتيال قاسم

وتوقفت الحملة ضد الحزب مؤقتاً على أثر محاولة البعثيين الفاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم. ففي مساء 7 تشرين الأول 1959 أطلقت النار عليه وهو في سيارته في شارع الرشيد - رأس القرية، وأصيب بجروح في يده وكتفه. وقد أدان الحزب الشيوعي المؤامرة فوراً في مقال افتتاحي لجريدة "اتحاد الشعب" في صباح اليوم التالي، وقد أعيد فيه لعبد الكريم قاسم لقب "ابن الشعب البار". وسمع منه وفد الحزب، الذي زاره في المستشفى للتهنئة على سلامته وتطمينه من جانب الحزب، معسول الكلام والوعود، ولكنه لم يف بها بعد خروجه من المستشفى²⁶³.

وعلى أي حال، فقد ارتفعت معنويات الشيوعيين والجماهير المحيطة بهم على أثر الحادث. ويشير بطاطو إلى ذلك، معزراً رأيه بمعطيات هامة، على النحو التالي: "وكانت إحدى النتائج الأخرى لمحاولة الاعتداء على حياة قاسم هي انكفاء انتهاكات كركوك عن الذاكرة العامة. وتوافق هذا بتحول للمزاج الجماهيري باتجاه الحزب وتجدد قوته. ووجدت هذه التغيرات انعكاسها الحي في انتخابات عديدة أجريت في شتاء 1959 - 1960. ففي 26 تشرين الثاني (نوفمبر) نجح في انتخابات اتحاد الطلبة، التي اشترك فيها 13000 طالب جامعي 50000 طالب إعدادي، 118 شيوعياً و 4 وطنيين ديمقراطيين فقط و32 قومياً من الجامعيين، و194 شيوعياً و73 قومياً من المدارس الإعدادية. وفي 11 كانون الأول (ديسمبر) حصل الشيوعيون ورفاق دربهم على 381 صوتاً من أصل 560 في انتخابات جمعية الاقتصاديين. وإضافة إلى ذلك وفي 11 شباط (فبراير)، انتخب الاتحاد العام لنقابات العمال، الذي استعاد قانونيته في 11 تشرين الثاني (نوفمبر)، مجلساً مركزياً مؤلفاً من عشرة أعضاء، كلهم شيوعيون. وأخيراً، وفي 13 شباط (فبراير)، حصلت الجبهة المهنية المتحدة التي يقودها الشيوعيون على 453 مقعداً

²⁶² - راجع حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 234، هامش رقم 2.

²⁶³ - راجع زكي خيري، مصدر سابق ص 228 وما يليها.

من أصل 500 في المجلس العام لنقابة المعلمين العراقية في انتخابات اشترك فيها أكثر من 20000 معلم²⁶⁴ ."

ونظم الحزب مسيرة جماهيرية في يوم 4 كانون الأول 1959 بمناسبة خروج قاسم من المستشفى، وصفها بطاطو بالعملاقة. وكانت شعاراتها تضامنية مع الحكومة. ويشير بطاطو كذلك إلى نتيجة هامة أخرى فيقول "وكانت إحدى النتائج الجانبية للاعتداء على حياة قاسم، هي وضع القيادة الشيوعية لـ"خطة طوارئ" عمت على كل أجهزة الحزب وشكلت رداً على السؤال: "ماذا تفعل، أيها الرفيق، إذا سمعت من الإذاعة بياناً للانقلابيين؟"

ويضيف بطاطو قائلاً: "وعلى العموم، فإن انبعاث الشيوعيين، وربما ما قيل عما حدث في 7 تشرين الأول (أكتوبر) عن احتلال الضباط الشيوعيين وزارة الدفاع واستيلاء الجنود على المعسكرات، جعل قاسم ميالاً الآن للتحرك ضد الحزب بجدية أكبر"²⁶⁵. ولا أعرف، لم لم يشر سباهي في كتابه إلى حادث اغتيال عبد الكريم قاسم وعواقبه.

في بداية عام 1960 قامت حكومة عبد الكريم قاسم بإجازة الأحزاب التي طلبت الإجازة. ورفضت طلب الحزب الشيوعي العراقي، إذ أجازت بدلاً منه حزباً وهمياً بنفس الاسم لداود الصايغ الذي كان سابقاً عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وتواطأ مع قاسم على هذه المناورة السمجة. وقدم الحزب طلباً ثانياً باسم "الحزب الشيوعي العراقي (اتحاد الشعب)" بإضافة اسم جريدة الحزب المركزية بين قوسين بعد اسم الحزب. وجرت حملة جماهيرية بتأييد الطلبة على التوالي بمذكرة جمعت (184960) توقيعاً. وقد رفض قاسم الطلبة على التوالي. أما داود الصايغ فلم يتمكن من جمع الحد الأدنى من المؤسسين وعددهم 60 شخصاً. ولفضح لعبة الصايغ وقطع السبيل على قاسم بهذا الشأن، فقد أوعز الحزب لبعض الرفاق غير المعروفين آنذاك بالتوقيع معه، وفي اللحظة الحرجة استقالوا وأعلنوا استنكارهم لعملية التزييف. وتكررت العملية أكثر من مرة حتى تحول الأمر إلى نكتة في المحافل السياسية^(266*). ورفض الحزب نصيحة سوفيتية للتوحد مع حزب داود الصايغ، كما مر بنا، على غرار الوحدة التي تمت بين المنشفيك والبولشفيك في المؤتمر الرابع في استكهولم (مؤتمر الوحدة) في بداية القرن الماضي. فشتان بين الطرفين فقد كان المنشفيك أكثرية، وليس كالصايغ، الذي كان فرداً وصنيعة. ورد سكرتير الحزب سلام عادل، على رفض حكومة قاسم إجازة

²⁶⁴ - حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 246 والهوامش 10، 11، 12، 13، 14.

²⁶⁵ - حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 245، 247 والهوامش رقم 7. خطة الطوارئ التي يشير

اليها بطاطو، هي جزء من الخطة الأصلية

²⁶⁶ * - صرح الجادرجي في مجلسه الخاص، بأن "حزباً آخر لم يبهدل رئيس حكومة كما فعل الشيوعيون بقاسم". زكي خيرى، مصدر سابق ص 231.

الحزب، بجرأة وتحد، على حد تعبير بطاطو، قائلاً: "إننا لا نحتاج إلى رخصة لكي نوجد، وحزبنا موجود منذ ربع قرن" ²⁶⁷ وواصل الحزب عمله متجهاً أكثر فأكثر نحو الأساليب السرية في نشاطاته التنظيمية. ورفضت حكومة قاسم طلب إجازة حزب آخر، هو الحزب الجمهوري، بحجج غير مقنعة. وكان وراء الطلب شخصيات سياسية ديمقراطية معروفة مثل: عبد الفتاح إبراهيم ومحمد مهدي الجواهري وفريد الأحمر وآخرون. وكان قاسم، الذي بات همه عزل الحزب الشيوعي عن الأحزاب والقوى السياسية كافة، يخشى من أن يتعاون الحزب الجمهوري مع الحزب الشيوعي العراقي ²⁶⁸.

ولكن جريدة الحزب العلنية "اتحاد الشعب"، واصلت، كما يشير سباهي، الذي كان أحد محرريها، الصدور رغم المضايقات الشديدة والمختلفة التي كانت تتعرض لها في التوزيع، كما يتعرض لها العاملون فيها من قبل أجهزة الأمن وزمر الشقاة التي سخروها لهذا الغرض. ولكون الجريدة واصلت الصدور رغم كل ذلك، لجأ الحكم إلى استخدام القوانين العرفية. فعمد حميد السيد حسين (حميد حصونة)، قائد الفرقة العسكرية الأولى في الديوانية، إلى منع دخول الجريدة إلى كل الألوية السبعة التي تمتد إليها سلطاته العرفية في جنوب البلاد، بذريعة أن الجريدة تحرض على مكافحة الأمية وتشجع الحملة التي ينهض بها الحزب الشيوعي لمكافحة الأمية بين الفلاحين. وخرج حميد حصونة على الناس بمقولته سيئة الصيت: "أمي مخلص خير من مثقف هدام"! غير أن الحزب عمد إلى تهريب الجريدة إلى هذه الألوية السبعة. ولوحظ أن الطلب عليها تزايد كثيراً بعد المنع. كذلك سخر قاسم الصحف الرجعية والمأجورة للتطاول على الحزب الشيوعي وجريدته، بلغة بذينة لا تليق إلا بأصحابها. وكان قاسم يستهدف من هذه الحملة استفزاز "اتحاد الشعب" تمهيداً لغلقتها استجابة لإلحاح شركات النفط التي كانت تضيق ذرعاً بتعليقاتها حول المفاوضات التي كانت تجريها مع الحكومة.

لقد استطاعت القوى الوطنية لاسيما الحزب الشيوعي الذي جند صحافته والصحف اليسارية الأخرى التي تسانده، أن تؤثر على مجرى المفاوضات، وتفرض بحث موضوعات رئيسية آنذاك وفي مقدمتها تخلي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة. وكانت الشركات تتحسس وطأة صحافة الحزب الشيوعي على المفاوضات. وقد بلغت بها الحال إلى أن تطالب بصريح العبارة على لسان رئيس وفدها في المفاوضات (هريديج) بإسكات الجريدة. ولم يتردد قاسم عن الاستجابة إلى الطلب كوسيلة لإرشاء الشركات. فعمد إلى تعطيلها عشرة أشهر بذريعة واهية، وذلك في 30 أيلول 1960، وإلغاء امتيازها لاحقاً. فعادت إلى الصدور صحيفة

²⁶⁷ - حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 253.

²⁶⁸ - راجع زكي خيري، مصدر سابق ص 231. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 477 وما يليها. أنظر الحسني، "تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري" ج 4 ص 64 - 70. سباهي، ص 486، هامش رقم 13.

"صوت الشعب"، لصاحبها محمد حسين أبو العيس، كجريدة يومية اعتباراً من 1 تشرين الثاني 1960، بعد أن كانت تصدر بشكل متقطع. وتحولت جريدتها "الحضارة" و"الثبات" الأسبوعيتان، اللتان كانتا تناصران الحزب الشيوعي، بالصدور يومية. وفي نهاية عام 1960 لجأت الحكومة إلى تعطيل كل الصحف الشيوعية بما في ذلك ثلاث صحف في الألوية (المحافظات).

وعندما تحولت صحافة الحزب إلى الصدور سرّاً وبات تداولها محظوراً، صارت الجماهير تتلفه إلى قراءتها، حتى بات ما يوزع من العدد الواحد من "طريق الشعب" السرية وحدها يفوق ما يوزع من جميع الصحف القانونية في البلاد. وقد وزع من آخر عدد لها في خريف 1962 خمسون ألف نسخة. وكان هذا يفوق حتى توزيعها العلني. إذ كان ما يوزع من اتحاد الشعب يومية، في فترتها العلنية، ما بين 24 ألف و35 ألف نسخة، وهذا أقصى ما كانت تستطيع مكاتبها من طبعه. وإلى جانب "طريق الشعب"، كانت تصدر صحيفة "وحدة العمال" و"حياة الفلاحين" وهما جريدتان سريتان يصدرهما الحزب أيضاً. وكانت منظمتهما الحزب في الفرات الأوسط وكردستان تصدران سرّاً صحيفتي "صوت الفرات" و"آزادي" ²⁶⁹.

كشف موقف قاسم المعادي للحياة الحزبية السلمية عن ملامح حكمه العسكري الفردي المنافي للديمقراطية أكثر فأكثر. واقترنت حملته المعادية للحزب الشيوعي بحملة قمعية قاسية ضد المنظمات الجماهيرية، فألغى بعضها. فقد أغلقت الحكومة في 7 أيار 1960 المكاتب الفرعية لـ "اتحاد الشبيبة الديمقراطي"، واعتقلت حتى تموز 227 من كوادره. واتبع هذا بهجوم على مقره العام واعتقال سكرتيره العام نوري عبد الرزاق. وأخيراً تم حظر نشاط الاتحاد في نيسان 1961. وفي 7 أيار من نفس العام ختمت بالشمع الأحمر كل مكاتب أنصار السلام ومراكزه، وأغلقت معظم فروع رابطة المرأة العراقية الـ 53 تدريجياً. وطال الحظر أيضاً مراكز محو الأمية والتدريب على الأعمال المنزلية التي كانت الرابطة تديرها. وتلقى اتحاد الطلاب حصته الكاملة من هذه الهجمة. وبإلغاء كل فروعها في المدارس الثانوية في 16 أيلول 1960، فقد الاتحاد جملة أعضائه بضربة واحدة عملياً ²⁷⁰.

وكانت الضربات الأقسى هي تلك التي وجهت إلى الطبقة العاملة ومؤسساتها النقابية، مباشرة بعد رفض إجازة الحزب في 22 شباط 1960، وبلغ ذروته في أيار من نفس العام. وهنا لم تتوان السلطات عن إتباع أي أسلوب، مهما كان دنيئاً ووحشياً لم تستخدمه، ويشير (أوريل دان) إلى ذلك بقوله: "إلا أن الوسائل التي استخدمتها الحكومة لإزاحة الشيوعيين [عن قيادات النقابات] كانت منافية لأبسط المبادئ الخلقية. فقد أستونف الطرد السياسي من العمل على مدى واسع بحيث

²⁶⁹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 479 - 483.

²⁷⁰ - راجع حنا بطاطو، مصدر سابق، ص 259.

شمل أعضاء اللجان في النقابات فضلا عن العمال الأعضاء في الحزب²⁷¹. وقد زج في الاعتقال، كما يشير سباهي، أعضاء المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال. وطرده من العمل ما يزيد عن ستة آلاف عامل من سكك الحديد حتى خريف 1960. وكانت أعمال الفصل والمطاردة والاعتقال تشتد بوجه خاص أثناء الانتخابات النقابية. ففي المعركة الانتخابية لعام 1961، زاد عدد المفصولين عن العمل على 7000 عامل بمختلف الذرائع الواهية في المؤسسات والمشاريع الحكومية وحدها. وقارب عدد المفصولين من عمال النفط الثلاثة آلاف عامل. واستخدم الجيش في احتلال المعامل عند الإضرابات. وخسرت الطبقة العاملة الكثير من المكتسبات الاقتصادية²⁷².

وفي الريف، تواصلت نشاطات كبار الملاكين وأعاونهم، بمساندة أجهزة الحكم المحلية، لاضطهاد الفلاحين وإجبارهم على ترك الأرض لاسيما في تلك الأراضي التي لا تزال في أيدي الملاكين. وتباطأت عمليات الاستيلاء على الأرض بموجب قانون الإصلاح الزراعي. وسبق أن ذكرنا الطرق والأساليب الملتوية التي أدت إلى سيطرة عراك الزكم، بدعم من عبد الكريم قاسم، على قيادة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية وحرمان آلاف القرى الفلاحية بأساليب تعسفية من حقها في تأليف الجمعيات الفلاحية في المناطق التي تساند الحزب الشيوعي العراقي، أو في تلك التي نشط الفلاحون فيها ضد الإقطاعيين. وقد شجعت سياسات الحكم البوليسية في الميادين المختلفة على انفلات الأمن في مناطق عديدة من البلاد. وقد اتجهت عناصر اليمين المتطرف، والقوى الرجعية وعصاباتهما، بالتواطؤ مع أجهزة الأمن الحكومية ودوائر الشرطة، إلى شن حملة واسعة من الاغتيالات لعناصر شيوعية أو ديمقراطية في مختلف أنحاء لبلاد. وسبق أن ذكرنا بعض المعلومات الملموسة عن عدد ضحايا هذه الحملة الإجرامية وعواقبها في مدينة الموصل في نهاية الفصل التاسع.

وكان لابد لهذه الأوضاع التي أطبقت على البلاد أن تنعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية وعلى أحوال الجماهير المعاشية. فلقد توقف أو كاد الاستيلاء على أراضي الملاكين الخاضعة للإصلاح الزراعي، وعادت سطوة الإقطاع إلى الريف مع تزايد الحقد على الفلاحين والتلاعب بمقدراتهم. وبسبب ارتباك الوضع الاقتصادي واضطراب الوضع التجاري، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والخدمات والسكن. وصار صغار التجار، وكذلك المتوسطون منهم، يتعرضون إلى صعوبات متزايدة بفعل هيمنة كبار التجار على السوق²⁷³.

271 - أوريل دان، مصدر سابق، ص 355. خط التشديد ليس في الأصل.

272 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 490.

273 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 492 وما يليها.

وظلت سياسة الحزب رغم كل ذلك ثابتة على قاعدة: "تضامن - كفاح - تضامن"، تستهدف إقامة الحكم الوطني (العسكري والفردي واللامركزية) على أسس ديمقراطية، وشكلت هذه السياسة عبئاً على كاهل الحزب وقيادته وأفقدته الكثير من القدرة على المبادرة. وسبق أن أوضحنا السبب الأيديولوجي الخاطئ لتمسك الحزب بقاسم، وهو أنه ضمن المعسكر المعادي للامبريالية العالمية.

الخلافا الصيني السوفيتي

في سنة 1960 تفاقم الخلفاء بين أكبر حزبين شيوعيين: الصيني والسوفيتي. وظهر الخلفاء على المكشوف بعد أن نشرت قيادة الحزب الشيوعي الصيني سلسلة مقالات في جريدة (جين مين جيباو) تحت عنوان "تحيا اللينينية". وحصل الحزب الشيوعي العراقي عليها مترجمة من السفارة الصينية، وشرع في نشر السلسلة في جريدة الحزب "اتحاد الشعب"، دون الانتباه إلى النهج المعارض المبطن الذي تحويه للنهج السوفيتي. وسرعان ما توقف نشر السلسلة عندما انتهت قيادة الحزب إلى محتواه الحقيقي. وفي تلك الأجواء اهتم كل طرف من طرفي الصراع، الصيني والسوفيتي، اهتماماً بالغاً، بكسب الحزب الشيوعي العراقي إلى جانبه، بحكم الدور الهام الذي أخذ يلعبه العراق في السياسة الدولية ونظراً لنفوذ الحزب وسمعته الواسعتين، وكان يعتبر آنذاك أكبر حزب شيوعي في الشرق الأوسط. وقد أثار موضوع الخلفاء الصيني - السوفيتي جدلاً في قيادة الحزب وبات أحد مكونات الصراع الأساسية في المكتب السياسي.

في تشرين الثاني 1960 انعقد المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو وترأس وفد الحزب إليه بهاء الدين نوري وكان يميل إلى الجانب الصيني. ولم يلتزم في المؤتمر بتوصيات المكتب السياسي القاضية بتبني الموقف السوفيتي. فقرر المكتب السياسي تجميد عضويته في الهيئات القيادية وإبقاءه في موسكو للدراسة. وعقد اجتماع استثنائي للجنة المركزية في صيف 1961 لدراسة هذا الخلفاء، فصوتت اللجنة المركزية بأكثرية صوت واحد فقط لصالح نهج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وعوقب بهاء الدين نوري بتجريدته من كل مسؤولياته في الحزب، وصدق على قرار إبقائه في موسكو للدراسة الحزبية.²⁷⁴

²⁷⁴ - حول الخلفاء الصيني - السوفيتي، راجع زكي خيري، مصدر سابق ص 237. راجع كذلك بهاء الدين نوري، مصدر سابق ص 278. و 293 وما يليها. راجع أيضاً سباهي، مصدر سابق، ص 468.

الفصل الثالث عشر الحزب الشيوعي العراقي والقضية الكردية في عهد قاسم

هذا هو عنوان الفصل الثاني والعشرين من الكتاب الثاني لمؤلف عزيز سباهي. يستهل الكاتب هذا الفصل بالإشارة إلى أن القضية الكردية شغلت في هذه الحقبة حيزاً كبيراً من اهتمام الحزب الشيوعي العراقي، نظراً إلى أنها كانت تتعلق بالقومية الكبيرة الثانية في البلاد والتي ظلت تتطوع، طوال العقود الماضية من تاريخ العراق الحديث، إلى المساواة وإلى تحقيق حقوقها القومية، وتتاح لها، لأول مرة، فرصة حقيقية لكي تمارس بعضاً من حقوقها القومية، بعد ثورة 14 تموز.

وكان الحزب الشيوعي العراقي قد صاغ في الكونغرس الثاني عام 1956 موقفه إزاء القضية الكردية بوضوح، وأشار دون لبس أو إبهام إلى أن "الاستقلال الذاتي لكردستان العراق (الحكم الذاتي)، وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي، هو تدبير موقوت بظروفه، تقتضيه مصلحة الشعب الكردي نفسه. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية، ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للأمة الكردية وإنما سيكون عاملاً مهماً في تحرير الأمة الكردية، وفي تحقيق وحدتها القومية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية حقها في تقرير المصير، (*275) بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها" ²⁷⁶.

²⁷⁵ - * يدعي الكاتب جرجيس فتح الله بأن قيادات الحزب الشيوعي لم تعترف بحق تقرير المصير بعد قيادة بهاء الدين نوري. ويدعي كذلك بأن الحزب الشيوعي لم يعترف بوجود الأمة الكردية. إن هذا النص يفند ادعاءه، فقد ورد فيه ذكر "حق تقرير المصير مرتين" و"الأمة الكردية" ثلاث مرات. وما يلي ما كتبه فتح الله: "بقي الحزب الشيوعي العراقي الذي كان في

كانت العلاقات، كما يشير سباهي، بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) تتصف، عموماً بكونها علاقات ود وتعاون. ولكنها لم تكن دائماً علاقات متينة وواضحة. فقد شابتها الاختلافات والمماحكات أحياناً. ومع ذلك، كانت على العموم، علاقات ودية عادت، بشكل عام، بالنفع على حركة التحرر القومي الكردية والحركة الوطنية العراقية عامة. وأقام الحزب الشيوعي العراقي و (البارتي) علاقات منتظمة قبل ثورة 14 تموز. ومن خلال تعاونهما كان يجري التنسيق بين جبهة الاتحاد الوطني و(البارتي). وحين جرت محاولة إحياء جبهة الاتحاد الوطني في تشرين الثاني 1958، انضم الحزب (البارتي) إليها وشارك في التوقيع على البيان الذي صدر عنها يوم ذلك.

بعد أن شرّعت ثورة 14 تموز قانون الإصلاح الزراعي، التجأ العديد من الأغوات الإقطاعيين ورؤساء العشائر الكردية إلى إيران ووجد هؤلاء لدى حكومة الشاه في إيران الدعم والترحيب. فقد اعتبر الشاه وحكومته أنه من الممكن استخدامهم كأداة فعّالة لإثارة المتاعب للجمهورية الوليدة في العراق. وكانت السلطات الإيرانية تمدّهم بالمال والسلاح، وتدفعهم للتسلل إلى العراق. وقد حصلت تمردات كانت تقمع من جانب الحكومة بالتضافر مع القوى الديمقراطية، كما حصل عند قمع حركة رشيد لولان، حين كان التعاون يسود العلاقات بين الحزبين، الشيوعي و(البارتي).

ولكن بحلول ربيع 1959، اتجهت حكومة قاسم نحو التضييق على القوى الديمقراطية، وراحت هذه النشاطات المعادية تتفاقم. ولوحظ أنها قد ازدادت، بوجه خاص، مع تأزم المفاوضات مع شركات النفط، وتوتر العلاقات بين حكومة قاسم و(البارتي). وقد كثرت الحديث عن نشاط حزب (شورش). وهو غير حزب شورش

أيام العهد الملكي يتعرض لأشد الملاحقة والتنكيل متذبذباً لا يستقر على رأي في مسألة الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير [...] حتى عام 1952 عندما كان (بهاء الدين نوري) سكرتيراً عاماً له وهو كردي، فقد اعترف بهذا الحق بصراحة. إلا أن القيادة التي تداولتها مختلف الأيدي بعده تراجعت عن هذا الإقرار ربما كان ذلك يرد إلى الخوف من دعاة الحركات القومية... الخ". ويقول أيضاً: " وأقام ح.ش. ع. الدنيا وأقعداها على الحزب الديمقراطي الكردستاني بإصراره على اعتبار الكرد أمة... الخ". جرجيس فتح الله. مصدر سابق، ص 864. إن الوثيقة التي استشهدنا بها هي وثيقة هامة ومشهورة وصدرت في عام 1956، تحت عنوان "خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي"، عندما كان سلام عادل سكرتيراً للحزب. (جاسم)

276 - * "خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي"، وهي الوثيقة الصادرة عن الكونغرس الثاني للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في عام 1956. راجع ثمينة ونزار. مصدر سابق، ط 2 ج 1 ص 130.

الكردي الديمقراطي الذي ظهر في الأربعينات. وكان هذا الحزب قد ظهر لفترة قصيرة جداً قبل اندلاع الحركة الكردية المسلحة في أيلول 1961، وكان أقرب إلى التجمع الإقطاعي منه إلى حزب سياسي.

و حين بدأ قاسم سياسته في التضييق على الحزب الشيوعي، وقفت بعض العناصر المتنفذة في (الپارتى) ذات الموقف الذي اتخذته بعض العناصر البرجوازية الديمقراطية العربية، لاسيما بعد أن نال (الپارتى) إجازته في العمل القانوني. فناصرت جريدتهم (خه بات) قاسم ضد الشيوعيين، ولم تنتبه إلى أن الديمقراطية لا يمكن أن تتجزأ، وأن القضية القومية الكردية هي جزء لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية في كل أنحاء العراق. وبعد أن فشل قاسم في تحويل (الپارتى) إلى مجرد أداة لمساندته، شرع قاسم في التضييق على الحركة القومية الكردية. فبدأت الحكومة في مضايقة جريدة (خه بات). وأحيل إبراهيم أحمد، رئيس تحرير الجريدة، وسكرتير الحزب، إلى المحاكمة مرتين²⁷⁷.

وعلى خلاف ما كانت عليه حالة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان، قبل صيف عام 1959 والتي تميّزت بالحيوية والالتفاف الواسع للجماهير حوله، فقد غدت تحركاته لاحقاً تتصف بالتردد بفعل نهج التراجع غير المنظم. لقد كانت هناك حاجة جدية لأن يطور الحزب سياساته وأساليبه عمله، وأن يظل يحتفظ في الساحة بالمبادرة في النشاط بين الجماهير، لاسيما أن منطق الأمور يقول بأن الحكم سيصطدم بطموحات ومصالح الشعب الكردي القومية المشروعة، طالما اعتمد الحكم نهجاً عسكرياً ومنافياً للديمقراطية. وحاول سلام عادل سكرتير الحزب أن يخطو خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، إلا أن "الكتلة" الرباعية عرقلتها. ففي ربيع 1960، قدم سلام عادل تقريراً إلى المكتب السياسي يشرح فيه آفاق تطور الحركة القومية في كردستان، وحاجة الحزب إلى تهيئة نفسه سياسياً وتنظيمياً لمواجهة تطور الحركة. واقترح لهذا الغرض ما يلي:

أولاً: تأكيد الحزب من جديد على شعار الحكم الذاتي لكردستان العراق. ثانياً: تكوين لجنة مركزية للفرع، وتغيير اسم فرع الحزب في كردستان إلى "الحزب الشيوعي لكردستان العراق"، على أن يبقى مرتبطاً تنظيمياً بالحزب الشيوعي العراقي. ثالثاً: تشكيل منظمات ديمقراطية في كردستان.

وبعد مناقشة المقترحات في المكتب السياسي، لم يقبل إلا بالمقترح الثالث، بعد استثناء نقابات العمال. أما المقترحات الأساسية الأولى والثاني فقد رفضا في حينه، ولم يقرهما المكتب السياسي إلا في آذار 1962، بعد تأخر سنتين. ولم يتيسر تنفيذ المقترح الثاني بكامله. وإذا فقد الحزب المبادرة في التحرك في كردستان، صارت سياساته بشأنها ترسم، على ضوء ما يخطط لها الآخرون، وبانتظار ما تسفر عنه

²⁷⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 499 - 405. والهامش رقم 5.

تطورات الوضع، ومناشدة الأطراف الأخرى بتجنيب البلاد مما ينتظرها من أخطار، بدلاً من أن يكون الحزب طرفاً أساسياً ومستقلاً في حل النزاع²⁷⁸.

وبحلول ربيع 1961، راح الوضع السياسي في كردستان يتوتر تدريجياً، فبادر الحزب الشيوعي العراقي إلى إصدار بيان للشعب في 30 أيار 1961، دعا فيه الأطراف الوطنية إلى تدارك أسباب التدهور الذي يشهده الوضع في كردستان. ودعا الحكومة، بوجه خاص، والقوى الوطنية عامة، إلى اليقظة تجاه دسائس الاستعمار وشركات النفط. ونبه إلى خطورة الدعوات التي تروجها بعض صحف بغداد حول "الصهر القومي" للأكراد وتجاهل الخصوصيات القومية للشعب الكردي. وحذر من السياسة التي تسير عليها الحكومة وأجهزتها الإدارية والأمنية، والتي تقوم على تحريض بعض الزمر الإقطاعية ضد البارزانيين تمهيداً للقيام بعمل عسكري واسع ضدهم، وطالب بالكف عن تفريق صفوف الشعب. وفي 22 آب 1961، عاد الحزب وأصدر بياناً إلى الشعب أشار فيه، بوجه خاص، إلى الاجتماعات التي كان يعقدها السفير الأمريكي في إيران والملحقون العسكريون وغيرهم من عناصر السفارة الأمريكية في طهران مع الأغوات في المناطق الكردية - الإيرانية المجاورة للعراق. وحذر الحكومة أيضاً من مغبة السياسة الخاطئة التي تسير عليها والتي تقوم على استرضاء الأغوات الإقطاعيين لضرب الحركة الفلاحية التقدمية في كردستان، وتهديد المواطنين البارزانيين. وناشد الشعب أن يدافع عنهم.

في غمرة هذه الأوضاع المتشابكة اندلعت الاشتباكات المسلحة في كردستان. وكما يقول جرجيس فتح الله المحامي الكردي والكادر في (الپارتي)، كانت التجمعات الكردية المسلحة التي رفعت السلاح في وجه الحكومة، في الأصل، "تجمعات عشائرية ساخطة يقودها مبدئياً زعماء رفعاوا السلاح بوجه الحكومة لأسباب شتى لا تمت إلى أهداف قومية واضحة بصله". غير أن قاسم بادر إلى إرسال قواته إلى مناطق هذه التجمعات المسلحة، وأوعز إلى طيرانه بضربها في 11 أيلول 1961، وشتتها بعد 7 أيام من الضرب المتواصل. وعلى أي حال، فإن كل من قاسم والملا مصطفى البارزاني، لم يكونا يريدان الحرب أو يعملان لها. ويروي (اوريل دان)، أن قوات كبيرة من عشيرة آكو، القوية، المتحالفة مع البارزانيين، اندفعت بقيادة رئيسها، عباس مامند أغا، للإيقاع بقافلة عسكرية متجهة من كركوك إلى السليمانية في كمين نصبته بالقرب من دربندي بازيان، وكبدتها خسائر كبيرة. فردت الحكومة على ذلك بقصف عباس مامند أغا في 11 أيلول 1961. ولم تكف

²⁷⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 506. يذكر سباهي بأن سلام عادل قدم التقرير المذكور في نهاية 1960. والصحيح هو أنه قدمه في ربيع العام المذكور، وبالتالي فإن إقراره قد تأخر حوالي السنتين، وليس سنة ونصف. راجع مطالعة الشهيد جمال الحيدري في اجتماع المكتب السياسي المكرس لمحاسبة الكتلة الرباعية. ثمينة ونزار. مصدر سابق، ط 2 ج 2 ص 409. (جاسم)

الحكومة بذلك، وإنما أغارت طائراتها على قرى بارزان، بعيداً عن مواقع الاصطدام في مضيق بازيان، وقصفتها. فاندفعت الأقلية التي كانت تنادي بالحرب في الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى العمل المسلح، وجرّت وراءها مجموع الحزب²⁷⁹.

وعاد الحزب الشيوعي في 14 أيلول إلى إصدار بيان مطوّل اختتمه بدعوة الجماهير إلى النضال لوقف الاضطهاد القومي والفظائع البربرية التي ترتكبها الحكومة في كردستان، والتخلي عن الحملة العسكرية النظامية وغير النظامية... والنضال من أجل جبهة وطنية شاملة لإنهاء الحكم الفردي وإقامة نظام برلماني ديمقراطي. وكرّر الحزب نداءاته في بيان آخر في 17 أيلول، ففضح طابع الحملة العسكرية الانتقامية، ودكّر بوعيد أمر الفرقة العسكرية الثانية بتدمير أية قرية كردية يجري فيها اعتداء على أي موظف حكومي!

في أوائل عام 1962 درس المكتب السياسي المسألة الكردية. ويشير الفقيد زكي خيري بأنه قدم تقريراً للمناقشة ينطلق من أن " الحرب الأهلية!!" في كردستان هي نتيجة سلبية لانتهاج الوضع الديمقراطي الثوري الذي ساد العراق في العام الأول من ثورة 14 تموز عندما كانت القضية العامة المشتركة لثورة الشعب العربي والكردي على السواء هي السائدة. وإن انتهاء الوضع الثوري إلى دكتاتورية عسكرية بدلاً من نظام حكم ديمقراطي يتمتع الشعب الكردي بظله بكامل حقوقه القومية الإقليمية هو الذي أثار القضية الخاصة بمعزل عن القضية المشتركة بعد أن رفض القوميون الأكراد التحالف مع الحزب الشيوعي لإنهاء الفترة الاستثنائية".

ويواصل خيري كلامه ويقول: " عارض جمال الحيدري هذا المنطلق بشدة وكان منطلقه هو أن الانتفاضة المسلحة ثورة كردية طبيعية وإيجابية وجاءت في وقتها المناسب ويجب على الحزب الشيوعي تأييدها بدون تحفظ، وتعاطف معه عزيز محمد. [كان سلام عادل في موسكو آنذاك]. وقد أعد الحيدري تقريراً بديلاً... وكانت النتيجة تقريراً مشتركاً يضم منطلقات جمال الحيدري بصورة مخففة والصيغة التي وضعتها أنا"²⁸⁰.

طرح التقرير على اجتماع اللجنة المركزية في آذار 1962. وصدر تحت عنوان "سياستنا وطريقنا لحل المسألة الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً" (*²⁸¹).

²⁷⁹ - راجع جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص 848. راجع كذلك اوريل دان، مصدر سابق،

ص 419. - راجع أيضاً سباهي، مصدر سابق، ص 509 وما يليها.

²⁸⁰ - زكي خيري، مصدر سابق، ص 225 وما يليها.

²⁸¹ - * نسب جرجيس فتح الله هذه الوثيقة، الصادرة عن اللجنة المركزية، إلى الشهيد جمال الحيدري شخصياً. وهذا خطأ، فالوثيقة حزبية وليست شخصية مادامت صادرة عن هيئة

وكانت الوثيقة عبارة عن برنامج ديمقراطي واف لحل القضية الكردية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قضية الديمقراطية في العراق. وفي عين الوقت فهي تعتبر القضية التي لا يمكن من دون حلها انتصار الديمقراطية فيه. وكما جرى التأكيد على مطالبة الحزب بالحكم الذاتي لكردستان العراق، وعلى حق الأمة الكردية في تقرير مصيرها بنفسها بما في ذلك حقها في تكوين دولتها المستقلة²⁸².

هاجمت الأحزاب البرجوازية العربية جميعها الحل الديمقراطي الذي طرحه الحزب الشيوعي ورأت بالحكم الذاتي جريمة لا تغتفر بحق الوطن والأمة. ووصفت المطالبة به ضرباً من العنصرية والانفصالية. وهاجم حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي، في جريدته (الاشتراكي) لشهر نيسان 1962، أممية الحزب الشيوعي العراقي ووصفت قراره حول حق الشعب الكردي بتقرير مصيره "بالماركسية الجامدة"، واعتبر المطالبة بالحكم الذاتي "خيانة للقومية العربية والوحدة الوطنية"²⁸³. أما الثورة الكردية فقد تبنت، كما يذكر الرفيق كريم أحمد "مشروع الحكم الذاتي، الذي طرحه الحزب الشيوعي العراقي لحل المسألة الكردية في ذلك الوقت، أي عام 1962... و" في الوقت الذي رفعت [الثورة] السلاح بوجه السلطة الحاكمة طالبت أيضاً بالحل السلمي للقضية الكردية..."²⁸⁴.

وتحرك الحزب على ضوء الوثيقة المذكورة. فنظم حملة جماهيرية واسعة، متعددة الأشكال والأساليب: مذكرات جماهيرية، وفود مختلفة، مظاهرات وإضرابات جماهيرية. ووجه سلام عادل في 26 مايس 1962، وهو في موسكو، رسالة إلى قادة الأحزاب الشيوعية والعمالية، وإلى رؤساء الدول الاشتراكية يناشدهم فيها مساندة قضية الشعب الكردي العادلة، والوقوف ضد الحرب التي يشنها عبد الكريم قاسم على الشعب الكردي، وزودهم بالوثيقة الصادرة عن اللجنة المركزية حول المسألة الكردية. وبسبب هذا النشاط الواسع زجت الحكومة أعداداً كبيرة من الشيوعيين ومؤيديهم في السجون. وإزاء الضغط المتواصل، اضطر قاسم إلى إعلان وقف إطلاق النار، لكنه ظل يمانع في حل المسألة حتى انهار حكمه في انقلاب 8 شباط الفاشي²⁸⁵.

طريقان أمام الثورة الكردية

حزبية، ولم ينفرد الشهيد الحيدري بوضع مسودتها، بل كانت مشتركة، كما هو واضح في أعلاه. راجع جرجيس فتح الله. مصدر سابق، ص 869. (جاسم)
282 - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 313.
283 - زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 313.
284 - كريم أحمد، مصدر سابق، ص 157.
285 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 512 وما يليها. راجع كذلك ثمينه ونزار، مصدر سابق، ط 2 ج 2 ص 150.

كان هناك طريقان أمام الثورة الكردية. ويطرح سباهي طريقاً ثالثاً آخرأ إضافة اليهما ويؤكد بأن الثورة لم تنجر اليه، وهو الانسحاق وراء رغبات ومشاريع الدوائر الأمريكية في جر الثوار الأكراد إلى التعاون معها باسم المساعدة والدعم. لا أعتقد بأن هذا هو طريق آخر، لأن الأكراد كانوا بالأساس بحاجة إلى قوى عراقية في القسم العربي بإمكانها تغيير موازين القوى وحسمها في العاصمة، وأن دور الدعم والمساعدة الخارجية هنا عوامل مساعدة وليست حاسمة.

نعود إلى الطريقتين. فالأول هو فرض الحل السلمي الديمقراطي للمسألة على أساس الحكم الذاتي، وكان هذا الحل يتطلب تحالفاً ديمقراطياً متيناً مع الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية التي تتحالف أو تتعاطف معه كعناصر الحزب الجمهوري وغيرها، ومع القوى الديمقراطية من البرجوازية العربية، وهو ما رفضته قيادة الثورة. والثاني هو التعاون مع القوى القومية العربية لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم، وهو طريق ملغوم، نظراً لموقف هذه القوى المعادي لأبسط الحقوق القومية الكردية، وهو موقف معطن ومعروف، وقد أشرنا إليه تواءً، ولارتباط ما كانت تخطط له هذه القوى بالمصالح الغربية. وبالتالي، فقد لا ينتهي هذا التعاون إلى شيء جدي بالنسبة للقضية الكردية، وإنما يدخل، في كل الأحوال، في دائرة المغامرة والمقامرة. هذا الطريق هو الذي اختارته قيادة الثورة أخيراً، وقبلت بمجرد وعد شفهي بتحقيق مطالبها من قبل طاهر يحيى ومن ثم من علي صالح السعدي، أمين عام حزب البعث العراقي²⁸⁶، وهو ذات الحزب الذي يعتبر الحكم الذاتي بمثابة "خيانة للقومية العربية والوحدة الوطنية" كما مر بنا. وقد تنكر انقلابيو شباط الفاشي لوعودهم. وكان الحكم الذي أتى به انقلاب 8 شباط هو أسوأ من حكم قاسم سواء للشعب العربي أو الكردي في العراق.

ويمكن القول الآن، بأن هناك سببين رئيسيين لعدم ولوج التاريخ الطريق الأول. أحدهما يتعلق بالحزب الشيوعي الذي فصل بين الوطني وبين الديمقراطي، وأخضع الأخير للأول، وظل متشبثاً بحكم قاسم الوطني. وكان ذلك سبباً في أن تذهب أدراج الرياح كل مناشداته ونداءاته لتوحيد القوى الديمقراطية والقوى المناهضة لقاسم من أجل إنهاء الحكم العسكري الفردي اللا ديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي. أما السبب الآخر فهي النظرة القومية الضيقة لـ (الپارتي) الذي انطلق من "مصلحة" الكرد بمعزل عن مصلحة ومصير العراق ومصير الديمقراطية فيه. والنتيجة لم تكن لا لصالح الكرد ولا لصالح العراق. لقد كان من الممكن أن يؤدي، تعاون الثورة الكردية مع الحزب الشيوعي، إلى تطوير موقف الأخير من الحكم، خاصة وأن تياراً أخذ ينمو في الحزب الشيوعي العراقي باتجاه الابتعاد عن قاسم. واتضح ذلك عندما تبنت الحزب الشيوعي، كما مر بنا، في ربيع ذلك العام، برنامجاً متقدماً ومتطوراً لحل المسألة الكردية، وكرّس طاقاته وإمكاناته السياسية والجماهيرية المختلفة من أجل تحقيقه. واصطدم الحزب بقوة بحكم قاسم وقدم على هذا الطريق تضحيات

²⁸⁶ - اوريل دان، مصدر سابق، ص 431.

كبيرة. وتعمق نهج الابتعاد عن قاسم في الربع الأخير من العام المذكور. وتشير التجربة التاريخية بأنه كان على قيادة الثورة الكردية اختيار هذا الطريق، طريق التعاون مع القوى المؤمنة بالحقوق القومية الكردية في برامجها المعلنة وسلوكها العملي، وعدم الاعتماد على وعود لفظية من قوى لا تؤمن بأبسط حقوقهم القومية، وانجرارهم إلى تأييد انقلاب فاشي، كانت عواقبه وتداعياته وخيمة على الشعبين الكردي والعربي في العراق.

الفصل الرابع عشر صراعات في قيادة الحزب الشيوعي العراقي

ربما يتذكر القارئ بأني قد وعدته بتناول هذا الموضوع، الذي كرس له سباهي فصلاً كاملاً، في الجزء الثاني من كتابه، وعنوانه "صراعات في القمة". وها أنا أفي بهذا الوعد. يتطرق سباهي في البداية إلى بعض المبادئ وطرائق العمل التي كانت تنظم حياة الحزب الداخلية، وينتقد ما يراه خاطئاً، ويتناول الصراعات وأسبابها ويبيد رأيه فيها. وسأرجئ التطرق إلى ذلك، عدا ما يتطلبه السياق، إلى أن أفرغ من عرض الموضوع.

في 26 أيلول عام 1962 جرت محاسبة أربعة رفاق من المكتب السياسي (م.س) بسبب إقدامهم على تشكيل كتلة وصفت بأنها يمينية استسلامية تصفوية انتهازية معادية للحزب... الخ (287*). حضر الاجتماع اثنان من أعضاء الكتلة وهما كل من زكي خيري ومحمد حسين أبو العيس. أما العضوان الآخران وهما كل من عامر عبد الله و بهاء الدين نوري، فقد حوسبا غيابياً. وكانت قضية عامر قد طرحت للبحث في (م.س) في 10 آب 1962، وهي التي أدت إلى فتح ملف الكتلة على مصراعيه. وكان (م.س) يتكون، حتى صيف 1960، من سلام عادل، سكرتير اللجنة المركزية، وجمال الحيدري وعزيز محمد وهادي هاشم وجورج تلو وأعضاء الكتلة الأربعة. وأضيف إليهم في فترة لاحقة محمد صالح العبلي، هذا إضافة إلى كل

287_ * سأستخدم نفس التسميات والأوصاف والتعابير التي استخدمت في هذه القضية، وسأبدي رأبي بها لاحقاً. (جاسم)

من كريم أحمد وعبد السلام الناصري وعزيز الشيخ وباقر إبراهيم بوصفهم أعضاء مرشحين.

وبالارتباط مع إ جهاز قاسم بعدائه للحياة الحزبية وتجميد الحزب الديمقراطي لنشاطه، برز تياران داخل المكتب السياسي بعد مظاهرة الأول من أيار 1959، كما لاحظنا سابقاً. التيار الأول يدعو إلى التراجع المنظم (الدفاع الذاتي الفعال)، والذي يعني عدم ترك أي موقع بدون الدفاع عنه بثبات وإصرار، والحرص على عدم تدهور معنويات الجماهير وهبوطها، تمهيداً لوقف التراجع واستعادة المبادرة. وشكل هذا التيار أقلية في المكتب السياسي متمثلاً بسلام عادل وجمال الحيدري (288*). أما التيار الثاني فإنه لم يكن يأبه بتنظيم التراجع، بل أن ما يهمله هو راب الصدع واستعادة التضامن مع قاسم بأي ثمن. وتمكن التيار الأول تطبيق نهجه، نظراً لتذبذب الأكثرية ولتذبذب قاسم تحت الضغط، إلى أن جرت أحداث كركوك والاجتماع الكامل للجنة المركزية وتقرير "الجلد الذاتي" الصادر عنه في أواسط تموز 1959، حيث تغلبت النزعة اليمينية والمتمثلة بالكتلة الرباعية على سياسة الحزب، فقد شكلت أكثرية داخل (م.س) بعد سفر جمال الحيدري وكذلك هادي هاشم الأعظمي للدراسة في موسكو في خريف 1959.

فشلت الكتلة في تنحية سلام عادل بوصفه سكرتيراً للجنة المركزية، في الاجتماع الكامل للجنة المركزية عام 1959، ولكنها نجحت في تشكيل سكرتارية للجنة المركزية (سلم) لتتقاسم صلاحيات السكرتير. وأصبح بهاء الدين نوري أحد أعضائها. وفي الاجتماع الكامل للجنة المركزية (ل.م) عام 1960، فشلت الكتلة مرة أخرى في إزاحة سلام عادل عن مركزه الحزبي، كما فشلت في إزاحة جمال الحيدري من عضويته في (م.س). ولكن الكتلة أفلحت في إيجاد منصب جديد في الحزب وهو منصب السكرتير الثاني. وانتخب لهذا المنصب زكي خيرى، واستبعد جورج تلو من عضوية (سلم). وفي نهاية أيلول 1961 سافر سلام عادل إلى موسكو، ليترأس وفد الحزب إلى المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. فقرر (م.س) تمديد إقامته بدواعي الصيانة وللدراسة الحزبية، وذلك خلافاً لرغبته. ووصل عامر عبد الله إلى موسكو لنفس الغرض، وفي ذات الوقت الذي وصل إليها سلام عادل. وببقاء سلام عادل خارج الوطن، أصبح زكي خيرى قائماً بأعمال السكرتير الأول.

ظلت النزعة المفرطة في المرونة والتراجع غير المنظم مهيمنة على سياسة الحزب. ويورد الشهيد أبو العيس أمثلة على ذلك، في مطالعته في اجتماع المكتب السياسي المكرس لمحاكمة الكتلة، فيقول: "فقد كنا نتجنب الدفاع والدخول في أية

288 - * لم يكن الرفيق عزيز محمد عضواً في المكتب السياسي بعد، وكان الرفيقان زكي خيرى ومحمد حسين أبو العيس منسبان للمكتب السياسي. وقد أنتخب الثلاثة كأعضاء أصليين في المكتب السياسي في الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز 1959. (جاسم)

معركة دفاعية ولو كانت على صفحات الجريدة. ومن أمثلة ذلك وقوفنا مكتوفي الأيدي أمام اعتقال قادة اتحاد العمال (في الوقت الذي كان بوسعنا شن كفاح جماهيري ناجح)، وهجوم السلطة على اتحاد الطلبة واتهامهاله بالمخططات... الخ، فقد أوقف (م.س) برقية هادئة تعترض على هذه التهم، كانت منظمة الطلبة قد هيأتها... أما الكفاح الجماهيري، العرائض، الوفود، المظاهرات، الإضرابات، فكان التفكير بها يعتبر "يسارية... وكان كافياً أن نسمع خبراً عن وجود مؤامرة لوقف أي إضراب أو مظاهرة تهيأنا لها"²⁸⁹.

ويشرح سلام عادل في تقريره لنفس الاجتماع مفهومه للتراجع المنظم بقوله: "إن مقاييس التكتيك الصائب في ظروف التراجع، عموماً، هي الدفاع عن مواقع الحزب الواحد بعد الآخر، وفق خطط منظمة تستند بالدرجة الأولى إلى الجماهير، والمحافظة على وحدة وسعة قوى الحزب والحركة الديمقراطية وعرقله الهجوم المعادي تمهيداً لإيقافه، وعزل القوى اليمينية عن قوى الوسط، ومن ثم معالجة النواقص... وبعد ذلك، تبعاً لاستعداد الجماهير، قيادتها في معارك موضعية جديدة لاسترجاع مواقعها السابقة، وتمتين موقعها وفق سياسة جبهة ديمقراطية وطنية واسعة، ورفع استعدادها خلال هذه النضالات الجيدة والناجحة، وتهيئتها وقيادتها في نضالات أوسع فأوسع ولأهداف أعلى وأعم. وبالنسبة لظرفنا الراهن ربط جميع نضالاتها بمجهودنا العام من أجل صيانة الاستقلال الوطني وإرسائه على قواعد ديمقراطية"²⁹⁰.

وقد بوشر بالتخلي عن سياسة التراجع غير المنظم مع عودة جمال الحيدري من موسكو أوائل 1962. وقد لاحظنا ذلك في توجه الحزب الجديد من القضية الكردية والنشاط الجماهيري المعارض لسياسة قاسم المتكثرة للحقوق القومية الكردية والمنافية للديمقراطية، وذلك منذ ربيع 1962. وبعد عودة الحيدري والأعظمي عضواً (م.س) من موسكو إلى بغداد، جرت مداولات بين سلام عادل والمكتب السياسي انتهت بالموافقة على عودته، فوصل بغداد في أواسط حزيران 1962، بعد غياب دام حوالي عشرة أشهر.

هناك محاضر ومرفقات تغطي حوالي 145 صفحة من القطع الكبير تتعلق بالكتلة في الجزء الثاني من كتاب ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد. ولا يغني المهتم بهذا الموضوع أي اختصار لها، مهما كان وافياً وموفقاً من ناحية، ومن الناحية الأخرى من الصعوبة بمكان استيعاب الأوصاف والتهم المتبادلة والأساليب التي أتبع في معالجة هذه القضية، دون التذكير بأن تلك كانت من ضمن التقاليد السائدة في

²⁸⁹ - محضر اجتماع المكتب السياسي في 13 أيلول 1962، راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 2 ج 2 ص 389 وما يليها و394.

²⁹⁰ - المصدر السابق، ص 332 وما يليها.

الحركة الشيوعية العالمية، والحزب الشيوعي العراقي جزء لا يتجزأ من تلك الحركة. والمصيبة أن البعض يتباكى على تلك التقاليد حتى الآن، رغم فجاجتها ونتائجها الكارثية الناجمة عن المركزية المتشددة والجمود العقائدي ونفي الآخر. وهذه هي بعض من السمات السلبية لتلك المرحلة، التي شرع الحزب الشيوعي العراقي بالتخلص منها منذ مؤتمره الخامس في عام 1993، مؤتمر الديمقراطية والتجديد. ولسنا هنا بصدد ذكر السمات الإيجابية والمهمة للحزب والتي كانت في صلب مساهماته في أي مكسب هام تحقق للشعب العراقي، وفي سر استمراره وصموده أمام عواصف عاتية لمدة تزيد على سبعين عاماً، وهو يكافح على الساحة السياسية العراقية والعربية والعالمية، مع كل التموجات صعوداً ونزولاً في مسيرته وتاريخه المجيدين.

في أيلول 1960، قدم سلام عادل تقريراً إلى سكرتارية اللجنة المركزية (سلم)، طالباً عرضه على اللجنة المركزية (ل.م). وتضمن التقرير نقداً لبعض أعضاء (م.س)، ولكنه عاد وسحبه بانتظار فرصة أفضل. وفي شباط أو آذار 1961، طلب كريم أحمد، العضو المرشح للمكتب السياسي (م.س)، أن تبحث (سلم) وضع (م.س). إلا أن السكرتارية أعلمته بأنها تؤجل البحث في الموضوع حتى تتفرغ (ل.م) من بحث موقف الحزب الشيوعي الصيني في اجتماعها الاستثنائي.

وبعد وصول سلام عادل إلى بغداد بفترة وجيزة، طرحت قضية الكتلة على بساط البحث في الهيئات القيادية. ويفيدنا محضر اجتماع (م.س) في 10 آب، الذي ناقش مقترح (سلم) القاضي بتجميد عضوية عامر عبد الله في (ل.م)، بأن الاجتماع اطلع مسبقاً على تقرير جمال الحيدري حول وضع عامر عبد الله مع رسالة إيضاحية حوله من سلام عادل مؤرخة في 31 تموز. كما جرى الإطلاع على محضر اجتماع حول نفس الموضوع لرفاق (م.س) و (ل.م) من الذين كانوا موجودين في موسكو، وهم كل من سلام عادل وجمال الحيدري وعمار عبد الله وهادي هاشم وسلام الناصري وشريف الشيخ وصالح دكله وثابت حبيب العاني، والمكرس لانتقاد عامر عبد الله على تصرفاته الخاطئة. وطرح هادي هاشم في الاجتماع رسالة عامر الشفهية إلى (م.س) رداً على الانتقادات التي وجهت له في الاجتماع.

ويدور الموضوع حول سلوك عامر الليبرالي، وذلك "بطعنه بقرارات اللجنة المركزية، التي أدانت بهاء الدين نوري، والتأليب ضدها وضد سلام عادل" في لقاءاته الشخصية مع الرفاق. كما يشار أيضاً إلى اتصال عامر بالأحزاب الشقيقة دون تكليف حزبي، "وتشويه حقيقة الوضع القيادي أمامها". أما خلاصة رأي عامر، فهو أن هناك "خطة لإبعاد عدد من أعضاء اللجنة المركزية وأن هناك مداولات تجري بهذا الخصوص وفق مخطط موضوع بتضخيم القضايا وتكويم الأخطاء". وجاء في ختام رسالة سلام عادل بأن "مسائل البحث الواردة هنا وكذلك المسائل الكثيرة التي وجهت إليها الانتقادات في الحياة الحزبية القصيرة للرفيق

عامر، أو التي لم يتسن بحثها، تؤكد بأن هذا الرفيق في تكوينه الفكري وعقليته ومقاييسه غريب تماماً عن الثقة الكبرى التي وضعتها (ل.م) فيه، أو التي وضعها الحزب فيه كعضو في الهيئات القيادية في الحزب".

وألقى جميع أعضاء المكتب السياسي مطالعاتهم، وجميعهم بدون استثناء أدانوا سلوك عامر وأيدوا تجميد عضويته في (ل.م) إلى حين دراسة قضيته في اجتماع (ل.م). وقال عزيز الشيخ: " أقترح أنه طالما لدينا الوقت الكافي، قبل عرض المسألة على (ل.م)، أن تبوّب الأخطاء والنواقص، أو قل "الانتهاكات"، إذا صح التعبير، كما جاء في محضر الاجتماع، وترسل رسالة إلى عامر بهذا الخصوص ويطلب إليه الإجابة التحريرية عليها، وذلك في سبيل الوصول إلى نتيجة مقنعة. فإني أعتقد أن اقتناع الرفيق، أي رفيق، بعدالة العقوبة الموجهة إليه أكثر فائدة له، وللحزب معاً". ووعده سلام عادل الاجتماع بتقديم تقرير واسع عن النشاط التكتلي في (م.س) لدراسته. وقد حضر هذا الاجتماع إلى جانب سلام عادل كل من جمال الحيدري وزكي خيري وأبو العيس وجورج تلو وعزيز محمد والعلبي وهادي هاشم وعزيز الشيخ (مرشح م.س)، وكذلك صالح دكله وهو ليس عضواً في (م.س)، وقد حضر هذا الاجتماع وبعض الاجتماعات الحزبية في بغداد، بعد عودته من الدراسة الحزبية، ليصبح في جو الحزب، بعد غياب دام ثلاث سنوات، وقبل إنفاذ مهمة حزبية به²⁹¹. ولم يشر سباهي إلى هذا المحضر.

في 2 و 6 أيلول 1962، درست (سلم)، وكانت تتكون من سلام عادل وزكي خيري وجورج تلو، تقريراً قدمه سلام عادل حول النشاط التكتلي الذي مارسه بعض أعضاء (م.س). وقد وُصف هذا النشاط، في التقرير والمطالعة التكميلية لسلام عادل، بالتيار، وقال إنه: "تيار متذبذب واستسلامي، ويتصف بضيق الأفق القومي، وأنه تصفوي، ومعارض، ومكتل، وانتهازي". وقال سلام عادل أيضاً: "إن هذا التيار الغريب أثر في نشاط القيادة، وفي كامل نشاط الحزب، سواء في النظرية أو السياسة أو التنظيم". وأشار إلى "أن أجلى مظاهره هو انحراف تمثّل في الموقف من أخطاء الحزب الشيوعي الصيني"، ودعا (ل.م) إلى إدانته ومعالجة آثاره. ولاحظ التقرير "أن المعارضة قد اعتمدت في نشاطها الارتجال في طرح المقترحات، واستغلال الظروف الطارئة للخروج بقرارات تؤيد خطها. واعتماد الإثارة العاطفية والتهجم الشخصي وشل نشاطات المكتب السياسي". و"روّجت المعارضة في اجتماعاتها التكتلية مقاييس لا مبدئية. كضرورة اختيار السكرتير من بين الذين لا توجد عليهم تحفظات دينية أو قومية أو طائفية مشيرين بذلك إلى كون السكرتير من عائلة شيعية، وإلى ما كانت تنشره جرائد "بغداد" و"الفجر الجديد" و"الحرية" وأضرابها من كون السكرتير الحزب إيراني الأصل.

²⁹¹ - محضر اجتماع المكتب السياسي في 10 آب 1962، راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 2 ج 2 ص 281 - 302.

وربط التقرير تلك الحالة بالضغط الواسع الذي تعرّض له الحزب من أطراف داخلية وخارجية توّحدت تحت شعار "مكافحة الفوضوية" و"الحزبية الضيقة" و"مكافحة الإجرام" واستخدمت كل الوسائل الدنيئة ضد الحزب والحركة الديمقراطية والجماهير الشعبية الملتفة حولها. وسلكت السلطة ومن ورائها كل هذه الجبهة، أساليب خبيثة وملتوية للتسلل بأفكارها وشعاراتها وعناصرها، إلى داخل الحزب نفسه بغية فل وحدته وتفتيته، وبأمل القضاء عليه. وتركزت هذه الجهود بوجه خاص على قيادة الحزب نفسها. ويشير سلام عادل إلى ذلك قائلاً: "وبمزيد من الاعتزاز والثقة نستطيع القول الآن، وبعد ثلاث سنوات من بدء هذا الهجوم بأن حزبنا قد خاض هذه المعركة التي فرضت عليه، ببسالة وشرف، وبقي أميناً لمصالح الطبقة العاملة والشعب. وهو اليوم رافع رأسه أمام الجماهير، رغم فداحة الخسائر التي لحقت بالحزب والحركة الديمقراطية²⁹².

قدم جورج تلو مطالعة طويلة، أكثر حدّة من تقرير سلام عادل وأشار إلى "أن الكتلة الانتهازية المعارضة، استقبلت آراء الرفيق عامر عبد الله الغربية الموروثة من ترسانة الأعداء الطبقيين لحزبنا بترحاب وتتلخص بكون السكرتير يجب أن لا تكون عليه تحفظات قومية أو طائفية أو دينية؟"²⁹³. والشئ بالشئ يذكر أن بعض الشيوعيين البارزين في الأربعينيات من القرن الماضي قد طرحوا نفس المآخذ على مؤسس الحزب يوسف سلمان يوسف (فهد) وطالبوا بتغييره لكونه منحدرًا من قومية كردانية.

ومن ثم قدم زكي خيري نقداً ذاتياً مطولاً وجاء فيه ما يلي: "وعليه فإنني أشجب بكل قواي دوري الخاص ودور المعارضة ككل، في هذا الميل والتكتل المعادي للحزب وللأممية البروليتارية، ولوحدة الحزب وقيادته ووحدة الحركة الشيوعية العالمية، وللقواعد اللينينية في حياة الحزب. كما أنني أشجب بكل قواي سلوكي الخاص الذي اتسم بالوصولية والسلوك اللامبداي الغريب عن الأخلاق الشيوعية وعن الذهنية البروليتارية، والمنبثق من ذهنية مثقفي البرجوازية الصغيرة"²⁹⁴. وقد نبّه زكي خيري إلى أن مطالعته هذه لا تركز على تجربة القيادة والحزب وعواقبها السياسية وعلى النشاط الجماهيري، بمقدار ما هي تركز على تجربة الرفيق نفسه. وقد وعد الرفيق زكي خيري بالكتابة حول هذا الجانب الهام من المسألة.

²⁹² - تقرير الرفيق سلام عادل وتكلمته في اجتماع (سلم) المنعقد في 2 و6 أيلول حول النشاط التكتلي، ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص326 - 373. راجع أيضاً سباهي، مصدر سابق، ص469 وما يليها.

²⁹³ - محضر (سلم)، المصدر السابق، ص353.

²⁹⁴ - المصدر السابق، ص369.

وافقت (سلم) بالإجماع على ما جاء في تقرير الرفيق سلام عادل حول كتلة المعارضة الانتهازية وإدانته لها، كما قررت عرضه على المكتب السياسي واللجنة المركزية للمصادقة عليه واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.

في تاريخ 13 أيلول 1962، عُقد اجتماع للمكتب السياسي وحضره جميع أعضاء المكتب السياسي، وهم كل من أبو العيس والحيدري والأعظمي والعلبي وعزيز محمد وعزيز الشيخ، إضافة إلى أعضاء السكرتارية الثلاثة.

افتتح الاجتماع الرفيق سلام عادل وقال في مطالعته: " أود أن أؤكد على مسألة هامة، وهي أنه لا يجوز ومن غير المسموح به وجود ليس التكتلات والمعارضة في قيادة الحزب الشيوعي فحسب، بل وحتى وجود ما يسمى بالاتجاهات. فهناك اتجاه واحد فقط في القيادة. والأحزاب الشيوعية لا تسمح بالاتجاهات حتى لو مثلها فرد... صحيح أن في القيادة أو في أي هيئة حزبية أخرى تحدث اختلافات في الرأي، في هذه المسألة أو تلك. وهذا أمر طبيعي، ولكن عبر المناقشة تستكمل جوانب المسائل المختلف عليها وتسوى الخلافات في الرأي، أما أن يكون هناك لرفاق اتجاهات متباينة فهذا لا يجوز. إن لنا في الحزب إرادة واحدة واتجاه واحد ونشاط واحد. وبصدد الاختلافات في الرأي، فإنها كل ما كانت حول مسائل ثانوية وتفصيلية كلما كان ذلك دليلاً على قوة ورسوخ الوحدة في القيادة. إن عهد الاشتراكية الديمقراطية قد ولى إلى غير رجعة مع انهيار وإفلاس الأممية الثانية. وقد جاء في كتاب "أسس الماركسية - اللينينية، فصل الحزب [الصحيح أسس اللينينية ومؤلفه ستالين. راجع الهامش رقم 294] ما يلي: "وفي مثل هذه الأيام لا يدعو المحرفون دائماً وبصورة عننية إلى تصفية الحزب، لكنهم بحجة توسيع الديمقراطية الحزبية الداخلية يسعون إلى تصفية الضبط الحزبي، وإعطاء الأقلية الحق في إهمال المقررات التي تتخذها الأكثرية والحق في تأليف التكتلات، غير أن هذا يؤدي إلى تمزيق وحدة العمل داخل الحزب وتحويل الحزب إلى ميدان للصراع بين مختلف الكتل " ²⁹⁵.

وقدم الفقيد زكي خيرى نقداً ذاتياً إضافياً تلبية لطلب السكرتارية بتعميق نقده. ومن ثم قدم الشهيد محمد حسين أبو العيس نقداً ذاتياً، ومما جاء فيه: "وعلى هذا الأساس فأنا أدين التكتل المعارض الانتهازي، أدين أعضائه الأربعة بما فيهم أنا شخصياً أدين أفكاره وميوله وأساليبه وجميع الأعمال المضرة التي قام بها. وأتحمّل مسؤولية أعماله مجتمعة ومنفردة ليس بالنسبة للأعمال التي شاركت فيها وحسب، بل وحتى تلك الأعمال التي لم أكن مساهماً فيها، بل حتى تلك التي

²⁹⁵ - محضر (م.س) في 13 أيلول 1962، ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص374. الخطوط غير موجودة في الأصل. علمت من الرفيقة ثمينة ناجي يوسف بأن الخطأ في عنوان كتاب ستالين وقع بسبب عدم التدقيق من قبلها. (جاسم)

عارضتها. كما أتحمّل مسؤولية أفكارها اليمينية الاستسلامية الانتهازية، على الرغم من محاربتني لها دائماً. لا بل إن إدراكي لخطأ أفكارها ومحاربتني لها يحملني مسؤولية أكبر لأنني وضعت نفسي في خدمة أضرارها الانتهازية، مع علمي بميول قطبيها [بهاء الدين نوري وعامر عبد الله] اليمينية الاستسلامية المتذبذبة ... إنني أشعر بأن مسؤوليتي ومسؤولية الرفيق زكي خيري عظيمة للغاية، لما كنا نتمتع به نحن الاثنان من احترام بين الرفاق والدور المؤذي الذي لعبه انضمامنا إلى المعارضة في تشجيع بهاء وعامر من جهة ومساعدتهما على تستير أهدافها الاستسلامية التصفوية والتأثير على رفاق (م.س) الآخرين و(ل.م) في هذا الموقف أو ذاك من جهة أخرى²⁹⁶.

وتناوب أعضاء (م.س) الآخرون، وأدانوا جميعهم الكتلة وأعضاءها الأربعة بنفس الصفات الواردة في تقرير سلام عادل. وأنتى الجميع دون استثناء على دور سلام عادل في قيادة الحزب قبل ثورة 14 تموز وبعدها. وقدم بعضهم، جورج تلو وعزيز محمد، نقداً ذاتياً لتأثرهم بتهويشات المعارضة في هذا الموقف أو ذاك، أحياناً، وأنتى المجتمعون على موقف السكرتير إزاء ميول وتسلكات الكتلة الغربية. وقد جاء في مطالعة الرفيق عزيز محمد في هذا الشأن ما يلي: "وفي الحقيقة وكما يبدو لي الآن أن "الحدّة" التي كانت تدّعيها المعارضة لم تكن في واقع الأمر إلا دفاعاً بأسلاً قام به الرفيق السكرتير عن المواقف الصحيحة، ومقاومة مجيدة ضد المواقف والاتجاهات الغربية التي كان يُراد فرضها على الحزب وبخلاف مصلحته، وإن هذه "الحدّة" التي ادّعوها لم تكن في معظم الأحوال إلا صرخة وعي كانت تبرز ضد المواقف والآراء التخريبية الذيلية الاستسلامية وفي الصراع ضدها. وفي رأيي أنه لو توفرت منطلقات هذه الحدّة عند الرفاق الآخرين الذين كانوا خارج المعارضة لما حدث كل هذا الذي حدث خلال الفترة التي تحدّث عنها التقرير، وأخيراً فإنه لو لم تتوفر هذه الصفات عند الرفيق السكرتير، صفات التشبث بالمواقف الصحيحة والوقوف بوجه الآراء والمواقف الخاطئة لكان غير جدير بمركزه الحالي"²⁹⁷.

ومثلما توقف سلام عادل في تقريره، توقف الآخرون أيضاً، عند أساليب المعارضة التي كان يهتمها إثبات عدم جدارة السكرتير بمركزه، حتى ولو أدى ذلك إلى عرقلة نشاط الحزب. وكان عامر وبهاء، وخاصة الأخير الذي كان "على استعداد لمعارضة كل ما يتفوه به سلام عادل" على حد تعبير زكي خيري²⁹⁸. وأبرز مثل على المعارضة الغربية، هو ما جرى في (م.س) خلال التحضير للاجتماع الكامل للجنة المركزية الذي عُقد في تموز 1960 وشغل حيزاً هاماً من تقرير سلام عادل ومطالعة الآخرين. فعلى أبواب عقد الاجتماع الكامل كُلف سلام عادل بكتابة "تقرير

²⁹⁶ - المصدر السابق، ص 383 وما يليها.

²⁹⁷ - المصدر السابق، ص 425.

²⁹⁸ محضر (سلم)، مصدر سابق، ص 365.

سياسي عام يتناول كذا وكذا من استعراض شامل لسياسة الحزب ووضعه الداخلي والحركة الديمقراطية والشعبية، ووجهة الحزب الراهنة... الخ". وكان محرماً عليه استخدام المساعدين! وكانت المعارضة تروج لمقاييس غريبة حول كفاءة من يشغل منصب السكرتير. وكان أحد هذه المقاييس، هو أن يكون بمقدور السكرتير تقديم دراسات سياسية نظرية (أطروحات). وفي هذه الأجواء كُلف سلام عادل بهذه المهمة، "وكان الغرض هو التعجيز"، حسب تعبير سلام عادل. ومع ذلك، قدم السكرتير تقريراً يفي بالمطلوب، وإذا ببهاء يقدم مقترحاً في (م.س) يقضي برفض التقرير لأنه طويل وليس هناك متسع من الوقت لمناقشته، بعد أن تعذر عليهم رفض التقرير. وبعد فصل القسم التنظيمي من التقرير وإضعافه بالحذف، قرر (م.س) عرضه على (ل.م) باسم السكرتير²⁹⁹. ويتحدث زكي خيرى عن هذا التقرير في انتقاده الذاتي الإضافي فيقول: "فلم يكن لدي على التقرير أي تحفظ لا في (م.س) ولا في (ل.م) لا على مضامينه ولا تبويبه... فضلاً عن أنني استحسنته بقسميه إذ أنه يركز تجربة سياسية وتنظيمية غزيرة وعميقة".

وقبل الانتقال إلى القرارات، ولإلقاء مزيد من الضوء على طبيعة النشاط التكتلي، فإنني سأستبق الأحداث بالإشارة إلى النقد الذاتي الذي قدمه زكي خيرى بعد معاقبته في (ل.م)، حيث جاء فيه ما يلي: "وخلال السنتين الماضيتين كنت في الحقيقة في قلق دائم. فكنت من جهة أتحمس يوماً بعد يوم أضرار المعارضة على الحزب وقيادته وأشعر بالحاجة إلى تصفيتها. أما من جهة أخرى فكنت أخشى من تصفية المعارضة بصورة حازمة وعاجلة كما تقتضيه المبادئ ومصصلحة الحزب. فإن الحزم والجزرية كانا يعنيان فقدان المناصب بالنسبة لعناصر المعارضة". ويستطرد زكي خيرى قائلاً أيضاً "إن الرفيق أبو العيس نفى نفيّاً قاطعاً وجود أي طموح شخصي غير مشروع لديه، وهذا النفي لن يساعده على التخلص من الشوائب الذهنية وكان يجب عليه أن يتذكر استياءه البالغ من انتداب الرفيق العبلي للعمل في (سلم) بدلاً منه"³⁰⁰.

أما النقد الذاتي الذي قدمه الرفيق أبو العيس بعد معاقبته، فقد جاء فيه ما يلي: "لقد كان دور الرفيق زكي خيرى في المعارضة دوراً مهماً وترك أثراً ليس على فحسب، بل على رفاق المكتب السياسي الآخرين في هذا الموقف أو ذاك. والواقع أنني كلما فكرت في حذف دور الرفيق زكي وهل كان عامر عبد الله أو بهاء الدين يستطيعان التأثير عليّ؟ توصلت إلى استحالة ذلك... لقد كان عسيرا على الأفكار البرجوازية المعادية الدخول إلى حزبنا بشكل مباشر وتولى عامر عبد الله وبهاء الدين نوري نقلها وأصبحت جسراً لها بعد تلطيفها وإعطائها صبغة حمراء، وكان عسيراً على عامر وبهاء أن ينشرا آراءهما الانتهازية الخاطئة والتأثير على رفاق (م.س) دون معونة رفيق أكثر هدوءاً وأوسع ثقافة وأكثر وقاراً وأقوى نفوذاً

²⁹⁹ - المصدر السابق، ص 338 وما يليها.

³⁰⁰ - ثمينة ونزار. مصدر سابق، ص 432 وما يليها

منهما. وقد كان هذا الرفيق هو الرفيق زكي خيري بأسلوبه المؤثر وقيافته الجدية وعمره الطويل الذي قضاه في الحزب والحركة الثورية³⁰¹.

وتوصل المكتب السياسي إلى قرارين وهما:

1- الموافقة على تقرير سلام عادل.

انطلاقاً من تقدير أهمية وخطورة تعزيز وفولذة وحدة الحزب ورص وتعزيز قيادته على أساس مبدأي لينيني صارم، واجتثاث كل مظاهر التسبب والليبرالية واللامبئية والمعارضة والاستسلامية والتصفوية وتكوين الاتجاهات داخل القيادة، وكذلك من أجل تطهير القيادة من بؤر الكتلة المعارضة الانتهازية، وفي سبيل تمكين الحزب وقيادته من النهوض بالمهمات الجسام التي تجابهنا، فإن (م.س) يقر بالإجماع تقرير سلام عادل، ويرفعه مع محضر اجتماعه إلى اللجنة المركزية لإقرار التقرير واتخاذ القرارات اللازمة.

2 - قرار بتجميد عضوية محمد حسين أبو العيس وزكي خيري في (ل.م).

إن (م.س) تعبيراً عن أمانته التامة للمبادئ الماركسية - اللينينية وللأهمية البروليتارية التي ينهض عليها كيان الحزب بأفكاره وبمجملة نشاطه النظري والعملية... واستناداً إلى قرار (م.س) المتخذ في هذا الاجتماع بالموافقة على تقرير الرفيق سلام عادل حول المعارضة المتكثرة الانتهازية... فإن (م.س) يقرر بالإجماع تجميد عضوية الرفيقيين أبو العيس وخيري في (ل.م) إلى حين اتخاذ (ل.م) لقراراتها بشأن كتلة المعارضة الانتهازية وبشأن عناصرها³⁰².

وعقدت (ل.م) اجتماعاً كاملاً في نفس شهر أيلول للنظر في المسألة. وشارك أبو العيس وزكي خيري في الاجتماع كل على حدة للمحاسبة. وتحدث العديد من أعضاء (م.س) و(ل.م) ووجهوا الاستفسارات لهما. "وكان وضعهما [حسب شاهد عيان] مؤسسياً حقاً وهما يكياناً لنفسيهما كل تلك الأخطاء والمثالب". ولم يدع موقفهما هذا وأجواء الاجتماع مجالاً للآخرين للتعبير عن عدم قناعتهم بحجم القضية وخطورتها، وعبروا عن ذلك لاحقاً، كما يذكر الفقيه صالح دگلته³⁰³.

واتخذت اللجنة المركزية قراراتها بالإجماع مستندة إلى حيثيات تقع في أكثر من سبع صفحات وهي تركيز لتقرير سلام عادل ومطالعات الرفاق الآخرين. ومما جاء في تلك الوثائق ما يلي: "وتأكد الآن مرة أخرى أهمية قرار (ل.م) بتنحية الرفيق

³⁰¹ - ثمينة ونزار. مصدر سابق، ص437.

³⁰² - محضر (م.س)، مصدر سابق، ص429. الخطوط غير موجودة في الأصل.

³⁰³ - صالح دگلته، مصدر سابق، ص80.

بهاء الدين نوري من عضويتها وبانتقاد الرفيقيين أبو العيس وخيري الذي اتخذ خلال اجتماعها الاعتيادي الذي عقد في حزيران 1961 بعد دراسة الدور الانتهازي الذي قاموا به بصورة مستمرة لعرقلة وحرف السياسة الأممية للحزب ولطمس الدور الطبيعي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، ولخرق قرارات حزبية هامة. وأهمية القرار الأخير للجنة المركزية بإدانة الرفيق عامر عبد الله باعتباره مساهماً نشيطاً في هذا الاتجاه المعادي لسياسة الحزب الأممية".

أما العقوبات فهي:

1 - تنحية الرفيق عامر عبد الله من عضوية (ل.م) وتجميد عضويته وعضوية بهاء الدين نوري في الحزب، إلى حين استلام نكدهما الذاتي باعتبارهما قطبي كتلة المعارضة الانتهازية وأبعد عناصرها عن الانصهار في الحزب، ومن ثم دراسة النقد الذاتي لكل منهما تمهيداً لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن كل منهما (*304).

2 - تنحية الرفيقيين محمد حسين أبو العيس وزكي خير من عضويتها لمساهمتها النشيطة في كتلة المعارضة الانتهازية.

3 - تجميد عضوية ثابت حبيب العاني في (ل.م) بسبب عبوديته الفكرية للرفيق عامر عبد الله قطب كتلة المعارضة وبسبب تستره ودفاعه عن النشاط الذي يمارسه هذا الرفيق في الإخلال بوحدة وضبط القيادة والحزب... وكلفت (سلم) بالتحقيق معه، واتخاذ القرار المناسب بشأنه³⁰⁵.

304 - * يشير بهاء الدين نوري في مذكراته، ص304، بأنه سمع من آرا خاجادور ومن حسين سلطان، عضوي اللجنة المركزية، اللذين كانا معه في موسكو في عام 1962، بأن عامر عبد الله "اعترف هو الآخر في الرسالة التي قدمها علي غرار ما فعل زكي خيري، وأرسل جوابه هذا إلى العراق". وأكد الرفيق سلام الناصري، الذي كان المسؤول الحزبي في المدرسة، لثمينة ناجي يوسف اطلاعه على الرسالة وإرسالها إلى العراق واستلام جواب بوصولها. وعلمت ثمينة بأن الرسالة قد أتلفت في بيت جمال الحيدري مع وثائق أخرى، من قبل نرجس الصفار، قبل اقتحام الحرس القومي للبيت. ويؤكد الرفيق عادل حبه بأنه قرأ الرسالة في أرشيف الحزب في براغ، عندما كان ممثلاً للحزب في مجلة الأحزاب الشيوعية "قضايا السلم والاشتراكية" في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وهي مشابهة لنقد زكي خيري. والظاهر أن هناك من يؤكد قول بهاء، خلافاً لما يقوله سباهي، في الهامش رقم 23 من ج 2 ص472، "ولا نملك ما يؤكد قول بهاء". إن معلومات ثمينة وحبه في هذا الموضوع مستقاة من المحادثات التلفونية معي خلال كتابة الموضوع. (جاسم)

305 - قرار الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في أواخر أيلول، ثمينة ونزار، مصدر سابق، ط 1 ج 2 ص331 و334 وما يليها. الخطوط غير موجودة في الأصل. لم يعاد طبع هذه الوثيقة في الطبعة الثانية للكتاب، سهواً، مما اقتضى التنويه، وبرجاء من ثمينة ناجي يوسف. (جاسم)

بعد أكثر من ثلاثين عاماً كتب الفقيد زكي خيري، ما يلي: "إن الطموح الشخصي للتقدم في المراكز القيادية كان له دوره في الصراع داخل المكتب السياسي. ولكن الطموح إلى تولي أعلى المراكز القيادية لم يكن بمعزل عن النزعة الفكرية والسياسية لكل طامح، يعني طموحه في توجيه الحزب نحو وجهته الخاصة. ربما باستثناء بهاء الدين، فإن طموحه الشخصي للتسلق كان طاغياً حتى على نزعته الفكرية والسياسية. وخطر مثل هذا الطموح أنه كان يعطي للنضال الفكري والسياسي الداخلي، أي ضمن الهيئة الحزبية القائمة طابعاً خطراً، ولاسيما في الأزمات وخلال المصاعب التي يجتازها الحزب، وكان بهاء أبعد الجميع عن روح القيادة الجماعية"³⁰⁶. إنني أتفق مع ما أورده زكي خيري بشأن بهاء استناداً إلى مرافقتي لعامر عبد الله وزكي خيري وبهاء الدين نوري لأكثر من عقدين في اللجنة المركزية. أما الطموح الشخصي فلي فيه رأي آخر سأورده لاحقاً.

يطرح الرفيق عزيز سباهي سؤالاً مشروعاً وهو "هل كانت (ل.م)، أو جلها على الأقل، على قناعة تامة بالحكم الذي أصدرته، وإنها تحاكم فعلاً كتلة معادية للحزب... الخ؟". يحاول سباهي الحصول على جواب من شاهد عيان ومساهم في اتخاذ القرار فيقول: "من يقرأ مذكرات صالح مهدي دكله، وكان من أعضاء اللجنة المركزية البارزين... يلمس أنه وعدد آخر من رفاق (ل.م)، على الأقل، لم يكونوا وقتها على قناعة، فعلاً، بما اتخذوه. إذ يقول بصراحة: [وللحقيقة لا بد من القول إنني لم أكن وقتها مقتنعاً بوجود "كتلة معادية للحزب... لكون هؤلاء الأربعة لم تجمع بينهم قناعات سياسية أو فكرية واحدة... ولم يكونوا على علاقات منسجمة مع بعضهم كالعلاقة التي تجمع ما بين السكرتير جمال الحيدري والعلبي، بل إن قدراً ليس بالقليل من التنافر كان يسود العلاقات بينهم]". ويعلق سباهي قائلاً: "وعلى أي حال، فإن عودة القادة المعاقبين بعد سنوات إلى مواقعهم دون أن يقدموا للعودة أي تبرير يؤكد عدم القناعة هذه"³⁰⁷.

أعتقد بأن قول سباهي ينطوي على قدر من الحقيقة، ولكن ليس كلها. فمن أجل معرفة الحقيقة كاملة ينبغي إضافة أقوال الفقيد صالح دكله الأخرى التي يقول فيها ما يلي: "ومع أن ذلك (التكتل) لم يكن يحمل كل صفة العمل المنظم من قبل الرفاق المتهمين به من حيث الاستمرارية والتبشير بالرأي ومحاولة كسب المؤيدين، فإنه لم يخل من نوايا التفافية غير مشروعة على قيادة الرفيق سلام عادل من خلال وضع العقبات المصطنعة أمام قيادته للحزب بحجج واهية لا تستند إلى مبررات حقيقية... وهذا الموقف لعب دوراً معرقلاً حال دون إسراع قيادة الرفيق سلام عادل في إجراء تعديل في سياسة الحزب باتجاه تقوية خط السياسة المعارضة للحكم والتخلي عن سياسة الدفاع عن حكومة قاسم"³⁰⁸.

³⁰⁶ - زكي خيري، مصدر سابق، 238. الخط غير موجود في الأصل.

³⁰⁷ - سباهي، مصدر سابق، ص 473

³⁰⁸ - صالح دكله، مصدر سابق، ص 80 وما يليها. الخطوط غير موجودة في الأصل.

ومن هذه التصرفات الالتفافية إبعاد سلام عادل عن قيادة الحزب وإبقائه في موسكو للدراسة الحزبية، استناداً إلى قرار يقضي بحصر شؤون المدارس الحزبية ومن يُتدبون لهذه المهمة بالمكتب السياسي، ضاربين عرض الحائط اعتراض سلام عادل وتأكيده على أنه سكرتير اللجنة المركزية وليس المكتب السياسي، وعليه فإن اللجنة المركزية هي التي يجب أن تقرر مثل هذا الشأن. إنهم كانوا غير مكترئين بالظروف الصعبة التي كان يمر بها الحزب، والحاجة إلى وجود السكرتير على رأس الحزب في بغداد. وقد انتقدتهم اللجنة المركزية لاحقاً على هذا القرار الخاطئ.

كما يشير صالح دكله إلى الطموح غير المشروع للرفاق الأربعة عند التطرق إلى ما يجمعهم وما يفرقهم قائلاً: "باستثناء الطموح غير المشروع لدى كل من الرفاق الأربعة باحتلال الموقع الأول في قيادة الحزب... الخ³⁰⁹". وبالطبع هناك فرق بين الطموح المشروع والذي هو حق طبيعي لكل رقيق، وبين الطموح غير المشروع، الذي يسعى فيه المرء بوسائل غير شرعية لتحقيق هدفه حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الحزب. لقد كان يُعاد انتخاب سلام عادل في كل اجتماع كامل للجنة المركزية خلافاً لإرادة الكتلة، فبدلاً من احترام رأي الأكثرية ومراعاة الضبط الحزبي، راح أعضاء الكتلة يتصرفون على نحو آخر تماماً. وقد ألحق تصرفهم أضراراً بمصالح الحزب وهو في أوج قوته.

والواقع يشير إلى أن صفة الاستمرارية كانت متوفرة في الكتلة، خلافاً لما يذكره دكله. فالرفيق سلام عادل يشير في تقريره، الذي سبقت الإشارة إليه، إلى أنها [الكتلة] استمرت " من حزيران 1959 حتى آذار 1961، بالنسبة إلى زكي خيري، وحتى الوقت الحاضر [أيلول 1962] بالنسبة للرفاق الثلاثة الآخرين". ويؤكد زكي خيري هذه الاستمرارية، في نقده الذاتي بعد معاقبته، كما مر بنا، عندما يقول ما يلي: "وخلال السنتين الماضيتين كنت في الحقيقة في قلق دائم".

والتبشير بالرأي، هو الآخر حصل، ولكن بطرق "شرعية". فالرفيق سلام عادل يشير في نفس تقريره آنف الذكر، كيف حددت "الكتلة" بقرار من (م س) نطاق توزيع التقرير السياسي الذي كتب مسودته سلام عادل وأقر في الاجتماع الكامل للجنة المركزية (1960)، ومن ثم أهملت "الكتلة" التثقيف به، في الوقت الذي يجب أن يكون التقرير مرشداً لكامل عمل الحزب ونشاطه للفترة بين اجتماعين للجنة المركزية. هذا في حين جرى تثقيف واسع بوثيقة (الإستراتيج والتكتيك) التي كانت وراءه الكتلة، رغم أن الوثيقة لم تكن ملزمة للحزب حسب قرار اللجنة المركزية في نفس الاجتماع.

³⁰⁹ - صالح دكله، مصدر سابق، ص 76.

ليس من الضروري أن تتوفر قناعة فكرية وعلاقات شخصية منسجمة لتشكيل الكتل. فالذاتية أحياناً تغدو أقوى من كل ذلك. فالطموح غير المشروع أدى بالرفاق الأربعة إلى التكتل ضد سكرتير اللجنة المركزية وعرقلة نشاطه بأساليب غير نزيهة (التفافيه) في محاولة لإظهاره بمظهر الفاشل في مهمته أمام (ل.م). ولكن لم تكن الذاتية الدافع الوحيد لسلوكهم، حيث لم تكن علاقات الأربعة خالية من الانسجام السياسي. فمواقف الأربعة كانت ضد التراجع المنظم منذ صيف عام 1959، كما مر بنا. وكان عامر وبهاء متحمسين للخط الاستسلامي أو المفرط في المرونة. ويأتي ترتيب زكي خيرى بعدهما، أما أبو العيس فجاراهم خلافاً لمزاجه العام اللا استسلامي، وبتأثير كبير من الفقيد زكي خيرى. ولولا موقف زكي خيرى لما انضم الشهيد أبو العيس للكتلة، حسبما ورد في نقده الذاتي الأخير. وكان ثلاثة منهم، وهم بهاء وزكي وأبو العيس، يتعاطفون صراحة مع خط الحزب الشيوعي الصيني، أما عامر فكان تعاطفه غير صريحاً.

وإذا أضفنا إلى ذلك ما جاء في النقد الذاتي لمحمد حسين أبوالعيس، الذي استشهد به سباهي أيضاً، فإننا نرى حجم الضرر الذي ألحقه هذا النشاط التكتلي بالحزب. يقول أبو العيس: "لقد كنت أتلمس بوضوح الآثار المخربة التي تركها وجود معارضة في المكتب السياسي على عمل المكتب وبالتالي على عمل الحزب. كنت أشعر أن وضعنا القيادي لم يكن طبيعياً فقد كان الانسجام ووحدة الرأي والإرادة مفقودة في (م.س) حتى أصبح (م.س) هيئة عاجزة عن القيام بأي مبادرة عملية مهمة. وأصبحت أردد مع نفسي (إننا لم نعد قيادة. إننا إدارة ندير العمل اليومي دون القيام بالمبادرات الضرورية للنهوض بواجبات الحزب أمام الجماهير)" ويضيف أبو العيس. "والواقع أن المعارضة كانت بإشاعتها الليبرالية والتسيب وعدم الجدية تمنع أي مبادرة من جانب السكرتير لتحسين العمل وإزالة النواقص، وبالتالي تحوّل (م.س) إلى هيئة عاجزة لا حول لها ولا قوة.. الخ" ³¹⁰.

وبناء على ذلك، فإنني أعتقد بأن الرفاق الأربعة قاموا بنشاط تكتلي داخل المكتب السياسي، وليبرالي داخل اللجنة المركزية، حسب المفاهيم المتشددة التي كانت سائدة وقتئذ عن التكتل والليبرالية. ولم يكن هذا الأمر جائزاً ولا قابلاً للتحمل في أي حزب شيوعي آنذاك. وأعتقد بأن الوجهة السياسية العامة لذلك النشاط (الموقف من حكومة قاسم) كان مهادناً. في حين كان التعاطف مع أطروحات الحزب الشيوعي الصيني والتشكيك بالمكانة الطليعية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في الحركة الشيوعية العالمية، يُعد انحرافاً عن المبادئ الأممية من قبل الأحزاب الشيوعية غير المتعاطفة مع الماوية، ولا يمكن التساهل معه، بأي حال من الأحوال.

³¹⁰ - محضر (م.س)، مصدر سابق، ص383. الخطوط غير موجودة في الأصل.

أما الأوصاف الأخرى التي وصف به هذا النشاط مثل، كتلة معادية للحزب وتصفوية... الخ، فهي من بقايا الثقافة والتربية الستالينية، التي لم تتحرر منها بعض الأحزاب الشيوعية آنذاك، رغم إدانتها في المؤتمر العشرين في عام 1956. فجزورها بقيت قوية في الحزب الشيوعي العراقي، إلى جانب الجذور الفكرية للماوية حيث كانت أدبيات الحزب الشيوعي الصيني هي الأدبيات الرئيسية في ثقافة الشيوعيين العراقيين في خمسينيات القرن الماضي حتى ثورة 14 تموز. وقد لاحظنا ذلك في عرض الرفيق سلام عادل لمفهوم الوحدة الفكرية الستاليني، بتأكيد على الاتجاه الواحد، وعدم جواز بقاء خلافات داخل الهيئة الحزبية وينبغي تسويتها، لضمان وحدة الاتجاه. ولم تكن "الكتلة" بأقل ستالينية من الآخرين، فالفقيه زكي خيري يقول عن تلك الفترة، وبعد 32 عاماً على الحادث، ما يلي: "فقد كانت معالجة خروشوف لأخطاء ستالين مغالية وقد ولدت لدينا نحن الشيوعيين من المرحلة الستالينية رد فعل عنيف آخر لعمق أخطاء ستالين أوقعنا في الماوية وهي نمط آسيوي من الستالينية"³¹¹.

إن ما يضمن وحدة الإرادة والعمل في الحزب هو التزام الأقلية برأي الأكثرية، وليس إلغاء الخلافات والاتجاهات الفكرية حسب التعاليم اللينينية. فمن المعروف أن قرار الشروع بثورة أكتوبر تم بأغلبية صوت واحد في اللجنة المركزية بقيادة لينين، وكذا الحال بالنسبة لصلح بريست ليتوفسك بعد الثورة (1918). وحتى بعد انتصار ثورة شباط الديمقراطية في روسيا، كانت هناك اختلافات هامة في قيادة الحزب البلشفي. فلم يكن ستالين وآخرون في اللجنة المركزية يؤيدون شعار الحزب حول تأميم الأرض، الذي كان لينين والأكثرية تدافع عنه. وأثبتت الأحداث بأن الشعار لم يكن صالحاً للثورة الديمقراطية، فجمّد الحزب الشعار بعد ثورة شباط وتبنى شعار الاشتراكيين الثوريين، القريب لرأي ستالين والأقلية، والقاضي بتوزيع الأرض على الفلاحين.

لقد لعبت ظروف خارجية وداخلية دورها في ذلك التشدد والقسوة. فالصراع الصيني - السوفيتي هدّد جميع الأحزاب الشيوعية غير الأوربية بالانشقاق. فقد انشق أكبر حزب شيوعي خارج الدول الاشتراكية، ألا وهو الحزب الشيوعي الأندونيسي. وانشق كذلك الحزب الشيوعي السوداني وحزب توده إيران والحزب الشيوعي السيريلانكي والهندي... الخ. إن مواجهة هذا الخطر الدايم على وحدة الحزب الشيوعي العراقي، كانت هاجساً ماثلاً أمام قيادة الحزب والأحزاب الشقيقة الحريصة على وحدتها. أما داخلياً فقد ساد شعور بالخسارة، خسارة ثورة كان من الممكن أن تتطور إلى ثورة اشتراكية، وفق المنطلقات الأيديولوجية القديمة. ولكن تكتل يميني تصفوي معاد للحزب عرقلها، حسب قناعة قيادة الحزب وقتئذ.

³¹¹ - زكي خيري. مصدر سابق، 238.

ورغم أن المتكلمين انتقدوا مراراً على سلوكهم في (م.س) و(ل.م)، وبشكل فردي من قبل سلام عادل، كما تعكس محاضر المحاسبة، إلا أنهم لم يتعظوا. إنني اعتقد بأن المحاسبة والعقوبة كانتا ضروريتين، ولكن كانت هناك مبالغة في خطورة وحجم القضية مما أدت إلى أن تكونا شديديتين وقاسيتين. كما اعتقد بأن عدم قناعة بعض أعضاء اللجنة المركزية تتمحور حول وجود مبالغة في الأمر وليس عدم وجود الأمر ذاته والذي كان يستوجب المعالجة. فقد عبّر صالح دكله عن عدم قناعته بوجود (كتلة معادية للحزب) ولكنه لم ينف وجود نشاط تكتلي وسلوك لا مبدئي أضّر بالحزب عندما يقول: " ... واستغلت [المعارضة] أخطاء الحزب لإثارة صراع لا مبدئي وشخصي في قيادة الحزب وأديرت دفعة هذا الصراع بصورة تكتلية مناهضة للضبط والوحدة ولخدمة الأغراض اللا مبدئية لهذا الصراع"³¹². هذا بالإضافة إلى المثالب الأخرى التي ذكرها، كما مر بنا للتو، عن سلوكهم مثل "الالتفاف" و"العقبات المصطنعة". وسلوك كهذا يستحق المحاسبة والعقوبة، حتى في معاييرنا الراهنة.

أما عودة المعاقبين السلسلة إلى الهيئة القيادية مجدداً، فقد أملت ظروف ينبغي عدم تجاهلها. فالكارثة التي أصابت الحزب وقيادته في انقلاب 8 شباط الفاشي في عام 1963، كانت سبباً كافياً، لانكفاء قضية الكتلة وما رافقها ونتائجها في أذهان الرفاق. وتنادى الجميع إلى التكاتف لسد الفراغ القيادي وتعبئة كل الإمكانيات لتضميد الجراح والنهوض بالحزب مجدداً من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن عودتهم السلسلة تشكل أيضاً، على ما أعتقد، رد فعل على تلك المبالغة التي أشرنا إليها آنفاً. ولم يعد هؤلاء الرفاق بدون تبرير، كما يذكر سباهي. فقد ألغى قرار تجريد عضويتهم في الحزب بناءً على نقدهم الذاتي. وبلغ الرفيق سلام الناصري العضو المرشح للمكتب السياسي الرفيق عادل حبه، الذي كان موجوداً معه في المدرسة الحزبية في موسكو، بالقرار ومبرراته، بعد انقلاب شباط. ويبدو بأن هذا القرار قد اتخذ من قبل أعضاء اللجنة المركزية الموجودين في الخارج، أما عودتهم إلى اللجنة المركزية، فقد تمت بقرار من اجتماع اللجنة المركزية الكامل في آب 1964. أما مبررات القرار، حسب تعبير الرفيق عزيز محمد والذي كان حاضراً في الاجتماع وانتخب فيه سكرتيراً للجنة المركزية، فهي: " في جوهرها، وجود مبالغة في خطورة القضية وأسلوب معالجتها"³¹³.

قدم الرفيق عزيز سباهي مقدمة طويلة نسبياً لموضوع "الكتلة"، تناول فيها الوحدة والديمقراطية في الحزب، واستنثار المكتب السياسي بالعمل القيادي، وطريقة الضم في تقديم الكادر والمقاييس الخاطئة... الخ. هناك الكثير من الأفكار السليمة في هذه المقدمة، ولكن دمج المنطلق الفكري السابق في المعالجة مع ما نحمله من أفكار حالياً قد يُربك القارئ ويعسر مهمة الناقد. فعلى سبيل المثال لا

³¹² - صالح دكله، مصدر سابق، ص 86.

³¹³ - الرفيق عزيز محمد، اتصال تلفوني، مع كاتب هذه السطور، في كانون الأول 2007.

الحصر، يعالج سباهي قضية الصراع الفكري الداخلي في الحزب في تلك الفترة، والذي فرغنا للتو من تناوله، بالقول: "ومع أن النقد الذي وجه إلى ستالين والستالينية في عام 1956 قد فتح أعين الشيوعيين العراقيين، مثلما فتح أعين أمثالهم من شيوعيين العالم الآخرين تجاه العيوب الكبيرة التي أوجدتها الستالينية في الحركة الشيوعية الأممية، إلا أن أعينهم لم تفتح بالقدر الكافي الذي يسمح لهم بالنظر حتى إلى ما وراء ستالين، إلى أوجه التشدد في البلشفية ذاتها، التي ورثتها عن ظروف الصراع الخاصة التي مرت بها في بلادها قبل الثورة وبعدها، والتي طبعت بها الحركة الشيوعية العمالية التي التفت حولها في الأممية الثالثة"³¹⁴.

لقد لاحظنا قبل قليل كيف أن الحزب الشيوعي لم يتخلص من الستالينية في الإدارة المتشددة للصراع الداخلي في الحزب. وإن قيادته تستشهد بمؤلف ستالين بالذات. وإذا جاز لنا انتقاد قيادة الحزب على ذلك، فقد استندنا إلى أمثلة من حزب البلاشفة، وزعيمهم ف. لينين، في مناقشتنا، ولا يجوز مطالبة قيادة الحزب آنذاك، كما يفعل الرفيق سباهي وفقاً لوعيه الراهن، بالتخلص من أوجه التشدد في البلشفية، الذي كان مستحيلاً في تلك الظروف.

وينهي الرفيق سباهي الموضوع بقوله: "إننا إذ ننظر للأمر بعيون اليوم، يتبين لنا أن ما حدث في الحزب يوم ذاك كان لابد أن يفضي إلى صدام كهذا. لقد كانت هناك قاعدة عريضة جداً من الجماهير التي يُغَيِّظُها أن تخسر المواقع التي حصلت عليها بعد الثورة، وتضغط باتجاه التياسر، وكانت تعكس نزوعها هذا في تصلب بعض القادة [سلام عادل وجمال الحيدري... الخ]. ويغذي هذا التصلب والميل المتياسر لدى هؤلاء القادة، إرث طويل من الأيديولوجية الصارمة التي تحولت إلى دوغما لا ينبغي الانحراف عنها. يقابل هذا كله إحساس عملي بضرورة المساومة لدى جانب آخر من القادة [الكتلة]. كما لعبت دورها في هذا الأمر المطامح الشخصية الذاتية، خصوصاً لدى بهاء الدين نوري في تطلعه للحلول محل السكرتير، ولدى عامر عبد الله لانتهاج السياسة التي يراها، بمعزل عن قناعة اللجنة المركزية، بل وعلى الضد من هذه القناعة أحياناً"³¹⁵.

إذا ننظر بعيون اليوم حقاً، ومن منطلقات الحزب الفكرية، بعد تجديد أيديولوجيته وتغيير طبيعته، في مؤتمر الديمقراطية والتجديد (المؤتمر الوطني الخامس 1993)، حيث تحول الحزب من حزب شديد المركزية ذي ضبط حديدي إلى حزب ديمقراطي، من حيث جوهره وأهدافه وبنيته وتنظيمه ونشاطه، ومن حيث علاقاته بالقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، نجد أن جميع قادة الحزب والحزب كله كان يعاني من الجمود العقائدي، وهو نفس ما كانت تعاني منه كل الحركة الشيوعية العالمية. وسنرى بعد قليل كيف أن "الكتلة" فرضت على الحزب مناقشة إستراتيج

³¹⁴ - سباهي، مصدر سابق، ص 460. خطوط التشديد غير موجودة في الأصل.

³¹⁵ - سباهي، مصدر سابق، ص 474. خط التشديد غير موجود في الأصل.

اعتبر بأنه "يساري عقائدي جامد" برأي نفس أولئك الذين يصفهم سباهي بالعائديين الجامدين. أما الموقف من "القاعدة العريضة جداً من الجماهير" المتحمسة للدفاع عن مواقعها، فكان ينبغي تعبئتها في الكفاح من أجل إقامة نظام ديمقراطي مؤسستاتي، وليس إفراغ حماسها بالمساومات، بدون جدوى. وسنرى، لاحقاً، إلى أين أدت المساومة على مصالح الجماهير. أما المطامح الشخصية الذاتية (غير المشروعة) فهي لا تقتصر على بهاء. فالأربعة كانوا يعانون منها، ولكن بدرجات متفاوتة. وهذا ما يؤكد الفقيه صالح دكله أيضاً والذي اعتمد سباهي كثيراً على شهادته.

وفي معرض الانتهاء من تعليقي على رأي سباهي المتعاطف مع نهج "الكتلة" السياسي، وجدت إن لدى سباهي رأياً سياسياً مختلفاً تماماً، يطرحه على شكل تساؤل مشروع بعد 42 صفحة من النص الذي استشهدنا به للتو. فيذكر سباهي ما يلي: "ولكن، ألم يكن تشبثه [الحزب] بعبد الكريم قاسم هو علة الوضع المتأزم الذي انتهى إليه؟ ألم يكن في الدعوة إلى إقامة جمهورية ديمقراطية برلمانية، تراعي حقوق الشعب الكردي القومية، أساس صالح وعملي لتجميع كل القوى الوطنية، ودون التقيّد بشخص عبد الكريم قاسم؟". وبالطبع أن الجواب نعم، ولكن هذا الجواب هو ضد نهج "الكتلة اليمينية" قبل غيرها وهذا ما لا ينسجم مع تعاطف سباهي معها. ولكنها على أي حال. فهي رؤية إلى الأحداث بعيون اليوم فعلاً.

إن الصراع الذي دار في قيادة الحزب في تلك الفترة، والذي تجلّى في النشاط التكتلي وعواقبه، هو جانب واحد من الصراع. وهناك جانب آخر من الصراع أكثر أهمية وذو طابع مصيري بقي في الظل، وكان واحداً من الأسباب الهامة للصراع الظاهر على السطح. إلا أنه لم يكن من الممكن رؤية هذا الجانب من الصراع، قبل التجديد الأيديولوجي الذي طرأ على الحركة الشيوعية العالمية، وعلينا كشيوخ عراقيين.

ربما يتذكر القارئ ما أوردناه سابقاً، في اعتبار تضامن الحزب المتين مع السلطة، مسألة لا غنى عنها مطلقاً، كما جاء في تقرير (ل.م)، مما يُعد تراجعاً عن نهج الحزب في تطوير الثورة الديمقراطية ودفعها نحو آفاق الثورة الاشتراكية. هذا النهج الذي تملّيه أيديولوجية الحزب وإستراتيجيته المثبتة في وثائقه الأساسية وفي الكتب الشيوعية، وعبر عنه الحزب بعد ثورة 14 تموز بصيغة ملطفة في الخطة التي رسمها الاجتماع الموسع في أيلول عام 1958، والتي كانت تستهدف اشتراك الحزب في قيادة السلطة والتي جاء فيها ما يلي: "فالقوى الوطنية التي تعاونت بالأمس في النضال ضد الحكم الرجعي البائد هي التي يمكن ويجب أن تتعاون اليوم أيضاً لأجل صيانة الجمهورية وتطويرها وقيادتها". وقد حذرت الخطة من موقف اللامبالاة والتراجع عن تحقيق هذا الهدف. وقد تراجع الحزب عما حذر

منه، بعد أن ارتطمت أيديولوجية الحزب وإستراتيجيته بالواقع السياسي في صيف 1959.

أدخل هذا الاصطدام الحزب في مأزق أيديولوجي تجلى في ارتباك فكري شمل كل قيادة الحزب حول وستراتيغ الحزب وآفاق تطور الثورة. وجاء الخلاف الصيني - السوفيتي، ليعمق المأزق أكثر فأكثر. فقد كانت المنطلقات الفكرية الصينية قريبة من منطلقات الحزب الشيوعي العراقي إن لم تكن منسجمة معه. ولكن هذا الانسجام الفكري كان يتناقض مع تمسك الحزب الشيوعي العراق بتقاليد الأمامية القاضية بالتضامن مع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي،. ووجد هذا التناقض تعبيره في تصويت اللجنة المركزية بفارق صوت واحد فقط لصالح الطروحات السوفيتية.

كان المأزق الإيديولوجي الذي يعاني منه الحزب تربة خصبة للصراعات اللامبدئية في المكتب السياسي التي تفاعلت بالخلافات حول آفاق الثورة وإستراتيجية الحزب والتي هي خلافات مبدئية. إن تقرير سلام عادل عن "الكتلة" يعطينا لوحة مثيرة عن ذلك المأزق. ويعزو الرفيق سلام عادل مظاهر اللوحة كلها إلى الصراعات اللامبدئية، وكان من الصعب آنذاك رؤية الجانب المبدئي من تلك الصراعات. ولفهم اللوحة ينبغي تجرئها ، مؤقتاً، من خلفياتها اللامبدئية. وهنا نحتاج إلى صبر القارئ وحلمه لعرض اللوحة بالكامل.

يشير الرفيق سلام عادل إلى ما يلي: " لنأخذ مثلاً، كيف هيأت المعارضة نفسها للاجتماع الكامل للجنة المركزية الذي عقد في تموز 1960. ففي الجو الذي ألقينا الضوء على غرابته والذي كان يسود المكتب السياسي، وقبل حوالي الثلاثة أشهر من الاجتماع، قدم أحد رفاق المعارضة (محمد حسين أبو العيس) تقريراً تحت عنوان (منظور تطور الثورة)، يشغل حوالي 30 صفحة على الآلة الكاتبة، ويحوي في كل من تضاعيفه وفقراته خليطاً مشوشاً من الأفكار التي حاول كاتب التقرير فيها أن يلتزم بدقة بأفكار وأحكام عامة تحدث بها الرفاق الصينيون عن ثورتنا وعن آفاقها. وفي الواقع فإن محور اتجاه وتفصيل التقرير تدور حول إثباتات تلك الأفكار والأحكام. وقدم هذا التقرير إلى المكتب السياسي، وبعد عدة مناقشات لساعات طويلة تقرر الاستغناء مرة واحدة عن ما يقارب نصف التقرير، واستمرت مناقشة نصفه الآخر ثم تقرر إيداع هذا القسم الذي نوقش للرفيقين عامر عبد الله وأبو العيس لإعادة صياغته على أساس مناقشات المكتب السياسي".

"ثم قُدم التقرير من جديد للمكتب السياسي، ولكنه كان في هذه المرة يعبر عن خط مغاير تماماً للخط السابق الذي كان عليه التقرير الأول. فبدلاً من الاتجاه العام "اليساري" المضطرب للتقرير السابق، جاء التقرير الجديد ليمثل وجهة نظر الرفيق عامر فقط، فلا علاقة لهذا التقرير بتقريره السابق. ومرة أخرى فرضت على المكتب السياسي جلسات ومناقشات مطولة جديدة. وبالطبع أثرت أكوام من

التحفظات على هذا التقرير، ثم تقرر من جديد تكليف الرفيقيين زكي خيري وعامر عبد الله لإعادة صياغة التقرير. ثم اتخذ قرار بتغيير تسمية التقرير ليكون (وإستراتيج وتكتيك الحزب)، وضرورة ملائمة المحتوى والتوبيب لهذه التسمية.

ثم تقرر تجزئة التقرير "وإستراتيج" يكتبه الرفيق زكي خيري، و "تكتيك" يكتبه الرفيق عامر عبد الله. وبعد حين قدم التقرير للمناقشة في (م.س) فكان الإستراتيج يسارياً عقائدياً مرتباً، والتكتيك يمينياً متناقضاً، فضلاً عن التناقض الأساسي بين التكتيك من ناحية والإستراتيج من ناحية أخرى. وبالطبع، في كل هذه الخطوات، كانت تفرض مناقشات منهكة تأخذ في كثير من الأحيان طابعاً من التجريد، ويجري كل ذلك في ظروف تفاقم الهجوم الرجعي البرجوازي على الحزب". ويشير سلام عادل إلى مصير التقرير بالقول بأن "اللجنة المركزية لم تصادق سوى على طرحه [داخل الحزب] للمناقشة دون إلزام الحزب بتحليلاته وتوجيهاته"³¹⁶.

يلاحظ من هذه اللوحة بأن ثمة ارتباك وتشوش فكري واسع في المكتب السياسي حول آفاق الثورة. وهناك خلاف واسع وعدم اتفاق على إستراتيج الحزب. واعتقد بأن ذلك لا يعود بالدرجة الرئيسية إلى الصراعات اللامبداية بقدر ما يعود إلى المأزق الأيديولوجي الذي كان يعيشه الحزب آنذاك، بعد أن اصطدمت أيديولوجيته بالواقع، ولم يدرك الحزب هذا الواقع. فلم يكن من الممكن للحزب أن يدرك ذلك إلا بالتخلي عن الصرامة الأيديولوجية السابقة الداعية إلى تطوير الثورة الديمقراطية إلى الثورة الاشتراكية والتي تؤكدتها التعاليم اللينينية. وعوضاً عن ذلك، كان على الحزب رفع راية النضال من أجل إقامة نظام ديمقراطي مؤسستاتي يلبي طموحات الشعب الكردي. وكان هذا الخيار يُشكل الضمان الحقيقي لصيانة الاستقلال الوطني ولفتح الطريق أمام تطور المجتمع وازدهاره سلمياً، أي طريق توفير القاعدة المادية المتطورة والمستوى الحضاري الضروريين للاشتراكية. أقول من أين له أن يدرك الحزب ذلك في حين أن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي (1956) ومؤتمري الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية (1957) و(1960) تؤكد بأن إحدى سمات العصر هي الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي.

³¹⁶ - تقرير سلام عادل، مصدر سابق، ص 336 و 339. الخطوط غير موجودة في الأصل.

الفصل الخامس عشر انقلاب شباط الفاشي - 1963

ينهي الكاتب عزيز سباهي كتابه الثاني بالفصل الثالث والعشرين وعنوانه "انقلاب شباط لم يستهدف قاسم وحده إنما استهدف الحزب الشيوعي أيضاً". ويغطي الفصل 60 صفحة من صفحات الكتاب ويتضمن استعراض الحدث وتداعياته حتى سقوط حكم البعث في تشرين الثاني من عام 1963.

ما أن تعافى حزب البعث من الضربة التي وجهت له على أثر محاولته الفاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم في أواخر عام 1959، حتى توجّه للتآمر من أجل الإطاحة بالحكم والسيطرة على السلطة بانقلاب عسكري، كما يشير سباهي، بالاعتماد على مناصريه وبالتحالف مع قوى أخرى، قومية و محافظة وغيرها. والتقت مساعيه هذه بما كانت تدبره الدوائر الأمريكية وعملاؤها في العراق والبلدان المجاورة له، كما تطابقت هذه المساعي مع ما كانت تسعى اليه الجمهورية العربية المتحدة، وتوافقت مع الجهود الحثيثة لشركات النفط العاملة في العراق للتخلص من حكم قاسم، ولاسيما بعد إصدار القانون رقم 80 الذي انتزع منها كل الأراضي التي لم تستثمرها حتى ذلك الحين، والتي تؤلف (5, 99%) من مجموع مساحة البلاد التي كانت تدخل ضمن امتيازها.

وقبل أن ينتهي عام 1961، كانت القيادة القطرية لحزب البعث في العراق قد قررت رسمياً العمل على إسقاط حكم قاسم. وفي أواخر أيار 1962 دعت القيادة القومية للحزب المذكور في اجتماع عقدته في حمص، القيادة القطرية لحزب البعث المنتخبة حديثاً في العراق، إلى الإعداد لانقلاب في العراق للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم. فتألف لهذا الغرض مجلس عسكري لوضع خطة العمل والسعي لتنفيذها في اللحظة المناسبة³¹⁷.

³¹⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 517 و 520 وما يليها. راجع أيضاً بطاطو، مصدر سابق، ج 3 ص 282.

ووفر حكم قاسم العسكري الفردي، بسياسته المناهية لحقوق الشعب الديمقراطية وانعزاله عن جميع الأحزاب والقوى السياسية الحريضة على الاستقلال الوطني والنهج الديمقراطي، الأجواء الملائمة للنشاط التأمري والرجعي. فتزايدت صلافة القوى الرجعية وتجاوزاتها على حقوق الجماهير التي حُرمت من وسائلها لتنظيم نفسها للدفاع عن حقوقها، وبالتالي الدفاع عن الحكم. وجاءت الحرب التي شنتها الحكومة ضد الشعب الكردي، لتُضعف كثيراً من قدراتها العسكرية، وتُزيد من أعبائها المالية، في وقت كان الحكم يُعاني من ضغط شركات النفط وسياساتها في خفض الإنتاج، مُستهدفة من ذلك إشغال الحكم عما كان يُدبر له. وزادت مشكلة الكويت ومطالبة عبد الكريم قاسم بها، من التعقيدات السياسية التي كان يواجهها، وأعطت الدوائر البريطانية ذريعة لاستقدام قواتها وتحشيدتها قريباً من الحدود العراقية.

وكان كبار العسكريين المحافظين، على اختلاف ولاعاتهم، والإقطاعيون والأغوات والرجعيون وعملاء الاستعمار، يتهيأون إلى ضم قواهم إلى كل من يُقدم على عمل مضاد للحكم. وحين انحصر الفعل على البعث والقوميين العرب، استعدوا للسير وراء أي منهما. ومع أن هذين التنظيمين، كانا قد اتفقا، في بادئ الأمر، على العمل سوية، ودخلا في ما عرف بـ"الجبهة القومية" إلا أن القوميين العرب خرجوا عن الجبهة المذكورة بسبب الخلاف ما بين البعثيين والناصريين في سوريا، وبات كل من التنظيمين يعمل بمفرده، ويسابق الآخر لتنفيذ خطته³¹⁸.

حينما أعلن علي صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية في العراق بعد انهيار حكم البعث، قائلاً: "إننا جننا إلى السلطة بقطار أمريكي"، استنكر التصريح بعض قادة البعث. ويورد الكاتب سباهي العديد من الشهادات والمصادر التي تؤكد ما ذهب إليه السعدي، بما في ذلك شهادات قادة بعثيين وردت في مذكراتهم، مثل مذكرات طالب شبيب ومذكرات هاني الفكيكي. كما يورد سباهي كذلك تصريح الملك حسين في مقابلة صحفية أجراها معه محمد حسنين هيكل في 27 أيلول 1963، يقول فيها: "لقد عُقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الأمريكية، وعُقد أهمها في الكويت. أتعلم أن محطة إذاعة سرية تبث إلى العراق كانت تزود يوم 8 شباط رجال الانقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك لتمكن من اعتقالهم وإعدامهم؟"³¹⁹.

منذ صيف 1962، بدأت منظمات الحزب الشيوعي العراقي تتلقى من مركز الحزب توجيهات تدعو إلى اليقظة واتخاذ أقصى درجات الحذر لمواجهة ما تدبره الأحزاب

³¹⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 517، 521.

³¹⁹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 521 و 519، الهامش رقم 2. وكذلك ص 566. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 376.

القومية من عمليات انقلابية، ووضع خطة الطوارئ موضع التطبيق في حالة وقوع أي انقلاب عسكري. وكانت تلك الأحزاب تعيد وتكرر إنذاراتها إلى أعضائها ومؤيديها، وتحدد مواعيد جديدة لحركتها. مقابل هذا كان الحزب الشيوعي يُكرر تبليغاته وتوجيهاته الداعية إلى اليقظة والحذر. كما كان الحزب يُسرب معلوماته إلى قاسم. وي طرح سباهي هنا سؤالاً مهماً ويُعقب عليه، وهو: "هل كانت هذه الحالة قد حدثت مصادفة، وعادت بالنفع على الانقلابيين، أم أن جهات ذات تجربة ودراية بسايكولوجية الجماهير في حالة كهذه قد أوحى للانقلابيين بهذه الممارسة؟ مهما كان الأمر، فإن تكرار الإنذارات والتوجيهات المضادة قد أوجدت حالة من فتور الهمة والخدر في اللحظة المناسبة"³²⁰.

في حوالي منتصف كانون الأول 1962 وضعت، كما يشير بطاطو، خطة العمل، وحددت ساعة الصفر في الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة 18 كانون الثاني 1963. وبدأ تنفيذ الخطة فعلاً في 24 كانون الأول 1962 بإعلان إضراب للطلاب القوميين في مدرسة الشرقية الثانوية في بغداد بمبادرة من حزب البعث. وامتد الإضراب في اليوم التالي ليشمل كل المدارس الثانوية، ثم يشمل كليات الجامعة في التاسع والعشرين من الشهر نفسه وساهم طلبة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الإضراب. وكانت حجة الإضراب هي ضرب الشرطة العسكرية للطلاب الذين أثاروا شجاراً مع ابن فاضل المهداوي، رئيس "محكمة الشعب". أما النية الحقيقية فكانت تحويل انتباه قاسم عن الجيش والتستر على الانقلاب المقبل³²¹.

وفي تلك الفترة، تلقى الحزب الشيوعي معلومات تشير إلى أن حزب البعث أعد خطة لانقلاب عسكري ينطلق تنفيذها من كتيبة الدبابات التابعة للفرقة الرابعة المدرعة في (أبو غريب). وكان يقود هذه الكتيبة يومئذ العقيد خالد الهاشمي، عضو المكتب العسكري لحزب البعث. وقد سارع الحزب الشيوعي إلى إصدار بيان في 3 كانون الثاني 1963 يُحذر قاسم من الانقلاب، ومن تحول الكتيبة المذكورة إلى وكر للمتآمرين. وكان لدى قاسم المعلومات ذاتها. ولدى مقابلة الهاشمي لعبد الكريم قاسم، ارتعب الهاشمي وأفضى بما عنده، وقدم لقاسم كشافاً بأسماء ضباط الكتيبة واتجاهاتهم السياسية. واعترف بوجود 3000 قطعة سلاح في الكتيبة لا يعرف عنها شيء. حينئذ أمر قاسم بإعادة الأسلحة إلى مخازن وزارة الدفاع، والالتزام بإفراغ الدبابات بعد كل عملية تدريب من ماء التبريد ومن عتادها الحي. وعمد إلى إحالة 80 ضابطاً على التقاعد بمن فيهم المقدم جابر حسن حداد والمقدم صبري خلف، من سلاح المدرعات. وتأجل موعد الانقلاب إلى 25 شباط. ولكن قاسم ضرب ثانية في 3 و4 شباط محيلاً إلى التقاعد مزيداً من الضباط، وقبض على المقدم صالح مهدي عماش أحد أركان الانقلاب المنتظر وعلي صالح السعدي الأمين القطري لحزب البعث، وكريم شنتاف عضو المكتب السياسي في 4 و5 منه.

³²⁰ - سباهي، مصدر سابق، ص 528 وما يليها.

³²¹ - راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 285 - 287.

وخوفاً من مزيد من الاعتقالات، قرر القادة الذين ما زالوا طلقاء تنفيذ ضربتهم يوم 8 شباط 322.

بدأ تنفيذ الانقلاب في الساعة الثامنة من صباح 8 شباط 1963. وكانت المهمة الأولى أمام الانقلابيين هي شل سلاح الطيران في معسكر الرشيد الذي كان يضم عدداً كبيراً من ضباط الطيران الشيوعيين بقيادة قائد القوة الجوية اللواء الركن الطيار الشيوعي جلال الأوقاتي. وكانت نقطة الانطلاق في الانقلاب اغتياله. فداهموه قرب بيته الذي كان تحت مراقبة البعثيين خلال اليومين الأخيرين، وقتلوه في الساعة الثامنة والنصف. وقصف معسكر الرشيد وتم تحطيم الطائرات التي كانت جاثمة فيه في الساعة التاسعة، وقتل الضباط الشيوعيون وأعتقل جميع الضباط غير البعثيين. وبعد دقائق شنت الطائرات هجوماً على وزارة الدفاع. كما اتجهت بعض الدبابات من (أبوغريب) نحو مرسلات الإذاعة، وأذاع الانقلابيون بيانهم من هناك. كما اتجهت دبابات أخرى نحو دار الإذاعة في الصالحية، بينما اتجهت أربع دبابات إلى وزارة الدفاع. وقد نسى الانقلابيون محطة التلفزيون التي أظهرت قاسم يتحرك على شاشتها في شارع الرشيد ومن ثم في وزارة الدفاع، التي وصلها في الساعة العاشرة والنصف، مكذبة بذلك نبأ مقتله.

واستخدم الانقلابيون الخداع والكذب والتزييف منذ بيانهم الأول. وكان قادة الدبابات التي هاجمت وزارة الدفاع يرددون مع الجماهير الغاضبة "ماكو زعيم الإكريم"، ويرفعون صور قاسم لكي تتمكن الدبابات من شق طريقها وسط الجموع الغاضبة. وراح الانقلابيون يذيعون برقيات مزورة لتأييد حركتهم من أمري الوحدات العسكرية في مختلف المواقع، كما يذكر هاني الفكيكي في "أوكار الهزيمة" ص240.

اقترح الزعيم الركن طه الشيخ أحمد ذو الميول الشيوعية، ومدير التخطيط العسكري، كما يشير بطاطو، تحريك القوات جيدة التجهيز التي هي بإمرتهم، وأن يجربوا الانقضاض المباشر على مواقع المتأمرين وقياداتهم، وبذلك يحركون الجنود والضباط المترددين في معظم الوحدات العسكرية، بدلا من أن يقبعوا في وزارة الدفاع وينتظروا مصيرهم، فوزارة الدفاع هي الشرك الذي سيقعون فيه. وأح على توزيع الأسلحة الخفيفة والذخائر على الجماهير المحتشدة خارج وزارة الدفاع والتي تطالب بالسلاح. ولكن مقترحات الشيخ أحمد لم تجد لها صدى عند قاسم، الذي فضل نصيحة أخرى، هي خطأ دفاعياً في الأساس³²³.

³²² - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 529 وما يليها. راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 287.

³²³ - حول صباح يوم الانقلاب، راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 291. وراجع سباهي، مصدر سابق، ص 534.

الحزب الشيوعي يقف ببطولة ضد الانقلاب الفاشي

سارع سلام عادل، كما يشير سباهي، إلى جمع من أمكن الاتصال به من أعضاء اللجنة المركزية في بغداد، ومن قادة منظمة العاصمة لتحديد الموقف من الانقلاب. وقد توصل المجتمعون إلى أن الانقلاب لا يستهدف عبد الكريم قاسم وأركان حكومته وحدهم، وإنما يستهدف كذلك ضرب الحزب الشيوعي والقضاء عليه. اتصل سلام عادل بالجاذري ومحمد حديد اللذين أخبراه، كل على حدة، بأنهما ضد الانقلاب ولكن ليس لديهما إمكانية للمقاومة. وفي الحال سارع سلام عادل إلى تحرير بيان طلب أن يوزع بأكبر قدر ممكن، وأن يتلى على جموع الناس حيث تحتشد، وأن يلصق في المحلات العامة. وانطلق الجميع لاستنفار منظماتهم والجماهير المحيطة بها. ويقول البيان الذي ذيل باسم الحزب الشيوعي العراقي ووزع في الساعة العاشرة من صباح 8 شباط ما يلي:

" إلى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية!
أيها المواطنون! يا جماهير شعبنا المجاهد العظيم! أيها العمال والفلاحون
والمثقفون وسائر القوى الوطنية الديمقراطية!
قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة بانسة للسيطرة على
الحكم تمهيداً لإرجاع بلادنا إلى قبضة الاستعمار والرجعية، فسيطرت على مراسلات
الإذاعة في أبي غريب، وهي تحاول أن تثير مذبحة بين جيشنا الباسل لتنفيذ
غرضها ... للسيطرة على الحكم". ثم يدعو البيان الجماهير قائلاً: "إلى السلاح
للدفاع عن استقلالنا الوطني، وعن مكاسب شعبنا! إلى تشكيل لجان الدفاع عن
الاستقلال الوطني في كل معسكر، وفي كل محلة ومؤسسة وفي كل قرية!
إلى الأمام، إلى تطهير الجيوب الرجعية، وسحق أية محاولة استعمارية في أية ثكنة
وفي أية بقعة من بقاع البلاد".
وينتهي البيان بالآتي: "إننا نطالب الحكومة بالسلاح!
فإلى الأمام إلى الشوارع! إلى سحق المؤامرة والمتآمرين".

إثر ذلك، اندفعت الجماهير بأعداد هائلة إلى الشوارع، من كل مكان، وخاصة من
المناطق الكادحة، وقد أشعل حماسها بيان الحزب الذي وزع في الشوارع والأماكن
الشعبية، وتولى بعضهم قراءته على الجماهير. وتوجهت جموع غفيرة صوب
وزارة الدفاع لدعم القوات العسكرية ولتحصل على السلاح. ولكن قاسم رفض
تزويد الجماهير بالسلاح. فأصدر الحزب الشيوعي البيان الثاني في الساعة الحادية
عشر، وقد جاء فيه: "... إننا ندعو الجماهير لمهاجمة الجيوب الرجعية وسحقها
دون رحمة وعدم الانتظار. إن استقلالنا الوطني أمام خطر مؤكد... إن مكتسبات
الثورة أمام خطر مؤكد... استولوا على السلاح من مراكز الشرطة ومن أي مكان

يوجد فيه ... إلى السلاح! إلى الهجوم من كل أنحاء بغداد والعراق لسحق جيوب عملاء الاستعمار " 324 .

وعلى النقيض من اندفاع الجماهير الكادحة بقيادة الحزب الشيوعي بكوادره وأعضائه مدنيين وعسكريين (خارج الجيش)، كان أعضاء الحزب وأصدقائه وأنصار قاسم في الجيش مترددين. ولم تتحرك سوى بعض الفصائل في معسكرات الرشيد والوشاش وسعد، وبشكل محدود أيضاً. وجرى في معسكر سعد اعتقال بعض المتآمرين وتوزيع السلاح على الجنود. وفي معسكر الوشاش اقتحم ضابط شيوعي مخزن السلاح ووزع السلاح والعتاد على عدد من الجنود. ولم تطبق خطة الطوارئ التي وضعها الحزب الشيوعي لمقاومة أي تأمر في المعسكرات الأخرى.

ولم تستطع دبابات المتآمرين اختراق شارع الرشيد بسهولة. فقد تصدّت لها الجماهير وعلى رأسها الشيوعيون. وصعد على الدبابات بعض أبناء الشعب وهم غَزَلُ إلا من السكاكين والخناجر، وفتحو أغطية دبابتين وأخرجوا من فيها من الضباط الانقلابيين وفتكوا بهم. فلجأت الدبابات الأخرى إلى الخُدعة، فراح الضباط المتآمرون يشاركون الجماهير هتافهم: "ماكو زعيم إلا كريم"، كما مر بنا. فانطلت الحيلة على الجماهير واستطاعت الدبابات النفاذ إلى داخل الوزارة. ودارت معركة حامية الوطيس في وزارة الدفاع ابتدأت من الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم ثمانية شباط واستمرت حتى ظهر التاسع منه. وقد أبدى العميد عبد الكريم جدة وقواته من الانضباط العسكري، والعقيد وصفي طاهر، بسالة كبيرة في التصدي لهجوم المتآمرين، حتى استشهداهما. وكذلك لعب الرئيس الأول الشيوعي سعيد مطر دوراً بطولياً في المعركة. وحين انتهت المقاومة استطاع أن يفلت وينضم إلى القوى الجماهيرية التي كانت تقاتل في حي الأكراد. ولم يبق من المقاتلين الذين كان يربو عددهم على 1500 مقاتل في وزارة الدفاع إلا بضعة أنفار. فاعتقل الانقلابيون عبد الكريم قاسم والمهداوي وطه الشيخ أحمد وتم إعدامهم خلال ساعة واحدة 325 .

وفي الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء 8 شباط أذيع البيان رقم 13 الذي أباح قتل الشيوعيين "أينما وجدوا". وعلى الرغم من ذلك خاضت الجماهير في محلات عديدة من بغداد معارك مشهودة قادها الشيوعيون. ففي الكاظمية، خاضت الجماهير معركة بأسلة كان يقودها هادي هاشم، عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي والمقدم المتقاعد خزعل السعدي، وعضو لجنة منطقة بغداد للحزب حمدي أيوب العاني وانضم إليهم الشاعر المعروف مظفر النواب

324 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 537 وما يليها..

325 - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 380. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 537.

ومحمد الوردى. وقد استطاعت الجماهير في المدينة أن تخوض معركة استمرت أربع ساعات مع شرطة النجدة، وأن تستولي على مشاجب السلاح في المركز المذكور، وتتسلح بها للسيطرة على مراكز الشرطة الأخرى، وتستولي على مشاجب السلاح فيها. وقد سيطرت الجماهير على المدينة برمتها حتى جسر الصرافية من جهة الكرخ. واشتدت المعارك في مناطق عمال النسيج في البحية وإخوتهم في القطانة وأم النومي، وفي مدينة الكادحين (الشعلة). وساهمت النسوة لاسيما الشيوعيات في المقاومة ببسالة واستشهد العديد منهن في ساحة المعركة، ومنهن الرفيقة مريم رؤوف الكاظمي. واستمر القتال حتى اليوم الثالث. وبعد أن اتضح عزلة المقاومة وعدم توقع أي إسناد عسكري أو مدني من مناطق أخرى، قررت قيادتها الشيوعية تنظيم الانسحاب وتولى المقاوم الشعبي الشهيد سعيد متروك تغطية عملية الانسحاب لوحده، حيث قاوم لعدة ساعات شاغلاً قوات العدو، حتى تم الانسحاب التام وأطلق آخر طلقة لديه. ولم يصدق المتآمرون أن شخصاً واحداً كان يدير تلك المقاومة، فانتقموا من بسالته بقتله بمنتهى الوحشية. واستشهد في معارك الكاظمية العديد من أبنائها بينهم شيوعيون معروفون مثل محمد الوردى وعلي عبد الله وناظم جودي³²⁶.

وفي (عقد الأكراد)، في باب الشيخ، قاومت الجماهير، كما يشير الكاتب سباهي، من الأكراد الفيليين الذين يزدحمون في المنطقة وكادحي باب الشيخ والتحقت بهم الجماهير القادمة من مدينة الثورة. وقد قدر عدد المقاومين منهم بأربعة آلاف في اليوم الأول. وقاد المعركة ببسالة واقتدار محمد صالح العبلي، عضو المكتب السياسي، ويعاونه عدد من كوادر الحزب وقادة منظمة بغداد، من بينهم لطيف الحاج وباسم مشتاق وكامل كرم وكريم الحكيم والدكتور حسين الوردى وصباح أحمد. وكانت الجماهير تتسلح ببعض البنادق والمسدسات والقنابل اليدوية التي كانت مخزونة وفق خطة الطوارئ للحزب الشيوعي، إضافة إلى ما يملكه أبناء الشعب، وبالعصي والفؤوس والأسلحة البيضاء. وقد حاول المقاومون اقتحام مركز باب الشيخ والاستيلاء على أسلحته، ولكنهم لم يفلحوا. وقد امتازت المقاومة هنا بحسن التنظيم، واستطاعت أن تصمد وتقاوم لثلاثة أيام بالرغم من وحشية القوات الانقلابية. وكان سكان المحلات الشعبية المحيطة بحي الأكراد تتعاطف مع المقاومين، وتمدهم بالغذاء والعتاد والأدوية، وترعى جرحاهم. ولما اتضح للقيادة في اليوم الثالث أنه من المتعذر مواصلة القتال، وأنه لم يعد هناك من داع لاستمراره بعد أن استتب الأمر للانقلابيين، أمرت قيادة المقاومة المقاومين بالانسحاب بانتظام، والاحتفاظ بأسلحتهم.

³²⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 541. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 380 وما يليها.

كما زحف سكان العديد من المناطق الكادحة في الكرخ نحو الإذاعة في الصالحية في محاولة جريئة للاستيلاء عليها وطرد الانقلابيين منها. وكان يقودهم شيوعيون معروفون وهم: ليلي الرومي وبلال علي ومتي هندي هندو، ولكن المحاولة جوبهت بمقاومة ضارية من قبل القوة العسكرية التي تحتل الإذاعة، ولحقت بالمقاومين خسارة فادحة.

وتحركت الجماهير في بعض المدن الأخرى. ففي الكوت تظاهرت جماهير المدينة وتوجهت إلى السجن مطالبة بتحرير السجناء السياسيين، وجلهم من الشيوعيين، الذين كانت تتعالى هتافاتهم مطالبة بإفراح المجال لهم بمشاركة الشعب في مقاومة الانقلاب، وهم يحاولون كسر أبواب السجن. وتحت ضغط الجماهير من خارج السجن والسجناء من داخله، أذعن الحراس للضغط، وسارعوا إلى فتح أبواب السجن. فانضم السجناء السياسيين إلى الشعب الساخط يتقدمهم الكادر الشيوعي الباسل محمد الخضري. وفي البصرة، قامت مظاهرات متفرقة، لاسيما في حي الجمهورية، وتحتشد بضع مئات من الجماهير أمام مقر متصرفية اللواء في (العشار). وتفرقت بعد أن أطلق الرصاص صوبها³²⁷.

لقد تجاوز الحكام الجدد كل الحدود في تعاملهم البربري مع المناطق التي وقفت ضدهم. يقول الباحث حنا بطاطو ما يلي: "وعملت المناطق التي وقفت في وجههم كأنها بلد عدو. وانتشرت قوات الحرس القومي ووحدات من القوات المسلحة تمشط البيوت وأكواخ الطين في هذه المناطق. وجرى إعدام كل شيوعي - حقيقي أو مفترض - لإبدائه أقل مقاومة أو لمجرد الاشتباه بنيته في المقاومة. وملاً عدد الذين اعتقلوا بهذه الطريقة السجنون الموجودة، فتم تحويل النوادي الرياضية ودور السينما والمسارن الخاصة وقصر النهاية، وحتى جزء من شارع الكفاح في الأيام الأولى، إلى معسكرات اعتقال". أما عن القتلى فيقول بطاطو ما يلي: " في تقديرات الشيوعيين أن لا أقل من 5000 (مواطن) قتلوا في القتال الذي جرى من 8 إلى 10 شباط. وقدّر مراقب دبلوماسي أجنبي حسن الإطلاع ولا يرغب في ذكر اسمه أن مجموع عدد القتلى بحوالي 1500، ويتضمن هذا الرقم ما يزيد على مئة جندي سقطوا داخل وزارة الدفاع و(شيوعيين كثيرين)"³²⁸.

ومنذ اليوم الأول للانقلاب واستناداً إلى البيان رقم 13 شنّ الحرس القومي حملة اعتقالات واسعة في جميع أنحاء العراق طالبت عشرات الألوف من الناس، رجالاً ونساءً وأطفالاً، ولاسيما في المدارس والمعامل والجيش. إلا أن الجهاز القيادي

³²⁷ - حول المقاومة في عتد الأكراد والصالحية في بغداد والمقاومة في المدن الأخرى، راجع سباهي، مصدر سابق، ص 541 - 543. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 380 - 383.

³²⁸ - بطاطو، مصدر سابق، ص 298 و300. الخطوط غير موجودة في الأصل.

الأساسي للحزب الشيوعي وما يرتبط به من شبكة كوادر ظل سليماً، بوجه عام. كما سلمت مطابع الحزب ومحطاته الأساسية. ولم تؤد القوائم التي كانت تديرها المحطة السرية الأجنبية، الغرض الذي توّخاه منظموها، أي اعتقال قادة الحزب وشبكة الكادر الحزبي الذي يرتبط بها. وكانت قيادة الحزب قد عمدت، بعد فشل المقاومة مباشرة، إلى مطالبة جميع القادة والكادر الحزبي بتبديل بيوت سكنهم وأماكن التجمعات. وعمدت إلى تغيير طرائق ورموز الاتصالات ومواعيدها... الخ، وبفعل التعذيب الوحشي انهار البعض وأدى ذلك إلى اعتقال سلام عادل في يوم 19 شباط 1963 والعديد من قادة الحزب، ولم ينج من الاعتقال في بغداد سوى جمال الحيدري والعلبي وعزيز الشيخ.

شكل الانقلابيون في بغداد مكتب تحقيق خاص للتحقيق مع المتهمين بالشيوعية، بإشراف محسن الشيخ راضي عضو القيادة القطرية لحزب البعث. وقد اتخذ هذا المكتب من بناية "محكمة الشعب" مقراً له. وجمعوا فيه عناصر عارية عن المؤهلات القانونية أو المهنية، وكل ما كانوا يتمتعون به من مؤهلات هو استعدادهم للقتل والتعذيب فقط. وقد وصفهم طالب شبيب في مذكراته بـ "الرجال المعوجين". وعلى غرار هذا المكتب شكلت مكاتب من الحرس القومي في كل محافظات العراق، منحت "سلطات مطلقة في اعتقال وتعذيب من تشاء من أفراد الشعب". وكما يروي طالب شبيب: "كان هم الحزب الأول هو تأمين السلطة، والقضاء على أية مقاومة مسلحة بكل الوسائل الممكنة [شكلت المكاتب بعد انتهاء المقاومة ونجاح الانقلاب]. لذلك كانت أجهزة التحقيق مجازة في أعمالها من أجل تحقيق ما أردنا الوصول إليه، وهو: النتائج السريعة، وقد حصلنا عليها فعلاً". وكان معنى هذا: إطلاق يد هذه الأجهزة في التصرف بفرانسها من المعتقلين بأية صورة كانت، طالما تحصل على المعلومات بسرعة! وقد استخدمت أبشع وسائل التعذيب الوحشي. وفضلاً عن إشراف محسن الشيخ راضي على التعذيب، كان يحضرها أحياناً حازم جواد وطالب شبيب والقادة الآخرين من مدنيين وعسكريين

329

الصمود البطولي

بيد أن البعثيين لم ينقلوا لنا في مذكراتهم، كما يشير سباهي، "صور الصمود البطولي، الذي قابل به قادة الحزب الشيوعي ما صب عليهم من ألوان التعذيب وأفاتينه إلا النادر منها. إلا أن ما نقل عن هؤلاء القادة عن طريق من نجا من المعتقلين من الموت بصورة من الصور، يكفي للتعريف بالشجاعة الهائلة التي واجه بها سلام عادل الجلادين وهم يجربون معه كل ما أتقنوه من فنون التعذيب. فهل يتجرأ ممن بقي من سلطة الانقلاب، على الحديث عن هذا الإنسان الكبير وما جرى له من تعذيب يفوق قدرة البشر دون أن يتفوه بشيء؟ وأية كلمة يمكن أن

329 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 552 والهامش رقم 45، وص 555.

تقال وهم يتلذذون بقطع أوصاله، أو ضغط عينيه، حتى تسيل دماً وتفقد ماء البصر. أو كيف قطعوا أعصابه بالكلايين أو كيف وصلوا ضربه على الرأس حتى لفظ أنفاسه؟ والصمود الأسطوري ذاته يتكرر مع عبد الرحيم شريف، ومع محمد حسين أبو العيس وهو يكابد العذاب أمام زوجته الشابة والأديبة الموهوبة سافرة جميل حافظ التي كانت تعذب أمامه هي الأخرى حتى لفظ أنفاسه أمامها".

ويواصل سباهي " ... والثبات الذي لا يعرف الحد للدكتور محمد الجلبي، وهو يتجرع الموت قطرة قطرة.. والحديث يطول عن صلابة نافع يونس أو حمزة السلطان أو حسن عويينة أو صاحب الميرزا أو صبيح سباهي أو طالب عبد الجبار أو الياس حنا كوهاري (أبو طلعت) أو هشام إسماعيل صفوت أو إبراهيم الحكاك أو الصغيرين الأخوين فاضل الصفار (16 سنة) ونظمي الصفار (14 سنة) اللذين عذبا أمام أمهما التي كانت "تتسلى" عنهما بالضرب الذي تتلقاه وهي حامل، وفضل فاضل الموت على أن يدل الجلادين على الدار التي يسكنها زوج أمه جمال الحيدري. لم يكن بوسع أي كاتب، مهما أوتي من براعة التصوير، أن يعرض القصة الكاملة لما جرى في (قصر النهاية) و(ملعب الإدارة المحلية) و(النادي الأولمبي) وبنائة (محكمة الشعب) وغيرها من الأماكن التي جرى تحويلها إلى مقرات للتحقيق والتعذيب"³³⁰.

حاول الانقلابيون أن يدخلوا في روع الناس بأن هستيريتهم في تصفية الشيوعيين والقوى الديمقراطية الأخرى كانت بسبب المقاومة المسلحة في بداية الانقلاب. بيد أن الانقلابيين أنفسهم قد فندوا، في أكثر من وثيقة وتصريح رسمي، ادعاءاتهم بأنفسهم، إذ كانوا يؤكدون عزمهم المسبق على تصفية الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية بصرف النظر عن الموقف الذي تتخذه من انقلابهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تصريح ميشيل علق إلى جريدة " ليموند " الفرنسية الذي نشر في جريدة "الأخبار" العراقية في 24 آذار 1963، وقد جاء فيه ما يلي: "إن الأحزاب الشيوعية ستمنع وتقمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد يصل فيه حزب البعث إلى الحكم"³³¹. ويقول هاني الفكيكي "إن أوامر قد صدرت إلى فرق خاصة للحرس القومي لاغتيال عدد من العسكريين وقائمة بسبعين اسماً لشيوعيين بارزين"³³². ومن المعروف أن إشارة البدء بالانقلاب كانت، كما هو المتفق، اغتيال قائد القوة الجوية الشيوعي، الزعيم الركن الطيار جلال الأوقاتي.

لذلك فلم يكن أمام الحزب الشيوعي العراقي من خيار، لحظة وقوع الانقلاب، سوى المقاومة، ليس دفاعاً عن النفس فحسب، بل ووفاء لالتزاماته أمام الشعب العراقي

³³⁰ - سباهي، مصدر سابق، ص 556 وما يليها. راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق،

ص 284 - 296.

³³¹ - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 383 وما يليها.

³³² - هاني الفكيكي، "أوكار الهزيمة" ص 224. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 548.

بالوقوف بوجه المؤامرات الاستعمارية والرجعية، دفاعاً عن الاستقلال الوطني وراية 14 تموز. فبرهن الشيوعيون كعهدهم دائماً أنهم لا يتركون ساحة الكفاح ولا يتخلون عن الشعب حين تهب أعاصير الإرهاب. وقد ساهمت تضحياتهم ونضالاتهم إسهاماً فعالاً في تعرية الحكم الفاشي وعزله داخلياً وعربياً وعالمياً والتعجيل بسقوطه. لقد كانت المقاومة ماثرة تاريخية على الرغم من فشلها وقد قيمها الكونفرنس الحزبي الثالث للحزب الشيوعي العراقي تقبلاً إيجابياً³³³.

آخر ما كتبه سلام عادل

بعد أيام قليلة من الانقلاب، قدّم سلام عادل تقييماً أولياً للانقلاب، وُزِع على لجان المناطق واللجان المحلية، ودعا "ملاحظات أولية". وكانت هذه آخر رسالة يوجهها إلى الحزب. ويقول سكرتير الحزب فيها ما يلي: "إن انقلاب (الردة) في 8 شباط قد بدأ فكرياً وسياسياً واقتصادياً منذ أواسط 1959، حينما تصرف قاسم بما يشبه الاستسلام للقوى السوداء التي أخذت تسترجع المواقع واحداً بعد آخر، في الجيش والدولة وفي الحياة الاقتصادية والمجتمع، منذ ذلك الحين فإن الخط البياني لتفاقم التهديد الرجعي وتفاقم أخطار الردة، قد تموج لعدة فترات صعوداً ونزولاً، ولكن كخط عام بقي يتصاعد. وفي 8 شباط 1963 أسقطت الرجعية الفاشية السوداء حكم قاسم واستولت على الحكم... وعندما انفجرت جماهير الشعب الكادح للوقوف بوجه المتآمرين بعزم وإصرار ووعي عظيم، اصطدمت لا بالعناصر الرجعية المتآمرة من أجهزة الجيش والدولة فحسب، بل جابهت قمع عدد غير قليل من أعوان قاسم نفسه ممن كان يعتمد عليهم والذين فضّلوا الركوع أمام الرجعية وتسهيل مهمتها في استلام الحكم والوقوف ضد المقاومة الشعبية الباسلة".

ويقدّم سلام عادل في ملاحظاته الأولية ادعاءات الانقلابيين ويدافع عن سياسة الحزب ويحدد مسؤولية الأطراف والقوى السياسية المختلفة العربية منها والكردية... ويقول سلام عادل: "إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى سيطرة الانقلابيين على الحكم هو العزلة التي أصابت تدريجياً دكتاتورية قاسم عن الشعب وعن القوى الوطنية. ولكن الانقلاب الرجعي الراهن يبدأ بعزلة أشد من تلك العزلة التي انتهت إليها دكتاتورية قاسم. ولا بد لمثل هذا الحكم المعزول أن يجابه نهايته السريعة جداً على يد شعبنا المجاهد الباسل، وبتضافر سائر طبقاته وقومياته وقواه الوطنية والديمقراطية وبالدرجة الأولى بتحالف العمال والفلاحين وسائر الكادحين والمتقنين الثوريين عرباً وأكراداً وغيرهما، وبالقيادة الحازمة الواعية للطبقة العاملة والحزب الشيوعي"³³⁴.

³³³ - راجع ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص174. راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق،

ص383. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص547 وما يليها.

³³⁴ - رسالة العراق، عدد مزدوج 48 - 49، آذار - نيسان 1985، ص11.

لم يشأ سلام عادل الإشارة في ملاحظاته الأولية إلى مسؤولية الحزب وسياسته في هذه الرسالة. ولكن يقال بأنه عندما استمع إلى ما قاله الشهيد جمال الحيدري، وهما في السيارة يوم 8 شباط في شوارع بغداد: "إن الانقلاب كما يبدو قد بدأ منذ الصباح"، علق سلام عادل قائلاً: "كلا، لقد بدأ الانقلاب في منتصف تموز 1959، وسهلت الكتلة [اليمينية في قيادة الحزب] مروره"³³⁵. هذا ما كان يعتقد كاتب هذه السطور أيضاً، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي والدول "الاشتراكية"، أما بعد ذلك فيمكن القول "وسهلت مروره" بالأساس أيديولوجية الحزب وإستراتيجيته القديمتان، اللتان انطلقتا من حرق المراحل وأعاقتا الحزب من رفع راية النضال بثبات من أجل إقامة نظام ديمقراطي مؤسساتي يلبي الطموح القومي المشروع للشعب الكردي وينهي حكم العسكر ويعيد السلطة لممثلي الشعب من خلال مجلس تأسيسي يسن دستوراً دائماً يحترم حقوق الإنسان ويضمن التعددية والتداولية، وفي ذلك الضمان الحقيقي للاستقلال الوطني ولتطور المجتمع وازدهاره سلمياً وصولاً، في مرحلة لاحقة، إلى الاشتراكية.

وكان الخيار الديمقراطي الموصوف أعلاه مرفوضاً من حيث الجوهر باعتباره خياراً برجوازيّاً. ويجد هذا الرفض تعبيره بأشكال مختلفة، وذلك بتبني الحزب مختلف الصيغ الديمقراطية غير الصيغة الموصوفة أعلاه، أو باشتراط تبوء الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي، بهذا الشكل أو ذاك، وباستثناء فترات محددة، قيادة النضال في المرحلة الوطنية الديمقراطية. ووجد الرفض للديمقراطية المؤسساتية بشكل صريح في تقييم الكونفرنس الحزبي الثالث (1967)، الذي قيم تجربة الحزب في عهد قاسم، باعتبارها دكتاتورية الطبقة البرجوازية، منطلقاً في هذا الوصف من المنطلق القديم والناقص لمفهوم الدولة، كما مر بنا سابقاً. وقد جاء في التقييم ما يلي: "إن البديل لم يكن بين دكتاتورية عسكرية للبرجوازية (حكم قاسم)، أو دكتاتورية برلمانية دستورية للبرجوازية، [الديمقراطية المؤسساتية. جاسم] أو دكتاتورية برجوازية عسكرية فاشية للجبهة القومية المتحالفة مع الرجعية"، وإنما "حل أزمة الحكم بطريق ثوري، بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي - ذلك كان البديل الثوري الصحيح"³³⁶. وهذا البديل الثوري يستند إلى نظرية تطوير الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية، وإلى الثورة الدائمة الذي قال عنها ماركس: "نحن معها" وطبقها لينين في روسيا، واسترشدت بتطبيقه تجارب أخرى. ويعزو البعض انهيار الاتحاد السوفيتي والدول "الاشتراكية" لاحقاً إلى تطبيق هذه النظرية بالذات، وذلك لعدم نضوج القاعدة المادية والاجتماعية لبناء الاشتراكية في تلك الدول. وقد تحوّلت نظرية تحويل

³³⁵ - ثمينة ونزار، مصدر سابق، ص 135. نقل الحديث إلى ثمينة، كاظم الصفار، الذي كانت له

علاقة بجمال الحيدري بعد الانقلاب، ونقله إليّ أيضاً. (جاسم)

³³⁶ - مناقض الحزب، العدد الرابع، أواخر شباط 1968 ص!1. أنظر سباهي، مصدر سابق،

ص546، هامش رقم 40.

الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية عند بعض الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، من إمكانية خاضعة لتناسب القوى الاجتماعية، حسب الماركسية ذاتها، إلى حتمية تاريخية.

قيادة الحيدري والعبلي

في بغداد وهي التي تعرضت إلى أشد الضربات، نجا من الاعتقال عدد من قادة الحزب الشيوعي وكوادره. فقد أفلت جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي عضوا المكتب السياسي وراحا يعملان على استعادة مركزة العمل الحزبي، وشرعا يقيمان الصلات بقيادة منظمي الحزب في كردستان والفرات الأوسط. وكذلك سلم من الاعتقال عزيز الشيخ، العضو المرشح للمكتب السياسي، وسلطان ملا علي، المرشح لعضوية اللجنة المركزية. وكانت توجهات عزيز الشيخ تختلف عن توجهات الحيدري والعبلي. فالأول كان يرى أن الأمر قد استتب لنظام الانقلاب، وليس هناك مجال لمواصلة المقاومة العنيفة كالسابق، وأن المهمة الأساسية التي تواجه مركز الحزب هي الانصراف إلى إعادة تنظيم الحزب. فيما كان الحيدري والعبلي يدعوان إلى تنشيط المقاومة بكل أشكالها ضد نظام الانقلاب وإثارة المتاعب أمامه. وفكرا لهذا الغرض بتحريك الفلاحين ضد النظام، لاسيما فلاحي الفرات الأوسط. وشجعا قادة الفرع في كردستان على التحول نحو رفع السلاح وتكوين القواعد الأنصارية. في 8 نيسان 1963، أعتقل سلطان ملا علي وبعده عزيز الشيخ، وبذلك انتهى النشاط الخاص للثلاثين³³⁷.

واصل مركز الحيدري - العبلي النشاط، واستطاعا إن يقيما الصلات مع قيادتي منظمة الفرات الأوسط، وفرع الحزب في كردستان. وشرعت تنظيمات الحزب في بغداد باستعادة الصلات فيما بينها تدريجياً وبالمركز. كل ذلك كان يجري ببطء وحذر شديدتين. وكانت ثمة عوامل موضوعية تنشيط العمل وتدفعه، كتزايد التناقضات في صفوف الحاكمين، مابين البعثيين والناصريين العراقيين، والشقاق الذي حصل فيما بينهما في أيار 1963. وتعاضم سخط الجماهير على تصرفات (الحرس القومي) غير القانونية وغير الأخلاقية. ومما زاد في ارتباك نظام البعث كثيراً، وحفز الجماهير المعادية له على النشاط ضده، اندلاع الحرب بين الانقلابيين والفصائل المسلحة للثورة الكردية في 10 حزيران 1963. وكان الشيوعيون في كردستان قد ضموا قواهم وفصائلهم المسلحة إلى جانب القوى الثائرة.

³³⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 560 وما يليها. جاء في كتاب سباهي " أعتقل عزيز الشيخ وبعده سلطان ملا علي"، وهذا غير صحيح فقد أعتقل سلطان ملا علي أولاً، وهذا الأمر مؤكد. فالبيت الذي دوهم فيه عزيز الشيخ هو بيت عائلتي، وكانت العائلة بعهدة أخي حميد الذي أعتقل مع عزيز الشيخ في البيت. وقد أشرت إلى تفاصيل الحادث في كتابي "الحقيقة كما عشتها" ص 60 (جاسم).

وفي أواسط حزيران 1963، أصدر الحيدري والعبلي، ولأول مرة بعد الانقلاب، عدداً من "طريق الشعب" الجريدة السرية للحزب الشيوعي العراقي. وقد تناقلت الجماهير باستبشار استئناف الحزب الشيوعي لنشاطه، وإصدار جريدته السرية وفيها بيان يتحدث عن حقيقة انقلاب شباط وارتباطاته المريبة. وكانت دعوته ذات تأثير كبير وخاصة مناشدته قواعد الجيش والشرطة لمقاومة الانقلابيين، حيث جاء فيها: "أيها الجنود ورجال الشرطة الشرفاء! لا تطلقوا النار على شعبكم، لا تكونوا آلة تقتيل بيد الجلادين... لا تخضعوا لخطط وأوامر الضباط الفاشيست وحرصهم القومي... عرقلوا وأحبطوا خطط المتآمرين... قاوموها... التحقوا بصفوف الشعب العامل".

عملت كل هذه العوامل، كما يشير سباهي على تزايد الثقة لدى القاعدة الحزبية والجماهير المحيطة بها وتحسن مزاجها الثوري. وكانت تتأجج في صدور أعضاء القاعدة الحزبية نوازع الثأر الممزوج بالغضب والفخر في آن واحد، بما حل بسلام عادل والقادة والكوادر والأعضاء الذين فضلوا الموت على تنكيس راية الحزب. لذلك ما أن نشطت بعض العناصر الشيوعية إلى العمل لإعادة بناء المنظمات الحزبية القاعدية الجماهيرية، عسكرية كانت أم مدنية، حزبية ولا حزبية، ساخطة على النظام ومؤيدة للشيوعيين، ومن المؤيدين لعبد الكريم قاسم، حتى تحركت العناصر الثورية، وخاصة في معسكرات الجيش، لالتحاق بالحركة. وفي هذه الأجواء نمت وترعرعت انتفاضة معسكر الرشيد، كما سيأتي بيانه.

وقد استطاع العبلي أن يفلت من الاعتقال المؤكد ثلاث مرات لسرعة بديهته وقدرته على التصرف الذكي في اللحظة الحرجة. ولكن الحرس القومي، جراء اعتراف أحد المعتقلين وتداعيات اعترافه، استطاع أن يحدد المحلة التي كان يقطنها الحيدري والعبلي وعبد الجبار وهبي. فطوقوها وفتشوا جميع دورها حتى عثروا على الثلاثة. وقد عذبوا بمنتهى القسوة وقضي عليهم تحت التعذيب في 19 تموز 1963، وأذيع عنهم بيان يعلن عن إعدامهم في 21 منه³³⁸.

أوضاع المنظمات خارج بغداد

لم تتعرض منظمات الحزب في كردستان إلى أضرار كبيرة. وكانت قيادة الفرع تتألف من الرفاق عزيز محمد عضو (م.س) وكريم أحمد العضو المرشح ل (م.س) وعمر علي الشيخ عضو (ل.م). وكان الثلاثة يشكلون مكتب لجنة الفرع ومعهم عدد من الكوادر المجربة في اللجنة. في 10 شباط قرر مكتب الفرع دعوة جميع الشيوعيين إلى حمل السلاح واللجوء إلى الجبال. وأصدر الفرع بياناً دعا فيه إلى مواصلة النضال ضد الانقلاب.

³³⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 562 و570.

لم يكن تكوين نواتات العمل المسلح في الجبال بالأمر الهين، لاسيما وأنه لم يجر من قبل التوجه الواسع لجمع السلاح والمعدات الضرورية الأخرى وتخزينها. وأجرى الرفيق عزيز محمد، كما يشير سباهي، عدة لقاءات مع البارزاني ومع قيادة (البارتي) لتوضيح طبيعة الانقلاب لهم. إلا أن العناصر القومية المتطرفة في (البارتي) التي كانت تهادن الانقلابيين يوم ذاك، وتجري معهم مفاوضات حول "اللامركزية"، لم تكن ترحب بانضمام الشيوعيين إلى العمل المسلح. إلا أن زعيم الثورة الكردية، مصطفى البارزاني، كان يخالفهم في هذا الاتجاه. إذ رحب بانضمام الشيوعيين إلى الثورة الكردية المسلحة، ورأى فيهم قوة لها وزنها الكبير، وأصدر تعليماته بتقديم المساعدات للشيوعيين، وتسهيل وصولهم إلى مناطق الثورة.

استطاع الشيوعيون الذين التجأوا إلى الجبال، أن ينجحوا في إقامة العديد من القواعد والمقرات. ولجأ إلى قواعد الأنصار هذه الكثير ممن أفلت من الاعتقال في بغداد وغيرها. وكان من بينهم الضباط المعروفين سعيد مطر وغضبان السعد والرئيس كمال ونعمان علوان (ملازم خضر) وأحمد الجبوري وملازم فخري وآخرون. وقد لعب هؤلاء دوراً مشهوداً في الحركة الكردية المسلحة. وقد خاض الأنصار الشيوعيون معارك باسلة، وحققوا انتصارات باهرة في العديد من المواقع. ونجح مكتب الفرع في كردستان في إقامة اتصال بالمركز الحزبي في بغداد الذي أقامه جمال الحيدري والعبلي قبل اعتقالهما، وبالمركز المؤقت بعد اعتقالهما. كما اتصل مكتب الفرع بمن كان خارج العراق من قيادة الحزب³³⁹.

تعرضت منظمات الحزب في مدن الفرات الأوسط إلى ضربات قوية، أما منظماته في الريف فلم يصبها أذى. فلجأت العناصر المسؤولة إلى الريف، واحتمت بالفلاحين الشيوعيين المسلحين، والحركة الفلاحية المؤيدة للحزب، التي كان قد نظمها ورعاها قبل الانقلاب. وكان على رأس المنظمة باقر إبراهيم العضو المرشح آنذاك للمكتب السياسي. كما كان في مكتب لجنة المنطقة صالح الرازقي، العضو المرشح للجنة المركزية، وزكي خيرى، الذي كان منسباً للعمل في لجنة المنطقة بعد إخراجه من اللجنة المركزية، كما مر بنا، وكان معهم عدنان عباس. وانضم إلى قادة المنظمة الشهيد محمد الخضري، الذي استطاع أن يفلت من سجن الكوت، ويقطع الجزيرة التي تفصل ما بين الكوت والديوانية مشياً على الأقدام. وقد وقفت الجماهير الفلاحية موقفاً متحفظاً من الانقلاب ومتعاطفاً مع الشيوعيين بشكل عام. وانخرط المئات منهم في مفارز الأنصار المسلحة التي كونتها منظمة الحزب. وضمت تلك المفارز ما يزيد على 800 من أبناء الريف، بينهم نسبة غير قليلة من اللاحزبيين. وأمكن تجميع نحو سبعين من الكادر الحزبي المتفرغ، عمل أغلبهم بالتماس مع تلك المفارز. وكانوا يدخلون في صدامات أحياناً مع ما يعرف عند الفلاحين باسم "الزركات"، وهي المداهمات البوليسية للريف، التي كان يقوم بها

³³⁹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 562 - 564.

في تلك الظروف الحرس القومي بحثاً عن الشيوعيين الذين اختفوا في الريف، وكان هؤلاء يلوذون بالأهوار والسواقي المظمورة وغيرها. وقد أقامت المنظمة اتصال بالمركز واستلمت رسالة من جمال الحيدري، وقد نشر ملخصها في الصحف السرية للحزب لاحقاً. وقد حاولت قيادة المنظمة الاتصال ببعض الركائز الحزبية في المنطقة الوسطى والجنوبية وأحرزت بعض النجاحات في محاولاتها³⁴⁰.

حين حدث انقلاب شباط، كان يعيش خارج البلاد عدد من قادة الحزب الشيوعي وكوادره البارزة، وغالبيتهم للدراسة الحزبية بينهم العضو المرشح للمكتب السياسي سلام الناصري وعدد من الأعضاء والأعضاء المرشحين للجنة المركزية. وإلى جانب هؤلاء كان عديد من كوادر الحزب يعمل في قيادة المنظمات الديمقراطية العالمية. وكانت ثمة جمهرة من الكوادر الحزبية وأعضاء ومؤيدي الحزب يدرسون في الجامعات والمعاهد الأوربية. نشط هؤلاء في تعرية طبيعة نظام الانقلاب، وما ارتكبه بحق الشعب، مستغلين المنابر المختلفة التي يعملون فيها، والعلاقات التي أقاموها. وقاموا بحملة واسعة لتحفيز الأحزاب والمنظمات الديمقراطية وحركات التحرر الوطني والشخصيات العالمية، لعزل حكومة البعث والضغط عليها لإرغامها على الكف عن اضطهاد أبناء الشعب. واستطاع هؤلاء الرفاق أن يحققوا خطوات وإنجازات جديدة في هذا الشأن.

وتأسست في براغ "لجنة الدفاع عن الشعب العراقي" برئاسة الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري، وضمت فيصل السامر ومحمود صبري ونزيهة الدليمي ورحيم عجينة وعبد المجيد الوندائي وعزيز الحاج وكمال فؤاد ونوري شاويس ومراد عزيز. ودُعيت هذه اللجنة إلى المؤتمرات الدولية باعتبارها حركة ديمقراطية عامة. وتألّفت في بلدان عديدة لجان فرعية عنها نشطت في تعبئة المنظمات والصحف والإذاعات المحلية لمساندة الشعب العراقي. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، استطاعت اللجنة أن تجنّد في عضويتها عدداً من أعضاء مجلس العموم البريطاني، وأن تكسب لرئاستها الفيلسوف البريطاني المشهور برتراند رسل. وقد ساهمت في حملة الاحتجاج شخصيات عالمية كبيرة، على سبيل المثال لا الحصر، نيكيتا خروتشوف، وأنديرا غاندي والرئيس الغاني نكروما... الخ. وقد وضع حزب توده إذاعته السرية (بيك إيران)، أي صوت إيران، تحت تصرف الحزب الشيوعي العراقي، حتى استطاع الأخير أن يؤسس إذاعته الخاصة (صوت الشعب العراقي) في حزيران 1963. وقد لعبت هذه الإذاعة دوراً مهماً في فضح انقلابي شباط الفاشي.

"وقد عرّت الحملة، كما يذكر الدكتور رحيم عجينة، والذي كان أحد أنشط قادتها، النظام الفاشي وطبيعة سلطته تعرية كاملة في كل أنحاء العالم، إلى درجة أن

³⁴⁰ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 564 وما يليها. راجع كذلك باقر إبراهيم، مصدر سابق، ص 98 و103.

البعثيين لم يستطيعوا وضع أقدامهم في أي بلد خارج البلدان العربية، الأمر الذي عجل في الإطاحة بنظامهم بعد ستة أشهر³⁴¹. بيد أن أهم مساهمة للقادة الشيوعيين في خارج البلاد، كما يشير سباهي، تمثلت في تعاونهم مع المراكز الحزبية التي تكونت في الداخل، لإعادة بناء تنظيم الحزب وإنهاضه على قدميه ليواصل النضال، من جديد، لتحقيق أهدافه النبيلة، والتي قدم خيرة أبنائه فداءً لها³⁴².

انتفاضة معسكر الرشيد

تشير المصادر المختلفة إلى أن انتفاضة معسكر الرشيد أو حركة حسن سريع بدأت، كما يشير سباهي، بمحاولات فردية قام بها شيوعيون، من مستوى لجان المحلية وما دونها، لإعادة بناء التنظيم الحزبي على مستوى القاعدة الحزبية. ويشار بوجه خاص، إلى أن كادراً حزبياً عمالياً، يدعى إبراهيم محمد علي الديزني من مدينة مخمور، كان يعمل في إطار اللجنة المحلية للمشاريع العمالية الصغرى التابعة إلى منطقة بغداد، هو الذي بدأ هذا النشاط وقاده. وقد امتد نشاط هذا التنظيم واتسع بسرعة بين الطلاب والجنود. وكان من بين الذين انخرطوا في هذا النشاط و بهمة عالية، محمد حبيب (أبو سلام)، وهو عامل خباز، وكان يقود "لجنة قاعدية" وينتظم في لجنة قضاء يقودها الشهيد إبراهيم محمد علي. وكان حبيب هو المسؤول الحزبي عن المجموعة الصدامية الشجاعة التي قادت ونفذت انتفاضة معسكر الرشيد في الثالث من تموز عام 1963، بقيادة المناضل الشجاع الرفيق حسن سريع. وانضم إلى هذا النشاط الخياط حافظ لفته، والطالب هاشم الألوسي، وكلاهما أصبحا من قادة هذا التنظيم، الذي صار يعرف بـ"اللجنة الثورية". وقد ظلت هذه المجموعة تسعى للاتصال بقيادة الحزب. و"يبدو أن الشهيد حسن سريع كان صاحب الدور الأوفر في التهيئة والتحضير والكسب للانتفاضة، إذ كان رصينا، محبوباً، تعلق به الجنود وصف الضباط من أقرانه كثيراً، فكان يجمع بين الشجاعة والإقدام والطيبة وكرم النفس، ومن هنا كانت شخصيته قوية وجذابة فنال حب الجنود واحترامهم"³⁴³.

ويُفيد الكاتب حامد الحمداني بأن محمد حبيب "أخذ يتهرب من اللقاء مع إبراهيم في الأيام الأخيرة التي سبقت تنفيذ الانتفاضة، وبات واضحاً أنه أراد الانشقاق عن

³⁴¹ - د. رحيمة عجيبة، "الاختيار المتجدد" ص 81.

³⁴² - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 567 وما يليها.

³⁴³ - نعيم الزهيري، رسالة العراق العدد 88 السنة 8 نيسان / 2002 ص 15، 16. ونفس المادة يجدها المتتبع على الانترنت وقد نشرت بثلاثة أجزاء، في موقع "الناس" تحت عنوان "ذكرياتي عن انتفاضة معسكر الرشيد الخالدة". لقد استفدت من معلومات هذه المادة في إغناء وتدقيق موضوع حركة حسن سريع. (جاسم)

الحزب والاستنثار بالحركة لنفسه³⁴⁴ ". لقد انضم إلى المجموعة ما يقارب من ألفي شخص، من حزبيين ولا حزبيين، وأغلبهم من العسكريين، جنوداً ومراتب، يتوزعون على العديد من معسكرات بغداد وغيرها.

وفي بداية أيار 1963، كما يذهب تقرير قدمه هاشم الآلوسي إلى الحزب لاحقاً، سعى منظمو المجموعة إلى الاتصال بقيادة الحزب في بغداد. وقد نصحهم جمال الحيدري والعبلي بالترتيب وإعطاء الفرصة للحزب لكي يعيد ترتيب أوضاعه ويغدو قادراً على التحرك. إلا أن المجموعة لم تقتنع بهذا الرأي، وأصررت على مواصلة استعداداتها، وكانت تتحرك باسم الحزب وقيادته. كذلك اتصلت هذه المجموعة بمنظمة الحزب في الفرات الأوسط لتضمن تأييدها، ولم تتمكن أن تثبت إدعاءها بأنها مخولة من قيادة الحزب، إلا أنها حصلت على وعد عام بالمساندة بعد التنفيذ³⁴⁵. في حزيران 1963 شاعت الصدفة، وربما بسبب كثرة التحرك والاستعجال، أن القي القبض على عريفين من قادة المنظمة. وخشية من أن يبوحا بخطط التحرك، تحت التعذيب، سارع محمد حبيب، وكان كثير الاعتداد بنفسه. إلى تقديم الموعد من 5 إلى 3 تموز، وبمعزل عن مسؤولة الحزبي إبراهيم محمد علي.

في فجر 3/ تموز 1963 قامت مجموعات من الجنود وضباط الصف يقودهم النائب العريف حسن سريع بالاستيلاء على وحدة قطع المعادن (ومنها انطلقت الشرارة) وعلى مشاجب سلاح سرايا الحراسة في معسكر الرشيد ، وسيطروا عليها واعتقلوا ضباطها. كما احتلوا كتيبة الدبابات الأولى وحاولوا استخدامها ، إلا أنها كانت فارغة من بطاريات التشغيل، وتم اعتقال قائد الكتيبة وهو ضابط برتبة مقدم وضباطه الأربعة. كما احتل المنتفضون مطار الرشيد العسكري، إذ كانت الطائرات الحربية جاهزة بحمولتها القتالية بسبب الحرب في كردستان، وعلى استعداد للطيران بعد أن يتم تحرير جمهرة الطيارين الشبوعيين المعتقلين في سجن رقم (1) في المعسكر ذاته. كما تمت السيطرة على مدخلي المعسكر والمستشفى العسكري ومقر اللواء الخامس عشر وغيرها من الوحدات العسكرية. كما اعتقل المنتفضون منذر الوندائي القائد العام للحرس القومي والقوة الجوية ، ومساعد

³⁴⁴ - حامد الحمداني، "سنوات الجحيم" دار النشر : فيشون ميديا - السويد 2007 ص58. "إن الحمداني عدل إبراهيم محمد علي، وكانا يقيمان في بيت واحد وأعتقل الاثنان في يوم 18 تموز. وقد استشهد إبراهيم ببطولة بعد يومين من اعتقاله . ويتطابق هذا التاريخ مع ما جاء في الكتاب عن شهداء الحزب الشبوعي. وبناء على ذلك فإن تاريخ اعتقال إبراهيم لم يكن قبل التنفيذ، كما يفهم مما ورد في الجزء الثاني من كتاب سباهي ص572 وما يليها. فقد ورد في الكتاب ما يلي "وقد وقع إبراهيم محمد علي، في الشباك التي نصبها له الحرس القومي بالتعاون مع بعض العناصر المنهارة. فأعتقل، وواجه التعذيب الفظ ببطولة حتى لفظ أنفاسه دون أن يفشي أسرار مجموعته. وخلفه في قيادة التنظيم محمد حبيب". (جاسم)

³⁴⁵ - راجع نعيم الزهيري، مصدر سابق. راجع كذلك باقر إبراهيم، مصدر سابق ص101.

نجد الصافي ووزير الخارجية طالب شبيب ووزير رئاسة الجمهورية حازم جواد وغيرهم . حتى وصل عدد المعتقلين إلى 180 شخصاً .

وتوجهت مجموعة من المنتفضين لاحتلال السجن العسكري رقم واحد وتحرير السجناء. بيد أن هؤلاء لم يباغتوا السرية التي تحرس السجن، لذا واجهوا مقاومتها فعجزوا عن احتلاله وتحرير الضباط المعتقلين فيه . كما أنهم لم يعقلوا رئيس الجمهورية آنذاك عبد السلام عارف الذي كان بيدهم صيدا سهلاً .

لقد أكدت الحركة، كما جاء في تقييم الحزب لها، على "عجز أعنف موجة إرهابية على قتل الروح الثورية للشعب العراقي، وعزت عزلة حكم انقلابي شباط حتى في معسكرات الجيش التي كانت تحت قبضتهم. وكانت عملاً بطولياً حقاً، وتجربة تستحق الدراسة من قبل حزبنا. ولا يتنافى تثميننا لها مع كونها كانت عملاً متسرعاً ألحق من الناحية العملية أضراراً وضربات جديدة بالحزب والحركة. وقد أثبتت التجربة من جديد ضرورة خوض النضال الحاسم ضد العدو تحت القيادة الواعية للحزب" ³⁴⁶.

قطار الموت

ذعر حكام الانقلاب كثيراً، كما يشير سباهي، وأقلقهم بوجه خاص وجود مئات من الضباط الشيوعيين والقاسميين في سجن رقم (1) في معسكر الرشيد قريباً من أي ثائر آخر يحررهم، كما أراد حسن سريع ورفاقه. تداولوا في أمر قتلهم، ولكنهم خافوا عاقبة الأمر. فاختروا طريقة تسبب موتهم، ويمكن تلفيق أي عذر لذلك بما فيه الإهمال أو التقصير من موظف ما. فحشروهم في صيف تموز القائظ في قطار لنقل البضائع، في عربات مطلية بالقيصر ومحكمة الإغلاق، وهم في حالة يرثى لها من الجوع والعطش والقلق ومكبّلون بالسلاسل ومربوطون إلى بعضهم، بقصد إرسالهم إلى سجن (نقرة السلطان) سيء الصيت. وبسبب الحرارة الشديدة ونقص الأوكسجين وفقدان السوائل، أخذ السجناء يفقدون قدرتهم على تحمل الحرارة. فأوصاهم الجراح العسكري العميد رافد أديب بابان، الذي كان من ضمن الموقوفين، أن يشربوا العرق الذي تنضحه أجسادهم باستخلاصه من ملابسهم الداخلية. ومن حسن الصدف أن يعرف سائق القطار الشهم عبد عباس المفرجي، بهوية ركابه في محطة الهاشمية في محافظة الحلة من أحد الأشخاص، فانطلق بالقطار بأقصى سرعته مخالفاً الأوامر والتعليمات، رغم احتجاج وصراخ الحرس القومي والجنود الذين يحرسون القطار. فوصل القطار إلى السماوة قبل مواعده بحوالي الساعتين، وكان الموقوفون في الرmq الأخير ومغمى على الكثيرين منهم. وفي محطة السماوة استقبلت الجماهير القطار وهي تحمل صفائح الماء البارد واللبن والرقي

³⁴⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 571 - 574. والهامش رقم 70، مناقض الحزب، العدد الرابع، 1968.

(البطيخ الأحمر) ، متحدية بذلك الحكام الفاشست. فبادر الدكتور العميد رافد أديب بابان إلى تحذير الأهالي من الاقتراب من الموقوفين وسقيهم الماء، وطلب ملحاً فاستجاب المواطنون لطلبه، وجلبوا كميات من الملح. وتولى الأطباء العسكريون السجناء إسعاف رفاقهم، وقد استشهد ثلاثة منهم في القطار واستشهد الرابع وهو الرئيس الأول يحيى نادر في المستشفى. وصارت تعرف هذه الحادثة بـ"قطار الموت"³⁴⁷. وورد ذكر هذا القطار في قصيدة الشاعر الكبير سعدي يوسف "إعلان سياحي لحاج عمران" أديس أبابا 19 آب 1983.

يا بلاداً بين نهرين

بلاداً بين سيفين

بلاداً كلما استنفرت الأسلاف، دقت طبلة الأجلاف..

قوميون لم يستنطقوا التاريخ إلا في قطار الموت.

مع توالي الأحداث والأيام، كما يشير سباهي، كان الطابع الرجعي والفاشي المشبوه، لانقلاب شباط، يزداد وضوحاً. كذلك تفاقمت عزلته والتناقضات ما بين أطرافه الحاكمة. إذ تخطت الصراعات ما بين القوى القومية، إلى صراعات داخل حزب البعث ذاته، وراح كل طرف يلقي مسؤولية تدهور الوضع على الطرف الآخر. المدنيون من البعثيين أصبحوا يحاربون العسكريين، والعسكريون يحاربون الحرس القومي³⁴⁸. ووصل الأمر، كما يشير بطاطو، إلى اندفاع حوالي 15 عشر ضابطاً مسلحين بشكل ظاهر إلى قاعة اجتماع المؤتمر القطري الاستثنائي المنعقد في بغداد في 11 تشرين الثاني لانتخاب 8 أعضاء إضافيين للقيادة القطرية كي يصل عدد الأعضاء إلى 16. وهو العدد الذي تفرضه الأنظمة الداخلية التي تبناها المؤتمر القومي السادس. وتقدم أحد الضباط وتهجم على قرارات المؤتمر القومي السادس، الذي رفض عفلق نتائجه، وانتهى الأمر إلى المطالبة بانتخاب قيادة قطرية جديدة. وتحت "قعقة السلاح" صوت الضباط الدخلاء، الذين لم يكن بعضهم بعثياً، إلى جانب الآخرين الذين لهم حق التصويت. وجاء أنصار حازم جواد - طبعاً - على رأس القائمة. وما أن انتهت التمثيلية - المهزلة - حتى أعتقل علي صالح السعدي الأمين القطري وأعوانه تحت تهديد السلاح، وتم إرسالهم على وجه السرعة على متن طائرة عسكرية إلى مدريد.

³⁴⁷ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص574. راجع حديث الشاهد الملازم مهدي مطلق، الذي حاوره توفيق التميمي، المنشور في "القاسم المشترك" وفي Google في 9 شباط 2004. راجع كذلك مقال محمد علي البياتي "في الذكرى الثالثة والعشرين لاستشهاد الدكتور أبو ظفر" موقع "الناس" في 27 أيلول 2007.

³⁴⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص575 وما يليها.

وكان عبد السلام عارف يُراقب هذه الصراعات والانقسامات في صفوف حزب البعث ، فوجه هو وأعدائه ضربتهم في 18 تشرين الثاني 1963. فمع انبلاج الفجر، قامت الطائرات بقصف مقر الحرس القومي بالصواريخ في الأعظمية. وسرعان ما انضمت إلى الهجوم الدبابات ووحدات المشاة المؤلفة. وفي الوقت نفسه شُنت هجمات ضد مواقع الحرس القومي في أماكن أخرى من العاصمة والمدن الرئيسية، واستمرت الهجمات حتى تمت السيطرة على جميع معسكرات ونقاط الحرس القومي بلا استثناء. وما أن حل المغرب إلا وكانت كل مقاومة قد انتهت³⁴⁹.

³⁴⁹ - بطاطو، مصدر سابق، ص 337 - 339.

الفصل السادس عشر انقلاب 18 تشرين الثاني، خط آب وتعديله

في مقدمته القصيرة للجزء الثالث والأخير من كتابه، يشير الكاتب عزيز سباهي إلى أن هذا الجزء يغطي ثلاثة عقود من حياة الحزب الشيوعي العراقي الواقعة بين 1963 - 1993، وسيعالج أحداثها بإيجاز شديد.

يحمل الفصل الأول من الجزء الثالث من كتاب سباهي العنوان التالي: "العراق في لجة الصراعات - نظام الأخوين عارف"، وهو عبارة عن مقدمة واسعة لنظام الأخوين الذي يغطي أربعة فصول أخرى. ويشير سباهي في الفصل الأول إلى أن انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 أسفر عن انهيار الحكم الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، وأن سرعة وسهولة سقوط الحكم البعثي الذي جاء به انقلاب شباط الدامي، كان دليلاً واضحاً على عزلة هذا الحكم، وسخط الجماهير عليه. ولم يأت هذا بمعزل عن المقاومة العنيدة التي أبداها الشيوعيون، قادة وكوادر وقاعدة واسعة، في داخل الوطن وخارجه، والتي ظلت تواصل نضالها بمختلف الوسائل، رغم ما لحق بها من جراح. ولم يأت سقوط النظام بمعزل عن التضامن الأممي الواسع مع نضال الحزب والذي أدى إلى عزل حكم البعث عزلاً تاماً على النطاق الدولي، والحط من سمعته في الأوساط التقدمية العربية.

لقد تزعم عبد السلام عارف الانقلاب، والتف حوله مجموعة من الضباط. وكان ما يجمع هؤلاء الضباط، انحيازهم إلى التيارات القومية، وتأييدهم للوحدة العربية الشاملة، أو هكذا يدعون، وكذلك معاداتهم للشيوعية والديمقراطية. وقد حظي الانقلاب بتأييد قوي من جانب القاهرة. وكان أغلب الضباط المشاركين فيه من المتعاطفين معها. كما حظي الانقلاب أيضاً بتأييد القوى الرجعية في الداخل، والدول الاستعمارية في الخارج. ولكي يبرئ عارف نفسه وزمرته مما ارتكبه الحكم من جرائم بعد انقلاب شباط، عمد إلى اتخاذ إجراءات مهدئة. فألغى المقررات التي استخدمها الحرس القومي لأغراض التعذيب والقتل، وأطلق سراح بعض الموقوفين والمحجوزين، وأصدر كراساً يدين فيه إجراءات الحرس القومي بعنوان "المنحرفون"، وجدد الهدنة مع الملا مصطفى البارزاني. وعلى العموم فقد أعاد الحكم الجديد النظر بالعديد من السياسات العربية والداخلية والدولية التي سار

عليها البعثيون، متوخياً التقارب مع نهج عبد الناصر، بما في ذلك السعي لتحسين العلاقات مع البلدان الاشتراكية³⁵⁰.

إلا أن حكم عارف واصل، من الجانب الآخر، سياسة معاداة الديمقراطية. فقد حرص على أن يتجنب الإقرار بحرية العمل الحزبي في البرنامج الذي أعلنته حكومة الانقلاب في 18 تشرين الثاني 1963، وفي الدستور المؤقت الذي أقر في 4 أيار 1964. وكرس عبد السلام عارف وأصحابه هيمنة كبار العسكريين على السلطة. ولم تتوقف حمامات الدم في عهد الحكم الجديد، إذ عمد إلى تنفيذ أحكام الإعدام بحق أبناء الموصل وكركوك وغيرهم. ورغم إطلاق سراح عدد غير قليل من الموقوفين السياسيين والمحجوزين في السجون، إلا أن السجون ظلت تطبق على أعداد كبيرة من المسجونين والموقوفين السياسيين. وقد بقي حكم عارف معزولاً، "وكانت قاعدة نظام عارف، كما يذكر بطاطو، ضيقة جداً وكانت لا تعتمد - كما ساد القول يومها في بغداد - إلا على "أقلية الأقلية"، بمعنى أنها لم تكن تتمتع إلا بدعم الجزء الأصغر من السنة، الذين كانوا، بمجموعهم، لا يشكلون أكثر من خمس السكان"³⁵¹.

وتطرق سباهي في الفصل الأول إلى جوانب من الوضع الاقتصادي في تلك الفترة وإلى الوضع الدولي وحركة التحرر الوطني العربية وحركة عدم الانحياز... ألخ قبل أن ينتقل إلى الفصل الثاني وعنوانه "الحزب الشيوعي يستعيد نشاطه المركزي ويحدد موقفه من انقلاب تشرين".

الحزب الشيوعي يعيد بناء نفسه

عندما أطاح انقلاب تشرين بحكم البعث الفاشي، كانت لدى الحزب الشيوعي أربعة مراكز حزبية وهي: في بغداد وكانت بقيادة كاظم الصفار و إبراهيم الياس، وكلاهما من الكوادر الوسطية ومن اللجنة العمالية للمشاريع الكبيرة. وقد أصدر هذا المركز عددين من جريدة "طريق الشعب" قبل سقوط حكم البعث. هذا بالإضافة إلى المراكز الثلاثة الأخرى، التي أشرنا إليها في الموضوع السابق، وهي في كردستان والفرات الأوسط والخارج. والأخيرة كانت في موسكو - براغ. وبالإضافة إلى هذه المراكز، كانت هناك ركانز وتنظيمات منقطعة بقيادة كوادر وسطية من أبرزها منظمة لواء الكوت (محافظة واسط) بقيادة الفقيه محسن عليوي (أبو عليوي)، التي اتخذت من ريف الكوت والشطرة ميداناً لنشاطها. وكانت تصدر نشرة دورية باسم "الحقيقة" مكتوبة بخط اليد، و محررها الرئيسي الفقيه شمران الياسري (أبو كاطع). وقد أعلنت جميع هذه المراكز موقفاً معادياً بصراحة لحكومة عارف، أما قيادة الخارج، فقد اعتبرت نظام عارف (دكتاتوري عسكري رجعي)، ولكن لم تدع

³⁵⁰ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق الجزء الثالث، ص 11 و 18.

³⁵¹ - بطاطو، مصدر سابق، ص 346. - راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق ص 12.

إلى إسقاطه مباشرة، وإنما طرحت البديل وهو (الحكم الوطني الديمقراطي)، وهو نفس البديل الذي طرحته المراكز الأخرى³⁵².

بعد انقلاب تشرين مباشرة جرت اتصالات بين المركز الحزبي في بغداد وقيادتي الفرات الأوسط وكرديستان الحزبيتين. ومع مطلع عام 1964 وصلت إلى البلاد كوادر حزبية من خارج الوطن (*³⁵³) ومن ثم وصلت إلى بغداد العناصر القيادية في الحزب من كردستان والفرات الأوسط. حيث وصل كل من عمر علي الشيخ وبقاير إبراهيم ومن ثم عزيز محمد وكريم أحمد، على التوالي. والأخيران وصلا ليسافرا إلى الخارج ولم يستلما مهام حزبية، وسافر عزيز محمد حتى دون أن يلتقي بكريم في بغداد.

وجاءت هذه الخطوات بالاقتران مع انكسار حدة الإرهاب البوليسي، وتوفر وضع أنسب لنشاط الحركة الوطنية الديمقراطية. ولم يبذل عارف إلا القليل من الجهد، على حد تعبير بطاطو، بالتنسيق مع الناصريين، كي يزيج البعثيين من مواقعهم في السلطة واحداً بعد الآخر. وأعلنت حكومة طاهر يحيى في 8 شباط 1964 عن تأسيس شركة النفط الوطنية، وفي العاشر منه أعلنت عن وقف إطلاق النار ضد الحركة الكردية المسلحة، وعقدت اتفاقاً أولياً مع ممثلي الثورة الكردية لحل المسألة الكردية حلاً سلمياً. في إثر هذه التطورات، وصلت من الخارج إلى المركز في الداخل مسودة بيان سياسي لإصداره، ولأول مرة بعد انقلاب شباط، باسم اللجنة المركزية، بعد تعديله من جانب الكادر القيادي في الداخل. وقد تم ذلك وصدر في أيار 1964 في بغداد وأذيع في أواسط تموز من "صوت الشعب العراقي" ³⁵⁴

³⁵² - راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 349. راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق ص 22 وما يليها. راجع أيضاً باقر إبراهيم، مصدر سابق، ص 103.

³⁵³ *، ورد في الصفحة 29 من كتاب سباهي ما يلي: "وكان جاسم الحلواني، عضو لجنة منطقة الفرات الأوسط آنذاك، وسكرتير اللجنة المحلية في كربلاء، أول من وصل بغداد من كوادر الخارج في كانون الثاني 1964. وأمكن بعد وصوله ربط مركز بغداد بقيادة وكوادر الحزب في الخارج". إن المعلومة صحيحة، عدا أن المركز الحزبي للحلواني، الذي يشير إليه سباهي، فقد كان في أواسط عام 1959. أما آخر مهمة كانت مسندة إليه قبل سفره للخارج للدراسة الحزبية في نهاية عام 1961 فقد كانت سكرتارية المنطقة الوسطى، والتي تضم محافظات واسط والأنبار وديالى وأطراف بغداد. (جاسم)

³⁵⁴ - راجع باقر إبراهيم، مصدر سابق، ص 129 وما يليها. وهنا يشير باقر إبراهيم، الذي كان المسؤول الأول بالوكالة في المركز آنذاك، إلى كيفية صدور هذا التقرير، أو بالأحرى البيان، فيقول: "في ربيع 1964 صدر في الداخل أول بيان باسم اللجنة المركزية.. وكانت مسودته قد وصلتنا من الخارج بأمل إصدارها بعد تعديلهما من جانب الكادر القيادي في الداخل. وتم ذلك، وكان بياناً مقبولاً بوجه عام". ويؤكد الرفيق عمر علي الشيخ، الذي بات المسؤول الثاني في المركز بعد التحاق باقر إبراهيم به، في مخابرة تلفونية مع كاتب هذه السطور في كانون الأول 2007، على عدم حصول مثل هذا الاجتماع. إن هذه المعلومات تنفي ما جاء في الصفحة 29 من كتاب سباهي الثالث، والتي ورد فيها ما يلي: "عقد أعضاء اللجنة المركزية المتبقون داخل البلاد اجتماعاً في أيار 1964 لتدارس الوضع في الحزب وموقفه من حكم عبد السلام

ويوجز سباهي البيان المذكور، ويعلق عليه على الوجه التالي: "يلاحظ في تقرير (بيان) اللجنة المركزية، إنه لم يأت متشجراً تجاه إجراءات الحكومة، كما كان الشأن، مع تقديرات الحزب حيال انقلاب تشرين والنظام الذي تمخض عنه. إذ نظر باستحسان نحو وقف إطلاق النار في كردستان، ونحو تأسيس شركة النفط الوطنية. واعتبر العاملين مكسبين شعبيين، لكنه حمل في ذات الوقت على سياسات الحكم المنافية للديمقراطية، كمحاربة الشيوعية والحياة الحزبية، وحجز الآلاف في المواقف والسجون، وحجز أموال المعارضين مع التساهل تجاه القوى الرجعية. وخلص إلى القول: "إن الطابع المميز للحكم الحالي هو "دكتاتورية عسكرية رجعية"، وقال: "إن شعار الحزب الحكومي الواحد، الذي يطلق عليه اسم الحركة العربية الواحدة، ليس إلا صورة أخرى، مبرقة، لشعار مكافحة الشيوعية والحركة الديمقراطية".

ويعلق سباهي على ذلك بالآتي: "إن ما يجلب النظر في تقرير (بيان) اللجنة المركزية هذا، إنه إلى جانب المواقف التي أشرنا إليها، بدا وكأن واضعها شرعت تراودهم أحلام بناء الاشتراكية، وربما كانوا في هذا يجارون الدعاية الناصرية التي كانت قد بدأت تكثر من الحديث عن الاشتراكية. وهم لهذا راحوا يتطلعون إلى السبيل الذي يوصل إلى الاشتراكية، وأخذوا يتحدثون عن الحكم الوطني [الصحيح: الوطني الديمقراطي، كما سنرى. جاسم] الواسع " الذي يمثل اتحاد جميع القوى الديمقراطية والوطنية، ويقوم بتحقيق جميع أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية كاملة وجذرية.."، وإنهم يرون أن هذا "سيفتح الآفاق للعبور التدريجي نحو الاشتراكية في العراق"، وهم في هذا يرددون أصداً الدعاية الناصرية لبناء "الاشتراكية" من جانب، كما يسيرون على منوال ما راحت تنسجه بعض الأوساط الماركسية وفي ركبها بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب في خارج البلاد، وفي مقدمتهم سلام الناصري" ³⁵⁵.

اعتقد بأن سباهي حمل البيان ما لا يتحمله، وتجاهل أموراً ما كان عليه أن يتجاهلها. إن البيان وثيقة سياسية جيدة، فقد كانت في وجهتها العامة معارضةً للحكم الذي حدد طبيعته البيان بشكل صائب، بـ "الدكتاتوري العسكري الرجعي". فالبلاد تحكم، كما جاء في البيان، بلا برلمان يمثل الشعب ولا حريات سياسة ولا أحزاب ولا حرية التنظيم النقابي ولا حرية النشر والصحافة ولا حرية الاجتماع والتظاهر... وجاء في البيان أيضاً، وهذا ما لم يشر إليه سباهي رغم أهميته

عارف..". وبصدد إذاعة البيان، راجع كذلك يظاظو. مصدر سابق، ص 349 هامش رقم 33. (جاسم)

³⁵⁵ - عزيز سباهي، مصدر سابق ص 29 وما يليها.

وهو: "إن السياسة الخارجية التي انتهجتها الحكومة لا تنسجم مع مطامح شعبنا في انتهاج سياسة وطنية مستقلة معادية للاستعمار وأحلامه الحربية ولعملائه في المنطقة ولا في انتهاج سياسة تضامن عربي وطيبة وصريحة...". وكان حديث البيان عن الحكم الوطني الديمقراطي الواسع مشروطاً، وهذا ما أهمله سباهي رغم أهميته. فقد جاء في البيان: "ويرى حزبنا أن نجاح نضال شعبنا لتحقيق هذه المهام العاجلة [الوطنية الديمقراطية التي وردت في البيان] هو الذي سيفتح الأبواب لقيام حكم وطني ديمقراطي واسع الذي يمثل اتحاد جميع القوى الديمقراطية والوطنية... الخ"³⁵⁶. وفي حقيقة الأمر، فقد كانت تلك المهام العاجلة بمثابة شروط تعجيزية بالنسبة لحكم عارف، إلا أنها من الناحية الأخرى كانت تضع الحكم على المحك وتفضحه وتعزله عن حلفائه، وتسهل إسقاطه إذا ما أصر على نهجه السياسي.

أما الحديث عن الاشتراكية والطريق إليها فكانا ضروريين جداً. فقد كان الجو الفكري العربي مشحوناً بالحديث عن الاشتراكية، وإن طريق "التطور اللا رأسمالي" أو "التوجه الاشتراكي" كان مطروحاً بقوة في الحركة الشيوعية العالمية. وكان لابد من التصدي لذلك وعدم التهرب منه. كما يجب أن لا ننسى بأننا كنا نتمسك بمقولة تفيد بأننا نعيش "عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي". وبصرف النظر عن كل ذلك، فهل من الصحيح أن يستكثر المرء، كما أستكثر سباهي، على الشيوعيين حتى الحلم أو التطلع إلى السبيل الذي يوصل إلى الاشتراكية، وهو خيارهم ومبرر وجودهم كشيوعيين؟! إن ما طرحه التقرير كان سليماً، وهو نفس ما توصل إليه المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي العراقي، كما سنرى لاحقاً. ولكن ما طرحه البيان لم يكن مقبولاً من أنصار "الطريق اللا رأسمالي" الذين قاصوا المطالب الديمقراطية إلى أدنى الحدود وعولوا على البرجوازية الصغيرة في التصدي لقيادة "الطريق اللا رأسمالي". لو تمسكت اللجنة المركزية بما طرحه البيان من مهام وما رسمه من طريق، لجنبت بذلك الحزب خط أب وردود فعله الخاطئة.

لقد لقي البيان رضى المنظمات الحزبية مع أن المزاج العام في المنظمات كان متشدداً. ويشهد على ذلك أحد المخالفين لخط أب وهو الفقيد زكي خيري، حيث يقول: "كان تقرير (البيان) أيار 1964 للجنة المركزية للحزب تحليلاً واقعياً ومبدأياً للحكومة العسكرية العارفية التي جاء بها انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 وقد ارتاحت الجماهير الثورية لهذا التقييم للحكومة الجديدة". ولكن خيري يرى الخطأ فيه عند التطرق إلى السبيل الذي رسمه البيان للوصول إلى الاشتراكية، حيث يقول: "ولم يخل التقرير (البيان) من خطأ مبدئي بشأن "الانتقال التدريجي

³⁵⁶ - زكي وسعاد خيري، مصدر سابق ص 429 - 432. النقاط موجودة في الأصل، أما خطوط التشديد فغير موجودة في الأصل.

للاشتراكية" خلافاً للماركسية - اللينينية التي تعلمنا أن الانتقال إلى الاشتراكية لن يتحقق إلا بهذا النمط أو ذاك من أنماط الثورة الاشتراكية وتحت هذه الصورة أو تلك من صور دكتاتورية البروليتارية"³⁵⁷.

إن مثل هذه التخطنة تعزى إلى الجمود العقائدي أو إلى الأخطاء الأيديولوجية، التي لا يتمسك بها حزبنا وكذلك الكثير من الأحزاب الشيوعية في الوقت الحاضر. وما طرحه الحزب عن الاشتراكية في برنامجه الجديد الذي أقره في المؤتمر الثامن لا علاقة له بما طرحه زكي خيري في ثمانينات القرن الماضي، ولكنه لا يختلف من حيث الجوهر، تقريباً، مع ما طرحه الحزب في بيانه قبل أكثر من أربعين عاماً! فقد جاء في الصفحة الأخيرة من برنامج الحزب الجديد ما يلي: "وتوصل الحزب إلى أن طريق بلادنا الخاص إلى الاشتراكية سيكون محصلة عمل فكري وسياسي تراكمي ومتدرج، وأيضا محصلة نضال قوى سياسية متعددة وتحالفات واسعة، وسيتم الوصول إليها عبر عدد من المراحل الانتقالية التي يمكن أن تستمر طويلاً". (خطوط التشديد غير موجودة في الأصل) فـ "سعة القوى" و "التدرج"، وهما العنصران الجديان في بيان أيار 1964 والمخالفان لدكتاتورية البروليتاريا، يجدهما المرء في أحدث برنامج للحزب الشيوعي العراقي يرسم سبيل الوصول إلى الاشتراكية. إن مقولة الانتقال التدريجي إلى الاشتراكية، ليست جديدة على وثائق الحزب. فقد وردت في الوثيقة الصادرة عن الكونغرس الثاني للحزب (1956). وربما يتذكر القارئ بأنها وردت بالنص التالي: "الانتقال السلمي التدريجي نحو الاشتراكية".

خط آب

يتناول سباهي في هذا الفصل والفصل الثالث الذي يليه "خط آب" (نسبة إلى الاجتماع الكامل للجنة المركزية الذي عُقد في آب 1964) والذي تبني ما سُمي بطريق التطور اللا رأسمالي والذي بات يُعرف فيما بعد بالتوجه الاشتراكي، لتوصيف الطريق الذي تسير فيه الدول المستقلة، ضعيفة أو متوسطة التطور في مستواها الاقتصادي - الاجتماعي على أساس من التخطيط المركزي، وتحت راية الاشتراكية وبقيادة مختلف شرائح البرجوازية الصغيرة، وبمساعدة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى. ويتناول سباهي الظروف الدولية والعربية ذات العلاقة بظهور مفهوم التطور اللا رأسمالي، وجذور المفهوم في المصادر الماركسية الكلاسيكية. بإمكان المهتم بتفاصيل هذا الموضوع قراءة عرض جيد لذلك في كتاب سباهي. وسنتوقف هنا عند التجربة المصرية لعلاقتها الوثيقة بخط آب.

³⁵⁷ - زكي وسعاد خيري، مصدر سابق ص 432.

كانت مصر في مقدمة البلدان العربية التي سارت في طريق التطور اللا رأسمالي بقيادة جمال عبد الناصر، ولم يجبرها أحد على ذلك. أرادت مصر التغلب على تخلفها بأسرع الطرق، فجربت تشجيع الرأسمال الخاص لتصنيع القطن ولكن التجربة فشلت، لأن الرأسماليين المصريين الكبار رفضوا توظيف رساميلهم وفق الخطة التي رسمتها الدولة، وفضلوا أن يوظفوها في ميادين الربح العاجل، ولم يصغوا إلى مناشدات عبد الناصر، فلجأ هو في عام 1961، إلى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت في تأميم الدولة للمشاريع الاقتصادية الأجنبية في مصر، والمشاريع الكبيرة للرأسمال المصري الخاص، وتبنى التخطيط الاقتصادي - الاجتماعي المركزي، على غرار ما كان يجري في الاتحاد السوفياتي. ولجأ النظام المصري إلى الاعتماد على المعونات الاقتصادية من الاتحاد السوفياتي وحليفاته، واتجه إلى توظيف مدخرات الدولة، وعمل على تعميق الإصلاح الزراعي. وبموجب هذه الإجراءات، باتت ملكية الدولة تمثل 70% من الإنتاج و50% من العمالة و90% من جملة الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة المصرية. وعلى أي حال، فإن الزيادة الحقيقية في دخل الفرد الواحد لم ترتفع ما بين 1960 و1965 إلا بمقدار 3,6%. (وبالمناسبة فقد انخفضت هذه النسبة إلى 1% في الفترة ما بين 1966 و1975)³⁵⁸.

وقد دهش الكتاب والمنظرون في الاتحاد السوفياتي والمانيا الديمقراطية، كما يشير زكي خيري، لما يجري في مصر. فرأى بعضهم إنه طريق جديد للتطور وإنه يتجنب التطور الرأسمالي فأطلقوا عليه اسم التطور اللا رأسمالي. ودار صراع فكري واسع ومتشعب حول الطبقة المؤهلة لقيادة هذا الطريق وصرح زعيم المانيا الديمقراطية أولبرخت قائلاً: " إن أناساً مثل جمال عبد الناصر فقط يبنون الاشتراكية في أفريقيا!" وانعقدت ندوة برلين عام 1963 حضرها ممثلو الأحزاب الشيوعية في البلاد العربية، ودار نقاش حاد جداً حول مصير الأحزاب الشيوعية في البلدان النامية³⁵⁹.

وكان من بين ما أفرزته هذه التطورات، هو تعمق الروابط بين القاهرة وموسكو، بما في ذلك الدعم الأيديولوجي لنظام جمال عبد الناصر من المنظرين السوفيات. وانعكس هذا الأمر إيجاباً على علاقة موسكو ببغداد. ورحب نيكيتا خروتشوف بمبادرة بغداد لإيقاف الحرب في كردستان في 10 شباط 1964، واعتبرها خطوة محسوبة "لتعزيز هيبة الجمهورية العراقية في أعين شعوب العالم". واستأنف الاتحاد السوفياتي تزويد العراق بالسلاح، بعد أن توقف ذلك إثر انقلاب شباط 1963. وفي 26 أيار 1964 وقع عارف وناصر اتفاقاً تمهيدياً للوحدة، ما بين

³⁵⁸ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 27، والهامش رقم 23. راجع كذلك زكي خيري،

مصدر سابق ص 256.

³⁵⁹ - راجع زكي خيري، مصدر سابق ص 257.

مصر والعراق، نص على أن البلدين يدرسان وينفذان الخطوات الضرورية لإقامة وحدة بين البلدين ووضع سياسة مشتركة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وتنسيقها وفقاً للخطة المرسومة، وإنهما يعملان على تحقيق وحدة عقائدية بين شعبي البلدين من خلال منظمات شعبية وعمل شعبي يوحد هذه المنظمات في المستقبل³⁶⁰.

كان سلام الناصري مؤيداً للنهج السوفييتي الجديد ويطرح آراءه للمناقشة على قيادة تنظيم الخارج ويُبشر بها، بهذا الشكل أو ذاك، في إذاعة "صوت الشعب العراقي"، المسموعة في كل أنحاء العراق بوضوح. وكنا في الداخل ننشر ما يذاع منها بانتظام، أي دون الرجوع للمركز الحزبي، وكأنها توجيهات من الهيئات الأعلى. وكان كاتب هذه السطور مشرفاً على جهاز الإنصات والتكثير في حينه. علماً بأن المركز الحزبي في الداخل ذاته كان متعاطفاً مع ما يذاع.

وفي حزيران 1964، دعا الناصري الكوادر الحزبية المتقدمة في الخارج إلى اجتماع عُقد في موسكو وحضره أعضاء ومرشحو اللجنة المركزية للحزب، وهم كل من نزيهة الدليمي وحسين سلطان وعزيز الحاج وآرا خاجادور، هذا إضافة إلى مجموعة من الكوادر المتقدمة، وهم كل من نوري عبد الرزاق ومهدي عبد الكريم وماجد عبد الرضا وبهاء الدين نوري وعامر عبد الله وثمانية ناجي يوسف ورحيم عجينة وثابت حبيب العاني. وقد ناقش الاجتماع طبيعة نظام عبد السلام عارف، والتطورات الجارية في مصر، والتنظيم السياسي الذي يقود ما دُعي بالتطور اللا رأسمالي. وأيد أغلبية الحاضرين أطروحات سلام الناصري، التي كانت منسجمة مع الموقف السوفييتي من المسألة المطروحة للنقاش. وعارضها أربعة من الحاضرين وهم كل من عزيز الحاج وآرا خاجادور ونوري عبد الرزاق ورحيم عجينة. وبدلاً من أن يكون الاجتماع مجرد اجتماع للتشاور، فقد صدرت في إثره نشرة داخلية تحمل توقيع لجنة تنظيم الخارج. وكانت النشرة تبشر بنهج سياسي وفكري جديدين. وكان مركز الداخل متجاوباً مع هذا النهج الجديد³⁶¹.

في 14 تموز 1964 أعلن في بغداد عن تشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) في مؤتمر صحفي عُقد في قاعة الخلد، حضره حسين الشافعي، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة. وأعلن في نفس اليوم أيضاً، عما عرف بـ "القرارات الاشتراكية". وبموجب هذه القرارات، جرى تأميم 32 مؤسسة صناعية ومصرفية وتجارية كبيرة. ونصت القرارات على تخصيص ما نسبته 25% من الأرباح الصافية التي تجنيها الشركات والمصارف المؤممة للتعويض على حملة الأسهم.

³⁶⁰ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 33. راجع كذلك بطاطو، مصدر سابق، ص 350

والهامش رقم 34.

³⁶¹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 31.

على أن تدفع 25% من الأرباح الصافية إلى العمال والموظفين والعاملين في هذه الشركات. وأصدر مركز الحزب في بغداد، الذي كان يقوده آنذاك باقر إبراهيم وعمر علي الشيخ، بياناً في الذكرى السادسة لثورة 14 تموز، رحب فيه بقرار التأميم معتبراً إياه خطوة في سبيل تقدم العراق ليمائل مصر. وحيًا البيان تشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي). وطالب الحكومة بالعمل على لم صفوف القوى الوطنية في البلاد... الخ³⁶².

وجاءت كل هذه التطورات السياسية والأيدولوجية معاكسة للحالة الفكرية والمزاج السياسي الحاد، الذي كانت تعيشه المنظمات الحزبية، في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي العراقي يسعى إلى تضييد جراحه، وإعادة تنظيم نفسه. وقوبل البيان في داخل الوطن بعدم الارتياح وحتى بالاحتجاج في أوساط بعض الشيوعيين وتصدعت بعض المنظمات. وإذا جمع سلام الناصري مجموعة من الكادر المتقدم لمناقشة النهج الجديد، فلم يقد باقر إبراهيم وعمر علي الشيخ بعمل مماثل، واكتفيا بأخذ رأي سبعة من كوادر الحزب، على بيان سياسي خطير، مع أن جمعهم وحتى جمع عدد أكبر منهم كان عملاً يسيراً. وقد تحفظ اثنان على البيان وهما كاظم الصفار وكاظم فرهود، وكان لدى عمر علي الشيخ تحفظات جزئية³⁶³.

كانت المهمة العاجلة أمام الحزب هي عقد اجتماع كامل للجنة المركزية. وكان عقد الاجتماع في داخل الوطن تكتنفه صعوبات معينة، لعدم توفر الظروف الأمنية والإمكانات التنظيمية الملائمة لجمع كل قيادة الحزب وأغلبهم في الخارج وبالسرعة المطلوبة، في حين لم يكن اجتماع اللجنة المركزية يقبل التأجيل. فاللجنة المركزية بدون سكرتير، وهناك حاجة لمكتب سياسي جديد ولتقديم رفاق جدد إلى اللجنة المركزية، هذا فضلاً عن ضرورة تحديد خط سياسي جديد مُقر من قبلها. يؤثر بعض الباحثين في تاريخ الحزب الشكوك حول أسباب عقد هذا الاجتماع في الخارج باعتباره تدبير سوفياتي لإمرار نهج سياسي وفكري معين. ويثير سباهي أيضاً شكوكاً حول ذلك عندما يقول: "وربما يكون قد تم ذلك (الاجتماع في الخارج) بإيحاء من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي عبر عبد السلام الناصري"³⁶⁴. على أي حال، وبصرف النظر عن أي شيء، فقد كانت مصلحة الحزب تقتضي عقد مثل هذا الاجتماع دون أي تأخير، وأعتقد بأن من ساهم في تحقيق ذلك، قد قدم مساعدة للحزب، تستحق الشكر. فقد اجتمع شمل أعضاء اللجنة المركزية، لأول مرة، وأمكنها ذلك من إعادة تنظيم نفسها، بعد ضربة ألحقت خسارة جسيمة بقيادة الحزب ومنظماته.

³⁶² - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 34 وما يليها.

³⁶³ - راجع باقر إبراهيم، مصدر سابق، ص 130.

³⁶⁴ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 36.

في آب 1964، انعقد الاجتماع الكامل للجنة المركزية في ضواحي براغ (* 365). وكانت المهام المطروحة أمام الاجتماع هي: مناقشة وإقرار النهج السياسي والفكري الجديد للحزب. وانتخاب سكرتير اللجنة المركزية ومكتب سياسي وتعزيز اللجنة المركزية بأعضاء جدد، وشؤون تنظيمية أخرى، وإعادة النظر بعقوبات سابقة وتوزيع العمل بين أعضاء اللجنة المركزية. ناقش الاجتماع مسودة تقرير مُعد في الخارج على ضوء اجتماع حزيران في موسكو، الذي مرّ بنا، وأنيطت مهمة صياغته على ضوء المناقشة للفقيد عامر عبد الله وبقاير إبراهيم. وأقر الاجتماع التقرير بالأغلبية وعارضه عزيز الحاج " وتحفظ آرا خاجادور متذبذباً بين مؤيد ومعارض"، على حد تعبير أحد الحاضرين³⁶⁶.

وصدر التقرير يحمل العنوان التالي: " في سبيل وحدة القوى الوطنية، في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي". ومما جاء فيه: " إن حركة التحرر الوطني في الظروف العالمية المعاصرة تغتني بمضامين تقدمية جديدة، بفضل التأثير المتعاظم لنظام الاشتراكية العالمي وأفكار الاشتراكية العلمية... ولم يعد هذا التأثير مقتصرأ على الجماهير الكادحة... بل هو يمارس فعله على إعادة تحويل الأيديولوجية السياسية لفريق يزداد على الدوام من الحكام العرب والسياسة والمثقفين والكتاب والصحفيين من ذوي البصيرة". وبعد الإشارة إلى الجوانب السلبية في تركيبة حكم عارف وسياسته، يعود التقرير ليقول "إن اتخاذ موقف صحيح من الحكم الحالي في العراق، لا ينطلق من مجرد النظر إلى طبيعة تركيبته الحالية وسياسته الراهنة، بل من النظرة الشاملة إلى الوضع السياسي برمته،

³⁶⁵ - حضر الاجتماع كل من نزيهة الدليمي وعزيز محمد وسلام الناصري وبقاير إبراهيم وحسين سلطان وناصر عبود وصالح دگلّه وعامر عبد الله وبهاء الدين نوري وثابت حبيب العاني وعزيز الحاج وآرا خاجادور، وكان الاثنان الأخيران عضوين مرشحين للجنة المركزية. واستنتي من الاجتماع عمر علي الشيخ وصالح الرازقي (والأخير كان عضواً مرشحاً)، وذلك لقيادة مركز الحزب في داخل الوطن. وتعدّر حضور كريم أحمد لأسباب فنية. أما زكي خيري، فقد كان معاقباً، وأعيد الاعتبار له وللمعاقبين الآخرين، كأعضاء في اللجنة المركزية، في نفس الاجتماع. ولم يحضر المعاقبون الاجتماع إلا بعد أن اتخذ الاجتماع قرار بإعادتهم، كما يشير إلى ذلك بهاء الدين نوري في الصفحة 313 من مذكراته، فيذكر ما يلي: "وأثناء جلسات الاجتماع أبلغنا، أنا وعامر وثابت، بالحضور لأن العقوبات المتخذة بحقنا في اجتماع 1962 قد ألغيت وبالتالي فإننا أعدنا إلى مراكزنا كأعضاء في اللجنة المركزية للحزب [...] غير أن اجتماع آب أبقى على عقوبة واحدة، مع تخفيفها، بالنسبة إلي شخصياً - وهي عقوبة الإنذار الموجهة الي بسبب موقفي الذي لم يرق لهم [الصحيح، لعدم التزامه بتوجيهات المكتب السياسي، كما مر بنا].. إبان الاجتماع العالمي للأحزاب الشيوعية عام 1960". يشير سباهي، في الصفحة 36 من كتابه الثالث، إلى حضور كل من كريم أحمد ورحيم عجيبة ونوري عبد الرزاق الاجتماع المذكور. وهذا غير صحيح والاثنان الأخيران لم يكونا أعضاء في اللجنة المركزية. وعدد الحاضرين في اجتماع آب لم يكن 14 كما ورد عند سباهي وبهاء الدين نوري، وإنما 12 فقط. المعلومات الواردة في هذا الهامش مدققة بالاستفادة مما يتذكره الرفيق عزيز محمد في حديث تلفوني في نهاية كانون الأول 2007 وبداية كانون الثاني 2008. (جاسم)

³⁶⁶ - بهاء الدين نوري، مصدر سابق، ص314.

مأخوذاً بكل ارتباطاته وآفاقه وتناقضاته ... إننا إزاء حركة تقدمية، تاريخية موضوعية تشمل العالم العربي وتدفع العراق في تيارها... وإن ضمان السير الفعلي في طريق التطور اللا رأسمالي، يتطلب تسوية التناقض الكبير بين ما يجري من تغيرات على الأساس الاقتصادي وبين الأشكال القديمة لمؤسسات البناء الفوقي - أي تعديل وتطوير السلطة السياسية وإصلاح جهاز الحكم وإقامة أنظمة ديمقراطية دستورية ومؤسسات سياسية شعبية... الخ". وعلق سباهي على هذه التحليلات، وهو على حق، قائلاً: "وعلى هذا النحو، أحل التقرير الأوضاع الذاتية للبلاد، والصراعات الطبقيّة فيه، وتوازنات القوى المختلفة، وهي المقررة والحاسمة، في المحل الثاني، دافعاً إلى المقدمة العوامل الخارجية.. وهو ما يتنافى والنظر الديالكتيكي للأمور"³⁶⁷، أو بالأحرى، يتنافى والمنهج المادي الديالكتيكي في التحليل. ومن المعروف إن الحياة لم تزك لا النهج اللا رأسمالي ولا النهج المعارض له والذي انطلق بمعارضته من التشبث بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا، وكان النهج المعارض أهون الشرين آنذاك، ما دام البديل خاطئاً، والصحيح غير مكتشف، ولم يكتشف الحزب البديل الصحيح إلا بعد الزلزال في العقد الأخير من القرن الماضي.

ثبت الاجتماع عضوية آرا خاجادور وصالح الرازقي في اللجنة المركزية، ولم يثبت عضوية عزيز الحاج، وترشح لعضوية اللجنة المركزية كل من الشهيد ستار خضير والشهيد حميد الدجيلي والفقيه مهدي عبد الكريم وتوفيق أحمد وجاسم الطواني. وانتخب الاجتماع إلى عضوية المكتب السياسي، كل من عزيز محمد وسلام الناصري وباقر إبراهيم وعامر عبد الله وبهاء الدين نوري (*³⁶⁸). وانتخب الاجتماع كذلك، بعد المناقشة، الرفيق عزيز محمد سكرتيراً للجنة المركزية، بدون

³⁶⁷ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 36 - 38 والهوامش 24 - 29.

³⁶⁸ - * وردت بعض المعلومات الخاطئة في كتاب سباهي، في الموضوع المعنون "الاجتماع ومركزة العمل"، وذلك في الصفحة 41 وما يليها من الكتاب الثالث. فقد ذكر بأن الاجتماع انتخب أعضاء اللجنة المركزية. والظاهر أن الخطأ ليس بزلة قلم لأنه يذكر أسماءهم جميعاً ويضيف إليهم، خطأ، مهدي عبد الكريم. إن الاجتماع الكامل للجنة المركزية يضم فقط الأعضاء والأعضاء المرشحين للجنة المركزية، ومن غير المعقول أن تتولى اللجنة المركزية مهمة انتخاب نفسها. ولم تنتخب اللجنة المركزية عزيز الحاج مرشحاً، فهو مرشح منذ عهد عبد الكريم قاسم. ولم ينتخب كريم أحمد وعمر علي الشيخ إلى المكتب السياسي في هذا الاجتماع، وكلا الاثنين لم يحضر الاجتماع. ولم يُرشح صالح الرازقي وعزيز شريف للجنة المركزية في هذا الاجتماع، فهما مرشحان قديمان، وثبتت عضوية الرازقي أما عزيز شريف فكان مصيره مجهولاً آنذاك. ويرتكب بطاطو أيضاً أخطاء هامة في هذا الصدد. وهناك خطأ في مذكرات باقر إبراهيم ص 132 عندما اعتبر كريم أحمد عضواً في المكتب السياسي قبل انقلاب شباط 1963 في حين كان مرشحاً. إن المعلومات الواردة في هذا الهامش مدققة بالاستفادة مما يتذكره الرفيق عزيز محمد في الحديث التلفوني المشار إليه في هامش سابق. (جاسم)

منافس، بعد أن سحب ترشيحه سلام الناصري الذي " كان يتمتع، كما بدأ، بدعم واضح من أوساط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي " على حد تعبير أحد الحضور³⁶⁹. وقرر الاجتماع عودة جميع قادة الحزب وكوادره المتقدمة، الذين كانوا خارج البلاد عندما وقع انقلاب شباط، إلى داخل الوطن، وأن يلتحق عدد من قادة الحزب بالمدرسة الحزبية في موسكو. وكان قد بُوشر بعودة بعض الكوادر المتقدمة من خارج اللجنة المركزية، منذ كانون الثاني 1964، كما مر بنا. ويعكس قرار العودة إلى الوطن حماسة الشيوعيين العراقيين وجهاديتهم العالية مما أكسبهم ثقة شعبهم وثقة الأحزاب الشقيقة.

جاء تبني الخط الجديد في اجتماع آب في وثيقة مؤلّجة من هيئة عليا ذات صلاحية، لتزيد شدة المعارضة الحزبية الداخلية في ظل تلك الحالة الفكرية والمزاج السياسي، الذي، كما يشير سباهي، يشيع فيه ميل للتياسر نتيجة للآثار المساوية التي خلفها انقلاب شباط الدموي. ومما زاد في الميول اليسارية أيضاً، لاسيما بين جماعات الطلبة والمثقفين الانعكاسات التي تحدثها في أوساطهم تيارات اليسار الجديد التي عمّت أوروبا وأمريكا اللاتينية في الستينات بفعل عوامل مختلفة، من بينها دعوة شي جيفارا إلى تكوين البور الثورية كسبيل لانتزاع السلطة. ثم أن ضعف الحكم أيام العارفين، والصراع الذي يدور بين الحكام، ما كان ليغري أحداً بالتعاون معه، ناهيك أن هذا الضعف كان يُغري بالمقابل بالعمل ضده، وهذا ما تجلّى بالانقلابات المتتالية ضده، والتي لم تنجح لأسباب لا علاقة لها بهذا الضعف. ونتيجة لهذه العوامل، ولأن خط آب طرح أساساً، على الضد مما درج عليه التثقيف الحزبي في السابق، فإنه لم يحظ بالاستجابة من قبل غالبية القواعد الحزبية والجماهير المحيطة بالحزب. واستقبلته بعض المنظمات الحزبية، لاسيما في السجون، بالسخط والرفض وحصل تسيب وتمردات وتكتلات في الداخل والخارج، مثل "لفيف من الثوريين" في براغ و"اللجنة الثورية" في بغداد. وأصدر عزيز الحاج في براغ كراساً في شباط 1965 يعبر فيه عن وجهة نظره الشخصية المخالفة لخط آب³⁷⁰.

وألف زكي خيري وعزيز الحاج كراساً مكرساً لتقييم سياسة الحزب بين 1958 - 1964. ومخصصاً للدراسة في قيادة الحزب ولكنه سرّب إلى المنظمات الحزبية في بلدان أوربية. ويتسم الكراس، كما اتضح، بالجمود العقائدي والنصية والمزايدات اليسارية، التي شكلت القاعدة الفكرية للانشقاق الكبير في الحزب عام 1967.

³⁶⁹ - باقر إبراهيم، مصدر سابق، ص 132.

³⁷⁰ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 43 وما يليها والهوامش 45 و45.

تعديل خط آب

في تشرين الثاني 1964، وصل بهاء الدين نوري إلى بغداد وأصبح المسؤول الأول في الداخل بالوكالة، بعد اعتقال عمر علي الشيخ في كانون الأول من نفس العام. ومع وصول سلام الناصري وعامر عبد الله، عضوي المكتب السياسي تشكل مركز قيادي من ثلاثة رفاق برئاسة بهاء. وفي شباط من نفس العام قرر المركز القيادي إعادة النظر بسياسة الحزب. وأعدت مسودة وثيقة، كان محررها الأساسي بهاء الدين، وطرحت للمناقشة على شبكة من الكادر، حوالي 150 رقيقاً، وأعيدت صياغة الوثيقة على ضوء تلك المناقشات. وعندما عُقد اجتماع اللجنة المركزية (*371) فوجئ المجتمعون بوثيقة بديلة قدمها عامر عبد الله، لا تختلف من حيث الجوهر عن الوثيقة الأولى سوى بالأسلوب. فاعتمد الاجتماع، بالأغلبية، الوثيقة الأولى للمناقشة، لأنها قد نوقشت في المنظمات.

إن الحزب الشيوعي وُجد ليبقى

لم يستسلم الفقيه عامر عبد الله لذلك، فكان يناضل لإدخال هذه الفقرة أو تلك الصيغة خلال المناقشة والتصويت على الفقرات والأمور الهامة. وقد نجح في إدخال فقرة في البيان الصادر عن الاجتماع تتضمن فكرة لا يمكن أن يتجاهلها أي مؤرخ لتلك الفترة فثبتها بطاطو وسباهي طبعاً. وهذه الفكرة هي: "إن الحزب الشيوعي حامل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة العراقية وُجد ليبقى". وكان لهذا التأكيد أهميته البالغة، ففي تلك الأيام بادر أعضاء الحزب الشيوعي المصري بالانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، بعد أن حل الحزب نفسه. وجاء في البيان: "وإن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي العراقي قد فشلت، ومع كل الضجيج المثار عن "الاشتراكية" فإن سياسة السلطات تتناقض سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، مع أبسط مفاهيم ومتطلبات البناء الاشتراكي"، ودعا الحزب الشيوعي الناصريين إلى الانسحاب من الحكم، والانضمام إلى صفوف "المعارضة الشعبية" ³⁷².

³⁷¹ - * حضر الاجتماع كل من بهاء الدين نوري وعامر عبد الله وسلام الناصري وناصر عبود وحسين سلطان وأرا خاجادور وصالح الرازقي وصالح دكله. وحضر كذلك الأعضاء المرشحون للجنة المركزية وهم كل من توفيق أحمد وحמיד الدجيلي وجاسم الحلواني. ولم يكن الدجيلي سكرتيراً للجنة منطقة بغداد، كما جاء في كتاب سباهي ص 46، بل كان كاتب هذه السطور سكرتيراً للجنة المذكورة آنذاك. (جاسم)

³⁷² - راجع بهاء الدين نوري، مصدر سابق، ص 317 - 321. راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 358. راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 47 وما يليها. خط التشديد غير موجود في الأصل.

شنت حكومة عبد السلام عارف في آذار 1965، الحرب من جديد، ضد الشعب الكردي، ودخلت في مباحثات مع شركات النفط للمساومة معها، وأصدرت محاكمها أحكاماً جديدة بالإعدام ضد عناصر وطنية بدعوى أنها قاومت انقلاب شباط، وكانت يومها نزيلة سجونها ومعتقلاتها طوال هذا الوقت. لقد صعدت هذه الإجراءات من حرارة اجتماع اللجنة المركزية، فرفعت شعار إسقاط حكومة عارف. ولم يكن هذا الشعار مدرجاً في كلتا الوثيقتين المذكورتين، إذ طالب البيان بإسقاط الحكم الدكتاتوري العسكري، ودعا إلى إقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطية، تنهي الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلاد، وتصفي مخلفات انقلاب شباط، وتحقق الديمقراطية في العراق والحكم الذاتي لكرديستان. وتحفظ بهاء الدين نوري على رفع شعار إسقاط السلطة علناً ورأى الاكتفاء بطرح البديل. وبذلك انتهى خط آب سياسياً.

يقيم سباهي خط آب، في الصفحة 48 من كتابه، على النحو التالي: "لقد كان اتخاذ خط آب خطأ سياسياً كبيراً... فعدا عن كونه جاء معارضاً على طول الخط لمزاج القاعدة الحزبية، ولما كانت قد تنقفت به طوال عقود طويلة، فإنه لم يُبَنَ على تحليل دقيق لواقع الوضع في البلاد، وتوازنات القوى فيها، وأنه اعتمد تحليلات خارجية بُنيت على أوضاع بلدان أخرى، وأنه أسقط من حسابه طبيعة الحكام ذاتهم. وأخيراً، كونه لم يُراعِ قواعد الديمقراطية داخل الحزب"

إلى جانب هذا التقييم الصحيح والملموس والواضح، يذكر سباهي مباشرة تقييماً إضافياً تعوزه الدقة ويكتنفه الإبهام، حيث يقول: " كان اتخاذ خط آب بالصورة التي تم فيها، وما رافقه من تطورات سياسية، داخلية وخارجية، في حياة الحزب الشيوعي العراقي، انعكاساً لأزمة "الايديولوجيا" التي بُني عليها كيان الحزب وتثقيفه، انعكاساً للتناقض الكبير بين واقع خطابه إلى الجماهير وواقع الحياة التي يُناضل فيها، والفهم المشوش للأسس النظرية للاشتراكية الذي بُني عليها الحزب والأسس النظرية التي تبنى عليها سياساته ومواقفه العامة. (الخطوط غير موجودة في الأصل).

لا يخلو ما توصل إليه سباهي من بعض الصواب، إلا أنه غير دقيق وعمومي فهو يُخَطئ، شاء أم أبى، كل سياسات الحزب ومفاهيمه، منذ تأسيسه، وبلا استثناء. ولم يُبق، شاء أم أبى، حجراً على حجر، كما يقال، في حين لم يكن خطاب الحزب السياسي خاطئاً في كل الأوقات، وهو ما ينعكس في مساهمة الحزب في الإنجازات الهامة التي تحققت في العراق خلال تاريخه بما في ذلك مساهمته في ثورة 14 تموز الوطنية الديمقراطية وإنجازاتها. وإلى جانب أخطائه، لعب الحزب الدور الأول في توعية وتنظيم العمال والفلاحين وأوساط واسعة من المثقفين حول المطالب الاجتماعية الكبرى في الحقل الاجتماعي وناضل من أجل تحقيقها، ودعم طموح الأكراد في نيل حقوقهم المشروعة، ودافع عن مصالح الأقليات القومية. ورفض

الحزب بثبات التمييز الطائفي والعنصري، ودافع عن النظرة العلمية والتقدمية في شتى الميادين وعن حقوق المرأة ودورها. وقام الحزب بكل ذلك منذ اليوم الأول لتأسيسه، وعلى الرغم من بعض الأسس النظرية التي ظهرت لاحقاً أنها خاطئة، فإن الحزب لم ينحرف عن تأدية مهامه النبيلة تلك طوال مسيرته إطلائاً. وهذا ما يُفسر لنا، استمرارية الحزب ونهوضه وظهوره على المسرح السياسي مجدداً، رغم كل كبواته ورغم تعرضه للقمع الوحشي مراراً ولفترات طويلة جداً من حياته. وهذا ما يُفسر لنا أيضاً، التفاف الجماهير حول الحزب، بما في ذلك التفاف نخبة كبيرة من أشهر الأدباء والمثقفين والفنانيين، وأصبح أكبر حزب شيوعي في الشرق الأوسط، في أواسط القرن الماضي، حزب بإمكانه أن يُعَبِّئ الملايين تحت شعاراته. وكيف يُفسر لنا سباهي استحسانه لخطاب الحزب السياسي في فترات معينة، إلى جانب تقييمه الإيجابي لشعارات ومواقف وقرارات كثيرة في تاريخ الحزب دونها في الجزأين الأول والثاني من كتابه هذا؟ فهل هذا يُفسر بالتناقض الكبير بين واقع خطابه إلى الجماهير وواقع الحياة التي يُناضل فيها، والفهم المشوش للأسس النظرية للاشتراكية الذي بُني عليها الحزب والأسس النظرية التي تبنى عليها سياساته ومواقفه العامة؟

ويواصل سباهي تقييمه الأنف الذكر، فيقول: "ويلاحظ هنا، أن رسم الخط والتخلي عنه بسرعة، وعلى النحو الذي تم فيه، كان استباقاً لما قدّر للحزب الشيوعي العراقي وأحزاب شيوعية عديدة، أن يراه وتراه، بعد ربع قرن" (خط التشديد غير موجود في الأصل). في الحقيقة حاولت جهدي أن أفهم ما يقصده سباهي في هذا المقطع، ولكن دون جدوى. فقد ظلّ قصده مبهماً عليّ. ويستطرد سباهي في هذه الفقرة بالقول: "وعلى أي حال، فإن مطالبة الحزب، قيادة وقواعد، باستشراف ما سيحدث بعد ربع قرن، وفي ظل الخطاب الذي كان يسود يوم ذاك، أمر غير واقعي تماماً"، وهذا صحيح تماماً، ولكن لا أدري ما هي العلاقة بين "رسم خط أب والتخلي عنه" بهذا الاستشراف؟ أو بعبارة أخرى، هل أن هذا الاستشراف تأخر ربع قرن فقط؟ على أي حال، أليس من الضروري تجنب التناقضات والإبهام في الكتابة السياسية والفكرية عموماً وفي كتابة التاريخ خصوصاً؟

الفصل السابع عشر بوادر نهوض أجهزها انشقاق الحزب

بات المزاج العام في الحزب يميل، بعد رفع الحزب لشعار إسقاط السلطة، إلى العنف أكثر فأكثر. وأصبح الحديث عن العمل المسلح، كما يشير سباهي، هو المفضل في أوساط الحزب المختلفة. وقد ساعد في انتشار القناعة بهذا اللون من الكفاح، أن جميع القوى باتت، لأسباب تاريخية خاصة، تتخاطب بالانقلابات المسلحة، وأن أعدادا كبيرة من الشيوعيين العسكريين، الذين سُرحوا ويُسرحون من الجيش، كانوا يضغطون باتجاه تبني الحزب الخط الذي يتناغم مع مزاجهم. ولذلك شاع في الحزب الحديث عن "العمل الحاسم" أي الانقلاب العسكري، لاسيما في منطقة بغداد³⁷³.

وجاءت محاولة عارف عبد الرزاق الفاشلة لإسقاط عبد السلام عارف قي 15 أيلول 1965 لتزيد في الدعوة إلى "العمل الحاسم" بين صفوف الحزب. وقد اقترنت هذه الدعوة لدى كثيرين من كوادر وأعضاء الحزب بإثارة الضجيج حول الانقلاب الموعود، والإلحاح الشديد غير المبرر على اللجوء الفوري للتنفيذ. فبدلاً من تنشيط النضالات الجماهيرية ورفع معنوية الجماهير، تفشت في الحزب روح الترقب السلبي والكف عن النضال الجماهيري بانتظار البيان الأول للانقلاب الموعود.

وتحت الضغط والإلحاح استجاب المركز الحزبي الذي يقوده بهاء الدين نوري بالوكالة إلى عقد اجتماع، لا هو بالموسع للجنة المركزية ولا هو بالكونفرانس، ولا هو بالاستشاري. ولذلك سمي باجتماع الـ (25). حضر الاجتماع سبعة أعضاء من (ل.م) وعضوان مرشحان، أحدهم كاتب هذه السطور. وستة عشر كادراً حزبياً متقدماً جميعهم من بغداد باستثناء اثنين أو ثلاثة. ونظراً للارتباك الذي رافق تنظيم الاجتماع، فلم يحضره أي مندوب من منظمة الفرع في كردستان، بالرغم من وصول وفد كبير منهم إلى بغداد، كما لم يُشارك في الاجتماع أي مندوب من الخارج لا من قادة الحزب ولا من كوادره، وكان مجموع المؤهلين منهم لحضور مثل هذا الاجتماع يتجاوز عدد الذين حضروه. ولم تحضره ولا رفيقة واحدة. ولم تقدم إلى الاجتماع أية وثيقة للمناقشة. كان المزاج العام للاجتماع يسارياً، وتمحورت المناقشات حول ثلاثة أمور وهي:

³⁷³ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 49 والهامش رقم 51.

أولاً: إدانة خط أب بشكل علني، وقد تم ذلك ونشر القرار في مربع صغير في النشرة الداخلية للحزب المسماة "مناضل الحزب".

ثانياً: إقرار "العمل الحاسم". وكان هناك اتجاهان رئيسيان. وقدم في ذلك عامر عبد الله مطالعة. ويمكن تلخيص وجهة نظره، كما يشير إلى ذلك سباهي أيضاً، بالمبادرة إلى استخدام قوى الحزب في الجيش لانتزاع السلطة بانقلاب عسكري، ينهض به الحزب الشيوعي وحده. إذ أن القوى الوطنية الأخرى لا ترغب في مساندة انقلاب عسكري يقوم به الشيوعيون. وبرّر دعوته إلى "العمل الحاسم" لكون النظام الحاكم يعيش أضعف حالاته، بعد أن خرج عليه القوميون الناصريون، وينصرف جيشه إلى محاربة الشعب الكردي. وحذر عامر عبد الله من تفويت الفرصة، فعبد الرحمن البزاز، رئيس الوزراء، يسعى إلى استعادة الحياة البرلمانية، وبهذا سيميل الوضع إلى الاستقرار وتتعزز مكانة النظام. بينما رأى بهاء الدين نوري، أن الحزب لن يستطيع القيام بانقلاب عسكري لوحده، وحتى لو نجح الحزب في بادئ الأمر، فإنه سيواجه تحالفاً واسعاً من قوى مضادة، تعادي الشيوعية، وإن نجاح الانقلاب يتطلب تأمين تعاون القوى الوطنية الأساسية في البلاد.

وبعد مناقشات واسعة أقر الاجتماع بأغلبية كبيرة خطة "العمل الحاسم". وتقرر تشكيل وحدات مدنية عسكرية لدعم الانقلاب. وسمي هذا التنظيم بـ"خط حسين". وقرر الاجتماع الحصول على تأييد ودعم القوى الأخرى، لاسيما القوى الكردية، والقاسميين والقوى القومية التي تنادي بالاشتراكية. كما جرى التأكيد على أن لا يُقدم الحزب على عمل بمفرده، إلا إذا تَعَدَّر الحصول على دعم الآخرين، وأن تكون قيادة الحزب قد تأكدت من أن الظروف مؤاتية تماماً لنجاح الانقلاب³⁷⁴.

ثالثاً: انتخاب اللجنة المركزية. عند الشروع في مناقشة هذه الفقرة قَدَمَ سلام الناصري وبهاء الدين نوري استقالتهما، فرفضت وسحباها(375*). قطع الاجتماع شوطاً معيناً في مناقشة مقترح يقضي بانتخاب لجنة مركزية للحزب من قبل الاجتماع، أما أعضاء اللجنة المركزية في الخارج فُيَسْتَتْنَى منهم عزيز محمد فقط، سكرتير اللجنة المركزية. وكان بهاء الدين نوري الذي يرأس الاجتماع، والمؤتمن الأول على سلامة الحزب، قد التزم الصمت أمام هذا المقترح الخطير الذي يُسقط

374 - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 53.

375 - * أعتقد لم تكن الاستقالة جدية وإنما لغرض تعزيز موقعهما (خاصة بالنسبة لبهاء الدين) مستغلين غياب عدد من قادة الحزب. ولم يكن تشبث الاجتماع بهما لقناعة بكفاءة القيادة المتميزة، بل بالعكس. فبعد سنتين لم ينتخب بهاء عضواً أصيلاً في اللجنة المركزية وذلك في الكونغرس الثالث للحزب (1967). أما الناصري فلم يكن اسمه في القائمة ولم يُرشحه أحد فردياً في الكونغرس المذكور. ولم يعودا كلا الاثنين إلى المكتب السياسي إطلاقاً بعد هذا التاريخ. (جاسم)

عضوية عدد كبير من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية بدون أي مبرر. وشاركاه الصمت كذلك عضوا المكتب السياسي الأخران سلام الناصري وعامر عبد الله. فقد غلّس ثلاثتهم، إلى أن انبرى كاتب هذه السطور للاعتراض على إسقاط عضوية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية الذين في الخارج أو المعتقلين منهم (كان عمر علي الشيخ وتوفيق أحمد رهن الاعتقال)، فسارع الاجتماع إلى تصحيح الموقف وذلك باحتفاظ جميع أعضاء اللجنة المركزية، الذين لم يتسن لهم حضور الاجتماع، بمواقعهم الحزبية. أما أعضاء ومرشحي اللجنة المركزية، المشاركون في الاجتماع، فيجري انتخابهم. فجرى انتخاب 14 عضواً من قائمة تضم بين 16 - 17 اسماً مع عدم الأخذ بمبدأ الترشيح لعضوية اللجنة المركزية. وفاز جميع الأعضاء والمرشحين السابقين بعضوية اللجنة المركزية باستثناء ناصر عبود، وفاز ستة أعضاء جدد (*376)

أرسل مركز الحزب في بغداد إلى سكرتير اللجنة المركزية عزيز محمد في موسكو ثلاثة تقارير حول ما دار في الاجتماع. وقد أعدها كل من بهاء وعامر والناصر. فدعا عزيز محمد لجنة تنظيم الخارج وأعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، الموجودين في الخارج، إلى الاجتماع في براغ يومي 18 و19 تشرين الثاني 1965 وعرض عليهم التقارير التي وصلتته. اتفق الحاضرون على تخطئة خط أب. وقال عزيز محمد في هذا الشأن "إن الكثير من تقديرات وسياسات خط أب لم تزكها الحياة، وإنما خاطئة". وفي الوقت الذي حذر فيه من التباري في طرح الأخطاء، فقد أكد على ضرورة أن تتوفر لرفاق الحزب حرية النقد. ولاحظ بأن ظروفًا شاذة أملت ما أقدم عليه اجتماع تشرين في بغداد من تغييرات في اللجنة المركزية، وانتقد ضعف التهيئة للاجتماع والعجلة في عقده ³⁷⁷.

انتهى اجتماع براغ، كما يشير سباهي، إلى الاتفاق على صياغة رسالة من قبل عزيز محمد وباهر إبراهيم وكريم أحمد يلخصون فيها ما دار في الاجتماع. ولمّا كانت المناقشات قد تباينت في أحكامها، ما بين الحماسة للعمل المسلح والتروي فيه، وإلى المعارضة في انتهاج هذا السبيل، فقد مالت الرسالة إلى خط وسط. وحذرت الرسالة، وكانت مؤرخة في 18 كانون الأول 1965، من "أي عمل متسرع يقارب المغامرة". على العموم مالت الرسالة إلى الحد من اندفاع الحزب

³⁷⁶ - * الثمانية السابقين هم كل من بهاء الدين نوري وعامر عبد الله وسلام الناصري و آرا خاجادور وصالح دگلّه وحسين سلطان وستار خضير وجاسم الحلواني. لم يذكر بهاء الأخيرين في مذكراته ص 330. وذكر سباهي بأن الاجتماع لم ينتخب المرشحين وإنما ثبتت عضويتهم بدون انتخاب، وهذا ينطبق على المرشحين الذين لم يحضروا الاجتماع، أما الذين حضروا فقد جرى انتخابهم ولم يكن هناك أي مبرر لعدم انتخابهم.. أما الأعضاء الجدد فهم كل من شاعر محمود وكاظم الصفار وكاظم فرهود وكاظم جواد وماجد عبد الرضا وإبراهيم الياس. ويلاحظ بأن ثمة عدم دقة، بهذا القدر أو ذلك، في جميع المصادر التي اطلعت عليها بصدد الذين انتخبوا في هذا الاجتماع ومنها كتاب بطاطو. (جاسم)

³⁷⁷ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 55.

في الداخل وحذرت من دخوله في تسابق مع الآخرين في مسألة الانقلابات، أو الاستناد إلى حسابات غير سياسية وإنما مجرد مقارنات حسابية بحثة للقوى. وأقرت الرسالة الإجراءات التنظيمية التي اتخذها اجتماع الـ (25) ³⁷⁸.

في عام 1966 عاد أغلب قادة وكوادر الحزب المقيمين في الخارج، لمهمات مختلفة، إلى الوطن. وكان في مقدمتهم عزيز محمد، الذي عاد في آذار 1966 وفي نفس الشهر وصل باقر إبراهيم ومن ثم زكي خيري وكريم أحمد وعزيز الحاج وآخرون. وكانت البلاد يومها تمر بوضع سياسي خاص، ففي 13 نيسان 1966، هلك عبد السلام عارف، رئيس الجمهورية في حادثة طائرة كان يستقلها، ونشب صراع حاد على منصب الرئاسة بين عبد الرحمن عارف وعبد الرحمن البزاز. وفي غمرة المناورات التي جرت على المنصب، تخلى البزاز عن المنافسة لصالح عارف واكتفى بمنصب رئيس الوزراء. ونشط البزاز لتحسين علاقات العراق مع دول الجوار، وتمتين العلاقات مع القاهرة، وتحسين الصلات بالاتحاد السوفيتي. وأعلن في 29 حزيران 1966 بياناً لحل المسألة الكردية على أساس سلمي، وأوقف العمليات العسكرية ضد الثورة الكردية، ووعد بتلبية مطالب الشعب الكردي. وقبلت قيادة الحركة بذلك. ³⁷⁹.

ومن الناحية الأخرى، كما يذكر بطاطو، "فإن خط البزاز المحافظ كان متناقضاً مع الميول الأساسية لإجمالي العراقيين الواعين سياسياً، ولم يكن مسعاه لإعادة الاعتبار جزئياً إلى طبقات الملاكين القدامى أقل إثارة للاستياء" والمقصود هنا التعديلات التي أجراها البزاز على قانون الإصلاح الزراعي، والتي زيدت بموجبها التعويضات النقدية التي تدفع للإقطاعيين إلى ثلاثة أضعاف. كما زيد سعر الفائدة على أقساط التعويض لهم من 1% إلى 3% سنوياً وقلصت مدة دفع سندات التعويض من أربعين سنة إلى عشرين سنة، ومن ثم إلى عشر سنوات ³⁸⁰. واعتبر هذا الإجراء رجعيّاً في نظر جميع الأحزاب والقوى التقدمية. وانطلاقاً من تلك الميول، التي أشار إليها بطاطو، عارضت الأحزاب والقوى التقدمية، ومنها الحزب الشيوعي، حكم عارف - البزاز. ولم تغرها بعض التغييرات وهي ترى السلطة بيد كبار العسكريين الشوفيين، بالدرجة الرئيسية، الذين لم يرق لهم البزاز، وكانوا يتوّجسون من أن يُصار إلى إبعادهم عن السلطة باسم الانتخابات البرلمانية. وبالرغم من أن البزاز لم يخطو أية خطوة في هذا السبيل، فقد أبعده عن الحكم في آب 1966، وأتوا بناجي طالب. وعاد الحكم إلى سيرته الأولى، وشرع بالتهيؤ لشن الحرب على الثورة الكردية من جديد. ومن المشكوك فيه أن نتوقع مصيراً آخرّاً للبزاز بافتراض دعم الحزب الشيوعي لنهجه، بسبب تركيبة السلطة، وتوازن القوى والأجواء المشحونة بالتآمر في البلاد خلال تلك الفترة.

³⁷⁸ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 56. راجع كذلك بطاطو، ص 270 - 273.

³⁷⁹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 58 و 61.

³⁸⁰ - بطاطو، مصدر سابق، ص 379. راجع زكي وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 474.

معركة هندرين

في مطلع أيار 1966 استطاعت، وحدات من الجيش العراقي أن تتسلل تحت جنح الظلام لتحتل جبل هندرين ذي الأهمية الاستراتيجية بوصفه الموقع الذي يشرف على الطرق المفضية إلى المنطقة البارزانية، التي ظل الجيش عاجزاً عن الاقتراب منها، بسبب سيطرة قوات الثورة على قمم الجبل. كان الجبل والمناطق المؤدية له تحت حراسة الأنصار الشيوعيين. وسرعان ما أقام الجيش ربايا حصينة عليه، وكدس فيه قوة كبيرة تعادل عشرة أضعاف القوة التي يمكن للحزب والقريبين منه أن يحشدها هنا. كان على الشيوعيين أن يستعيدوا الجبل مهما كان الثمن، خاصة وأن البعض من خصوم الحزب قد أثاروا ضجة كبيرة ضد الشيوعيين متهمين إياهم بالتواطؤ مع الجيش لتسليم الجبل. وقد استعاد الفدائيون الجبل، إذ خاض الأنصار الشيوعيون، ومعهم قسم من مسلحي عزت سليمان بك القريب من الحزب سياسياً، بقيادة الضابط الشيوعي القدير الرئيس كمال نعمان والضابط المدفعي الجريء نعمان علوان (ملازم خضر)، معركة هندرين التاريخية، واستطاعوا بهجوم مباغت أن يطهروا الجبل من قوات الحكومة تماماً، ويلاحقوها حتى معسكر راوندوز. وكانت خسائر الأنصار خمسة بضمنهم الناصر الجريء عريف يونس. بينما الحق الأنصار بالقوات الحكومية خسائر كبيرة قدرت بـ 75 قتيلًا و250 جريحاً، حسب تقارير منظمة الحزب في راوندوز، ومقادير كبيرة من الأسلحة والعتاد. وكان لهذا النصر قيمته الكبيرة سياسياً وعسكرياً، ورفع كثيراً من هيبة الشيوعيين ومقاتليهم، لاسيما وإنها كانت أكبر معركة عسكرية وأبرز نصر تحزره الفصائل المسلحة في كردستان العراق حتى ذلك اليوم³⁸¹.

في هذه الفترة، شهد نفوذ الحزب بين الجماهير، كما يشير سباهي، تحسناً ملحوظاً. وقد اضطرت الحكومة، تحت ضغط الشعب وتكثيف العمل الدعائي للحزب إلى إطلاق سراح أعداد كبيرة من الشيوعيين وأصدقائهم، المحتجزين من سجن نقرة السلطان وغيره. وإذا كان البوليس قد استطاع أن يلقي القبض على عدد من كوادر الحزب الأساسية، إلا أن عدداً من هؤلاء استطاع أن يفلت، من بعد، من قبضته في عمليات هروب جريئة من السجون والمعتقلات (*³⁸²). هذا بالإضافة إلى عودة

³⁸¹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 60 وما يليها. بهاء الدين نوري. مصدر سابق ص 335.

³⁸² - *إن الذين اعتقلوا وهربوا في الفترة المذكورة هم كل من عمر علي الشيخ وكاتب هذه السطور من معتقل خلف السدة في 1 نيسان 1966. وتبعهما توفيق أحمد (ولقبه ليس الحلاق، كما جاء في كتاب سباهي ص62 الهامشين 17 و18) بعد حوالي الشهر، وذلك أثناء نقله من معتقل إلى معتقل آخر. وفي نهاية عام 1966، هرب سليم إسماعيل وهو يُنقل من سجن نقرة السلطان إلى سجن آخر. وقيل هذه الفترة هرب كل من سليم إسماعيل وشاكر محمود وأنيس ناجي والطيار عبد النبي جميل من مستشفى الديوانية، وكانوا قد نقلوا إليه للمعالجة من سجن

بعض كوادر الحزب من الخارج. وهكذا تمكن الحزب الشيوعي العراقي أن يتفوق على القوى السياسية الأخرى في الساحة الجماهيرية. ويمكن الاستدلال على ذلك، من فوز قائمة المهندسين اليساريين في انتخابات نقاباتهم آنذاك، ومن فوز الطلبة الشيوعيين وأنصارهم بأكثرية ساحقة من مقاعد الاتحادات الطلابية في الجامعات والمدارس الثانوية. وفوز قائمة نقابة المحامين التقدمية على أربع قوائم منافسة.

وقد خاض الأنصار الشيوعيون المسلحون معارك مجيدة وظافرة في هندرين، كما مر بنا، وزوزنك وبيخال وبنجوين وقرة داغ وغيرها. وكذلك تصدر الشيوعيون تحركات جماهيرية مطلبية للعمال والفلاحين. بما فيها قيادة إضرابات عمالية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد أضرب في 23 آذار 1966 عمال شركة الصناعات الحديدية واعتصموا في المعمل ولقي الإضراب مساندة جماهيرية بعد أن وزعت اللجنة العمالية للحزب الشيوعي بياناً بهذا الخصوص، وفي 30 من آذار حقق العمال مطالبهم. كما أضرب في 8 تشرين الثاني 1966، 3000 عامل في معمل مصلحة شهداء الجيش من أجل تحقيق مطالبهم التي تنكر لها المسؤولون. ودعت اللجنة العمالية للحزب الشيوعي الجماهير إلى إسناد الإضراب مما اضطر المسؤولين إلى تحقيق بعض مطالبهم. كما أضرب في أوائل تشرين الأول حوالي 3000 عامل في معمل نسيج الجمهورية وتلاه قيام 1500 عامل في أكثر من 25 معملاً للنسيج خاضع للقطاع الخاص بإضراب مشترك من أجل زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وفي مطلع عام 1967 أفشل عمال مديرية الكهرباء محاولات الإدارة لزيادة ساعات العمل، حيث امتنعوا عن تطبيق القرار بتحشدهم في أماكن العمل وفي النقابة. وساند عشرة آلاف عامل في أربعة وعشرين معملاً للمشروبات الغازية، إضراب عمال معمل السينالكو مطالبهم بإرجاع 70 عاملاً فصلتهم إدارة المعمل، مما اضطر إدارة المعمل على التراجع عن قرارات الفصل. وتواصلت الإضرابات العمالية في مطلع عام 1968³⁸³. لا أعرف لم لم يذكر سباهي في كتابه هذه الإضرابات وغيرها وكذلك تمردات الفلاحين وخاصة تمرد فلاحي منطقة الغموكة في الناصرية؟

وفي هذه الفترة حدثت تطورات هامة وخطيرة في حياة الحزب الداخلية. وسنتوقف أولاً عند اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في شباط 1967. كان هناك شعور عام داخل الحزب، بان هناك تقصير في عدم عقد المؤتمر الثاني للحزب رغم مرور أكثر من عقدين على المؤتمر الأول، وأكثر من عقد على الكونغرس الثاني. وأن هناك ضرورة لتقييم سياسة الحزب للفترة بين 1956 - 1964. ووضع مسودة برنامج يحوي الأهداف القريبة والبعيدة للحزب، على أن يُقر كل ذلك من المؤتمر. وكان

نقرة السلطان في بداية عام 1964، وليس في أواخر عام 1964 كما جاء في كتاب سباهي ص 62 الهامش رقم 18. راجع مذكرات سليم إسماعيل ص 247. (جاسم)
³⁸³ - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 476 وما يليها. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 62 وما يليها. والهامشين 17 و18.

على الاجتماع التداول حول تلك الوثيقتين. ونظراً للبلبلية التي طغت حول أساليب الكفاح ولحضور كل قادة الحزب ، اخذ الاجتماع على عاتقه مهمة حسم الخلاف حول هذا الموضوع. وإضافة إلى ذلك تناول المجتمعون الوضع في الحركة الشيوعية والعمالية العالمية.

ناقش الاجتماع المبادئ والخطوط العامة لمسودة برنامج الحزب وتوقف عند إستراتيج الحزب الداعي إلى "حكم ديمقراطي ثوري بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي" وأقر الشعار بالإجماع تقريباً (384 *). وأحيل موضوع البرنامج إلى لجنة مصغرة برئاسة زكي خيرى وعضوية عزيز الحاج وآخرين. وتقرر تعميم كراس "محاولة تقييم سياسة الحزب للفترة 1956-1964" والمعد من قبل زكي خيرى وعزيز الحاج على لجان المناطق والمحليات للمناقشة. أما بالنسبة لأساليب الكفاح، فقد أجازت اللجنة المركزية، في اجتماع سابق، طرح تقريرين للمناقشة على نفس المستوى من الكادر الحزبي، أعد أحدهما عامر عبد الله دفاعاً عن العمل الحاسم (الانقلاب العسكري)، أما الثاني فأعد باقر إبراهيم وكاظم الصفار وكاتب هذه السطور دفاعاً عن (الانتفاضة الشعبية المسلحة). وقد وضع المكتب السياسي على ضوء المناقشة وثيقة وسطية أقرتها اللجنة المركزية بالأغلبية (385 *). وحول الحركة الشيوعية والعمالية العالمية، أكد الاجتماع على "أن السبيل الصحيح والوحيد لمعالجة بعض الخلافات السياسية التي قد تنشأ مع أية أحزاب شقيقة، هو المناقشة الأخوية المباشرة والصريحة على مستوى القيادات". وعلى أي حال، "لا يجب بحال من الأحوال أن تضعف مشاعر التضامن المتين والاحترام وأن تعكر الثقة أو تشجع الميول القومية الضيقة". وارتكب الاجتماع خطأ بانتخاب عزيز الحاج للمكتب السياسي ، وتحمل قيادة الحزب مسؤولية خاصة في هذا الخطأ لترشيحه للمكتب السياسي، رغم شكها في صلابته ومعرفتها بنقاط ضعفه. ولم يرشح إلى المكتب السياسي كل من باقر إبراهيم وسلام الناصري و عامر عبد الله.

انشقاق الحزب

384 * عارض هذه الصيغة كاتب هذه السطور واقترح البديل التالي : "حكم ديمقراطي ثوري تلعب فيه الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي دوراً قيادياً فعالاً". وفي هذا الاجتماع كان صوته وحيداً. (جاسم)

385 * صوت أربعة رفاق ضد عبارة الانقلاب العسكري في الوثيقة، وهم كل من عزيز محمد وسلام الناصري وبهاء الدين نوري وكاتب هذه السطور. وصوت الأخير ضد الوثيقة كاملة لطابعها الانعزالي، فقد اعتبرت الوثيقة الجماهير الشعبية قوة احتياطية للثورة، وبالرغم من إلغاء هذه العبارة من الوثيقة، بعد انتقاده لها، إلا أن هذه الفكرة بقيت تربط السطر الأول بالأخير من الوثيقة، كما صرح بذلك في الاجتماع. وكان الصفار معتقلاً عند عقد الاجتماع، أما باقر إبراهيم فقد كان مُستثنى من الاجتماع، كتدبير احترازي. (جاسم)

وفي هذه الفترة تفتت في صفوف الحزب بلبله فكرية كانت تزداد مع مضي الوقت. وكانت، على نوعين، كما يشير سباهي، بلبله ذاتية نبعت من ظروف الحزب الخاصة، وعمقتها الأخطاء السياسية التي ارتكبها. والأخرى موضوعية، وكانت تعاني منها الحركة الشيوعية والعمالية العالمية. وتنعكس آثارها على الحزب الشيوعي في العراق. كما كانت تنعكس عليه آثار تمردات وانتفاضات الطلبة والعمال والنساء التي عمّت أوروبا وشملت حتى أمريكا الشمالية والجنوبية وكان لها تأثيرها على المثقفين والطلبة في العراق³⁸⁶.

أخذت بعض المنظمات التابعة للجنة منطقة بغداد وعدد من أعضاء اللجنة يجاهرون بمعارضة شديدة للجنة المركزية وقيادة الحزب. وكان هؤلاء من أنشط المحرضين على عقد اجتماع الـ (25) في تشرين الأول 1965 والذي سبق وأن تطرقنا إليه. مع أن بعض عناصر المعارضة قد دخلت في عداد اللجنة المركزية في الاجتماع المذكور، إلا أنها لم تكف عن صراعها ضد اللجنة المركزية، وسمحت لنفسها بالتبشير بأرائها الخاصة. وقد جرّ نشاطها هذا إلى البلبله والتفكك في منظمة العاصمة وهي أكبر منظمات الحزب. وحين أسقط في يد هذه العناصر - إذ سار الحزب في العمل لتهيئة عقد المؤتمر الثاني والاحتكام إلي أحكامه، وسار العمل لوضع تقييم للسياسات السابقة والشروع في مناقشة المشاريع المطروحة في مستويات معينة، وكذلك في العمل لوضع برنامج للحزب - عمدت المعارضة إلى نشر الشائعات بشأن اللجنة المركزية، وراح الحديث يدور حول "عدم جدية القيادة" و"عدم قدرتها على تنفيذ سياسات الحزب" وأي جدوى لمؤتمر يُعقد بإشراف هكذا (ل.م). مع أن هذه اللجنة المركزية، هي ذات (ل.م) التي انتخبها الاجتماع الموسع في تشرين الأول 1965 الذي حضره جُل المعارضين وشاركوا في انتخابها³⁸⁷. وإلى جانب ذلك أخذ المعارضون يتقفون بمقتبسات من لينين [معزولة عن ظروفها] تبيح الانقسام كما اعترف بذلك زعيمهم عزيز إلحاح، وكان مُشرفاً على منظمة بغداد ولجنة العلاقات الوطنية. عند حصول الانشقاق³⁸⁸.

في 17 أيلول 1967 انشق الحزب، وأصدر المنشقون بياناً بعنوان "قرارات الاجتماع الحزبي الاستثنائي". "وللتنوير فإن أي اجتماع استثنائي موسع لم يُعقد في تلك الأيام"، كما يقول إلحاح. ولم يكتفوا بهذه الكذبة وإنما أضافوا إليها في بيانهم "أنه لم يتسن حضور [اجتماعهم المزعوم] جميع الكوادر المتقدمة الواعية التي يجب أن تأخذ بأيديها مصائر الحزب". وأورد البيان عدة "قرارات" لإدانة

³⁸⁶ - "مناضل الحزب"، العدد الثاني، السنة 13، أواسط نيسان 1967. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 69، هامش رقم 76. وص 63.
³⁸⁷ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 63. 79 وما يليها.

³⁸⁸ - راجع عزيز إلحاح، "شهادة للتاريخ" ص 199. ومما قاله إلحاح في هذه الصفحة ما يلي "وكنا نفتش في أفكار لينين وتجربته عن أسانيد لموقفنا "الانفصالي"، وقد نشرنا العديد من مقتطفاته تركية لحركتنا..."

اللجنة المركزية، وإدانة خط آب، وتشكيل قيادة مركزية مؤقتة... الخ ورافق انشقاقهم، أعمال عنف بوليسية، حيث اعتقلت زمرة الحاج، بهاء الدين نوري و زكي خيرى. وقد هرب الأول من الحجز في اليوم التالي، في حين هرب الثاني بعد عشرين يوماً. ويمكن أن يكتفى المرء بالأوصاف التي أطلقها زعيمهم عزيز الحاج على تصرفاتهم لاحقاً بأنها "ساذجة وقيحة ودينية"³⁸⁹. لقد جرف الانشقاق معه الكثير من المنظمات القاعدية والكوادر الوسطية في بغداد وأربعة أعضاء من مجموع أربعة عشر عضواً يشكلون لجنة منطقة بغداد، وعضوين من لجان الاختصاص المركزية، وأجزاء من المنظمات في السليمانية والفرات الأوسط وعناصر حزبية نشطة في محافظات مختلفة. وتعاطف مع الانشقاق غالبية السجناء السياسيين. وقد عاد الكثيرون من هؤلاء وأولئك إلى الحزب لاحقاً.

عقدت اللجنة المركزية (ل.م) اجتماعاً طارئاً في 19 أيلول حضره الأعضاء الموجودون في بغداد فقط وناقشت الانشقاق وآثاره، واتخذت قراراً يؤكد أن ما حدث لم يكن سوى محاولة زمرة انقسامية لفرض نفسها بالأساليب الفوضوية على قيادة الحزب. وأدان الاجتماع ما أقدمت عليه هذه المجموعة، وقرر طرد أقطابها من الحزب وهم كل من عزيز الحاج وحسين جواد الكمر وبيتر يوسف وآخرين. وقالت (ل.م) إنها تمارس صلاحياتها وواجباتها في الدفاع عن كيان الحزب ووحدته... ثم عادت (ل.م) وعقدت اجتماعاً في 3 تشرين الأول ضم هذه المرة جميع أعضاء (ل.م) بمن فيهم من كان خارج بغداد أيضاً. وصادق الاجتماع على ما اتخذته (ل.م) في اجتماعها الطارئ. وصدر عن الاجتماع قراراً يقضي بالتحضير إلى عقد كونفرنس حزبي عاجل، يُكرس لدراسة الأوضاع التي استجدت في الحزب.

في يوم الانشقاق بالذات أدانت عدد من اللجان المحلية في بغداد الانشقاق وتعهدت بالدفاع عن وحدة الحزب، وهي كل من محلية مدينة الثورة والكرادة والكاظمية واللجنة النسائية ولجنة الأطراف. وقامت بالعمل ذاته لجنة منطقة بغداد بعد عشرة أيام، وأكدت تأييدها لقرارات (ل.م) وحذت حذوها جميع المناطق الأخرى ولجنة فرع كردستان. وفي 13 تشرين الأول 1967، وبعد أن تناهت أخبار الانشقاق، كما يشير سباهي، إلى أعضاء (ل.م) والمنظمات في الخارج، سارع سكرتير اللجنة المركزية، عزيز محمد إلى دعوة أعضاء (ل.م) ولجنة تنظيم الخارج إلى اجتماع مشترك تقرر فيه إدانة الانشقاق، ودعم إجراءات (ل.م) في الداخل. وأوعز سكرتير الحزب إلى إذاعة "صوت الشعب العراقي" لفضح الانشقاق وإدانته بشدة. وقامت اللجنة المركزية كذلك بحملة تثقيف واسعة، في هذا الاتجاه، في المنظمات ساهمت فيها جريدة "طريق الشعب" بدور فعال.

يقول سباهي، وهو محق في ذلك: "إذ يحاكم المرء الأحداث الداخلية لتلك الفترة، لن يعثر على مبرر جدي إلى إعلان الانشقاق عن الحزب يوم ذاك وإشغاله بمعركة

³⁸⁹ - راجع عزيز الحاج، مصدر سابق، ص 209 - 211.

كبرى، مصيرية، أسفرت عن أضرار كبيرة لحقت بسمعة الحزب وهيبته السياسية ونفوذه بين الجماهير. قد يجد المحلل أن الأمر كان يمكن أن يكون مفهوماً ومبرراً لو أنه حدث عند الإعلان عن خط آب السياسي عام 1964. أما وقد عولج الأمر في الاجتماعات الحزبية اللاحقة للقيادة، وفي بعضها ساهم زعماء الانشقاق، فإن ما يتعلق بالقيادة من مطاعن، أوردها من انشقوا على الحزب، وبعضها لا يخلو من الصحة، كان يمكن تداركه من خلال مؤتمر وطني للحزب، [كان الإعداد له جارياً] يجري التعديلات الضرورية في تركيبها وفي أسلوب عملها". ويحاول سباهي دعم رأيه بشهادة من الحاج فيقول: " ولكن، كما يقول عزيز الحاج ذاته: " كانت العناصر والاعتبارات والعوامل السياسية والشخصية.. ممتزجة ومتشابكة في مجمل الصراعات الحزبية عهد ذاك" ³⁹⁰. مع ذلك، من حق المرء أن يتساءل، إذا كانت مبررات الانشقاق غير جدية، فكم كان وزن الدوافع الشخصية لقادة الانشقاق في هذا المزيج؟

يستطرد سباهي هنا فيطرح ملاحظات وتساؤلات عديدة حول قيادة الحزب وأسلوب عملها، لحمتها وسداها، تشير إلى ضعف أو انعدام الديمقراطية في الحزب، وهو أمر صحيح وكان من الممكن تحسين ذلك بحدود معينة. أما طموح سباهي "لإقامة المؤسسات القيادية على قاعدة ديمقراطية حقيقية" آنذاك، فلم يكن ذلك ممكناً قبل التجديد، إن مثل هذا الطموح ناتج عن وعينا الراهن ³⁹¹.

الكونغرس الثالث للحزب

انعقد الكونغرس الثالث للحزب في كانون الأول 1967 في قرية (دار بسر) قرب مدينة كويسنجق في لواء أربيل. وقد حضره 57 مندوباً بينهم اثنان بصفة مراقب. وكان هذا أكبر تجمع لكادر الحزب حتى ذلك الحين. وكان الكونغرس من حيث تركيبه وتمثيله والمهام التي اضطلع بها يضاهاي مؤتمراً وطنياً، وتجنبنا (ل.م) هذه التسمية مراعاة للشيوخ الذين جرفهم الانشقاق ولإشعارهم بأن باب الحزب مفتوح لهم ولمساهمتهم في المؤتمر الوطني الثاني للحزب والذي كان مقررراً عقده قبل الانشقاق والذي تعرقل بسببه. ناقش الكونغرس وعلى مدى عشرة أيام عدد من القضايا الهامة التي كانت تواجه الحزب واتخذ جملة من القرارات وانتخب اللجنة المركزية.

ناقش الكونغرس مشروعين لتقييم سياسة الحزب، أحدهما المشروع الذي ناقشته شبكة من الكوادر الحزبية وأعيدت صياغته على ضوء ذلك من قبل زكي خيري وبقاير إبراهيم. أما المشروع الآخر فقدمه عامر عبد الله رداً على الأول. وأقر

³⁹⁰ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 74، والهامش رقم 83.

³⁹¹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 75. الخطوط غير موجودة في الأصل.

الاجتماع المشروع الأول وأوصى بنشره داخلياً، على أن يُعرض على المؤتمر الوطني الثاني للمصادقة عليه. أقر الكونغرس التعديلات التي أدخلت على النظام الداخلي، وقرر مواصلة النقاش حول مشروع برنامج الحزب في المنظمات تمهيداً لعرضه على المؤتمر، وأقر شعار "الانتفاضة الشعبية المسلحة" التي تلعب فيه القوات المسلحة الدور الحاسم. وصادق الكونغرس على قرارات اجتماع (ل.م) الطارئ بشأن المنشقين، وأوصى أن يواصل الحزب كفاحه ضد الاتجاهات الخاطئة على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، وأوصى أيضاً بمواصلة الاحتكاك بالعناصر الطيبة التي انجرفت وراء الكتل الانشقاقية بسبب ضعف وعيها الطبقي وقلة تجربتها. وأكد الكونغرس على عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب، واستمرار العمل باتجاه التحضير له. وعلى صعيد التحالفات السياسية، حرم الكونغرس على الحزب التحالف مع القيادة اليمينية لحزب البعث - قيادة ميشيل عفلق والقيادة القطرية في العراق المرتبطة بها.

واتخذ الكونغرس جملة من القرارات الأخرى تتعلق بالحركة الشيوعية والعمالية العالمية، وإدانة العدوان الأمريكي على فيتنام، وناقش الكونغرس الوضع العربي والعدوان الإسرائيلي الاستعماري على الشعب الفلسطيني وعلى الشعوب العربية، إضافة إلى القضية الكردية، ومشكلة السجناء السياسيين في العراق واتخذ فيها القرارات المناسبة.

وأخيراً جرى انتخاب اللجنة المركزية (*392) وضمت كل من عزيز محمد وزكي خيري وكريم أحمد وعمر علي الشيخ وثابت حبيب العاني وتوفيق أحمد وآرا خاجادور وأحمد بانخيلاي وجاسم الحلواني وستار خضير وباقر إبراهيم وشاكر محمود ومهدي عبد الكريم. كما انتخب ثلاثة أعضاء مرشحين وهم كل من بهاء الدين نوري وماجد عبد الرضا وسليمان يوسف بوكه. وأبعد عن اللجنة المركزية كل من عامر عبد الله وسلام الناصري وصالح دكله وحسين سلطان ونزيهة الدليمي. لم يذكر سباهي الاسمين الأخيرين. وقد انتخبت (ل.م) للمكتب السياسي كل من عزيز محمد وزكي خيري وكريم أحمد وعمر علي الشيخ وباقر إبراهيم، كما انتخب ثابت حبيب العاني عضواً مرشحاً له ³⁹³.

³⁹² - * قرر الكونغرس تشكيل لجنة من ثلاثة رفاق (عزيز محمد، زكي خيري وكريم أحمد) تضع قائمة بخمسة عشر اسماً لينتخب الكونغرس منهم 13 عضواً والاثنتان اللذان حصلان على أقل الأصوات يكونان عضوان مرشحين. وقد اقترح الرفاق، من مختلف المنظمات التي عمل فيها كاتب هذا السطور (وهم كل من سليم إسماعيل وكامل كرم ومحمد حسن مبارك ومحسن عليوي) على الاجتماع، إدراج اسمه في القائمة، وتم ذلك بدون أي اعتراض. وجاء انتخابه على حساب بهاء الدين نوري، الذي كان في مقدمة الأعضاء المرشحين. (جاسم)

³⁹³ - راجع، بشأن الكونغرس الثالث، عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 77 وما يليها. راجع كذلك زكي وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 444 - 460.

يلق سباهي، وأنا أويده في ذلك، على التقييم الذي أقره الكونفرانس بالقول: "لقد صيغ التقييم بذات الروح الدوغماتية التي كانت تسود الحركة الشيوعية (وخاصة الأوساط المتطرفة منها. جاسم) يوم ذاك، والتي تعيد ترديد المسلمات النظرية التي تؤكد قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي، دون مراعاة توازنات القوى الفعلية في البلاد، ودون أن تقيم وزناً للديمقراطية السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. يبدو أن واضع النص، زكي خيري، قد أدرك بعد فوات الأوان] بعد انهيار الاتحاد السوفيتي..] أن الصيغة التي وضع أسسها وأقرها الكونفرانس، في ظل أجواء التباري مع المتياسرين، لا تستجيب للماركسية الحية قدر ما تكرر من أطروحات كانت تردد دون تمحيص، فيقول زكي خيري: "والآن بعد الأزمة العميقة التي أصابت الحركة الشيوعية العالمية يجب دراسة الوثائق الحزبية جميعاً بروح انتقادية للفكر والأسلوب كما تقتضي الماركسية"³⁹⁴.

ويستطرد زكي خيري مكملاً النص الذي بدأ به سباهي ليقول: "إن الميزة الإيجابية للتقييم الآنف الذكر أنه أدخل في حياة الحزب الشيوعي العراقي روحاً انتقادية، أي الانتقاد الذاتي بدلاً من الاكتفاء بالتمجيد الذاتي الذي يرد دائماً تحت عنوان: تزال سياستنا محتفظة بكامل صحتها وصوابها!!!"³⁹⁵

وإنصافاً لتاريخ الحزب ينبغي القول بأن الحزب مارس النقد الذاتي الجدي لأخطائه قبل ذلك بكثير. ففي اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في كانون الثاني 1954 برئاسة كريم أحمد ومشاركة سلام عادل، انتقد سياسة الحزب الانعزالية ووصفت قيادة بهاء الدين نوري بالبيريوقراطية والفردية... الخ. وجمّد الحزب شعار (الديمقراطية الشعبية) في الوثيقة الصادرة عنه والموسومة "جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب"، كما مر بنا. ويشير زكي خيري بالذات إلى ذلك في الصفحة 217 من كتابه مع سعاد خيري والموسوم "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي". وبعد بضعة أشهر من صدور التقرير ظهرت نتائج هذا النقد على الأرض، وكان سلام عادل مسؤولاً عن العلاقات الوطنية إضافة إلى مسؤولية قيادة منظمة بغداد، فدخل الحزب مع أحزاب المعارضة في الجبهة الانتخابية ببرنامجهما الوطني الديمقراطي. وقد فازت الجبهة بـ 11 مقعداً في مجلس النواب العراقي.

ومارس الحزب النقد الذاتي الجدي تجاه مختلف المظاهر الانعزالية، بعد إقصاء حميد عثمان من مركزه الحزبي، وتولي سلام عادل سكرتارية اللجنة المركزية. ويكرس كتاب زكي وسعاد المشار إليه أعلاه سبع صفحات ابتداء من الصفحة 218 لاجتماع اللجنة المركزية المذكور، ومما جاء فيها: "عقدت (ل.م) للحزب الشيوعي العراقي اجتماعاً موسعاً [كاملاً] في حزيران 1955 وانتخبت سلام عادل سكرتيراً

³⁹⁴ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 78 والهامش رقم 91.

³⁹⁵ - زكي خيري، مصدر سابق، ص 270.

للحزب وأصدرت تقريراً مفصلاً تناول القضايا التنظيمية والسياسية والأيدولوجية للحزب جاء فيه: "شخصت (ل.م) جملة من الأخطاء اليسارية الانعزالية في سياسة الحزب... الخ". وكان النهج الجديد وراء وحدة الحزب، وانعقاد كونفرنسه الثاني (1956)، وإقامة جبهة الاتحاد الوطني القاعدة السياسية لثورة 14 تموز. أما كراس " محاولة تقييم سياسة الحزب " بصيغته الأولى، التي كتبها زكي خيري وعزيز الحاج وسُربت إلى المنظمات، فقد كان الأساس الفكري لانشقاق الحزب في عام 1967. ويذكر زكي خيري بأن الحاج "كتب حواشي غير جوهرية" ³⁹⁶، وهذا من شأنه أن يزيد من المسؤولية الفكرية لزكي خيري في الانشقاق.

وكانت المنطلقات العقائدية الجامدة للكراس المذكور في أساس السياسة التي عزلت الحزب الشيوعي عن الأحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية وأصبح إقامة الجبهة معها "أمراً مستحيلاً" على حد تعبير كامل الجادرجي في رده على مشروع الحزب للجبهة، الذي قدمه لتلك القوى والأحزاب ونشر في جريدة "طريق الشعب" في شباط 1967، والذي لم يكتف في طرح شعار الحكومة الائتلافية المؤقتة التي تنهي الدكتاتورية العسكرية وتقيم الحكم على أسس ديمقراطية دستورية، وإنما أكد في مشروع البرنامج المقدم للأحزاب الأخرى على الثورة الدائمة؟! فجاء فيه: "إن الثورة الوطنية الديمقراطية التي نواجهها هي من غير نمط وطبيعة ثورة 14 تموز 1958، إنها أعمق محتوى ومضموناً يحقق انتصارها مقدمات الثورة الاشتراكية وهي لن تقف أو تراوح بل ستسير قدماً نحو الثورة الاشتراكية... الخ. ويلقى الجادرجي على ذلك بالقول: "لا نعتقد بأن أي فئة سياسية توافق على الدخول في مثل هذا الائتلاف لأننا لا نعرف قوى سياسية تقبل بانئتلاف من هذا النوع يكون ممهداً لتولي الحزب الشيوعي السلطة في البلاد.. ولا نرى أي أساس واقعي لتوقع واضعي الكراس [مشروع البرنامج] أن يساعدهم الآخرون بهذا الشكل للوصول إلى أهدافهم الذاتية" ³⁹⁷، وجراء هذه السياسة بقيت القوى الوطنية والديمقراطية مبعثرة، وتبددت بوادر النهوض الجماهيري، مع انشقاق الحزب وعودة البعث ثانية للحكم في 17-30 تموز 1968.

لنعد إلى النقد الذاتي، فإلى جانب الأمثلة التي ذكرناها أعلاه، فقد مارست (ل.م) في اجتماعها الكامل في تموز 1959 نقدا ذاتياً، بصرف النظر عن مدى دقته، هو أشهر من نار على علم في تاريخ الحزب الشيوعي والعراق، وسُمي لاحقاً لقساوته بـ"الجلد الذاتي". وهذه الأدلة تؤكد بأن الحزب لم يكن يكتفي بـ"التمجيد الذاتي"،

³⁹⁶ - زكي خيري، مصدر سابق، ص، 269. الخطوط غير موجودة في الأصل.

³⁹⁷ - زكي وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 480 وما يليها. أقوال الجادرجي مثبتة في هذا المصدر، ونقلها الكاتبان من وثيقة تحمل العنوان التالي: "مناقشة تاريخية وسياسية حول الائتلاف الوطني واقتراحات الحزب الشيوعي ودور الطبقة العاملة والحزب الشيوعي في الحركة الوطنية". (جاسم)

ولم يكن يردد دائما "ولا تزال سياستنا محتفظة بكامل صحتها وصوابها" خلال تاريخه قبل عام 1967، خلافاً لما جاء في أقوال زكي خيري المذكورة أعلاه.

أرجو أن يعذرني القارئ لهذا الاستطراد، فإن موضوعي هو نقد كتاب سباهي وليس كتاب خيري ، وقد اضطررت لذلك إنصافاً للتاريخ، ليس إلا.

الفصل الثامن عشر

كيف تعامل الحزب الشيوعي العراقي مع انقلاب حزب البعث
الثاني؟

يتناول الكاتب عزيز سباهي سياسة الحزب ومواقفه وتجربة تحالفه مع حزب البعث، في استيلائه الثاني على السلطة، في سبعة فصول. وتغطي هذه الفصول ما يقرب من مئة صفحة تلقي الضوء على عقد ونيّف من السنين. تبدأ هذه الفصول بعنوان " كيف واجه الحزب الشيوعي العراقي انقلاب البعث الثاني؟" وتنتهي بـ"الجبهة تلفظ أنفاسها أخيراً". وسنحاول إلقاء الضوء على أبرز محطات هذه الفترة، وتقلباتها المثيرة للجدل.

عانى حكم الأخوين عارف من أزمة سياسية لم تستطع حلها كل التغييرات والتبدلات التي أجريت على حكومات تلك الحقبة. وكان في أساس تلك الأزمة، على حد تعبير الحزب: "وجود نظام عسكري رجعي يعتمد الدكتاتورية والاستبداد أسلوباً في الحكم، وينتهج سياسة القمع والإرهاب ضد الشعب وقواه الوطنية، وينطلق من مواقع الشوفينية والعدوان والتكرار الفظ لحقوق الشعب الكردي القومية، ويُطبق سياسة الإفكار والتجويح ضد الجماهير الكادحة، ويُشيع الفوضى والخراب في اقتصاد البلاد، ويُساوم على المصالح والثروات الوطنية، ويخون مبادئ النضال القومي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية"³⁹⁸.

كان رئيس الجمهورية، عبد الرحمن عارف، كما يشير سباهي، شخصية ضعيفة، حملته المصادفات إلى هذا المنصب بعد مقتل أخيه عبد السلام عارف. وقد زادت في ضعف موقعه، الانقلابات التي توالى من أجل الإطاحة به من جانب عارف عبد الرزاق وغيره. وقد يسّر فشل هذه الانقلابات الفرصة لعدد من الضباط المكلفين بحماية القصر، والمساهمين في إفشال تلك الانقلابات، للصعود، وتعزيز مراكزهم ودورهم في الحياة السياسية للبلاد، وتحوّلهم إلى قوة لها وزنها في تغيير الحكومات. وكان أغلب هؤلاء الضباط من محافظة الأنبار. وقد شكلوا وأنصارهم كتلة أطلقت على نفسها اسم "حركة الثوريين العرب". وكانت نواة هذه الكتلة تتألف من عبد الرزاق النايف وإبراهيم عبد الرحمن الداود وسعدون غيدان. وتلقى هؤلاء الثلاثة الدعم من رجل النظام العسكري الزعيم سعيد صليبي وصحبه. وشغل الثلاثة مناصب حساسة في بنية النظام، فقد كان النايف يسيطر على شبكة الاستخبارات العسكرية، ووقف الداود على رأس الحرس الجمهوري، أما غيدان فكان يقود كتيبة الدبابات الملحقة بالحرس الجمهوري³⁹⁹.

ويرى عبد الرحمن عارف، كما يشير بطاطو الذي أجرى معه لقاءً في 6 شباط 1970، إن النايف لم يكن أكثر من أداة أغراها المال. وهو يعتقد أن شركات النفط الرئيسية العاملة في البلاد، والقوى التي تقف خلفها، كانت قد سعت، منذ منح العقد

³⁹⁸ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 84 الهامش رقم 102.

³⁹⁹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 84. راجع كذلك بطاطو، مصدر سابق، ص

لـ"إيراب" (شركة نفط فرنسية) والتوصل إلى تفاهم مع الاتحاد السوفييتي حول المساعدة التقنية لتطوير حقل نفط الرميثة الشمالي، إلى البحث عن عملاء يعملون على إسقاطه. ويستطرد عارف قائلاً إن حرمان شركة "بان - أمريكان" من الحصول على امتياز الكبريت قد شكّل بنداً آخر سجلوه على حسابه. وفي النهاية وجدوا أن النايف هو الرجل الذي يحتاجون إليه: " اشتروه من خلال العربية السعودية بواسطة الوسيط بشير الطالب، الملحق العسكري في بيروت والقائد السابق للحرس الجمهوري، وناصر الحاني السفير العراقي في لبنان. وأكد عارف أنه يقول هذا عن معرفة وليس بناء على مجرد الشكوك"⁴⁰⁰.

يشير الكاتب سباهي إلى عوامل أخرى، مُستقاة من أدبيات الحزب، دفعت ضباط القصر للتحرك عندما يقول: "إزاء تدهور أوضاع الحكم، وخشية تصاعد النهوض الثوري، وتزايد الميل لدى القوى الوطنية نحو العمل المشترك لتغيير الوضع السياسي والإتيان بحكومة ائتلافية، تحركت الدوائر الاستعمارية والرجعية لأخذ زمام المبادرة وإحباط هذا النهوض..."⁴⁰¹. وبصرف النظر عن مدى دقة بعض هذه التقديرات والمعلومات، فإن ما يجمعها مع معلومات عبد الرحمن عارف هو أن الدوائر الاستعمارية كانت وراء تحرك ضباط القصر، الذين وجدوا بعد التحري عن حلفاء، ضالتهم في حزب البعث - الجناح اليميني - الذي كان ضعيفاً في الجيش لأن معظم عسكرييه محالين على التقاعد. كان حزب البعث معزولاً عن الأحزاب والقوى السياسية، فغامر وانخرط في مشروع الانقلاب، الذي أزاح بسهولة رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في 17 تموز 1968، في غياب حارس النظام الأول الزعيم سعيد صليبي الذي كان مريضاً ويجري فحوصات في لندن. وفي 30 منه، تخلص حزب البعث من حلفائه، مستغلاً سفر إبراهيم الداود وزير الدفاع في مهمة رسمية إلى الأردن. وهكذا سيطر حزب البعث ثانية على الحكم. ومر الانقلاب دون أن يحدث أي رد فعل سواء في الداخل أم في الخارج.

وعد الانقلابيون في بيانهم الأول الشعب بالسير على سياسة مكافحة الاستعمار والتمسك بالتضامن العربي، وأكدوا أن حكمهم جاء رداً على نكسة الخامس من حزيران وإنهم عازمون على حل القضية الكردية سلمياً والاستجابة لمطالب الأكراد القومية. وبشّر الانقلابيون الشعب بسياسة الانفتاح على القوى الوطنية والتقدمية وطي صفحات الماضي السلبية. وجرى التأكيد على ذلك مرة أخرى في بيان رئيس الجمهورية في 30 تموز 1968 بعد نجاح الانقلاب التكميلي الذي دعا فيه القوى الوطنية للمشاركة في مسؤولية الحكم⁴⁰².

موقف الحزب من الانقلاب

⁴⁰⁰- راجع بطاطو، مصدر سابق، ص 390.

⁴⁰¹- عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 84 وما يليها.

⁴⁰²- راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 501.

تريث المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في الإعلان عن موقف محدد من الانقلاب والسلطة الجديدة، ولم يستجب لطلب رفع شعار إسقاط السلطة فوراً. وبشرت قيادة الحزب في إجراء مشاورات واسعة مع القوى والأحزاب السياسية، قبل عقد الاجتماع الطارئ للجنة المركزية (حضره كاتب هذه السطور) في 29 تموز 1968. اطلع الاجتماع على ما لدى قيادة الحزب من معلومات وتقارير، وبعد مناقشة الموقف صدر عن الاجتماع بيان لا يتسم بالعداء ولا بالود إزاء السلطة الجديدة. وطرح البيان عليها المطالب المهمة والملتزمة ليمتحن مدى صدق وعودها وشعاراتها التي أعلنتها للشعب. وكانت أبرز تلك المطالب هي: حل مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي وإزالة آثار مصادرة الحريات والإرهاب عن الجماهير والأحزاب الوطنية، وإعلان العفو السياسي العام وإنهاء الفترة الاستثنائية ونقل البلاد إلى الحياة الدستورية الديمقراطية، وإيداع السلطة إلى برلمان منتخب من الشعب. وحل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً والاعتراف بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي، وانتهاج سياسة نفطية وطنية وحل مشاكل الشعب المعيشية.

جاء موقف اللجنة المركزية هذا بناء على الوجه الجديد الذي جاء به حزب البعث، وعوده للشعب في بيانه الأول، كما مر بنا تواتراً. ولهذا الموقف خلفيات أخرى جديرة بالذكر وهي:

أولاً، على أثر هزيمة 18 تشرين الثاني 1963، التي مني بها حزب البعث، كسلطة وتنظيم، وتشتت شمله، ساد في هذا الحزب شعور بالإثم أدى إلى أن ينتقد نفسه في مؤتمره القومي السادس على تواطنه مع الامبريالية وإيغاله في معاداة الشيوعية وتفريطه بالتضامن العربي. وتبنى شعار الجبهة الوطنية بديلاً عن الحزب القائد.

ثانياً، جرى لقاء بين الكادر المتقدم في الحزب الشيوعي العراقي، الشخصية المعروفة المحامي مكرم الطالباني (*⁴⁰³) وأحمد حسن البكر قبل الانقلاب بأكثر من شهر، بناء على طلب حزب البعث. تحدثت البكر في اللقاء عن ضرورة طي الصفحات الحزبية في ماضي العلاقة بين الحزبين. وذكر بأن أخذ السلطة الآن في متناول حزب البعث، ولكنه لا يريد تكرار الماضي والصراع بين القوى الوطنية، وينشد التعاون والمشاركة ويطلب جواباً على ذلك. وقد ناقشه مكرم ولم يعطه موقفاً محدداً. لقد اطلعت شبكة من كادر الحزب الشيوعي على مضمون اللقاء. ودارت مناقشات حوله، وكان الرأي السائد هو رفض التعاون. التزم الحزب الشيوعي بموقف السكوت ولم يعط جواباً.

⁴⁰³ - * مكرم الطالباني، أصبح وزيراً للري، كأحد ممثلي الحزب الشيوعي في حكومة البعث، ولم يكن آنذاك عضواً في اللجنة المركزية، كما جاء في الصفحة 87 من كتاب سباهي الثالث. (جاسم)

ثالثاً، قبل اجتماع اللجنة المركزية (ل.م) التقى مكرم ثانياً بالبكر، بناء على طلب الأخير، وهذه المرة في القصر الجمهوري. فهنا مكرم البكر على نجاح العملية. ومما قاله البكر في هذا اللقاء: "كان يرغب في أن يدخل القصر وحزب البعث على يمينه والحزب الشيوعي على يساره". وأكد على ضرورة التعاون، وفتح حوار بين الحزبين. وأجابه مكرم، كيف يمكن فتح الحوار ورفاقنا يملأون السجون؟ وفي نفس هذه الفترة تم لقاء آخر مع قيادة البعث، ممثلة في عبد الله سلوم السامرائي الذي قال: إنهم مقدمون على حسم الوضع مع جماعة الناييف، وعرض أيضاً مسألة تعاون الحزب الشيوعي ومساهمته في الحكومة. ومن الجدير بالملاحظة أنه عندما جرى تقييم سياسة الحزب، لاحقاً، هذا التقييم الذي أقر من قبل المؤتمر الرابع عام 1985، بعد أن نوقش داخلياً وأقر في اجتماع اللجنة المركزية عام 1984، و صدر في كراس تحت عنوان "تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 - 1979، لم يكن هناك أي اعتراض على الموقف المذكور، رغم أن التقييم وضع في أجواء ردود الفعل وخيبة الأمل الحادة التي كانت تهيمن على الجميع، ولكن التقييم خطأ مواقف أخرى للجنة المركزية، سنتناولها لاحقاً⁴⁰⁴.

وقد جاءت خطوة النظام الجديد بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإلغاء سجن نقرة السلطان وإعادة المفصولين المدنيين إلى وظائفهم وأعمالهم، وتعيين العسكريين المفصولين في وظائف مدنية، لتدعم الخط السياسي الذي أقره اجتماع (ل.م) الطارئ. وبعد شهر من الاجتماع المذكور، صدرت "طريق الشعب"، جريدة الحزب المركزية السرية. ورحبت في مقالاتها الافتتاحية بخطوة إطلاق سراح السجناء السياسيين، ولكنها أكدت في ذات الوقت على أن المشكلة تتطلب ما هو أوسع، إذ تتطلب إعلان العفو العام الشامل الفوري. وقالت الجريدة بوضوح " إن تعويل حزب البعث (الحاكم) على تحالفه مع غلاة العسكريين المهيمنين على القوات الضاربة في الجيش، وعلى توزيع المراكز الحساسة في الأجهزة الإدارية والبوليسية على أعضائه وأعوانه، لن يُغير من طبيعة الحكم الدكتاتوري مهما ردد من كلمات كالثورة والاشتراكية والديمقراطية الشعبية... الخ. وانتقدت المقالة هيمنة الحكومة على الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى، وتسخيرها لخدمة الحزب الحاكم وحده. وانتقدت الأجهزة المذكورة كذلك على موقفها من الانتخابات ومن أهمية الحياة البرلمانية... وانتقدت المزاعم التي تضع قيادة الحزب الحاكم بديلاً عن المجلس الوطني المنتخب كأداة للسلطة. وأبدت المقالة امتعاضها من تمجيد انقلاب شباط الدموي في 1963. وفي الوقت الذي أشارت فيه المقالة إلى وستراتيج

⁴⁰⁴ - راجع في موقف الحزب غداة انقلاب 17 تموز 1968، عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 87 وما بعدها. راجع كذلك رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 93 وما بعدها. راجع أيضاً باقر إبراهيم، مصدر سابق، ص 149 وما يليها.

الحزب - الحكم الديمقراطي الثوري وآهلية الطبقة العاملة لقيادته - فقد دعت إلى الجبهة والحكم الائتلافي" ⁴⁰⁵.

بعد أربعة أشهر من الانقلاب، كما يذكر سباهي، (الصحيح ثلاثة أشهر، وتحديدًا في أواسط تشرين الأول 1968) عقدت (ل.م) اجتماعاً كاملاً لدراسة الوضع السياسي، وأصدرت بياناً أكدت فيه ثانياً على تصوراتها السابقة عن الحكم وطبيعته والمهمات المطروحة عليه. وكررت في هذا البيان أيضاً، عزم الحزب على "مواصلة النضال من أجل حكومة ائتلافية وطنية ديمقراطية، تمثل إرادة القوى المتحالفة في الجبهة الوطنية، باعتبارها السلطة السياسية القادرة في الوقت الحاضر على تحقيق الأهداف الملحة التي يطالب بها الشعب. وجاء في البيان " إن أهم مبدأ يتمسك به حزبنا في حالة الائتلاف مع أي حزب أو أحزاب أخرى هو مبدأ استقلالية حزبنا الطبقية ولا يبقى أي معنى للائتلاف مع أي حزب لا يعترف بحق حزبنا في المشاركة في حكومة ائتلافية حقاً، وفي ممارسة العمل السياسي العلني، وحرية في إصدار الصحف مع إلغاء الأوضاع الاستثنائية والمؤسسات والقوانين المعادية للديمقراطية كافة... وأكد البيان " على أن تبني أطراف الجبهة لمهامها من جانب أي حزب سياسي لا يمكن أن يعني تخليه عن برنامج الحزبي أو إستراتيجيته بأي حال من الأحوال وإلا تحولت الجبهة إلى "الحزب الواحد... الخ" ⁴⁰⁶.

يُعلق سباهي على ما مر بالقول: " يُفهم من هذا، أن (ل.م) للحزب الشيوعي العراقي هي التي بادرت للحديث عن العمل الائتلافي، وإنها طرحت الأمر بتكرار ملحوظ، وعن قناعة مبدئية وسياسية، وسارت فيه إلى حد وضعه في جدول العمل. وكان الأمر نابعاً عن قناعتها الذاتية، وبررت سعيها..". ويذكر سباهي تبريرات اللجنة المركزية ويعود ليناقشها قائلاً: "لا ريب أن (ل.م) قد أعارت أهمية كبيرة للدور الذي لعبه نشاط الجماهير والضغط الذي تحدثه مطالباتها، وأن الحزب الحاكم لم يغفل هذا الأمر. وبالفعل فإنه قد دخل ميدان المنافسة استناداً إلى ما توفره له السلطة من إمكانيات هائلة. كما أعارت (ل.م) أهمية جدية لما يُحدثه تعاون القوى الوطنية، وتكتلها وراء مطالب مشتركة وفي نشاطات موحدة. وإنها أخذت في الحسبان ما طرأ على تفكير بعض قادة النظام وقواعد الحزب الحاكم، سواء بفعل فشل تجربته الأولى في الحكم، أو بتأثير الصراعات الأيديولوجية التي دارت في حزب البعث منذ المؤتمر القومي السادس في دمشق، أو بتأثير نكسة حزيران 1967".

⁴⁰⁵ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 91 - 93. والهامش رقم 115. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 503 وما يليها.

⁴⁰⁶ - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 503 وما يليها. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 95.

ويواصل سباهي لي طرح التساؤلات التالية: " ولكن هل كان لهذه التصورات ما يبررها كلية، وهل كانت ادعاءات قادة الحزب الحاكم صادقة فعلاً؟ ألا تدفع طريقة وصوله إلى الحكم، والأساليب التي اتبعها للتخلص من شركائه في السلطة، إلى الشك فيه. أضف إلى هذه، أن هناك قناعة عامة بأنه كان يمينياً معادياً للشيوعية.. أفلا تدفع كل هذه إلى التعامل معه بحذر أكبر والتريث حتى تطمئن الجماهير إلى سياساته؟⁴⁰⁷ .

إذا تحدثنا في إطار وعينا والظروف الراهنة، فإنني أرى أن تحالف أي حزب سياسي مع حزب حاكم في نظام لا يقوم على أسس ديمقراطية مؤسسية، هو خطأ مبدئي يقوم به الحزب غير الحاكم، لا لعدم توفر تكافؤ الفرص فحسب، بل لتعذر ضمان استقلاله السياسي والتنظيمي والفكري وهو مبدأ أساسي في أي تحالف. أما إذا تحدثنا ضمن إطار تلك الظروف، وتحديدًا منذ النصف الثاني من عام 1968 وضمن أيولوجية الحزب وإستراتيجيته والتزاماته الوطنية والعربية والأممية آنذاك، فالأمر مختلف تماماً، فهنا ينبغي البحث عن السياسات والمواقف الأفضل ضمن تلك الظروف. وانطلاقاً من هذا، لدي الملاحظات التالية على تعقيب وتساؤلات سباهي:

إن المبادرة إلى طرح فكرة التعاون والاشتراك في الحكومة كانت من قبل حزب البعث قبل الانقلاب وبعده، كما مر بنا، وكانت تلك المشاركة في مفهوم البعث، هي منح الحزب بعض المقاعد الوزارية. ولم يقتصر هذا المفهوم على حزبنا فحسب، بل شمل جميع الأحزاب والقوى المدعوة للمشاركة. ولم تطرح الدعوة للمشاركة في الكواليس فقط، وإنما في وسائل الإعلام وتصدرتها منشآت الصحف أحياناً، كما جرت الإشارة إلى ذلك في البيانين الأول والتكميلي للانقلاب، كما مر بنا. ولم يكن من المناسب سياسياً لحزب يطمح أن يلعب الدور الطليعي في الحركة الوطنية إن لم نقل الدور القيادي، الاكتفاء بالرفض فقط، فذلك من مصلحة البعث سياسياً على الصعيد الوطني والعربي والأممي. لذلك عندما رفض الحزب دعوة البعث بالمشاركة، بين أسباب ذلك وطرح البديل الصحيح في بيان (ل.م)، موضوع بحثنا، والذي كان قبوله، رغم منطقيته، من قبل حزب البعث مستحيلاً، على الوجه التالي: "إن دخول ممثلين من مختلف الأحزاب السياسية في حكومة تخضع لهيئة يسيطر عليها كبار الضباط المهيمنين على زمام القوات المسلحة، وهيئة هي "مرجع السلطات" أي السلطة الفعلية في الدولة شأن "مجلس قيادة الثورة" لن تكون سوى صورة ممسوخة للحكومة الائتلافية، فالإرادة الفعلية للجبهة المتحدة يجب أن تكون حكومة ائتلافية تمارس الحكم فعلاً وتمثل جميع الأطراف الأساسية في

⁴⁰⁷ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 93 وما يليها.

الجبهة على أساس التكافؤ" ⁴⁰⁸. وكان قبول ذلك من قبل حزب البعث هو في عداد المستحيلات.

وهكذا أعاد الحزب الشيوعي الكرة إلى ملعب البعث، وكان موقفه مفهوماً ومقبولاً داخل الحزب والجمهير المحيطة به ولدى القوى والأحزاب السياسية الأخرى، لتأكدهم من رفض حزب البعث مبدأ التكافؤ. أما بالنسبة للجنة المركزية فمع قناعتها بضرورة تعاون وتحالف جميع القوى المعادية للامبريالية ولكبار ملاكي الأرض لإنجاز المهام الوطنية والديمقراطية، فقد كانت على قناعة تامة بأن طرحها مبدأ التكافؤ في التحالف مرفوض جملة وتفصيلاً من قبل حزب البعث الحاكم. باستثناء تيار معتدل في هذا الحزب كان مستعداً لمناقشة ما طرحه الحزب الشيوعي، وكان من أبرز ممثليه عبد الخالق السامرائي (*⁴⁰⁹). والطريف في الأمر أن سباهي الذي يقول في تساؤلاته أعلاه: "أفلا تدفع كل هذه إلى التعامل معه (حزب البعث) بحذر...؟ يذكر بعد أربع صفحات، مستنداً على نفس بيان (ل.م) ما يلي " ... تعامل الحزب الشيوعي العراقي مع النظام في تلك الفترة باحتراس شديد. إذ توصل إلى أنه يتعامل مع قوة سياسية لا تقيم وزناً للتعامل الديمقراطي مع الآخرين. وكانت (ل.م) على كل الحق حين توصلت حتى في وقت مبكر (تشرين الأول 1968) إلى "أن حزب البعث الحاكم، ليس مستعداً الآن لإطلاق حرية النشاط الحزبي للقوى الأخرى، دون الاعتراف بالزعامة السياسية له" ⁴¹⁰.

إجراءات متناقضة وخبیثة

408 - زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 505.
409 - * أورد الرفيق عادل حبه معلومات موثقة عن هذا التيار في مقاله المنشور على المواقع الالكترونية في 27 آذار 2007 بمناسبة الذكرى 73 لتأسيس الحزب الشيوعي العراق، ومما جاء فيه: " لقد أعتقل عبد الخالق السامرائي في ما سمي بمؤامرة كزار في تموز عام 1973، وهي في الحقيقة مؤامرة دبرها صدام، وتم الحكم عليه بالإعدام. ولكن على أثر تدخل الحزب الشيوعي الذي أرسل موفداً له إلى البكر وهو الفقيد عامر عبد الله، وتدخل الكثير من الأحزاب العربية والشخصيات السياسية العراقية والأجنبية، تم وقف الحكم بالإعدام وتغييره إلى المؤبد، دون أن يعني ذلك إنقاذ هذا الإنسان العراقي الشريف الذي أعدم لاحقاً. هذه التناقضات داخل البعث والتي كان الحزب الشيوعي يأخذها بنظر الاعتبار كحزب سياسي، هي ليست أوهام بل كان يلمسها كل من له بصيرة في العراق كما وصف هذا الوضع بدقة الأديب والمفكر العراقي المبدع فاضل العزاوي في كتابه المعنون "الروح الحية جيل الستينيات في العراق"، من إصدار دار المدى في عام 1997، وفي الصفحة 250، حيث يورد السيد فاضل العزاوي أسماء شفيق الكمالي وشاذل طاقة وعبد الخالق السامرائي وعبد الله سلوم السامرائي وعزيز السيد جاسم، ويعتبرهم جميعاً، وقد أبيدوا في فترات مختلفة على يد صدام حسين، كتيار مخالف للتيار المتطرف المتشدد في حزب البعث ويقول العزاوي: " كان حزب البعث في تلك الأيام منشطاً بين المتعصبين المتشددين والمنفتحين المستفيدين من تجربة الماضي". خط التشديد غير موجود في الأصل. (جاسم)

410 - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 99.

اتسمت سياسة حزب البعث وإجراءاته بالتذبذب والتناقض في هذه الفترة. ولكن الموقف من الحزب الشيوعي العراقي كان ثابتاً وهو: حصر نفوذه في دائرة محددة، وإعادته إلى داخل تلك الدائرة، ولو بالحديد والنار، في حالة محاولته الخروج منها. فقد تم إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم وأعمالهم، كما مر بنا. وألغيت القرارات المتعلقة بالقبض على عدد من كوادر وأعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وأعلن عن إغلاق سجن نقرة السلطان. وأجيز نشر مجلة "الثقافة الجديدة". وشرعت الحكومة بإقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية. واعترفت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. وعقدت اتفاقيات اقتصادية وفنية مع الاتحاد السوفيتي لمساعدة شركة النفط الوطنية في استثمار الحقول النفطية في شمال الرميثة وأرطوي استثماراً مباشراً، وتطوير عدد من الاستثمارات والفعاليات الأخرى في هذا الميدان.

بالمقابل كانت منظمات الحزب الحاكم بالتعاون مع أجهزته الأمنية تتدخل في شؤون المنظمات النقابية العمالية والاتحادات الطلابية في كليات الجامعات والمعاهد والمدارس، وتزور الانتخابات العمالية والطلابية وانتخابات المعلمين وغيرها، وتعتدي على الفلاحين وتتجاوز على حقوقهم. وكانت "طريق الشعب" مليئة بهذه الأنباء، كما يشير سباهي. وكون حزب البعث جهازاً قمعياً خاصاً، أسماه (جهاز الأمن القومي)، يرأسه الجلاد ناظم كزار وبإشراف صدام حسين المباشر. وكان من أول الأعمال القمعية لهذا الجهاز (عدا الاغتيالات)، المجزرة التي دُبرت في 5 تشرين الثاني 1968 لعمال معمل الزيوت النباتية المضربين، والتي راح ضحيتها عدد من العمال. وبعد أيام، بادرت "عصابات" جهاز الأمن القومي هذا، إلى الهجوم على اجتماع جماهيري، في ساحة السباع في وسط بغداد، نظمه الحزب الشيوعي، احتفالاً بذكرى ثورة أكتوبر. وقد قتل في هذا الهجوم الغادر ثلاثة عمال وهم: وليد الخالدي، وأدور عبد النور، وعبيد البيدر. كما جرح الكثير من المجتمعين.

ومارس الحزب الشيوعي خلال تلك الفترة سياسة قوامها ، دعم خطوات الحكم التقدمية ودفعه لاتخاذ المزيد من الإجراءات في مختلف الميادين من جهة، ولكنه انتقد بشدة سياسة الحكم المعادية للديمقراطية وإجراءاتها الحثيثة للاستئثار بالحكم من الجهة الأخرى. وبقي الحزب الشيوعي يعمل بثبات من أجل إقامة الجبهة الموحدة رغم تجاهل حزب البعث لمشروع ميثاق الجبهة الذي طرحه الحزب الشيوعي في أيلول 1968. وقد لقي المشروع ارتياحاً من جانب القوى الوطنية الأخرى، وسارعت الحركة الاشتراكية العربية، التي كان يرأسها الفقيد فؤاد

الركابي، إلى طرح مشروع ميثاق للجبهة من جانبها. ونشر المشروع في مجلة "الثقافة الجديدة" عند صدورهما في نيسان 1969⁴¹¹.

وانتهج حزب البعث في هذا المجال نهجاً خبيثاً، وكان سرعان ما يوجه ضربة موجعة إلى أية جهة تتعاون مع الحزب الشيوعي في نشاط سياسي معين، بهدف تجريده من حلفائه السياسيين الدائمين والمؤقتين. وهذا ما حصل لفؤاد الركابي لتوقيعه بياناً مع الحزب، في أواسط شباط 1969، عن الحركة الاشتراكية العربية، حول الأوضاع العامة. وقد طالب البيان بوضع حد حاسم لهذه الأوضاع التي تهدد حرية المواطنين وحقوق الإنسان وتصفية جميع مظاهر الإرهاب والقمع السياسي التي يمارسها الحكم ضد الشعب ومنظماته الوطنية والقومية التقدمية وضمان حرية النشاط لها. وقد أعتقل الركابي بتهمة ملفقة. فكتبت "طريق الشعب" الصادرة في حزيران 1969 ما يلي: "إن ما أثار استنكار الرأي العام هو ورود اسم السيد فؤاد الركابي، أحد قادة الحركة الاشتراكية مع هؤلاء الرجعيين المشبوهين"، وقد أعتقل الركابي لاحقاً في السجن وبشكل مثير للشبهات.

وهذا ما حصل أيضاً لبعض ممثلي قوى المعارضة التي وقعت مع الحزب الشيوعي مذكرة إلى رئيس الجمهورية في ربيع 1969، طرحت فيها القضايا السياسية والمعاشية التي يطالب الشعب بحلها، وأكدت بوجه خاص على ضرورة نشر الديمقراطية السياسية، وأهمية تضافر الجهود لمعالجة المشاكل. فقد أعتقل هؤلاء بحجة اشتراكهم في مؤتمر غير شرعي، هو مؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عقد في كردستان، وساهموا فيه وألقوا كلمات تعبر عن وجهة نظر ديمقراطية معارضة. فما أن رجعوا من كردستان حتى اعتقلوا وأمضوا مدة في قصر النهاية مع التعذيب الوحشي كالذي تعرض له الدكتور رضا حلاوي والمحامي يوسف الحاج ذياب والاقتصادي البارز الدكتور محمد سلمان حسن⁴¹².

وإذا كان الحزب الحاكم قد ألغى سجن نقرة السلطان، فقد فتح "قصر النهاية" ذي السمعة الأسوأ، من جديد، ليزج في دهاليزه كثيراً من معارضيه على اختلاف منظماتهم واتجاهاتهم، وليقضي فيه على العديد منهم بكل وحشية، مثل الشهداء أحمد الحلاق ومتي هندو وهاشم الألووسي وآخرين. وكان هؤلاء الشهداء الشيوعيون الثلاثة قد انضموا إلى المجموعة التي انشقت عن الحزب في عام 1967 وأسهموا في قيادتها. وقد اعتقلوا وزجوا في "قصر النهاية" في إطار الحملة التي شنها النظام البعثي على تنظيمهم في شباط وأذار 1969، بعد أن رفعوا

⁴¹¹ - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 504 وما يليها. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 93.

⁴¹² - راجع د. رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 99 وما يليها. راجع كذلك زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 505 وما يليها. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 100.

شعار إسقاط السلطة وأيدوا الكفاح المسلح لتحقيق ذلك. وفيما انهار آخرون من قادة المجموعة، وقف هؤلاء بصلابة حتى الموت. وشجب الحزب الحملة الإرهابية الشرسة التي تعرضت لها هذه المجموعة وطالب بوقفها وإطلاق سراحهم. وأدان الحزب ما تعرضوا له من تعذيب وقتل⁴¹³.

وقام جهاز الأمن القومي باغتيال الشيوعي المعروف ستار خضير، عضو (ل.م)، وهو يسير في الشارع. وكان ستار خضير مثلاً للبسالة والتفاني والخلق الرفيع. وفي أيلول 1969، اختطف الجهاز المذكور الكادر الشيوعي الجسور، الذي ظل يواصل العمل ومرتبطاً بالركيزة التنظيمية في بغداد خلال الانقلاب البعثي الأول، عضو لجنة منطقة بغداد، عبد الأمير سعيد، وأجهز عليه. وشملت سلسلة الاغتيالات والاعتقالات والتعذيب حتى الموت بعد ذلك، القائد الفلاحي المعروف والشيوعي الباسل كاظم الجاسم، عضو لجنة منطقة الفرات الأوسط، والكادر الشيوعي الجريء والمتفاني، عزيز حميد رشيد، و الشيوعي المقدم مصطفى الظاهر، عضو اللجنة المحلية لمحافظة ذي قار، والشيوعي الجريء محمد حسون الدجيلي، عضو اللجنة المحلية لمحافظة بابل.

هكذا أظهر حزب البعث، كما يذكر سباهي، أن الحكم الذي يفرضه على البلاد يطابق الصورة التي توقعها الحزب الشيوعي في بيان (ل.م) الصادر في تشرين الأول 1968، والذي جاء فيه ما يلي: "...حكم لا ديمقراطي، وفي الجوهر حكم يقوم على الاستئثار والتسلط. وهذا يعني (إذا ما قيّمنا الإجراءات الراهنة في تصفية بعض مظاهر الاضطهاد، وافترضنا المواظبة على هذا النهج بنفس الوتيرة) أن الأمر سيقصر على التخفيف من وطأة وشراسة النظام الدكتاتوري السابق، مع الاحتفاظ بجوهره وهيكله ومؤسساته وسياسته القائمة على تجاهل إرادة الشعب"⁴¹⁴.

اتفاقية 11 آذار 1970

كانت أبرز مسألتين سياسيتين يؤكد عليهما الحزب الشيوعي العراقي يومئذ، كما يشير سباهي إلى ذلك بحق، في مذكراته وصحافته ودعايته بين الجماهير هما تحقيق الديمقراطية السياسية وحل المسألة الكردية على أساس الإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي. واعتبر الحزب هاتين المسألتين هما مسألتان متلازمتان لا يمكن فصلهما، وإن حل المسألة الكردية على أساس الديمقراطية يشكل ركناً أساسياً في السعي من أجل التحالف الوطني العام.

⁴¹³ - راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 96. راجع كذلك د. رحيم عجينة، مصدر سابق،

ص 99.

⁴¹⁴ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 96 وما يليها، والهوامش 119 و 120.

في شباط 1969 قدم الحزب الشيوعي مشروعاً مفصلاً للحكومة لحل المسألة الكردية. وبادر إلى نشر ما يتعلق بالحكم الذاتي في جريدته "طريق الشعب". خُطت المذكرة الحل الوارد في بيان 29 حزيران الصادر في عهد البزاز وكذلك قانون المحافظات المزمع سنه (اللامركزية الإدارية)، وطالب بدلاً من ذلك بـ: "أولاً، الاعتراف الصريح بكيان القومية الكردية وحق تقرير مصيرها ضمن الوحدة العراقية. ثانياً، تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة التي ستمتع بالحكم الذاتي. ثالثاً، تحديد اختصاصات كل من الإدارة الذاتية والحكومة المركزية". وأكدت المذكرة على حق "الأقليات القومية الموجودة في كردستان، كالتركمان والآشوريين والكلدان بالتمتع بمبدأ المساواة، وبسائر حقوقها المشروعة، ولاسيما الحقوق الثقافية والديمقراطية، وحق استخدام لغتها القومية وفتح مدارسها الخاصة"⁴¹⁵.

في إثر توتر الأوضاع في كردستان، تزايد تحرك القوات الحكومية تأهباً للقتال في ربيع 1969، فعاد الحزب الشيوعي الكرّة وقدم في 17 نيسان من نفس العام، مذكرة إلى رئيس الجمهورية وأعضاء القيادة القطرية لحزب البعث، ضمّنها مقترحات عملية من شأنها تخفيف حدة التوتر، على أن تكون الخطوة التالية إعلان الحكومة استعدادها لحل القضية سلمياً عن طريق التفاوض مع قيادة الثورة الكردية. أو أن تدعو الحكومة إلى عقد مؤتمر وطني لإيجاد الحلول التي يتفق عليها الجميع. إلا أن سلطة البعث تجاهلت هذه المذكرة. فبادر الحزب الشيوعي إلى تعبئة الجماهير للتوقيع على مذكرة تطالب بالحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية. غير أن نشاطه هذا لم يلق الرفض من جانب الحكم وحده، وإنما من جانب قيادة الثورة الكردية أيضاً⁴¹⁶. وعلى الرغم من كل ذلك التعسف والعراقيل التي وضعت أمام هذا النشاط، فقد وقّع على المذكرة 18 ألف مواطناً⁴¹⁷.

وفي نهاية المطاف، تراجعت السلطة بعد أن لم يعد أمامها أي مخرج آخر من الوضع الذي وضعت نفسها فيه، وبعد أن أنهكت الحرب قوى البلاد العسكرية والاقتصادية طوال تسع سنوات، بدون أن تتمكن من قهر الشعب الكردي المتمسك بحقوقه المشروعة. وجاء هذا التراجع أيضاً نتيجة لضغط الجماهير لإيقاف اقتتال الأخوة وحل المشكلة سلمياً، هذا فضلاً عن ازدياد الضغط العالمي والعربي على حكومة العراق لحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً وسلمياً. فكانت النتيجة هي التوصل إلى اتفاقية 11 آذار 1970. وكان للجهد الكبير الذي بذله عزيز شريف بشكل شخصي، كما يشير سباهي بحق، وبالاتفاق مع الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي السوفييتي أهمية خاصة في تقريب وجهتي النظر بين الطرفين. لقد أقرت الاتفاقية بقدر كبير من الحقوق القومية للشعب الكردي في كردستان العراق، وفي مقدمتها الحكم الذاتي. وقد رحبت الجماهير في البلاد عامة، وفي

⁴¹⁵ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 101. والهامش 129.

⁴¹⁶ - طريق الشعب، العدد 6، أوائل آب 1969. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 103

⁴¹⁷ - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 522.

كردستان بوجه خاص، بهذه الاتفاقية، وأشادت بها أوساط الرأي العام الديمقراطي في العالم. وامتدحت جريدة "البرافدا" في الاتحاد السوفييتي الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في التوصل إليها. وكان للشيوعيين دورهم المتميز في اللجنة الاستشارية التي تكونت لحل الخلافات والمشاكل التي تنشأ عن تطبيق الاتفاقية⁴¹⁸.

وبدلاً من أن يشكر طرفا الاتفاق الحزب الشيوعي العراقي على الجهد الذي بذله، راح كليهما يجاهر بخصومته للحزب الشيوعي. فشن حزب البعث على الحزب الشيوعي حملة إرهابية واسعة، سنتوقف على أبعادها وعواقبها لاحقاً. أما الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) والذي كانت له علاقات تاريخية ودية بشكل عام مع الحزب الشيوعي العراقي، فقد أخذ ينظر إلى كردستان باعتبارها منطقة نفوذه والتي لا يحق لأحد منافسته فيها. وبدأت جريدته (التأخي) تنشر موضوعات حول اقتسام الهيمنة على النشاط السياسي بذريعة "أن البعث امتداد للحزب الديمقراطي الكردستاني في جنوب ووسط العراق والأخير امتداد للبعث في كردستان"! وأخذ جهاز أمن الحزب الديمقراطي الكردستاني (الباراستن) يمنع المنظمات الحزبية الشيوعية من العمل في بعض المناطق الكردية، مما كدّر العلاقة بين الحزبين.

لكن النكسة الكبيرة التي أصابت العلاقة مع (حدك)، نجمت عن اعتقال 12 عضواً في الحزب الشيوعي العراقي كانوا عائدين من الاتحاد السوفيتي إلى الوطن عبر منطقة زاخو. وتم اعتقالهم وإعدامهم في المنطقة التي يسيطر عليها (حدك) ومسؤوله عيسى سوار. فتوترت العلاقة بين الحزبين وحصلت اندفاعات عاطفية ليست في مصلحتهما، الأمر الذي دفع بالحزب الشيوعي إلى تشكيل وفد لتطبيع العلاقات، وكان في قوام الوفد الفقيد رحيم عجينة والذي يقول: "بدا لي أن ملا مصطفى البارزاني كان حريصاً على أن تكون العلاقة سوية بيننا، في الحدود التي يراها كقيلة لضمان زعامة (حدك) في كردستان. وفي تقديري أن الطموح إلى زعامة الحركة الكردية هو طموح مشروع، ولكن ينبغي أن يتحقق عبر الديمقراطية، أي عبر اختيار الشعب الحر"⁴¹⁹.

أما عزيز سباهي فيعلق على تلك الفترة بالرأي التالي: "لقد كان من شأن تعاون الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكردستاني لو تم بشكل وثيق، ودخولهما بشكل موحد حلبة النشاط السياسي لفرض الحكم الائتلافي في العراق بشكل ديمقراطي، وبالتعاون مع المنظمات والأحزاب الوطنية الأخرى التي كانت تبدي حماسها للأمر، أن يكون ثقلاً خاصاً يرغم حزب البعث على التخلي عن سياسة التسلط،

⁴¹⁸ - راجع زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 522. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق،

ص 103 وما يليها.

⁴¹⁹ - د. رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 113 وما يليها.

ويدفعه إلى السبيل الديمقراطي في الحكم، وتوجيه منحى التطور في البلاد بعيداً عن المصير المأساوي الذي انتهى إليه"⁴²⁰.

اعتقد بأن ما ذهب إليه سباهي من نتائج محتملة لتعاون الحزبين، الشيوعي والديمقراطي الكردستاني، الوثيق آنذاك، هو في عداد الأمنيات، وليس في عداد الإمكانيات الواقعية، خاصة وأن حزب البعث أخذ يعيد النظر في تلك الفترة، كما يشير د. رحيم عجينة، في المنطلقات الفكرية لمؤتمرهم القومي السادس، فعادوا تدريجياً إلى مفاهيمهم السابقة وتشبثوا بفكرة الحزب القائد كمقدمة لفكرة الحزب الواحد. ويحلل عجينة ما ورد في نشرتهم الداخلية " الثورة العربية" ليصل إلى الاستنتاج الصائب التالي: "وعلى هذا يمكن الاستنتاج أن جبهة تحالفية على أساس التكافؤ والمساواة والاستقلالية لم تكن في حسابهم"⁴²¹.

وإذا كان التعاون الوثيق بين الحزبين الشيوعي والديمقراطي الكردستاني لم يمكنه من فرض الحكم الائتلافي في العراق بشكل ديمقراطي، ولم يمكنه أن يرغب حزب البعث على التخلي عن سياسة التسلط، ويدفعه إلى السبيل الديمقراطي في الحكم، ولكن، ألم يكن التحالف الوثيق، الذي يشير إليه سباهي، هو في كل الأحوال، يشكل وضعاً أفضل للحزبين في مواجهة البعث وسياساته بصرف النظر عن مدى وعمق نتائجه الإيجابية المباشرة؟

الحملة الإرهابية (ربيع 1970 - صيف 1971)

يتناول سباهي الظروف التي نشأت بعد الإعلان عن اتفاق الحادي عشر من آذار 1970 لحل المسألة الكردية، فيشير إلى أن البلاد عانت وضعاً خاصاً اتسم بالتناقض. فقد كانت الجماهير الشعبية في المناطق الكردية والعربية، على السواء، تعبّر عن فرحها بإعلان الاتفاق، وتوقف القتال بين أبناء الوطن الواحد. وكانت الجماهير ترى في ذلك انتصاراً للحركة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني ولسياسة الحزب الشيوعي العراقي وكفاحه من أجل تحقيق أمان الشعب الكردي. وقد عبرت الجماهير الشعبية عن ذلك في مظاهراتها العفوية في مساء 11 آذار 1970. وفيما كانت القوى السياسية تأمل أن يكون هذا الاتفاق خطوة نحو ائتلاف القوى الوطنية، كانت في المقابل، وفي ذات الوقت، تتصاعد حملة الحكومة وأجهزتها القمعية ضد الحزب الشيوعي العراقي، خاصة وأن حزب البعث لم يتمكن من تجيير الانتصار لحسابه. لأن الرأي العام الداخلي والخارجي كان يعرف أن ما تحقق هو ليس من صلب سياسة هذا الحزب.

⁴²⁰ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 105. الخطوط غير موجودة في الأصل.

⁴²¹ - د. رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 100. تصحيح رقم المؤتمر يستند أيضاً إلى عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 120 وما يليها.

كانت باكورة هذه الحملة الإرهابية الحكومية اختطاف الكادر الحزبي المتقدم الرفيق محمد الخضري في وضح النهار، وذلك في يوم 20 آذار وهو في طريقه إلى كازينو صدر القناة ببغداد لحضور الحفل الذي أقيم من قبل مجلس السلم والتضامن بمناسبة صدور بيان 11 آذار. وقد عثر عليه في اليوم التالي مقتولاً في سيارته المتروكة في طريق بغداد - بلد، وقد اخترقت جسمه 18 رصاصة وعلى جسده آثار التعذيب. وتجمّع الشيوعيون وأنصارهم في ساحة الميدان في قلب بغداد في يوم 21 آذار، عيد نوروز، للمشاركة بمسيرة دعماً لبيان 11 آذار. تصدرت المسيرة مجموعة من قادة الحزب المعروفين، فما كان من أزام النظام إلا أن عزلوا القيادة وفرقوا التجمع بالهراوات ومزقوا الشعارات وجرح عدد من المتظاهرين. وتوالت بعدها الاعتقالات في بعض المحافظات. ففي محافظة واسط اعتقل في مدينة الكوت وحدها 150 شخصاً. وفي النعمانية 120 شخصاً. وامتدت الاعتقالات لتشمل أفضية الصويرة والحي والموفقية. وشملت الاعتقالات والملاحقات قرابة 400 شيوعي وصديق للحزب في محافظات الفرات الأوسط. وأعتقل الكادر الفلاحي المعروف كاظم الجاسم، عضو لجنة منطقة الفرات الأوسط، والكادر الحزبي المتقدم عزيز حميد، خريج معهد كارل ماركس للاقتصاد في بلغاريا، في آب من نفس العام. وكان هناك قلق جدي على حياتهما فقد كانا بيد الجلادين ناظم كزار وصادم حسين⁴²².

في تموز 1970 انعقد المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد أُلقيت فيه كلمات من جانب ممثلي كل القوى السياسية المدعوة إليه، وبينهم كريم أحمد عضو المكتب السياسي، ممثلاً للحزب الشيوعي العراقي. أجمعت الكلمات على انتقاد حزب البعث الحاكم وأساليبه التعسفية. ورد حزب البعث على الانتقادات التي وجهت إليه بحملة صحفية عنيفة لمدى أسبوع، وتوجّهها بنشر عدد من الشروط في جريدته "الثورة" في 10 تموز 1970، التي قال إنها موجبة لعقد أي جبهة موحدة. وكان في مقدمتها أن تبادر الأطراف الوطنية إلى تقييم حزب البعث باعتباره حزباً ثورياً وحدوياً اشتراكياً ديمقراطياً. وطالب البعث بتقييم انقلاب 17 تموز باعتباره ثورة، واشترط أن يصار إلى الاعتراف بالدور القيادي لحزب البعث على صعيد الحكم والجبهة والمنظمات... الخ.

فندّ الحزب الشيوعي العراقي في جريدته "طريق الشعب" في عددها الصادر في الأول من آب 1970 الأسس التي بني عليها حزب البعث شروطه، وسماها "شروط البعث التعجيزية للجبهة"، وقال: "إننا لا نتجنى على الحقيقة والواقع إذا قلنا: إن الشروط التي يطرحها البعث كأساس لإقامة الجبهة لا يمكن أن تحظى بتأييد الحزب أو منظمة وطنية في العراق بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتحالف

⁴²² - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 108. ورد اسم جواد عطية ضمن المعتقلين في هذه الفترة في كتاب سباهي، وهذا غير صحيح، فقد اعتقل في نهاية نيسان 1971، وقد ساهم في المؤتمر الوطني الثاني (1970) مندوباً عن محلية الكوت. (جاسم)

مع البعث على أساس اتفاقية 11 آذار 1970، ويطمح إلى جعل هذا التحالف (قاعدة رئيسية للجبهة) ويتطلع إلى توسيعها وتعميقها كي تضم جميع الأحزاب والهيئات الوطنية في العراق". وعاد الحزب الشيوعي وكرر في رده الطويل الذي غطى عدداً كاملاً من جريدته، إن "أي حزب من الأحزاب السياسية المتحالفة غير مطالب بالتخلي عن أيديولوجيته التطبيقية وبرامجه الإستراتيجية... إن الاستقلال الفكري والتنظيمي والسياسي، وحتى النشاط العملي والأيدولوجي المستقل لجميع الأحزاب والقوى السياسية المتحالفة، هو مبدأ يجب مراعاته في أي تحالف يراود له الحد الأدنى الضروري من الدوام والتماسك". وأختتم الحزب مناقشته بالمطالبة بإلغاء تلك الشروط⁴²³.

المؤتمر الوطني الثاني

في ظل هذه الأوضاع السياسية الصعبة، وبالرغم من عدم توقف الحملة الإرهابية وصعوبات ظروف العمل السري القاسية، انعقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي، الذي طال انتظاره، في نهاية آب وبداية أيلول 1970، على سفح جبل كاروخ في منطقة بالك في كردستان العراق، وتحت الحراسة المسلحة للأنصار الشيوعيين. حضر المؤتمر (102) مندوباً، وكان من المفروض أن يحضره كل من ستار خضير ومحمد الخضري وكاظم الجاسم وعبد الأمير سعيد، وشارك في المؤتمر عدد من أعضاء الحزب كمراقبين. وسبق انعقاد المؤتمر كونفرنسات محلية ومؤتمر لمنظمة الحزب في إقليم كردستان، وقد ناقشت بشكل خاص مشروع برنامج الحزب، وثبتت مقترحاتها وملاحظاتها، وانتخب مندوبيها إليه. كانت فقرات جدول عمل المؤتمر الرئيسية تتكون من مناقشة وإقرار كل من: التقرير السياسي وبرنامج الحزب وتعديلات على النظام الداخلي. وتحديد عدد أعضاء اللجنة المركزية وانتخابها. وقد استمرت أعماله ثمانية أيام وعقدت فيه عشر جلسات. وكان المؤتمر حيويًا وحافلاً بالمناقشات الجديدة، وأطلق عليه اسم هندرين، تمجيداً للمعركة الهامة التي خاضها الأنصار الشيوعيون في الستينيات من القرن الماضي، في المنطقة ذاتها، وحققوا فيها نصراً كبيراً على القوات الحكومية⁴²⁴.

ولخص سباهي في مؤلفه التقرير السياسي للجنة المركزية الذي قدمه إلى المؤتمر الرفيق عزيز محمد سكرتير (ل،م) والذي كان فحواه تضامن - كفاح. وتوقف المؤتمر عند السياسة التي سار عليها الحزب تجاه حكم البعث والقائمة على معارضة "نهج الحكومة المعادي للديمقراطية والشيوعية ولاضطهادها الأحزاب المعارضة الوطنية، أي كانت، ولانتهاكاتها حقوق الإنسان وكرامته، ولمظاهر

⁴²³ - راجع عزيز بساهين مصدر سابق، ص 100. والهامشين 127 و128. راجع كذلك كريم

أحمد، حول مؤتمر (حدك). مصدر سابق، ص 199 وما يليها.

⁴²⁴ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 115 - 117.

الشوفينية والتعصب القومي والطائفي" وأكد الحزب في ذات الوقت "إننا سنؤيد وندعم أي إجراء تقدمي، أو أي موقف تقدمي ضد الاستعمار والإقطاع والرجعية تقفه السلطة... وحذر السلطة من أن استمرار نهج القمع ونحر الديمقراطية من شأنه أن يضع الحكم فريسة بيد الرجعية وأعوان الاستعمار". ووجه الحزب نقده إلى سياسة تبعيث الدولة وأدان استحداث أجهزة قمع جديدة وتصعيد الإرهاب والاحتلالات ضد الحزب الشيوعي والأحزاب الوطنية الأخرى. وانتقد تركيز السلطة بيد مجلس قيادة الثورة والقوانين التي تحد من حرية المواطنين، وطالب بالعودة إلى الحياة الدستورية⁴²⁵.

ارتفعت في المؤتمر أصوات كثيرة تعارض أي تحالف مع البعث الحاكم، بسبب مواقفه السابقة، وبسبب معاداته للحزب وحملته الإرهابية الأخيرة ضده. وجواباً على تساؤل تقرير (ل،م) أي الطريقين سيسلكه الحكم، الطريق الذي سيتطلب من الحزب الشيوعي التضامن معه أم الطريق الذي يؤدي إلى الوقوف ضده، أجاب التقرير "يصعب التكهن". استثمر المعارضون للتحالف مع البعث تعبير "يصعب التكهن"، ووصل الأمر إلى حد الادعاء بعدم جواز استخدام مثل هذا التعبير من قبل حزب ماركسي لينيني. هذا في حين كان التعبير تكتيك سياسي ينسجم مع سياسية الحزب "تضامن - كفاح"، وكثر استخدام هذا التعبير بعد البريسترويكا في الأدب السياسي. على أي حال، لقد حذف المؤتمر هذا التعبير من التقرير. ولكن المؤتمر أقر بعد نقاش طويل ومعتمق وجهة النظر التي تجيز التحالف مع البعث الحاكم على أسس التكافؤ التي تضمن الاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي للحزب، وفق برنامج وطني ديمقراطي تقدمي.

وأقر برنامج الحزب بالأغلبية، بعد مناقشة وإقرار كل فصل على حدة أولاً، وقد تحفظت على وإستراتيج الحزب أقلية، لا تتعدى رؤوس الأصابع رسمياً، وأكثر من ذلك بكثير واقعياً. وكان الشعار على النحو التالي: "جمهورية ديمقراطية ثورية تمثل إرادة الشعب وتلعب في سلطتها الطبقة العاملة وعلى رأسها الحزب الشيوعي بالدور الطليعي والقيادي" وطرح هذا الشعار، بادئ ذي بدء، بالصيغة التالية: "جمهورية ديمقراطية ثورية تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي" وطالبت الأقلية بطرح أكثر مرونة من النص الذي أقر. لقد اقترح كاتب هذه السطور، وكان في الأقلية، البديل التالي: "جمهورية ديمقراطية ثورية تلعب فيه الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي دوراً قيادياً فعالاً".

ومن الجدير بالذكر أنه عند وصول الرفيق عزيز محمد إلى مكان المؤتمر، واجتماعه باللجنة المركزية، تم إطلاع اللجنة المركزية عما دار في لقاء له مع كل من أحمد حسن البكر وصادق حسين بناء على طلبهما عشية توجهه إلى كردستان. وخلاصة ما دار في هذا اللقاء، هو إشارة صدام إلى بيان صادر عن الحزب

⁴²⁵. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 106.

الشيوعي حيث قال: " إنه يظهر النظام إرهابي وقمعي ويذكر أسماء ومعلومات غير صحيحة". دافع الرفيق عزيز محمد عن وجهة البيان وقال: "إنني إذ لا أعرف جميع الأسماء، إلا أنني أعرف اثنين منهم شخصياً بشكل جيد وهما كاظم الجاسم وعزيز حميد. وهنا أتصل صدام هاتفياً بأبي حرب (ناظم كزار) ولم يجده، فوعد صدام عزيز محمد خيراً. وانتهى اللقاء بأن وعد البكر وصادم بفتح صفحة جديدة. وقررت اللجنة المركزية عدم إعطاء أهمية خاصة للموضوع وإخبار المندوبين به عن طريق صلاتهم التنظيمية. ولم يكن لهذه الوعود تأثير على المبادئ والأسس التي كان الحزب يراها ضرورية في التحالف، وقد كررها في وثائق المؤتمر. وفي الوقت الذي رفض المؤتمر شروط البعث للجبهة، فإنه لم يحرم التحالف معه، كما فعل الكونفرنس الثالث، إذا ما توفرت مستلزمات ذلك. ويعتبر هذا القرار أهم قرار سياسي صدر عن المؤتمر. وأخيراً انتخب المؤتمر اللجنة المركزية (426*).

اجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت الرفيق عزيز محمد سكرتيراً لها، وانتخبت إلى

426* - لم يشر سباهي إلى انتخاب اللجنة المركزية والمكتب السياسي وأسمائهم. أما المؤرخ حنا بطاطو فقد أشار بشكل خاطئ إلى قوام (ل.م) التي انتخبها المؤتمر في مؤلفه "العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار"، الكتاب الثالث، الجدول رقم 23 - 5، ص 421. فقد ذكر أسماء ستة رفاق لم يكونوا في قوامها وهم كل من: 1- عبد الأمير عباس 2- جواد كاظم (الصحيح كاظم جواد) 3- نوري عبد الرزاق 4- صفاء الحافظ 5- محمد كريم فتح الله 6 - مكرم الطالباني. في حين لم يذكر بطاطو أسماء تسعة رفاق كانوا في قوامها وهم كل من: 1- شاكر محمود 2- توفيق أحمد 3- سليمان يوسف بوكا 4 - جاسم الحلواني 5- علي حسين البرزنجي 6 - أحمد بانخيلائي 7- عبد الوهاب طاهر (مرشح) 8 - سليم إسماعيل (مرشح) 9 - عدنان عباس (مرشح). أما الآخرون الذين انتخبوا في المؤتمر فهم كل من: 10 - آرا خاجدور 11 - بهاء الدين نوري 12 - ماجد عبد الرضا 13 - مهدي عبد الكريم 14 - عبد الرزاق الصافي 15 - عامر عبد الله (مرشح). ، إضافة إلى الأعضاء الستة في المكتب السياسي المذكورين في المتن، فيصبح المجموع 21 عضواً في اللجنة المركزية.

وبالمناسبة، فقد ارتكب بطاطو خطأ مشابهاً في نفس الكتاب، الجدول المرقم 21-1، ص، 354، والمعنون "أعضاء اللجان المركزية للحزب الشيوعي من آب (أغسطس) 1964 وحتى أيلول (سبتمبر) 1967" فقد ذكر عشرة أسماء لم يكونوا يوماً ما في قوام اللجنة المركزية خلال الفترة المذكورة، وهم كل من: 1- عبد الأمير عباس 2- حسين جواد الكمر 3- جاسم محمد الحلاوي (لم يكن عضواً في الحزب الشيوعي في هذه الفترة!) 4 - بيتر يوسف 5- خضير سلمان 6 - سليم إسماعيل 7- سليم الميرزا 8- زكية خليفة 9- عبد الرزاق الصافي 10- عدنان عباس. في حين لم يذكر ستة أسماء كانوا في قوامها، وهم كل من 1- ستار خضير 2- حميد الدجيلي 3- نزيهة الدليمي 4- حسين سلطان 5- عزيز شريف 6 - جاسم الحلواني. وبناء على ذلك فإن الجدول المرقم 21 - 1 والمعنون "إجمالي المعلومات الحياتية المتعلقة باللجان المركزية للحزب الشيوعي العراقي من تشرين الأول (أكتوبر) 1965 إلى أيلول (سبتمبر) 1967، هو غير دقيق. ومن الجدير بالإشارة، إن كتاب سمير عبد الكريم "أضواء على الحركة الشيوعية في العراق" الجزء الرابع، والذي يتناول الفترة إياها والمكرس للدعاية ضد الحزب الشيوعي، يذكر الأسماء بشكل صحيح بما في ذلك الأسماء الحزبية. ولا غرو في ذلك فوراء صدور هذا الكتاب تقف أجهزة البعث الأمنية. (جاسم)

المكتب السياسي كل من: زكي خيري وكريم أحمد وعمر علي الشيخ وباقر إبراهيم وثابت حبيب العاني (مرشح).

اشتداد الحملة الإرهابية

لم يلتزم أحمد حسن البكر وصادم حسين بوعودهما للرفيق عزيز محمد. فلم يطلق سراح الرفيقيين كاظم الجاسم وعزيز حميد. وتواصلت الحملة الإرهابية وبضراوة أشد بعد بضعة أشهر من انعقاد المؤتمر. وقد حصل ذلك، كما يبدو لي، بعد أن اطلع قادة البعث على وثائق المؤتمر وأعماله، فوضعوا، هذه المرة، تحطيم كل منظمات الحزب هدفاً رئيسياً لهم. لم يرق لقادة البعث تكتيك الحزب ولا إستراتيجته اللذين أقرهما المؤتمر، ولا التقارير التي أقيمت فيه، والتي أدانت السياسة المنافية للديمقراطية التي تتبعها سلطة البعث. ورأى البعثيون في نتائج المؤتمر خطراً على نظامهم ومستقبلهم. ويشير سباهي بحق، إلى أن عقد المؤتمر سراً وبنجاح، وبكثرة المندوبين الذين أسهموا فيه، والترحيب الذي قوبل به لدى الحركة الشيوعية العالمية، قد أثار حنق الحزب الحاكم وأجهزته الأمنية، التي لم تستطع رصده رغم الاستعدادات الكبيرة التي اتخذت تحضيراً له.⁴²⁷

قبل أن تشد الحملة اتخذت اللجنة المركزية التي كانت مجتمعة في أوائل عام 1971 في منطقة بالك - أربيل، والخاضعة لقوة أنصارنا، جملة إجراءات احترازية من بينها إبقاء عضو المكتب السياسي كريم أحمد الداود وعضوي اللجنة المركزية بهاء الدين نوري وكاتب هذه السطور، في كردستان، في الأراضي المحررة غير الخاضعة لسيطرة السلطة. وانضم إليهم لاحقاً الرفيقتان مهدي عبد الكريم و شاكر محمود، عضوا اللجنة المركزية، وكذلك حوالي خمسون رفيقاً غالبيتهم العظمى من الكوادر الوسطية. واستمرت الحملة حتى صيف 1971 وشملت معظم منظمات الحزب. وقد كتبت صحيفة "طريق الشعب" في عددها الصادر في شباط 1971 ما يلي: " لقد اختار حزب البعث عملياً نهج الإرهاب الذي سلكه عام 1963 مع تعديلات شكلية في الوتائر والأساليب. فلقد أعيد بقصد مفهوم، فتح "قصر النهاية" الرهيب ليبقى رمز العلاقة بين الحكم والمعارضة الوطنية، كما استمر التمسك بذات الأساليب المنكرة في اعتقال المواطنين وتعذيبهم وقتلهم وتشويههم سياسياً أو اغتيالهم"⁴²⁸.

⁴²⁷ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 109. يذكر سباهي في هذه الصفحة بأن الرفيق شاكر محمود عضو اللجنة المركزية قد اغتيل (في هذه الحملة) عندما كان يهجم بالدخول إلى المستشفى في بغداد. الحادث صحيح ولكن التاريخ خطأ، فقد اغتيل شاكر في عام 1973. وكان خلال هذه الحملة (1971) مع كاتب هذه السطور في كردستان. وقد اعتقل في هذه الحملة الرفيق ثابت حبيب العاني ولم يشر سباهي إليه عندما ذكر العناصر القيادية التي اعتقلت في الحملة. (جاسم)

⁴²⁸ - زكي وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 549.

لقد أعتقل وعذب في هذه الحملة الإرهابية وحدها، التي بدأت في ربيع 1970، وخفت بضعة أشهر بعد المؤتمر وتواصلت حتى صيف 1971، آلاف الشيوعيين تعذيباً وحشياً واستشهد الكثيرون منهم تحت التعذيب أو الاغتيال من بينهم محمد الخضري وعلي البرزنجي وماجد العبايجي ومشكور مطرود وحسين نادر وأحمد رجب وعبد الله صالح ومحمد حسين الدجيلي وعبد الأمير رشاد وجواد عطية. وقبل هذه الحملة جرى اغتيال الشهيد ستار خضير عضو اللجنة المركزية، وأستشهد تحت التعذيب الكادر العمالي عبد الأمير سعيد.

واستولت السلطة على جميع أجهزة الطباعة المركزية واعتقلت ثابت حبيب العاني العضو المرشح للمكتب السياسي، وعامل النفط توفيق أحمد عضو اللجنة المركزية الذي لم يستطع الصمود أمام التعذيب فأسقط سياسياً. وسحقت منظمة الحزب في مدينة بغداد سحقاً كاملاً⁴²⁹.

وتواصلت الحملة الإرهابية وطالت كردستان، حيث أختطف في كركوك الرفيق علي حسين البرزنجي عضو اللجنة المركزية و40 رفيقاً، وتم السطو على مطبعة الحزب، ونقل المعتقلون إلى قصر النهاية. ولم يكن نهج الحزب السياسي المعتمد سوى المعارضة غير المطلقة وبالوسائل السلمية، والتي كانت مقتصرة على مطبوعات الحزب السرية وصلاته المباشرة. وقد أدينت الحملة الإرهابية من قبل قوى اليسار العالمي فحفلت الصحف الشيوعية في البلدان الرأسمالية وخاصة "المورنغ ستار" و"اللومانيته" و"اونيتا" بالمقالات الاحتجاجية، وكانت حملة الإدانة ضعيفة جداً في البلدان الاشتراكية⁴³⁰.

وبالمقابل، أخذت علاقة حزب البعث تتوتر مع (حدك) رغم وجود وزرائه الخمسة في الحكم جراء سياسة التبعيث التي سلكها، ولاسيما في كركوك. وفي أيلول 1971 أقدم حزب البعث على محاولة آثمة لاغتيال الملا مصطفى البارزاني، قائد الثورة الكردية، الذي نجا من المحاولة بأعجوبة. وهلك فيها عدد من رجال الدين الأبرياء المفخخين بالديناميت، الذين انطلت عليهم حيلة صدام حسين، ولم يدركوا الهدف من إرسالهم لمقابلة البارزاني وإلباسهم ملابس خاصة لهذا الغرض. وكانت المتاعب السياسية، كما يشير سباهي بحق، تتوالى على حزب البعث الحاكم. فعدا عن سياسته المناهية للديمقراطية في التعامل مع القوى الوطنية كافة، جاء فشل محاولة اغتيال البارزاني لتعقد علاقاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولتغذي

⁴²⁹ - بهاء الدين نوري، مصدر سابق، ص 410. من الجدير بالذكر بأن بهاء الدين نوري قد كلف، بجانب عمر علي الشيخ، بمهمة إعادة بناء منظمة بغداد بعد الحملة الإرهابية، فهو شاهد عيان. (جاسم)

⁴³⁰ - راجع جاسم الحلواني، مصدر سابق، ص 129. راجع كذلك زكي وسعاد خيري، مصدر سابق، ص 549. راجع أيضاً بهاء الدين نوري، مصدر سابق، ص 410 وما يليها.

كل الشكوك السابقة. وتملك البعثيين الخوف من انفجار الأوضاع من جديد في كردستان، ونظامهم على هذا الحال. كما زاد من مأزقهم فشل سياستهم العربية، ولاسيما تجاه القضية الفلسطينية، وموقفهم المشين تجاه الفلسطينيين الذين تعرضوا للذبح في الأردن في أيلول الأسود 1971، والخلاف وتبادل الطعون والحملات الإعلامية مع القاهرة حول مشروع روجرز⁴³¹.

ومن جانب آخر، كانت البلاد تعاني، كما يشير سباهي، من مصاعب اقتصادية، فقد قدر العجز في ميزانية الدولة بما لا يقل عن خمسين مليون دينار (كان الدينار يومها يعادل ما يزيد عن ثلاثة دولارات بقليل)، فدعا حزب البعث إلى التقشف واتخذ جملة من الإجراءات الاقتصادية التي أرهقت كاهل الشعب لاسيما الكادحين منهم. ولمواجهة هذه المصاعب طلبت الحكومة من شركات النفط العاملة في البلاد تزويدها بقرض مالي بمبلغ قدره عشرين مليون جنيه استرليني. وقد شجع هذا شركات النفط على عرقلة بيع نفط الرميلة، الذي شرعت شركة النفط الوطنية في إنتاجه، في الأسواق العالمية. فراحت تختمر لدى الأوساط القيادية في حزب البعث، نية تأميم استثمار النفط في العراق. وكان البعث قد تعلم من تجربته الخاصة، أنه يعجز عن خوض أية معركة مصيرية ناجحة كهذه مع شركات النفط ومن ورائها الدول الغربية، من دون تلقيه الدعم من الحزب الشيوعي العراقي والقوى الوطنية الأخرى. كما توصلت قيادة البعث إلى أنها ستكون في حاجة إلى مساندة المعسكر الاشتراكي، والاتحاد السوفييتي بالذات، والرأي العام العالمي التقدمي. وليس من المستبعد أن تكون هذه القيادة قد تلقت النصح من الاتحاد السوفييتي (الذي كانت علاقة البعث به قد تحسنت كثيراً عقب التعاون بينهما لإنتاج وتسويق النفط من حقول الرميلة في البصرة) بضرورة تحسين أوضاع البلاد الداخلية، وإعداد البلاد لمواجهة الشركات النفطية. كل هذه العوامل دفعت حزب البعث الحاكم إلى وقف الحملة الإرهابية ضد الحزب الشيوعي. ويعتبر الحزب الشيوعي بأن سياسته في هذه المرحلة كانت صائبة بشكل عام، والقاضية بعدم رفع شعار إسقاط السلطة، واعتماد سياسة تضامن - كفاح. إلا أن هذا النهج لم يقترن بتنظيم حركة جماهيرية تساهم فيها الأطراف الوطنية الأخرى للكفاح ضد الجوانب الرجعية في نهج النظام، ومن أجل الديمقراطية⁴³².

الفصل التاسع عشر

الظروف التي أحاطت بإعلان الجبهة عام 1973

⁴³¹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 110 و112.

⁴³² - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 111 وما يليها. والهامش رقم 140، الذي يشير فيه سباهي إلى أن روجرز هو وزير خارجية أمريكا (1969 - 1970) وهو الذي طرح مشروعاً لحل القضية الفلسطينية. وقد وافق عبد الناصر على المشروع من حيث المبدأ، إلا أن القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث في سوريا وحزب البعث في العراق رفضوه من الأساس. راجع كذلك "تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 - 1979" ص 22.

في مقابل حملة الحزب الشيوعي العراقي الإعلامية ضد الإرهاب، شن حزب البعث حملة دعائية في صحفه ولقاءاته مع الأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية والعربية. وقد ركز حزب البعث في حملته على تفسير مبدأ التكافؤ في الجبهة الذي يطالب به الحزب الشيوعي، على إنها مطالبة باقتسام السلطة مع البعثيين، في حين رفض الحزب الشيوعي المساهمة معهم في "الثورة" عندما جازفوا وأقدموا عليها. ويمكن القول بأن حزب البعث حقق نجاحاً ملحوظاً في هذا الشأن وذلك بتحييد الأحزاب الشيوعية تقريباً، في الدول الاشتراكية وفي بعض الدول العربية، خلال الحملة الإرهابية. ومما ساعد البعثيين على تحقيق ذلك هو اهتمام هذه الأحزاب، وخاصة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، بإزالة العراقيين التي تقف أمام تحقيق الجبهة الوطنية في العراق. ويشير سباهي في هذا الصدد إلى برقية الحزب المذكور إلى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي والتي جاء فيها ما يلي: "إن الحزب الشيوعي العراقي يبذل جميع جهوده من أجل إقامة الجبهة الوطنية لجميع القوى التقدمية والمعادية للاستعمار في العراق. وهذه الجبهة هي القادرة على المحافظة والتطوير للمكاسب الديمقراطية للشعب العراقي"⁴³³، وكان السوفييت حريصين جداً على بقاء العراق في الجبهة التي تناصرهم في ظروف الحرب الباردة.

كانت المهمة الأولى أمام الحزب آنذاك هي إعادة بناء تنظيمات الحزب المحطمة، وكانت تلك المهمة صعبة بدون قدر من الانفراج في الوضع السياسي وفي العلاقة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث الحاكم. وكان سكرتير الحزب يفكر بمبادرة ما في هذا الاتجاه وذلك في بيروت، التي توقف فيها وهو في طريقه من موسكو إلى الوطن وذلك في صيف 1971. وربما ناقش سكرتير الحزب هذا الموضوع، كما يفترض هذا عبد الرزاق الصافي الآن، مع الرفاق السوفييت قبل مجيئه، أو لربما اقترحوا عليه ذلك. وبعد التشاور مع الرفاق الموجودين في بيروت آنذاك، وهم كل من عبد الرزاق الصافي وعامر عبد الله والدكتور رحيم عجيبة وربما الدكتور صفاء الحافظ، اتفقوا على أن يدلي الرفيق عزيز محمد بحديث لجريدة "الأخبار" الناطقة بلسان الحزب الشيوعي اللبناني. يقول الصافي: "وكان جوهر الفكرة المتعلقة بالموضوع، أي الجبهة، هو الرد على ادعاء البعث الحاكم من أننا نطالب، باسم التكافؤ، بتقاسم الوزارات والمناصب الهامة في الدولة مع البعث. وفي شرحنا لمفهوم التكافؤ ورد في الحديث المنشور إننا نعني بالتكافؤ مساهمة جميع الأطراف في صياغة أهداف الجبهة ومواقفها على قدم المساواة في ما بينها، وضمان استقلال كل طرف من أطرافها سياسياً وفكرياً وتنظيمياً" وقد نشر الحديث في جريدة الأخبار فعلاً، وأعدت نشره جريدة الحزب السرية "طريق الشعب" في بغداد".

⁴³³ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 114، هامش رقم 142.

ويواصل الصافي قوله: "رجع الرفيق عزيز محمد إلى العراق سرّاً ، كما رجعت الرفاق الآخرون . وجرى لقاءات مع البعث تعهد فيها ممثلوه بوقف الملاحقات ضد الشيوعيين. وجرى لقاء بين الرفيق عزيز محمد وصادق حسين في تشرين الأول 1971. وفي هذا اللقاء كرر صدام تعهدهم بوقف الملاحقات ضد الشيوعيين ، وأعرب عن رغبة حزبه بالتعاون مع الحزب الشيوعي . وأخبر الرفيق عزيز محمد بأنه سبق أن أمر بإطلاق سراح كل المعتقلين الشيوعيين ، الذين كان قد أفرج عنهم قبل اللقاء" ⁴³⁴ .

بعد أن يستعرض سباهي رواية الصافي ونتائج المبادرة، فإنه يوجه انتقادات معينة للمبادرة، تعوزها الدقة والملموسية، حيث يقول: "يتبين من هذا العرض، إنه حتى عودة سكرتير الحزب من موسكو في أواخر صيف عام 1971 لم يكن الوضع السياسي قد تغير على النحو الذي يسمح لقيادة الحزب أن تحيد عن التزامها بما جاء في قرارات المؤتمر الثاني للحزب بشأن التحالف مع البعث. وأن الصورة التي جاء بها الخروج عن الالتزام بقرار المؤتمر لا تعكس تقيداً بأحكام النظام الداخلي. فلم يصدر القرار عن اجتماع اللجنة المركزية، دع عنك اجتماع كامل لها. ولم يخضع إلى مشاورات واسعة".

لم يذكر لنا سباهي ما هي هذه القرارات التي حادت عنها قيادة الحزب؟ وأي حكم من أحكام النظام الداخلي لم تلتزم به القيادة؟. أما التغير في الوضع السياسي فسننظر إليه بعد قليل. ويواصل سباهي فيقول "ويتضح كذلك، أن استئناف الدعوة إلى الجبهة جاء من الحزب الشيوعي العراقي، وبتحفيز من الحزب الشيوعي السوفييتي، وأن قيادة الحزب الشيوعي العراقي استجابت دون تردد، مع أن أصداء ما دار في المؤتمر الثاني بشأن التعامل مع حزب البعث لازالت عالقة في

⁴³⁴ - عبد الرزاق الصافي، بحث معد للنشر، ونفس المعلومات واردة في رسالة موجهة من الصافي إلى سباهي. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 113. ويورد الصافي هنا رواية جديرة بالتسجيل وهي: "عندما جرى اللقاء بين الرفيق عزيز محمد وصادق حسين في تشرين الأول (أكتوبر) ، لاحظ فيه الأخير أن الشيب اشتعل في رأس الأول فتساءل عن سبب ذلك قائلاً: "بس لا إحنة السبب" (أمل أن لا نكون نحن السبب). فأجاب الرفيق عزيز محمد "منو غيركم؟" (من غيركم؟). وأخبر صدام الرفيق عزيز محمد بأنه سبق أن أمر بإطلاق سراح كل المعتقلين الشيوعيين، الذين كان قد أفرج عنهم قبل اللقاء . وعندها طالبه الرفيق عزيز بخمسة من كوادر الحزب ممن كانوا لا يزالون قيد الاعتقال، وكان من بينهم الشهيد كاظم الجاسم فطلب صدام استبقاءهم بعض الوقت . ويبدو أن ذلك كان لغرض "ترميمهم" بعد التعذيب الوحشي الذي لاقوه على أيدي جلاوزة الأمن ، فأجاب الرفيق عزيز طالباً ترك مهمة "ترميمهم" لنا . وأطلق سراحهم بالفعل - على ما أتذكر- وقد استشهد الرفيق كاظم الجاسم بعد ذلك بأيام متأثراً بما لاقاه من تعذيب بربري في أثناء اعتقاله". (جاسم)

الأذهان. فهي إذن عودة إلى أطروحات فترة الستينات حول التطور اللا رأسمالي، وما جرته على الحزب من متاعب فكرية وسياسية وتنظيمية"

لا أعرف ما هو دليل سباهي على استجابة الحزب الشيوعي إلى تحفيز السوفييت بدون تردد. لا أعرف إن كانت أصداء المؤتمر عالقة أم غير عالقة في أذهان الذين قاموا بالمبادرة، ولكن ما أعرفه هو أن أصداء المنظمات المحطمة ومنظمة بغداد المسحوقة سحقاً، كان صداها أقوى من أي صدى آخر لدى المبادرين؟ وهي لا علاقة لها بالتطور اللا رأسمالي، الذي لم تجر العودة إليه إلا بعد أربع سنوات تقريباً من هذا التاريخ، وذلك خلال التحضير للمؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في عام 1976. ولم تطرح قضية التطور اللا رأسمالي في أدبيات الحزب، ولم تناقش في أية هيئة حزبية مناقشة جدية قبل ذلك إطلاقاً.

ويفهم من انتقاد سباهي هو أن استئناف الدعوة إلى الجبهة من قبل الحزب الشيوعي العراقي، دون تغيير في الوضع السياسي، كان أمراً مخالفاً لقرارات المؤتمر. ولكن المؤتمر لم يمنع قيادة الحزب من اتخاذ مواقف تخص أمور جبهة مع الحزب الحاكم، كما جرى في المبادرة، ولا من الحوار معه، كما تم بعد المبادرة، فقد "أكد (المؤتمر) على استمرار الحزب في الحوار مع حزب البعث تنفيذاً لسياسته تجاه الجبهة الوطنية الموحدة"⁴³⁵. ولم يشترط لذلك تغييراً في الوضع السياسي. ولكن الحزب امتنع عن الحوار مع البعث حول الجبهة، من دون وقف الحملة الإرهابية وإطلاق سراح جميع المعتقلين. وقد رفض د. رحيم عجينة لهذا السبب الدخول في حوار حول الجبهة مع مرتضى الحديثي عضو القيادة القطرية، وذلك في آب عام 1971، أي بعد تصريح الرفيق عزيز محمد. وفيما يلي ملخص الحوار بينهما فيما يتعلق الأمر بموضوعنا:

الحديثي: "يجب أن نلتقي ونواصل حوارنا، فأنا واثق أننا سنصل إلى اتفاق لاسيما وأنا الآن ندخل معركة مع شركات النفط المتعنتة. ويجب على القوى الوطنية أن توحّد نشاطها في هذه المعركة الوطنية الكبرى.

عجينة: "أعدت عليه تفاصيل الحملة الإرهابية... وأبلغته بعدم إمكان استئنافنا للحوار في مثل هذه الظروف".

الحديثي: "إن الحملة ستتوقف فوراً وقد اتخذت القيادة قراراً بذلك، كما سيطلق سراح جميع المعتقلين"⁴³⁶.

⁴³⁵ - زكي وسعاد خيرى، مصدر سابق، ص 532. راجع كذلك تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1958 - 1979. ص 20.

⁴³⁶ - د. رحيم عجينة. مصدر سابق، ص 110 وما يليها. خط التشديد غير موجود في الأصل.

وعندما التقى الرفيق عزيز محمد بصادم حسين في تشرين الأول من نفس العام كانت الحملة الإرهابية متوقفة، ولم يبق من قضية إطلاق سراح المعتقلين سوى ذيلها. ومع ذلك فإن حواراً حول الجبهة لم يبدأ إلا بعد ثلاثة أشهر من طرح حزب البعث مشروع "ميثاق العمل الوطني"، وتقرر تشكيل الوفد المفاوض في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في شباط 1972.

الحوار حول "ميثاق العمل الوطني" ونتائجه

درست قيادة الحزب الشيوعي مشروع "ميثاق العمل الوطني" الذي طرحه حزب البعث في 15 تشرين الثاني 1971، وأصدرت بياناً باسم المكتب السياسي في 27 من نفس الشهر، اعتبرت المشروع أساساً صالحاً للحوار مع حزب البعث من أجل إقامة الجبهة، وكان في أساس تقييم الحزب الإيجابي، وباختصار شديد: إنه مشروع معاد للامبريالية، ويؤكد على التعاون مع الدول الاشتراكية، ويؤكد على الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية، ويرسم برنامجاً تقدماً للتحويلات الاقتصادية- الاجتماعية. كما أنه يؤكد على أهمية العمل المشترك بين فصائل الحركة الثورية لمواجهة الأخطار التي تحق بالعراق والعالم العربي.

ولم يكتف بيان الحزب بذكر ما هو إيجابي في المشروع، وإنما أشار إلى سلبياته ونواقصه أيضاً حيث ورد فيه: "إن حزبنا يهمل جداً أن يرى خاتمة نهائية وحاسمة لكل مظاهر الاضطهاد ضد أي قوة وطنية أخرى. ودعا الحزب في بيانه إلى إطلاق الحريات الديمقراطية كافة ل جماهير الشعب، وتحريرها من كل قيد لاحق، والنص على حرية الأحزاب، وإقامة المؤسسات الدستورية، ووضع الدستور الديمقراطي الدائم، وإنهاء فترة الانتقال في وقت محدد، والتعامل مع الأحزاب السياسية الوطنية على أساس الاحترام المتبادل بينها كأحزاب سياسية مستقلة أيديولوجياً وسياسياً وتنظيماً"⁴³⁷.

في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في شباط 1972. تقرر تشكيل الوفد المفاوض، برئاسة الرفيق عزيز محمد وباقتراح من الفقيد زكي خيرى، الذي امتدح إمكانياته التفاوضية. انطلق الحوار بين الحزب الشيوعي وبين حزب البعث في نفس الشهر. وقدم البعث، كما يشير سباهي "مشروعه في ذات الوقت إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) الذي لم يبد ارتياحاً للمشروع، وأبدى تحفظه حول وجود مجلس قيادة الثورة والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها. وكان (حدك) يقع آنذاك تحت ضغط القوى الأجنبية التي لم تكن تحبذ التحالف الوطني في العراق"⁴³⁸.

⁴³⁷ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 114 وما يليها. راجع كذلك التقييم، مصدر سابق، ص 26 - 29.

⁴³⁸ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 151.

ونظراً لسعة الخلافات بين الحزبين الشيوعي وحزب البعث حول سلسلة من الأمور الأساسية مثل السلطة والحكومة الائتلافية ودور الجبهة فيها والديمقراطية وطبيعة المرحلة... الخ، هذا فضلاً عن دوافع البعث الخاصة لاستثمار العلاقة مع الحزب الشيوعي لتحقيق هيمنته وتعزيز مواقعه على مختلف الأصعدة داخلياً وعربياً وعالمياً، كل هذه الأسباب لعبت دورها في تلك الحوار وعدم انتظامه. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد وفرت تلك الأجواء فرصة للمباشرة بإعادة بناء تنظيمات الحزب الشيوعي الذي سبق وان سحقت وهدمت في الحملة الإرهابية التي تحدثنا عنها.

اشترك الحزب بالوزارة

في 9 نيسان 1972 عُقدت معاهدة الصداقة والتعاون بين الحكومة العراقية والاتحاد السوفييتي. وفي إثرها مباشرة طلب حزب البعث تعزيز التعاون مع الحزب الشيوعي ورفعته إلى مستوى جديد عن طريق المشاركة بوزيرين شيوعيين. وقد درست اللجنة المركزية العرض وقررت اتخاذ موقف إيجابي منه، أخذة بنظر الاعتبار، كما جاء في بيان المكتب السياسي: "توقف الملاحظات الموجهة ضد الحزب، والآثار الايجابية للتعاون الذي جرى بين الحزبين في عدد من المنظمات النقابية والمهنية، والانفراج النسبي في العلاقات بين العراق من جهة وبين مصر وسوريا من جهة أخرى... وتعزيز الصلات بالمعسكر الاشتراكي، والتعاون في إنتاج النفط وطنياً في الرميثة بمساعدة الاتحاد السوفييتي". ونبه المكتب السياسي في بيانه إلى: "أن الحركة الوطنية والثورية لا تزال تواجه مهمات ينبغي تحقيقها، في رأسها: إقامة أوضاع ديمقراطية تستند إلى مؤسسات دستورية، وتنفيذ ما تبقى من بنود بيان 11 آذار، وإيجاد الحلول لمشاكل الجماهير المعيشية الملحة وتحرير الثروات النفطية..."⁴³⁹. وقد شفع الحزب استجابته للاشتراك بالحكومة بطلب تشكيل مجلس الوزراء، ووعد البعث بتحقيق ذلك وقام به بصورة شكلية⁴⁴⁰.

في الأول من حزيران 1972 أقدم حكم البعث في العراق على تأميم شركة نفط العراق، التي كانت تنقب وتستخرج وتصدر النفط في البلاد. ووجد التأميم تعاطفاً واسعاً من الرأي العام العربي والرأي العام الديمقراطي العالمي. وقد انغمز الحزب الشيوعي العراقي في هذه المعركة بحماس، مؤيداً قرار التأميم. وجرت الموافقة على السماح للحزب الشيوعي بإصدار جريدة أسبوعية ثقافية عامة كردية عربية "الفكر الجديد". وقد صدر العدد الأول من الجريدة بالفعل في 18 حزيران 1972، وحولها الحزب في خضم المعركة الجارية ضد الاحتكارات النفطية إلى جريدة

⁴³⁹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 116 وما يليها والهامش رقم 144

⁴⁴⁰ - راجع تقييم تجربة حزبنا النضالية، مصدر سابق، ص 31.

سياسية للإعراب عن وجهة نظره. وبالرغم من امتعاض وزارة الإعلام واعتراضها على النشر السياسي، واصلت الجريدة خطها⁴⁴¹.

ونشطت الكوادر الشيوعية العاملة في المنظمات الديمقراطية العالمية، كما يشير سباهي، كمجلس السلم العالمي، ومنظمة تضامن الشعوب الافرو-آسيوية، والمنظمات الديمقراطية العالمية الأخرى، لتعبئة الرأي العام الديمقراطي العالمي إلى جانب الشعب العراقي في نضاله ضد احتكارات النفط، ونجحت في عقد مؤتمر عالمي للتضامن مع الشعب العراقي في بغداد في آب 1972، وندوة عالمية، في بغداد أيضاً حول موضوع: النفط كسلاح في المعركة، في خريف ذلك العام. وقد شارك في الفعاليات عدد كبير من الاقتصاديين والصحفيين ورجال الثقافة من مختلف البلدان الاوربية والأمريكية والعربية وغيرها. لقد رفع هذا النشاط الواسع الذي بذله الحزب الشيوعي العراقي في دعم معركة التأميم، هيبية الحزب في العراق، وفي العالم العربي والعالم. كما رفعت معركة التأميم، ومن بينها النشاطات التي أشرنا إليها، من سمعة حزب البعث الحاكم أيضاً ونظامه في أعين الرأي العام الديمقراطي العربي والعالم. وزاد من رصيده السياسي في داخل البلاد أيضاً، واستخدم هذا الرصيد في ضغطه على الحزب الشيوعي، ودفعه للقبول بشروطه للتحالف⁴⁴².

تواصل الحوار بين حزب البعث والحزب الشيوعي طوال الأشهر التي أعقبت تأميم النفط. وفي مجرى هذا الحوار لم يطرح حزب البعث في بادئ الأمر موضوع قيادته للجبهة التي يراد تأليفها، غير أن التوصل إلى إقامة الجبهة الوطنية في سوريا على أساس الإقرار بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم لها، ومنع الأحزاب التي تشارك في الجبهة من النشاط في الجيش وبين الطلبة، دفع حزب البعث الحاكم في العراق إلى أن يطرح الشيء ذاته كشرط لقيام الجبهة الوطنية. لقد رفض الحزب الشيوعي هذه الصيغة وتحولت القضية إلى عقدة تعيق إعلان الجبهة، بعد أن تم الاتفاق على أغلب بنود الميثاق. وفي إطار هذه العقدة انصبت الضغوط على الحزب الشيوعي العراقي، وكان بعضها صريحاً ومباشراً. فقد كان خالد بكداش، أمين عام الحزب الشيوعي السوري، يلح على الشيوعيين العراقيين بعقد الجبهة والاهتداء بما جرى في سوريا، بعد أن أعلنت الجبهة الوطنية هناك. وكان يضع الأمر بهذه الصيغة المباشرة والصريحة باللهجة السورية (كما يشير عبد الرزاق الصافي في رسالة إلى سباهي)، ويقول ما معناه: "نرجوكم... اعملوا جبهة مع البعث! لخاطرنا اعملوا جبهة مع البعث، لخاطر سوريا اعملوا جبهة مع البعث". وكان الحزب الشيوعي السوري يومها، قد دخل مع حزب البعث العربي الاشتراكي

⁴⁴¹ - راجع تقييم تجربة حزبنا النضالية، مصدر سابق، ص 31. راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 116 وما يليها

⁴⁴² - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 118.

وأحزاب قومية أخرى في جبهة واحدة بالصيغة التي مر ذكرها. وتوالت على الحزب الشيوعي السوري عند إعلان الجبهة برقيات التهنة من قادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي البلغاري وغيرهما مهنة بإعلانها⁴⁴³.

ويذكر سباهي بأنه "في داخل الحزب الشيوعي العراقي ذاته، ارتفعت (بعد عقد الجبهة في سوريا وقبل عقدها في العراق، أي في نهاية عام 1972) من جديد، أصوات تدعو إلى التطور اللا رأسمالي، سواء جاءت كأصداً لما كان يتردد في بعض أوساط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وبعض الأحزاب الشيوعية المسائرة له، وكانت تؤلف غالبية الحركة الشيوعية العالمية، أم جاءت كإحياء لذات الأفكار التي برزت في الحزب في منتصف الستينات"⁴⁴⁴.

في واقع الأمر لم ترتفع مثل هذه الأصوات داخل الحزب آنذاك. وكما ذكرت قبل قليل بأن قضية التطور اللا رأسمالي لم تطرح في أدبيات الحزب وصحافته، ولم تناقش جدياً في أية هيئة حزبية قبل منتصف السبعينات وخلال التحضير للمؤتمر الثالث (1976). فقد كان كاتب هذه السطور في اللجنة المكلفة بوضع برنامج الحزب الجديد، التي ناقشت الموضوع في النصف الثاني من عام 1975. وكان أيضاً عضواً في اللجنة الثلاثية التي شكلت من قبل المكتب السياسي، وكان معه كل من الدكتورة نزيهة الدليمي والدكتور مهدي الحافظ، لدعم الموضوع بالكتابة عنها في صحافة الحزب، بعد عودة الوفد من موسكو، ونشر أول مقال حول طريق التطور اللا رأسمالي في صحيفة "طريق الشعب" في أوائل 1976.

ويواصل سباهي فيقول: "وجاءت التحولات الثورية التي شهدتها بعض البلدان مثل كوبا واليمن الديمقراطية وأنغولا، وما كانت تشهده أيضاً بعض المنظمات الفلسطينية والحركات القومية العربية من تحولات، نقول... جاءت كل هذه التحولات لتعطي تأثيراتها في هذا الشأن، وأنعشت الآمال لدى كثيرين (داخل الحزب الشيوعي) في تحوّل هذا الفصيل الثوري أو ذاك، هذا القائد أو ذلك، إلى مواقع الاشتراكية العلمية. وكان حزب البعث في العراق، يزايد يومها بالشعارات اليسارية ويتقرب إلى الاتحاد السوفيتي لحاجته إلى السلاح المتطور. وعلى نفس الشاكلة كان يتقرب من الشيوعيين في الداخل، تطميناً لاستقرار وضعه. ولم يكن غريباً أن تسمع من يحدثك عن إمكانية تحوّل صدام حسين إلى كاسترو ثان. ولاقت المفاهيم التي تبالغ في أهمية الإصلاحات الاقتصادية الاجتماعية على حساب الديمقراطية السياسية رواجاً في أوساط الحزب"⁴⁴⁵.

⁴⁴³ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 119 وما يليها وص 123 ، هامش رقم 153.

⁴⁴⁴ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 122.

⁴⁴⁵ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 123 والهامش 152.

لم يكن تأثير تلك التحولات، التي يشير إليها سباهي، على الكثيرين داخل الحزب في الفترة التي يتحدث عنها سباهي آنذاك (نهاية عام 1972)، إنما برز تأثيرها في فترة لاحقة. وإن ما سمعه وأشار إليه سباهي لم يجر توثيقه، ولا أستبعد وجوده على نطاق ضيق، ربما في أوساط بعض الصحفيين.

نعود إلى الحوار بين حزب البعث والحزب الشيوعي و"عقدة القيادة" التي سبق وأن أشرنا إليها. ظل الأمر بين الحزبين بين أخذ ورد طوال الأشهر الأولى من عام 1973. وأخيراً وتحت الإلحاح المتواصل، تم الاتفاق على الصيغة التالية: "إن إقرار ميثاق العمل الوطني بصيغته اليوم يعتبر الإعلان الرسمي لقيام جبهة الأحزاب والمنظمات والقوى والعناصر الوطنية والقومية التقدمية التي تجسد القيادة المشتركة لنضال الشعب العراقي من أجل تحقيق أهداف الميثاق ويحتل حزب البعث العربي الاشتراكي موقعا متميزا في قيادتها وفي هيئاتها ويقود السلطة السياسية في الدولة، كما يقود مؤسساتها الدستورية وتقوم العلاقات بين أحزاب الجبهة الوطنية والقومية التقدمية على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل حزب، أيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا"⁴⁴⁶.

وقد اصطدم الحزبان لدى بحث قواعد العمل في الجبهة بمسألة حساسة وهي كيفية اتخاذ القرارات في قيادة الجبهة، بالأكثرية أم بالإجماع. وتم الاتفاق على مبدأ الإجماع، اعتماداً على التعهد الذي قطعه صدام حسين على نفسه باسم حزب البعث. وقد مارس حزب البعث بعدئذ نشر قرارات باسم الجبهة دون أن يكون ممثلو الحزب قد وافقوا عليها. وفي هذه الحالة كانت جريدة "طريق الشعب" تنشرها بتوقيع وكالة الأنباء العراقية (واع) إشارة إلى أنها صدرت بدون موافقة الشيوعيين في الجهة التي أصدرتها⁴⁴⁷.

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعاً طارناً في 6 نيسان 1973 لتحديد الموقف من مسألة الجبهة وما اتفق عليه في المداورات بشأنها مع حزب البعث، وكان النقاش حامياً. وتأرجحت كفتا المؤيدين والمعارضين، وانتهى الاجتماع لصالح المؤيدين بفارق صوت واحد فقط (*⁴⁴⁸). وفي تموز من نفس العام أعلنت الجبهة.

⁴⁴⁶ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 124.

⁴⁴⁷ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 124.

⁴⁴⁸ - * ذكرت الرفيقة سعاد خيرى اسمي خطأ ضمن الذين حضروا الاجتماع المذكور، وذلك في ص 58 من كتاب "صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم". فقد كنت أدرس في معهد العلوم الاجتماعية في موسكو آنذاك، حيث سافرت إلى موسكو في آب 1972 وعدت إلى العراق في كانون الثاني 1974. (جاسم)

لقد تكونت للجبهة لجنة عليا والى جانب ذلك تكونت لجان في المحافظات. ولم تنجح محاولات الحزب الشيوعي، لتحويل الجبهة إلى مؤسسة جماهيرية، ومد نشاطها إلى المؤسسات والمصانع والتجمعات الجماهيرية، وجعلها أداة للرقابة الجماهيرية على سياسة السلطة. وفي واقع الحال، فإن الحزب الحاكم قد سعى لتحويلها، كما سنرى لاحقاً، إلى مجرد واجهة دعائية وأداة يحركها كما يشاء، وبات بعد فترة يسعى إلى التحرر تدريجياً من شيء اسمه الجبهة ومن علاقته بالحزب الشيوعي العراقي. إن أحد أوجه القصور في سياسة الحزب الشيوعي من هذه المسألة الخطيرة، هو أن الجبهة تحولت لاحقاً إلى الحلقة المركزية في نضال الحزب لدفع عجلة التقدم في البلاد وليس الديمقراطية، كما سيأتي بيانه لاحقاً⁴⁴⁹.

يتناول الكاتب عزيز سباهي في الفصل التاسع من كتابه الثالث طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق خلال سبعينات القرن الماضي ليبرهن على خطأ وصفه بالتطور اللا رأسمالي / التوجه الاشتراكي، وهو المصطلح الذي شاع استخدامه في الحركة الشيوعية العالمية وتبناه الحزب الشيوعي العراقي للمرة الثانية في أواسط السبعينات، بعد أن تبناه وتخلّى عنه في أواسط الستينات. وسبق أن توقف سباهي وتوقفنا نحن أيضاً عند هذا الموضوع عند تبنيه لأول مرة في حينه بالتفصيل.

في هذا الفصل يورد سباهي معطيات جيدة عن منحى التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد وتأثيرات ذلك على الطبيعة الطبقيّة لحزب البعث وعلى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وتأثير ذلك حتى على الحزب الشيوعي بحدود معينة وذلك حتى عام 1975، ليستنتج، وهو محق في ذلك، بأن التطور كان رأسمالياً. وهذا ما يؤكد الحزب في تقييمه للتجربة بعد سنوات عديدة، ويستشهد بذلك سباهي أيضاً. ومع أن خطأ موضوعة التطور اللا رأسمالي باتت واحدة من الأمور البديهية لاحقاً، إلا أن سباهي يحاول التأكيد بأن هذه البديهية كانت واضحة منذ ذلك الحين إن لم يكن قبل ذلك، وإن سبب عدم رؤية هذا الخطأ من قبل قيادة الحزب يعود إلى قصورها الفكري. إن سباهي له كامل الحق في افتراض ذلك والبرهنة عليه، ولكن لنر الآن مدى نجاحه في أداء هذه المهمة.

عند تناول سباهي التطور الاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1975 يخلص إلى الاستنتاج التالي: " بهذا القدر نكتفي من صيرورة العملية الواسعة في التنمية الرأسمالية التي سار عليها حكم البعث. فالمال هنا بات واضحاً ولم تعد هناك حاجة إلى الجدل في طبيعتها الرأسمالية، وانزوى دعاة التطور اللا رأسمالي شيئاً فشيئاً من المعروف أن المؤتمر الوطني الثالث الذي أقر موضوع طريق التطور اللا

⁴⁴⁹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 124 وما يليها.

رأسمالي انعقد في عام 1976 وهذا المؤتمر هو الذي أقر بأغلبية كبيرة موضوع طريق التطور اللا رأسمالي، فقد عارضه 33 مندوباً من مجموع 300 مندوب. وأقرت الموضوع، ولأول مرة، من قبل اللجنة المركزية عشية المؤتمر بالإجماع تقريباً. ولم يكن هناك أي تحفظ في اللجنة الاقتصادية المركزية، التي كان عزيز سباهي عضواً فيها، على موضوع طريق التطور اللا رأسمالي عند إقرارها في المؤتمر. وهذا يفند ما ذهب إليه سباهي من الأحكام المذكورة أعلاه والتي يقول فيها: "فالمال هنا بات واضحاً [1975] ولم تعد هناك حاجة إلى الجدال... الخ" أي حتى قبل تبنيه رسمياً من قبل الحزب بعام!

مقدمات وتداعيات اتفاقية الجزائر 1975 سيئة الصيت

بعد قيام الجبهة في تموز 1973 وحتى إعلان قانون الحكم الذاتي في آذار 1974، جرى نشاط ونقاش واسعاً بشأن تشريع القانون. وقد سعى الحزب الشيوعي العراقي كثيراً من أجل أن تأتي حصيلة هذا السعي بما يتفق والحاجة إلى نشر الديمقراطية في العراق، والحكم الذاتي لكردستان العراق، رغم معارضة كل من حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني لتدخل الحزب الشيوعي وسعيهما لتحجيمه. ولكن العقلية الشوفينية لحزب البعث تركت أثرها السيئ على العديد من نصوص قانون الحكم الذاتي وإجراءاته ومنها فصل وحدات جغرافية كردستانية بكاملها عن منطقة الحكم الذاتي. وتألقت، باقتراح من ممثل الحزب الشيوعي في اللجنة العليا للجبهة، لجنة استشارية واسعة ضمت ممثلين عن الأطراف الثلاثة، ومن المستقلين، للعمل على حل الصعوبات التي تعترض سبيل الاتفاق، وتطبيع العلاقات بين البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك)، التي بلغت حد التصادم العسكري في بعض المناطق. ولم تفلح اللجنة في صياغة مقترحات توقف تدهور الأوضاع⁴⁵⁰.

لقد بذل الحزب الشيوعي جهوده ليحول دون الاصطدام المسلح الذي لاحت نذره قريبة تماماً، بعد أن فشلت المفاوضات التفصيلية حول القانون قبل آذار 1974، حيث قرر حزب البعث إعلان القانون في الحادي عشر من الشهر المذكور وتطبيقه حتى لو رفضه (حدك). ومن بين هذه المساعي، اللقاء الذي جرى بين وفدي (حدك) والحزب الشيوعي، بطلب من الأخير في بغداد. كان وفد الحزب الشيوعي برئاسة عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية، ووفد حدك برئاسة محمد محمود. ويشير الدكتور رحيم عجينة في مذكراته إلى ملخص وجهة نظر الحزب الشيوعي التي قدمها الرفيق عزيز محمد في هذا اللقاء، واستشهد به سباهي أيضاً، وهذا نصه:

⁴⁵⁰ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 136. راجع كذلك تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق، ص 36.

"إن هذا القانون شرع، وساهمنا فيه، وحاولنا قدر المستطاع تحسينه، وقد شرع للحزب الديمقراطي الكردستاني، وليس للحزب الشيوعي. والبعثيون يريدون التعامل معكم لصالحكم، أنتم والبعث، وليس لصالح الحزب الشيوعي العراقي، ولكي تقوموا أنتم بتنفيذ هذا القانون، وتشكلوا سلطة في كردستان. ولا نستبعد أننا سنضطهد عندكم في كردستان. ومع كل ذلك، نصيحتنا لكم أن تقبلوا القانون، ونخوض سوية الصراع المقبل لردم الثغرات في القانون، وتطويره في ظل صراع متعدد الأطراف. ونحن ندرك أن جانباً من هذا الصراع سيكون بيننا وبينكم عندما تطبقون قانون الحكم الذاتي بالتعاون مع البعثيين" "وقد سافر قياديو (حدك) إلى كردستان ولم يكن أحداً يتوقع عودتهم إلى بغداد" ⁴⁵¹.

رغم ذلك واصل الحزب مساعيه، فطرح ممثلوه في اللجنة العليا فكرة إرسال وفد مشترك عن الحزبين، الشيوعي والبعث، للاتصال بقائد الثورة البارزاني. وتألّف الوفد فعلاً وقابل البارزاني. ولم يتمكن المكتب السياسي لـ (حدك) من إبعاد ممثل الحزب الشيوعي، الدكتور رحيم عجينة، من الوفد أمام إصرار ممثل حزب البعث، غانم عبد الجليل، الذي هدد بالعودة إلى بغداد، بعد أن كان الوفد قد وصل إلى كركوك، إن لم يشترك عجينة في الوفد لأن الوفد مشترك. وتم اللقاء بالبارزاني بحضور أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذين تولوا الحديث ولم يتكلم البارزاني في الاجتماع، الذي لم يسفر عنه أية نتيجة إيجابية ⁴⁵².

وهكذا، كما يشير سباهي، فإن مساعي الحزب لم تثمر، فقد كان كلا الطرفين، البعث و(حدك)، يدفعان الأمور إلى حد التصادم، وكانت الدوائر الأجنبية تنفخ في نار الفتنة. ويومها، كان حدك يتعاون مع الدوائر الأجنبية وخاصة مع نظام شاه إيران. وكانت القيادة الكردية قد حسمت مواقفها من قضايا عديدة، وقررت أن تدخل الحرب مزهوة بما كانت تتلقاه من دعم مالي وعسكري خارجي سخي متعدد الأطراف. وباتت قيادة حدك تعادي الشيوعية والحزب الشيوعي، وأصدرت أوامرها بتجريد الفصائل الشيوعية من سلاحها، حتى تلك التي تنضوي تحت قيادتها، وخاضت معارك مسلحة عديدة معها، والأمر باعتقال من يعصي أوامرها. وأعلن (حدك) استئناف القتال في آذار 1974.

⁴⁵¹ - راجع رحيم عجينة، الخيار المتجدد، مصدر سابق، ص 122 وما يليها. راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 137.

⁴⁵² - راجع رحيم عجينة، الخيار المتجدد، مصدر سابق، ص 132 وما يليها. راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 137.

ولم يستطع الحزب الشيوعي من جانيه، أن يتجنب الأخطاء في ذلك الوضع الصعب مع الأسف " كان هناك إجماع في الرأي لدينا ضد مسار البارزاني والبارتي في الاعتماد على شاه إيران والأوساط الغربية"، على حد تعبير بهاء الدين نوري في مذكراته ص 441. لذلك كان من الصعب اتخاذ موقف الحياد سياسياً بين الطرفين، ولكن ألم يكن من الممكن الامتناع عن المشاركة العسكرية مع البعث ضد الحركة الكردية، لاسيما وأن البعث ذاته حرم على الحزب الشيوعي النشاط في القوات المسلحة؟ أعتقد بأن مثل هذا الموقف، والذي يطالب به سباهي، كان صعباً ولكنه ضروري. أما المطالبات الأخرى من قبيل اتخاذ موقف الحياد سياسياً بين الطرفين وأن "يشدد (الحزب الشيوعي) من نقده اندفاع الطرفين، البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني نحو التصادم العسكري، ويجاهر في إعلان رأيه في هذا الشأن... " كما يرى سباهي، فإنها كما أعتقد مطالبات لا تمت بصلة للظروف الملموسة والشديدة الحساسية آنذاك، آخذين بنظر الاعتبار تشابك الصراع ليس داخلياً فحسب، بل عربياً ودولياً أيضاً.⁴⁵³

نظم صدام حسين، كما يشير الدكتور رحيم عجينة. حملة إعلامية ديماغوغية صاخبة ضد شاه إيران ورعى اجتماعاً جماهيرياً في قاعة جامعة المستنصرية ليستمع إلى ممثلي "حركة التحرر العربية في خوزستان". وبعد أيام قلائل غادر إلى الجزائر لاجتماع قمة الدول المصدر للنفط وعقد اجتماعاً مع شاه إيران في آذار 1975 ووقع اتفاقية الجزائر المعروفة. وتنازل صدام حسين بموجب الاتفاقية عن السيادة على نصف مياه شط العرب، مقابل وقف المساعدات الإيرانية عن الثورة الكردية ووقف التسلل بين البلدين. حاول صدام، عند مناقشة اتفاقية الجزائر في اللجنة العليا للجبهة، تبرير الاتفاقية وادعى أن سلاحهم نفذ كلياً ولم يعودوا قادرين على مواجهة الحركة الكردية وأن النظام كان سينهار.

ما أن أعلنت اتفاقية الجزائر وموقف الشاه في إيقاف مساعداته للحركة الكردية حتى انهارت الحركة الكردية فوراً وبقرار من قيادتها، الأمر الذي شكل لها في الوقت نفسه هزيمة سياسية وفكرية. إن ارتهان قضية الشعب الكردي بالقوى الرجعية الخارجية والعداء للحزب الشيوعي، الحليف الأساسي للشعب الكردي، هو موقف خاطئ لم يجلب الخير للشعب الكردي⁴⁵⁴.

واستغل نظام البعث استغلالاً بشعاً انهيار الحركة الكردية فشن حملة شوفينية ظالمة ضد الشعب الكردي، رغم رفعه شعار "لا منتصر ولا منكسر". فقد لجأ النظام إلى تهجير عشرات الألوف من الأكراد المسالمين من مناطق سكناهم إلى قرب المدن وإلى المناطق العربية، واعتبر قراهم مناطق حدودية محرمة، وأصدر

⁴⁵³ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 137 وما يليها.

⁴⁵⁴ - راجع رحيم عجينة، الخيار المتجدد، مصدر سابق، ص 126 وما يليها.

الحكم تشريعاً يحرم العمل السياسي على القوى السياسية الأخرى بين أوساط (البيشمة ركة) الذين سلموا السلاح للسلطة واحتكر هذا الحق لنفسه. وتم تشويه مضمون قانون الحكم الذاتي في التطبيق⁴⁵⁵.

وحول اتفاقية الجزائر، يطرح سباهي التساؤل التالي: "ولماذا لم يرتفع صوت للحزب الشيوعي العراقي ضد اتفاقية الجزائر، وقد عقدت بالصد من مصلحة البلاد، وكانت مؤشراً بارزاً على تراجع البعث وارتداده؟"⁴⁵⁶. أعتقد كان على الرفيق سباهي أن يستشهد برأي الحزب المثبت في وثيقة التقييم المقررة في مؤتمره الرابع (1985) أي قبل أن يطرح سباهي رأيه بمغزاها وطبيعتها بعشرين سنة! فقد جاء في الوثيقة النص التالي: " فلجأ نظام البعث إلى التفاهم مع الرجعية والامبريالية وأقر المساومة بين صدام حسين وشاه إيران في الجزائر في 6 آذار 1975، وكانت اتفاقية الجزائر بين نظام البعث العراقي ونظام الشاه مؤشراً بارزاً للتراجع والارتداد في نهج النظام وعلاقاته السياسية العربية والدولية..."⁴⁵⁷

وبصرف النظر عن هذا الخلل في أسلوب التناول، فإن تساؤل سباهي يبقى قائماً، ويجد الجواب لتساؤله في اقتباسه التالي: "وطبقاً لما يرويه د. رحيم عجينة... إن اتفاقية الجزائر لم تبحث بشكل عميق في اللجنة المركزية للحزب، ولم يدرس ما سيترتب عليها. وأهم من ذلك أن الحزب لم يتحسس نوايا حزب البعث الحاكم في الارتداد عن سياساته الوطنية التقدمية السابقة. وظل بعض قادته يتحدثون عن التطور اللا رأسمالي والتوجه نحو الاشتراكية!!"⁴⁵⁸.

إن تساؤل سباهي ورأي د. رحيم عجينة فيما يتعلق الأمر باتفاقية الجزائر صحيح، كما أعتقد. فقد كان من الضروري انتقاد الاتفاقية علناً، وعدم الاكتفاء بطرح تساؤلات عنها في اجتماع اللجنة العليا للجبهة. إن عدم معارضة الحزب لها علناً، كان موضع استغراب الكثيرين. وأتذكر بأن الرئيس الراحل حافظ الأسد قد سأل الرفيق عزيز محمد، في أول لقاء لهما في عام 1980 في دمشق، عن أسباب عدم معارضة الحزب الشيوعي لاتفاقية الجزائر، وهذا ما نقله لنا الرفيق عزيز بعد اللقاء مباشرة.

ويستغرب سباهي، كما لاحظنا، من أنه "ظل بعض قادته (قادة الحزب الشيوعي العراقي) يتحدثون عن التطور اللا رأسمالي والتوجه نحو الاشتراكية!!" في حين بات القارئ يعرف بأن موضوع التطور اللا رأسمالي أقرت في المؤتمر الثالث

⁴⁵⁵ - راجع تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق ص 52.

⁴⁵⁶ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 140 وما يليها. خط التشديد غير موجود في الأصل.

⁴⁵⁷ - تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق ص 51. خط التشديد غير موجود في الأصل.

⁴⁵⁸ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 140 وما يليها والهامش رقم 173.

للحزب المنعقد في عام 1976، كما بينا ذلك قبل قليل، وليس قبل اتفاقية الجزائر ربيع 1975 لكي يصبح من المبرر القول "ظل قاداته يتحدثون عنها بعد الاتفاقية". وبما أن سباهي لم يتمكن من العثور على وثيقة يستند إليها في أقواله، فإنه استشهد في الهامش بوثيقة تعود إلى عام 1977!! ومن المؤسف أن سباهي لم يحصر أقوال د.رحيم عجينة بين قويسات وفقاً لأصول الاقتباس، فجاء انتقاد سباهي الخاطئ والقائل: "ظل قاداته يتحدثون... الخ" على لسان د. رحيم عجينة وهو بريء منه.

قيم الحزب الفترة (خريف 1971 - 1975)، وهي الفترة التي شهدت التعاون ومن ثم إقامة التحالف بين الحزب الشيوعي وحزب البعث في وثيقة "تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 - 1979". فانتقد الحزب الخلل في موقفه من الديمقراطية قائلاً: "إن عمل الحزب في سبيل الديمقراطية اقتصر على المطالبة بذلك في تقارير اللجنة المركزية والمقالات الصحفية، دون أن يطور هذه المطالبة إلى أعمال نضالية من جانب الجماهير نفسها، لاسيما جماهير الطبقة العاملة".

وتفسر وثيقة التقييم ذلك بالقول: "لقد كان قيام الجبهة باتفاق فوقي لم يستند أو يعزز بقاعدة متينة من التلاحم النضالي المشترك، وان صيغة الميثاق الوطني كانت تعكس توازن القوى السياسية في تلك الفترة، الذي مال إلى جانب حزب البعث بسبب وجوده في السلطة وقيامه بخطوات تقدمية، رغم بقاء صفته الثابتة في معاداة الديمقراطية وخوفه من تنامي نفوذ الحزب الشيوعي. وقد اثر هذا على عمل الحزب المستقل في تحريك الجماهير للمطالبة بحقوقها والضغط على سلطة البعث والنضال ضد الاتجاهات السلبية في سياستها في الوقت الذي كان البعث يمنع، تحت طائلة العقوبات القاسية، نشاط المنظمات الجماهيرية غير الحكومية ويرفض حتى الأعمال الجماهيرية المشتركة وتطوير نضال الجماهير الذي كان يهدف إليه حزبنا، الأمر الذي أضعف قدرة الحزب على التأثير في الأحداث عن طريق تحريك الجماهير بقيادته وتعبئتها حول شعاراته... الخ"

رغم تلك الملاحظات الهامة على طبيعة وظروف قيام الجبهة، فلا يوجد في وثيقة التقييم ما يشير إلى تخطئة موقف الحزب من إقامة الجبهة مع حزب البعث، كما يظن البعض، بصرف النظر عن رأينا فيها الآن، ولكنها تعترض على نهج الحزب السياسي بعد دخولها. فالوثيقة تشير إلى: "أن تجربة التحالف مع حزب حاكم كانت الأولى من نوعها في ممارسات حزبنا النضالية، وكان على حزبنا خوضها بثقة لا تتزعزع بقدرته على تحقيق مكاسب هامة للجماهير ولقضية النضال ضد الامبريالية، وتعزيز مكانته في الحياة السياسية للبلاد، وبقدرته على الصمود والحفاظ على استقلاله السياسي والتنظيمي والأيدولوجيا". ولم يكتف التقييم بذلك وإنما أشار كذلك إلى النتائج السياسية الإيجابية للتحالف خلال تلك الفترة على النحو التالي:

"إن شعارات الحزب ومواقفه في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعبئة الجماهير وزجها في النضال من أجل تحقيقها، قد حولتها إلى قوة مادية، ووجد العديد منها طريقه إلى التطبيق في هذه الفترة، مثل بيان آذار 1970، والحكم الذاتي لكردستان العراق، وقانون الإصلاح الزراعي، وقانون العمل والضمان الاجتماعي وحقوق المرأة، وتحرير الثروات النفطية، والإصلاحات الاجتماعية والثقافية، وبرمجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع البلدان الاشتراكية وتطوير العلاقات مع قوى التحرر الوطني في العالم"⁴⁵⁹. لم يشر سباهي إلى هذه الفترة، لا هنا ولا عند تقييمه لتجربة الجبهة مع البعث، رغم أنها وردت في وثيقة أقرت من قبل المؤتمر الوطني الرابع للحزب.

الفصل العشرون

المؤتمر الوطني الثالث للحزب الشيوعي وتداعياته

في صيف 1975، توجه الحزب الشيوعي لعقد مؤتمره الوطني الثالث، وكان أول مؤتمر علني يعقده. في تلك الفترة كانت منظمات الحزب، كما يشير الكاتب عزيز سباهي، قد امتدت بعيداً في المدن والقرى. وكانت الظروف العامة وظروفه الخاصة، تسمح بعقده على أسس منظمة ومبرمجة. وقد أسهمت في إعداد وثائقه

⁴⁵⁹ - تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق، ص 37 وما يليها.

دائرة واسعة من الكوادر المتخصصة، مستعينة بجمهرة كبيرة من أعضائه وأصدقائه الذين كانوا ينتشرون في كل زوايا المجتمع، وبعضهم من كان يشغل مواقع فنية هامة في الدولة.

ويذكر سباهي : "ولإعداد الوثائق المطلوبة التي سيناقشها المؤتمر، وتتألف من التقرير السياسي للجنة المركزية، وبرنامج الحزب، والتعديلات التي يراد إدخالها على النظام الداخلي، ألفت اللجنة المركزية للحزب في صيف 1975 لجنة خاصة.. ترأسها زكي خيرى، وضمت عمر علي الشيخ وعبد الرزاق الصافي وكاظم حبيب وجاسم الحلواني ورحيم عجينة". وإذا توخينا الدقة فإن المكتب السياسي هو الذي شكل اللجنة الخاصة، التي كلفت بوضع مسودة برنامج الحزب فقط. وقد عملت اللجنة لشهور عديدة وقرأت ودرست مصادر كثيرة ووثائق مختلفة وناقشت طويلاً. ونوقشت مسودة البرنامج، بعد إنجازها في اللجنة الخاصة، في مئات الاجتماعات التحضيرية التي عقدها آلاف من الكوادر الشيوعية منذ الأشهر الأخيرة من عام 1975 . وقد عكست هذه المناقشات وانتخاب المندوبين للمؤتمر الديمقراطي الحزبية التي كانت تسود حياة الحزب الداخلية⁴⁶⁰.

ويذكر سباهي: "وألفت اللجنة المختصة التي أشرتنا إليها، وفداً خاصاً من بين أعضائها، سافر إلى موسكو" والأدق أن اللجنة كلها سافرت (باستثناء كاظم حبيب لالتزاماته الوظيفية) بمن فيهم عمر علي الشيخ الذي لم يذكره سباهي في عداد الوفد. وكان الهدف من الزيارة هو استشارة العلماء السوفيت في الخطوط العامة التي توصلت إليها اللجنة، على غرار ما فعلته أحزاب شقيقة. وكان الوفد الذي اختارته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، لهذا الغرض، يتألف من بلاييف، باحث متخصص في الشؤون العربية ويجيد اللغة العربية، رئيساً، وريژنكو، باحث متخصص في شؤون الحركة الشيوعية في الشرق، ونيچكن المسؤول عن العلاقة بين الحزبين الشيوعيين السوفييتي والعراقي⁴⁶¹.

وجرت مناقشة بين الوفدين طيلة أربعة أيام، وكان النقاش ديمقراطياً وشفافاً. وجرى التأكيد باستمرار من قبل الرفاق السوفيت بأن الوفد غير مجبر على تبني أي رأي غير مقتنع به وإن الحزب الشيوعي العراقي هو المسؤول عن سياسته أولاً وأخيراً. ولكنني لا أعتقد بأن الوفد السوفييتي كان غافلاً عن مدى الضغط المعنوي الذي تشكله آراؤهم على الوفد وعلى اللجنة المركزية. وعاد الوفد وقد تراجع المتحفظون على طريق التطور اللا رأسمالي باستثناء رحيم عجينة الذي كان تراجعاً على مضض. وسجلت بالمناقشة محاضر جلسات مفصلة اطلع عليها جميع أعضاء اللجنة المركزية.

⁴⁶⁰ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 142.

⁴⁶¹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 143.

ويعلق سباهي على ذلك قائلاً: "إن عاد الوفد وهو يرفع راية التطور اللا رأسمالي. وحين أصرت غالبية اللجنة المكلفة بإعداد مسودة البرنامج، على رفض الأمر، كما يروي رحيم عجينة (ص 129) مورس الضغط الفكري لحمل الراضين على تعديل مواقفهم. وهذا ما حصل"⁴⁶². إن هذا القول، مع الأسف الشديد، غير صحيح. لأن الوفد هو اللجنة واللجنة هي الوفد، باستثناء كاظم حبيب الذي لم يكن ضمن الوفد ولم يكن معارضاً لموضوعه طريق التطور اللا رأسمالي حتى قبل سفر الوفد. أما رواية رحيم عجينة فهي تنتهي في موسكو وقبل عودة الوفد إلى بغداد. وقد حلت اللجنة المختصة عند عودتها إلى بغداد، ولم تلتق أو تجتمع حتى ولا اجتماعاً واحداً. وشكلت، بدلاً عنها، هيئة تحرير مصغرة من زكي خيرى وعبد الرزاق الصافي ورحيم عجينة.

كان هناك اتجاهان بين أنصار طريق التطور اللا رأسمالي أو التوجه الاشتراكي في الحركة الشيوعية العالمية، الأول: يرى اشتراك الشيوعيين في قيادته شرط لنجاحه. والثاني: يرى بأن دور الشيوعيين ممكن أن يقتصر على دعم وتأييد قيادة الديمقراطيين الثوريين وبيشر بإمكانية اندماج الطرفين لاحقاً. وكان الاتجاه المذكوران موجودين في الحزب الشيوعي العراقي أيضاً الاتجاه الأول مثبت في وثائق المؤتمر الثالث والاتجاه الثاني ضعيف وقد وجد تعبيره في مواقف معينة. على أي حال لم تزك الحياة كلا الاتجاهين!

انعقد المؤتمر في الأيام 4 و5 و6 أيار عام 1976 (وليس 1975، كما جاء في كتاب سباهي كخطأ مطبعي على الأرجح ص 144) تحت خيمة كبيرة نصبت لهذا الغرض في المقر العام للحزب في بغداد الواقع في ساحة عقبة بن نافع. حضر المؤتمر 300 مندوباً من أصل 320 يحق لهم الحضور، واستثنى العشرين كتدبير احترازي.

يختار سباهي التقرير السياسي للمؤتمر ويقول وهو محق في ذلك: "لقد انصرف التقرير السياسي إلى إبراز الجوانب الإيجابية في مسيرة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا أمراً ضرورياً، إلا أنه سكت عن الجوانب السلبية، وهي خطيرة أحياناً، أو مسها مساً خفيفاً، غلبت عليه المجاملة السياسية، بدعوى الحاجة إلى تعزيز التحالف، (إلى هنا وهو محق في ذلك. جاسم) وتجنب، بشكل خاص، أن يدخل في طبيعة العمل الجاري وأبعاده والنتائج التي سينتهي إليها"⁴⁶³. ويقصد بذلك مظاهر الارتداد ومآلها. صحيح أن التقرير السياسي تجنب ذلك ولكن البرنامج لم يتجنبه.

⁴⁶² - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 143. خط التشديد غير موجود في الأصل.

⁴⁶³ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 147.

يتحاشى سباهي تناول البرنامج، وهي وثيقة لا تقل أهمية من التقرير السياسي إن لم تكن تفوقها، في تقييمه السياسي والفكري للمؤتمر، فالبرنامج يفند رأيه. فقد جاء في الصفحة 129 من مذكرات د. رحيم عجينة، وهي نفس الصفحة التي استشهد بها سباهي، والتي مر ذكرها قبل قليل، ما يلي: "ومن جانب آخر أدخلت فقرة ضافية عن أخطار الارتداد في مسيرة العراق كاستدراك وذلك في الفصل الأول من الوثيقة البرنامجية لأن تجربة مسيرة العراق لم تكن محسومة وإن مقومات الارتداد موجودة و كما جرى التأكيد على البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية الحكومية، المالية والعسكرية، وإن مقومات الارتداد لا تقتصر على الاقتصاد وإنما في فكر حزب البعث أيضاً". (الخطوط غير موجودة في الأصل). ولذا لا يمكن أن يعد المرء جانراً إذا ما اعتبر إن تقييم عزيز سباهي السياسي والفكري للمؤتمر الوطني الثالث قاصراً.

والغريب في الأمر، أن يعثر المرء، بعد فصلين من هذا الفصل الذي يقيم فيه سباهي المؤتمر الثالث سياسياً وفكرياً على نقيض ما توصل إليه سباهي أنفاً حيث يورد الفقرة التالية: "وفي برنامج الحزب الذي ناقشه وأقره المؤتمر الثالث ورد ما يشير بوضوح إلى احتمال الارتداد والقوى التي تسعى لهذا الارتداد"⁴⁶⁴. كما يورد فقرة ضافية من البرنامج ليؤكد فيها رأيه. كان من الضروري إيراد ذلك عند تقييم المؤتمر سياسياً وفكرياً.

وبعد أن يشير سباهي إلى بعض ميزات المؤتمر مثل سعة التمثيل وجودة التحضير يقول: "ولكن ما يؤخذ على المؤتمر يفوق هذا كثيراً، فقد عكست وثائق المؤتمر والمناقشات التي دارت فيه جموداً واضحاً على أفكار تخطاها الزمن بشكل واضح. وأظهر بأن الحزب يعاني من الضعف في التحليل بل ومن فقدان الاستقلالية أيضاً"⁴⁶⁵. إن هذا الحكم، في بعض منه، لا يخلو من الصحة ولكنه غير دقيق، فطريق التطور اللا رأسمالي، والتنازلات التي تمت خلال عقد الجبهة والتهاون في الدفاع عن الديمقراطية تعتبر جميعها في لغة ذلك الزمان ومنطقه نزعة يمينية، وعلى حد تعبير تقييم تجربة الحزب (ص 57) "أخطاء ذات طبيعة يمينية" أي عكس الجمود، ولم يكن طريق التطور اللا رأسمالي صحيحاً في يوماً ما كي يتخطاه الزمن. أما الضعف في التحليل فهي ملاحظة صحيحة وتشمل كل الحزب بما في ذلك اللجنة الاقتصادية التي كانت معنية برصد وتحليل الواقع الاقتصادي. التي كان مسؤولها د. كاظم حبيب وعزيز سباهي عضواً فيها. فهذه الهيئة لم تعارض موضوعاً "طريق التطور اللا رأسمالي" في عام 1976، عام انعقاد المؤتمر.

⁴⁶⁴ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 160. الخط غير موجود في الأصل.
⁴⁶⁵ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 148. الخطوط غير موجودة في الأصل.

والكتاب الذي يستند إليه سباهي للبرهنة على وجود دراسات معارضة لطريق التطور اللا رأسمالي صادر في عام 1979⁴⁶⁶.

أما فقدان الاستقلالية (يسمىها سباهي بعد ستة أسطر ضعف الاستقلالية، والفرق نوعي بين التعبيرين) فأمر مبالغ فيه. إن تأكيد سباهي " لقد فرض القول بالتطور اللا رأسمالي فرضاً"⁴⁶⁷ تعوزه الدقة، وأقول ذلك بثقة فقد واكبت هذا الأمر من البداية حتى النهاية، ولم تكن أغلبية أعضاء اللجنة التي وضعت البرنامج معارضة لموضوع طريق التطور اللا رأسمالي، كما يذكر د. رحيم عجينة ويردده سباهي قبل سفر الوفد إلى موسكو، وإنما العكس هو الصحيح، فالمعارضة كانت تتكون من رفيقين فقط وهما الراحلين زكي خيري ورحيم عجينة، وغير الأول موقفه في موسكو و استسلم الثاني، على حد تعبيره هو، عند وصفه لموقف المعارضين، أما الباقيون فهم أحياء يرزقون حتى كتابة هذه السطور.

لا أشك بأنه لولا تبني الحركة الشيوعية وظليعتها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي موضوع طريق التطور اللا رأسمالي، لما تبناه الحزب الشيوعي العراقي. ولكن لم يكن تبني الحزب الشيوعي العراقي لهذه الموضوعات بمعزل عن أرضية فكرية ونزعة في داخله تبحث عن طريق و استراتيجية جديد غير الإستراتيجي اللا واقعي والمتمثل بشعار "ديمقراطية ثورية بقيادة الطبقة العاملة" وقد أثبتت الحياة عدم واقعية كلا الإستراتيجيين، القديم والبدليل، لأنهما إراديان، ويقفزان على مرحلة تاريخية. وإذا ما كان القديم لا يتناسب مع ظروف العراق ومستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي، فإن الثاني أخطأ في إدراك طبيعة التطور المذكور وأخضعه لأمنيته ورغباته. وأشارت الحياة إلى أن طريق تقدم البلاد وازدهارها، بما في ذلك التقدم نحو الاشتراكية، يمر عبر الديمقراطية المؤسساتية، ويخضع لسلسلة من التطورات العميقة الاقتصادية والاجتماعية وفي البناء السياسي للدولة. وهذا ما تبناه الحزب الشيوعي العراقي بقوة منذ مؤتمر الديمقراطية والتجديد، والذي يحفره الآن للمساهمة الفعالة في العملية السياسية الجارية في البلاد.

واختتم المؤتمر الثالث أعماله بانتخاب لجنة مركزية من 25 عضواً و19 عضواً مرشحاً، وهي أكبر لجنة مركزية في تاريخ الحزب منذ تأسيسه ولحد الآن. ورُشح في المؤتمر وفاز، من خارج القائمة التي رشحتها قيادة الحزب، الراحل عمر الياس بصفة عضو مرشح، وأعيد انتخاب السكرتير العام للجنة المركزية وسكرتارية اللجنة المركزية من نفس الرفاق، أما المكتب السياسي فقد استبعد منه المرشحان لعضويته وهما كل من الراحلين مهدي عبد الكريم و سليمان يوسف بوكا. وجاء انتخاب اللجنة المركزية، من مندوبين منتخبين بشكل مباشر أو غير مباشر من

⁴⁶⁶ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 148 هامش رقم 181.

⁴⁶⁷ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 148.

جميع أعضاء الحزب، ليُكسب القيادة (رغم ما كان يعتري الانتخابات من نواقص كانت تعاني منها جميع الأحزاب الشيوعية آنذاك) شرعية قوية ساعدت الحزب على أن يتفادى أي انشقاق خطير في صفوفه، رغم القمع الوحشي الذي تعرض له في عام 1978 وبعدها، ورغم الأخطاء التي تتحمل مسؤوليتها والتي عالجتها ومن ثم قيمتها وحددت المسؤولية فيها وفقاً لمنطق ذلك الزمان. لم أعرف لماذا لم يتطرق سباهي إلى انتخاب اللجنة المركزية في كتابه، وهو الذي كرس فصلاً كاملاً ومستقلاً للمؤتمر الوطني الثالث.

انهيار الجبهة والدروس المستخلصة

أعطى انعقاد المؤتمر الوطني الثالث على النحو الذي مر بنا، من تحضير جدي وتمثيل واسع ومساهمة قوى ديمقراطية في مناقشة وثائقه، زخماً كبيراً لنشاط الحزب ولمكانته ولنفوذه بين الجماهير، واستقبلته الأوساط السياسية في المنطقة العربية والعالم بحماس. كما أظهر المؤتمر النمو الكبير الذي حصل في عضوية الحزب منذ بدء الحوار حول الجبهة. وشكّل كل ذلك نواقيس خطر بالنسبة لحزب البعث الذي وضع في حساباته دائرة محددة يسمح للحزب الشيوعي التحرك فيها، ولكنه بات يرى أن الحزب الشيوعي خرج عن تلك الدائرة. وفي الوقت نفسه كان البعث يشعر بحرية أكثر من السابق لوضع خطته الخاصة بمحاصرة الحزب الشيوعي موضع التنفيذ. ففي ذلك الوقت تحت جانباً، ولو لفترة معينة على الأقل، شوكة كبيرة عن خاصرة حزب البعث ونظامه، والمقصود بها الحركة القومية الكردية المسلحة وقيادتها القومية التي انتكست ولم تعد تشكل خطراً أنياً مباشراً

468

وصاحب ذلك تغيير في طبيعة حزب البعث الطبقية بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما بعد تأميم النفط والزيادة الكبيرة في مداخيل العراق جراء ارتفاع أسعار النفط الخام، فقد تحوّلت، كما يذكر سباهي، "الأوساط القيادية والكوادر الأساسية لحزب البعث والدولة من مواقع البرجوازية الصغيرة إلى مواقع البرجوازية البيروقراطية من حيث السياسة والمصالح والممارسة. لقد باتت التهافت على جمع الثروات والأرباح، من أي مصدر جاءت، الشغل الشاغل بالنسبة إلى كوادر الحزب الحاكم. وبات الحديث لا يجري عن التوزيع العادل، والعدالة الاجتماعية، والتعاون والتشارك والاشتراكية، وإنما عن جمع الأرباح الكبيرة، وتنويع مصادرها، وعن النسبة الأعلى من (القوميسيون)، والحصص والأسهم والمنافع الأخرى. وكان لابد لهذه المسيرة أن تبحث عما يضمن لها حمايتها وأمنها من الأخطار، التي لم تعد تتمثل بالأطماع الاستعمارية ومكاند الرجعية الإقليمية، بعد أن نالت هذه كل ما كانت تصبوا إليه من تسهيلات، وباتت تدخل مداخل "طبيعياً" مرغوباً فيه وبياركة الحكام، وإنما صار الحديث يدور الآن عن مخاطر جديدة تنشأ

468 - د. رحيم عجينة، مصدر سابق ص 130.

عن أولئك الذين لا يزالون يتحدثون بحديث أمس، وظلوا مشدودين إلى طوباويات الاشتراكية، والدفاع عن حقوق الكادحين" ⁴⁶⁹.

ولم تنكر قيادة حزب البعث ارتدادها، فعندما أشار الحزب إلى بعض جوانب هذا الارتداد، الذي لا يمكن نكرانه، في اجتماع اللجنة العليا للجبهة، اعترف حزب البعث به و"لم يتردد صدام حسين عن التأكيد: "إذا كان هناك ارتداد فنحن الذي نقوده. وبرره بكون الارتداد ضمان التقدم من جديد" ⁴⁷⁰.

استخدم حزب البعث كل الأساليب للحد من نفوذ الحزب وجماهيريته بما في ذلك القوانين المناهضة صراحة لحقوق الإنسان ونصوص الدستور المؤقت. فبعد أن فشلت كل الإجراءات والمناورات والضغوط التي وجهت ضد الحزب لتجميد عمل المنظمات الديمقراطية الجماهيرية العريقة، كرابطة المرأة واتحاد الطلبة العام واتحاد الشبيبة الديمقراطي، لجأ البعث إلى سلاح القوانين المناهضة لحقوق الإنسان، فأجرى تعديلاً على قانون العقوبات بإضافة ما يقضي بحبس من يثبت انتمائه إلى منظمة غير مرخصة بمدة لا تقل عن خمس سنوات ويمكن أن تصل إلى 15 سنة. وهدد حزب البعث بإلغاء "التحالف" لينزل ضربة بهذه المنظمات والحزب. وقد قرر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي تجميد المنظمات حماية لأعضائها من الملاحقات، ومن أجل الحفاظ على الجبهة، انتظاراً لظروف أنسب لتطوير عملها. وكان الهاجس الأخير يكمن وراء العديد من تراجع الحزب غير المبررة. كما لم يكن هناك من مبرر لعدم عقد اجتماع للجنة المركزية لتتولى الأمر.

لم تنحصر ممارسات حزب البعث القمعية ضد الشيوعيين وأنصارهم فقط، وإنما راحت تمتد إلى عامة الناس الذين يرفضون الانتماء إلى صفوفه، وإلى كل قوى المعارضة الأخرى. وفي هذا الإطار تعرض الكثير من ضباط الجيش غير البعثيين إلى التضييق والإحالة على التقاعد في حالة رفضهم الانتماء إلى حزب البعث. وفي تموز 1974، وعلى أثر الاحتجاجات التي أبدتها الجماهير الغاضبة في ذكرى استشهاد الإمام الحسين (ع)، بادرت سلطات البعث إلى تفريقها واعتقلت السيد محمد باقر الصدر والشيخ عارف البصري و70 مواطناً من أعضاء حزب الدعوة. وأحيل بعضهم إلى المحكمة، التي حكمت على بعضهم بالإعدام. وفي عام 1977 واجهت سلطة البعث مسيرات الجماهير المتجهة من النجف إلى كربلاء بالنار، واعتقلت بعض رموز المعارضة الدينية وحكمت على بعضهم بالإعدام ⁴⁷¹.

⁴⁶⁹ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 151.

⁴⁷⁰ - د. رحيم عجينة، مصدر سابق ص 131.

⁴⁷¹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 158 والهامش رقم 192. راجع كذلك تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق، ص 53.

لم تتوقف الانتهاكات وحملات الإرهاب البعثية ضد الحزب الشيوعي وأعضائه وأنصاره. فقد كانت تتراجع أو تتوقف لفترات قصيرة، ولكنها تشتد بالارتباط مع أي نجاح يحققه الحزب في تعزيز نفوذه وتوسيعه. فبعد فترة قصيرة من انتهاء أعمال المؤتمر الثالث للحزب المنعقد في أيار 1976، والذي أضفى زخماً قوياً على نشاط الحزب ومكانته وعزز نفوذه، تصاعدت المضايقات والانتهاكات ضد الحزب وأعضائه. وأخذت الخلافات السياسية والفكرية تثار بوتيرة أشد في سكرتارية الجبهة. وقد تعرض الحزب لضغوط كبيرة من قبل البعث لتبني أو تأييد مواقف أو سياسات تتعارض مع النهج السياسي للحزب الشيوعي. ورفض الحزب ذلك وامتنع عن إصدار أي بيان باسم الجبهة يتعرض لمبادئه وعلاقاته بحركة التحرر الوطني العربية أو بعلاقات الحزب الأممية. فعلى سبيل المثال، رفض الحزب الشيوعي طلب حزب البعث بوصف النظام السوري بالعميل، كما رفض طلبهم بالتهجم على منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات شخصياً عندما اختلف البعث معهما. وقاوم الحزب ضغوط البعث القاضية بتغيير موقف الحزب من القضية الفلسطينية. كما رفض طلبه بعدم ذكر اسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي في صحافة الحزب.

الحزب الشيوعي العراقي يعارض نهج حزب البعث السياسي داخلياً وعربياً

كان على اللجنة المركزية أن تدرس تدهور الأوضاع وقد قامت بذلك، ولو أن الدراسة جاءت متأخرة لبعض الوقت، ففي اجتماعها الكامل المنعقد في آذار 1978، وضعت اللجنة المركزية النقاط على الحروف في أهم القضايا الملتهبة، واقرحت المعالجات الضرورية بما في ذلك المطالبة بإنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستوراً دائماً للبلاد.

كان رد فعل حزب البعث على تقرير اللجنة المركزية عنيفاً، بالرغم من أن معالجاته كانت في إطار ما سمي خطأ بالحلقة المركزية - الجبهة الوطنية والقومية التقدمية. وجند حزب البعث صحيفة "الراصد" للتهجم على التقرير سياسياً وفكرياً. وظل البعث يطالب الحزب الشيوعي بسحب التقرير والتراجع عنه. إلا أن طلب حزب البعث قوبل بالرفض القاطع. إن هذا الرفض لدليل قاطع على خطأ الادعاء القائل بأن الحزب الشيوعي العراقي كان يمكن أن يسير مئة سنة وراء النظام البعثي لو ترك النظام الشيوعيين على ما كانوا عليه، بل ويمكن اعتبار مثل هذه الادعاءات مجرد تخرصات حاقدة على الحزب⁴⁷².

وجاءت سيطرة الشيوعيين الأفغان على السلطة في نيسان، والدعم الذي تلقوه من السوفييت، ليثير الهلع في قلوب البعثيين. فدعوا في صحيفة "الثورة" إلى الحيطة والحذر من تكرار ذلك في أماكن أخرى، ويقصدون بذلك العراق.

⁴⁷² - مذكرات بهاء الدين نوري، ص 466.

كانت سياسة البعث، قبل قيام الجبهة وبعدها، قائمة على إبقاء الحزب الشيوعي العراقي في دائرة محددة والسعي إلى إعادته إلى هذه الدائرة كلما خرج منها، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. وقد رسم طه الجزراوي بيده دائرة على ورقة ليوضح مقصدهم للرفيقيين عامر عبد الله ورحيم عجينة وذلك في وقت مبكر، وتحديدًا عقب الهجوم على عمال الزيوت النباتية والتجمع الجماهيري في ساحة السباع في بغداد في تشرين الثاني 1968. أما بعد ما يقارب عشر سنوات من التاريخ المذكور، فقد تحولت تلك السياسة إلى نهج يستهدف التخلص من الحزب الشيوعي، أما بإخراجه من الساحة كلياً أو تحويله إلى حزب كارتوني لا حول له ولا قوة، ينفذ ما تطلبه منه سلطة البعث إرضاءً للرجعية العربية، وخاصة العربية السعودية وإرضاءً للغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويورد سباهي بعض المعلومات من وثائق أجهزة الأمن التي عُثر عليها بعد سقوط النظام، والتي تؤكد على خطط حزب البعث وأهدافه في احتواء الحزب الشيوعي العراقي. ولا أعرف لماذا أطلق سباهي صفة "طرق ذكية" على تدابير مستمدة من ترسانة الأنظمة الدكتاتورية والفاشية، لحمتها وسداها، الكذب والنفاق والاندساس داخل أحزاب الجبهة والتجسس عليها لمعرفة وضعها الداخلي "وصولاً إلى الشعيرات وصعوداً إلى الفروع"، على حد تعبير المقبور صدام حسين في المؤتمر الأول لمدرء الأمن المنعقد في 30 تموز 1978. وأين يكمن هذا الذكاء في خططهم الرامية إلى تحويل الحزب إلى حزب كارتوني بعد أن حصل الاصطدام العنيف بالحزب الشيوعي قبل مؤتمرهم "الذكي" هذا بشهرين وذلك بإعدام 31 شيوعيًا وموازراً للحزب؟ كما سيأتي بيانه بعد قليل. لقد قصمت هذه الجريمة ظهر الجبهة نهائياً ولم تقم لها قائمة رغم محاولات حزب البعث العديدة لإحيائها⁴⁷³.

وقد أشار صدام حسين عن الواجهة السياسية الجديدة في أحد اجتماعات اللجنة العليا للجبهة آنذاك بقوله: "إن تحالفهم مع الحزب الشيوعي العراقي لا يشكل قوة لهم وإنما يشكل عبئاً عليهم، فدول المنطقة والدول الغربية غير مرتاحة من هذا التحالف"⁴⁷⁴. فلا غرو من أن يحمل عزة الدوري معه 500 نسخة من صحيفة "الراصد"، أخذها من المطبعة بنفسه، عند سفره إلى السعودية ليقدّمها عربوناً للحلفاء الجدد. وقد وصلت إلى الحزب الشيوعي في حينها رسالة تتضمن الخبر المذكور من عامل يعمل في المطبعة التي طبعت الصحيفة المذكورة.

القمع الوحشي

⁴⁷³ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 155 والهامشين 187 و188.

⁴⁷⁴ - أنظر د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 97 و 134.

نعود إلى رد فعل البعث على تقرير اللجنة المركزية في آذار 1978 وعلى الانقلاب في أفغانستان. فقد اعتقلت سلطة البعث المجرمة وقدمت للمحاكمة عدداً من الرفاق وأصدقاء الحزب العسكريين والعاملين في القوات المسلحة بتهمة التآمر على نظام الحكم، وحكمتهم بالإعدام. وفي إثر ذلك تحرك الحزب الشيوعي فوراً وفي اتجاهات عديدة، إذ طلب عقد اجتماع عاجل للجنة العليا للجبهة، إلا أن البعث رفض ذلك. ثم عقدت سكرتارية الجبهة اجتماعاً واستمع البعث إلى تحذير ورفض قاطع للإجراء من قبل ممثلي الحزب الشيوعي. واقترن تحرك الحزب بنشاط واسع في أوساط الجماهير للتحذير من مخاطر تنفيذ أحكام الإعدام على مستقبل البلاد. وسارعت قيادة الحزب بالاتصال فوراً بالأحزاب الشيوعية وبجميع حركات التحرر الوطني في البلدان العربية والعالم الثالث وبالمنظمات الديمقراطية العالمية والصحف الكبرى وأجهزة الإعلام العالمية، وناشدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أحرار العالم التدخل لمنع تنفيذ أحكام الإعدام. وقد انتهت الاحتجاجات والمناشدات لإلغاء الأحكام من جهات كثيرة.

وعلى الرغم من كل هذه الضغوط، فقد نفذ حكم الإعدام بواحد وعشرين منهم في 18 و 19 أيار 1978، بينهم الشاعر سهيل شرهان ولاعب كرة القدم بشار رشيد. وبعد تلقي حزب البعث البرقيات المطالبة بإيقاف الإعدامات من برجنيف وغيره من رؤساء الدول الاشتراكية، أعدم عشرة رفاق آخرين في 27 و 28 و 29 أيار! وطلب حزب البعث من الحزب الشيوعي التوقف عن مثل هذه الاتصالات والعلاقات، وقد رفض طلبهم وجرى التأكيد على تمسك الحزب بالعلاقات الأومية والتضامن الأومي.

كان اعتقال وإعدام هذه المجموعة من الشباب عملاً استفزازياً واضحاً، فهناك شروط ومستلزمات للانقلابات العسكرية يعرفها البعثيون جيداً. ولم يكن لهؤلاء الشباب نشاط سياسي في الجيش وكانت علاقات الشيوعيين فردية بتنظيماتهم المدنية⁴⁷⁵. ويمكن اعتبار الإعدامات "القشة" التي قصمت ظهر تحالف حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي.

وبهدف الإساءة إلى الحزب الشيوعي وإذلاله أمام الرأي العام العراقي والعربي والعالمي، عقد اجتماع لسكرتارية الجبهة حضره الرفيقان عادل حبه ورحيم عجينة تحت عدسات التلفزيون، بعد يومين من الإعدامات وتحديداً يوم 1 حزيران 1978. اقترح البعث توجيه برقية تهنئة بأسماء المجتمعين وأحزابهم إلى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر وإلى نائبه صدام حسين بمناسبة الذكرى السادسة لتأميم شركة نفط العراق. لقد جوبه طلبهم بالرفض القاطع رغم التهديدات التي تعرض لها الرفيقان. ويقول عجينة: "عدنا إلى مقر حزبنا واجتمعنا بأعضاء

⁴⁷⁵ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 163 وما يليها. حول الإعدامات راجع كذلك د. رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 133.

المكتب السياسي، زكي خيري وباقر إبراهيم وثابت حبيب وعرضنا عليهم ما دار في الاجتماع فرحبوا بموقفنا" ⁴⁷⁶.

عقد اجتماع طارئ للجنة المركزية في 28 أيار 1978، وترأس الاجتماع الرفيق زكي خيري لغياب الرفيق عزيز محمد خارج البلد. لم يكن تدهور الوضع السياسي والجهة التي تتحمل مسؤوليته وهو حزب البعث محل نقاش، باستثناء صوت خافت يحمل الحزب قسطاً من المسؤولية جراء محتويات تقرير اللجنة المركزية الصادر في آذار 1978. ولم يكن هناك خلاف على ضرورة اتخاذ تدابير الصيانة. وكان هناك رأي غالب يدعو إلى السعي لإيقاف التدهور في الوضع بخلفتين مختلفتين، الأولى تدعو إلى ذلك من أجل كسب الوقت وللتغطية على تدابير الصيانة. أما الخلفية الثانية فكانت تأمل بعودة المياه إلى مجاريها مع البعث، ولم يكن كاتب هذه السطور مع القسم الأخير. ولم يصدر عن الاجتماع أي بيان. وفي حزيران عقد ثاني اجتماع طارئ للجنة المركزية لم يختلف في نتائجه عن الأول، سوى التأكيد على المطالبة بالإسراع في اتخاذ تدابير الصيانة والرد على حملة البعث الإعلامية بشكل أقوى.

تولى المكتب السياسي وضع خطة لتدابير الصيانة، وكان أهم ما فيها تشكيل قيادة ظل من الرفاق عمر على الشيخ عضو المكتب السياسي مسؤولاً وعضوية الرفيق سليمان يوسف عضو اللجنة المركزية و عائدة ياسين العضو المرشح للجنة المركزية. وربطت بهؤلاء الرفاق منظمات وكوادر حزبية، وهُيئت لهم أجهزة طباعة. كما تقرر فرز التنظيمات والرفاق المكشوفين وربطهم بالرفاق العلنيين، واعتماد اللامركزية في العلاقات التنظيمية. وتقرر كذلك انتقال ثلث أعضاء اللجنة المركزية إلى الخارج. ووزعت سكرتارية اللجنة المركزية (سلم)، وباقتراح من لجنة التنظيم المركزية (نتم) مبالغ من المال على شبكة واسعة من الكادر وإخفاء مبالغ أخرى في أماكن مختلفة ظلت تحت سيطرة المكتب السياسي حتى بعد خروجه من العراق.

بعد فترة وجيزة اكتشف حزب البعث بأن الحزب يعتزم التحول إلى العمل السري. فقد كانت بعض التدابير، مثل نقل أجهزة الطباعة، تتم في المقرات العلنية التي تخضع لمراقبة متنوعة مثل الإنصات والكاميرات الخفية. فغيرت السلطة خطتها من القضم التدريجي بالحواشي والأطراف وبالمنظمات الأبعد كالبصرة والمحافظات الجنوبية إلى الانقضاض على جميع المقرات وقيادات المنظمات. وشملت الاعتقالات أعضاء وأعضاء مرشحين للجنة المركزية مثل عادل حبه وكاظم حبيب وفخري كريم ومحمد جواد طعمة (أبو زيتون)، حيث تعرض بعضهم للاعتداء. واعتقل لاحقاً الرفيق ماجد عبد الرضا عضو سكرتارية اللجنة المركزية. وفي 21 كانون الأول شن البعث حملة لاعتقال الضباط الشيوعيين المتقاعدين، أسفرت عن

⁴⁷⁶ - راجع د. رحيم عجيبة، مصدر سابق، ص 134.

اعتقال 26 ضابطاً شيوعياً متقاعداً، على رأسهم سليمان يوسف بوكا، عضو اللجنة المركزية للحزب، بدعوى أنهم يعدون لمؤامرة ضد الحكم، وكان من بين المعتقلين سعيد مطر وفخري الألوسي وكمال نعمان ثابت وأحمد شفيق الجبوري وآخرون. وتعرض المعتقلون إلى التعذيب. وقد أثار اعتقالهم حملة واسعة من الاحتجاج.

واتبع نظام البعث مختلف الأساليب الدينية والوحشية لتغيير معتقدات المناضلين السياسية والفكرية وانتزعت دوائر الأمن في تلك الأجواء الإرهابية الفظيعة تواقع الألوف من المناضلين على تعهد لا مثيل له في التاريخ، يؤدي بموقعه إلى ساحة الإعدام إذا ما عاود نشاطه السياسي السابق. واستشهد الكثيرون من خيرة كوادر الحزب وأعضائه، وهكذا تجاوزت الأحداث خطة المكتب السياسي الخاصة بتدابير الصيانة وصار الحزب أمام واقع جديد، ألا وهو التراجع غير المنظم في إطار رؤية غير واضحة ومتردة سياسياً، وتبعاً لذلك غير واضحة ومتردة تنظيمياً. وأصبحت المهمة تتحدد في السعي لإضفاء قدر من التنظيم على التراجع. واعتمدت تنفيذ هذه المهمة على الكادر المتطوع لها.

وحول هذه الفترة يذكر سباهي ما يلي: " وكان العاملون فيها (المقرات) يتسربون منها دون عودة، واحداً بعد الآخر" ⁴⁷⁷. إن هذه المعلومة غير صحيحة، فلم يتسرب أحد من المقرات، والعكس هو الصحيح، فقد كانت هناك بعض حالات التشبث بالبقاء فيها، وقد جرى تقليص الملاك تدريجياً مع تقلص المهام والأعمال في المقرات (*⁴⁷⁸).

الجبهة تلفظ أنفاسها

في شباط 1979، وبعد خراب البصرة، فوَّتح الحزب بإعادة التحالف. كانت هذه الخطوة بمثابة مناورة بعثية تستهدف الحط من سمعة الحزب السياسية وتحويله

⁴⁷⁷ - عزيز سباهي. مصدر سابق، ص 170.

⁴⁷⁸ - * توثقت من هذه المعلومة من خلال مكالمة تلفونية في أواسط آذار 2008، من كاديين متقدمين كانا على تماس مباشر بالعاملين في المقرات وهما الرفيق عزت عثمان في المقر العام والرفيق كامل كرم في مقر بغداد. ولم يؤكد الأخير المعلومة فقط، بل أضاف: "كانت هناك بعض حالات التشبث بالبقاء أيضاً". وفي كانون الثاني 1979 اضطرت إلى المبيت في المقر العام لبضعة أيام، وفي الليلة الأولى اجتمعت بالمتبقين فيه وكان عددهم حوالي سبعة رفاق من الشغيلة والحراس. وأخبرتهم بأننا مضطرون للبقاء في المقر لبعض الوقت (لم نكن قد نقلنا كامل الأرشيف بعد)، وأشارت إلى أن وجودنا لا يخلو من خطورة فقد نتعرض للاعتقال، فالرفيق الذي يرغب بالمغادرة بإمكانه ذلك ولا يترتب على مغادرته أي شيء، فرفض الجميع المغادرة بشكل حاسم، وتعهدوا بحماس على البقاء في المقر حتى إغلاقه من قبل الحزب. وأثار موقفهم إعجابي وحماسي وصافحتهم بحرارة واحداً واحداً، تعبيراً عن ثقتي بتعهدهم. (جاسم)

إلى حزب كارتوني أو حزب ضئيل الحجم والقوة والنفوذ. لذلك فإن الاعتقاد بإمكانية إعادة التحالف كان يعني القبول بالمصير المذكور. أما فكرة الاستفادة من عرض البعث لتخفيف الضغط علينا فقد رفضت باعتبارها تشكل غطاءً لتميرير سياسة إعادة التحالف.

في شباط المذكور أرسل صدام حسين بطلب لمقابلة الرفيق مكرم الطالباني العضو المرشح للجنة المركزية. وكان أهم ما قيل لمكرم هو التالي: ناقشنا في القيادة عودة التحالف مع الحزب الشيوعي وإن الرفاق في القيادة يعتقدون بعدم إمكانية تحقيق ذلك، وقد اختلفت معهم لأنني أعتقد خلاف ذلك ... وطلب صدام عرض الموضوع على قيادة الحزب. وقد وعده مكرم بذلك.

عقد اجتماعان لأعضاء اللجنة المركزية المتبقين في الداخل حضرهما كل من مكرم الطالباني وسلام الناصري وماجد عبد الرضا وعبد الرزاق الصافي وباقر إبراهيم وكان الأخير هو المسؤول الأول في الداخل، واستنتي كاتب هذه السطور من الاجتماع لأسباب احترازية. وبما أن مركز ثقل القيادة كان في الخارج، فقد تقرر إرسال عبد الرزاق الصافي إلى الخارج لعرض الطلب على قيادة الحزب. وقد عاد الصافي بمذكرة تتضمن رأي قيادة الحزب التي أوضحت فيها أن الحوار الجدي يجب أن تتوفر له الأجواء الديمقراطية. وتتلخص هذه الأجواء حسب رأي الحزب، بوقف الحملة الإرهابية والإعلامية ضده، وإيجاد حياة ديمقراطية عامة في البلاد تستلزم أولاً وقبل كل شيء حل مجلس قيادة الثورة، وإنهاء الفترة الاستثنائية وإشاعة الحريات السياسية العامة وتشريع دستور دائم للبلاد، وإزالة مظاهر التمييز القومي والحزبي، وكدليل على حسن النوايا، طالبت قيادة الحزب الشيوعي، بأن يبادر حزب البعث إلى الاعتذار عن الإعدامات التي راح ضحيتها 31 شيوعياً وموازراً للحزب وإعادة الاعتبار للمغدورين⁴⁷⁹.

كانت شروط الحزب، من وجهة نظر حزب البعث، تعجيزية. فقد جاء في مذكرة القيادة القطرية الجوابية المؤرخة في 8 آذار 1979 ما يلي: "أنكم رحتم تسطرون (شروطاً) تعرفون حق المعرفة بأنكم لا تملكون أي أساس مادي وعضوي لفرضها على أرض الواقع"⁴⁸⁰. ودعم حزب البعث موقفه هذا ببيان صلف لم يهاجم فيه الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل وهاجم الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية لتضامنها مع الحزب الشيوعي العراقي. وواصل حملته الإرهابية بحقد أشد. وبذلك لفظت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية عملياً أنفاسها. وصفت ذيولها تدريجياً.

تقييم التجربة

479 - عزيز سباهي. مصدر سابق، ص 175.

480 - باقر إبراهيم، مصدر سابق، ص 167

أعتقد بأن وثيقة "تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 - 1979" والتي أقرها المؤتمر الرابع (1985) تحتاج إلى إعادة نظر في ضوء أيديولوجية وإستراتيجية الحزب المتجددتين. ولكننا حتى إذا نظرنا إليها على ما هي عليه الآن، فهي تحوي الكثير من الدروس والعبر، وقد مر بعضها علينا. إن أحد هذه الدروس المهمة، الذي أشار إليه سباهي وأشرنا إليه أيضاً ويكرره الآخرون، هي أن الجبهة تحولت إلى الحلقة المركزية في نضال الحزب لدفع عجلة التقدم في البلاد وليس الديمقراطية. ولكن ينبغي أن نلاحظ من الناحية أخرى بأن الحزب عندما طالب في بيان آذار 1978 بإنهاء فترة الانتقال وإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تضع دستوراً دائماً للبلاد، وانتقد سياسة التبعية وغيرها من المظاهر السلبية وهي أهداف ديمقراطية، جن جنون البعث واتهم الحزب الشيوعي بأنه يدبر لمؤامرة ضد نظام الحكم، وكان ما كان من تهجم جريدة "الراصد" وإعدام 31 رفيقاً وصديقاً للحزب وما تبعه من قمع وحشي وانهيار التحالف عملياً.

على أي حال إن وثيقة تقييم التجربة لا تخطئ نهج الحزب في التحالف والذي أدى إلى اتفاق الجبهة، ولكنها تعترض على سلوك الحزب السياسي وخاصة بعد دخول الحزب للجبهة. وتنتقد هذه الوثيقة جميع التنازلات التي حصلت بعد إعلان الجبهة وقد مررنا بأهمها. وكان من شأن هذا النهج أن يؤدي إلى الاصطدام بين الحزبين، البعث والشيوعي، مبكراً وكان ذلك من مصلحة الحزب الشيوعي سياسياً، لاسيما إذا كان الصدام يدور حول قضية مبررة ومفهومة داخليا وعربياً وأمميّاً، على سبيل المثال:

على الرغم من أن الصيغة تنص، في ميثاق العمل الوطني، على أن الجبهة "تجسد القيادة المشتركة لنضال الشعب العراقي"، فقد راح البعث يتقف أعضاءه بصيغة "الحزب القائد"، ويعلن ذلك في صحافته. وعارض رفاقنا بثبات في لجان الجبهة (بتوجيه من قيادة الحزب)، ما كان يريد البعث. وجرى تأكيد الصيغة التي تنص على أن "الجبهة قيادة مشتركة لنضال الشعب"، جواباً على ما كان يشير إليه البعثيون في بعض لجان الجبهة في المحافظات بصدد قيادة البعث للجبهة. لقد رفض ممثلو الحزب الشيوعي هذه الصيغة، كما تشير وثيقة التقييم.. وكان ذلك موقفاً جيداً.

في كانون الثاني 1974 عقد حزب البعث مؤتمره القطري الثامن، وقد أكد في التقرير الصادر عنه على تعزيز قيادة حزب البعث على الجيش وأجهزة الدولة. وقد ربط التقرير بين مسألة توسيع الجبهة وبين تعزيز الدور القيادي لحزب البعث فيها، وأعتبر ذلك مهمة مركزية. وبعد فترة وجيزة من صدور التقرير السياسي، أصدر "مجلس قيادة الثورة" قراراً يعتبر هذا التقرير قانوناً للدولة والمجتمع.

وتشير وثيقة التقييم، التي تورد هذه المعلومات إلى أن الحزب لم يعارض هذا القرار علناً⁴⁸¹.

كان على الحزب أن يعارض القانون يشكل رسمي ويطلب بالغانه، حتى إذا أدى ذلك إلى انهيار التحالف، لأن ذلك يشكل انتهاكاً صريحاً لميثاق العمل الوطني الذي ينص على القيادة المشتركة للجبهة، وكان انهيار التحالف آنذاك، أفضل للحزب من الانهيار الذي وقع بعد أربع سنوات من الرخاوة.

وإلى جانب انتقاد وثيقة التقييم لجميع تنازلات الحزب وأخطائه التي حصلت خلال فترة الجبهة، فإنها أشارت أيضاً إلى أخطاء الحركة القومية الكردية ومسؤوليتها في تلك الفترة، سواء في اعتمادها على مساندة حكم الشاه الرجعي في إيران والدول الحليفة له، أو في ابتعاد الحركة القومية الكردية عن الحركة الديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي وتوصلت الوثيقة إلى الاستنتاج التالي: "وأكدت الحياة أن الديمقراطية، هي ضمانة أساسية لممارسة الحقوق القومية، فلا يمكن للشعب الكردي أن يتمتع بحقوقه القومية في ظل مصادرة الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب العرقي كله، وأن لا حكم ذاتي حقيقي لكردستان دون ديمقراطية للعراق كله".

ولكن الوثيقة لم تقتصر على نقد الجوانب والنتائج السلبية للجبهة، وإنما أشارت إلى جوانبها الإيجابية كذلك وعلى النحو التالي:

- لقد أثبتت تجربة الجبهة بأنها معركة طبقية تعلم منها الحزب الكثير. وأن شعارات الحزب قد تحولت خلالها إلى قوة مادية، إذ لم تكن المنجزات التي تحققت قبل وأثناء الجبهة بمعزل عن نضال حزبنا الشيوعي.

- وأن أحد الدروس الهامة هي أن الجماهير نفسها قد عرفت كيف أن هذه المكاسب قد تحققت بنضال الشيوعيين، وكيف أن الانقضاء عليها لم يكن بمعزل عن اضطهاد الشيوعيين.

- لقد توفرت للحزب تجريه عملية عن أهمية الحفاظ على استقلاله السياسي والأيدولوجي والتنظيمي خلال التحالفات، وهي تجربة هامة.

وتستطرد وثيقة التقييم بما يلي: "وبرغم الخسائر الجسيمة التي ألحقت بحزبنا، بسبب حملات الإرهاب الوحشية، فقد اكتسب دماً جديداً، دم الشباب الذي مهما استنزفه الإرهاب البعثي البوليسي الآن أو في المستقبل، فسيبقى منه رصيد يمنح الحزب طاقة متجددة، وهذا ما أثار ويثير غيظ البعث الحاكم في العراق".

⁴⁸¹ - راجع تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق، ص 35 وما يليها.

"إن جو التحالف قد شجع أعداداً كبيرة من الشبيبة الثورية على الانخراط في صفوف الحزب، وساعد هذا الجو على إعادة بناء منظمات الحزب في العديد من أنحاء البلاد بأسرع وقت، بعد ما عانتها خلال سنوات الإرهاب الأسود، كما ساعده على نشر الفكر الماركسي - اللينيني على نطاق واسع، ومكنه من إحياء تراثه الثوري الزاخر ونشره ووضعها بين أيدي مئات الألوف من الشبيبة الثورية الطامعة، وساهم في جعل عننية الحزب الشيوعي شيئاً مألوفاً في دولة لم تألف الديمقراطية، ولن يمر إلغاء هذه العننية على يد نظام البعث بدون ثمن".

وتشيد وثيقة التقييم بالممارسة الديمقراطية الواسعة في التهيؤ للمؤتمر الوطني الثالث وانعقاده، في ظروف مجتمع يفتقر إلى أبسط الحقوق الديمقراطية التي حرمتها جميع السلطات المتعاقبة. ثم تضيف الوثيقة:

"لقد الحق البعث الحاكم بحزبنا خسائر فادحة على صعيد التنظيم وصفى عدداً كبيراً من منظماته وكوادره، لكنه عجز كلياً عن إلحاق هزيمة سياسية به، وأثبتت الحياة صحة وجهة نظر الحزب في كل القضايا التي كانت موضع خلاف مع البعث"⁴⁸².

لم تجد هذه التقييمات الإيجابية الواردة في وثيقة التقييم مكانها في كتاب سباهي، ماعدا ما يتعلق الأمر بالمؤتمر الوطني الثالث، بالرغم من أن وثيقة التقييم هي وثيقة مقررة من قبل أعلى هيئة في الحزب، ألا وهي المؤتمر الوطني الرابع. كان بإمكان سباهي إيرادها وتفنيدها إن لم يكن مقتنعاً بها. وكان حري بالرفيق سباهي أن ينسب العيوب التي ذكرها في تجربة الجبهة لمصدرها الأصلي وهي وثيقة "تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 - 1979"، التي أقرها المؤتمر الوطني الرابع، لا أن يذكرها وكأنها استنتاجات شخصية ينبغي أن يتعلم منها الحزب، في حين توصل الحزب لها قبل صدور كتاب سباهي بعشرين سنة! (*⁴⁸³).

ويذكر الرفيق سباهي "وتظل الأحكام بشأن تلك السنوات الست تتأرجح بين المدح والقدح، وبين من لم ير فيها سوى كونها فرصة قد استغلها حزب البعث الحاكم، وهو لم يكن سوى مجموعة صغيرة من المغامرين والمتآمرين، ليستفيدوا من طاقات وسمعة حزب جماهيري له هيئته ونفوذه بين الجماهير، وليسخ حكمه، ويسوم الشعب طوال خمس وثلاثين عاماً مر العذاب. وبين من اعتبرها المدخل لتطور تاريخي في تقدم البلاد وظل يدافع عنها حتى النهاية"⁴⁸⁴.

⁴⁸² - تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق، ص 64 وما يليها و68 وما يليها.

⁴⁸³ - * قارن الصفحة 181 وما يليها من الجزء الثالث من كتاب عزيز سباهي بوثيقة التقييم ص 37 وما يليها و 69 وما يليها. (جاسم)

⁴⁸⁴ - عزيز سباهي. مصدر سابق، ص 180 وما يليها.

بعد سقوط النظام في 2003، لم يعد للرأي الذي اعتبر الجبهة المدخل لتطور تاريخي في تقدم البلاد أهمية تذكر وقد اصطف قسم من أصحاب هذا الرأي مع الإرهابيين في حين نأى البعض الآخر بنفسه عن الإرهابيين وشارك في العملية السياسية الجارية في البلاد، والقليل منهم أخذ يراوح بين الموقفين.

أما الرأي الذي يدين الجبهة فقد اتسعت دائرته بعد سقوط النظام وافتتاح جرائمه وبعد هيمنة قوى الإسلام السياسي على الساحة السياسية، فقد أخذت هذه القوى تركز على إدانتها لـ 35 سنة من حكم البعث وساهم في ترديد هذا الإدانة آخرون، ممن هم حريصون على سمعة الحزب الشيوعي العراقي وتاريخه، بمن فيهم سباهي، دون تدقيق وتمحيص، وراحت إدانتهم وبدون قصد تشمل الحزب الشيوعي العراقي، ضمناً وجزئياً.

وقبل الانتهاء من هذا الموضوع، لابد من التأكيد على خطأ تقييم هذه التجربة أو أية تجربة تاريخية أخرى بمعزل عن ظروفها الملموسة بما في ذلك المنظومة الفكرية التي سادت آنذاك ومستوى الوعي السائد. ولذلك فعندما نقيم تجريره الجبهة ينبغي أن نأخذ بنظر الاعتبار الظروف الملموسة الداخلية والعربية والدولية، بما في ذلك ظروف الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين رئيسيين، كما ينبغي أن نأخذ بنظر الاعتبار الأخطاء الأيديولوجية في الحركة الشيوعية العالمية وفي بيانات أحزابها التي تحمل توقيع الحزب الشيوعي العراقي. فعلى سبيل المثال ساد اعتقاد خاطئ في الحركة الشيوعية العالمية آنذاك يؤكد على أن إحدى سمات العصر الرئيسية هي الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي، ويشمل ذلك الدول النامية التي ستصل إلى الاشتراكية عن طريق التطور اللارأسمالي. وعند الإشارة إلى هذه الظروف، لا ينبغي أن تشكل مبرراً لتبني أفكار لا علاقة لها بالواقع أو للتستر على الأخطاء، وإنما للتوصل إلى الخيارات الممكنة والمفضلة ضمن تلك الظروف ذاتها، دون غيرها.

والآن، وبعد أن انتهينا من عرض تجربة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بسلبياتها وإيجابياتها، وأشرنا إلى الطريق الأنسب الذي كان على الحزب إتباعه في تلك الظروف، بالاستفادة من وثيقة تقييم تجربة الحزب فضلاً عن كتاب سباهي، وإذا أردنا النظر إلى تلك التجربة بعيون اليوم، فأعتقد، كما أشرت إلى ذلك في البدء، إن الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من التجربة، في ظل الظروف الجديدة ومن منطلقنا الأيديولوجي والإستراتيجي المتجددين، هو: إن تحالف إي حزب سياسي مع حزب حاكم في نظام لا يقوم على أسس ديمقراطية مؤسسية، هو خطأ مبدئي يرتكبه الحزب غير الحاكم، لا بسبب عدم توفر تكافؤ الفرص فحسب، بل لتعذر ضمان استقلال الحزب سياسياً وتنظيماً وفكرياً، وهو مبدأ أساسي في أي تحالف سياسي.

الفصل الواحد والعشرون انتقال الحزب الشيوعي إلى المعارضة

في إثر القمع الوحشي الذي مارسه حزب البعث ضد الحزب الشيوعي غادر الوطن الألوفا من الشيوعيين وعوائلهم، بوأناق رسمية أو مزورة، أو عبر سبل التهريب. وكان أغلب المغادرين من هؤلاء هم من العناصر المثقفة من صحفيين وكتاب وشعراء وفنانين وأساتذة وطلبة جامعيين وأطباء ومهندسين. وقد تجمع الكثيرون

منهم في لبنان وسوريا واتجه بعضهم إلى البلدان الاشتراكية السابقة، وخاصة جيكوسلوفاكيا وبلغاريا، في حين توجه آخرون إلى الجزائر واليمن والمغرب وبلدان أخرى. وكان تدبير أمر معيشتهم وإقامتهم، هم وعوائلهم، أو انخراطهم في أعمال تتناسب مع قدراتهم ومهاراتهم، أمر في غاية الصعوبة في أغلب الأحيان. وكادت أن تستنفد تلك الصعوبات طاقات وقدرات المنظمات الحزبية في الخارج وأدخلتها في دوامة من المشاكل التنظيمية والاجتماعية⁴⁸⁵. وعاد الكثيرون ممن هاجروا إلى الوطن لاحقاً، وفي مقدمتهم أعضاء في اللجنة المركزية ليواصلوا النضال ضد النظام الدكتاتوري سواء في المساهمة في حركة الأنصار في كردستان أو التسلل إلى المدن وخاصة العاصمة بغداد.

وتشتت أعضاء اللجنة المركزية أيضاً، ولم يبق في الداخل سوى عدد قليل منهم وباتت صلاحياتهم محدودة. لذلك فإنهم لم يبتوا في طلب البعث لإعادة التحالف، وإنما أحالوا ذلك إلى قيادة الحزب في الخارج. فعقد المكتب السياسي اجتماعاً في براغ في شباط 1979، حضره أعضاء في اللجنة المركزية الموجودون في براغ أيضاً (*⁴⁸⁶). ناقش الاجتماع طلب حزب البعث، وتوصل إلى كتابة مذكرة حملها عبد الرزاق الصافي عند عودته إلى الوطن. وكان أحد شروط الحزب لعودة التحالف مع البعث هو إلغاء "مجلس قيادة الثورة"، كما مر بنا. وفي الحقيقة شكلت المذكرة، وبوعي من محرريها، المسمار الأخير في نعش الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، بعد أن لفظت الجبهة أنفاسها بطعنات حزب البعث المميتة.

وبناء على ما مر بنا، فإن انتقاد عزيز سباهي لباقر إبراهيم ومن بقي معه في الداخل، لعدم تغييرهم سياسة الحزب أوائل عام 1979، هو انتقاد غير صحيح. فلم يتمتع من بقي في الداخل بهذه الصلاحيات. فقد جاء في الصفحة 170 من كتاب سباهي ما يلي: "طوال الأشهر الأخيرة من عام 1978 وأوائل عام 1979 تزايدت دعوات المنظمات الحزبية وأعضاء الحزب، إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لانتقال الحزب إلى سياسة مغايرة تحفظ له كرامته. لكن هذه الدعوات لم تجد ما يقابلها من

485 - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 172.

486 - * حضر الاجتماع الرفاق عزيز محمد وزكي خيرى وثابت حبيب العاني وعبد الرزاق الصافي وبهاء الدين نوري وأرا خاجادور ونزيهة الدليمي وغيرهم. يعتبر سباهي هذا الاجتماع اجتماعاً للجنة المركزية، وهذا غير صحيح، فلم يصدر عن هذا الاجتماع أي بيان. وينسب سباهي لهذا الاجتماع محتوى وتركيب وبيان اجتماع اللجنة المركزية في برلين تموز 1979. (سباهي ص 176 والهامش 208). ويذكر سباهي أسماء باقر إبراهيم وجاسم الحلواني من بين الحاضرين في حين لم يحضر الاثنان لا اجتماع شباط ولا اجتماع برلين في تموز 1979، فالأول غادر العراق في آب 1979 و الثاني في تشرين الثاني من نفس العام. لقد توثقت من مجريات اجتماع شباط في براغ وبرلين في تموز 1979 من عبد الرزاق الصافي (من خلال محادثة هاتفية في أواسط آذار 2008) الذي حضر الاجتماعيين. وقد خصص باقر إبراهيم فصلاً مستقلاً (رقمه 32) لاجتماعات اللجنة المركزية في المهجر، ومعلوماته تتطابق مع معلوماتي. (جاسم)

الاهتمام لدى من بقي يقود العمل الحزبي في الداخل، الذي بات يتزعمه الآن باقر إبراهيم.."

على أي حال، كانت مذكرة الحزب أيضا بمثابة رسالة لبعض الرفاق في الداخل والخارج، الذين كانوا يأملون بعودة التحالف، لتقطع أملهم. ويمكنني القول بأنه لم تكن هناك، منذ هذا التاريخ، معارضة واضحة لانتقال الحزب إلى صف المعارضة للنظام ومن ثم العداء له. ولكن سباهي يشير إلى وجود تيار معارض لتحوّل الحزب إلى معارضة النظام بعد الأشهر الأولى من عام 1979 يقوده باقر إبراهيم، ويشير إلى مثل هذه المعارضة حتى في اجتماع اللجنة المركزية في عام 1980. لم تكن هناك مثل هذه المعارضة، ولا حتى من جانب باقر إبراهيم. ينبغي التعامل بحذر مع شروحات باقر لمقالاته ومواقفه بعد خروجه من الحزب وتحوله لمجاملة النظام. وكذلك فمن غير الصحيح الاستناد إلى مقال له نشر في عام 1977 للبرهنة على موافقه في عام 1979 (*487).

لم تكن هناك معارضة لسياسة الحزب الجديدة. كانت هناك نزعة للتدرج في تغيير سياسة الحزب بهدف أولاً: تجنب الكادر الحزبي وبقايا المنظمات في الداخل من السحق التام برفع يقظتها وتعزيز تدابيرها الصيانية أكثر فأكثر. ثانياً: كي تكون هذه السياسة مفهومة لدى الأشقاء من الأحزاب الشيوعية وأصدقائه في حركة التحرر الوطني العربية. ثالثاً: من أجل الحفاظ على وحدة الحزب، حيث تبرز مخاطر جدية محتملة على هذه الوحدة عادة في حالات الانعطاف السياسي الحاد. إن ما شاهدناه لاحقاً من انشقاقات محدودة في الثمانينات كان من الممكن أن تكون أخطر لو جرى تجاهل ذلك التدرج في تغيير سياسة الحزب. وكان يقود سياسة التدرج سكرتير اللجنة المركزية الرفيق عزيز محمد، وكان هو ذاته يشجع ويدعم الخطوات العملية وتوفير الإمكانيات لانتقال الحزب إلى صفوف المعارضة واستعداده لاستخدام مختلف أشكال الكفاح بما في ذلك الكفاح المسلح.

487 - * في ص 165 من كتاب سباهي الثالث، يقتبس سباهي تعبير من كتاب لباقر إبراهيم صادر في عام 1997 يقول فيه إن "التيار الأكثر تعقلاً وبعد نظر في قيادة الحزب الشيوعي ارتأى بذل كل ما يمكن من الجهود لتفادي الأزمة" المقصود بعد إعدامات 1978. وهذا غزل مفضوح مع النظام يأتي بعد تسع سنوات من الحادث. ولم يكن يصرح به باقر إبراهيم عند وجوده داخل الحزب، بل وربما كان يعتبرها تهمة مغرضة باعتبار أن المقال الذي كتبه في حينه، ويقدم شرحاً له هنا، لا يخرج عن الهدف المقرر في اجتماع اللجنة المركزية وهو "وقف التدهور" لتغطية التراجع وليس لتفادي الأزمة. وفي ص 173 يقتبس سباهي أقوالاً لباقر إبراهيم منشورة في مطبوع فلسطيني يعود إلى عام 1977، هناك ما يضاهاها في وثائق المؤتمر الثالث، وذلك للتدليل على وجود من "يبحث عما يمكن أن يعيد المياه إلى مجاريها" وذلك بعد الأشهر الأولى من عام 1979. إذا كان بداية آذار يدخل ضمن الأشهر الأولى من السنة، فإن من كان "يبحث... بات متيقناً بأن التحالف انهار ولا رجعة له. (جاسم)

وفي حينها تم الشروع بتنفيذ الإجراءات العملية لانتقال الحزب إلى المعارضة وذلك بتوجه بعض العناصر القيادية إلى كردستان، مثل الرفاق كريم أحمد وبهاء الدين نوري والكادر المتقدم قادر رشيد وغيرهم، لتعزيز إمكانيات بناء قواعد للأصناف والتي باشر الشيوعيون الأوائل، الذين لاذوا بالجمال وعلى رأسهم الرفيق أحمد بانخيلائي، ببناء أول قاعدة أنصارية في شباط 1979 في ناوزنك. وبعد حوالي الشهر وصل إلى هذه القاعدة عدد من أعضاء اللجنة المركزية وهم كل من توما توماس وفتح رسول ويوسف حنا. وفي هذا الوقت بوشر بتدريب الشيوعيين في معسكرات المنظمات الفلسطينية في بيروت وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الجهة الرئيسية في تقديم مثل هذه المساعدة. ولم تكن جميع هذه الإجراءات بمعزل عن معرفة وموافقة وتوجيه قيادة الحزب وعزيز محمد بالذات.

تحول الحزب إلى معارضة النظام جذرياً

عقد أول اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بعد القمع الوحشي الذي تعرض له الحزب في تموز 1979 في ألمانيا الديمقراطية - برلين، و صدر عن الاجتماع بيان يدعو إلى إنهاء الدكتاتورية، وبذلك أنهت اللجنة المركزية رسمياً تحالف الحزب الشيوعي مع حزب البعث، بعد أن انتهى التحالف عملياً في آذار من نفس العام، كما مر بنا. وحددت اللجنة المركزية المهام التي تواجهها وتحركت بهمة لانجازها وهي: 1- تفعيل الإعلام المركزي للحزب. 2- السعي لتوحيد القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة للنظام الدكتاتوري. 3- تفعيل الدور القيادي للمكتب السياسي ودعم تنظييمات الداخل 4- تعزيز الجهود لتأسيس قواعد أنصارية في كردستان، استعداداً لاستخدام مختلف أشكال الكفاح بما في ذلك الكفاح المسلح.

1- الإعلام، سعت قيادة الحزب إلى إصدار صحيفة "طريق الشعب" قبل الاجتماع، إلا أنها اقتنعت برأي الرفاق الإعلاميين الذين ارتأوا التريث وانتظار نتائج اجتماع اللجنة المركزية المزمع عقده ليكون هناك حدث مثير في العدد الأول من الجريدة بعد استئناف صدورها. فصدرت "طريق الشعب" في أوائل آب 1979 في بيروت ويتصدرها المانشيت التالي: "في سبيل جبهة وطنية ديمقراطية لإنهاء الحكم الدكتاتوري وإقامة نظام ديمقراطي في العراق"، وهو عنوان التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المركزية الذي نشرته الجريدة بالكامل. واستمرت "طريق الشعب" بالصدور شهرياً وبشكل منتظم. ومن ثم صدرت في بيروت مجلة الحزب "الثقافة الجديدة"، وكانت الجريدة وكذلك بعض مقالات "الثقافة الجديدة" تطبع طبعة خاصة للداخل على ورق شفاف وبحجم صغير جداً.

خاض الحزب، كما يشير سباهي، معركة إعلامية لتوضيح أسباب ما حدث في العراق، وانتقال الحزب من التحالف إلى المعارضة. كانت تلك معركة كبيرة بحق.

فالنظام الحاكم، بما يملك من أموال طائلة قد "مد يده في أفواه الكثيرين"، من عرب وغيرهم، وحتى في أوساط بعض الأشقاء الشيوعيين. وكان على الحزب، أن لا يكسب قناعة أصدقائه وأشقائه ونيل تأييدهم لسياساته فحسب، بل كان يتوجب عليه أحياناً، أن يصد ضغطهم المعاكس في عديد من الحالات. وتولى الناطق الرسمي باسم المكتب السياسي للحزب، علي عبد الخالق (فخري كريم العضو المرشح للجنة المركزية ومسؤول منظمة الحزب في بيروت)، في تصريحات عديدة، توضيح مواقف الحزب الشيوعي في مختلف الشؤون السياسية وبالتنسيق مع قيادة الحزب، وكان لهذا النشاط الإعلامي تأثير إيجابي ملموس على معنويات أعضاء الحزب ومؤازريه⁴⁸⁸.

2- وانطلاقاً من إيمان الحزب بضرورة تجميع كل القوى المعارضة للدكتاتورية وذات المصلحة في بناء عراق ديمقراطي تقدمي، تحرك الحزب نحو توحيد هذه القوى. فعلى الرغم من كل ما كان يبذله حزب البعث الحاكم من جهد ومال لكسب تأييد شرائح مختلفة من المجتمع، تظل هناك تناقضات طبقية يوجبها نزوع البرجوازية البيروقراطية والطفيلية التي يمثلها الحزب الحاكم إلى المزيد من الإثراء والنهب على حساب الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهي تناقضات متأصلة لا يمكن محوها⁴⁸⁹. كانت دمشق مركزاً رئيسياً آنذاك لممثلي العديد من الأحزاب والقوى الوطنية وأنيطت مهمة التحرك في هذا الميدان للرفيقيين كريم أحمد ومهدي عبد الكريم.

3- حتى اجتماع اللجنة المركزية وبعدها كان رفاق المكتب السياسي مشتتين، ولتفعيل دور المكتب كان لابد من استقراره ولو مؤقتاً. وطرحت مدينتي موسكو وكذلك براغ، كإمكانات محتملة لتصبح مقراً للمكتب السياسي، ولكن سرعان ما استبعدتا. وتم اختيار المكان الصحيح وهو دمشق بأفضليتها العديدة وأهمها قربها من ساحة النضال الأساسية. وقرر المكتب السياسي، وحتى قبل أن يلتئم شمله في الشام، تشكيل لجنة من الرفاق باقر إبراهيم ومهدي عبد الكريم وكاتب هذه السطور سميت (ناظم) وذلك في بداية 1980. كانت لجنة (ناظم) بمثابة لجنة تنظيم مركزية ترتبط بها جميع المنظمات خارج الوطن والعقد التنظيمية في الداخل بما في ذلك المنظمة التي تقودها الرفيقة عائدة ياسين، باستثناء كردستان، التي كانت تحت إشراف المكتب السياسي ضمن الاستعداد للتهيئة للكفاح المسلح. وكانت إحدى مهام اللجنة تطوير عمل الداخل بما يملكه أعضاؤها من خبرة في العمل السري. وقدمت هذه اللجنة مساهمة في تنظيم علاقات المنظمات بقيادة الحزب وتمكين إشراف الأخيرة عليها، كما قدمت مساهمة ملموسة في تحسين وضع التنظيمات في الداخل، لاسيما ضمان إيصال أدبيات الحزب وبعض التوجيهات وتبادل

488 - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 187 وما يليها.

489 - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 189.

المعلومات. ويورد سباهي معلومات عن كراس سري للغاية يعود للأمن عن تلك الفترة يشير إلى ما ذهبنا إليه من تحسن، دون أن يخلو الكراس من مبالغة.

ويذكر سباهي، مستنداً إلى الكراس، ما يلي: "كذلك مالت أوضاع الحزب (1980) في الداخل، أو في منظمات الخارج، إلى شيء من الاستقرار، وهذا ما تقر به مصادر دوائر الأمن العامة... وهي تتحدث عن أن "الصلات التنظيمية كانت تجري بشكل جيد واهتمام العناصر الشيوعية بالتنظيم بهمة عالية"، وتُرجع هذه المصادر ذلك إلى "وجود عدد كاف من الكوادر الذي ينظم الصلات الحزبية" و"وجود مواد للتثقيف وأخبار النشاطات وما تكتبه الصحافة في الخارج بشكل مستمر من خلال وصول البريد الحزبي بشكل منتظم"، وإلى إتباع أساليب صيانة غير مألوفة من جانب تنظيمات الحزب، وأقيمت الصلات التنظيمية على أساس فردي والعلاقة بالكادر الحزبي عبر مراسلين حزبيين، وتجنب اللقاءات في البيوت واستبدالها بلقاءات الشوارع والمحلات العامة، وتلعب المرأة الدور الأبرز في تنفيذ المهمات الحزبية، واستخدام أساليب أكثر اتقاناً في التمويه لإخفاء المواعيد الحزبية، واستعمال الشفرة في كتابة الرسائل الحزبية، والتوسع في تزوير الوثائق والهويات والكتب الرسمية".

ويواصل سباهي فيضيف: "وانتظمت العلاقة ما بين تنظيم الداخل وقيادة العمل الحزبي في إقليم كردستان بعد أن قررت اللجنة المركزية في اجتماعها في حزيران 1980 أن تتوقف هذه العلاقة بقيادة الحزب في الخارج، واستبدالها بالعلاقة مع لجنة (هندرين) في كردستان، التي صار يقودها عمر علي الشيخ"⁴⁹⁰. ومن الجدير بالذكر أن التنظيمات في الداخل لم تكن متمركزة لإتباعها مبدأ اللامركزية في التنظيم، فلم تنتقل علاقة بعض العقد التنظيمية إلى الداخل بعد هذا الإجراء بل وحتى بعد حل لجنة (ناظم) بعد اجتماع اللجنة المركزية في حزيران 1980، فقد بقيت عقد تنظيمية ذات صلة بالخارج، منها عقدتان بكاتب هذه السطور.

وباعتقادي بأن اللوحة، التي يرسمها كراس الأمن السري للغاية، زاهية أكثر من اللازم. (*491) ففي هذه الفترة بالذات تلقى الحزب ضربة موجعة باعتقال الكادرين

⁴⁹⁰ - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 190 والهامش 217.

⁴⁹¹ - * أعتقد من الضروري عدم أخذ معلومات تقارير الأمن كأمر مسلم بها، فقد تنطوي على الكثير من المبالغات، ربما بدوافع مهنية لتسجيل إنجازات أو لتبرير تقصير. واحد الأمثلة على ذلك هو ما ورد في الصفحة 175 من الجزء الثالث من كتاب سباهي بأنه "جرت محاولة لاعتقال جاسم الحلواني، عضو اللجنة المركزية، ودوهم بيتان لهذا الغرض، كان فيهما الحلواني، وفي يوم واحد، إلا أنه استطاع أن يفلت في الحاليتين" (خط التشديد غير موجود في الأصل). عندما استفسرت من سباهي عن مصدر هذه المعلومة، أفاد بأنها وثائق الأمن التي عُثر عليها بعد سقوط النظام. المعلومة مبالغ فيها لقد جرى تحري بيتين بهدف إلقاء القبض علي بفارق حوالي ثلاثة أشهر وكنت بعيداً عن البيتين، بفترة طويلة عن البيت الأول، وبمدة

الشيوعيين البارزين د. صفاء الحافظ، رجل القانون البارز وعضو لجنة العلاقات الوطنية، ود. صباح الدرّة، الاقتصادي البارز وعضو مكتب منطقة بغداد، وذلك في شباط 1980. وقد تم تغييبهما ومن ثم القضاء عليهما على الرغم من الحملة العالمية حول اعتقالهما والمطالبة بإطلاق سراحهما، وبذلك خسر الحزب كادرين كان يمكن أن يكون لهما مستقبل واعد في قيادة الحزب، وخسر الشعب عالمين جليلين كان يمكن أن يلعبا دوراً هاماً في تطوير البلد. وكانت الضربة المؤلمة الثانية للحزب في هذه الفترة قد حصلت جراء اعتقال أبرز مسؤول حزبي في الداخل في 15 تموز 1980، وهي الرفيقة عائدة ياسين العضو المرشح للجنة المركزية، التي قادت منظماتها في ظروف شاقة بدأب وعزم راسخ وشجاعة منقطعة النظير. لقد خسرها الحزب والشعب.. وذهبت أم علي، عائدة ياسين، ابنة البصرة الرائعة، وهي في عز شبابها، رافعة الرأس. وبالرغم من الحملة الواسعة التي ظل الحزب يواصلها للمطالبة بالكشف عن مصيرها وإطلاق سراحها، إلا أن حكم البعث ظل يتكتم عليها.. ولم يعثر على أثر لها حتى الآن⁴⁹².

4- أما ما يتعلق بتعزيز الجهود لتأسيس قواعد أنصارية في كردستان، فمن المناسب تناول الموضوع منذ بدايته وهذا ما قام به سباهي أيضاً. ولكنني هنا سأعتمد بالأساس على "وثيقة تقييم حركة الأنصار التابعة للحزب الشيوعي العراقي في الفترة ما بين 1979 - 1988" وقد درس مسودة هذه الوثيقة الرفاق الأنصار كافة في هيئاتهم الحزبية وهي تحمل بصماتهم. وقد أقرت من قبل المؤتمر الوطني السادس للحزب.

تأسيس حركة الأنصار

بعد مقدمة سياسية مختصرة تشير الوثيقة إلى القمع الوحشي الذي تعرض له الحزب فتقول: "في ظل هذه الأجواء (النصف الثاني من عام 1978) برزت فكرة اللجوء إلى العمل الأنصاري المسلح في كردستان لحماية الكادر والرفاق عموماً وإبعادهم عن غدر أجهزة النظام. وانطلقت هذه الفكرة من إدراك استحالة بقاء كادر الحزب القيادي وجمهرة واسعة من الأعضاء في المدن دون التعرض لخطر التصفية الجسدية والسياسية.

ولم تحسم قيادة الحزب رسمياً قضية الانتقال إلى العمل الأنصاري في تلك الظروف، نظراً لاستحالة عقد اجتماع ل. م، إلا أن عدداً من الرفاق في ل. م ومن الكادر المتقدم الموجودين داخل الوطن آنذاك بادروا إلى تقديم المقترحات باعتماد العمل الأنصاري في منطقة كردستان دون تصور متكامل لأبعاد هذا الأسلوب وشكل

ثلاثة أيام عن البيت الثاني. والمبالغة هنا لتبرير التفسير فقد كنت مطلوباً بشدة من قبل الأمن في تلك الفترة، وفقاً للمعلومات التي كانت تصلنا ممن يطلق سراحهم. (جاسم)⁴⁹² - عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 193.

الانتقال اليه. واتخذت خطوة أولية بوجهتي الانتقال إلى العمل السري والأنصاري. ولم يتم اللجوء إلى مواقع البيشمركة في الجبال في تموز 1978 بمغزل عن مفاتحة مسبقة لبعض العناصر القيادية المجربة في الحركة الأنصارية وتشخيص بعض العناصر المؤهلة في هذا المجال وإبعادها عن خطر الوقوع في قبضة السلطة وتحديد بعض المواقع الملائمة للعمل الأنصاري في الإقليم وتوفير بعض المستلزمات الأولية البسيطة لهذا العمل.

وقد نشأت النواتات الأنصارية الأولى بجهود دؤوبة وشاقة ونكران ذات من قبل قيادي وكوادر وأعضاء الحزب الذين ساهموا في التهيئة وتوفير مستلزمات العمل الأنصاري من سلاح وتدريب ومال وجهاز بث إذاعي إلى جانب حرص مجموعة الرفاق وإخلاصهم للحزب وتفانيهم في سبيل أهدافه. وقامت قيادة الحزب أيضاً بمفاتحة الأشقاء والأصدقاء في أكثر من بلد، الذين قدموا دعمهم ومشورتهم للحزب سواء كانوا مع هذا النهج أم ضده. وكانت الظروف الموضوعية بمجملها ملائمة نسبياً لهذا الانتقال بالرغم من أن الحزب لم يكن مهياً لمثل هذا العمل الكبير.

وكانت ظروف كردستان الجغرافية والقومية ملائمة، إلى جانب تواجد القوى المسلحة- البيشمركة التابعة للقوى الكردستانية وقواعدها في الشريط الحدودي. كما كانت لحزبنا تجارب لا بأس بها في مجال العمل الأنصاري في كردستان.

وقد ساهمت التغيرات السياسية الجذرية في الوضع في إيران عام 1978، وسقوط نظام الشاه - حليف صدام حسين في أوائل عام 1979، وتحرر مناطق واسعة من كردستان إيران، وسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الصديق عليها ومساعداته [إلى جانب المساعدات التي قدمها حزب توده إيران] في خلق ظهير جيد لحركتنا الأنصارية، بالرغم من أنه لا يرتقي إلى مستوى إمكانيات دولة كقاعدة خلفية.

وهكذا توجهت المجموعات الأولى من الأنصار إلى الجبل في أواخر عام 1978 و أوائل عام 1979... ولقد توجهت المجموعات الأنصارية الأولى إلى الجبال وهي تفتقر إلى المال والسلاح والمؤن، وتعاني من الارتباك وضعف الثقة بقيادة الحزب، ورغم ذلك فإن العمل أخذ يتسع ويتوطد وتزايد الجهد لتوفير المستلزمات المادية والفنية وإعداد الكوادر المدربة بالاستفادة من الدعم الأممي ومن مساعدة المقاومة الفلسطينية وبعض القوى العربية التقدمية. واتسم هذا العمل بروح جهادية عالية ونكران ذات كبير من قبل الرفاق الذين ثبتوا النواتات الأولى ولعبت مفرزة الطريق دوراً بارزاً وبطولياً في نقل الرفاق والسلاح من الخارج إلى الداخل.

لقد اقتصر العمل الأنصاري في هذه الفترة على بناء المواقع الأنصارية وتعزيزها وتشكيل مكتب عسكري، وتنظيم الأنصار المتواجدين في تشكيلات أنصارية

وتدريبهم على السلاح، استناداً إلى تجربة الحزب السابقة. ولم يكن لدى الأنصار في بداية تشكيل الحركة سوى بضع قطع من السلاح.

ويعود تاريخ نشاط أول مفرزة شيوعية أنصارية إلى نيسان 1979. وتم تحريك المزيد من المفارز الأنصارية نحو العمق في كردستان بهدف النشاط الإعلامي والتنظيمي وإيصال الرفاق الملتحقين إلى القواعد، واضطرت المفارز الأولى هذه إلى الدخول في معارك غير متكافئة وغير محسوبة مع العدو، مما سبب وقوع ضحايا غالية. وكانت ملحمة قزلبدر أولى هذه المعارك البطولية.

وفي الأيام الأولى وضع الرفاق في الحركة الأنصارية نظاماً داخلياً اتسم بالتشدد، كما اتسم بالطابع العسكري الذي يفقد الحركة الأنصارية المرونة المطلوبة. وتكونت (3) مراكز أنصارية في (3) مناطق اعتمدت أساساً على أبناء المناطق نفسها وعلى النحو التالي: أ- قاعدة حلبجة لقيادة منطقة هورامان والسليمانية، تأسست في 31 آذار/1979. ب- قاعدة بهديان لقيادة منطقة دهوك ونيوى، تأسست في 5 تشرين الأول/1979. ج- القاعدة الأساسية في ناوزنك التي نشأت قبل ذلك، حيث كان مقر القيادة الحزبية، بعد أن توفرت بعض مستلزمات العمل من مال وسلاح وكادر.

وتعززت ل. هندرين (التي تشكلت من بعض أعضاء مكتب إقليم كردستان، وهم أعضاء في ل. م، وبينهم رفاق قدامى كانوا يعملون خارج منطقة كردستان، وأخذت على عاتقها مهمة قيادة العمل الأنصاري إلى جانب مهامها الأخرى) بعناصر قيادية أخرى من أعضاء (ل.م)، وأعيد توزيع العمل أكثر من مرة تبعاً للمهام الأساسية: المكتب العسكري، مكتب إقليم كردستان، الإعلام، العلاقات... الخ.

وجرى الاهتمام بتطوير العمل الإعلامي وبدأ صدور جريدة "ريكاي كوردستان" ونشرات إخبارية وأنصارية، كما توفرت إذاعة محلية وبدأت تبث باللغتين العربية والكردية وصدرت جريدة "نهج الأنصار" فيما بعد باللغتين العربية والكردية أيضاً وفي فترة لاحقة تم نقل جريدة الحزب المركزية "طريق الشعب" من الخارج إلى كردستان.

ولم تكن جولات المفارز في العمق تهدف إلى خوض المعارك مع قوات السلطة ولكنها اضطرت إلى خوض معارك مع قوات النظام العسكرية الكبيرة نسبياً والمدعومة بالطائرات. وعزز ذلك معنويات الرفاق والجماهير لما شهدته المعارك من بطولات نادرة، دوت أصدائها في مناطق واسعة من كردستان ورفعت من هيبة الحزب وبعثت الأمل لدى الجماهير.

وبرزت في وقت مبكر من العمل التناقضات بين المسؤولين العسكريين والمستشارين السياسيين في الوحدات الأنصارية وكذلك بين العاملين في المجال الأنصاري والناشطين في مجال التنظيم المدني. ونجم عن هذه التناقضات التقليل من أهمية العمل التنظيمي المدني والخلل في موازنة وتنسيق العاملين الأنصاري والتنظيمي بسبب الظروف الموضوعية أو لأسباب ذاتية، ولم يتمكن الحزب من حل هذه التناقضات وتذليلها لاحقاً.

وتميزت الحركة الأنصارية التابعة لحزبنا منذ البدء بتركيب أنصارها المتنوع وضمها منتسبين من مختلف القوميات، وبسرعة تطورها التي عكست هيبة الحزب ونفوذه وعلاقاته الأمامية. وقد نالت احترام الأحزاب والقوى الأخرى والجماهير.

ولأول مرة في تاريخ نشاط الحزب الأنصاري شاركت المرأة في الكفاح المسلح، فقد التحقت العشرات من الرفيقات في صفوف الأنصار، ومنهن من زاول العمل العسكري ضمن مفارز قتالية وعملت أخريات في مجالات المخابرة والتمريض والإعلام.. الخ ومنهن من استشهدن في طريق الكفاح فجسدن التضحية والفداء أمثال الشهيدين أحلام وأتسام⁴⁹³.

يتوقف سباهي عند الاجتماع الكامل للجنة المركزية في موسكو في حزيران 1980 (وليس في برلين كما يذكر سباهي)، ويخلط مع محتوى هذا الاجتماع قضية أساسية تناولها وأقرها الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تشرين الثاني 1981 والذي عقد هو الآخر في موسكو في بيت جوزيف ستالين الصيفي، وقد حضر كاتب هذه السطور كلا الاجتماعين. يذكر سباهي في كتابه (ص 314) ما يلي: "لم يحسم الحزب الشيوعي العراقي أمر التحول إلى العنف الثوري أو الكفاح المسلح حتى الاجتماع الكامل للجنة المركزية في برلين [موسكو] في حزيران 1980. واعتبر الاجتماع المذكور إحدى مهام الحزب هي: "اعتماد الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي في النضال إلى جانب أساليب الكفاح الجماهيري الأخرى". وهذا غير صحيح، والصحيح هو ما جاء في "وثيقة تقييم حركة الأنصار" وعلى النحو التالي: "ولكن في أوائل تشرين الثاني عام 1981 فقط تقرر رسمياً تبني الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي في النضال من أجل الإطاحة بالنظام الدكتاتوري وإحلال البديل الديمقراطي"، أما الاستعداد لمختلف أساليب الكفاح بما في ذلك المسلح، فجرى تبنيه في اجتماع اللجنة المركزية في عام 1979⁴⁹⁴.

⁴⁹³ - وثائق المؤتمر الوطني السادس تموز 1997، ص 83 - 86، راجع كذلك عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 183 - 187.

⁴⁹⁴ - وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص 84 وكذلك ص 99. أنظر أيضاً الثقافة الجديدة، العدد 170، شباط 1968 ص 60.

في اجتماع 1980 في موسكو صعدّ الحزب معارضة لنظام الحكم. وقد صاغ البيان الصادر عنه موقفاً حاسماً، إذ دعا إلى السعي لتجميع القوى الوطنية المعارضة في جبهة واحدة لإسقاط النظام الدكتاتوري القائم في بغداد، والحاجة إلى البديل الديمقراطي، والبرنامج الذي يتعين على الحكم الديمقراطي تطبيقه في الميادين المختلفة، لاسيما فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية والحقوق الديمقراطية للمواطنين وحقوق الشعب الكردي. وأكد الاجتماع على أهمية تحالف القوى الوطنية والديمقراطية والقومية التقدمية لإسقاط النظام⁴⁹⁵. وكانت هذه القوى قد توصلت إلى ميثاق وقواعد عمل للجبهة، وكانت تناقش آلية اتخاذ القرارات، فاتخذ الاجتماع قراراً حاسماً بعدم الدخول في أي جبهة إن لم تكن قراراتها بالإجماع.

لم يجر انتخاب للمكتب السياسي في هذا الاجتماع رغم أن الاجتماع كان كاملاً ومن صلاحيته القيام بذلك وتوفير اقتراح بذلك من قبل بعض الرفاق. ولكن لم يطرح مقترحهم للتصويت من قبل سكرتير اللجنة المركزية الذي كان يدير الجلسة، ربما لتفادي تصفية حسابات شخصية في أجواء ذلك الاجتماع الذي اتسم بالتوتر في جزء منه. ولكن هل كانت مثل هذه الدوافع مبرراً لعدم التصويت على مقترح نظامي لإجراء الانتخاب؟ على أي حال، لقد باتت مثل هذه الأساليب المنافية للديمقراطية، في حياة الحزب الداخلية، في طي الماضي بعد المؤتمر الخامس، مؤتمراً الديمقراطية والتجديد.

توجت جهود الحزب الشيوعي العراقي والقوى الأخرى إلى إعلان قيام الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية (جوحد) في 12 تشرين الثاني 1980 في دمشق. وقد ضمت إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي كل من الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) والحركة الاشتراكية العربية (جواد دوش) وحزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) المقيم في دمشق والحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك). وبسبب رفض (أوك) وقيادة قطر العراق انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) إليها، سارعت لجنة هندرين إلى تجميع القوى في كردستان وأسفرت الجهود المشتركة عن قيام جبهة ثانية بعد ستة عشر يوماً فقط من قيام (جوحد) وسميت الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) وضمت الجبهة إلى جانب الحزب الشيوعي كل من (حدك) و(حسك). اعتبرت أطراف (جوحد) إقامة (جود) محوراً منافساً وبادرت إلى تجميد عضوية كل من الحزب الشيوعي و(حسك) في (جوحد). ومنذ ذلك الحين انفتح أمام الحزب الشيوعي، كما يشير سباهي بحق، مجال جديد للمشاكل، تطور فيما بعد إلى مجابهات خطيرة كما سنرى لاحقاً⁴⁹⁶.

⁴⁹⁵ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 191.

⁴⁹⁶ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 192.

الفصل الثاني والعشرون الحرب العراقية - الإيرانية وموقف الحزب الشيوعي منها

كرس سباهي الفصل الخامس عشر من الجزء الثالث من كتابه للحرب العراقية - الإيرانية. واستهل سباهي الفصل بالإشارة إلى كيفية اندلاعها. ففي بداية أيلول 1980 بدأ العراق وإيران بتبادل القصف المدفعي على المواقع الحدودية بين الطرفين. وفي صباح يوم 22 أيلول أغارت 154 طائرة عراقية على مواقع مختلفة في إيران، وتلتها في اليوم ذاته إغارة 100 طائرة عراقية أخرى على الأراضي الإيرانية. وإثر ذلك شنت القطعات العسكرية العراقية هجوماً برياً واسعاً في الجنوب باتجاه عبادان، حيث مصافي النفط الرئيسية في إيران، وفي الوسط، باتجاه قصر

شيرين، المدينة الإيرانية الحدودية المقابلة لخانقين. وتواصلت الحرب بعدها بين الطرفين حتى تموز 1988.

يشير سباهي إلى مشاكل الحدود بين الجارتين، ويستعرض الاتفاقيات التي تم التوصل إليها عبر التاريخ بدءاً من الاتفاق بين إيران والدولة العثمانية وانتهاءً باتفاقية الجزائر بين شاه إيران وصادق حسين فيتوصل، وهو على حق، إلى ما يلي: "ويتضح من هذا، أن الحرب التي شنها حكام البعث ضد إيران مخالفة لما اتفق عليه العراق وإيران، كما هي مخالفة لميثاق منظمة الأمم المتحدة، وميثاق عصبة الأمم قبلها"⁴⁹⁷.

وبعد أن يشرح الأمور التي أحاطت بقرار إشعال الحرب، والتي سنتعرف على أهمها في السياق، يتوقف سباهي عند موقف الحزب الشيوعي العراقي. فيشير إلى أنه منذ أن شرع الشعب الإيراني في النصف الثاني من عام 1978 بانتفاضته، وبات انتصارها محتوماً، كان الحزب الشيوعي العراقي يتابع باهتمام موقف حكم البعث في بغداد منها، ويراقب الدعم الذي يتلقاه الشاه وعناصره من هذا الحكم. وفي تموز 1979 توصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها الكامل إلى "أن حكم البعث في العراق يسير باتجاه المجابهة مع الثورة الإيرانية، وأن هذا النهج المعادي للثورة الإيرانية قد لقي التشجيع والتحريض من جانب الأوساط الامبريالية". ثم عادت اللجنة المركزية، وأكدت في بيانها الصادر عن الاجتماع الكامل في حزيران 1980، أن حكم البعث في بغداد يفتعل المعارك ضد إيران. وأشارت، هنا أيضاً، إلى سعي حكام العراق إلى "كسب تأييد الامبريالية الأمريكية لإشغال دور الشرطي في الخليج كبديل عن نظام الشاه المخلوع". وأدانت في بيانها موقفه من الثورة.

ولهذا، فحين شن حكام بغداد هجومهم المرتقب، لم يتوان الحزب الشيوعي العراقي عن إدانة حربهم. وأوضحت اللجنة المركزية للحزب في بيانها الصادر في 24 أيلول "أن النهج الذي سار عليه حزب البعث بمكوناته السياسية والأيدولوجية الطبقيّة وتطبيقاته في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وفي ميادينه السياسية العربية والدولية، كان بمثابة الوعاء الذي اختمرت فيه خطة إشعال الحرب ضد إيران"، وأن هذه الحرب جاءت "تكتيفاً مركزاً لهذا الجهد وامتداداً طبيعياً له"، ودعت إلى وقفها على أسس عادلة⁴⁹⁸.

وفي تقريره الصادر عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية في عام 1981 استنتج الاجتماع: "بأن هذه الحرب قد تستغرق طويلاً، بسبب إصرار المعتدي على المضي في الحرب، ومحاولة فرض شروطه بالقوة. ويلاحظ التقرير بأن الحرب تحولت إلى

⁴⁹⁷ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 195 وما يليها.

⁴⁹⁸ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 200

كارثة وطنية شاملة ويقول: "واليوم، بعد مرور 14 شهراً على هذه الكارثة، يدعو حزبنا مع سائر القوى في بلادنا، والوطن العربي والعالم، إلى وضع حد لهذه المذبحة المروعة، وسحب القوات العراقية إلى مواقعها السابقة قبل اندلاع الحرب وتسوية النزاع بالطرق السلمية".

ولاحظ التقرير أن: "الزمرة الحاكمة في العراق التي استحوذ عليها وهم "الاقتدار العسكري"، لم تستطع أن تدرك حقيقة سياسية بسيطة وهي تغامر بحرب غير عادلة ضد شعب خرج لتوه منتصراً في ثورة شعبية عارمة، وأنه قد وقع ضحية للعدوان، وأدرك أغراض هذه الحرب بضمنها تصفية ثورته وإعادة نظام الشاه إلى الحكم، لا بد أن يتصدى للعدوان، وأن يستبسل في الدفاع عن ثورته وسيادته الوطنية، ولذلك اتخذت حرب صدام طابع حرب عدوانية سافرة، بينما اتخذت بالنسبة إلى إيران طابع حرب وطنية عادلة.

إن إصرار الشعب الإيراني على صد العدوان العراقي، واندفاع آلاف الشباب الإيراني في صورة موجات بشرية لوقف زحف الجيوش العراقية ومن ثم إرغامها على التراجع، أدخل الحرب في مأزق لا مخرج منه بالنسبة إلى الطغمة الحاكمة في بغداد"⁴⁹⁹.

الحرب تدخل طوراً جديداً

بعد هزيمة الجيش العراقي في خرمشهر (المحمرة) في حزيران 1982، سحب صدام حسين آخر جندي عراقي من الأراضي الإيرانية، وطلب إيقاف القتال وإجراء مفاوضات لعقد صلح بين الطرفين المتحاربين. ثم لجأ النظام العراقي إلى مجلس الأمن مطالباً بإيقاف القتال. وصدر قرار من المجلس في تموز 1982 يقضي بذلك. إلا أن إيران رفضته وطلبت، ضمن ما طالبت به، إدانة النظام العراقي ومحاكمته لعدوانه على إيران. وكان هذا طلباً تعجيزياً وستاراً تخفي وراءه إيران أهدافها التوسعية و حلمها في إقامة نظام إسلامي في العراق تابع لإيران، تحت شعار "الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء"، وهو شعار مشابه من حيث ديماغوغيته لشعار الدكتاتور صدام "الطريق إلى فلسطين يمر عبر عبادان"، ورداً عليه.

رفضت إيران العرض وواصلت الحرب وقامت بتعرض عسكري خطير استهدف اقتطاع البصرة. في الوقت الذي قدر الاتحاد السوفييتي انسحاب الجيش العراقي من إيران ومطالبة العراق بالمفاوضات على أنه "خطوة على الطريق الصحيح". وبدأ من جديد بشحن الأسلحة التي أوقفها عندما كان الجيش العراقي يغزو إيران. وفي ضوء هذه التطورات غير حزب توده إيران وكذلك منظمة فدائي خلق إيران - الأكثرية موقفهما واعتبرا الحرب من جانب إيران حرباً توسعية، وليس للشعب

⁴⁹⁹ - راجع عزيز سباهي، مصدر سابق، ص 201 - 203.

الإيراني مصلحة فيها وطالبا بإيقافها. وكان موقفهما الصائب هذا أحد الأسباب الهامة لتعرضهما إلى القمع الوحشي والإبادة وحملة الإعدامات لكل أنصار الديمقراطية، بمن فيهم بعض الضباط الكبار الذين ساهموا بشجاعة في تحرير الأراضي الإيرانية، على يد نظام الحكم الإيراني المستبد والطامع بالأراضي العراقية

500

وكان على الاجتماع الكامل للجنة المركزية، الذي انعقد في أيلول 1982 ولأول مرة داخل الوطن في كردستان العراق، بعد الهجمة الشرسة التي تعرض لها الحزب الشيوعي العراقي منذ 1978، أن يجري تغييراً على موقف الحزب يتناسب مع التغيير الذي جرى على طبيعة الحرب والتي لم تعد لا تحررية ولا عادلة من جانب إيران. وإذا كان حكم صدام حسين يستحق الإسقاط، حسب وجهة نظر إيران جراء شنه الحرب عليها، فهذه ليست مهمة إيران وإنما مهمة الشعب العراقي والقوى السياسية المعارضة لحكمه. وقد طرح في الاجتماع دواعي تغيير موقفنا من الحرب معزراً باقتراح تعديل شعارنا السياسي المركزي من "إسقاط الدكتاتورية وإيقاف الحرب" إلى "إيقاف الحرب وإسقاط الدكتاتورية" (*501). وسرعان ما تعرض هذا المقترح إلى هجوم متطرف صاعق من قبل الرفاق المتشددون الذين نفوا وجود أي تغيير في طبيعة الحرب، واعتبروا التغيير في الشعار المركزي يستهدف لاحقاً التخلي عن شعار إسقاط السلطة تمهيداً للمصالحة والتحالف معها تحت شعار الدفاع عن الوطن. وباعتقادي أن أحد أسباب تلك التدايعات الخاطئة هو رد فعل خاطئ على الأخطاء التي ارتكبت في فترة تحالف الحزب الشيوعي مع حزب البعث من جهة، ومن جهة أخرى القمع الوحشي لحكم البعث الذي خلف أثراً سيكولوجياً لدى غالبية الشيوعيين يتحسس من أي تغيير في موقف الحزب من الحرب خشية أن يؤدي ذلك إلى تغيير موقفه من النظام الدكتاتوري.

لم يهدف شعار "الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء" وغيرها من الشعارات المشابهة التي نادى بها الحكومة الإيرانية إلى رفع المعنويات. ولم تكن تعرضات القوات المسلحة الإيرانية تستهدف تعزيز المواقع الحدودية كما كانت تتظاهر به الحكومة الإيرانية، بل إن أكثر من 25 تعرضاً كبيراً، بعد تحرير الأرض الإيرانية، استهدف أكثرها احتلال البصرة من أجل إقامة حكومة إسلامية عراقية. إن مذكرات رفسنجاني شاهد على ذلك، حيث تذكر بأن بعض المتسرعين طالب بإقامة مثل هذه

500 - راجع جاسم الحلواني، مصدر سابق، ص 221.

501 - * عند وصولي إلى مكان الاجتماع، التقيت بالرفيق عزيز محمد وسلمته تقريراً باللقاء مع حزب تودة وأخبرته برأيي القاضي بإعادة النظر في موقفنا من الحرب. وأخبرني الرفيق عزيز بوجود رسالة من الرفيق زكي خيرى تطالب بذلك أيضاً، وصرح لي بأنه هو الآخر يشعر بضرورة تحريك موقفنا، فطرح رأياً في الاجتماع معزراً باقتراح التعديل على الشعار المركزي للحزب، كما ورد في الفقرة. (جاسم)

الحكومة في محافظة ميسان عند احتلال جزر مجنون وذلك في تشرين الثاني عام 1982⁵⁰².

بعد مرور سنتين على اجتماع اللجنة المركزية المشار إليه، وبدون أن يطرأ أي تغيير جوهري على مواقف الطرفين المتحاربين، وبعد أن أصبحت الأهداف الإيرانية تفتقاً العين على الأرض، اقتنعت اللجنة المركزية بالتغيير الذي جرى على طبيعة الحرب. وبعد أن استثمرت السلطة الدكتاتورية الموقف الخاطئ في دعايتها المضادة للحزب، غيرت اللجنة المركزية الشعار السياسي المركزي للحزب من "إسقاط الدكتاتورية وإيقاف الحرب" إلى "إيقاف الحرب وإسقاط الدكتاتورية"، وذلك في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في تموز عام 1984. ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر الوطني الرابع (تشرين الثاني 1985) قد أقر بأن تغييراً قد حصل في عام 1982 على الحرب، حيث جاء في التقرير السياسي الذي أقره المؤتمر ما يلي: "وبعد معركة خرمشهر في ربيع 1982، والهزيمة التي مني بها النظام الدكتاتوري وانهيار مغامرته العدوانية، دخلت الحرب طوراً جديداً، إذ اضطر مشعلو الحرب في بغداد إلى الإعلان عن سحبهم للقوات العراقية من الأراضي الإيرانية واستعدادهم لوقف الحرب، واللجوء إلى المفاوضات لحل القضايا المختلف عليها، فيما أصرت الحكومة الإيرانية على مواصلة الحرب⁵⁰³.

أما التداعيات التي كانت تخشاها اللجنة المركزية من تغيير الشعار المذكور، الذي غير أولويات الحزب السياسية، فلم تؤكد الحياة صوابها، فمن المعروف أن تلك التداعيات لم تحصل بعد تغيير الشعار المركزي، وبقي الموقف من السلطة الدكتاتورية بدون تغيير. إن وجود رفيق واحد في قيادة الحزب، وأقصد الرفيق زكي خيري الذي تبلورت آراؤه تدريجياً لتتطابق مع تلك التداعيات التي كان يخشى منها، لا يشفع للجنة المركزية خطأها في عام 1982. لأن زكي خيري ظل يغرد خارج السرب لابتعاد أطروحته عن الواقع الملموس. فقد وصل به الأمر إلى أن يدعو في عام 1986 إلى: "... إقامة حكومة دفاع وطني يشارك فيها الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الراحبة في الدفاع عن الوطن وحزب البعث"⁵⁰⁴.

ثم جاءت تصريحات الرفيق عزيز محمد إلى مجلة النهج في عام 1985 لتوضح موقف الحزب من مختلف الوجوه إزاء الحرب. فقد جاء فيها، بقدر ما يتعلق الأمر بتغيير موقف الحزب من الحرب، ما يلي: "وإذ شجب حزبنا الاختراق لحدود العراق الدولية، ومحاولة اجتياح أراضيه، واعتبر أن تغييراً جوهرياً قد طرأ على طبيعة هذه الحرب التي لم تعد حرباً دفاعية مشروعة من الجانب الإيراني، الذي لم يتوقف عند حدوده الدولية، ولن يدعو إلى إيقاف النزاع، بل دعا علناً إلى مواصلة الحرب

⁵⁰² - هاشمي رفسنجاني. مذكرات وخواطر، كتاب "بعد الأزمة"، ص 302، باللغة الفارسية.

⁵⁰³ - الثقافة الجديدة، العدد 170 شباط 1986، ص 44.

⁵⁰⁴ - زكي خيري، مصدر سابق، ص 234. خط التشديد غير موجود في الأصل.

داخل الأراضي العراقية حتى تتحقق أهدافه المعلنة... ومن المؤسف، والمثير للغضب، أن العمليات العسكرية الضاغطة على منطقة كردستان، والتي اتخذت قبل الآونة الأخيرة طابع احتلال أجزاء منها، واختراق حتى مناطق محررة تقع تحت سيطرة الحركة الوطنية، تعزز القناعة بأن إيران تستهدف التوسع، وتعمل على تعطيل إرادة الشعب العراقي". ويضيف الرفيق عزيز محمد أن "للعراق حدود دولية معروفة، ولا يمكن لنا نحن الشيوعيين أن نفرق بين شمال وطننا وجنوبه، ومن البديهي إننا نرفض التفريط بأي بقعة منه".

وجاء في تصريحات عزيز محمد حول شعار الحزب المركزي الجديد ما يلي: "إن نضالنا من أجل إنهاء الحرب وإسقاط الدكتاتورية متلازمان في تيار ثوري واحد. لكنهما غير مشروطين ببعضهما. فنحن سنواصل تعزيز نضالنا من أجل إسقاط الدكتاتورية حتى في حالة انتهاء الحرب. كما سنواصل تعزيز نضالنا من أجل إنهاء الحرب التي يمكن أن تتيح لشعبنا وقواه الوطنية إمكانيات أفضل للإطاحة بالدكتاتورية.

وقد حاجج سكرتير الحزب ما أثير في حينها حول الطابع "الدفاعي" للحرب ليصل إلى القول: "لقد أخفقت الدكتاتورية الحاكمة في العراق في تعريب هذه الحرب أو تدويلها، مثلما أخفقت في إكسابها طابعاً "دفاعياً" واصطناع تماثل وهمي بين "السلام" الذي تريده، وبين السلام الديمقراطي، الذي يريده الشعب"⁵⁰⁵

وقد مرت الحرب العراقية - الإيرانية بمراحل من حيث تغير ميزان القوى. ففي المرحلة الأولى كان ميزان القوى لصالح العراق، ثم تحولت بعد هزيمة الجيش العراقي في خرمشهر (المحمرة) إلى صالح إيران، ومن ثم لصالح العراق من جديد في فترة نهاية الحرب. وإذ كانت إيران قد رفضت إيقاف الحرب في بادئ الأمر، إلا أنها عادت وأدعت للقرار بعد توالي انتصارات الجيش العراقي في شبه جزيرة الفاو والمعارك التالية لتحرير الأراضي المحيطة بميناء البصرة وحقول مجنون في الأهوار شرقي القرنة، والمناطق الواقعة شرقي علي الغربي وشيخ سعد، ومن ثم التقدم من جديد داخل الأراضي الإيرانية، وضرب إيران بصواريخ سكود. وكان رد العراق على الهجمات الإيرانية في الجبهة بصواريخ أرض - أرض مؤثراً جداً. فقد تعرضت الكثير من المدن الإيرانية القريبة من الحدود إلى قصف صاروخي مستمر كمسجد سليمان و بهبهان و دزفول و مهران و انديمشك و خرم آباد و بختران و ايلام. وكانت خسائر الإيرانيين جسيمة بالأرواح والممتلكات. وأخرجت نداءات السكان المطالبة بالحماية من الصواريخ السلطانية الإيرانية. وضاعفت هجرة سكان

⁵⁰⁵ - مجلة "النهج" الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 9، السنة الثالثة، 1985. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 204 - 207.

تلك المدن إلى أماكن أخرى من مشاكل البلاد. كل هذه العوامل أرغمت الخميني على إصدار الأمر بوقف إطلاق النار و "تجرع السم" على حد قوله بعد عام من صدور قرار مجلس الأمن.

في 18 تموز 1988 وافقت إيران على قرار مجلس الأمن رقم 598 الصادر في تموز 1987، والذي يدعو إلى إيقاف القتال والتفاوض في جنيف بإشراف الأمم المتحدة. وفي آب انتهت الحرب العراقية - الإيرانية واستقبلت الجماهير العراقية إيقاف الحرب بفرح عفوي غامر عكس مشاعرها المعادية للحرب. وفي النهاية لم تؤد طموحات حكام إيران التوسعية سوى إلى أن يتراجع الخميني عن عناده. ولم تحصل إيران في عام 1988 على أكثر مما كانت ستحصل عليه في عام 1982. إن إيران تتحمل المسؤولية في استمرار الحرب طيلة السنوات الست الأخيرة منها. فإذا كان صدام مسؤولاً عن إشعال فتيل الحرب وإلحاق الخسائر بإيران خلال السنتين الأوليتين من الحرب، فإن النظام الإيراني هو الآخر مسؤول عن الخسائر التي لحقت بالعراق خلال السنوات الست الأخيرة منها، عندما رفض خلالها حكام إيران قرار مجلس الأمن في تموز 1982، ورفضوا أيضاً جميع الوساطات والمقترحات لإيقاف الحرب.

وقبل أن نختم هذا الموضوع ننقل عن تقرير اللجنة المركزية في عام 1989 بإيجاز بعض أبرز عناوين الخسائر التي لحقت بالبلاد جراء "الكونة" ⁵⁰⁶ التي أقدم عليها صدام حسين:

* فقدان أكثر من 300 ألف من أبناء شعبنا ممن سقطوا ضحايا هذه الحرب، وتعويق وتشويه ما يقرب من نصف مليون.

* تبيد شطر كبير من ثروة شعبنا في هذه الحرب التي يقدر فيها الإنفاق العسكري (أسلحة ومعدات ورواتب) خلال سنوات الحرب ما يقارب الـ 130 مليار دولار.

* تدمير منشآت ومرافق اقتصادية هامة يتطلب اعمارها من جديد أموالاً طائلة، [تصل، حسب الكثير من الخبراء، إلى 67 مليار دولار، كما جاء ذلك في الصفحة 16 من وثائق المؤتمر السادس للحزب (1997). ويقيناً أن الكلفة تفوق الآن الرقم المذكور] هذا دون حساب الخسائر الناجمة عن فترة توقفها وفترة إعادة بنائها.

* دمار مدن وأحياء سكنية كاملة، وتشريد أهلها لاجئين في بلادهم.

⁵⁰⁶ - (الكونة) هكذا دعا صدام حسين الحرب في خطاب له بعد أيام من اندلاعها، وهي تعني في اللغة الدارجة في وسط العراق (العراك) بين الأشخاص. راجع سباهي. مصدر سابق، ص 195 وما يليها.

*التفريط بالسيادة الوطنية للبلاد عبر التنازلات الإقليمية التي قدمها النظام لكل من السعودية والأردن.

* تكبيل البلاد بديون ضخمة تقدر بحوالي 85 مليار دولار. [ظهر لاحقاً أن المبلغ يفوق هذا التقدير ويصل إلى حوالي 120 مليار دولار].

* تدهور قيمة الدينار العراقي إلى أقل من نصف دولار (في حين أن السعر الرسمي للدينار الواحد 3,3 دولار)⁵⁰⁷.

الفصل الثالث والعشرون

هل كانت أحداث پشت آشان قدراً لا مرد له؟

استطاع الحزب الشيوعي العراقي أن ينهض من جديد في السنوات الأولى من الثمانينات، وتمكن أن يسترد عافيته بعد تلك الضربة القوية التي تعرض لها الحزب خلال القمع الوحشي. ففي الخارج انتظم، كما يشير سباهي، العمل في المنظمات الحزبية في البلدان المختلفة. وتزايد حماس أعضاء الحزب ومؤيديه لدعم نضاله وقد تمثل هذا الحماس في انتظام العمل في المنظمات، وتنامي نشاطها في ميادين التثقيف والبحث والدعاية والرد على التهويلات والافتراءات التي كانت تطلقها أجهزة الأمن والمخابرات الحكومية ضد الحزب وسياساته. كما تمثل هذا الحماس في زيادة الدعم المالي الذي يقدمه الأعضاء والأصدقاء، ولاسيما في تلك البلدان

⁵⁰⁷ - التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، أوائل آذار 1989، ص 8. راجع سباهي. مصدر سابق، ص 208.

التي مارس فيها الشيوعيون وأصدقاؤهم العمل. وتجلت أهم مظاهر هذا الحماس في استجابة أعداد كبيرة من الأعضاء لدعوة قيادة الحزب في العودة إلى الوطن والانخراط في حركة الأتصار في كردستان.

وفي عمق الوطن، أولت قيادة الحزب اهتماماً خاصاً لدعم نشاط الرفاق في منظمات الداخل. واتخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة. فقد أصدر المكتب السياسي في آب 1982 نشرة داخلية تتضمن توجيهات قيمة كانت بمثابة المرشد للحزب وكوادره في العمل السري تحت عنوان " حول وجهة العمل التنظيمي في الظرف الراهن " (*508) ولغرض تعريف أعضاء الحزب بفنون العمل السري، عمد الحزب إلى إصدار كرايس خاصة، منها كراس (في تجربة العمل السري ومكافحة التخريب - 1982) و (كيفية العمل في الظروف السرية - 1983) و (ضد القمع والتخريب المعادي - 1983) و (تطوير الرقابة المضادة). وكان أعضاء الحزب من جانبهم يبتكرون الكثير من الأساليب في المراسلة وتنظيم المواعيد واللقاءات وفي طبع المنشورات وتوزيعها، وإخفاء الرسائل... الخ. ويورد سباهي العديد من الاقتباسات من تقارير الأمن التي تؤكد ما ورد أعلاه. ويلاحظ هنا، أن دوائر الأمن والمخابرات الحكومية قد شرعت هي الأخرى في تطوير أساليبها في مكافحة الحزب .

ولكن من المبالغة القول، كما يشير سباهي، بأن تلك السنوات العجاف قد مرت والحزب ومنظماته في الداخل بخير وهو يعمل على توطيد أركانه. لقد كانت تلك أشق السنوات في كل تاريخ الحزب. وتطلب السعي لتثبيت المنظمات تضحيات جسيمة. فقد بلغ انفلات قمع السلطة أبعد مدياته. وكانت تقدم على ارتكاب أبشع المذابح دون تردد. وقد كشفت الصحافة بعد سقوط النظام عن القوائم الطويلة من الضحايا، لاسيما من الذين جرى إعدامهم من بنات وأبناء الشعب في محلات الثورة والحرية والشعلة والمحلات الشعبية الأخرى في بغداد، وقد أبلغت العوائل بإعدام أبنائها وبناتها. كما كشفت المقابر الجماعية في مدن عديدة رفات المئات من

508 - * نشر باقر إبراهيم نص النشرة في مذكراته كنفذ ذاتي على عدم تكامل ونضوج مداركه آنذاك، على حد تعبيره. وكدليل على نضوجه يذكر ما يلي: "لقد اعتدنا أن نعتز بصمود الحزب أمام الإرهاب كمؤسسة وأفراد، لكننا إذا أردنا أن تكون ظاهرة الصمود حالة شاملة، يستطيعها الجميع، أو غالبية المناضلين، وليس أفراد معدودين، حينذاك يلزم عدم فصل الصمود والبسالة المطلوبة عن صواب السياسة. لو اكتفي باقر بذلك لكان الأمر مفهوماً، ولكنه يستمر ليقول: "وعن واقعية السياسة التي يكون بإمكان المناضل التصريح بها والدفاع عنها". ص 270 وما يليها. أية سياسة كان من الممكن أن يصرح بها ويدافع عنها المناضل أمام دكتاتورية صدام الفاشية، سوى الممالة والتدليس للدكتاتورية، ودليل على ذلك هو المصير المأساوي الذي لاقاه خليل الجزائري على يد الدكتاتورية وكاد أن يلقي نفس المصير خالد السلام عندما سافرا إلى العراق بنفس منطلق باقر إبراهيم الداعي إلى المرونة والواقعية في التعامل مع النظام الدكتاتوري!؟. (جاسم)

وبالارتباط مع قرارات اللجنة المركزية في اجتماع تشرين الثاني عام 1981، انتقل مركز عمل المكتب السياسي إلى كردستان العراق حيث مناطق العمليات الأنصارية، وحل محل لجنة هندرين في قيادة العمل الأنصاري. وأعيد تشكيل المكتب العسكري على نفس الأسس القديمة، كما أعيد توزيع العمل فيه. وكان انتقال مركز عمل المكتب السياسي إلى كردستان ذا تأثير إيجابي هام، ولا يقلل من أهمية هذا التقييم بروز بعض الجوانب السلبية بسبب اضطرار المكتب السياسي للتدخل في أمور كان يمكن تركها لهيئات أخرى.

ووفرت الحركة الأنصارية إمكانية إيجاد الصلة مع الخطوط التنظيمية الحزبية المنفصلة بعضها عن البعض في الداخل، وفي مركزها بعيداً عن مناطق نفوذ السلطة وتحكمها، وبعيداً عن مخاطر ضرباتها الشاملة. ومكنت الحركة هذا المركز من تزويد الداخل بالمال والتوجيهات والأدبيات وأحياناً بالكادر، فيما كان المركز يستلم في المقابل الأخبار والمعلومات المختلفة والمساعدات الطبية والملتحقين الجدد، ولو بحدود معينة. وساهم ذلك أيضاً وبشكل واضح في رفع معنويات الرفاق في الداخل وحفزهم على إعادة بناء التنظيم⁵¹⁰.

وخلال هذه الفترة تعززت الحركة الأنصارية، كما تشير وثيقة تقييم حركة الأنصار، بشكل محسوس وتطوّرت عددياً، وبالدرجة الأساسية اعتماداً على مجيء الرفاق من الخارج، وبدرجة أقل من التحاقات الداخل والمنطقة. وتطوّرت إمكانات الحركة من حيث المال والسلاح ومن الناحية النوعية والتكتيكات الأنصارية. وخاض الأنصار المعارك بمعنويات ومستويات جيدة وبروح جهادية عالية، وحققوا بعض الانتصارات. وتوسعت مساحة الفعاليات الأنصارية لتشمل بعض المدن الكردستانية. واقترن ذلك بنشاطات لمفارز أنصارية داخل المدن نفسها مثل مدينة أربيل وبعض مراكز الأقضية والمجمعات السكنية القسرية. وأصبحت حركة الأنصار قوة أعادت هيبة الحزب ليس فقط عند الأصدقاء والأشقاء، بل أيضاً لدى الأحزاب والقوى المعارضة الأخرى التي تتعامل مع الحزب إلى حد بعيد من خلال تلمس قوة حركته الأنصارية المسلحة. كما تعززت هيبة الحزب لدى جماهير الشعب، ورفعت من معنويات الرفاق والجماهير وبددت مشاعر خيبة الأمل والإحباط ومخاطرها. ومن الأمثلة العديدة على الفعاليات المذكورة عملية الطريق الدولي في منطقة بهدينان عام 1981. ولعبت حركة الأنصار أيضاً، إلى جانب قوى

509 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 209 - 211 والهامش رقم 236.

510 - وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص 87 - 89.

الأحزاب الكردستانية دوراً بارزاً في استنهاض الجماهير في المنطقة وفي انتفاضتها في عام 1982. ونستبق الأحداث لنشير إلى أن مثل هذا الدور لعبته الحركة في انتفاضتي 1984 و1988 أيضاً.

وإلى جانب هذا وفرت الحركة الأنصارية إمكانية أفضل لممارسة النشاط الإعلامي وبشكل جيد نسبياً باللغتين العربية والكردية (الإذاعة أو الجريدة والبيانات "ومناضل الحزب" و" نهج الأنصار" .. الخ) وإعلام الداخل بمواقف وسياسة الحزب وبشكل سريع نسبياً. وشهدت قواعد الأنصار ومفازهم، التي كان كثيرون من مقاتليها طلبة جامعيين وخريجين ومتقنين ومتعلمين آخرين، نشاطاً إعلامياً وثقافياً مرموقاً تمثل في إصدار عشرات المجلات والنشرات الجدارية، وتنظيم الندوات والأمسيات القصصية والشعرية، وإقامة المعارض الفنية والعروض المسرحية... الخ. وتتوج هذا النشاط بتأسيس فرع لرابطة المثقفين الديمقراطيين العراقيين باسم "رابطة الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين الأنصار في كردستان". الذي اصدر مجلته "ثقافة الأنصار" بمساعدة إعلام الحزب⁵¹¹.

إلا أنه بجانب هذه الجوانب الإيجابية، كانت هناك جوانب سلبية في الحركة الأنصارية، كما تشير إلى ذلك وثيقة تقييم حركة الأنصار. فلا يمكن للكفاح بصيغة العمل الأنصاري أن يستمر ويتصاعد دون تقديم الضحايا والشهداء، ولكن يتوجب القول أن الحزب قدم ضحايا كبيرة لا بسبب اعتماد هذا الأسلوب في الكفاح، وإنما لأسباب أخرى أبرزها:

أ- وقوع اصطدامات مسلحة مع قوات الاتحاد الوطني الكردستاني ما كان يجب أن تقع بصرف النظر عن مسؤولية الاتحاد الوطني الكردستاني الأساسية في وقوعها⁵¹².

وتشير الوثيقة إلى جوانب سلبية أخرى تتعلق بأخطاء في الممارسة والتنظيم واختيار المعارك والتخطيط لها ونتائج ذلك. ولست هنا بصدد التوقف عندها، فإن ما يهمني هو مناقشة العامل السياسي فقط والمذكور في الفقرة (أ). لم أعر في الوثيقة جواباً على السؤال التالي: كيف كان من الممكن تجنب ما وقع من اصطدامات مسلحة مع قوات الاتحاد الوطني الكردستاني. وأين يكمن خطأ قيادة الحزب في ذلك؟ إن من يطالع ما جاء في الوثيقة عن الاصطدامات وعن أحداث "بشت آشان"، يخرج بنتيجة وكأن ما وقع هو قدر لا مرد له. وبالتالي لا يستخلص القارئ استنتاجاً عملياً ونظرياً من التجربة. ولنا عودة إلى هذا الموضوع بعد اقتباس ما ورد حول الاصطدامات في وثيقة تقييم حركة الأنصار:

⁵¹¹ - وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص 88 وما يليها.

⁵¹² - وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص 89. خط التشديد غير موجود في الأصل.

"في شباط 1983 دخلت مفرزة كبيرة نسبياً من مفازر حزبنا الأنصارية، ضمت أكثر من 90 مقاتلاً، إلى مدينة أربيل. وبعد أن أكملت مهمتها الأنصارية وانسحبت من المدينة، وقعت طلائعها في كمين نصبه مقاتلو (اوك). وكانت علاقات حزبنا جيدة آنذاك مع (اوك) ولم يكن قد مضى غير أيام على توقيع اتفاقية بيننا حول العمل المشترك ضد النظام. وكان هذا الحادث بداية المعارك مع (اوك) في منطقة أربيل والتي تطوّرت بشكل مفتعل مع أطراف (جود) حتى أدت إلى أحداث (بشت آشان).

وفي الواقع لم تكن أحداث أربيل مجرد عمليات عسكرية بين مسلحي (اوك) ومسلحي سائر أطراف (جود)، وإنما كانت في جوهرها عملية سياسية. إذ سبق أن رفضت أحزاب (جود) الدخول في مفاوضات مع قادة النظام الدكتاتوري عام 1982، بينما دخل (اوك) وحده في علاقات تفاوضية استغلتها سلطة صدام.

وتطوّرت الاصطدامات المسلحة حتى بلغت قمته في أحداث پشت آشان، بالتنسيق مع النظام. وانتهت هذه الأحداث بانتقال (اوك) إلى خندق النظام. واستمر هذا التحالف الجديد فترة زمنية حتى انتهى عند عقد اتفاقية بين (اوك) و(حدك) في طهران وبرعاية إيران.

هكذا يحدد التقييم مسؤولية الاتحاد الوطني الكردستاني في الأحداث وخلفياته. وتواصل الوثيقة لتلقي ضوءاً على أحداث پشت آشان ونتائجها فتقول:

"لم تكن منطقة پشت آشان موقعاً عسكرياً ملائماً. كانت فيها ثغرات جدية، وقد تم انسحاب المركز القيادي إليها اضطراراً بعد هجوم إيران نهاية عام 1982 على مواقع (نوكان)، التي كانت قاعدة للإعلام وللطباعة وللعمل القيادي الحزبي والعسكري...

وحشد (اوك) كل ما أمكنه قبل البدء بالهجوم على پشت آشان في أوائل أيار. [فقد حشد أوك قوات يبلغ تعدادها قرابة 1700 مقاتلاً حسني التدريب وممن تمرس طويلاً في القتال، وأغلبهم مجهز بسلاح (بي كي سي) وهو سلاح ذو مدى بعيد، كان النظام قد زودهم به. وقدم النظام الحاكم تسهيلات خاصة لمقاتلي (أوك) للمرور من منافذ مختلفة للمنطقة يُشرف عليها. فيما كان مجموع من كان في پشت آشان من الشيوعيين وذويهم لا يتجاوز الـ 300 شخص⁵¹³]. وسبق الهجوم جولة تحليق طيران استطلاعي وتخويفي وعملية قصف مدفعي حكومي لأول مرة على المنطقة، فيما تم تحشيد قوات مرتزقة النظام إلى جانب تحشيدات (اوك).

⁵¹³ - راجع سباهي مصدر سابق، ص 223.

ودافع الأنصار عن القاعدة ببطولة نادرة وهم يعانون من الجوع والبرد القارص والثلوج الكثيفة وقلة العتاد وترامي أطراف المنطقة، قبل أن ينسحبوا منها.

لقد شكل الهجوم على بشت آشان ضربة عنيفة للحركة الأنصارية، أدت إلى خسائر بشرية كبيرة، تمثلت في استشهاد العشرات من الرفاق [65 رفقاً]. كما أدت إلى خسائر جسيمة في المال والسلاح والأجهزة الإعلامية والفنية. وفي تقدير خاطئ بعد معركة بشت آشان الأولى، خاض الأنصار أعمالاً عسكرية أخرى غير مبررة مع الحلفاء في جود (مع حدك خاصة) أدت إلى خسائر إضافية بشرية [12 شهيداً] ومعنوية وذلك في معارك بشت آشان الثانية في صيف نفس عام 1983.

وتحدد الوثيقة تقصير وأخطاء الحزب على الوجه التالي: " وكشفت هذه الضربة الخلل السياسي والفكري لدينا وضعف تحليلنا لطبيعة الأحزاب القومية وعدم كفاية إدراكنا لسرعة انتقالها من موقع لآخر. كما أكدت الخلل في الجانب العسكري والثغرات في موقع بشت آشان عسكرياً وضعف التحكم بحركة القواطع وتجميع قواها عند الضرورة" ⁵¹⁴.

ما هو الخلل السياسي تحديداً؟

هنا توضيح للخلل الفكري والعسكري، ولكن لا شيء عن الخلل السياسي. ويبقى السؤال عن مدى إمكانية تجنب ما وقع من اصطدامات مسلحة مع قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بلا جواب. وهي إمكانية يؤكد التقييم وجودها ويضعها في مقدمة أبرز الأخطاء التي يتحمل الحزب الشيوعي مسؤوليتها، كما مر بنا.

أعتقد أن رغبة قيادة الحزب الشيوعي العراقي في الوقوف على الحياد بين القوتين المتصارعتين (حدك) و (او ك) والسعي لإنهاء حرب اقتتال الأخوة، لم يتحول إلى موقف سياسي صارم في التعامل مع هذا الموضوع منذ البداية. وأعتقد بأنه كان على الحزب الشيوعي أن لا يدخل في أي جبهة إن لم يكن طرفاً الصراع (حدك) و (او ك) أعضاء فيها. وكان مثل هذا الموقف يصون موقف الحزب الحيادي ويجنبه التذبذب والأخطاء جراء قصر النظر السياسي أو ميول وأهواء بعض الكوادر بمن فيهم بعض قادة الحزب المتحيزة نسبياً إلى هذا الطرف أو ذاك، وهي أهواء ونزعات مشروعة كوجهة نظر، ولا يمكن تجنبها أو إزالتها، وهي انعكاس لواقع موضوعي تعيشه كردستان. ويوفر هذا الموقف للحزب إمكانية التعاون والتعامل والتوسط بدون حساسية وبمصداقية واضحة بين الطرفين المتصارعين والتأثير عليهما لوضع حد لصراعهما المسلح، بما في ذلك السعي لإبعاد (او ك) عن التعاون مع السلطة. ويوفر الموقف المشار إليه وضع أفضل للحزب الشيوعي للتأثير على الأطراف الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بهذا الصراع. وإذا كانت الذرائع للاحتكاك والاصطدامات بين الحزب الشيوعي والقوى الأخرى عديدة

⁵¹⁴ - وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص 91 وما يليها.

ومتنوعة وبعضها من دسائس العدو، فالموقف الحيادي الصارم سياسياً كان من شأنه أن يوفر إمكانية أفضل للسيطرة على تلك الصراعات وتحجيمها.

لم يكن دخول الحزب الشيوعي في (جوقة) صحيحاً. ولم يكن مجبراً على ذلك، ولم يؤثر خروجه منها تأثيراً سلبياً على وجوده في الشام. كما لم يكن دخوله أو بالأحرى تأسيسه لـ (جوقة) صحيحاً. وكانت هناك فرصة، وإن كانت متأخرة نسبياً، لتصحيح الخطأ والانسحاب من (جوقة)، إلا أن قيادة الحزب الشيوعي، وكان كريم أحمد قائماً بأعمال السكرتير ميدانياً آنذاك، لم تستثمرها وارتكبت خطأ سياسياً عندما لم تتخذ موقفاً صارماً بوجه تهديد (حدك و حسك) بإخراج الحزب الشيوعي من (جوقة) إن لم يساهم معهما في عملية عسكرية لطرد (او ك) من منطقة باليسان (*515).

كانت هناك فرصة لتصحيح الخطأ. فقد كان الحزب الشيوعي خارج (جوقة) وسيكون خارج (جوقة) أيضاً. وإذا كان (او ك) قد دخل في مفاوضات مع السلطة لتأمين جانبها في خطته لتصفية أو تحجيم خصومه، فلم يعد الحزب الشيوعي خصماً له، ولم يكن (او ك) بحاجة إلى توسيع دائرة خصومه. ربما يرى البعض أن دخولنا في (جوقة) لم يكن خاطئاً ولكن دخولنا في (جوقة) هو الخطأ، وكانت خطة قيادة الحزب في الشام هي إقامة علاقة ثنائية مع (حدك) وليس الدخول معه في جبهة. ولم تكن مثل هذه الخطة صحيحة، لأنها لا توفر الموقف الحيادي الصارم بين الطرفين وفيه تحيز لـ (أو ك). ومن المشكوك فيه قبول (حدك) بوضع لا يكون فيه على قدم المساواة مع (او ك) أو يظهر وكأنه تابع لـ (جوقة).

وإذا كانت الجبهة مع حزب البعث الحاكم قد وفرت للحزب الشيوعي تجريبه عملية عن أهمية الحفاظ على استقلاله السياسي والأيدولوجي والتنظيمي خلال التحالفات، كما مر بنا، وهي تجربة كانت شاخصة عندما درست اللجنة المركزية

515 - * يذكر كريم أحمد في كتابه "المسيرة" (ص 236 وما يليها) ما يلي: "وبعد رجوعنا إلى مقرنا في پشت آشان بعدة أيام جاءت رسالة من أبي حكمت (يوسف حنا) المسؤول عن قاعدتنا في (باليسان) يقول فيها بأن (حدك) و الحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك) ينويان القيام بعملية عسكرية بطرد (او ك) من هذه المنطقة وهما يلحان علينا الاشتراك في هذه العملية لأننا وإياهم في تحالف في (جوقة) وليس من المعقول أن نترك حلفاءنا لوحدهم ونفترج على ما يجري واقترح هو أن نقوم بعمل مشترك ضد وجود (او ك) في باليسان. فكتبنا له بأنه ليس من الصحيح القيام بمثل هذا العمل ويجب أن يلعب دوره للحيلولة دون تطور الوضع إلى حد القتال بين القوى الكردستانية وخاصة ونحن قد انفقتنا مع (او ك) للعمل على اللقاء الثلاثي لحل الخلافات. ورد أبو حكمت برسالة أخرى يقول فيها إن (حدك) و(حسك) يصران على اشتراكنا في هذه العملية وإلا سوف لا يكون لنا وجود في (جوقة) ولا تكون علاقاتنا طبيعية. وفي ردنا التالي كان موقفنا خاطئاً متردداً وتركنا الأمر لهم بالتصرف كما يريدون فاشتركوا في العملية. واضطرت قوات (او ك) إلى الانسحاب من (باليسان) ولكن قيادة (او ك) قررت شن هجوم بالمقابل على مواقع الأحزاب الثلاثة (حدك) و(حسك) و(حسك) والحزب الشيوعي العراقي (حشع). وكانت الخطوة الأولى الهجوم على مواقع (حسك) و (حشع) في (آشقلوكة و پشت آشان). (جاسم)

في عام 1980 انضمام الحزب إلى جوقد، واشترط الإجماع في قراراتها، فإن تجربة (جوقد) و (جود) وفرت تجربة عملية تشير إلى أن بعض التحالفات والجبهات ليست غير مفيدة فحسب، بل ويمكن أن تكون وبالاً على الحزب والحركة الوطنية والديمقراطية إذا لم تحسب أبعادها وتأثيراتها السياسية الآنية والمستقبلية بشكل جيد. وهذا الاحتمال لم يكن وارداً في ذهن اللجنة المركزية آنذاك بسبب خطأ فكري يتمثل في النظر إلى كل تجميع للقوى أو الدخول إلى أي جبهة، هو قوة للحزب وللحركة الوطنية والديمقراطية، ما دام استقلال الحزب، السياسي والفكري والتنظيمي، مضموناً. ولم تزك تجربتنا (جوقد) (وجود) تلك النظرة كما اعتقد.

يتناول الرفيق عزيز سباهي الاصطدامات المسلحة التي حدثت في كردستان، والتي تطرقت إليها وثيقة تقييم حركة الأنصار، بما في ذلك أحداث پشت آشان الأولى والثانية، وعواقب ذلك بالتفصيل المعزز بالوقائع الملموسة في الفصل السادس عشر من كتابه الثالث. إلا أنه لم يتطرق إلى مدى إمكانية تجنب تلك الاصطدامات من قبل الحزب الشيوعي بهدف استخلاص الدروس التي قدمتها التجربة.

لقد أفضت جسارة الخسائر البشرية والمادية والخلل في الجانب السياسي والعسكري، كما تشير وثيقة حركة الأنصار، إلى إشاعة مشاعر خيبة الأمل والإحباط في صفوف الأنصار. وتسرب المئات منهم إلى خارج كردستان. ولم ينج بقية الأنصار من الآثار السلبية التي تركتها الأحداث. وبرزت في هذه المرحلة أيضاً جملة ظواهر أثرت سلباً على حركتنا الأنصارية. فقد أخذت تظهر عواقب أحداث پشت آشان بالاقتران مع انتقال (او ك) إلى خندق النظام الدكتاتوري، في الخلافات وتصاعد الصراع داخل قيادة الحزب. وبدأت نشاطات مؤذية من جانب تكتلات معينة، انسلخت في وقت لاحق، (بهاء ومجموعته) و (باقر إبراهيم ومجموعته). كما ازداد نشاط القوات الإيرانية داخل كردستان العراق وترك كل ذلك آثاراً سلبية على الحركة الأنصارية للحزب الشيوعي العراقي.

وسعى الحزب والهيئات المسؤولة والكوادر والأعضاء بحرص كبير وبنكران ذات منقطع النظير وإيمان بعدالة القضية التي حملوا من أجلها السلاح لإيقاف التدهور. وجرى العمل بكل الإمكانيات لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي وتجاوز آثار تلك الأحداث. وجرت محاولات لإعادة مفارز الأنصار إلى مناطق أربيل وقلعة دزه بعد الأحداث بصيغة مفارز صغيرة متحركة، شكلت رغم الخسائر التي قدمتها جزءاً من الجهود المتميزة لرفع معنويات الأنصار وتعزيز لحياتهم وإعادة عدد من الصلات الحزبية المقطوعة والاتصال بال جماهير بمساعدة الكادر المحلي. علماً أن قسماً من مفارز الأنصار كان قد بقي في قرداغ وكرميان بعد الأحداث واجترح البطولات في المنطقة.

وتواصل نشاط الأنصار الشيوعيين، كما تشير الوثيقة، رغم همجية النظام والحصار المضروب حول مناطق الأنصار حتى بدأت الحركة بالانتعاش من جديد. فساهم الأنصار في دعم وإسناد الانتفاضة الطلابية في أربيل والسليمانية عام 1984. كما لعبوا دورهم في حماية المؤتمر الوطني الرابع للحزب عام 1985. وقاموا بنشاطات واسعة، وسطروا صفحات بطولية مجيدة في معارك شهرزور وقرداغ وكرميان وقلعة دزة ودربنديخان وكفري وطوزخرماتو والعمادية عام 1984-1985. وساهموا في تحرير مانگيش وسيطروا على مطار بامرني ثلاث مرات، وضربوا مواقع السلطة في ألقوش. كما ساهم الأنصار في معارك نريكين عام 1986 وقاموا بتحرير ناحية نوجول واقتحام فوج سوتكي وقائمقامية شقلاوة ودخول جامعة صلاح الدين، وخاضوا عشرات المواجهات والمعارك الأخرى. وتوجوا هذه المعارك بالالتحام بالانتفاضات والهبات الجماهيرية في مدن وقصبات كردستان ربيع عام 1987. وشهدت مناطق أربيل معارك بطولية واسعة مع قوات النظام من أبرزها معارك: حسن بك في دشت أربيل وقره جوغ وهيلوه وبستانه وهناره... الخ. واستطاعت المفارز الأنصارية خلالها احتلال العديد من الربايا والسرايا والحصول على كميات من السلاح والعتاد وأجهزة الاتصالات والسيارات. ووصل الأمر إلى حد خوض معارك جبهوية ضد قوات النظام، كما حصل في معارك (بنباوي ودول سماقولي) التي استمرت 11 يوما. وحدث ذلك بعد رجوع (اوک) إلى خندق المعارضة، والذي ترك أثرا إيجابيا على مجمل الوضع والنضال الذي تخوضه الحركة الأنصارية.

وقد ساهمت الحركة الأنصارية بكفاحها البطولي سابق الذكر وصمودها في مناطق نشاطها في أربيل وكرميان في تقوية موقف الحزب خلال مفاوضاته اللاحقة مع (اوک) التي تتوجت بإحلال السلام. ومنذ ذلك الحين أي في عام 1987 سعى حزبا مع الأحزاب الكردستانية إلى إيجاد صيغة لتحالف واسع يجمع كل الأحزاب على الساحة الكردستانية، لتحشيد قواها ضد النظام الدكتاتوري. وتعاقبت اللقاءات الثنائية والجماعية وتكثفت المفاوضات تحت تأثير الهجوم الوحشي بالأسلحة الكيماوية على كردستان، حتى تتوجت المساعي بتوقيع جميع الأحزاب الكردستانية على ميثاق العمل وبرنامج الجبهة الكردستانية في يوم 12 /6/ 1988. أي عشية إيقاف الحرب بين العراق وإيران. وتم التوقيع في مقر الحزب الشيوعي العراقي في بيربينان (خواكورك) من قبل :

1. الحزب الديمقراطي الكردستاني
2. الاتحاد الوطني الكردستاني
3. منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي
4. حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني
5. الحزب الاشتراكي الكردستاني
6. الحزب الاشتراكي الكردي – پاسوك

وتم بعد ذلك دراسة طلب تقدمت به الحركة الديمقراطية الآشورية ، وآخر من حزب زحمة كشان. وحصلت الموافقة على عضويتها، وبذلك أصبحت الجبهة الكردستانية مؤلفة من (8) أحزاب.

لقد برزت الجبهة الكردستانية في الدفاع عن الشعب الكردي إبان انتفاضة آذار 1991 وما بعدها، وخاصة في تسيير الأمور الإدارية والمحافظة على أمن المواطنين. وحلت لجان الجبهة وخاصة سكرتارياتها واللجان العليا في المحافظات ولجان الأقضية محل دوائر الدولة والشرطة بعد انسحاب هذه الدوائر من كردستان. وقامت قوات البيشمركة التابعة لأحزاب الجبهة الكردستانية بتنظيم فرق مشتركة للمحافظة على الأمن في المدن، لحين قيام حكومة الإقليم حيث تم تشكيل وحدات الشرطة والأمن لهذا الغرض⁵¹⁶.

وقد واجهت حركة الأنصار الآلة العسكرية الجهنمية للنظام الدكتاتوري في هجماتها قبل فترة إيقاف الحرب العراقية – الإيرانية وبعدها في مواجهات باسلة وفي معارك مختلفة شملت كافة أجزاء كردستان، في مناطق سوران وبهدينان، رغم عدم التكافؤ في ميزان القوى واستخدام النظام الأسلحة الفتاكة الكيماوية والجرثومية والفسفورية ضد الجماهير والحركة الأنصارية. وكان من أخطر الضربات التي وجهت آنذاك ضربة الطيران الحربي الكيماوية لمقر قاطع بهدينان يوم 5 حزيران 1987 والتي أصيب فيها ما يقارب 150 نصيراً⁵¹⁷.

مال توازن القوى في نهاية الحرب بين العراق وإيران لصالح النظام الحاكم في بغداد، جراء ما كان يلقاه من دعم في مختلف الميادين من جانب الولايات المتحدة ودول الغرب والشرق. وفي صيف 1987 أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 598 بوقف الحرب بين العراق وإيران. وقد رفضت الأخيرة القرار، وبذلك ازدادت عزلتها دولياً. في تلك الظروف قرر النظام الحاكم في بغداد تصعيد حربه الشوفينية ضد الشعب الكردي. وقد بدأت حملته على نحو سافر في نيسان 1987، وتمثلت في إقدامه على تدمير آلاف القرى وتهجير سكانها إلى المجمعات السكنية القسرية. وضربت مواقع الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي في حزيران 1987، ثم لحقتها جرائم الأنفال الشهيرة في عام 1988. وتوج النظام حملاته

⁵¹⁶ - راجع توما توماس، "ذكريات" موقع "الناس" الإلكتروني، الحلقة 28. راجع كذلك رديم عجينة مصدر سابق، ص 199 - 205. راجع أيضاً كريم أحمد، مصدر سابق ص 259 وما يليها.

⁵¹⁷ - راجع وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص 92 وما يليها.

بجريمة ضرب حلبجة، المدينة الجميلة عند سفوح جبل هورمان بغاز الخردل والسيانيد وإفناء 5000 إنساناً فيها بلحظات في 16 آذار 1988⁵¹⁸.

بعد عمليات الأنفال السينة الصيت وتوقف الحرب العراقية الإيرانية واستخدام الأسلحة الكيماوية ضد مقرات ومواقع الأنصار، انتكست الحركة الأنصارية واضطرت إلى الانسحاب نحو الشريط الحدودي مع إيران وتركيا. ورغم كل ذلك فإن النشاط الأنصاري لم يتوقف. إذ استطاعت مفازر أنصارية اختراق خطوط قوات النظام ونزلت إلى العمق في مناطق أربيل وكفري ورائية وقامت بنشاطات أنصارية. وفيما بعد لعب الأنصار، إلى جانب پيشمرگه القوى الكردستانية الأخرى، دورهم في انتفاضة آذار 1991، سواء من كانوا داخل المدن أو الذين نزلوا من الشريط الحدودي.

يبدو، لأول وهلة، كما تشير وثيقة تقييم حركة الأنصار، أن الحركة الأنصارية أخفت بالنهوض بدورها في الإطاحة بالنظام الدكتاتوري بسبب من توقف الحرب العراقية الإيرانية واستخدام الأسلحة الكيماوية. ولكن الحقيقة هي أنه لم يكن بمقدور الحركة الأنصارية في كردستان العراق ولا الكفاح المسلح فيها ككل، الإطاحة بالنظام دون كفاح الشعب العراقي كله وممارسته لأساليب الكفاح الممكنة الأخرى.

لقد شكلت الحركة الأنصارية في الثمانينات، كما جاء في خلاصة الوثيقة بحق، صفحة مشرقة في مسيرة الحزب الشيوعي العراقي ونضاله، وأعدت له هيبته في أوساط الحركة الوطنية العراقية والقوى التقدمية العربية والعالمية، ومكنته من البقاء على أرض الوطن ومواصلة نشاطه السياسي والتنظيمي والإعلامي والعسكري. ولعبت الحركة الأنصارية دوراً في الحيلولة دون تشتت قوى الحزب في المنفى، ورفعت معنويات أعضائه الذين قدموا التضحيات بنكران ذات عال دفاعاً عن قضية الشعب وعن الحزب وسمعته. وعززت الحركة ارتباط الحزب بالشعب والوطن، بالرغم من صعوبة الظروف الموضوعية والذاتية ورغم الأخطاء والخسائر والتي كان من الممكن تجنب الكثير منها.

إن انتقال الحزب الشيوعي إلى المعارضة ورفع شعار إسقاط الدكتاتورية، وانتهاج أسلوب الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي للنضال، كل ذلك حتمه الواقع الموضوعي وطبيعة السلطة في البلد ونهجها القمعي الدكتاتوري المعادي لمصالح الشعب، والهادف أساساً إلى تصفية القوى السياسية في البلد. وعلى أساس هذا الواقع رسم الحزب سياسته في مجابهة العنف الرجعي الشامل للدكتاتورية وبالصيغة التي تم إقرارها في اجتماع اللجنة المركزية في تشرين الثاني 1981⁵¹⁹.

⁵¹⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 226 وما يليها.

⁵¹⁹ - راجع وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص 96 و98 وما يليها.

الفصل الرابع والعشرون المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي

يكرس سباهي الفصل السابع عشر من كتابه الثالث للمؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي الذي انعقد في تشرين الثاني 1985، فيشير إلى قرار عقد المؤتمر في كردستان، في منطقة حصينة، بعيدة عن متناول القوات العسكرية الحكومية. وكانت دوائر استخبارات الحكومة قد علمت من خلال أجهزتها

الاستخباراتية أو من خلال المندسين، بنية عقد المؤتمر في كردستان، وكانت هذه الأجهزة تسعى إلى معرفة الموعد والمكان الذي سينعقد فيه، بغية توجيه ضربة تقضي على قيادة الحزب وشبكة واسعة من كوادره المتقدمة. كان الحزب من جانبه على علم بذلك وأخذ بالحسبان.

وقد لعب الأنصار الشيوعيون دورهم المشرف في إعداد مكان انعقاد المؤتمر وحمايته، ولم تستطع الأجهزة الأمنية للسلطة أن تحدد مكان انعقاده، ولهذا فإن قصفها المدفعي كان عاماً شمل مقرات الأنصار الشيوعيين دون تحديد دقيق. ومع ذلك فإن بعض فذائف المدفعية سقطت على مواقع غير بعيدة من المكان، الذي كانت تجتمع فيه اللجنة المركزية عشية انعقاد المؤتمر، مما أجبر أعضاء اللجنة المركزية على الانتشار والاحتفاء بالصخور⁵²⁰.

دارت في المؤتمر نقاشات حادة حول تطورات الحرب ما بين العراق وإيران. لقد غير الحزب شعاره الرئيسي، الذي رفعه في بداية الحرب، من "إسقاط الدكتاتورية وإنهاء الحرب" إلى "إنهاء الحرب وإسقاط الدكتاتورية"، وذلك في الاجتماع الكامل للجنة المركزية المنعقد في 1984، كما مر بنا. وقد أكد الحزب على شعاره الرئيسي في وثائق المؤتمر الوطني الرابع، وجعل منه شعاراً للمؤتمر وعلى الوجه التالي: " من أجل إنهاء الحرب فوراً وإسقاط الدكتاتورية الفاشية وتحقيق البديل الديمقراطي".

لقد سبق أن توقفنا عند تحليل هذا الشعار ومبرراته. كانت هناك وجهة نظر مخالفة لهذا الشعار عبر عنها بوضوح الراحل زكي خيري، الذي كان يرى بأن طبيعة الحرب قد تغيرت جذرياً وبشكل خاص بعد تقدم القوات الإيرانية داخل الأراضي العراقية في الجنوب والوسط وكردستان بأهداف توسعية لفرض نظام إسلامي في العراق، الأمر الذي ينبغي مقاومته وذلك بإجراء تعديلات جذرية على سياسة الحزب ومواقفه. ورأى خيري أن المهمة الرئيسية الآن هي "الدفاع عن الوطن" والتحالف مع كل القوى والعمل تحت قيادة صدام حسين. واستند خيري إلى مثال ما قام به الشيوعيون الصينيون في النضال ضد الغزو الياباني تحت قيادة شيان كاي شيك. أما القضايا المتعلقة بالديمقراطية من وجهة نظره، فعلى الحزب الاستمرار بطرحها و المطالبة بها ويمكن تأجيل النضال من أجلها إلى ما بعد انتهاء الحرب وطردها الغزاة الإيرانيين⁵²¹.

ورداً على شعار "الدفاع عن الوطن" يورد تقرير اللجنة المركزية الذي أقره المؤتمر ما يلي: "إن الشعبية التي يحظى بها شعار إنهاء الحرب وتبديل ميزان القوى بين الطرفين، ويأس النظام الدكتاتوري من تحقيق الأهداف التي شن الحرب

520 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 235.

521 - رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 191. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 237.

من أجلها وخوفه من تأثير استمرارها وتهديدها لبقائه، حملت النظام على تبني الدعوة لإنهاء الحرب. واستغل الموقف الخاطئ من جانب إيران وإصرارها على مواصلة الحرب واحتلالها الأراضي العراقية وإعلانها عن عزمها على فرض البديل الذي تريده للحكم القائم، على الضد من إرادة شعبنا وقواه وأحزابه الوطنية، للتدجيل بشعار "الدفاع عن الوطن" الذي يقصد به صدام الحفاظ على نظامه والدفاع عن سيطرته على مقدرات شعبنا، وعمل النظام على تصعيد الحرب بالتعاون مع الدوائر الرجعية والامبريالية، وخصوصاً بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية⁵²².

عند تناول مسألة التحالفات والجبهة الوطنية في تقرير اللجنة المركزية، يتحدث سباهي عن دور الحزب التاريخي في توعية الجماهير الشيعية ويشير إلى دور الجماهير الشيعية المسحوقة في ثورة النجف وثورة العشرين وخلال الانتفاضات والوثبات حتى ثورة تموز عام 1958. إن هذا الكلام عن الطائفة الشيعية لا أثر له في تقرير اللجنة المركزية، 343 ولم يرد في التقرير كلمة "شيعية" إطلاقاً. ولم ينسب سباهي هذا الكلام إلى التقرير، ولكن يعرضه وكأنه شرح لسياسة الحزب ومنطلقاته، فيذكر ما يلي: "ينطلق الحزب من أن قوى الأحزاب الدينية المعارضة للنظام وهي شيعية في الأساس "معارضة مسيئة"... الخ. ثم يستشهد سباهي بنص لا يشك القارئ الذي لا يقرأ الهوامش (وهي الأغلبية الساحقة من القراء) بأنه مقتبس من تقرير اللجنة المركزية، وإذا به نص من حديث للرفيق عزيز محمد بمناسبة الذكرى الأولى لانهقاد المؤتمر الوطني الرابع الذي أقر التقرير موضوع البحث!⁵²³

إن كل ما جاء في تقرير اللجنة المركزية حول القوى الدينية، وهذا ما يستشهد به سباهي أيضاً، هو ما يلي: "أما القوى الإسلامية المعارضة لنظام صدام حسين ممثلة في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فقد ظلت مصرة على رفض صيغة التحالف والجبهة مع الحزب الشيوعي، رغم كل المساعي التي بذلها حزبنا والمواقف الإيجابية التي أعلنها في صحافته من هذه القوى، وتصرفت وتتصرف وكأنها الوريث الشرعي للدكتاتورية القادمة، وتسعى لفرض نظام تابع للنظام الإيراني وعلى شاكلته، على الضد من إرادة شعبنا"⁵²⁴.

⁵²² - الثقافة الجديدة، العدد 170، شباط 1968 ص 44 وما يليها. أنظر كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 236.

⁵²³ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 239 وما يليها.

⁵²⁴ - الثقافة الجديدة، مصدر سابق، ص 64. راجع كذلك سباهي، مصدر سابق، ص 240.

وبعد أن ناقش المؤتمر وأقر وثيقة "تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 - 1979" والتي توقفنا عند أهم ما جاء فيها، انصرف المؤتمر إلى مناقشة برنامج الحزب الذي اتخذ "من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية" شعاراً له. ثم انتقل المؤتمر إلى مناقشة النظام الداخلي. كانت اللجنة المركزية (ل.م) قد قررت في اجتماعها عام 1982، وبالإجماع، تعديل النظام الداخلي وذلك بإلغاء الفقرات السياسية والفكرية الخاطئة التي كان المؤتمر الثالث قد أدخلها عليه أيام النشاط العلني للحزب، حيث لم يجر فيه التطرق إلى مراعاة العمل السري... الخ. وقد درست (ل.م) المقترحات التي قدمتها المنظمات الحزبية لتعديل النظام الداخلي، غير أنها لم تتوصل إلى الصيغة النهائية عند انعقاد المؤتمر الرابع. لذلك قرر المؤتمر تحويل (ل.م) الجديدة بإدخال التعديلات وإقرار النظام الداخلي بصيغته الجديدة، على أن لا تمس التعديلات، بأي شكل من الأشكال، جوهر النظام الداخلي المعمول به ولا مبادئه الأساسية. وقد تولت (ل.م) الجديدة المهمة وصاغت النظام الداخلي الجديد وأقرته في اجتماعها في أيار 1988⁵²⁵.

وأخيراً جرى انتخاب (ل.م). وقد طرحت (ل.م) قائمة بالمرشحين وعددهم 24 مرشحاً، وضمت من تبقى من أعضائها من المؤتمر الثالث باستثناء من اعتذر عن حضور المؤتمر بدون أسباب مشروعة. وكانت (ل.م) قد قررت انتخاب 15 عضواً فقط، إضافة إلى ترشيح عشرة أعضاء يختارهم سكرتير (ل.م) استناداً إلى التشاور مع أعضائها. "وبغية الاحتفاظ بسرية أسماء من فازوا بعضوية اللجنة المركزية الجديدة، تقرر عدم الإعلان عن أسماء الذين فازوا أو لم يفوزوا من أعضائها السابقين، بالإضافة إلى الاحتفاظ بسرية أسماء العشرة الجدد، الذين يختارهم السكرتير سراً. ولكن نتيجة لضعف الانضباط الحزبي يومئذ والثرثرة، فقد عُرفت أسماء من أصبحوا في عداد اللجنة المركزية، بمن فيهم العشرة المذكورون، وأثيرت اعتراضات ضد بعضهم بدوافع مختلفة، مما أدى إلى انسحاب عدد منهم من التشكيلة الجديدة، كما بات من الصعب توظيفهم للغرض الذي أختيروا من أجله، أي العمل السري في الداخل، بعد أن اتضحت أسماؤهم"⁵²⁶. لم يكن انكشاف أسماء أعضاء اللجنة المركزية الجديدة بمن فيهم العشرة بسبب "ضعف الانضباط الحزبي والثرثرة" كما يذكر سباهي، وإنما لأسباب أخرى سنأتي على ذكرها بعد قليل.

لقد عكس انعقاد المؤتمر الوطني الرابع على أرض الوطن وسط صعوبات لا يستهان بها، وبحراسة الأنصار الشيوعيين، جرأة وبسالة الشيوعيين العراقيين ويعد إنجازاً هاماً للحزب الشيوعي وتحدياً للدكتاتورية التي بذلت المستحيل لإفشال

⁵²⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 242 وما يليها.

⁵²⁶ - سباهي، مصدر سابق، ص 244.

المؤتمر بما في ذلك استخدام مدفعيتها الثقيلة التي سقطت بعض قذائفها بالقرب من مكان اجتماع اللجنة المركزية عشية المؤتمر، كما مر بنا. وتمكن المؤتمر من إقرار وثائق هامة تنطوي على قيمة سياسية وفكرية ليس في إطار زمانها فحسب، بل وحتى لزماننا هذا في بعض جوانبها. ولكن شأنها شأن العديد من وثائق الحزب قبل تجديده في مؤتمره الخامس (1993) فإنها تعاني من أيديولوجية الحزب وإستراتيجيته القديمتين واللتين تتصفان بالجمود العقائدي وحرق المراحل. فقد اتخذ المؤتمر "من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية"، كما مر بنا، شعاراً له "في برنامج الحزب". وهو شعار نموذجي لحرق المراحل. ودعا في التقرير السياسي للمؤتمر إلى "الضبط الحديدي" وإلى "مكافحة كل التيارات الانتهازية اليمينية واليسارية والتوفيقية (إقرأ المعتدلة)"، وأكد بأن "طابع عصرنا هو عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على النطاق العالمي"⁵²⁷. أما الوثيقة الثالثة التي أقرها المؤتمر، وهي وثيقة "تقييم تجربة حزبنا النضالية" فقد جاء فيها ما يلي: "وتؤكد تجربتنا في الفترة المعنية، انه من غير الممكن إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال إلى الاشتراكية بدون قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي للسلطة السياسية بالاستناد إلى حلف العمال والفلاحين وكل فئات الكادحين"⁵²⁸. لقد تخلص أو عدل الحزب لاحقاً جميع هذه الصيغ بعد التجديد.

أما بخصوص الجوانب التنظيمية فلم يكن المؤتمر موفقاً في بعض جوانبه الهامة والحيوية. ويبدو لي بأن الحرص والحماس للنهوض بنشاط الحزب في الداخل والذي اعتبر المهمة رقم واحد أمام الحزب، هو الذي دفع غالبية أعضاء اللجنة المركزية إلى قراءة غير سليمة للواقع، والقبول بإجراءات منافية للديمقراطية باسم السرية، فسحت المجال لسوء استغلالها من قبل البعض لأغراض ذاتية.

* إن عدم انتخاب المندوبين من قبل المنظمات بذريعة السرية لم يكن صحيحاً. فالكونفرانس الثالث والمؤتمر الوطني الثاني للحزب عقداً سراً، إلا أن مندوبي المنظمات كانوا منتخبين. ولم تكن الخشية من الاندساس مبرراً في عدم اعتماد مبدأ الانتخاب. فهناك آلية لتفادي وصول المندوب إلى المؤتمر، حيث كان من حق المكتب السياسي أن يحرم أي مندوب من حضور المؤتمر لأسباب أمنية. وكان المكتب السياسي يتمتع بمثل هذا الحق في كل المؤتمرات والكونفرانسات التي عقدها الحزب والتي اعتمد فيها على مبدأ انتخاب المندوبين. كان من الممكن انتخاب المندوبين في جميع المنظمات التي لا تعمل في ظروف العمل السري، مثل المنظمات في البلدان الأوروبية وسوريا واليمن والجزائر، هذا فضلاً عن منظمات الأنصار. لقد كان المؤتمر الرابع خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بتطوير الديمقراطية

⁵²⁷ - الثقافة الجديدة،، مصدر سابق، ص 56 وما يليها و79. خط التشديد غير موجود في

الأصل.

⁵²⁸ - تقييم تجربة الحزب، مصدر سابق، ص 71.

الداخلية بمقاييس زمانه أي ما قبل التجديد، وجاء أسلوب انعقاده بالضد من طموح الشيوعيين بتطوير الديمقراطية الداخلية في الحزب والمساهمة في انتخاب قيادتهم. أن لم يكن مباشرة فعلى الأقل بشكل غير مباشر. وأدى ذلك "إلى توتر الأجواء وتعكر الأمزجة وأثار العديد من الأعضاء والكوادر الذين عبروا عن تحفظاتهم في مناسبات عديدة في أوقات لاحقة" 529

* إن منح سكرتير اللجنة المركزية صلاحية اختيار 10 أعضاء استناداً إلى مجرد التشاور مع أعضاء اللجنة المركزية وبدون قرار منها، في ظل أجواء الثقة المتزعزعة بقيادة الحزب من جهة، والطموح لتطوير الديمقراطية الداخلية من جهة أخرى، لم يكن صائباً. لأنه جمد مبدأ المنافسة في انتخابات اللجنة المركزية. إن عدداً غير قليل من المندوبين الذين كانوا يجدون في أنفسهم الكفاءة، لم يُرشحوا أنفسهم اعتقاداً منهم بأنهم سيكونون ضمن العشرة. ولم يُرشح سوى رفيق واحد خارج قائمة اللجنة المركزية. و"فسح (الإجراء) مجالاً واسعاً للمناورات والصفقات والنشاط وراء الكواليس" 530. ولم يكن الإجراء عملياً، فجسم الحزب الرئيسي والمؤتمر علنيان، ولم تصمد أمامه مثل هذا الإجراءات "السرية"، وقد انكشفت الأسماء بالفعل بعد انفضاض المؤتمر. ولم تكن هذه النتيجة لصالح تطوير الديمقراطية الداخلية بما يتناسب مع العلنية التي كانت تعيشها معظم منظمات الحزب، ولا لصالح تعزيز الثقة باللجنة المركزية الجديدة. ولم يكن صحيحاً ربط تعزيز الداخل العربي بالكوادر بالتقديم إلى اللجنة المركزية.

* إن قرار عدم الإعلان عن نتائج انتخابات اللجنة المركزية لم يكن واقعياً. فاللجنة المركزية المنتخبة (*531) اجتمعت مباشرة بعد المؤتمر، أمام أنظار الأنصار، لانتخاب المكتب السياسي. وكلف المكتب السياسي سبعة رفاق من العشرة الجدد بمهام علنية داخل كردستان يشغلها عادة أعضاء في اللجنة المركزية. ويقول الفقيه توما توماس بهذا الصدد ما يلي: إن جميع هذه المواقع والمهام كان يشغلها سابقاً أعضاء في اللجنة المركزية". ويذكر أسماء تلك المواقع وأسماء الرفاق الذين شغلوها. ويضيف أبو جوزيف "وهكذا أثرت التساؤلات حول عدم تكليف أي من الرفاق العشرة بمهمة لها علاقة بما تم الاتفاق عليه وهو العمل في الداخل ..". ويذكر أسماء أربعة من العشرة حضروا أول اجتماع للجنة المركزية بعد انعقاد

529 - رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 189.

530 - رحيم عجينة، مصدر سابق، ص 192.

531 - * فاز في الانتخابات الرفاق: عزيز محمد وكريم أحمد وعمر علي الشيخ وعبد الرزاق الصافي وسليمان يوسف بوكا وآرا خاجدور ومهدي عبد الكريم وكاظم حبيب وعادل حبه ورحيم عجينة وتوما توماس وفخري كريم وحמיד مجيد موسى وحاجي سليمان وسليم إسماعيل و"العشرة". ولم يفز الرفاق: زكي خيري وعدنان عباس ويوسف حنا وعبد الوهاب طاهر وفاتح رسول وبشرى برتو وكاتب هذه السطور الذي لم يحضر المؤتمر لأسباب صحية (أصيب بجلطة قلبية قبيل انعقاد المؤتمر). أما باقر إبراهيم فقد اعتذر عن ترشيح نفسه داخل قاعة المؤتمر. ولم يفز محمد النهر المرشح الوحيد من خارج قائمة (ل.م). (جاسم)

المؤتمر الرابع⁵³². وكانت هذه الاجتماعات والتحركات تجري أمام أنظار الأنصار، ولم يجد الأنصار في ذلك سرّاً، فهذه هي طبيعة حياة الأنصار العلنية والشفافية للغاية، ويجب أن لا تفهم على أنها ضرب من "ضعف الانضباط الحزبي يومئذ والثثرة"، كما هو شائع، وقد مر بنا ذلك على لسان سباهي أيضاً. ويفترض أن يكون مثل هذا الواقع معروفاً لدى قيادة الحزب لتجنب إجراءات "سرية" غير عملية وبعيدة عن الواقع.

الفصل الخامس والعشرون الحزب الشيوعي العراقي يعارض غزو الكويت ويساهم في انتفاضة آذار 1991

"الحزب الشيوعي العراقي يعارض بقوة غزو الكويت" هذا هو عنوان الفصل التاسع عشر من الكتاب الثالث للرفيق عزيز سباهي. فبعد أن يستعرض الكاتب بشكل مركز وجيد الظروف والأسئلة الصعبة التي واجهت نظام الحكم بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، فإنه يؤكد على أهم الأسئلة فيشير إلى أن الحكم في بغداد وجد نفسه بعد الحرب، إزاء مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة. وكان يلح على النظام ورأسه السؤال الخطير التالي: لماذا كل هذا، ولمصلحة من جرى كل هذا الذي جرى؟ وكيف السبيل إلى إشغال الناس، بعد أن توقف القتال الذي دام طويلاً؟ وهل بالإمكان الآن تسريح الأعداد الكبيرة من المجندين، وتوفير ما تتطلبه إعادتهم للحياة المدنية، آخذين بنظر الاعتبار أن الخزينة العامة باتت

⁵³² - راجع توما توماس، مصدر سابق الحلقة 33 و 34.

خاوية ويجري كل ذلك في إطار ظروف دولية غير مؤاتية، تعصف بها رياح المطالبة بالتجديد والديمقراطية وضمن حقوق الإنسان؟⁵³³

بقدر ما كانت أزمة نظام بغداد الاقتصادية تتفاقم، كان إحساس رأس النظام يزداد للحاجة إلى البحث عن حل، ويسرع في هروبه إلى الأمام. ففي جلسة مغلقة ضمت الرؤساء والملوك العرب في قمة بغداد التي انعقدت في 28 أيار 1990، أعلن صدام حسين: "أنا أحتاج إلى 30 مليار دولار، إذا لم تعطوني هذا المبلغ، سأذهب لأخذه منكم!!" (طريق الشعب، عدد 2 آب 1990). ولتبرير عزمه على غزو الكويت، خرج صدام حسين على الشعب بادعاء يفيد بأن الدوائر الامبريالية والصهيونية قررت العمل على القضاء على حكمه في العراق، متخذة من الكويت وسياستها البترولية بالذات أدواتها في هذا الشأن. وكانت حسابات النظام تقوم على وضع الأطراف المختلفة في منطقة الشرق الأوسط، وفي العالم، أمام الأمر الواقع. ثم أن ضم الكويت إلى العراق يستجيب، كما يقول صدام إلى منطق الوحدة العربية التي ينادي بها حزب البعث، ويستجيب كذلك إلى حقائق التاريخ!⁵³⁴

وبينما كانت الأنظار تتابع بقلق ما ستسفر عنه محادثات جدة بين العراق والكويت، اندفعت القوات العراقية ليلة 2 آب 1990 عبر الحدود واحتلت الكويت كلها بساعات قلائل. إلا أن حكام الكويت استطاعوا أن يخرجوا من البلاد ويلجأوا إلى العربية السعودية، ثم توالى الأحداث بعدها بسرعة. ورغم الوساطات العربية والأجنبية، رفض صدام حسين التراجع والانسحاب من الكويت. وقوبل العدوان الصدامي بالشجب عربياً وعالمياً، وتوالى قرارات مجلس الأمن الدولي التي تشجب العدوان وتطالب بالانسحاب الفوري. ففي 6 آب أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 661 والقاضي بفرض العقوبات الاقتصادية الكاملة على العراق. وبعد يوم من ذلك توقف جريان النفط العراقي عبر الأنبوب المار بالسعودية. وفشلت مساعي الرؤساء العرب في إيجاد مخرج للأزمة. إذ ظل صدام حسين يرفض كل الوساطات التي تطالبه بالانسحاب الفوري.⁵³⁵

وفي يوم الغزو، نظم الحزب الشيوعي العراقي حملة استنكار واسعة ضد الهجوم الغادر الذي شنه صدام حسين على الكويت. وطالب المكتب السياسي للحزب، في تصريح أعلن يوم ذلك، بسحب القوات العراقية المعتدية فوراً، ودعا إلى حل الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية. وكرّست صحيفة الحزب المركزية صفحاتها لإدانة العدوان والكشف عن دوافعه السياسية والاقتصادية وسيكولوجية الحكم الدكتاتوري التي تقف وراء العدوان.

⁵³³ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 259.

⁵³⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 262 والهامش رقم 267.

⁵³⁵ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 263.

وفي أيلول 1990 عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً كرّسته للبحث في الأزمة التي أوجدها احتلال حكم صدام للكويت، وضمها قسراً إلى العراق، ونتائج السلبية والخطيرة على العالم العربي. وناشد البيان الصادر عن الاجتماع القوى القومية العربية، أن تدرك ما ينطوي عليه "النهج التدميري المغامر للدكتاتورية وأطماعها التوسعية". وذكر البيان بتقلب سياسات صدام حسين، وضرب البيان مثلاً على ذلك عند تراجعها عن الأهداف التي اتخذتها منها ذريعة لشن الحرب على إيران. فقد عاد النظام والتزم مجدداً باتفاقية الجزائر التي عقدها مع شاه إيران في آذار 1975، بعد أن كان قد أعلن إلغائها ومزقتها وشن الحرب في إثرها.

وتوقف البيان عند ذرائع النظام التي يسوقها بشأن الكويت وعائديتها إلى "ولاية البصرة" قبل قيام الدولة العراقية القائمة، معتبراً أن الحدود قد خطت من جانب الامبرياليين الانكليز. فلو تم القبول بذرائع النظام لهذا الغزو لكان سيؤدي إلى إجراء تغييرات في العديد من الحدود الدولية بما يعني إثارة عشرات النزاعات الحدودية، إن لم يكن بالمئات، في الشرق الأوسط وأفريقيا وغيرها من المناطق التي كانت تحت سيطرة الامبرياليين، الذين خططوا حدودها بمعزل عن إرادة شعوبها. أما القول بأنها عملية وحدة اندماجية بين طرفين عربيين، وهي أبعد من أن تكون كذلك، فأى وحدة تتم عن طريق الاجتياح الغادر الذي يرفضه أبناء الكويت، "إنها جريمة ألحقت أمدح الأضرار بفكرة الوحدة نفسها"، وشوهت مضمونها الديمقراطي الاختياري الطوعي.

وتحدّث البيان عن حصيلة المغامرة، وقال إنها تشكل انتهاكاً لحرمة دولة جارة وشقيقة، وعودة كابوس الحرب من جديد ليجمثم على صدر الشعب العراقي، وتمزيق الصف العربي، وتمكين الامبرياليين من احتلال منابع النفط في الخليج. وانتهى البيان إلى أن المخرج الواقعي من الأزمة يكمن في انسحاب القوات العراقية فوراً من الكويت بدون شروط، وضمان استقلالها وسيادتها، وانسحاب القوات الأجنبية كافة من أراضي دول الخليج ومياهه⁵³⁶.

وظل الحزب الشيوعي العراقي طوال الأشهر التالية يدعو بقوة إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت، ويناشد أنصار الحرية والسلام في العالم بإيجاد مخرج سلمي للأزمة وانسحاب القوات العراقية. إلا أن صدام حسين ظل يكابر ويناور، ويرفض الانسحاب.

⁵³⁶ - جريدة "طريق الشعب" العدد 4، السنة 65، أوائل تشرين الأول 1990. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 265 وما يليها والهامش رقم 270.

في 29 تشرين الثاني 1990 أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 678 تحت البند السابع الذي يُجيز للدول الأعضاء استعمال القوة لإرغام العراق على الانسحاب الكامل، ومُنح العراق مهلة 45 يوماً لتنفيذ القرار. ولكن صدام حسين ظل يناور ويرفض الانسحاب من الكويت ، حتى شرعت الولايات المتحدة وحلفاؤها بقصف المواقع العسكرية والبنية التحتية للبلاد في فجر 17 كانون الثاني 1991.

وشعوراً منه بهول الكارثة التي كان الحزب الشيوعي العراقي يتوقعها، فقد أصدر نداءً في صباح يوم العمليات العسكرية. وذكر النداء بأن الحزب أدان مغامرة صدام حسين منذ بدئها، لكنه حذر من أخذ الشعب العراقي بجريرة حاكمه المطلق. وطالب المجتمع الدولي بمعالجة الأزمة التي نجمت عن احتلال الكويت، وتجنب إلحاق الأضرار بالعراق ومصالحه، ودفع الأمور بالاتجاه الذي يخرج عن حدود الأزمة ومركزها المتمثل في فرض الانسحاب من الكويت على حكام العراق. وبهذا يكون الحزب الشيوعي قد نبه إلى ما تخطط له الولايات المتحدة مستغلة تعنت صدام حسين.

وقال النداء: "إننا نطالب الولايات المتحدة الأمريكية وشركاءها بإيقاف العمليات الحربية فوراً منددين باختيارها الخطير الذي تصر على اعتماده، كما نتوجه إلى قواتنا المسلحة بأخذ المبادرة في هذا الظرف العصيب، والانسحاب من الكويت، لسحب أية ذريعة لمواصلة العمليات العسكرية وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والعسكرية لبلادنا، وتجنب المزيد من الخراب والدمار الذي لحق بها حتى الآن، وترجيح كفة قوى الرأي العام العربي والدولي التي تسعى لوضع نهاية فورية للحرب، والانتقال إلى معالجة مختلف جوانب الأزمة بالوسائل السلمية".

واختتم الحزب الشيوعي نداءه بالقول: "إن حزبنا إذ يدين الجريمة التي يتعرض لها شعبنا ووطننا الآن، ويدرك بواعث مختلف أطرافها، سواء صدام حسين، الذي عبّر بنهجه وموقفه عن منتهى الاستهتار بالمصالح الوطنية والقومية العليا، أو الولايات المتحدة وحلفاءها، بشكل خاص إسرائيل، الذين يسعون لتحقيق أهدافهم الأخرى تحت واجهة تحرير الكويت. إن حزبنا إذ يدرك ذلك كله، يتوجه إلى جميع أبناء شعبنا وجيشنا وكل المواطنين الأخيار في مختلف مواقع العمل والمسؤولية في بلادنا، بما في ذلك أولئك الذين يحتلون مواقع مؤثرة، للنهوض بمسؤولياتهم، وإنقاذ شعبنا من هذه المحنة والويلات التي يمكن أن تستمر، إذا ما ظل الدكتاتور في مركز القرار والمسؤولية.."

"إن شعبنا لم يكن طرفاً في مغامرة صدام باحتلال الكويت والإضرار بأشقائه الكويتيين... ولهذا فهو ينتظر في هذه الفترة العصبية من أشقائه وأصدقائه جميعاً الوقوف إلى جانبه، وتقديم الدعم له، للخلاص من الوضع الذي يعاني منه بسبب

الحرب التي دُفع إليها، والدكتاتورية تتسلط عليه، وتسلبه إرادته وقدرته على استعادة حريته. فلنعمل معاً لوقف الحرب فوراً" ⁵³⁷.

"وبدا واضحاً منذ اليوم الأول، أن القصف الجوي الذي امتد لما يقرب الشهر والنصف، لم يكن يستهدف الجيش والمواقع العسكرية وحدها، وإنما اتسع ليشمل تدمير أغلب المرافق الأساسية في البلاد حتى قال الأمريكيون إنه لم يعد هناك في العراق هدف يستحق القصف! واتضح خطأ الحسابات العسكرية لصدام. فلم تقم القيادة الأمريكية [كما توقع صدام] بقصف مركز ثم يلحقه مباشرة هجوم يمكن أن تقاومه القوات العسكرية العراقية الكبيرة في الكويت، وتكبّد المهاجمين خسائر كبيرة.. وإنما تواصل القصف الجوي لفترة طويلة حتى أنهك القوات العراقية المحتشدة في الكويت وعند الحدود وبات انهيار الجبهة وشيكاً، وراح الألوف من الضباط والجنود العراقيين يستسلمون بالجملة. وفي 28 من شباط 1991 توقفت الحرب البرية بعد أن استمرت 100 ساعة فقط! أعلن صدام حسين استسلامه وأذعن للشروط التي أملاها القائد الأمريكي شوارزتكوف في (خيمة صفوان).. وهكذا أسدل الستار على واحدة من الحماقات الكبرى في التاريخ العراقي، وراح الشعب يعيش آثارها المدمرة حتى الآن." ⁵³⁸.

فما عدا الضحايا البشرية، فقد بلغت قيمة ما دُمر من البنية التحتية ومن الموجودات الاقتصادية الأخرى في الحرب، كما قدرها التقرير الاقتصادي العربي المشترك، 232 مليار دولار. وبقينا أن كلفة استبدال تلك الموجودات الآن تفوق هذا الرقم بكثير جداً ⁵³⁹.

حقاً لقد كانت حماقة كبرى في التاريخ، فلم تكن حرب الخليج الثانية، "حرباً بالمعنى المعهود للكلمة فقد نشر صدام حسين الجيش العراقي في الصحراء لا يستره أي ساتر من وسائل التدمير المعاصرة التي دفنت جنودنا في خنادقهم وهم أحياء. كانت مجزرة بكل معنى الكلمة. وكانت ضحايا العدو بسبب حوادث الطرق أكثر من ضحاياها في القتال الفعلي. لم يشهد التاريخ العسكري قائداً أغبى من صدام حسين ويحق فيه قول الجواهري:
يا أضحوكة السيف المدمى تقاطر من جوانبك الغباء" ⁵⁴⁰.

⁵³⁷ ، جريدة "طريق الشعب"، العدد 9، السنة 56، أواخر كانون الثاني 1991. راجع سباهي، مصدر سابق، ص 267 وما يليها والهامش رقم 271.

⁵³⁸ - سباهي، مصدر سابق، ص 263.

⁵³⁹ - وثائق المؤتمر السادس للحزب الشيوعي العراقي (تموز 1997)، ص 16.

⁵⁴⁰ - زكي خيرى، "صدى السنين في كتابات شيوعي مخضرم" إعداد سعاد خيرى، ص 416.

انتفاضة آذار 1991

يتناول سباهي في الفصل العشرين من كتابه الثالث انتفاضة آذار 1991 وموقف الحزب منها، ويستهل ذلك بالإشارة إلى أن انتفاضة آذار دخلت تاريخ العراق الحديث كأروع وأخطر المعارك التي خاضها الشعب العراقي ضد حكم صدام حسين قبل سقوط نظامه الدكتاتوري. ورغم أن محاولات عديدة قد جرت لتشويه طبيعة الانتفاضة، والتقليل من أهميتها من جانب إعلام النظام أو الإعلام العربي والخارجي الموالي له، ورغم ما شابها أيضاً من أخطاء وملايسات فإنها تظل معركة فريدة في نوعها، من حيث شمولها وسعة الجماهير التي شاركت فيها، أو من حيث العنف الذي استخدم في قمعها، والآثار التي أحدثتها، والدروس التي تمخضت عنها.

كان الترقب والتردد والاستياء، كما يشير سباهي، هو ما يحكم مزاج الجماهير في الأشهر الأولى من غزو الكويت. ومع بدء القصف الجوي الرهيب الذي فاق كل التصورات، باتت الجماهير فريسة الخوف والذعر مما تخبئه لها الأيام القليلة القادمة. ونتيجة لوطأة هذا الإحساس، راحت هذه الجماهير تجتاز الحاجز المعهود من الخوف من بطش السلطة، الذي ظل يغذيه الحكم الدكتاتوري طوال السنوات السابقة بأساليبه الرهيبة والخوف الجديد من الحرب. وبدأت هذه الجماهير تعبر عن استيائها بألوان مختلفة، كالامتناع عن الالتحاق بالوحدات العسكرية وبأعداد كبيرة، أو الهروب الواسع منها. والجدير بالانتباه هنا أن هذا الهروب قد تجاوز الجنود والمراتب الصغيرة ليشمل الضباط في عدد من الحالات، وهي ظاهرة لم يعرفها الجيش العراقي من قبل. كما انصب سخط الناس على جداريات ونصب الدكتاتور التي كانت تنتشر في كل مكان، وقاموا بخط الشعارات على الجدران، وإطلاق النوادر التي تسخر من رموز النظام. وحين بدأت الحرب البرية، واتضح عجز النظام الدكتاتوري، وبدأت الهزيمة واضحة للعيان، ارتفعت مستويات التحدي عند الجماهير، في حين ساد الارتباك والخوف صفوف عناصر الحزب الحاكم وأجهزته القمعية.

لقد تجمعت وتفاقت كل العوامل التي تدفع الجماهير نحو التحرك: الخوف الرهيب من الحرب مع أمريكا وعواقبها، التطلع نحو السلم والخلص من الحروب، الخوف من المجاعة التي فاجأت الناس دون استعداد، وأخيراً الرغبة في التخلص من الطغيان، وباختصار لم تعد الجماهير الشعبية على استعداد للعيش على الطريقة القديمة. ولم يعد بإمكان السلطة الاستمرار بواسطة الأساليب القديمة، وبات الاحتقان السياسي ينذر بالانفجار في أية لحظة⁵⁴¹.

⁵⁴¹ - راجع سباهي. مصدر سابق، ص 269 - 271. راجع كذلك جريدة "طريق الشعب"، العدد 13، أواخر آذار 1991. تقرير تحت عنوان "أيام العز العراقية".

كانت منظمة الحزب الشيوعي في الداخل تتخذ من بغداد مركزاً لها وكانت بقيادة الرفيق عمر علي الشيخ، عضو المكتب السياسي. ومن بين من كان معه وضاح حسن عبد الأمير (سعدون) (*542). وكان سعدون يوماً أحد قادة العمل الحزبي في الداخل. وبعد أسبوعين من القصف الجوي الأمريكي أي في الأول من شباط 1991 أصدرت قيادة الداخل بياناً باسم الحزب الشيوعي "وقد وزع البيان في بغداد، وخاصة في المناطق المأهولة بالسكان، وفي مدن ومناطق كردستان، ووصل البيان إلى البصرة قبل الانتفاضة بأيام، ولكنه لم يصل إلى أية مدينة في الفرات الأوسط إلا بعد الانتفاضة لأسباب فنية، علماً أن أول مظاهرة في الانتفاضة في الحلة كانت بمبادرة رفاق من تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي" ⁵⁴³

وسبق انطلاق الانتفاضة العاصف في الأول من آذار، تحركات الركائز الشيوعية في أماكن عديدة في محافظة ذي قار. وأبرز هذه التحركات هجوم مجموعة من الشيوعيين، في هور الحمّار في 27 شباط 1991، على مقر الفرقة الحزبية للحزب الحاكم ومركز الشرطة في الناحية، وقد تواصل تراشق النيران بين الطرفين طوال عصر وعشية ذلك اليوم، واستطاع المهاجمون أن يحتلوا الموقعين في اليوم التالي. وسرعان ما ذاع نبأ ما جرى في الحمّار إلى المناطق المجاورة، فاندفعت الجماهير الشعبية وانتزعت السلطة من أيدي البعثيين في نواحي الفهود والجبايش وسيد دخيل والإصلاح والكرماشي والعيككة. كانت تلك، المعركة الأولى للشعب، معارك بطولية يسودها الوعي والاستعداد والانضباط إلى حد بعيد. وقد شاركت فيها مختلف العشائر المقيمة هناك. كذلك ساهم فيها أبناء الناصرية والمدن الأخرى، وكان يوحدهم الكره العام للنظام والعزم على إسقاطه ⁵⁴⁴.

كانت تلك بشائر موضعية للعاصفة التي انطلقت في الأول من آذار 1991. وكان الذين أطلقوها هم الجنود والمراتب والضباط الذين استطاعوا أن يفلتوا من جحيم الحرب في الكويت فوصلوا إلى الزبير والبصرة سيراً على الأقدام، وقد أخذ منهم السخط والجوع والجزع كل مأخذ. وحيثما كانت تطأ أقدامهم أرضاً مأهولة في العراق، يبادرون فوراً إلى إعلان غضبهم ويحطمون جداريات الدكتاتور ونصبه. وتتحدث روايات المشاركين أن شرارات الانتفاضة انطلقت في أكثر من مكان، في الزبير والبصرة. والتحمت الحشود من جماهير البصرة الغاضبة مع كتل الجنود في انتفاضة عارمة لم تكن المدينة شهدت مثيلاً لها في كل تاريخها المعاصر، وهي

⁵⁴² - * لقد اغتيل الرفيق سعدون، في 13/11/2004 (وليس في كانون الثاني 2005 كما جاء في الصفحة 273 من كتاب سباهي الثالث) على أيدي عناصر التخريب والإجرام في طريق بغداد - كركوك، وهو في طريقه إلى أربيل للقاء عائلته بمناسبة عيد الأضحى، وكان يوماً عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي وسكرتيراً للجنة التنظيم المركزية. (جاسم)

⁵⁴³ - عمر علي الشيخ، مجلة "الثقافة الجديدة" العدد 295 التاريخ أيلول - تشرين الأول

2000، ص 62.

⁵⁴⁴ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 273 وما يليها.

المدينة المعروفة بتاريخها النضالي. وقد اكتسحت الجماهير كل مؤسسات القمع وقوى النظام الحاكم من مخابرات وأمن ومنظمات حزبية ومقرات أجهزة الحكم، ومعسكرات الحرس الجمهوري. وسارعت وحدات الجيش واللواء الآلي 34 في منطقة (التنومة) إلى الالتحاق بالمنتفضين. وهرعت الجماهير الغاضبة إلى السجون لتحطيم أبوابها، وأطلقت سراح المعتقلين الذين كان بعضهم قد اعتقل منذ عام 1978 دون محاكمة. وعثرت الجماهير في الأقبية على أعداد كبيرة من الكويتيين معتقلين وأطلقت سراحهم⁵⁴⁵.

وتكررت مشاهد الانطلاقات الجماهيرية الضخمة، كما يشير سباهي، في كل مدن وقصبات العراق الجنوبي والأوسط منطلقاً من الجنوب متجهة شمالاً على امتداد الفرات ودجلة. وفي كل مدينة يتكرر مشهد زحف الجموع نحو معازل النظام وأجهزته القمعية. ولم تستطع قواه المسلحة الصمود طويلاً. وكان الناس في المدن يتولون مقاليد السلطة، ويولي رجال السلطة الأدبار، أو يذعنون وينخرطون في حركة الشعب. في اليومين الأولين من آذار استولى الثوار على الناصرية والعمارة والأقضية التابعة لهما. وفي الثالث من آذار هب الشعب في النجف والشامية والديوانية ودارت معارك حول مقرات الفرقة العسكرية الأولى في الديوانية ومقرات الأجهزة القمعية. وفي الرابع من آذار اندفعت جماهير الحلة لتضرب أجهزة النظام وأتباعه. وفي 7 آذار كانت جماهير كربلاء وقضاء الهندية والقرى المحيطة بهما تخوض معارك عنيفة للأجهزة على مقرات السلطة. وبموازاة ذلك شرعت جماهير كردستان في التحرك، بادئة من رانية وچوار قورنة في الرابع والخامس من آذار. وفي السادس والثامن من آذار هبت جماهير كويسنجق، وتلتها جماهير السليمانية. وخلال يومي السابع والثامن من آذار التحمت قوى الشعب في السليمانية في معارك ضارية مع قوى السلطة. ولم تستطع قوى السلطة أن تصمد بوجه الشعب الغاضب رغم تفوقها العسكري. وتكرر الأمر نفسه في 10 و11 آذار في أربيل، وتلتها معارك أخرى في أقضية أربيل ونواحيها. وفي العاشر من آذار انتفضت جماهير دهوك والقصبات التابعة لها لتضرب مواقع قوى النظام الحاكم.

كان النظام الديكتاتوري يدرك بأن مقتله سيكون في بغداد، ولذلك حشد معظم قواه العسكرية والأمنية التي يعتمد عليها في بغداد، مركزاً انتباهه، بشكل خاص، على الأحياء الشعبية، كالثورة والشعلة والحرية وأمثالها. وقد تحركت جماهير مدينة الثورة فعلاً في 5 آذار، وبات الثوار يهيمنون عملياً على 70% منها، وسيطروا على مراكز البوليس ومقرات السلطة وحزبها والأجهزة القمعية فيها. وشرع الثوار يعدون العدة للزحف نحو مركز بغداد. وسارت مظاهرة مسلحة باتجاه وسط مدينة بغداد شارك فيه ما يقرب من 7 آلاف امرأة ورجل. إلا أن المظاهرة لم تتمكن من تجاوز المناطق المحاذية لقناة الجيش، حيث احتشدت قوات كبيرة من الحرس

⁵⁴⁵ - جريدة "طريق الشعب"، العدد 1، أوائل آب 1961. أنظر سباهي، مصدر سابق، ص

الجمهوري بقيادة وطبان إبراهيم، الأخ غير الشقيق للدكتور صدام حسين، وهي على أهبة الاستعداد لإفناء المتظاهرين.

وفي مساء ذلك اليوم وخلال منع التجول، بادرت القوات العسكرية المدججة بالأسلحة الثقيلة إلى اقتحام مدينة الثورة والشعلة حيث يتمركز المعارضون، ولم يستطع هؤلاء الصمود. وعندما اطمأن النظام على وضعه في بغداد، حرك قوات الحرس الجمهوري بأعداد ضخمة مزودة بالأسلحة الثقيلة والصواريخ، وتساندها الطائرات المروحية التي سمح لها القائد العسكري الأمريكي بالطيران خلافاً لاتفاقية خيمة صفوان، وذلك لضرب الجماهير المنتفضة في الجنوب والشمال والقضاء على الانتفاضة بكل ضراوة متحدياً كل القيم الإنسانية والأعراف. ولم يتورع النظام عن ضرب الأضرحة المقدسة في النجف وكربلاء. كما أجبرت أعداد ضخمة من الجماهير الكردية على ترك مدنها وقراها والتوجه نحو تركيا وإيران بفعل التهديد بالأسلحة الكيماوية كما فعل في عامي 1987 و1988⁵⁴⁶.

أسباب فشل الانتفاضة

فشلت الانتفاضة في تحقيق هدفها وهو إسقاط النظام الدكتاتوري، لأنها كانت عفوية وتفتقر إلى قيادة وطنية واعية تستند إلى تحالف متين بين القوى صاحبة المصلحة في تحقيق هدف الانتفاضة الرئيسي، قيادة تمتلك خطة تنظيمية مستندة إلى علاقاتها بالجماهير إلى جانب خطتها العسكرية لحسم الصراع وخاصة في العاصمة. وكان على هذه القيادة أن تكون بعيدة عن النزعة الطائفية وأمراضها الملازمة لها كالرغبة في الهيمنة على كل شيء وإقصاء الآخرين وتجهيل الجماهير بشعارات لا علاقة لها بالهدف الأساسي للانتفاضة. كما كان على هذه القيادة أن يكون لديها وضوح إستراتيجي متمثلاً في تحديد هدف الانتفاضة الأساسي وهو إسقاط النظام الدكتاتوري وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية ائتلافية، وتحديد القوى الأساسية صاحبة المصلحة في تحقيق هذا الهدف، أي التيارات السياسية الممثلة في "لجنة العمل المشترك"، والتي كانت قائمة عند اندلاع الانتفاضة، وهي التيار القومي والديمقراطي والإسلامي والكردي (*⁵⁴⁷).

⁵⁴⁶ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 274 - 476.

⁵⁴⁷ - * حول "لجنة العمل المشترك" راجع توما توماس. مصدر سابق الحلقة 38. يورد توما توماس المعلومات التالية عن اللجنة المذكورة: كان للجنة مكتب يضم ممثلي أربعة تيارات، تتخذ قراراتها بالإجماع، أي هناك حق الفيتو لكل ممثل. وهذه التيارات هي:

- 1- التيار القومي وله مقعد واحد ويمثله حزب البعث - قيادة قطر العراق.
- 2- التيار الديمقراطي ويمثله الحزب الشيوعي العراقي.
- 3- التيار الإسلامي وله مقعدان ويمثله المجلس الإسلامي الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة.
- 4- التيار الكردي وله مقعد ويمثله (حدك) و(أوك) - الجبهة الكردستانية.

وكانت هذه التيارات تعبر عن مختلف فئات الشعب بكل قومياته وأديانه وطوائفه. ولكن التحالف بينها كان هشاً. وكان على قيادة الانتفاضة تعبئة جميع أنصار هذه التيارات وعدم التفريط بها. ولكن الذي حصل هو أن شعارات الانتفاضة الطائفية لعبت دورها في إبعاد جماهير المحافظات الغربية والموصل ومناطق كثيرة في بغداد عن المساهمة في الانتفاضة، وكان ذلك أحد أسباب فشل الانتفاضة وفي عدم امتدادها إلى سكان العاصمة، حيث اقتصر التحرك في بعض أطرافها.

وبالإضافة إلى ضرورة تحديد القوى الأساسية صاحبة الشأن بانتصار الانتفاضة لتعبئتها، فقد كان من الضروري تحييد القوى المتذبذبة على النطاق الداخلي والعربي والدولي. ولكن ما جرى هو العكس. فالشعارات الطائفية ألبت الفلسطينيين والجاليات العربية ضد الانتفاضة، واستفرت السعودية التي كانت ترغب بسقوط صدام في البدء، ودفعتها إلى الضغط على الولايات المتحدة كي تعطي الفرصة لصدام باستخدام طائراته المروحية والصواريخ لضرب الجماهير الثائرة وخلافاً لاتفاقية (خيمة صفوان). وكان الطلب السعودي يتناغم مع الموقف الأمريكي الذي تغير من التحريض على الثورة صراحة إلى الخشية من سرقة نتائجها من قبل إيران بعد طغيان الشعارات الطائفية على الانتفاضة.

على أي حال ، زادت، كما يشير سباهي بحق، الانتفاضة والقمع الفظ الذي صبه حكم صدام حسين على الجماهير الثائرة، والاستهتار بمقدسات المجتمع ، من حقد الشعب على الدكتاتور وحكمه. كما وزادت من تنامي الاحتجاجات الشعبية، واستمرار النشاطات المسلحة في بعض المواقع ذات البيئة الجغرافية المناسبة كالأهوار والجبال الوعرة وأدت إلى تحرير كردستان من هيمنة السلطة. كما انعكس إيجابياً على النشاطات التي صارت تبديها بعض القوى في الجيش، والتي اتخذت أحياناً صورة محاولات انقلابية قمعت بقسوة رافقتها حملات التصفية لبعض قادة الجيش وضباطه.

إن انتفاضة آذار تشكّل صفحة مجيدة في تاريخ العراق الحديث ، سطر فيها الشعب العراقي آيات البطولة والشجاعة. وكانت أروع وأخطر المعارك التي خاضها العراقيون ضد أعتا نظام دكتاتوري في المنطقة. "ورغم ما شاب الانتفاضة من

وكان من باكورة نشاطات "لجنة العمل المشترك"، كما يذكر توماس، عقد المؤتمر الوطني للمعارضة العراقية. الذي عقد في 12 - 14 آذار 1991 في بيروت، وحضرته جميع فصائل المعارضة بالإضافة إلى شخصيات وطنية مستقلة، وقد تجاوز عدد الحضور الـ 300 شخصاً. وانبثقت من المؤتمر لجان عديدة منها السياسية والحقوقية والإعلامية والعسكرية والمالية... الخ. واتخذ المؤتمر جملة قرارات جيدة، إلا أنها ركنت على الرفع لتحفظ في الأرشيف. لقد حضر كاتب هذه السطور المؤتمر المذكور ويؤكد صحة معلومات توما توماس عنه. (جاسم)

أخطاء وملايسات فإنها تظل معركة فريدة في نوعها، من حيث شمولها وسعة الجماهير التي شاركت فيها، والعنف الذي استخدم في قمعها، والآثار التي أحدثتها، والدروس التي تمخضت عنها، كما أشرنا إلى ذلك في بداية الموضوع"⁵⁴⁸.

الفصل السادس والعشرون الديمقراطية والتجديد في الحزب الشيوعي العراقي

تناول الرفيق عزيز سباهي هذا الموضوع بفصلين مستقلين، الأول هو الفصل الثامن عشر الذي حمل العنوان التالي: " البريسترويكا.. وانعكاساتها على الحزب الشيوعي العراقي". والثاني هو الفصل الحادي والعشرون، وهو الفصل الأخير من كتابه، والذي حمل عنوان: "نحو الديمقراطية والتجديد". وقد أثرنا تناول محتوى الفصلين سوية نظراً لارتباطهما الوثيق وتوخياً للاختصار.

"في البدء، نؤكد أن البريسترويكا.. جوهرها، وميادينها، ومنجزاتها، والنتائج التي أسفرت عنها، والآثار التي أحدثتها في العالم، وانعكاساتها على الحركات السياسية

⁵⁴⁸ - راجع سباهي. مصدر سابق، ص 269 - 277 وما يليه.

والاجتماعية، والتطور الفكري في العالم.. هو موضوع واسع جداً، نشير اليه هنا باختصار شديد جداً، مكتفين من آثاره بتلك التي مست الحزب الشيوعي العراقي وحده".

بهذه الفقرة يفتح الرفيق عزيز سباهي الموضوع فيستعرض البريسترويكا مستنداً إلى مؤشراتها الأولى التي طرحت في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي في عام 1984. ويتوقف عند اجتماعها التالي المنعقد في نيسان 1985، الذي تصدى إلى مراجعة المسيرة الماضية لبناء "الاشتراكية" بروح انتقادية جريئة، وأشار إلى أنه قد جرى باسم الاشتراكية والبناء الاشتراكي، التجاوز على القوانين الموضوعية لتطور المجتمع، والدعوة إلى استباق الزمن وحرق المراحل، وفرض الاشتراكية بأوامر إدارية فوقية، دون مراعاة مستويات النضج المادي والروحي للمجتمع. وكل هذا يُشكّل خروجاً على الاشتراكية العلمية التي نادى بها ماركس. وأكد الاجتماع على أن مسيرة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي فقدت وتائرهما، وتباطأت بشكل ملحوظ، وأنها بلغت شوطاً يمكن وصفه بالركود من سبعينات القرن الماضي، ولاسيما منذ الثمانينات. وعند مناقشة الاجتماع المذكور علاقات الاتحاد السوفييتي ودوره الدولي، خرج الاجتماع بما عرف بـ"التفكير السياسي الجديد".

كما يشير الكاتب إلى المؤتمر 27 للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي المنعقد في آذار 1986 والذي أكد على ما توصلت اليه اللجنة المركزية، ومضيفاً أن النهوض بالاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، لا يمكن أن يتم دون التخلص من البيروقراطية التي تهيمن على الحزب والدولة، ودون إشاعة الديمقراطية وتخليص الفرد السوفييتي من حالة الخمول السياسي، وتحفيزه على الإبداع والمبادرة، واعتماد العلنية... الخ⁵⁴⁹.

ويتطرق سباهي إلى المناقشات التي جرت على صفحات مجلة الأحزاب الشيوعية " قضايا السلم والاشتراكية" ومجلة " النهج" التي كانت تصدر في سوريا وتحمل عنوان (النهج، دفاتر الماركسية - اللينينية في العالم العربي)، وإلى ردود فعل مختلف الأوساط السياسية الرسمية والشعبية دولياً وعربياً. ويشير الكاتب كذلك إلى أن البريسترويكا مرت بطورين، الأول: "إشاعة العملية، وما اقترن بها من حديث عن التفكير السياسي الجديد، آمالاً عريضة... الخ". أما "في الطور الثاني، بدت بوادر الارتداد تلوح في أطراف المعسكر الاشتراكي [...] وهكذا شهدت نهاية الثمانينات تتابع انهيار الحكم في بولونيا وهنغاريا والمانيا الديمقراطية، ثم تبعها الدول الاشتراكية الأوروبية الأخرى. وقد زاد سقوط الأنظمة الاشتراكية من الضغط الهائل على الحكم "الاشتراكي" في الاتحاد السوفييتي وأدى إلى سقوطه هو أيضاً".

⁵⁴⁹ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 246 - 248.

ويشير الكاتب سباهي أيضاً إلى سبب "ارتداد" البريسترويكا، فيقول " لكن ظهر لاحقاً، أن غورباتشوف وأصحابه، الذين قادوا حملة التجديد هذه، لم يكونوا يدركون جيداً أنهم مقدمون على أمر يفوق قدراتهم الفعلية كثيراً... إذ ظهر أن "اشتراكية الدولة" التي أرسى ستالين أسسها، وسار عليها خلفاؤه بعده، قد أوجدت مصالح اجتماعية واسعة للفئات البيروقراطية [...] فلم تمضي سوى سنتين أو ثلاثة، على انتعاش الآمال في إمكانية الإصلاح، والارتقاء بوتيرة البناء، وتجديد الحياة العامة، حتى شرعت هذه البيروقراطية تكشر عن أنيابها، وراحت تعمل بكل ما توفر لديها من الوسائل، للحد من المبادرة الشخصية، وأخذت البلاد تفقد وتائر حركتها، وباتت المشاكل المعلقة تتراكم [...] وإن الأداة التي يعول عليها في إحداث الانقلاب المنشود في المجتمع، ونعني بها الحزب الشيوعي، هو ذاته قد تحوّل إلى مأكنة أتلّفها الصدا، ولم تعد تتحرك، وعشعشت فيه البيروقراطية والنفعية بشكل فظ" 550.

فشل البريسترويكا

البريسترويكا تعني إعادة بناء، وكان المقصود منها في حينه إعادة بناء النظام "الاشتراكي" في الاتحاد السوفيتي وتبعاً لذلك في الدول "الاشتراكية" الأخرى. وما أن شرعت البريسترويكا عملها حتى فشلت وانتهت دون أن تمر بأطوار، لأن الأساس الذي كان البناء قائماً عليه لم يكن صالحاً، فانهار البناء وأساسه الهش. وبناء على ذلك فلم يحصل ارتداد في البريسترويكا. فهي لم تنجح كي ترتد، والدليل على ذلك عدم نجاح إعادة البناء في أي من الدول "الاشتراكية". ولم يستخدم المصطلح لاحقاً، وإذا ما استخدم فبمضمون جديد تجاوز شعارها الرئيسي، "مزيد من الديمقراطية مزيد من الاشتراكية"، إلى "الديمقراطية والتجديد" ليس للأنظمة "الاشتراكية" وإنما للأحزاب الشيوعية نفسها.

إن أسباب انهيار هذه الأنظمة لا يعود إلى "اشتراكية الدولة التي أرسى أسسها ستالين وما نجم عن ذلك من بيروقراطية و... الخ"، كما يذكر سباهي. فالانهيار هو النتيجة الطبيعية لذلك الأساس غير الناضج، والذي يكمن في ضعف القاعدة المادية لبناء الاشتراكية في روسيا، أي ضعف التطور الرأسمالي. وإن محاولة التغلب على هذا الضعف بالإرادة السياسية هي التي أدت إلى قيام نظام شمولي منافي للديمقراطية. إن الورقة الفكرية الصادرة من المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي "خيارنا الاشتراكي: دروس من بعض التجارب الاشتراكية"، تؤكد بصواب على أن ضعف القاعدة المادية في روسيا وما نجم عنها في البناء

550 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 249 - 253.

الفوقي كانت في مقدمة الأسباب التي أدت إلى انهيار "الاشتراكية"، حيث جاء فيها ما يلي:

" شاعت الظروف التاريخية أن تقوم أول تجربة لبناء الاشتراكية في بلد نضجت فيه الشروط السياسية (*551) من دون أن يمتلك، بسبب ضعف تطور الرأسمالية فيه، القاعدة المادية المتقدمة التي اعتبرها ماركس شرطاً لانتصار الاشتراكية في بلد من البلدان. ومن خلال استخدام أدوات السلطة السياسية، عمدت الدولة في الاتحاد السوفييتي وفي غيره من البلدان ضعيفة التطور، التي انتهجت لاحقاً طريق التحولات الاشتراكية أو ذات الأفق الاشتراكي، إلى محاولة تعجيل عمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تستغرق في العادة أمداً تاريخية طويلة نسبياً. وقد اقتضى ذلك بالضرورة اللجوء إلى أساليب إدارية وعنفية قادت بدورها إلى اختلالات وتشوهات في البناء السياسي والاجتماعي، ودخلت في تعارض، بل تناقض، مع أهداف البناء الاشتراكي ذاته. وقد خلق ذلك عجزاً بنيوياً على صعيد الحريات والديمقراطية والبناء الحقوقي والشرعي للدولة "الاشتراكية" 552.

تأخرت قيادة الحزب الشيوعي العراقي كثيراً في تحليلها للبريسترويكا. ولم ترصد قيادة الحزب ما كان يجري في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، كي تراجع أوضاع الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية ومجمل نشاطه العام، إلا بعد أن أخذت الأنظمة الاشتراكية بالانهيار في نهاية ثمانينات القرن الماضي. وقبل الدخول في مديات تأثير كل ذلك على الحزب، تلقى الضوء بشكل مركز على الأوضاع الصعبة والمعقدة التي كان يعيشها الحزب خلال الفترة التي ظهرت فيها البريسترويكا حتى ولوج الحزب درب التجديد.

كان الحزب الشيوعي العراقي يعيش، شأنه شأن جميع الأحزاب الشيوعية الأخرى، أزمة فكرية وتنظيمية منذ أمد بعيد، وكان بأمس الحاجة إلى التجديد والديمقراطية. ولم يتمكن المؤتمر الرابع (1985) من القيام بتلك المهمة والبريسترويكا لم تكن قد بلغت أسماعه بعد. وقد عانى الوضع التنظيمي للحزب في أعقاب المؤتمر الوطني الرابع، كما يشير إلى ذلك التقرير السياسي والتنظيمي المقدم إلى المؤتمر الخامس (1993)، صعوبات جمة شأنه شأن مجالات عمل الحزب الأخرى، وبدرجات

551 - * يناقش الرفيق عادل حبه فكرة نضوج الشروط السياسية وكذلك أهم ما جاء في وثيقة "خيارنا الاشتراكي"، مناقشة جريئة في مقال تحت عنوان " مناقشة لمسودة ورقة العمل المقدمة إلى المؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي العراقي: "خيارنا الاشتراكي والدروس المستخلصة من تجارب البناء الاشتراكي"، ويجد القارئ هذه المناقشة في موقع الرفيق عادل الاليكتروني وفي العديد من المواقع الأخرى. (جاسم)

552 - خيارنا الاشتراكي. الحزب الشيوعي العراقي، النسخة الموزعة في المؤتمر الوطني الثامن، ص 23 وما يليها. خطوط التشديد غير موجودة في الأصل.

متفاوتة من قطاع إلى آخر، سواء في داخل الوطن أو في العمق أو في كردستان وفي الخارج، بسبب من الإرهاب وتصاعد وتائرهِ وما رافقه من ركود فكري، و"ضعف المتابعة لمجريات الواقع الموضوعي، وما سببه من عدم استقرار المنظمات واضطراب حياتها التنظيمية وشللها أحياناً، إضافة إلى هجرة الكادر وتناقص الإمكانيات المالية.

وجاء انحسار الحركة الأنصارية، كما يشير التقرير المذكور، في صيف 1988 في أعقاب حملتي الأنفال الأولى والثانية وتشديد الإرهاب في كردستان وسائر أنحاء الوطن، واضطرار أعداد كبيرة من الرفاق والكوادر إلى الابتعاد عن ساحة النضال ليزيد من الصعوبات التي يواجهها الحزب باستعادة كيانه الذي أثنى بالجراح طيلة ما يزيد على عشر سنوات.

وشهدت منظمات الحزب خارج الوطن في تلك الفترة، وفقاً للتقرير المذكور، اضطراباً شديداً في عملها جراء عوامل عديدة، وخصوصاً في الجانب الفكري والإحباط الناجم عن تراجع الحركة الشيوعية العالمية والوضع غير الطبيعي الذي عانت منه لجنة تنظيم الخارج وعدم استقرارها والذي وصل بعض الأحيان إلى حالة قريبة من الشلل (*553).

553 - * أعتقد بأن حالة الاضطراب الشديد لا تشمل جميع منظمات الحزب في الخارج، فلم تكن منظمة بلغاريا للحزب الشيوعي العراقي تعاني من ذلك في تلك الفترة. لقد تفاعلت المنظمة مع حركة التجديد، وبادرت قيادة المنظمة منذ نهاية عام 1988 إلى عدم التدخل في شؤون المنظمات الديمقراطية. وجرى الانتخابات في جمعية الطلبة وكذلك في جمعية الأدباء والفنانين على أساس الترشيح الفردي. وفي عام 1989 عقدت المنظمة الحزبية كونفرنسها السنوي على أسس ديمقراطية متقدمة لا تختلف عما يجري اليوم في منظمات الخارج من انتخاب المندوبين وإقرار نظام إدارة الجلسات وانتخاب هيئة رئاسة و الترشيح الفردي في الانتخابات... الخ. وكانت الأجواء الديمقراطية تسود مناقشات المنظمة السياسية والفكرية. لذلك لم تكن المنظمة تعاني من الاضطراب الشديد وإنما كانت منتعشة فكرياً، وتمكنت من المحافظة، بشكل عام، على انشداد رفاقها للحزب وأهدافه وقيمته النبيلة. ولم تتجه المنظمة صوب تصفية نفسها كما أشيع عنها في أوساط بعض المنظمات المضطربة. وتحولت تلك الممارسات المبدئية إلى تقاليد راسخة في المنظمة، ولم تتبدل رغم التبدل المستمر على قيادة المنظمة. ويواصل الكثير من أعضائها الآن نشاطهم في مختلف المنظمات والهيئات الحزبية في مختلف الأماكن والبلدان، ويقود ثلاثة منهم أكبر منظمات الخارج (السويد وبريطانيا وهولندا)، في حين أنتخب أحدهم إلى اللجنة المركزية في المؤتمر الوطني الثامن. وانتقلت أجواء المنظمة إلى منظمة اليونان بعد أن انتقل إليها أحد كوادر منظمة بلغاريا، وتولت الأخيرة مهمة الإشراف عليها بقرار من لجنة تنظيم الخارج. وإذا صفت بعض المنظمات في بعض البلدان "الاشتراكية" فإن منظمة بلغاريا لا تزال تواصل نشاطها. ومن الطبيعي لم تخل المنظمة من المشاكل والأخطاء يومئذ، ولكن تمسك المنظمة بقيادتها بالمبادئ الديمقراطية والشفافية مكنها من حلها وتجاوزها. ومع ذلك فلم تكن المنظمة بمنأى عن العديد من المظاهر السلبية التي شاعت آنذاك ولكن بدرجة أخف بكثير من بعض المنظمات الأخرى. ولم تعترض الهيئات القيادية على نهج المنظمة المتجدد. (جاسم)

كل هذا، وبالإضافة إلى النواقص الذاتية الخطيرة في الهيئات القيادية للحزب "بدءاً بالجنة المركزية ومكتبها السياسي، التي تمثلت في بعض الأساليب والإجراءات التنظيمية الخاطئة وفي عجزها عن معالجة الكثير من الظواهر غير الصحيحة في حياة الحزب وما سببه ذلك من انعكاسات سلبية على حياة المنظمات وعلى عدد ليس بالقليل من الرفاق والكوادر الحزبية"⁵⁵⁴.

يضاف إلى تلك الصعوبات أيضاً التخريب الذي مارسه عناصر قيادية خرجت على الحزب في أوائل وأواسط الثمانينات، وواصلت نشاطها وتبشيرها بمواقفها الاستسلامية الداعية إلى التهادن مع الدكتاتورية في صحيفتها "المنبر"، ويردها من ارتضى التسبب في صفوف الحزب. كل ذلك أحدث بلبلة وتشويشاً، وساعدتهم على ذلك أجواء الإحباطات التي سادت في الحركة الشيوعية وحالة الجزر التي كانت تعاني منها الحركة الثورية والأزمة التي يعاني منها الحزب.

ولا يمكن أن ننسى تشتت كوادر الحزب بين الداخل الذي يعيش في ظل الدكتاتورية، والجبل المنعزل إلى حد كبير، والمنافي البعيدة والقريبة، كظرف غير مساعد لعملية تتطلب توحيد الطاقات وتفاعل فكري جماعي لمواجهة انعطاف خطير في حياة الحزب.

ومع كل تلك الظروف الموضوعية غير المؤاتية للشروع في تجديد الحزب، فقد كان هناك قصور ذاتي لا يمكن التغاضي عنه. فلقد خلفت قيادة الحزب عن استيعاب مغزى البريسترويكا. ففي اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في 1988 جرى التطرق إلى البريسترويكا بشكل عرضي، وفي اجتماعها في آذار 1989 توقفت عندها دون أن تتفاعل مع جوهرها رغم انهيار عدد من الأنظمة "الاشتراكية". ولكن كل ما كان يحيط الحزب يشير إلى عدم إمكانية الاستمرار على ذلك الوضع وباتت دراسة وضعه بعمق وإجراء مراجعة شاملة لأيديولوجيته وبرنامجه ونظامه الداخلي وخطابه السياسي وقيادته، أمر لا يقبل التأجيل ويتوقف عليه مصير الحزب اللاحق.

شروع الحزب الشيوعي العراقي في التجديد

وتبعاً لذلك، وفي نشرة عممها المكتب السياسي في أيلول 1989، تمت دعوة منظمات الحزب والرفاق المعنيين إلى المساهمة مع قيادة الحزب في سعيها لإعادة صياغة الوثائق البرنامجية للحزب وتدقيق المفاهيم وتطوير استنتاجات الحزب وحصيلة تجربته النضالية. واتخذ هذا المسعى للتجديد، كما تشير وثائق المؤتمر الوطني الخامس، منحى أكثر ملموسية في آذار 1990، إذ طرحت اللجنة المركزية

⁵⁵⁴ - التقرير السياسي والتنظيمي للمؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي، ووثائق المؤتمر الوطني الخامس المنعقد في 1993 ص 72 - 75.

تقريرها "في سبيل استنهاض قوى الشعب لتحقيق السلم والبديل الديمقراطي"،
للمناقشة في منظمات الحزب. ومما جاء في هذه الوثيقة ما يلي:

" وفي هذا الإطار شرع المكتب السياسي للحزب منذ دورته في أيلول 1989 بإعادة تقييم وضع الحزب وحياته الداخلية على أرضية إشاعة أوسع ديمقراطية فيها بما يرفع دور الشيوعيين في رسم سياسة الحزب وإبداعهم في تطبيقها، وقدرتهم على تقويمها وتصويبها، وتعديل مسارها، ومتابعة عمل قيادة الحزب وانتخابها، وحجب الثقة عنها عند الضرورة، وتجديدها باستمرار". وتذهب الوثيقة إلى أبعد من ذلك لتقول: "إن الواقع الذي آلت إليه الأوضاع في بلدان أوروبا الشرقية "الاشتراكية" والأشواط التي قطعتها (البريسترويكا) لإعادة البناء في الاتحاد السوفييتي، على مختلف الصعد والميادين، جعلت من الضروري تجاوز العموميات، والانتقال إلى التحديات الملموسة لمفاهيم التجديد، خصوصاً فيما يتعلق بتفاعل الحزب مع جوهرها واستنتاجاتها الجديدة، والأخذ بنظر الاعتبار تأثيراتها المباشرة على الوضع في العراق، ومحيطه العربي والإقليمي".

وجاء فيها أيضاً "إن إقرار حزبنا بالظروف الموضوعية التاريخية لعملية التجديد وطابعها الشمولي الخلاق، ينطوي على وعي المخاطر التي تحيطها وتلازمها، وتناقضاتها، والعوامل التي تتحكم بمجراها، وتكبحها أو تغير وجهتها جرياتها، مما يستلزم التأكيد على قيم الاشتراكية وأفضليتها"⁵⁵⁵.

وتواصل هذا المسعى في اجتماع اللجنة المركزية في أيلول 1991 الذي اقر فيه مشروعاً الوثيقة البرنامجية للحزب والنظام الداخلي. كما جرى التوقف عند موضوعة التجديد أكثر من مرة في عام 1992 ، وكان آخرها في النشرة الداخلية التي عممها المكتب السياسي في أعقاب اجتماع (ل.م) في تشرين الأول 1992. وتتوجت مساعي التجديد بعقد المؤتمر الوطني الخامس، مؤتمر الديمقراطية والتجديد، والذي سنتوقف عنده لاحقاً⁵⁵⁶.

القضية الكردية

والحزب الشيوعي الكردستاني - العراق

في إطار عملية التجديد، وكجزء منها توقفت اللجنة المركزية في اجتماعها (آذار 1990) عند القضية الكردية، ولاحظت أن الحزب كان قد حدد موقفاً مبدئياً من القضية باعترافه بحق تقرير المصير للشعب الكردي، كما أقر بوحدة وطنه المجزأ.

⁵⁵⁵ - "في سبيل استنهاض قوى الشعب لتحقيق السلم والبديل الديمقراطي"، آذار 1990.

الوثيقة منشورة كاملة كملحق في كتاب سباهي الثالث والمقتبسات من الصفحة 306.

⁵⁵⁶ - راجع التقرير السياسي والتنظيمي للمؤتمر الوطني الخامس، مصدر سابق، ص 57 وما يليها.

ومن هذا المنطلق كان قد صاغ شعار الحكم الذاتي لكرديستان العراق في إطار جمهورية عراقية ديمقراطية. لكن الحكم الدكتاتوري عمد إلى تشويه هذا الشعار حين اضطر إلى التسليم به في السبعينات وما رافق ذلك من ممارسته الجائرة. لذلك أضاف الاجتماع إلى هذا الشعار صفة "الحقيقي"، ليصبح الشعار: "الحكم الذاتي الحقيقي". وعند دراسة دور منظمة الحزب في كردستان، دعا الاجتماع إلى تحقيق أقصى استقلالية لها في إطار الحزب الشيوعي العراقي، بما في ذلك وضع برنامجها ونظامها الداخلي وعقد مؤتمراتها وانتخاب لجنتها المركزية. بيد أن الاجتماع رفض إقامة حزب شيوعي كردستاني، باعتبار أن الحزب الشيوعي العراقي قد نشأ على أساس أممي، وسيظل هكذا.

وفي أيلول 1991 وفي أعقاب انتفاضة آذار المجيدة، وبعد إعلان منطقة كردستان شمال خط العرض 36 منطقة ملاذ آمن من قبل مجلس الأمن الدولي، تدارست اللجنة المركزية، كما يشير إلى ذلك التقرير السياسي والتنظيمي المقدم إلى المؤتمر الخامس (1993)، مستجدات القضية الكردية عند صياغة مشروع برنامج الحزب ونظامه الداخلي، وقررت تبني شعار تطوير الحكم الذاتي وصولاً إلى الفدرالية. وبهذا الموقف يكون الحزب الشيوعي العراقي قد سبق المجلس الوطني الكردستاني في تبني الفدرالية. ودعا الاجتماع إلى تحويل منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي إلى الحزب الشيوعي الكردستاني(العراق)، تقوده لجنة مركزية منتخبة في مؤتمر المنظمة ويضع برنامجها ونظامه الداخلي ويرسم سياساته وخطته في الشؤون الكردستانية ويطبّقها بشكل مستقل، انطلاقاً من الخصوصية القومية التي يتمتع بها إقليم كردستان العراق والتطورات التي طرأت عليه بالاستناد إلى المنطلقات العامة لوثائق الحزب الشيوعي العراقي.

وأعار الحزب، كما جاء في نفس التقرير، اهتماماً كبيراً للقوميات والأقليات الأخرى، مؤكداً على ضرورة تمتعهم بحقوقهم القومية والإدارية والثقافية. وفي هذا الصدد يؤكد الحزب على دعمه الدائم لنضال الآشوريين والكلدان الذين يجمعهم تراث وتاريخ وأرض ولغة مشتركة، ويتوجه إليهم لتوحيد نشاطهم المشترك لنيل حقوقهم القومية المشروعة وتعزيز دورهم في المسيرة النضالية للشعب العراقي. كما يؤكد على دعمه لنضال التركمان من أجل حقوقهم القومية⁵⁵⁷.

أضافت الحملة الكبيرة، كما يشير سباهي، التي شنها النظام الدكتاتوري مستخدماً فيها أسلحة متطورة بما فيها الأسلحة الكيماوية الفتاكة، والتدمير الشامل لآلاف القرى والمدن (مدينتي قلعة دزه وسيد صادق اللتين قد محيتا تماماً) مزيداً من

⁵⁵⁷ - راجع المصدر السابق، ص 71.

الإحباط لكثير من الجماعات. وفي ذات الوقت أجمت مشاعر من الضغينة بين الأكراد والعرب، وزادت من مشاعر النفور من كل ما هو عربي، ليس بين الجماهير الكردية البسيطة التي عانت كثيراً من الاضطهاد، بل حتى بين بعض الشيوعيين الأكراد الذين تربوا وتثقفوا بروح التآخي القومي والمبادئ الأممية. وقد لعب ما أثارته البريستروكيا من علامات استفهام على طرق وأساليب حل المشاكل القومية، التي استندت إلى تطبيق المبادئ الماركسية - اللينينية في الاتحاد السوفيتي، دوره في ذلك.

وفي أواخر الثمانينات، بدأت تتردد، كما يشير سباهي، بين بعض الشيوعيين الأكراد اللاجئيين إلى السويد الأحاديث حول ضرورة تكوين الحزب الشيوعي الكردستاني. ويومها نشر كراس يتبنى هذه الدعوة. وكان هؤلاء يجدون تعاطفاً لدى شيوعيين آخرين بمن في ذلك رفاق في منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي. وتلخصت أطروحات هذه المجموعة في أن المنظمة الحزبية للإقليم لم تعد تشكل إطاراً مناسباً لنشاط الشيوعيين في كردستان، وإن الحزب الشيوعي العراقي يتحمل مسؤولية تاريخية في كونه لم يسع إلى تطوير منظمة الإقليم إلى حزب شيوعي كردستاني يقود الحركة التحررية الكردية بدلاً من الأحزاب القومية الكردية، التي خانت جميعها القضية الكردية، وجرّت الشعب الكردي في العراق من نكسة إلى أخرى. وكانت هذه المجموعة ترى بأن الماركسية يجب أن تأخذ في الاعتبار ظروف كردستان. ورغم اتفاق المجموعة العام على هذه الأفكار، فقد كانت تفتقر إلى الانسجام فيما بينها⁵⁵⁸.

في صيف 1992 شهدت منظمة الحزب في الإقليم، نشاطاً ملحوظاً لوضع القرارات التي توصلت إليها اللجنة المركزية للحزب قبل عام، ولانتخاب المندوبين إلى المؤتمر الوطني الخامس الذي تقرر عقده آنذاك. وقد استغلت المجموعة ذات الأفق القومي الضيق، التي مر ذكرها، العمل من جانبها للهيمنة على كونفرس أربيل، وكان تحركها "يلقي التشجيع والدعم المادي والمعنوي من لدن الأحزاب القومية الكردية"⁵⁵⁹. وقد جاء في التقرير السياسي والتنظيمي المقدم إلى المؤتمر الوطني الخامس في هذا الصدد ما يلي: "انشغلت بعض منظمات الإقليم وخاصة أربيل في صراعات فكرية بعد قرار حزبنا بتحريك شعاره حول القضية الكردية وتحويل منظمة الإقليم إلى حزب شيوعي كردستاني. ولم تخلُ هذه الصراعات من دوافع ذاتية وتداخلات خارجية لتأجيجها نحو أهداف تخريبية لشق منظمة الإقليم وإضعاف دورها. ومما يؤسف له، أن قيادة الإقليم لم تستطع إدارة الصراع بالشكل الذي يؤدي إلى تعزيز التوجهات الإيجابية وتطويق الاتجاهات الضارة وعزلها. وقد نتج عن ذلك مشاكل أثناء عقد كونفرنس أربيل وما تلاه من تداعيات أدت إلى خروج عدد من أعضاء المنظمة وتشكيلها تجمعات بمسميات عديدة رافعين راية

558 - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 290.

559 - سباهي، مصدر سابق، ص 294 والهامش 280.

العداء لمنظمة حزبنا في كردستان وسياسة الحزب تجاه القضية القومية الكردية. وتتحمل قيادة الحزب جزءاً من مسؤولية هذا الوضع لعدم متابعة منظمة الإقليم وتوجيهها لإدارة الصراع بشكل سليم واتخاذ الإجراءات الكفيلة لعدم تفاقم المشكلة" ⁵⁶⁰.

وأخيراً عقدت منظمة إقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي مؤتمرها الثاني في أواخر حزيران 1993 وأقرت برنامج الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق، والنظام الداخلي وانتخبت اللجنة المركزية للحزب. وبذلك انفتح الطريق واسعاً أمام استكمال التحضيرات لعقد المؤتمر الوطني الخامس "مؤتمر الديمقراطية والتجديد" في نفس العام.

المؤتمر الوطني الخامس "مؤتمر الديمقراطية والتجديد"

يفتح الرفيق عزيز سباهي تناوله للمؤتمر الوطني الخامس بالفقرة التالية: "انعقد المؤتمر في شقلاوة (محافظة أربيل) في الفترة ما بين الثاني والعشرين حتى الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1993، وحضره 115 مندوباً من أصل 129 كان من المقرر أن يساهموا فيه [...] أتاحت للمندوبين الأجواء التي تساعد على المكاشفة وحرية النقد. لذلك أطلق على المؤتمر اسم "مؤتمر الديمقراطية والتجديد" ⁵⁶¹.

الفترة الزمنية التي استغرقها المؤتمر ليست أربعة أيام كما يذكرها سباهي، وإنما أسبوعان من 12 إلى 25 تشرين الثاني. وكانت بعض جلسات المؤتمر تمتد إلى 12 ساعة في اليوم. (ساهم كاتب هذه السطور في المؤتمر). لم أقتبس هذه الفقرة لتصحيح هذا الخطأ الذي لا يعدو أن يكون التباساً أو زلة قلم، وإنما اقتبسته لأن هناك عدم دقة في فهم سباهي للأسباب التي سمي هذا المؤتمر "مؤتمر الديمقراطية والتجديد"، فهو يعزو هذه التسمية إلى أجواء المكاشفة وحرية النقد التي أتاحت للمندوبين. مع عدم إهمال السبب الذي يذكره سباهي، إلا أن هذا ليس هو السبب الجوهرى. فسبب التسمية أعمق بكثير من ذلك. ففي هذا المؤتمر جدد الحزب أيديولوجيته وذلك بتصحيح هويته ومرجعياته الفكرية. وتحول الحزب من حزب شديد المركزية ذي ضبط حديدي إلى "حزب ديمقراطي، من حيث جوهره وأهدافه وبنيتة وتنظيمه ونشاطه، ومن حيث علاقاته بالقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى"، كما نص على ذلك في مقدمة نظامه الداخلي الجديد الذي أقره، هذا فضلاً عن تجديد قيادته، بما في ذلك الشخصية الأولى في الحزب، ومصادفته على تكوين الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق. وسنحاول إلقاء

⁵⁶⁰ - راجع التقرير السياسي، مصدر سابق، ص 75 وما يليها.

⁵⁶¹ - سباهي، مصدر سابق، ص 295.

ضوء كثيف على أبرز الأسباب التي دعت إلى أن يُطلق على المؤتمر اسم "مؤتمر الديمقراطية والتجديد".

ولكن قبل الشروع في ذلك أود إيضاح ما ذكره سباهي بأنه "كانت هناك (في المؤتمر) اجتهادات من كل لون، امتدت من الدعوة إلى تصفية الحزب من الأساس، إلى رفض كل ما طرح في السنوات الأخيرة تحت لواء البريسترويكا، واعتبار كل ما جرى، مؤامرة حاكتها المخابرات المركزية الأمريكية"⁵⁶². لم يحصل في المؤتمر ما ورد أعلاه. كانت هناك صراحة ومكاشفة وربما بعض التطرف في الطروحات والمناقشات إلا أن ما ذكره سباهي لم يطرح في المؤتمر (*⁵⁶³).

ما الجديد؟

فعلى صعيد تجديد أيديولوجيته، لم تعد مرجعية الحزب الشيوعي العراقي وهويته الفكرية محصورة بالماركسية - اللينينية، فقد بات يسترشد (كما تشير وثائق المؤتمر الخامس، ص 100) بالماركسية، مستفيداً من سائر التراث الإنساني الاشتراكي و مستلهماً كل ما هو تقدمي في حضارة شعوب وادي الرافدين والرصيد النضالي لتاريخ شعبنا العراقي... الخ. وحذفت اللينينية، التي لم تكن موجودة في حياة لينين والتي أتى بها ستالين محولاً إياها إلى عقيدة جامدة، وبذلك تحرر الحزب من بعض استنتاجاتها التي لم تزكها الحياة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، افترض لينين إمكانية تطوير الثورة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة (أو بزعامتها) إلى ثورة اشتراكية دون توقف، حارقاً بذلك مرحلة تاريخية. وطبقت فرضيته في روسيا، وتحوّلت فرضيته إلى "نظرية"، يُتهم من يزوغ عنها بالانحراف. وطبقت في الصين وفيتنام وكوريا، هذا فضلاً عن الجمهوريات السوفييتية الآسيوية وجنوب أوروبا، وجميعها بلدان غير متطورة رأسمالياً.

لقد ظهر لاحقاً أن ما بُني في هذه البلدان لم تكن الاشتراكية الحقيقية التي حلم بها الاشتراكيون وتنبأ بها ماركس، لا من حيث إنتاجية العمل ووفرة الإنتاج ولا من حيث البناء السياسي والحضاري المتطور لتلك الأنظمة. والأنكى من ذلك أن هذه الأنظمة لم تكن قابلة للإصلاح، كأنظمة "اشتراكية"، فانهارت ما أن تم الشروع في إصلاحها. وظل ما تبقى من هذه الأنظمة يعيش حالة من الركود والتخلف سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أو عاد إلى طريق التطور الرأسمالي، كما هو الحال بالنسبة لفيتنام والصين بصرف النظر عن التسمية التي يطلقها الرفاق الصينيون على طريق تطورهم، وهي "اشتراكية السوق". وفرض هذا الطريق بالضرورة تغييرات في البنية السياسية، ففسح المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي

⁵⁶² - سباهي. مصدر سابق، ص 295.

⁵⁶³ - * لم أعتمد في رأيي هذا على ذاكرتي فقط، فقد اتصلت بمندوبين حضرا المؤتمر وأكدوا عدم حصول ما ذكره سباهي، وهما الرفيقان عبد الرزاق الصافي وداود أمين منشد.

الصيني (2002) المجال لانضمام رجال الأعمال وممثلي الفئات الرأسمالية الجديدة إلى الحزب باعتبارهم من القوى المنتجة!⁵⁶⁴.

لقد تحدّث كارل ماركس عن الثورة الدائمة عندما نشبت في أواسط القرن التاسع عشر في وسط أوروبا، وذلك في خطاب إلى "العصبة الشيوعية في نيسان 1850"، ولكنه أخضع ذلك لتناسب القوى الاجتماعية، الذي لم يتغير تغيراً جذرياً في حينه وبالتالي لم تتمكن الثورة من الاستمرار، ولم يربط ماركس ذلك بتوفر أقلية نشطة قادرة على استلام السلطة بغض النظر عن نضوج الظروف..

كانت "نظرية" تطوير الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية في صلب أيديولوجية الحزب الشيوعي العراقي. وعلى أساسها، وليس على أساس واقع العراق وظروفه الملموسة، وضعت إستراتيجية للحزب تقضي بتطوير الثورة الوطنية الديمقراطية والتحول إلى الثورة الاشتراكية وذلك بإقامة "جمهورية ديمقراطية تلعب فيها الطبقة العاملة دوراً طليعياً وقيادياً". وأكد المؤتمر الوطني الرابع (1985) أيضاً على هذه الاستراتيجية من حيث الجوهر.

لقد انتقد الراحل زكي خيري برنامج الحزب (الميثاق الوطني) في عهد الرفيق فهد والوثيقة البرنامجية التي صدرت عن الكونغرس الثاني (1956) في عهد الرفيق سلام عادل، لعدم تبني الوثيقتين الشعار الإستراتيجي المذكور أعلاه، كما مر بنا في المقدمة، في حين يعترف الجميع بالإنجازات التي تحققت للحزب والوطن في عهدي الرفيقتين فهد وسلام عادل بفضل البرنامجين المذكورين اللذين لم يحرقا المراحل ويمثلان تطبيقاً خلاقاً للماركسية على ظروف العراق.

تخلص الحزب في مؤتمره الوطني الخامس من سياسة حرق المراحل. وعلى الصعيد الفكري توجه الحزب، كما جاء في وثائق المؤتمر، نحو فحص المقولات والمفاهيم النظرية انطلاقاً من نبذ الاستسماخ والنقل الآلي للتجارب، واستلهاج المنهج الماركسي لمعاينة الواقع الموضوعي وتطوراتهِ والواقع الملموس لنضال شعبنا ومشاكله وتقاليدهِ وتراثهِ الثوري، والاستفادة من التجربة العالمية. وجاء في الوثائق أيضاً، ويمكن القول إننا نفهم مراحل التطور بطريقة أكثر وعياً بعيداً عن النزعة الإرادوية. فقد أظهرت التجربة العالمية أن عملية التطور الاجتماعي أعقد مما كان يجري تصورها.

وفي الوقت الذي أكد المؤتمر على خيار الحزب الاشتراكي، فإنه اكتفى بتحديد المسار العام وتجنب الخوض في المسائل غير الأنية، والتنبؤات البعيدة. فمثل هذه التنبؤات بحاجة ماسة وجدية لتنشيط البحث العلمي لإغنائها عبر الاستفادة من

⁵⁶⁴ - خيارنا الاشتراكي. مصدر سابق، ص 22 وما يليها. راجع كذلك مقال الرفيق عادل حبه "مناقشة لمسودة ورقة العمل..." مصدر سابق.

الطاقات العلمية لرفاق الحزب وأصدقائه. كما يتطلب ذلك تعميق الدراسات حول ما يواجه الحزب من قضايا، مع القبول بالتعددية في الآراء واحترام الاجتهاد، وضمان حرية الاستنتاجات النظرية وحرية الرأي التي هي مستلزمات أساسية لأي بحث علمي.

على الصعيد السياسي سعى الحزب لتكون وجهته العامة هي التمسك، أكثر من أي وقت مضى، بالواقعية السياسية وبالمرونة في التعامل مع الأحداث... والسعي لتجنب الارادوية والجملة الثورية في صياغة الشعارات السياسية، ورسم المواقف والتكتيكات اليومية... الخ.

ولتحديد الهوية الطبقيّة للحزب، تخلى المؤتمر عن كونه حزب يمثل الطبقة العاملة حصراً، وأقر أنه حزب الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين وجميع شغيلة اليد والفكر. وتخلى الحزب عن الإشارة إلى سلطة الطبقة العاملة (دكتاتورية البروليتارية) والتحالف بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي. ولتأكيد هوية الحزب الوطنية أشار المؤتمر إلى أن الحزب الشيوعي العراقي حزب وطني مستقل، يضع المصالح العليا للشعب والوطن فوق أية مصلحة أخرى. وأكد في فقرة ضافية أممية الحزب⁵⁶⁵.

واستأثر "مبدأ" المركزية الديمقراطية في بناء الحزب باهتمام المؤتمرين. ففي دفاعه عن بقاء "المبدأ" في النظام الداخلي، يذكر سباهي ما يلي: "ستظل كل منظمة أو مؤسسة في حاجة إلى مركز، إلى قيادة تدير نشاط هذه المنظمة وتضبط حركتها وتوجهها بما يتفق والأهداف أو الأغراض التي تضعها المنظمة لنفسها"⁵⁶⁶. هذا ما أكدته أيضاً المدافعون عن "المبدأ" المذكور وكانوا يشكلون الأغلبية في المؤتمر، فبقي "المبدأ" في النظام الداخلي. في الواقع إن الذين كانوا يدعون إلى حذف "المركزية الديمقراطية" كانوا يرومون حذف النص فقط والإبقاء على جميع الآليات التي تنظم ذلك والمنصوص عليها في النظام الداخلي وبدون استثناء، مستنديين إلى أن هذا "المبدأ" الذي غلبت عليه المركزية، وشملت حتى إدارة الصراع الفكري في الحزب واستمر مفعوله عشرات السنين، قد خلق تقاليد وعادات بيروقراطية لديها قوة الاستمرارية. وفي الحقيقة إن مصطلح "المركزية الديمقراطية" بحد ذاته ليس مبدأ لا يجوز التخلي عنه، بل هو مجموعة آليات لإدارة شؤون الحزب، وهي مثبتة بالتفصيل في النظام الداخلي ولا حاجة للنص على المصطلح، وهذا ما فعله المؤتمر الوطني الثامن، حيث ألغى مصطلح

⁵⁶⁵ - وثائق المؤتمر الوطني الخامس، مصدر سابق، ص 58، 113، 100 - 115.

⁵⁶⁶ - سباهي. مصدر سابق، ص 297.

"المركزية الديمقراطية" وأبقى على الآليات، آخذاً برأي الأقلية في المؤتمر الخامس! (*567).

وسعى الحزب أن يتضمن نظامه الداخلي أحكاماً عديدة تفرض ، كما يشير سباهي، سيادة الديمقراطية في كامل نشاطه. فقد اعتمد مبدأ الانتخابات والترشيح الفردي واعتمد مبدأ التصويت السري والفرز العلني للأصوات. ونص أيضاً على قاعدة إجراء المشاورات والاستفتاءات عند المنعطفات. وقلص صلاحيات المكتب السياسي لصالح الدور الذي تلعبه اللجنة المركزية (ل.م). وتحول السكرتير العام للحزب إلى سكرتير (ل.م). وزيدت اجتماعات (ل.م) ، وأعطيت المنظمات الحزبية صلاحيات أوسع من ذي قبل، وقلص من التدرج الهرمي في التنظيم، وزيد من دور الكونغرسات، وقلصت الفترة بين المؤتمرات⁵⁶⁸.

وفي الوقت الذي أكد النظام الداخلي الجديد على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، فإنه أكد على حق الأقلية في مناقشة سياسة الحزب وشؤونه الداخلية... والتعبير عن رأيها في القضايا الفكرية والسياسية والإعلان عنه في الصحافة الحزبية، على أن لا يعيق ذلك التزامها بتنفيذ هذه القرارات وبما لا يضر بسلامة الحزب.

وأقر المؤتمر في بداية أعماله ولأول مرة نظام إدارة الجلسات، وانتخب هيئة رئاسة غالبية أعضائها من خارج (ل.م). وأصبح ذلك تقليداً في جميع المؤتمرات والكونغرسات الحزبية على صعيد المركز والمنظمات الحزبية على حد سواء. وعرض لأول مرة في تاريخ الحزب على المؤتمر تقرير مالي يحدد موارد الحزب المالية ومصادرها وأوجه صرفها، لدراسته وإقراره. وصادق المؤتمر على تكوين الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق، وعلى ترتيب شكل علاقته بالحزب الشيوعي العراقي.

وجرى انتخاب اللجنة المركزية وفقاً للنظام الداخلي الجديد على أساس الترشيح الفردي. وقدم كل مرشح وبدون استثناء معلومات عن نفسه، وخضع للمساءلة والتقييم، سلباً أو إيجاباً، من قبل المندوبين. وكانت بعض ملاحظات وانتقادات المندوبين لبعض المرشحين شديدة ولكنها في إطار اللياقة والأدب. ولم يفز بعض المرشحين جراء الانتقادات التي وجهت لهم. كانت نتيجة الانتخابات هي أن شكّل الرفاق الجدد ما يقارب نصف قوام (ل.م) الجديدة. وقد امتنع ما يقارب نصف

⁵⁶⁷ - * كنت من الداعين إلى حذف "المركزية الديمقراطية" في المؤتمر الخامس، وكنت مع حذفها في اللجنة المكلفة بوضع المشروع، فقد كنت عضواً في اللجنة التي وضعت المسودة، وكانت متكونة من الرفيق حميد مجيد (أبو داود) وحميد بخش (أبو زكي) ومني.. كنا أنا وأبو زكي في بلغاريا وحضر معنا الرفيق أبو داود الاجتماع الأخير. وكنت أيضاً مع حذف التحذير من "التكتل" لا تشجيعاً له وإنما لإعطاء مزيداً من الحرية في تبادل الرأي، وهذا ما تحقق في المؤتمر الوطني الثامن أيضاً. (جاسم)

⁵⁶⁸ - راجع سباهي، مصدر سابق، ص 298.

أعضاء اللجنة المركزية القديمة عن ترشيح أنفسهم، وغالبيتهم بدافع الرغبة في إفساح المجال أمام عملية التجديد.

وهناك حادث له مغزى معين حصل في المؤتمر لم يتطرق اليه من تحدث عن هذا المؤتمر أو كتب عنه، وهو أن شعار رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، لم يكن متضمناً، في بدء المؤتمر، لا في الشعار الرئيسي للمؤتمر ولا كشعار مستقل بأية صيغة من الصيغ في قاعة المؤتمر، مع أن عشرات الشعارات كانت تزين القاعة. وما أن طرح التقرير السياسي للمناقشة، وكانت المادة الأولى في جدول العمل بعد المقدمات والإجراءات الأصولية، حتى فتح النقاش حول الموضوع. و طرح موضوع الحصار الاقتصادي، وتحمس لرفع الشعار بالأساس المندوبون من خارج الوطن. ويبدو الأمر وكأنه مفارقة أن يتحسس مندوبو الخارج معاناة الجماهير أفضل مما يتحسس رفاه الداخل. وفي واقع الأمر أن القمع الوحشي للنظام الدكتاتوري وأخطاء الحزب في زمن التحالف مع البعث خلف أثراً نفسياً عميقاً لدى رفاق الداخل والوسط الذي يتحركون فيه، جعلهم يخشون من أي موقف أو شعار يلتقي مع النظام من قريب أو بعيد بصرف النظر عن مدى صوابه.

إن كل ما مر بنا عن المؤتمر من تجديد ودمقرطة، فرض، باستحقاق وجدارة، أن يُطلق على المؤتمر الوطني الخامس اسم "مؤتمر الديمقراطية والتجديد". فالأمر يتعدى كونه قد "أتيح للمندوبين الأجواء التي تساعد على المكاشفة وحرية النقد"، كما يذكر سباهي. فالتسمية تعود بالأساس إلى مضمون الوثائق التي أقرها المؤتمر، وللآليات الجديدة التي اتبعتها في أعماله، وللنتائج التي تمخض عنها، بما في ذلك تجديد قيادة الحزب. إن هذا التجديد هو الذي مكن الحزب من مواجهة الأوضاع الجديدة والمعقدة، بعد غزو العراق وسقوط النظام الدكتاتوري في 9 نيسان 2003، وذلك بسلوك نهج سياسي واقعي بعيداً عن الجمود العقائدي وترديد مسلمات عفا عليها الزمن.

في تناوله للمؤتمر الوطني الخامس، يكون الرفيق عزيز سباهي قد فرغ من دراسته المضمّنية والصعبة للعقود الطويلة من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. ونفذ بذلك الالتزام الذي أخذه على نفسه، كما يخبرنا بذلك في الفقرة الأولى من الخاتمة التي وضعها لكتابه. ويختتم الرفيق عزيز سباهي مؤلفه بالمرور سريعاً ببضع صفحات على مسيرة الحزب في السنوات التي تلت انعقاد المؤتمر الوطني الخامس حتى سقوط النظام الدكتاتوري، لكي يسمح للقارئ بالتعرف على الخطوط الأساسية التي حكمت سياسات الحزب الراهنة. ولست بصدد التوقف عند ذلك لأن

ما تناوله هو مرور سريع كما يشير، وليست دراسة متأنية للفترة المذكورة. وبذلك أنجزت مهمتي بعد أن رافقته بتأن يوماً بيوم في ثلاثيته خلال تلك العقود الطويلة، كي أعرض دراسة نقدية لها، عبر قراءة، سعيت جهد الإمكان أن تكون معمقة ومكملة لجهد الكبير والقيم. وينتهي الكتاب باستنتاجات عامة من هذا السفر الطويل تحت عنوان "ملاحظات على هامش التاريخ"، ارتأيت عدم التوقف عندها تجنباً لتكرار الملاحظات والمناقشات.

المصادر

1. اوريل دان - العراق في عهد قاسم - تاريخ سياسي 1958 - 1963، الجزء الأول، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي. دار نبز للطباعة والنشر - السويد، 1989.
2. باقر إبراهيم - مذكرات..، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت. الطبعة الأولى، آب 2002.
3. بهاء الدين نوري - مذكرات بهاء الدين نوري سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. دار الحكمة- لندن. الطبعة الأولى، آب 2001.
4. توما توماس - أوراق توما توماس، موقع الناس الالكتروني.
5. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد - سلام عادل، سيرة مناضل. كتابان، دار الرواد للطباعة والنشر. الطبعة الثانية، منقحة ومزودة 2004.
6. جرجيس فتح الله المحامي - العراق في عهد قاسم، آراء وخواطر 1958 - 1988، 1989.
7. حسن العلوي - عبد الكريم قاسم، رؤية بعد العشرين. منشورات دار الزوراء - لندن 1983.
8. حنا بطاطو - العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. ثلاثة كتب، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى. بيروت 1990.
9. رحيم عجينة - الاختيار المتجدد، ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي. توزيع دار الكنوز الأدبية. الطبعة الأولى 1998.
10. زكي خيري - صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. الطبعة الثانية 1996. مركز الحرف العربي للتعليم والطباعة والنشر- السويد غوتنبرغ. والجزء الثاني، إعداد د. سعاد خيري. العصر الحديث للطباعة والنشر- السويد ستوكهولم.
11. زكي خيري وسعاد خيري - دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول 1984.
12. سليم إسماعيل البصري - الصراع، مذكرات شيوعي عراقي. دار المدى للثقافة والنشر، 2006.
13. صالح مهدي دكلة - من الذاكرة (سيرة حياة). دار المدى للثقافة والنشر. الطبعة الأولى 2000.
14. عبد الرزاق الصافي - شهادة على زمن عاصف وجواب من سيرة ذاتية، الجزء الأول، الطبعة الأولى. دار قرطاس للنشر - الكويت 2007. نشر في جريدة الرأي العام الكويتية على شكل حلقات.
15. عزيز الحاج - شهادات للتاريخ (أوراق في السيرة الذاتية السياسية). مؤسسة الرافد للنشر- باريس. نيسان 2002.

16. د. علي الوردي - لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ثمانية أجزاء. دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى 2005، إيران - قم.
17. فهد. كتابات الرفيق فهد. الفارابي - بيروت، الطريق الجديد - بغداد، حزيران 1976.
18. قادر رشيد (أبو شوان) - پشت آشان بين الآلام والصمت، ترجمه من الكردية إلى العربية، دارا.
19. د. كاظم حبيب ود. زهدي الداودي - فهد والحركة الوطنية في العراق. دار الكنوز الأدبية. بيروت - لبنان.
20. كريم أحمد - المسيرة، صفحات من نضال كريم أحمد. مطبعة شهاب - أربيل، 2006.
21. نجم محمود - المقايضة: برلين - بغداد، ثورة 14 تموز العراقية في السياسة الدولية. منشورات الغد، 1991.
22. هاشمي رفسنجاني. مذكرات وخواطر، أربعة كتب باللغة الفارسية، إصدار دار النشر للمعارف الثورية - طهران 1- الثورة والانتصار، الطبعة الثانية، 2004. 2- تجاوز الأزمة، الطبعة الثامنة، 1998. 3- بعد الأزمة، 2001. 4 - الاستقرار والجدال، الطبعة الأولى 2002.
23. هاني الفكيكي - أوكار الهزيمة. مؤسسة النهار، مطبعة مهر، 1993.
24. مجلة الثقافة الجديدة والوثائق الحزبية التي أشير إليها في الهوامش.

الورقة الأخيرة في الكتاب

المؤلف في سطور

- الاسم الكامل: جاسم محمد الحلواني
- ولد في مدينة كربلاء عام 1932 وأنهى دراسة الابتدائية فيها.
- تخرج من معهد العلوم الاجتماعية في موسكو عام 1973 .
- نشر بعض المقالات السياسية والفكرية خلال الأعوام 1974 - 1978 في مجلة " الثقافة الجديدة " و"طريق الشعب" و" الفكر الجديد" ومجلة " قضايا السلم والاشتراكية " .
- له دراسة مخصصة لمؤتمر عقد في (أولان باتور) عاصمة منغوليا لدراسة "الحركة الفلاحية والمسألة الزراعية في العالم الثالث" وقد ترجمت الدراسة لأربع لغات حية. وهي ضمن مجلد يحوي دراسات المؤتمر المذكور.

- نشر عدد من المقالات بعد الثورة الإيرانية في مجلتي "الثقافة الجديدة" و"النهج"، حول بعض جوانب الوضع السياسي في إيران، باسم مستعار(محمد أمين) .
- صدر له في عام 2006 عن دار الرواد في بغداد كتاب بعنوان " الحقيقة كما عشتها " .
- عضو نقابة الصحفيين العراقيين وعضو نقابة الصحفيين العالمية سابقا .
- عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي 1964-1985 وعضو سكرتارياتها 1973-1978 .
- أعتقل مراراً في العهد الملكي، و حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، ولكن أطلق سراحه في إثر ثورة 14 تموز، بعد أن قضى في السجن نصف محكوميته. واعتقل في عام 1965 وهرب من معتقل خلف السدة بعد حوالي ستة أشهر من اعتقاله.
- عضو الحزب الشيوعي العراقي منذ عام 1954 ولا يزال.
- jasem8@maktoob.com

الغلاف الأخير

"...في حين لم يكن خطاب الحزب السياسي خاطئاً في كل الأوقات، وهو ما ينعكس في مساهمة الحزب في الإنجازات الهامة التي تحققت في العراق خلال تاريخه بما في ذلك مساهمته في ثورة 14 تموز الوطنية الديمقراطية وإنجازاتها. وإلى جانب أخطائه، لعب الحزب الدور الأول في توعية وتنظيم العمال والفلاحين وأوساط واسعة من المثقفين حول المطالب الاجتماعية الكبرى في الحقل الاجتماعي وناضل من أجل تحقيقها، ودعم طموح الأكراد في نيل حقوقهم المشروعة، ودافع عن مصالح الأقليات القومية. ورفض الحزب بثبات التمييز الطائفي والعنصري، ودافع عن النظرة العلمية والتقدمية في شتى الميادين وعن حقوق المرأة ودورها. وقام الحزب بكل ذلك منذ اليوم الأول لتأسيسه، وعلى الرغم من بعض الأسس النظرية التي ظهرت لاحقاً أنها خاطئة، فإن الحزب لم ينحرف عن تأدية مهامه النبيلة تلك طوال مسيرته إطلاقاً. وهذا ما يُفسر لنا، استمرارية الحزب ونهوضه وظهوره

على المسرح السياسي مجدداً، رغم كل كبواته ورغم تعرضه للقمع الوحشي مراراً
ولفترات طويلة جداً من حياته "

"...ولأن كاتبه سعى لكتابته بالعقلية والخلفية الفكرية المتجددة للحزب الشيوعي
الساعية لاستيعاب سعة وعمق التحولات التي جرت في الواقع، بعد انهيار النظام
"الاشتراكي" وانتهاء الحرب الباردة ونشوء القطب الواحد، وتأثيرات العولمة،
والثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما رافق كل ذلك من عواصف سياسية وفكرية
دفعت الحزب إلى تجديد أيديولوجيته وتغيير طبيعته. لقد تحول الحزب من حزب
شديد المركزية ذي ضبط حديدي إلى حزب ديمقراطي، من حيث جوهره وأهدافه
وبنيته وتنظيمه ونشاطه، ومن حيث علاقاته بالقوى الاجتماعية والسياسية
الأخرى، وتبنى الحزب التعددية والتداول السلمي للسلطة، وظل متمسكاً بقوة
بخياره الاشتراكي وبالتضامن الأممي".